

عقد الزبرجد النضيد

شرح

جوهرة التوحيد

تأليف

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

عقد الزبرجد النضيد

شرح

جوهرة التوحيد

تأليف

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

جميع حقوق طبع هذا الكتاب محفوظة

للمؤلف

السيد حسن بن علي السقاف

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

دار الإمام النووي

طبع في بيروت

رقم هاتف المؤلف :

الأردن / عمّان

المنزل : ٠٠٩٦٢٥٩٣٠٠١١

الجوال المحمول : ٠٠٩٦٢٧٧٦٥٩٥٢٨٥

الجوال المحمول : ٠٠٩٦٢٧٧٧٧٤٧٥٢٨

البريد الإلكتروني : alsaqaf@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة شرح جوهرة التوحيد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
الطيبين الطاهرين ، ورضي الله تعالى عن أصحابه البررة المتقين .

أما بعد : فهذا شرح فريد على جوهرة التوحيد ، سميته : «عَقْدُ الزُّبْرَجِدِ
النُّضِيدِ شَرْحُ جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ» ، أسهبت فيه بشرح المسائل العقائدية ، وقضايا
علم التوحيد ، بأسلوب سهل بسيط ، يستطيع من قرأه أن يفهمه ، ومن طالعه
أن يستوعبه ، وذكرت فيه أدلة العقائد المعتمدة ، ونهت على الأباطيل التي
يستدل بها بعض الناس في العقيدة والتوحيد ، وناقشت مسائل وقضايا هذا الفن
بمقتضى الدليل من كتاب الله تعالى وسنة الحبيب الأعظم سيدنا محمد صلى
الله عليه وآله وسلم ، وبينت علل الأحاديث المعارضة لكتاب الله تعالى التي
لا نعتبرها من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتي يحتج بها البعض ،
ففندتها على طريقة المحدثين ، والحفاظ المتقين ، وأهل العقل والمعرفة من
العلماء الراسخين ، متباعداً عن منهج المناطقة والمتفلسفين ، وتعقيدات
المتكلمين ، وبيّنت الخلاف الجاري بين أهل السنة في بعض المسائل التي
يدّعي بعض المنتطعين الاتفاق عليها بين الماتريدية والأشعريين ، وينسبها
بعض الناس للمعتزلة وهي - في الواقع والحقيقة - من أقوال بعض أئمة أهل
السنة المحققين ، فصار الكتاب بذلك نبراساً في معرفة الإيمان ، ومرجعاً
لأهل العلم وللطلبة في فهم القضايا العقائدية وما ينبغي أن يعلمه الإنسان .

وقد اخترت منظومة جوهرة التوحيد للعلامة اللّقاني رحمه الله تعالى

لأنها من أكثر منظومات أهل السنة انتشاراً بين الناس ، ولها شروح كثيرة للسابقين والمعاصرين وإن كان شرح ناظمها الكبير لم يطبع بعد ولم يطلع عليه جماهير المعنيين بهذا الشأن ، وهناك من شروحها ما لا يعبأ به ولا يلتفت إليه لضعفه من نواحٍ شتى ، فأحببت أن يكون هذا الشرح مسعفاً لأهل هذا العصر ومن بعدهم لفهم قضايا التوحيد والإيمان بالشكل الصحيح ، والمنهج الريح ، وسيرى من يطلع على هذا الشرح مزيته وفائدته ، والله الموفق .

ترجمة الناظم العلامة اللقاني رحمه الله تعالى :

قال العلامة المحيي في « خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر » (١ / ٤) : [الشيخ أبو الأمداد برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي بن علي بن علي بن عبد القدوس بن الولي الشهير محمد بن هارون - المترجم في « طبقات الشعراني » - ، اللقاني - بتخفيق القاف على الأصح - المالكي ، أحد الاعلام المشار إليهم بسعة الاطلاع في علم الحديث والدراية ، والتبحر في الكلام ، وكان إليه المرجع في المشكلات والفتاوى في وقته بالقاهرة ، وكان قوى النفس عظيم الهيبة تخضع له الدولة ويقبلون شفاعته ، وهو منقطع عن التردد إلى واحد من الناس يصرف وقته في الدرس والإفادة ، وألّف التآليف النافعة ، ورغب الناس في استكتابها وقراءتها]^(١) .

ونسبته إلى قرية لقانة وهي قرية في محافظة البحيرة بمصر ، والنسبة إليها (لقاني) بتخفيف القاف والظاهر أنه أيضاً بتشديدها كما هو مشهور ، ولم

(١) واللّقاني مترجم في « فهرس الفهارس والأثبات » للسيد عبدالحى الكتاني الحسني (١/١٣٠) .

يذكر العلامة المحيي في « خلاصة الأثر » (١ / ٦ - ٩) تشديد القاف . وقال الزبيدي في « شرح القاموس » في مادة (لقن) : [وَلَقَانَةٌ كَسَحَابَةٍ ، قَرِيَةٌ بِالْبَحِيرَةِ وَقَدْ وَرَدَتْهَا] .

تأليفه ومصنفاته :

١- وأنفع تأليف له منظومته في علم العقائد التي سماها « بجوهرة التوحيد » أنشأها في ليلة بإشارة شيخه في التربية والتصوف صاحب المكاشفات وخوارق العادات الشيخ الشرنوبلي .

وألف عليها ثلاثة شروح والأوسط منها لم يحرره فلم يظهر ، وهذه الشروح هي :

٢- الشرح الكبير ، واسمه : « عمدة المرید لجوهرة التوحيد » ، وهو أكبر شروحه على الجوهرة وأوسعها ، ويعد من الموسوعات الكلامية ، وهو غنيٌّ بالفوائد ، انتهى من تأليفه سنة ، ١٠١٩ هـ ، ولدينا نسخة مخطوطة منه ، تقع في مجلدين ضخمين .

٣- الشرح الأوسط ، واسمه : « تلخيص التجريد لعمدة المرید » ، قيل : أُلْفَهُ للشيخ المعروف بقاضي زاده ، ولم يحرره وينقحه ، وتوجد منه نسخ مخطوطة كاملة بالمكتبة الأزهرية بمصر .

٤- الشرح الصغير ، واسمه : « هداية المرید لجوهرة التوحيد » ، وهو مطبوع في مصر ويقع في مجلدين بالحواشي والتحقيق ، قام بتحقيقه الأستاذ مروان حسين عبدالصالحين البجاوي ، جزاه الله تعالى خيراً ، قال عنه في مقدمة التحقيق ص (١٦) : [وهو صغير بالنسبة لشرحي المؤلف الكبير

والأوسط ، أما بالنسبة لشروح غيره على الجوهرة بحواشيها فيعد بالنسبة لها كبيراً كما ستراه ، وانتهى من تأليفه رحمه الله سنة ١٠٢٩هـ .

٥- كتاب : « توضيح ألفاظ الأجرومية » .

قال الأستاذ البجاوي - محقق الشرح الصغير - موسعاً كلام العلامة المحبي في خلاصة الأثر زائداً عليه فوائد في بيان مؤلفات العلامة اللقاني :

٦- كتاب ، [« قضاء الوطر من نزهة النظر في توضيح نخبة الأثر » ، حاشية على شرح الحافظ ابن حجر على نخبته ، جمع فيها بين حاشية ابن قطلوبغا تلميذ ابن حجر ، وبين حاشية ابن أبي شريف ، فرغ منه في رمضان سنة ١٠٢٣هـ .

٧- كتاب : « إجمال الوسائل وبهجة المحافل بالتعريف برواة الشمايل » .

٨- كتاب : « منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى » .

٩- كتاب : « عقد الجمان في مسائل الضمان » .

١٠- وكتاب : « نصيحة الإخوان باجتنب شرب الدخان » . وقد عارضها معاصره الشيخ علي بن محمد الأجهوري المالكي برسالة أولى وثانية أثبت فيهما القول بحل شربه ما لم يضر [.

١١- كتاب : « حاشية على مختصر خليل » .

١٢- كتاب : [« تحفة ذرية علي البهلول بأسانيد جوامع أحاديث الرسول » .

١٣- قصيدة : « كشف الكروب لملاقة الحبيب والتوسل بالمحجوب » .

وهي مذكورة بكاملها في كتاب « خلاصة الأثر » في ترجمة الناظم .

هذه مؤلفاته التي كملت وأما التي لم تكمل فمنها كما قال الأستاذ

البجاوي :

[١٤ - « تعليق الفوائد على شرح العقائد » للسعد . وقد شرح من عقائد

السعد قطعة كبيرة تبلغ ٢٣٧ لوحة ، مخطوط بدار الكتب المصرية (١٢٧٢) علم كلام .

١٥ - « خلاصة التعريف بدقائق شرح التصريف » . وهو حاشية على

شرح تصريف العزي للسعد ، ومن الواضح أن للشيخ اللقاني مزيد اهتمام بالعلامة السعد وكتبه ، وهو حريٌّ بهذا ، حتى أنك تجد في كتبه - كما سترى في هذا الكتاب - يكثر من النقل عنه واصفاً إياه بصفات التبجيل والتدليل ، كقال السعد أسعده الله .. الخ .

١٦ - « البدور اللوامع من خدور جمع الجوامع » . حاشية على شرح

المحلي على جمع الجوامع .

١٧ - « نثر المآثر فيمن أدرك من القرن العاشر » ، وهو جزء جمع فيه

مشايخه الذين أدركهم من أعلام القرن العاشر] . قال العلامة المحبي : « ذكر فيه كثيراً من مشايخه » .

مشايخه :

قال العلامة المحبي في « خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر »

: (٩-٦/١)

[من أجلهم : علامة الإسلام شمس الملة والدين محمد البكري الصّديقي ، والشيخ الإمام محمد الرملي شارح المنهاج ، والعلامة أحمد بن قاسم صاحب الآيات البيّنات ، وغيرهم من الشافعية ، وشيخ الإسلام علي بن غانم المقدسي ، والشمس محمد النحريري ، والشيخ عمر بن نجيم من الحنفية ، والشيخ محمد السنهوري ، والشيخ طه ، والشيخ أحمد المنيّوي ، وعبد الكريم البرموني مؤلف الحاشية على مختصر خليل ، وغيرهم من المالكية ، ومن مشايخه في الطريق الشيخ أحمد البلقيني الوزير ، والشيخ محمد بن الترجمان ، وجماعة كثيرة غيرهم ، وذكر أنه لم يكثر عن أحد منهم مثل ما أكثر عن الإمام الهمام أبي النجا سالم السنهوري ، ويليه الشيخ محمد البهنسي لأنه كان يختم في كل ثلاث سنين كتاباً من أمهات الحديث في رجب وشعبان ورمضان ليلاً ونهاراً ، ويليه الشيخ يحيى القرافي المالكي إمام الناس في الحديث تحريراً وإتقاناً شيخ رواق ابن معمر بجامع الأزهر ، هكذا ذكر الشيخ الإمام أحمد بن أحمد العجمي المصري .. وبالجملة فهو متفق على جلالته وعلو شأنه] .

تلامذته : قال العلامة المحبي : [وأخذ عنه كثير من الأجلاء منهم : ولده عبدالسلام ، والشمس البابلي ، والعلاء الشّبراملسي ، ويوسف الفيشي ، ويس الحمصي ، وحسين النماوي ، وحسين الخفاجي ، وأحمد العجمي ، ومحمد الخرشي المالكي ، وغيرهم ممن لا يُحصى كثرة ، ولم يكن أحد من علماء عصره أكثر تلامذة منه ، وكان كثير الفوائد] .

وفاته :

وكانت وفاته وهو راجع من الحج سنة إحدى وأربعين وألف ، ودفن بالقرب من عقبة أيلة ، بطريق الركب المصري ، وفي هذه السنة توفي الحافظ الكبير أبو العباس أحمد المقرئ المالكي رحمهما الله تعالى .

شرح الجوهرة :

ذكرنا في ترجمة الناظم رحمه الله تعالى أن له ثلاثة شروح على منظومته وهي :

١- الشرح الكبير المسمى : « عمدة المرید لجوهرة التوحيد » . وهو مخطوط يقع في مجلدين ضخمين ولدينا نسختان مخطوطتان منه ، واحدة مصرية وأخرى حلبيه .

٢- الشرح الأوسط للناظم والمسمى : « تلخيص التجريد لعمدة المرید » ، وهو مخطوط أيضاً .

٣- الشرح الصغير للناظم وقد سماه : « هداية المرید لجوهرة التوحيد » ، وهو مطبوع في مجلدين كل مجلد نحو (٧٥٠) صفحة ، وهو بتحقيق الأستاذ مروان حسين عبدالصالحين البجاوي ، وهو تحقيق جيد جداً .

ولابن الناظم الشيخ عبد السلام بن إبراهيم اللقاني رحمهما الله تعالى ثلاثة شروح أيضاً وهي :

٤- الشرح الكبير ، واسمه : « فتح المجيد بكفاية المرید » ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية .

- ٥- الشرح المتوسط ، واسمه : « اتحاف المرید بجوهرة التوحيد » مطبوع ، فرغ منه مؤلفه سنة (١٠٤٧هـ) ، وعليه عدة حواشٍ وتقاريرات .
- ٦- الشرح الصغير ، واسمه : « إرشاد المرید لجوهرة التوحيد » .
- ٧- « فتح القريب المجيد بشرح جوهرة التوحيد » ، للشيخ عبدالبر بن عبدالله الأجهوري المتوفى سنة (١٠٧٠هـ) .
- ٨- « كشف الأسرار المحررة الكامنة في ألفاظ الجوهرة » ، للشيخ عبد المعطي بن سالم بن عمر الشبلي السملائي المتوفى سنة (١١٢٧هـ) .
- ٩- « الكواكب الدرية في حل ألفاظ الجوهرة اللقانية في علم التوحيد » ، للشيخ محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن حريزي الحسيني القاسمي المالكي السيوطي ، المعروف بالحريزي كان حياً سنة (١١٢٠هـ) .
- ١٠- « تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد » ، للشيخ علي بن محمد التميمي الصفاقسي ، كان حياً سنة ١١١٨هـ ، وقد طبع بتحقيق الشيخ الحبيب بن طاهر .
- ١١- شرح العلامة الصاوي على جوهرة التوحيد ، فرغ منه العلامة الصاوي سنة ١٢٢٢هـ ، وهو مطبوع أكثر من طبعة .
- ١٢- شرح الشيخ محمد بن محمد بن عبدالرحيم الفرضي الخانطوماني ، فرغ منه سنة (١٢٥٤هـ) .
- ١٣- « تحفة المرید على جوهرة التوحيد » ، مشهور باسم : (حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد) ، للشيخ إبراهيم الباجوري شيخ الجامع

الأزهر المتوفى سنة (١٢٧٧هـ) وقد فرغ منه سنة (١٢٣٤هـ) ، وهو مطبوع مراراً في عدة طبعات .

١٤- شرح الشيخ محمد الحطّابي النابلسي الدمشقي الحنبلي ثم الحنفي، المتوفى بالهند سنة (١٣٢٣هـ) .

١٥- « المنهج السديد في شرح جوهرة التوحيد » ، للشيخ محمد الحنفي الحلبي ، المتوفى سنة ١٣٤٢هـ ، وهو مطبوع .

١٦- « بغية المرید لجوهرة التوحيد » للأستاذ الشيخ إبراهيم المارغني المفتي المالكي بالمجلس الشرعي بالديار التونسية ، المتوفى سنة (١٣٤٩هـ) ، المطبوع بتونس سنة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨ م .

١٧- « الكنز السعيد على متن جوهرة التوحيد » ، للشيخ عبد الرحمن بن محمد الشافعي الأزهري المنيلي ، ولديّ نسخة مخطوطة منه وفي آخره : (وقد نقل هذه النسخة من خط الأستاذ المذكور وذلك بشهر ربيع الأول سنة ١١٧٦) . (١٠٣) صفحة تقريباً .

١٨- « الشرح الجديد لجوهرة التوحيد » ، لمحمد أحمد العدوي من مدرسي الأزهر وهو معاصر ، وهو مطبوع بمصر سنة ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧ م ، وهي نفس السنة التي فرغ مؤلفه من تأليفه ، ومؤلفه على طريقة الحنابلة والتمسلفين ، وخلط ذلك بأسلوب علماء الأزهر في عرض المسائل .

١٩- « شرح جوهرة التوحيد » اعتماداً على شرح الباجوري مع حذف وزيادات ، للشيخ محمد أديب الكيلاني والشيخ عبدالكريم تتان ، كان قد طبع في مجلد في سوريا سنة ١٩٧٢ م ، ثم طبع في مجلدين سنة ١٩٩٤ م ، مع

إضافات وزيادات واستطرادات لا داعي لها ، وهو كتاب ضعيف في التحقيق والتخريج والاستطراد وحل المسائل ، يعتمد على نقل النصوص دون غربلتها .

٢٠- «المختصر المفيد في شرح جوهرة التوحيد» ، للشيخ نوح علي سلمان القضاة ، طبع دار الرازي - عمان ، سنة ١٩٩٩ م ، وفيه إعواز شديد ، ولم يتعرّض الكتاب لمسائل التوحيد التي يكثّر السؤال عنها اليوم فيشرحها ويعطي الجواب الشافي للحائرين من الطلبة المبتدئين فيها .

الحواشي التي وضعت على شرح ابن الناظم الشيخ عبدالسلام اللقاني «إتحاف المرید» :

١- حاشية الشيخ علي بن خضر بن أحمد العمروسي الأزهري المتوفى سنة ١١٧٣هـ .

٢- «المزيد على إتحاف المرید بشرح جوهرة التوحيد» للشيخ أحمد بن محمد بن علي الحسني السحيمي المتوفى سنة (١١٧٨هـ) .

٣- حاشية الشيخ المَلُوي أحمد بن عبدالفتاح ، المتوفى سنة (١١٨١هـ) .
٤- حاشية العلامة الشيخ أحمد الجوهري الخالدي الشافعي ، المتوفى سنة (١١٨١هـ) .

٥- حاشية الشيخ عيسى البراوي الشافعي الأزهري ، المتوفى سنة (١١٨٢هـ) .

٦- حاشية العلامة الفقيه الشيخ علي الصعيدي العدوي المالكي المتوفى سنة (١١٨٩هـ) .

- ٧- حاشية العلامة محمد الأمير الكبير المتوفى سنة (١٢٣٢هـ) وقد انتهى من تأليفها سنة (١١٨٥هـ) ، وهي من أهم الحواشي وأدقها .
- ٨- حاشية الشيخ أحمد بن علي الشنواني الشافعي ، المتوفى سنة (١٢٣٣هـ) .
- ٩- حاشية الشيخ محمد سعيد بن أحمد الشهير بكاتب الزعما .
- ١٠- حاشية الشيخ أبي الفوز محمد الحلفاوي .
ومن التقريرات الموضوععة على شروح الجوهرة :
- ١- تقريرات العلامة النُّفراوي المالكي على شرح الناظم العلامة إبراهيم اللقاني .
- ٢- تقريرات الشيخ أحمد الأجهوري على شرح الشيخ إبراهيم الباجوري .
- ٣- تقرير العلامة الشيخ محمد الفضالي بن علي قنديل الجرواني الشافعي على حاشية العلامة الأمير على الشيخ عبدالسلام .
- ٤- « نهاية القصد والتوسل لفهم قولة الدور والتسلسل » للعلامة الشيخ أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي الشافعي (١٢٣٣هـ - ١٣٠٣هـ) ، فرغ منه سنة ١٢٦٤هـ ، شرح به مسألة الدور والتسلسل من حاشية الشيخ الأمير على شرح الشيخ عبدالسلام على الجوهرة ، وذلك لصعوبة كلام العلامة الأمير فيها مع أهميته ، وقد طبع قديماً بالمطبعة البولاقية^(٢) .

(٢) أكثر هذه المعلومات عن الشروح والحواشي أفادها الشيخ مروان حسين عبدالصالحين

أسانيدنا للناظم البرهان إبراهيم اللقاني :

١- أرويهها عن سيدي الإمام المحدث عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري الحسني أعلى الله تعالى درجته ، عن ثلاثة وهم : الشيخ عمر بن حمدان المحرسي ، والشيخ محمد عبد الباقي الأيوبي اللكنوي ، والشيخ عبد القادر بن توفيق شلبي الطرابلسي ، كلهم عن الشيخ فالح بن محمد الظاهري المهنوي المتوفى سنة ١٣٢٨ هـ ، عن محمد بن علي السنوسي ، عن المعمر البدر محمد بن عامر المعداني ، عن محمد بن عبد السلام بناني ، عن أبي الأسرار حسن العجيمي ، عن ابن الناظم الشيخ عبدالسلام اللقاني ، عن والده الناظم البرهان اللقاني .

(ح)^(٣) وبالسند السابق عن أبي الأسرار حسن العجيمي ، عن الشيخ أحمد المالكي القرشي الصنيلي ، والشيخ محمد بن العلاء البابلي ، كلاهما عن الناظم البرهان اللقاني .

٢- ونرويها عن الشيخ محمد ياسين الفاداني المكي عن خمسة وهم :

أ- الشيخ علي بن فالح الظاهري .

ب- والشيخ عمر بن حمدان المحرسي محدث الحرمين .

البجاوي المصري جزاه الله تعالى خيراً في مقدمة تحقيقه لشرح الناظم اللقاني الصغير

المسمى « هداية المرید لجوهرة التوحيد » المطبوع في مجلدين .

(٣) هذه الرمز بهذا الحرف (ح) يسمونه : (حاء التحويل) ، فعندما يقرأونه يقولون : (حاء

التحويل) ، يقصدون به التحويل من سند إلى سند آخر .

ج - والشيخ خليفة بن حمد النبهاني المكي .

د - والشيخ محمد عبد الباقي الأيوبي اللكنوي .

هـ - والشيخ عبدالقادر بن توفيق شلبي الطرابلسي .

كلهم عن الشيخ فالح بن محمد الظاهري المهنوي المتوفى سنة ١٣٢٨هـ ، عن محمد بن علي السنوسي ، عن المعمر البدر محمد بن عامر المعداني ، عن محمد بن عبد السلام بناني ، عن الولي الخرشبي والشيخ عبدالباقي الزرقاني ، عن البرهان اللقاني .

(ح) وعن العَلَم الفاداني ، عن المفتي السيد عبدالرحمن بن سليمان الأهدل الزبيدي ، عن عبد القادر بن خليل كدك زاده المدني ، عن محمد الدقاق المغربي ، عن الشيخ عبدالغني النابلسي ، عن علي الشبراملسي ، عن البرهان اللقاني .

(ح) وعن الفاداني عن عمر بن حسين الداغستاني الشافعي ، عن عبدالكريم بن حمزة التاجي الدربندي الداغستاني ، عن عبد الحميد الداغستاني الشرواني ، عن الشيخ إبراهيم الباجوري ، عن محمد الأمير الكبير ، عن أبي الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي ، عن الشمس محمد ابن عقيلة المكي ، عن حسن العجيمي ، عن الشمس محمد بن علاء الدين البابلي والشيخ أحمد المالكي القرشي الصنيلي كلاهما عن البرهان اللقاني .

٣- وعن الشيخ عبدالله باحشوان الحضرمي المكي المتوفى سنة ١٤٠٥هـ عن نحو مائة وخمس سنوات ، عن جدِّ جدِّي العلامة السيد

علوي بن أحمد بن عبدالرحمن السقاف مفتي الشافعية وشيخ السادة العلوية بمكة المحمية المتوفى سنة (١٣٣٥هـ) ، عن مفتي الشافعية بمكة المحمية العلامة الشيخ أحمد زيني دحلان ، والسيد محمد بن حسن جمل الليل ، كلاهما عن الوجيه الكزبري وعثمان بن حسن الدمياطي ومحمد الكتبي ثلاثتهم عن محمد الأمير الكبير ، عن أبي الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي ، عن الشمس محمد بن عقيلة المكي ، عن حسن العجيمي ، عن الشمس محمد بن علاء الدين البابلي ، عن البرهان اللقاني .

٤- وعن السيد عبدالحى ابن الصديق الغماري شقيق شيخنا السيد عبدالله ، عن العلامة الكوثري ، عن أبيه حسن الكوثري ، عن الضياء الكمشخانوي ، عن أحمد الأروادي الطرابلسي ، عن إبراهيم الباجوري ، عن محمد الأمير الكبير ، عن أبي الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي ، عن الشمس محمد بن عقيلة المكي ، عن حسن العجيمي ، عن الشيخ أحمد المالكي القرشي الصنيلي عن البرهان اللقاني .

٥- وعن السيد عبد العزيز ابن الصديق عن السيد عبد الحى الكتاني عن البدر المعمّر أبي علي حسين محمد منقاره الطرابلسي الأزهرى الحنفى ، عن الباجوري عن محمد الأمير الكبير ، عن أبي الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي ، عن الشمس محمد بن عقيلة المكي ، عن حسن العجيمي عن الشمس محمد بن علاء الدين البابلي ، عن البرهان اللقاني .

(ح) وعن السيد الكتاني ، عن أبي النصر الخطيب ، عن عمر الأمدي ، عن السيد الحافظ مرتضى الزبيدي ، عن أحمد بن سابق بن رمضان بن عزام

الشافعي الزعبل^(٤) ، عن الشمس البابلي^(٥) ، عن البرهان اللقاني .

(ح) ويروي السيد الكتاني ، عن أبي اليسر المهنوي المدني ، عن الأستاذ محمد بن عليّ الشلبي ، عن ابن عبد السلام الناصري ، عن أبي عبد الله الحضيكي ، عن أبي العباس أحمد بن عبد العزيز الهاللي ، عن أبي العباس أحمد الحبيب اللمطي ، عن محمد بن عبد الجبار العياشي ، عن خاله العلامة أبو سالم عبدالله بن محمد بن أبي بكر العياشي^(٦) ، عن أبي الحسن عليّ الشبراملسي وعبد الجواد الطريفي عن البرهان إبراهيم اللقاني .

(ح) ويروي ابن عبد السلام الناصري المذكور : عن أبي العباس الورزازي التطاوني ، عن أبي العباس أحمد بن ناصر ، عن أبي سالم العياشي ، به .

(ح) ويروي الناصري أيضاً : عن الحافظ أبي العلاء العراقي ، عن أبي الحسن الحريشي ، عن العياشي ، به .

ولنا أسانيد أخرى للبرهان اللقاني تركتها خشية الإطالة والإملال .

(٤) قال السيد عبدالحكي الكتاني في « فهرس الفهارس والأثبات » (١/٢١٢) : [الزعبل

المتولد بباب زعبل إحدى القرى المصرية سنة ١٠٧٢ هـ والمتوفى سنة ١١٧٢ هـ] .

(٥) قال السيد عبدالحكي الكتاني في « فهرس الفهارس والأثبات » (١/٢١٢) : [مات

المرجّم - البابلي - سنة ١٠٧٧ هـ ، وولادته كانت سنة ألف ١٠٠٠ هـ] .

(٦) قال السيد عبدالحكي الكتاني في « فهرس الفهارس والأثبات » (٢/٨٣٣) : [العلامة

أبو سالم عبدالله بن محمد بن أبي بكر العياشي المتوفى ١٠٩٠ هـ بالطاعون عن ٥٣ سنة

وولادته كانت سنة ١٠٣٧ هـ] ، قال الكتاني في « فهرس الفهارس » (١/١٦٩) : أن

للعياشي ثبتاً اسمه : (إتحاف الأخلاء بأسانيد الأجلاء) .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة في الكلام على البسملة

قال الناظم رحمه الله تعالى : (**بسم الله الرحمن الرحيم**) .

الشرح : ابتدأ الناظم رحمه الله تعالى بالبسملة اقتداء بأسلوب القرآن الكريم ، حيث كانت الفاتحة أول سورة فيه على ترتيب المصحف وأولها البسملة ثم الحمدلة ، واقتداءً بقوله تعالى ﴿ **إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ﴾ النمل : ٣٠ . وبذلك ثبت تعيين افتتاح سورة الحمد بالبسملة وبه يثبت استحباب افتتاح كتب العلم بها .

كما ابتدأ الناظم رحمه الله تعالى بالبسملة أيضاً اقتداءً بالسنة النبوية وأسلوبها الشريف ، وذلك لأنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بكتابتها أوَّل الرسائل والكتب ، ففي صحيح البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣) وغيرهما أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب لهرقل كتاباً وهذا نصّه :

[« **بسم الله الرحمن الرحيم** ، من محمد عبدالله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم ، سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد : فإنِّي أدعوك بدعاية الإسلام ، أسلم تسلم ، يؤتك الله أجرك مرتين ... »] الحديث .

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى كما في « فتح الباري » (٨/ ٢٢٠) : « فيه استحباب تصدير الكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، وإن كان المبعوث إليه كافراً » ، شرح مسلم للنووي (٦/ ٣٢٦) .

وروى الحافظ البيهقي في سننه (٥/ ٣٢٨) بإسناد صحيح عن أبي رجاء

العُطَارِدِي قال : قال العَدَاء بن خالد بن هُوَذَة : أَلَا أُقْرئُكُمْ كِتَاباً كَتَبَهُ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقُلْنَا : بَلَى . فإِذَا فِيهِ مَكْتُوبٌ : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هُوَذَةَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ، اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا بَيْعَ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمَ ، لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خَيْثَةَ » .

وروى الدارقطني بإسناد صحيح في سننه (٣٠٥/١) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « كان جبريل عليه السلام إذا جاءني بالوحي أول ما يلقي عليّ بسم الله الرحمن الرحيم » .

وقد ذكرت هذه الأحاديث الصحيحة إرشاداً لها ، وغناء بالصحيح عن الضعيف والموضوع وشبههما ، فحديث « كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتَر أو أقطع أو أجزم » حديث ضعيف جداً قريب من الموضوع ، وقد صرح بعض أئمة الحفاظ والمحدثين بأنه واهٍ ، كالحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٢٢٠/٨) ، وآخر من علمته صرح بذلك من الحفاظ شيخ شيوخنا الشريف الحافظ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى في كتابه المشهور « الاستعاذة والحسبلة ممن صحح حديث البسملة » .

وكلُّ مَنْ افْتَتَحَ كَلَامَهُ وَحَدِيثَهُ بِالْبِسْمَلَةِ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : اسْتَعِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي حَدِيثِي وَأَتَبَرِّكُ بِأَسْمَائِهِ تَعَالَى ، فَتَحْصُلُ سَاعَتُنَا الْبَرَكَةَ فِي كَلَامِهِ ، وَقَدْ أَطَالَ الشُّرَاحُ وَالْمُحَسِّنُونَ فِي كِتَابِهِمْ وَمَقْدِمَاتِهِمْ بِذِكْرِ الْإِعْرَابَاتِ وَالْكَلَامِ عَلَى الْبِسْمَلَةِ وَالْحَمْدِ ، وَقَدْ أَعْرَضْنَا عَنْ إِيرَادِهِ لِعَدَمِ ضَرُورَتِهِ وَضَرْبِنَا عَنْهُ صَفْحاً . وَفِي كِتَابِ « الْقَوَاعِدُ اللَّغْوِيَّةُ الْمَبْتَدَعَةُ » لِتَلْمِيزِنَا الْفَاضِلِ نَذِيرِ عَطَاوَنِهِ ص (١٣٢-١٤٠) مَا يَبِينُ أَوْجَهَ الْخِلَافِ فِي الْأَسْمِ وَاشْتِقَاقِهِ .

الكلام على المهم من مسائل الحمدلة والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم ووصفه بالسيادة

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(١ - الحمد لله على صلاته ثم سلام الله مع صلاته)

الشرح : معنى البيت الإجمالي : أحمد الله تعالى على إنعامه وإفضاله ،
وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله ، والصّلات - بكسر الصاد - جمع
صِلَة ، وهي : العَطِيَّة ، ومن ذلك قالوا : صِلَة الرَّحْم . ومعنى الحمد لله أي
الشكر لله تعالى .

فأما الحمد فإنه يستحب الافتتاح بحمد الله تعالى اقتداء بأسلوب كتاب
الله تعالى ، واتباعاً لسُنَّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث كان يبدأ خطبه
وكلامه بالحمد ، وأمّا حديث « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو
أبتر »^(٧) فقد حسنه ابن الصلاح والنووي والسيوطي وصححه السبكي والتحقيق
أنه حديث ضعيف .

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢٢٠ / ٨) :

[الحديث .. أخرجه أبو عوانه في صحيحه وصححه ابن حبان أيضاً وفي
إسناده مقال ، وعلى تقدير صحته فالرواية المشهورة فيه بلفظ : حمد الله ، وما

(٧) رواه ابن حبان (١ / ١٧٤ / حديث رقم ٢) وأحمد (٢ / ٣٥٩) والنسائي في عمل اليوم
والليلة (٤٩٤) وأبو داود (٤٨٤٠) وابن ماجه (١٨٩٤) والدارقطني (١ / ١٢٩) والبيهقي
(٣ / ٢٠٨) وغيرهم .

عدا ذلك من الألفاظ التي ذكرها النووي وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية . ثم اللفظ وإن كان عاماً لكن أريد به الخصوص وهي الأمور التي تحتاج إلى تقدم الخطبة ، وأما المراسلات فلم تجر العادة الشرعية ولا العرفية بابتدائها بذلك ، وهو نظير الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة أيضاً بلفظ : « كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء »^(٨) فالابتداء بالحمد واشتراط التشهد خاص بالخطبة بخلاف بقية الأمور المهمة فبعضها يبدأ فيه بالبسملة تامة كالمراسلات ، وبعضها يبسم الله فقط كما في أول الجماع والذبيحة ، وبعضها بلفظ من الذكر مخصوص كالتكبير ، وقد جمعتُ كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الملوك وغيرهم فلم يقع في واحد منها البداء بالحمد بل بالبسملة وهو يؤيد ما قررته والله أعلم .

ومعنى الحمد في اللغة : الشكر ، ومنه مدح الغير بسبب كونه منعماً
متفضلاً . وقال بعضهم : هو الثناء بالكلام على شيء جميل أي فعل حسن اختياري وليس قهرياً على جهة التبجيل والتعظيم ، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا ، فمثلاً إذا أكرمك زيد فقلت : (زيد كريم) فإنه في مقابلة نعمة ، وأما إذا وجدت زيدا يصلي صلاة تامة حسنة فقلت : (زيد رجل صالح) فإنه ليس في مقابلة نعمة . فقد يمدح الإنسان بطول قامته وصباحة وجهه كما يُمدح ببذل ماله وسخائه وعلمه ، فالحمد يكون بالأفعال الاختيارية كالبذل والسخاء والعلم ، والمدح يكون فيها وفي غيرها مما ليس اختياريّاً . والشكر لا يقال إلا في مقابلة نعمة . ويقال : مدحت اللؤلؤة على حسنها ولا يقال حمدتها أو

(٨) رواه الترمذي (١١٠٦) وقال : « حسن صحيح غريب » وأبو داود (٤٨٤١) وغيرهما .

شكرتها . ومن هذا يتبين لك معنى الحمد والشكر والمدح^(٩) .

ثمَّ بعد حمد الله تعالى ذكر الناظم رحمه الله تعالى الصلاة والسلام على النبي الأعظم سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ومعنى (اللهم صلِّ على سيدنا محمد) أي : اللهم أنزل رحمتك عليه أي : ارحم سيدنا محمد رحمة تليق به ، ومعنى ذلك : زده شرفاً وعلواً ودرجات عندك ، وذلك لأنَّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مغفورة ذنوبهم لأنهم لا يدخلون النار قطعاً ولغير ذلك ، وخاصة نبينا لقوله تعالى ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ الفتح : ٢ ، والمعروف أن صلاة الله سبحانه وتعالى هي : إنزال الرحمة وتعميمها على مَنْ يستحقها من عباده ، قال الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ البقرة : ١٥٧ ، فتلخَّصَ من هذا أنَّ الصلاة من الله تعالى على نبيه الأفخم صلى الله عليه وآله وسلم رحمة مقرونة بالتعظيم ، وأمَّا من غير الله تعالى وهم الملائكة عليهم السلام والإنس والجن فتضرَّع ودعاء ، وأحياناً نقول : هي من الملائكة عليهم السلام استغفار ، مع أنَّ الاستغفار نوع من التضرَّع والدعاء ، والدليل على الكل قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ، رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنِ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ ءَابَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ، وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ

(٩) انظر كتاب (المفردات) للإمام الراغب الأصفهاني مادة (حمد) ، وحاشية الأمير على شرح الشيخ عبدالسلام ابن ناظم الجوهرة ص (٨) ، وشرح الشيخ الباجوري ، وتفسير الإمام الفخر الرازي (٢٢٦/١) .

يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتُهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿ غافر: ٧-٩ ، وقال تعالى لنييه صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ التوبة: ١٠٣ ، وقال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ الأحزاب: ٥٦ ، وصلوات الله تعالى على المسلمين وصلوات الرسول عليهم هي في التحقيق تزكيتهم إياهم .

[مسألة] : قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « شرح صحيح مسلم » (٤٤/١) : « قد نصَّ العلماء رضي الله عنهم على كراهة الاقتصار على الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم من غير تسليم » .

وقال رحمه الله تعالى قبل ذلك أيضاً : « يُنكَرُ عَلَى مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَوْنَهُ اقْتَصَرَ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ دُونَ التَّسْلِيمِ ، وَقَدْ أَمَرْنَا اللَّهَ تَعَالَى بِهِمَا جَمِيعاً فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾ الأحزاب: ٥٦ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ ، فَإِنْ قِيلَ : قَدْ جَاءَتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ مَقْرُونَةً بِالتَّسْلِيمِ وَذَلِكَ فِي آخِرِ التَّشْهَدِ فِي الصَّلَاةِ ! فَالْجَوَابُ : أَنَّ السَّلَامَ تَقَدَّمَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي كَلِمَاتِ التَّشْهَدِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، وَلِهَذَا قَالَتِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْنَا السَّلَامَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نَصَلِّي عَلَيْكَ ^(١٠) ... الْحَدِيثُ » .

وذهب بعض الناس إلى الصلاة دون التسليم على أن معنى ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ ﴾ أي قولوا اللهم صل عليه ، ومعنى ﴿ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾ أي سلّموا لما جاءكم به ، كما قال سبحانه : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ

(١٠) رواه البخاري (٤٠٨/٦) ومسلم (٣٠٦/١) وغيرهما .

بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿ النساء: ٦٥ ،
وقوله تعالى : ﴿ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا ﴾ الأحزاب: ٢٢ . وعلى ذلك نحمل
ما وقع في الصلاة الإبراهيمية من الاقتصار على الصلاة دون التسليم وخاصة
في حالة عدم كون الإنسان في حالة أداء الصلوات ، وكذلك ما وقع للإمام
مسلم في صحيحه مما انتقده عليه النووي رحمهما الله تعالى .

إذا عُلِمَ ذلك فاعلم أنه تستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بعد حمد الله تعالى في الكتب المصنفة كما تستحب في سائر الأحوال
تحقيقاً لقول الله تعالى ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ الشرح: ٤ ، قال الإمام الشافعي
رحمه الله تعالى في كتابه « الرسالة » ص (١٣) وغيرها : « أخبرنا ابن عُيَيْنَةَ عن
ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال : معناه : لا أذكر إلا ذكرت معي » .

[مسألة] : يستحب الصلاة والسلام على الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام ، وكذا على آل البيت قال تعالى ﴿ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ
الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴾ هود: ٧٣ ، وأهل البيت هم آل سيدنا محمد وآل سيدنا
إبراهيم المؤمنون كما جاء في حديث التشهد المشهور في الصحيحين
وغيرهما ، وإنما قلنا (المسلمون) لقوله تعالى ﴿ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ
عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ البقرة: ١٢٤ .

ويجوز الاقتصار بالسلام عليهم كما يجوز على غيرهم وهم أولى الناس
بذلك فيقال : سيدنا علي عليه السلام ، والسيدة فاطمة عليها السلام ، وسيدنا
الحسن وسيدنا الحسين عليهما السلام ، وقد استعمل ذلك علماء أهل السنة

والجماعة وسار على ذلك جماعات من السلف وأهل الحديث^(١١) .

ويسنُّ وصف الأنبياء وعباد الله الأبرار بالسيادة اقتداء بأسلوب الكتاب والسنة وعمل الصحابة وأخيار من هذه الأمة ، ومن ذلك قوله تعالى عن سيدنا يحيى ﴿ **وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ آل عمران : ٣٩^(١٢) . وقال أبو كثير وهو من كبار التابعين : « كنتُ مع سيدي علي بن أبي طالب ... » رواه الحميدي (٣١/١) وأبو يعلى في مسنده (٣٧٢/١) بإسناد صحيح .

ويكره أن يقال للمنافق ونحوه من الفساق (سيد) لحديث بُرَيْدَةَ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تقولوا للمنافق سيِّدٌ ، فإنه إن يك

(١١) قال البخاري في الصحيح (٣٧٠٥) : « إنَّ فاطمة عليها السلام شكت ما تلقى من أثر الرحي » وفي البخاري (٦٣١٨) أيضاً : « عن عليٍّ أنَّ فاطمة عليهما السلام شكت ما تلقى .. » وقال البخاري أيضاً قبل الحديث رقم (٣٧١١) (ومنتقبة فاطمة عليها السلام) . وعقد باباً في كتاب فضائل الصحابة من صحيحه سمَّاه (باب مناقب فاطمة عليها السلام) . وكذلك قال أحمد بن حنبل (عليه السلام) كما في كتاب فضائل الصحابة له (٢/٥٦٣ و٥٦٢ و٦٦٣ و٦٦٩ و٦٦٢ و٧٧٥) ، والدارقطني في سننه في مواضع منها (٣/٦٥ و٦٦) وابن الجوزي في العلل (١/٧٩) وفي كتابه مناقب أحمد ، وأبو داود في سننه (٥٢٢١) حيث قال : (رأيت أبا نضرة قبَّل خدَّ الحسن بن علي عليهما السلام) ، وابن الأثير في الكامل في التاريخ في مواضع كثيرة ، والحافظ ابن حجر في مواضع منها « مقدمة الفتح » ص (٤٣٢) وغيرهم كثير . وإنما ذكرت هذه النقول لأنَّ بعض مبتدعة المجسمة النواصب قالوا إن إطلاق لفظ عليه السلام على سيدنا علي عليه السلام من أفعال وأساليب أهل البدع .

(١٢) وقد ذكرت ذلك بدلاته في « صحيح صفة الصلاة » ص (٢٠٣-٢٠٤) فارجع إليها إن شئت .

سيدكم فقد أسخطتم ربكم عز وجل»^(١٣) . رواه البخاري في الأدب المفرد .
ويستحب الترضي على السواد الأعظم من الصحابة رضوان الله تعالى
عليهم ما خلا من ثبت عندنا خروجه عن الصراط المستقيم . كما يسنُّ الترحم
على من بعدهم من التابعين وغيرهم ، ولا ينبغي أن يقال عن شخص ولو كان
مسلماً (المرحوم) ولا (المغفور له) بل يقال : رحمه الله تعالى ، وغفر الله
تعالى له ، إلا المبشرين بالجنة ممن جاء النص بهم فإنه يجوز أن يقال عنهم ما
ذُكر . ويحرم أن يترحم المسلم على من مات كافراً على أي ملة كان .

(١٣) رواه أحمد في المسند (٣٤٦/٥) والبخاري في الأدب المفرد (٧٦٠) ، وأبو داود
(٤٩٧٧) . وهو من رواية قتادة عن عبدالله بن بريدة ، وقد قال الترمذي في السنن (٩٨٢) :
[وقد قال بعض أهل العلم : لا نعرف لقتادة سماعاً من عبدالله بن بريدة] .

تعريف التوحيد والدين والنبي

وبطلان تقسيم التوحيد إلى توحيد ألوهية وربوبية

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٢ - على نبي جاء بالتوحيد وقد خلا الدين عن التوحيد)

الشرح : معنى البيت الإجمالي : صلاة الله تعالى وسلامه على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو النبي الذي جاء بالدعوة إلى توحيد الله تعالى حينما بُدلت الشرائع السابقة وحُرِّفَتْ وَغُيِّرَتْ .

ويتضمَّن هذا البيت تعريف النبي ، والتوحيد ، والدين ، وبيان أنَّ سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بُعثَ عند انقطاع التوحيد الصافي الصحيح على وجه الأرض .

فأمَّا تعريف النبي والرسول فسيأتي في موضعه أثناء الكلام على النبوات . ومختصره أن الرسول هو : إنسانٌ حُرٌّ ذَكَرَ أَوْحِيَ لَهُ بِشَرَعٍ جَدِيدٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ ، والنبي أيضاً : إنسان حر ذكر أوحى إليه لا بشرع جديد بل بشرع رسول وأمر بتبليغه . هذا هو الصحيح وما عداه خطأ .

وأما التوحيد : فهو لغة الإفراد ، واصطلاحاً : هو إفراد الله تعالى بالألوهية ، والمقصود به هنا في هذا المقام هو : ما جاء في الكتاب والسنة من المفاهيم والأفكار والقضايا المتعلقة بذات الله تعالى وبالأنبياء عليهم الصلاة والسلام وبأمور الموت والآخرة والغيبات وغيرها من المسائل التي لها تعلق بهذه المواضيع ، مما أطلق عليها علماء التوحيد اسم السمعيات .

والدين لغة : هو كما قال الإمام الراغب في المفردات : « الطاعة والجزاء واستعير للشريعة ، والدين كالملة لكنه يقال اعتباراً بالطاعة والانقياد للشريعة » .

فعلى هذا يطلق الدين على كل النظريات والأفكار التي ينقاد الإنسان لها ، فيكون كالمطيع والخادم لتلك الأفكار والنظريات سواء كانت صحيحة أم فاسدة وباطلة . ومما يدل على أن الدين يطلق على الأفكار الصحيحة وعلى الأفكار الفاسدة قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ النساء : ١٢٥ ، وقوله تعالى ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ ﴾ النساء : ١٧١ ، وقوله تعالى ﴿ أَفَغَيِّرُ دِينَ اللَّهِ يَتَغَيَّرُونَ ﴾ آل عمران : ٨٣ ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ آل عمران : ٨٥ .

وأما الدين اصطلاحاً : فاسمٌ لجميع ما تعبد الله تعالى به العباد ، فهو مجموع الأفكار والمسائل المذكورة في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وما تفرع عنها من قواعد وأصول وأسس . فهو أعم من التوحيد الذي يعتبر أحد مواضيع الدين . ويطلق الدين أحياناً بمعنى العقيدة ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ آل عمران : ١٩ ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد »^(١٤) رواه البخاري (٣٤٤٣) ومسلم (٢٣٦٥) .

والمعروف أن التوحيد كان قد انقطع على وجه الأرض قبل مبعث نبينا

(١٤) ومن رجع إلى شرح الحديث في « الفتح » فإنه يرى أن عليه إشكالات.

صلى الله عليه وآله وسلم ولذلك صح أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أول المسلمين في زمنه ، ومما يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ الأنعام : ١٦٢-١٦٣ . وثبت ذلك في دعاء التوجه في صحيح مسلم (٧٧١) .

وعن أم هانئ رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « فضل الله قريشاً بسبع خصال لم يُعْطِهَا أحداً قبلهم ولا يُعْطَاهَا أحداً بعدهم » وذكر فيه : « وعبدوا الله عشر سنين لا يعبده غيرهم » رواه البخاري في تاريخه الكبير (٣٢١/١) والطبراني في الكبير (٤٠٩/٢٤) والحاكم في المستدرک (٥٣٦/٢) وصححه وهو حديث حسن^(١٥) .

[مسألة] : تقسيم التوحيد إلى توحيد ألوهية وتوحيد ربوبية وتوحيد أسماء وصفات تقسيم مُخَدَّث مخترع ، وهو تقسيم باطل معارض للنصوص ، والذي تَبَنَّى هذا التقسيم هو ابن تيمية الحرّاني ، حيث زعم أنّ الأنبياء بُعِثُوا لدعوة الناس إلى توحيد الألوهية وهو توحيد العبادة ، أما توحيد الربوبية وهو الاعتراف بأن لهذه المخلوقات خالقاً موجداً لها فهذا كان يعرفه ويعترف به الكفار - بزعمه -^(١٦) !! وهدف الحرّاني من هذا التقسيم هو رمي مخالفيه بالشرك والبدعة والضلال بحجة وجود نقص وخلل في بعض أنواع التوحيد ، فالهدف من توحيد الألوهية عند مَنْ أسَّسَهُ وناجح عنه هو رمي المتوسلين

(١٥) انظر كتاب «المداوي» (٤/٥٧٨/٢٤٠٩) للسيد الحافظ أحمد الغماري .

(١٦) ذكر ذلك في «مجموع فتاواه» (٣/٤٤٣) .

والمستغيثين بالأنبياء والأولياء والذين يزورون قبور الأنبياء والأولياء والصالحين بالشرك والبدعة والضلال ، وهذا أمر حاصل مشاهد ملموس اليوم من أتباعه . والهدف من إحداث القسم الثالث من التوحيد - وهو ما يسمونه بتوحيد الأسماء والصفات - هو رمي الذين لا يوافقونهم في إثبات الصفات التي يزعمها المجسمة والمشبهة وهي الأعضاء كالوجه والعينين واليدين والأصابع والقدم وكالنزول والصعود لله تعالى بالابتداع والتَّجَهُم . حتى قال ابن قيم الجوزية في آخر صحيفة من كتابه « اجتماع الجيوش الإسلامية » : « أفيظن أفراخ المعتزلة^(١٧) ومخانيث الجهمية ومقلدوا اليونان أن يضعوا لواءً رفعه الله تعالى وَيُنَكِّسُوا عَلَمًا نصبه الله تعالى ! »

وقد احتجَّ من أحدث هذا التقسيم بأنَّ الكفار الذين بُعثَ فيهم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يُقرُّون بوجود الله تعالى وأنه الخالق ولكنهم اتخذوا معه شركاء فعبدوهم معه واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ العنكبوت : ٦١ ، وبقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ

(١٧) مقصوده بأفراخ المعتزلة : الأشاعرة ، لأنَّ الأشعري كان تلميذاً - كما يقال - عند المعتزلة دهرًا طويلاً . والذي يؤكد هذا عندي ويؤكد نظرتهم هذه للأشاعرة قول الألباني في صحيحته (٦/٦٧٦) ضمن عبارة هناك : « أعداء السنة من المتمدبة والأشاعرة والمتصوفة وغيرهم » !! وأقول : إنَّ أعداء سنة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم هم الكفار والمنافقون الذين هم في الدرك الأسفل من النار لا هؤلاء الموحدون من السادة الأشعرية وغيرهم .

فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴿ الزمر: ٣ ونحوها .

والجواب على ذلك : أن هذه الأقوال مثل : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ ونحوها إنما صدرت من أولئك المشركين عند إقامة الحجة عليهم، أي في مجلس المناظرة عندما أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهم الحجة على وجود الله تعالى ولم يجدوا بُدًّا من الجواب بذلك ، وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مأموراً بمناظرتهم ومجادلتهم في مثل قوله تعالى : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ النحل: ١٢٥ ، فأولئك المشركون كانوا لا يعتقدون بما تتضمنه تلك الكلمات الصادرة عنهم والمذكورة في الآيتين السابقتين من الاعتراف بالله تعالى بدليل قوله تعالى في آية الزمر السابقة : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ ، فهم كاذبون فيما قالوه لأنهم اضطروا إليه ، وهم كفار فلا يصح بعد هذا أن يقال بأنهم موحدون توحيد ربوبية ، وبدليل قوله تعالى في آخر آية العنكبوت السابقة ﴿ فَأَنى يُؤْفَكُونَ ﴾ والإفك أشد الكذب ، أي أن هذا القول كذب منهم فهو من باب ﴿ يُرْضَوْنَكَمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأبَى قُلُوبُهُمْ ﴾ التوبة : ٨ .

والذي يؤكد ما قلناه ويقطع بما ذهبنا إليه آيات أخرى في القرآن الكريم تنص على أن هؤلاء الكفار ما كانوا يعترفون بالله تعالى ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾ الفرقان: ٦٠ فهل هؤلاء يقولون بوجود الرحمن الرحيم ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي ءَامَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴾ الأعراف: ٤٦ . وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ الجاثية: ٢٤ . وقال تعالى : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا

وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿٧٨﴾ . وقول سيدنا يوسف لقومه : ﴿أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ يوسف : ٣٩ ، وقول سيدنا إبراهيم عليه السلام : ﴿أَفُنكأءِ إِلَهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ الصافات : ٨٦ ، وقال تعالى : ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً﴾ يس : ٧٤ ، وقول كفار مكة حينما دعاهم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى كلمة التوحيد : ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ ص : ٥ ، وللعبد الفقير رسالة خاصة في إبطال تقسيم التوحيد سميتها «التنديد بمن عدّد التوحيد» فليرجع إليها مَنْ شاء التوسع .

والمقصود هنا : أن نبين بأن دعاء أو سؤال غير الله تعالى ليس شirkاً ولا كفراً ولا إثم فيه ، بل ولا هو مكروه كما يزعم من يقول بأن دعاء أي نداء الأموات أو غير الله تعالى كفر وشirk به سبحانه .

فالتوسل هو : أن يطلب الداعي من الله تعالى بمنزلة أو بجاه نبي أو ولي أو ملك أو غير ذلك . والاستغاثة هي : أن يتوجه السائل والداعي بالخطاب إلى النبي أو غيره ممن يعتقد قربهم ومنزلتهم عند الله تعالى أن يدعوا الله تعالى له في تحقيق غرضه ومقصوده .

ونقصد هنا بيان أن الاستغاثة ليست شركاً ولا كفراً كما يدّعي بعضهم ، ومختصر إثبات ذلك أن معنى الدعاء هو السؤال^(١٨) ، ويجوز شرعاً أن تسأل

(١٨) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩٤/١١) : [والدعاء الطلب ، والدعاء إلى الشيء الحث على فعله ، ودعوت فلاناً سألته ، ودعوته استغثته ، ويطلق أيضاً على رفعة القدر كقوله تعالى ﴿ليس له دعوة في الدنيا ولا في الآخرة﴾ ، كذا قال الراغب ،

غير الله تعالى ، وذلك مثلاً بأن تسأل أخاك أو ولدك أو أباك أو صديقك أن يعينك في أمر من الأمور الدنيوية أو الدينية ، والأمر الذي لا يجوز في ذلك هو سؤال غير الله تعالى مع اعتقاد أنه إله أو رب دون الله تعالى .

أما سؤال الأنبياء والأئمة والأولياء ونحوهم والدعاء عندهم وإنما هو ليدعوا الله لهؤلاء السائلين أو ليتوسل بهم السائلون إلى الله سبحانه ، فالداعون عند الأنبياء والأولياء أو الداعون لهم الطالبون منهم أن يدعوا الله تعالى ليقضي حوائجهم لا يعتقدون أنهم آلهة من دون الله تعالى ولا يعبدونهم، بل يعتقدون أنهم أحياء عند ربهم يرزقون ، وإذا لم يكونوا أحياء فإنهم يسمعون كلام من يطلب منهم ، وكل هذا لا يعارض الشرع وإنما هو مبني على أدلة ثابتة في الكتاب الكريم والسنة المطهرة ، سواء قبلها المتمسكون أم رفضوها .

فسيدينا عيسى عليه الصلاة والسلام مثلاً كان يحيي الموتى بإذن الله تعالى ويبرئ الأكمه والأبرص وغير ذلك فلو سأله شخص من قومه أن يحيي له ميتة لم يكفر مع أن إحياء الموتى خصيصة من خصائص الألوهية ، لكن لما اعتقد ذلك الشخص الطالب أنه ليس إلهاً ولم يعبد له لم يكن ذلك كفراً ولا شركاً ولا منابذاً للتوحيد . قال تعالى حكاية عن سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام : ﴿ قَدْ جِئْتُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ آل عمران : ٤٩ .

ويمكن رده إلى الذي قبله ، ويطلق الدعاء أيضاً على العبادة ، والدعوى بالقصر الدعاء [.

فإذا جاز أن يعطيَ الله تعالى هذه الخصائص بإذنه لبعض خلقه وعبيده مثل سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام الذي هو عبد فقير لله تعالى فلم يمنع هؤلاء بعض الخصائص مثل أن يسمع الموتى استغاثة من يستغيث بهم في حاجته فيدعون الله تعالى له ؟ ونحن نقول بأن المستغيثين والمتوسلين بالأنبياء والصالحين من عباد الله تعالى لا يقصدون إلا أن يطلبوا منهم أن يدعو الله لهم ! فدعاء المستغيثين الأنبياء لقضاء حوائجهم إنما هو لاعتقادهم بعظيم منزلتهم عند الله تعالى وهم لا يعبدون إلا الله ولا يعتقدون أن هناك إلهاً غير الله تعالى ، وهذا خلاف حال المشركين الذين يعبدون الأصنام ويتخذونها آلهة من دون الله تعالى ! فقد أخطأ المتمسكون الذين يوردون الآيات النازلة في عبادة الأصنام والأوثان فيجعلونها في عباد الرحمن ويزعمون أنهم سواء !! ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ الكهف : ه !

ودليل المبتدعة في ادعائهم بأن دعاء غير الله تعالى عبادة له وبالتالي فهو شرك وكفر هو : بعض الآيات التي يُذكر فيها لفظ الدعاء فيخلطون بين معاني الدعاء تدليساً ويضيفون لها حديث النعمان بن بشير قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ »^(١٩) ، وَقَرَأَ ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ

(١٩) حديث ضعيف . رواه الترمذي (٢٩٦٩ و٣٢٤٧ و٣٣٧٢) ، وأبو داود (١٤٧٩) ، وابن ماجه (٣٨٢٨) ، وأحمد (٤/٢٦٧) ، وصححه الترمذي ، لكن النعمان بن بشير لا يثبت سماعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال الحافظ المزني في « تهذيب الكمال » (٤١٢/٢٩) في ترجمة النعمان بن بشير : « وقال يحيى بن معين : أهل المدينة يقولون : لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل العراق يصححون سماعه منه » . قلت : أهل المدينة التي وُلِدَ فيها هم أعلم به منهم ، فيثبت بهذا أنه كان من صغار الصحابة وممن

لَكُمْ ﴿ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ دَاخِرِينَ ﴾^(٢٠) ، فيمزجون ما بين ظواهر بعض الآيات وهذا الحديث ليموهوا بذلك على الناس .

والمقصود بالحديث هنا - إن صحَّ - أن دعاء الله تعالى من أعظم العبادة^(٢١) ، وهذا ليس فيه أن دعاء (أي نداء) غير الله تعالى عبادةً سواء كان المنادى حياً أو ميتاً ولو كان الدعاء مع خضوعٍ وذلةٍ ، فالولد مثلاً قد يدعو أي يسأل أباه شيئاً وهو يخاطبه مُبَجَّلاً ومُعَظِّماً إِيَّاه ، أو الطالب مع أستاذه وشيخه ، أو الجندي مع قائده ، ونحوهم ، ولا يعتبر ذلك عبادة لهم شرعاً ، كما لا يُعتبر السجود على الحجر الأسود واستلامه وتقبيله من الشرك والكفر في شيء ، وكذلك سجود إخوة سيدنا يوسف وأبوه - النبي - عليهم الصلاة والسلام وأمه

له رؤية دون سماع ، ولأنهم اختلفوا في عمره عند وفاة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل كان عمره ست أو ثماني سنوات . وتجد الكلام عليه في التعليق على النص (٩٠) في كتاب العلو بتحقيقنا . وفي إسناد الحديث أيضاً يُسَمِّعُ الحضرمي الكندي وهو وإن وثقه النسائي إلا أنه لم يرو عنه إلا واحد وهو ذر الهمداني . وهذا يحكم على الحديث أنه ليس بذاك . فلا يجوز أن يبنى عليه مثل هذا الأمر العظيم الذي يقوم على تكفير المسلمين الموحدين بدعوى أن لديهم خللاً في توحيد الألوهية المخترع .

(٢٠) لاحظ هنا أن ظاهر هذا النص عام وإن كان عمومه غير مراد ، والقَرْنِيُونَ يحتجون به على أن من دعا غير الله تعالى فقد كفر وأشرك على وجه العموم ، دون أن يميزوا بين من يدعو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليستغفر الله له أو ليدعو الله تعالى له بقضاء حاجة ، وبين من يعتقد أن النبي يقضي الحوائج من دون الله أو بغير إذن الله تعالى .

(٢١) وقد بيَّن الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٩٤ / ١١) معنى هذا الحديث عند الجمهور فقال : [وأجاب الجمهور أن الدعاء من أعظم العبادة فهو كالحديث الآخر « الحج عرفة » ، أي معظم الحج وركنه الأكبر] .

له على وجه التحية عبادة له ولا من الشرك والكفر كذلك^(٢٢) ! وكذلك أمر الله تعالى الملائكة بالسجود لسيدنا آدم عليه الصلاة والسلام والله سبحانه لا يأمر بالفحشاء !

وقد بين القرآن الكريم أن دعاء أي نداء غير الله تعالى ليس عبادة في مثل قوله تعالى لسيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام في الطير اللاتي أمره أن يذبحهن: ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا بُرَيْحَانُ يَا بُرَيْحَانُ ﴾ البقرة: ٢٦٠ ، وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ آبَاءَنَا وَآبَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ ﴾

(٢٢) وما يتوهمه المتمسكون بأن ما أذن الله تعالى به كتعظيم الحجر الأسود أو الكعبة المشرفة أو سجد آل سيدنا يوسف له لا يكون كفراً ولا شركاً وما لم يأذن الله به فهو كفر وشرك توهم فاسد مردود ! لأن الكفر كفر في أي حال ولا يميزه هنا عن غيره إلا النية والقصد ! وقد روى عبد الله بن أبي أوفى قال : قَدِمَ مُعَاذُ الْيَمَنِ - أَوْ قَالَ الشَّامِ - فَرَأَى النَّصَارَى تَسْجُدُ لِبَطَارِقَتِهَا وَأَسَاقِفَتِهَا فَرَوَّأَ فِي نَفْسِهِ (أي رأى ذلك وألزم نفسه به) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَحَقُّ أَنْ يُعْظَمَ ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، رَأَيْتُ النَّصَارَى تَسْجُدُ لِبَطَارِقَتِهَا وَأَسَاقِفَتِهَا فَرَوَّأَتْ فِي نَفْسِي أَنَّكَ أَحَقُّ أَنْ تُعْظَمَ . فَقَالَ : « لَوْ كُنْتُ أَمِيراً أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لِأَمْرَتِ الْمَرْأَةِ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا » . رواه أحمد (٤ / ٣٨١) ، وعبد الرزاق (١١ / ٣٠١) ، وصححه الألباني في صحيحته (٣ / ٢٠٢) أثناء تخريج الحديث (١٢٠٣) . ولم يقل له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ما فعله من السجود كفر وشرك لأن معاذاً رضي الله عنه معترف بأن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله ورسوله فلم يعبد ولم يتخذة آلهة ، وإنما نهاه صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وقال له لو كنت أمراً أحداً لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، والرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا يقول ذلك لو كان كفراً !

وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ^(٢٣) ثُمَّ نَبْتَهَلُ فَنجَعَلُ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿ آل عمران : ٦١ ، وقوله تعالى : ﴿ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ ﴾ آل عمران : ١٥٣ ، وكل نص جاء فيه النهي عن دعاء غير الله تعالى فالمراد به النهي عن عبادة غير الله سبحانه وتعالى واتخاذها آلهة ، أما مجرد الدعاء الذي هو النداء سواء كان بطلب أم بغير طلب فإنه ليس من الشرك والكفر في شيء ، بل هو سنة مستحبة أحياناً يثاب المرء عليها ، فقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يُعَلِّمُ من يزور القبور من أصحابه أن يدعوا أصحاب القبور من الأموات أي يناديهم ويوجه لهم الخطاب بالعبارة التالية:

« السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله للاحقون أسأل الله لنا ولكم العافية »^(٢٤) .

وفي رواية أخرى صحيحة كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَى عَلَى الْمَقَابِرِ قَالَ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ أَنتُمْ لَنَا فَرَطٌ وَنَحْنُ لَكُمْ تَبَعٌ أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ لَنَا وَلَكُمْ »^(٢٥) .

فخطاب الأموات ونداؤهم - أي دعاؤهم - ليس كفراً ولا شركاً ولا بدعة بل هو مستحب أحياناً ، خلاف ما يشيعه ويذيعه المبتدعة ، وقد ثبت أيضاً في

^(٢٣) روى مسلم في صحيحه (٢٤٠٤) - من جملة حديث - عن سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : [لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ آبَاءَنَا وَأَبْنَاكُمْ .. ﴾ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا فَقَالَ : « اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي »] .

^(٢٤) رواه مسلم (٩٧٥) وغيره .

^(٢٥) رواه النسائي (٢٠٤٠) وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (٥٣/٣) .

الصحيحين من طرق عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك قتلى بدر ثلاثاً ثم أتاهم فقام عليهم فناداهم فقال: «يا أبا جهل بن هشام يا أمية بن خلف يا عتبة بن ربيعة يا شيبة بن ربيعة أليس قد وجدتم ما وعد ربكم حقاً فإني قد وجدت ما وعدني ربي حقاً». فسمع عمر قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله كيف يسمعون^(٢٦) وأنى يجيبوا وقد جيبوا؟ قال: «والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ولكنهم لا يقدرُونَ أن يجيبوا».. الحديث^(٢٧).

فمن خلال هذه الأدلة يتبين لنا أن الدعاء أي النداء أو الطلب من غير الله تعالى لا يكون كفراً ولا شركاً ولا بدعة ضلالة كما يدّعيه بعض الناس .

واستكمالاً لهذا الموضوع وليطلع القارئ الكريم على جلية الأمر ننقل هنا بعض أقوال من يدّعي أن دعاء غير الله تعالى والطلب منه كفر وشرك وضلال ثم نفندها ، فمن ذلك :

قول الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في كتاب «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» ص (٦٣٩) :

(٢٦) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٢٠٧/١٧) : [هَكَذَا هُوَ فِي عَامَّةِ النَّسْخِ الْمُعْتَمَدَةِ (كَيْفَ يَسْمَعُونَ وَأَنَّى يُجِيبُوا) مِنْ غَيْرِ نُونٍ ، وَهِيَ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً الْاِسْتِعْمَالُ ، وَسَبَقَ بَيَانُهَا مَرَّاتٍ ، وَمِنْهَا : الْحَدِيثُ السَّابِقُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ : « لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا »] . وما قاله النووي هنا فيه نظر . وتأمل ما قاله في «شرح مسلم» (١٩٦/١٣) و (٧٦/١٦) في أمر لغوي آخر مشابه لهذا .

(٢٧) هذا لفظ مسلم في الصحيح (٢٨٧٥) وهو أيضاً فيه برقم (٢٨٧٣) ، وهو في البخاري بالفاظ وطرق متعددة بالأرقام التالية : (١٣٧٠ و ٣٩٧٦ و ٣٩٨١ و ٤٠٢٦) .

[ولقد جرّد السلفُ الصالحُ التوحيدَ وحموا جانبه حتى كان أحدهم إذا سلّمَ على النبي صلى الله عليه وسلم ثم أراد الدعاء استقبل القبلة وجعل ظهره إلى جدار القبر ثم دعا ونص على ذلك الأئمة الأربعة أنه يستقبل القبلة وقت الدعاء حتى لا يدعو عند القبر^(٢٨) ، فإن الدعاء عبادة ، وفي الترمذي وغيره : « الدعاء هو العبادة » ، فجرّد السلفُ العبادةَ لله ولم يفعلوا عند القبور منها إلا ما أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدعاء لأصحابها والاستغفار لهم والترحم عليهم ، .. ثم إن في تعظيم القبور واتخاذها أعياداً من المفاسد العظيمة التي لا يعلمها إلا الله ما يغضب لأجله كل من في قلبه وقار لله وغيره

(٢٨) في كتاب « خلاصة الوفا في أخبار دار المصطفى » للعلامة علي بن عبد الله السمهودي خلاف هذا عن الأئمة الأربعة ، وهناك روايات أخرى عن بعض الأئمة الأربعة تخالف ذلك وقد بين السمهودي أنها شاذة مردودة ! فمما قاله هناك : [وفي المستوعب لأبي عبد الله السامريّ الحنبلي ثم يأتي حائط القبر فيقف ناحيته ويجعل القبر تلقاء وجهه والقبلة خلف ظهره والمنبر عن يساره وذكر السلام والدعاء.. وقال عياض : قال مالك في رواية ابن وهب : إذا سلّم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعا يقف ووجهه إلى القبر لا إلى القبلة ويدنو ويسلم ، .. وقال إبراهيم الحربيّ في مناسكه تولّى ظهره القبلة وتستقبل وسطه يعني القبر وفي مسند أبي حنيفة رحمه الله لأبي القاسم طلحة عن أبي حنيفة جاء أيوب السخيتانيّ فدنا من قبر النبيّ صلى الله عليه وسلم فاستدبر القبلة وأقبل بوجهه إلى القبر وبكى بكاء غير متباك.. وعن أصحاب الشافعيّ وغيره يقف وظهره إلى القبلة ووجهه إلى الحضرة وهو قول ابن حنبل انتهى] . وسيأتي إن شاء الله تعالى أنه ثبت عن أحمد بن حنبل بالإسناد الصحيح أنه لا بأس باستلام القبر وتقبيله . روى الخطيب البغدادي في تاريخه (١/١٢٠) بإسناد صحيح عن أبي علي الخلال قال : [ما همّني أمرٌ فقصدتُ قبرَ موسى بن جعفر فتوسلت به إلا سهّل الله تعالى لي ما أحبُّ] .

على التوحيد وتهجين وتقبيح للشرك [٢٩].

وهذا الذي قاله سليمان بن عبدالله هنا منقول ومأخوذ برمته من كتاب ابن قيم الجوزية «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان» (١/٢٠٠)، وإضافة إلى ذلك فإننا نزيد هنا بعض ما قاله ابن تيمية الحرّاني في هذه الباب فإنه إمام هذه الطائفة ومرجعهم، فقد جاء في «مجموع الفتاوى» (١٥/١٢):

[وقال الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية على قول الله عز وجل : ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ الأعراف : ٥٥، ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ الأعراف : ٦٥ : هاتان الآيتان مشتملتان على آداب نوعي الدعاء : دعاء العبادة ودعاء المسألة ؛ فإن الدعاء في القرآن يراد به هذا تارة وهذا تارة ويراد به مجموعهما ؛ وهما متلازمان . فإن دعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي وطلب كشف ما يضره ودفعه . وكل من يملك الضر والنفع فإنه هو المعبود لا بُدَّ أن يكون مالكا للنفع والضر^(٣٠) . ولهذا أنكر تعالى على مَنْ عبد مِنْ دونه

(٢٩) إلى آخر ما قاله ذلك المؤلف من تضخيم زيارة قبور الأنبياء والصالحين وتصويرها بغير صورتها وحقيقتها ، ولسنا بصدد الرد على كل ما قاله الآن .

(٣٠) ومما يبطل هذه القاعدة الفاسدة أن الناس يملكون لبعضهم نفعاً وضرراً ، إذ يستطيع بعض الناس أن يساعدوا آخرين بإسعافهم بالطعام والشراب والمال وبناء المساكن وإيواء المضطرين ، وإذا دعا - أي طلب وسأل - المحتاجون وأصحاب الضرورات المقتدرين على إسعافهم فهل يُعْتَبَرُ المقتدرون معبوداً لأولئك السائلين حسب ما يدّعيه ابن تيمية؟! مع ملاحظة أن الله تعالى أثبت وكذلك رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بأن هناك من الخلق مَنْ يضر أو ينفع ! ومن ذلك ما جاء في البخاري (٩٢٧) أن النبي صلى الله عليه وآله

(أي غيره)^(٣١) ما لا يملك ضرراً ولا نفعاً^(٣٢) . وذلك كثير في القرآن كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ يونس : ١٠٦ ، وقال : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ يونس : ١٨ ، فنفى سبحانه عن هؤلاء المعبودين الضرر والنفع القاصر والمتعدي فلا يملكون لأنفسهم ولا لعباديتهم^(٣٣) . وهذا كثير في القرآن يبين تعالى أن المعبود لا بد أن يكون مالكاً للنفع والضرر فهو يدعو للنفع والضرر دعاء المسألة ويدعو خوفاً ورجاء دعاء العبادة ، فعلم أن النوعين متلازمان ، فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة .

وسلم قال في خطبة : « مَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعَهُ فِيهِ أَحَدًا فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ » . وقال تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمُكِّثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ الرعد : ١٧ !

(٣١) تذكر أن معنى (مِنْ دُونِهِ) : أي غيره ، وفي تفسير الجلالين : ﴿ إِنْ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا بِمَعْنَى الَّذِي ﴾ يدعون ﴿ يعبدون بالياء والتاء ﴾ من دونه ﴿ غيره ..] .

(٣٢) المراد بذلك الأصنام التي كانوا يعبدونها وهي لا تضر ولا تنفع وابن تيمية يحملها على أمور أخرى مغالطاً !

(٣٣) المقصودون بذلك كما ترى في الآيات التي ذكرها ابن تيمية إنما هم الكفار الذين اتخذوا من دون الله آلهة فكانوا يعبدون الحجارة والأصنام ويطلبون منها قضاء حوائجهم وهي حجارة لا تعقل ولا تضر ولا تنفع ، أما المؤمنون الموحدون الذين يطلبون من الأنبياء والأئمة والأولياء - الأحياء عند ربهم والذين يسمعون صلاة من يصلي ويسلم عليهم - أن يدعوا الله تعالى لهم ويتوسلون بهم ليغفر الله لهم أو لقضاء حوائجهم فهم لا يعرفون ولا يعتقدون رباً وإلهاً لهم غير الله تعالى ، فقياس المؤمنين الموحدون لله تعالى بعبادي الأوثان والأصنام الذين اتخذوها آلهة من دون الله تعالى قياس فاسد باطل عقلاً ونقلاً !

وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة^(٣٤) . ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ غافر: ٦٠ ، فالدعاء يتضمن النوعين وهو في دعاء العبادة أظهر ؛ ولهذا أعقبه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي .. ﴾ الآية . ويُفسر الدعاء في الآية بهذا وهذا . وروى الترمذي عن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر : « إن الدعاء هو العبادة » . ثم قرأ قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ .. الآية . قال الترمذي حديث حسن صحيح . وأما قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ﴾ الحج: ٧٣ . وقوله : ﴿ إِنَّ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَانَا ﴾ الآية النساء: ١١٧ . وقوله : ﴿ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ ﴾ الآية فصلت: ٤٨ . وكل موضع ذكر فيه دعاء المشركين لأوثانهم فالمراد به دعاء العبادة المتضمن دعاء المسألة فهو في دعاء العبادة أظهر ؛ لوجوه ثلاثة : أحدها : أنهم قالوا : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ الزمر: ٣ ، فاعترفوا بأن دعاءهم إياهم عبادتهم لهم [انتهى المقصود من قول ابن تيمية في هذه القضية وهو والقول الذي قبله - الذي نقله كاتبه عن ابن القيم - يعطي لمحة موجزة عن رأي هذه الطائفة وتفكيرهم وأدلتهم في هذه المسألة^(٣٥) !

(٣٤) لاحظ أنه هنا لم يقيد بدعاء الأحياء ولا الأموات بل أطلق ذلك !

(٣٥) وابن تيمية يغالط في هذه المسائل عند الحجاج ! فيحتج بالأحاديث الواهية والضعيفة لتأييد مقصده ومراده ! ويعيب على غيره احتجاجه بالأحاديث الضعيفة ! قال ابن تيمية في رده على الشيخ البكري (١/ ٥٠) الذي رد عليه في مسألة الاستغاثة : [إن مثل هذا لا يخاطب خطاب العلماء وإنما يستحق التأديب البليغ و النكال الوجيع الذي يليق بمثله من السفهاء إذا سلم من التكفير فإنه لجهله ليس له خبرة بالأدلة الشرعية التي تتلقى

وإذا تَفَحَّصْنَا الآيات التي ذكرها ابن تيمية وغيره من شيعته الموافقين له في آرائه فإننا نجدها لا توافق مُدَّعَاهُمْ في أن نداء الأموات أو الأحياء والطلب منهم والاستعانة بهم كفر وشرك أكبر ! ويكفي في مستهل عرضنا لتلك الآيات أن نورد لهم قول بعض الحفاظ والمحدثين الذين يعترفون بعلمهم وإيمانهم ويحترمونهم في هذه القضية ! ومن ذلك قول الحافظ الذهبي في « سير أعلام

منها الأحكام] . يقصد أنه لا يعرف ما ثبت من الأحاديث وما لم يثبت ! كما يتبجح بذلك أيضاً الألباني المتناقض ! ثم نجد ابن تيمية يحتج بأحاديث مردودة ضعيفة أو واهية في هذه الباب أو لا تدل على مقصوده كحديث « الدعاء هو العبادة » ! ومن أمثلة ذلك أيضاً : قول ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (١ / ١٠٤) : [وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ : أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ وَنَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ ؛ فَقَالَ : (شَأْنُ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ) فَأَقْرَهُ عَلَى قَوْلِهِ نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ نَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ] . وهو حديث واهي الإسناد موضوع المتن مشهور بحديث الأبيط كما بينته في التعليق على كتاب « العلو » للذهبي النص رقم (٥٦) ص (١٩٣) وتجد الكلام عليه هناك . وقال في « مجموع الفتاوى » (١ / ٣٢٩) : [وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِغَيْرِ اللَّهِ : اغْفِرْ لِي وَاسْقِنَا الْغَيْثَ وَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ أَوْ اهْدِ قُلُوبَنَا وَنَحْوَ ذَلِكَ ؛ وَلِهَذَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنَافِقٌ يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ الصَّدِيقُ : قَوْمُوا بِنَا نَسْتَعِثُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ فَجَاءُوا إِلَيْهِ فَقَالَ : « إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ » وَهَذَا فِي الْإِسْتِعَانَةِ مِثْلُ ذَلِكَ] . وهذا حديث واهٍ ، رواه أحمد في مسنده (٥ / ٣١٧) بلفظ (لا يقام لي إنما يقام لله تعالى) وليس (لا يستعاث بي ..) ، ورواه الطبراني باللفظ الذي ذكره ابن تيمية ، والطبراني كما في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٤٦) ، وفي إسناده عند جميعهم ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد ، وهو ضعيف والحديث منكر . وبذلك يستدل ابن تيمية بالموضوعات والواهيات ويخترع معانٍ باطلة للآيات تؤيد هواه ومراده !

النبلأء) (١٠٧/١٠) فف ءرءمة السفءة نففسة :

[والءءاء مسءءاب عنء قبرها؁ بل وعنء قبور الانبفاء والصالءفن؁ وفف المساءء؁... ولا فنهف الءاعف عن الءءاء فف وءء إلاء وءء - قضاء - الءاءة؁ وفف الءءاع؁ وشبه ذلك] .

وقال الءهبف فف « السفر » (٧٧/١٧) أفضاً : [قلت : والءءاء مسءءاب عنء قبور الأنبفاء والأولفاء؁ وفف سائر البقاع؁ لكن سبب الإءابة ءضور الءاعف؁ وءشوعه وابتهاله؁ وبلاء رفب فف البقعة المباركة؁ ..] .

أما ءءفء « الءءاء هو العباءة » فهو مع ضعفه - وإن صءءه من صءءه - إن سلّمنا بءبوءه ءءلاً لا فءل على أن كل ءءاء عباءة بل فءل على أن ءءاء الله ءعالف من ءءمة عباءءه سبءانه؁ ؁ أف من ءءمة العباءاء؁ ؁ وأما ءءاء ءفر الله ءعالف فلا فعدُّ عباءةً لهذا الءفر إلاء إذا اعءءء الءاعف ففه أنه إله من ءون الله ءعالف؁ كما اعءءء أولئك المشركون فف أصنامهم أنها آلهة من ءون الله ءعالف .

والآفاء ءفف فورءها ابن ءفمفة وشفءءه لا ءءل على أن ءءاء - أف نءاء وطلب الءاءة من مءءوق فصح الطلب منه - ءفر الله ءعالف عباءة لءلك المءءو ولا أنه من ءءمة الكفر والشرك بالله سبءانه وءعالف كما فزعم ابن ءفمفة ومقلءوه؁ وءلك لأن الءف فسال أءءاً من الأنبفاء أو الأولفاء أو الصالءفن أو الشهءاء أن فءعو الله له بقضاء ءوائءه لم فعبءهم ولم فءءءهم أرباباً ولا آلهة من ءون الله ءعالف ! والءاعف أو المناءف أو الطالب أو المسءفء أو المءوسل لا فعبء إلاء الله ولا فعبءرف وقر بالألوهفة إلاء لله ءعالف وءءه؁ فكفف فقفسه ابن ءفمفة وفشبهه بأولئك المشركفن الءفن ءءلوا الأصنام

والحجارة والشمس ونحوها آلهة من دون الله تعالى!؟

ومن تأمل في آيات القرآن الكريم عرف أن ما يهذي به هؤلاء الذين يرمون الناس بالكفر والشرك وعبادة غير الله تعالى باطل من القول بنص الكتاب المبين ، وذلك في مثل قوله سبحانه : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴾ مريم : ٨١ ، وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴾ يس : ٧٤ ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْسِيبٍ ﴾ هود : ١٠١ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾ الأنبياء : ٢٩ ، وقال تعالى : ﴿ قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴾ الأنبياء : ٦٦ ، وقال تعالى : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ ﴾ الفرقان : ٥٥ ، وقال تعالى : ﴿ وَجَدْتُهُمْ وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴾ النمل : ٢٤ ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ العنكبوت : ١٧ ، وهؤلاء الذين عبدوا غير الله تعالى واتخذوهم آلهة دون الله تعالى إذا قيل لهم اعبدوا الرحمن استنكروا ذلك كما أخبر الله تعالى عنهم حيث قال سبحانه : ﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ * وانطلق الملائكة منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم إن هذا لشيء يراد * ص : ٥-٦ ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾ الفرقان : ٦٠ ، وقال تعالى : ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ

هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿ الرعد : ٣٠ .

وبذلك يظهر بطلان قول من قال : إن دعاء غير الله تعالى – أي نداءه والطلب منه – عبادة له وهو من جملة الكفر والشرك !

ونختم ههنا بعدما أوردنا الآيات الكريمة المُجَلِّية لحقيقة المسألة بذكر حديث يشرِّع نداء غير الله تعالى والاستغاثة به ، وتطبيق أحمد بن حنبل لهذا الحديث ، وهو ما رواه البزار عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ : « إن لله ملائكة في الأرض سوى الحفظة يكتبون ما يسقط من ورق الشجر ، فإذا أصابت أحدكم عَرَجَةٌ بأرض فليناد : يا عباد الله أعينوني »^(٣٦) . وهو حديث حسن . وحديث عبد الله ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فليناد : يا عباد الله احبسوا عليّ ، يا عباد الله احبسوا عليّ ، فإنَّ لله في الأرض حاضراً سيحبسه عليكم »^(٣٧) .

(٣٦) حسن الإسناد . رواه البزار (١٧٨/٢/٤٩٢٢) و (٣/٢٧٥ من كشف الأستار) مرفوعاً، والبيهقي في شعب الإيمان (١٢٨/٦/٧٦٩٧) ، وحسنه الحافظ ابن حجر في « أمالي الأذكار » كما في شرح ابن علان على « الأذكار » للنووي (١٥١/٥) ، وقال الحافظ الهيثمي في « المجمع » (١٣٢/١٠) : « رواه الطبراني ورجاله ثقات » . واعترف الألباني بأنه حسن في ضعفه (١١١/٢) فحكم على هذه الرواية بالحسن فقال : [وبعد كتابة ما سبق وقفت على إسناد البزار في " زوائده " (ص ٣٠٣) : حدثنا موسى بن إسحاق : حدثنا منجاب بن الحارث : حدثنا حاتم بن إسماعيل عن أسامة بن زيد عن أبان بن صالح عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فذكره . قلت : وهذا إسناد حسن كما قالوا ..] . وقال الألباني في ضعيفه (١١١/٢) أيضاً : [ويبدو أن حديث ابن عباس الذي حسنه الحافظ كان الإمام أحمد يقويه ، لأنه قد عمل به] .

(٣٧) حسن بالشواهد . رواه أبو يعلى في مسنده (١٧٧/٩) ، وابن السني في عمل اليوم

وفي رواية أخرى لهذا الحديث : « إذا ضلَّ أحدكم شيئاً ، أو أراد أحدكم غوثاً وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل : يا عباد الله أغثوني ، يا عباد الله أغثوني ، فإن لله عبداً لا نراهم »^(٣٨) . رواها الطبراني في الكبير وقال بعد ذلك : « وقد جُرِّبَ ذلك »^(٣٩) .

وقد فعل هذه الاستغاثة والنداء والطلب من غير الله تعالى أحمد بن حنبل

والليلة برقم (٥٠٨) ، والطبراني في الكبير (١٠٥١٨/٢٦٧/١٠) ، وقال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٣٢/١٠) : « فيه معروف بن حسان وهو ضعيف » ، وبالشاهد المروي عن ابن عباس الذي رواه البزار وصححه الحافظ ابن حجر في « أمالي الأذكار » (١٥١/٥) ، واعتراف الألباني بحسنه في ضعيفته (١١١/٢) يحكم على هذه الرواية بالحسن .

(٣٨) حسن بالشواهد . رواه الطبراني في معجمه الكبير (١٧١١٧-١١٨) وقال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٣٢/١٠) : « رواه الطبراني ورجاله وثقوا على ضعف في بعضهم إلا أن زيد بن علي لم يدرك عتبة » .

(٣٩) وهذا الذي قاله الطبراني (وقد جرب ذلك) قاله جماعة من المحدثين كالهيثمي في « المجمع » (١٣٢/١٠) ، والنووي في « الأذكار » (ص ٣٣١ من طبعة دار الفكر دمشق بتحقيق أحمد راتب حموش) وقال النووي عقبه ما نصه : [قلت : حكى لي بعض شيوخنا الكبار في العلم أنه انفلتت له دابة أظنها بغلة وكان يعرف هذا الحديث ، فقال ، فحبسها الله عليهم في الحال . وكنت أنا مرة مع جماعة فانفلتت منها بهيمة وعجزوا عنها فقلته : فوقف في الحال بغير سبب سوى هذا الكلام] . وقال البيهقي في كتابه الآداب (حديث رقم ٦٥٧) : [هذا موقف علي ابن عباس ، مستعمل عند الصالحين من أهل العلم لوجود صدقه عندهم فيما جربوا . وبالله التوفيق] . وممن جرَّبه وفعله أحمد بن حنبل كما سيأتي وهو مروي عنه بإسناد صحيح .

شيخ أهل الحديث والسنن عند من يسمون أنفسهم أتباع السلف ! فقد روى عبدالله بن أحمد بن حنبل قال : [سمعت أبي يقول : حججت خمس حجج منها ثنتين راكباً وثلاثة ماشياً ، أو ثنتين ماشياً وثلاثة راكباً ، فضلت الطريق في حجة وكنت ماشياً ، فجعلت أقول : (يا عباد الله ذلونا على الطريق) فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت على الطريق]^(٤٠) .

وهذا كله يبين أن أئمة السلف وأهل الحديث السالفين كانوا على خلاف نهج ابن تيمية ومقلديه الذين يرمون الناس بالشرك والضلال والبدع .

ومن هذا الباب أيضاً أن ابن تيمية يعتبر أن من جملة الشرك وأفعال أهل الضلال استلام القبور وتقبيلها حيث يقول في « مجموع الفتاوى » (٤/ ٥١٧) : [وَأَصْلُ هَذَا الْكُذِبِ هُوَ الضَّلَالُ وَالْإِبْتِدَاعُ وَالشُّرْكُ فَإِنَّ الضُّلَّالَ ظَنُّوا أَنَّ شَدَّ الرَّحَالِ إِلَى هَذِهِ الْمَشَاهِدِ ؛ وَالصَّلَاةَ عِنْدَهَا وَالِدُعَاءَ وَالنَّذْرَ لَهَا ؛ وَتَقْبِيلَهَا وَاسْتِلَامَهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ وَالذِّينِ ..]^(٤١) .

(٤٠) هذا صحيح ثابت عن أحمد بن حنبل ، رواه ابنه عبدالله عنه كما في (مسائل أحمد رواية ابنه عبدالله) ص (٢٤٥) برقم (٩١٢) طبع المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م . ورواه البيهقي في شعب الإيمان (٦/ ١٢٨) برقم (٧٦٩٧) . وقال الألباني في سلسلته الضعيفة (٢/ ١١١) معترفاً بذلك : [ويبدو أن حديث ابن عباس الذي حسنه الحافظ كان الإمام أحمد يقويه ، لأنه قد عمل به ، فقال ابنه عبد الله في " المسائل " (٢١٧) : سمعت أبي يقول : حججت خمس حجج ورواه البيهقي في " الشعب " (٢ / ٤٥٥ / ٢) وابن عساكر (٣ / ٧٢ / ١) من طريق عبد الله بسند صحيح] .

(٤١) وهذا القول الذي يقوله ابن تيمية ذكره مقلدوه أيضاً ومنهم : ابن القيم في « إغاثة اللفهان » (١/ ١٩٤) ، وفي « زاد المعاد » طبع مكتبة الرسالة (٣/ ٦٠١) ، وسليمان بن

وينقض هذا ما أفتى به أحمد بن حنبل ! ففي « كتاب العلل ومعرفة الرجال » (٤٩٢/٢) (٤٢) من رواية ابنه عبد الله قال : [وسألته عن الرجل يمس منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويتبرك بمسّه ويقبله ويفعل بالقبر مثل ذلك أو نحو هذا يريد بذلك التقرب إلى الله جل وعز فقال : لا بأس بذلك] .
وبذلك يتم هدم ما يدعيه هؤلاء وما يرمون به الناس من الشرك والكفر والضلال .

زيادة تحقيق في قضية الاستغاثة في قول المتمسكين عندما نحاجهم ويضعفون (تجوز الاستغاثة فيما يقدر عليه المخلوق) :

ينبغي هنا أن نلاحظ في حديث : « الدعاء هو العبادة » ، وحديث : « وإذا سألت فاسأل الله » (٤٣) وأمثالهما أنه وإن كان ظاهرهما العموم لكن العموم غير مراد ، وهما مخصوصان بأدلة أخرى عند جميع العقلاء ، والقرنيون المتمسكون يحتاجون بعمومهما على أن سؤال أو دعاء غير الله تعالى كفر بل

عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب في « تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد » ص (٦٤٠) ، وسليمان بن سحمان في « الصواعق المرسله الشهائيه » (٧٠/٣) وغيرهم .
(٤٢) النص رقم (٣٢٤٣) ، والكتاب طبع المكتب الإسلامي ، بيروت / ودار الخاني ، الرياض ، بتحقيق رضي الله عباس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
(٤٣) ضعيف . رواه أحمد (٣٠٣/١) ، والترمذي (٢٥١٦) وصححه ، قال العُقيلي في كتابه « الضعفاء » (٥٣/٣) : [وقد روي هذا الكلام عن ابن عباس من غير طريق أسانيدھا لينة وبعضها أصلح من بعض] . وكان هذا الكلام - إن صح - عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توجيهاً منه وتعليماً منه لطفل ليتوجه إلى الله تعالى في أموره لا لمنعه من أن يسأل أحداً شيئاً أو من أن يستعين بغيره على قضاء حوائجه .

شرك أكبر على وجه العموم ، لكن إذا حوججوا ببعض الأدلة الشرعية التي فيها جواز سؤال الغير أو الاستغاثة بهم ، قالوا : (إن هذا يجوز أو لا نزاع فيه لأنه من باب الاستغاثة والاستعانة بغير الله تعالى فيما يقدر المخلوق عليه) ، فيخرجون عن القول بعموم الحديثين وأمثالهما من نصوص الكتاب والسنة ويناقضون أنفسهم .

ومن ذلك قول الألباني في « سلسلته الصحيحة » (٥٩١ / ٥) عن حديث فيه استغاثة الناس يوم القيامة بسيدنا آدم ثم بسيدنا موسى ثم بسيدنا محمد عليهم صلوات الله تعالى وسلامه : [وليس فيه جواز الاستغاثة بالأموات ، كما يتوهم كثير من المبتدعة الأموات ! بل هو من باب الاستغاثة بالحي فيما يقدر عليه ^(٤٤) ، كما في قوله تعالى : ﴿ فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه .. ﴾ .. فالميت الذي يستغاث به من دونه تعالى أعجز منه ، فمن خالف ، فهو إما أحمق مهبول ، أو مشرك مخذول لأنه يعتقد في ميته أنه سميع بصير ^(٤٥) ، وعلى كل شيء قدير ، وهنا تكمن الخطورة لأنه الشرك

(٤٤) على أن الألباني تناقض في هذا قال الألباني في سلسلته الضعيفة (١١١ / ٢) : [المراد بقوله في الحديث الأول " يا عباد الله " إنما هم الملائكة ، فلا يجوز أن يلحق بهم المسلمون من الجن أو الإنس ممن يسمونهم برجال الغيب من الأولياء والصالحين ، سواء كانوا أحياء أو أمواتاً ، فإن الاستغاثة بهم وطلب العون منهم شرك بين لأنهم لا يسمعون الدعاء ، ولو سمعوا لما استطاعوا الاستجابة وتحقيق الرغبة] . مع أن كل العقلاء يدركون ويعلمون أن الأحياء الذين يسمعون نداء المستغيثين يستجيبون لهم وينفعونهم ويسعفونهم بتلبية مرادهم .

(٤٥) نسي الألباني عند كتابة هذا القول حديث البخاري (١٣٣٨) ومسلم (٢٨٧٠) أن الميت يسمع قرع نعال الناس إذا ذهبوا عنه بعد دفنه ، وقول ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (٣٨٤ / ٢٧) : [وهو صلى الله عليه وسلم يسمع السلام من القريب وتبَّله

الأكبر ، وهو الذي يخشاه أهل التوحيد على هؤلاء المستغيثين بالأموات من دون الله تبارك وتعالى ، وهو القائل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ * أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُنظِرُونَ ﴾ وقال : ﴿ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾ * إِنَّ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [.

والرد على استدلالاته : أن المراد بالآية الأولى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ .. ﴾ إنما هي الأصنام وقد بين الله تعالى أنه ليس لهم أيدٍ يبطشون بها ولا أرجل يمشون بها.. ومعنى (عباد أمثالكم) أي مخلوقات أمثالكم ، أي أنهم غير عقلاء كما تجد ذلك في تفسير الطبري وابن كثير والقرطبي ، فالآية الكريمة لا يصح حملها على المؤمنين الموحدين الذين يتوسلون أو يستغيثون بالأنبياء الأحياء عند ربهم الذين يسمعونهم ويقدرون أن يدعو الله لهم بقضاء حوائجهم ! وكذلك القول في الآية الثانية مثل ما قلنا في الأولى ، فقد قال الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيرها (٤٠٣/١٠) : [قوله ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴾ يقول تعالى ذكره للمشركين من عبدة الأوثان : وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَبَرَأَ آلِهَتِكُمْ الَّتِي تَعْبُدُونَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ أَنْ

الملائكة الصلاة والسلام عليه من البعيد] . هذا مع قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ * ق : ٢٢ . وقد التقى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأنبياء الذين توفوا قبل مبعثه ليلة الأسراء وكانوا يبصرونه ويسمعونه ويحادثونه ، وحديث قليب بدر حينما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتلى المشركين : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعُ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ وَلَكِنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ أَنْ يُجِيبُوا» . وهو في البخاري (١٣٧٠ و٣٩٧٦ و٣٩٨١ و٤٠٢٦) ، ومسلم (٢٨٧٥ و٢٨٧٣) .

تكون كانت لله شريكاً في الدنيا .. [. ونقل ابن جرير هذا المعنى عن بعض أئمة السلف . والاستغاثة بالأنبياء سواء كانوا قبل الوفاة أو بعدها إنما هو بأمر أقدروهم الله تعالى عليه ! وأدلة الشريعة أفادت أن الأموات وخاصة الأنبياء والأولياء والشهداء أحياء عند ربهم يرزقون وأنهم يسمعون كلام الأحياء وأنهم ﴿ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ آل عمران : ١٧٠ ، وقد صحح الألباني في صحيحته (٦٢١) حديث « الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون » ، وحديث الإسراء وفيه لقاء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وحديث مسلم (٢٣٧٥) : « مررت على موسى ليلة أُسْرِيَ بي عند الكتيب الأحمر وهو قائم يصلي في قبره » ، فالتمسولون يدعون الله تعالى أن يقضي حوائجهم بمنزلة وجاه هؤلاء الأنبياء أو الأولياء أو الشهداء ، والمستغيثون يطلبون من الأنبياء .. أن يدعو الله تعالى لهم بقضاء حوائجهم ! فأى شريكٍ في اعتقاد أنهم يسمعون نداءهم أو دعاءهم وأن الأنبياء يدعون الله تعالى لهم ؟ والمستغيثون لم يتخذوهم آلهة من دون الله تعالى ولا يعتقدون أنهم أرباب بل عباد مكرمون بخلاف ما فعله واقترفه عبدة الأصنام والأوثان المشركين !؟

ومما يشابه كلام الألباني أيضاً ما كتبه بعض المتمسلفين في مقدمة كتاب « الغنية » للخطابي (٥٥/١) حيث يقول : [فهل يستطيع أحد من هؤلاء أن يأتي بحرف من القرآن أو من السنة الصحيحة على مشروعية التوسل بالصالحين أو الأنبياء والمرسلين فضلاً عن الاستغاثة بالرسول أو غيره فإن الاستغاثة بغير الله شرك لا ريب فيها وأما التوسل فهو بدعة لا كفر] . وهذا القائل — كما يظهر — من المكابرين

والمعاندين المتعصبين ! فإن نصوص الشرع الدالة على ندب التوسل والاستغاثة والمأثور عن السلف وأهل الحديث كثيرة ! أما التوسل بالصالحين فيكفي في ثبوته ما رواه البخاري (١٠١٠ و ٣٧١٠) من توسل عمر بالعباس رضي الله عنهما وإقرار ابن تيمية لذلك في « مجموع الفتاوى » (١٠٤/١) ، وقال ابن كثير في تاريخه (٤٥/١٤) وهو من رفقاء ابن تيمية وتلامذته إن ابن تيمية قال : [لا يستغاث إلا بالله ؛ لا يستغاث بالنبى استغاثة بمعنى العبارة وإنما يتوسل به ويُشْفَعُ به إلى الله] .

وأما الاستغاثة فإن عنى بقوله أن الاستغاثة بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم شرك في حياته فهو باطل بشهادة أئمتة وقد تقدّم الآن قول الألباني بجواز الاستغاثة بالحي ، وإن عنى بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم فهو باطل أيضاً لأن الأنبياء أحياء عند ربهم ويسمعون من يصلي ويسلم عليهم ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ النساء : ٦٤ ، وهو عام في حياته وبعد وفاته ، وهو صلى الله عليه وآله وسلم يسمعهم بعد وفاته أو يبلغه المَلَكُ ، بدلالة مثل حديث : « .. وصلوا عليّ فإن صلواتكم تبلغني حيث كنتم » رواه أبو داود (٢٠٤٢) وهو صحيح ، وحديث أبي هريرة أيضاً مرفوعاً : « ما من أحد يسلم عليّ إلا رد الله إليّ روي حتى أرد عليه السلام » رواه أحمد (٥٢٧/٢) وأبو داود (٢٠٤١) وغيرهما وهو صحيح . وحديث إن الميت ليسمع قرع نعال الناس إذا ذهبوا ، ونصه : « العبد إذا وُضِعَ في قبره وتولّى وذهب أصحابه حتى إنه ليسمع قرع نعالهم أتاه ملكان .. » رواه البخاري (١٣٣٨) ومسلم (٢٨٧٠) ، وقال ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (٣٨٤/٢٧) : [وهو صلى الله عليه وسلم

يسمع السلام من القريب وتُبلّغه الملائكة الصلاة والسلام عليه من البعيد [.
وقال الحافظ السخاوي في « القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيح »
ص (١٧١) : « يؤخذ من هذه الأحاديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم حي على
الدوام ، وذلك أنه محال عادة أن يخلو الوجود كله من واحد يسلم عليه في ليل
أو نهار ونحن نؤمن ونصدق بأنه صلى الله عليه وآله وسلم حي يرزق في قبره ،
وأن جسده الشريف لا تأكله الأرض ، والإجماع على هذا » . وقال ابن حزم
في « المحلى » (٢٥/١) : « وأما الشهداء فإن الله عز وجل يقول: ﴿ وَلَا تَقُولُوا
لِمَن يَقْتُل فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْزُقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ
مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ولا خلاف بين المسلمين في أن الأنبياء عليهم السلام أرفع قدرًا
ودرجة وأتم فضيلة عند الله عز وجل وأعلى كرامة من كل من دونهم ، ومن
خالف في هذا فليس مسلمًا » .

ويقول أحد الرادين علينا بالباطل في كتاب سماه « الإسعاف من إغاثة
السقاف » ص (٤٨) : [وحتى لو ثبت سماع الأموات بل لو ثبت ذلك السماع الخارق
الذي يعتقد القبورية لم يعد ذلك دليلاً على الإستغاثة فالاستغاثة بغير الله شرك لا تجوز
وإليك البرهان : قال تعالى ﴿ أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ
الْأَرْضِ أَلَيْهَ مَعَ اللَّهُ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ النمل : ٦٢ ، قلت : ولا ريب أن دعاء المضطر استغاثة
فانظر كيف جعل رب العالمين إثبات مستغاث غيره يلجأ إليه بالنوائب إثبات إله معه
سبحانه ..] !

وعلى ذلك وحسب استدلال هذا المسكين فلو وقع أحد في ورطة أو في
حالة اضطرار فسأل أخاً له أو أي إنسان أن يعينه على قضاء حاجته فإنه يكون
مشركاً لأن الذي ينبغي أن يسأله المضطر هو الله سبحانه وتعالى لا غير —

حسب ما يدعيه ويدل عليه إirاده لهذه الآية الكريمة - ! وقد قال الشوكاني في تفسيره (٢١٠/٤): [واللام في المضطر للجنس لا للاستغراق فقد لا يجاب دعاء بعض المضطرين لمانع يمنع من ذلك] . ثم تأمل كيف يعترف بأن الأموات يسمعون بطرق ملتوية ثم يقول إن الاستغاثة بغير الله تعالى شرك ، وقد بينا أن الاستغاثة هنا معناها الطلب من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أن يدعو الله تعالى للسائلين بقضاء حوائج المستغيثين وهذا مما يقدر عليه الأنبياء والشهداء والأولياء بعد أن ثبت أنهم يسمعون ويستبشرون بالمؤمنين الذين لم يلحقوا بهم من خلفهم..! ويناقض هذا المسكين فيقول في نفس كتابه ص (٧) أيضاً : [نحن لا نكفر من يسأل الخلق الأحياء أموراً يقدرون عليها ، بل حتى من يقع في الشرك لا نكفره حتى نقيم عليه الحجة] ! ولو زاد فقال : (وكذلك لا نكفر من استغاث بالأنبياء والشهداء والأولياء فيما يقدرون عليه من التوجه إلى الله سبحانه وتعالى ليقضي حاجات المتوسلين والمستغيثين لأنهم يسمعون النداء) لأصاب !

ومثال المستغيثين برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته ذلك الأعرابي الذي دخل على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطب كما روى أنس بن مالك في الصحيحين فقال : (إن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم يخطب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً فقال : يا رسول الله هلكت المواشي وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا ..) ، فإذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حي في قبره ويسمع فما المانع من سؤاله؟! ومثال الاستغاثة به صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته ما ذكره الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٤٩٥/٢) ونصه : [روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية

أبي صالح السمان عن مالك الداري وكان خازن عمر قال أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا فَأُتِيَ الرَّجُلُ فِي الْمَنَامِ فَقِيلَ لَهُ ائْتِ عَمْرًا . وهو في مصنف ابن أبي شيبة (٣٥٦/٦) وتمامه : [ائت عمر فأقرئه السلام وأخبره أنكم مسقيون ، وقل له عليك الكيس عليك الكيس ، فأتى عمر فأخبره ، فبكى عمر ، ثم قال : يا رب لا آلا إلا ما عجزت عنه] . وهذا الأثر قاطع لتخرصات المتمسلفين وقد حاولوا أن يضعفوه تارة بتضعيف مالك الدار ، وتارة أخرى بدعوى الانقطاع بين أبي صالح السمان ومالك الدار ، وكلها دعاوى باطلة مردودة ، وعلى فرض عدم صحته فما قدمناه قبل ذلك من الأدلة قاطع لشغبهم في هذه المسألة .

فقد ثبت مما قدمناه أن سؤال ودعاء غير الله تعالى ليس شركاً ولا كفراً بل ولا محرماً أو مكروهاً ، بل قد يكون مستحباً ومطلوباً كالتوسل والاستغاثة بالأنبياء والمرسلين وسيد الخلق صلوات الله عليهم أجمعين ، وأن هذا لا يناقض التوحيد والإيمان ، كما دللنا عليه . وقد نص على ذلك العلماء ومنهم :

١- الإمام النووي الذي يقول في المجموع شرح المذهب (٢٧٤ / ٨) ما نصه في حق زائر الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم :

[ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربه سبحانه وتعالى ، ومن أحسن ما يقول ما حكاه الماوردي والقاضي أبو الطيب وسائر أصحابنا مستحسنين له : .. السلام عليك يا رسول الله ، سمعت الله يقول : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ﴾

إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿النساء: ٦٤﴾ ، وقد جئتكَ مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربي .. [.

٢- الإمام السُّبكي رحمه الله تعالى : قال العلامة المناوي في « فيض القدير بشرح الجامع الصغير » (١٣٥/٢) : [قال السبكي : ويحسن التوسل والاستعانة والتشفع بالنبي إلى ربه ولم ينكر ذلك أحد من السلف ولا من الخلف حتى جاء ابن تيمية فأنكر ذلك وعدل عن الصراط المستقيم وابتدع ما لم يقله عالم قبله وصار بين أهل الإسلام مُثَلَّة انتهى] .
والله الموفق والهادي .

وجوب البيان والتبليغ والتحذير من كل من يزهد الناس بالعلم ويصرفهم عنه

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٣- فَأُرْشِدَ الْخَلْقَ لِدِينِ الْحَقِّ **بَسِيفِهِ وَهَدْيِهِ لِلْحَقِّ**)

الشرح : معنى البيت الإجمالي : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه الله تعالى بالتوحيد وتعليم الشريعة ، فأرشد الخلق وهم الإنس والجن أي هداهم وبين لهم دين الله تعالى الذي أوحاه إليه ، ومن لم يُجبْ وعاند ووقف محارباً ومُعْتَرِئاً لدعوته واعتدى عليه حاربه وقاتله .

والإرشاد والبيان واجب على كل مَنْ عَلِمَ أمراً في الدين أن يبينه لغيره ممن لم يعلمه أو يذكر به من يعلمه ولم يعمل به . وإذا سكت العلماء والناس عن الإرشاد والبيان عمَّ الجهل ولم ينتظم أمر الإسلام والدين ، فتختل المجتمعات وتنهدم الأخلاق والقيم ويعتدي الناس بعضهم على بعض . والإرشاد الذي هو بيان أحكام الشريعة واجب ومتعين لقوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ** ﴾ البقرة : ١٦٠ . ولحديث : « من كتم علماً أَلجمه الله بلجام من نار يوم القيامة »^(٤٦) ، وفي رواية عند ابن ماجه (٢٦٥) :

(٤٦) روي من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وعبدالله بن عمرو وغيرهم ، رواه أحمد في مواضع من المسند منها (٢٦٣/٢) والترمذي (٢٦٤٩) وابن ماجه (٢٦١ و٢٦٥) وابن حبان

« من كتم علماً مما ينفع الله به في أمر الناس أمر الدين ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار » .

وينبغي لكل من أراد أن يتصدّر للإرشاد أن يتعلّم علم التوحيد وعلم الفقه على الأقل ، وأما عكوف بعض الوعاظ والخطباء والمدرسين وغيرهم على القصص والسير ونحوها فمما لا يؤهلهم لقيادة هذا المنصب الشريف ولا ينهض بالأمة ، فإنّ العالم الذي يوجّه الناس ويقود الأمة ينبغي أن يكون عارفاً بكتاب الله تعالى من حيث التفسير ، وبالسنّة النبوية صحة وضعفاً شرحاً واستنباطاً ، متمكناً في معرفة الأحكام وقواعد الشريعة ، عالماً بمذهبه على الأقل إذا لم يكن مطلعاً عارفاً بمذاهب أهل العلم ، فالإسلام لا يعرف قادة جهلاء بأحكامه يقودون الناس باسم الإسلام وهم يجهلون علومه وأحكامه .

ومن الأمور المتعلقة بذلك أيضاً : معرفة أن الرد على الملاحدة والمبتدعين واجب شرعي لكشف الباطل وتزييفه وإثبات الحق والتدليل عليه وبيان الحقيقة، وصيانة للمؤمنين من الوقوع في حبائل وشراك المفسدين والمُغرّرين ، ونصوص القرآن الكريم التي فيها عرض أقوال المفسدين والمكذّبين والرد عليها كثيرة تبين أن هذه هي الطريقة المرضية عند الله تعالى ، لذلك قال العلماء : « إن من الواجب نظم أدلة المتكلمين للرد على الملاحدة والمبتدعين وشبه ذلك » ، كما نقله النووي ونص عليه في « شرح صحيح مسلم » (١٥٥/٦) .

وقوله (**لدين الحق**) هو دين الإسلام وما سواه من الأديان مرفوض

(١/٢٩٧ و ٩٥ و ٩٦) والحاكم (١/١٠٢) وغيرهم وهو حديث صحيح أو حسن .

غير مقبول عند الله تعالى لقوله سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ آل عمران : ٨٥ ، ولقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ آل عمران : ١٩ .

وأهل الكتاب الذين كانوا يتبعون سيدنا موسى وسيدنا عيسى عليهما السلام قبل مبعث سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم والذين لم يبدلوا ولم يحرفوا في شرائعهم مؤمنون ناجون لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ البقرة : ٦٢ .

وأما أهل الكتاب وغير المسلمين من وقت مبعث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذا اليوم وخاصة من وصلتهم الدعوة فلا يدخلون في عموم هذه الآية لأدلة كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا ﴾ الفتح : ١٣ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ البقرة : ٨٩ . وقال تعالى ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ آل عمران : ٧٠ . وقال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ المائدة : ١٧ .

[تنبيه] : ليس لأي فرقة أو أي جماعة أو أي مذهب أن يدعي بأنه هو الحق وأنه هو الناجي عند الله تعالى دون غيره من بقية فرق المسلمين ومذاهبهم التي توحد الله تعالى وتنزهه وتقرُّ بقواعد الإسلام الكلية وما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وحديث الافتراق الذي فيه أن هذه الأمة تفترق إلى

ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة منها حديث باطل مردود سنداً وامتناً كما بينته في « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » وفي رسالة خاصة سميتها : « تنبيه الحذاق إلى بطلان حديث الافتراق » ، فليراجعها من شاء التوسع .

وقوله (بسيفه) أي أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقام دولة ذات قوة وسيادة وأنشأ جيشاً لهذه الدولة التي استطاعت أن تدافع عن نفسها وعن شعبها وأفرادها وتذب عنهم وتحمي نفسها من أعدائها ، تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ البقرة : ١٩٠ ، وقوله تعالى : ﴿ فَقاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا ﴾ النساء : ٨٤ ، وبسبب تلك الفتوحات وما تحقق فيها من إقامة العدل بين الناس انتشار الإسلام ودخل الناس في دين الله أفواجا ، قال تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ البقرة : ٢٥٦ ، فهذا مجاز قول الناظم (بسيفه) .

وقوله (وَهَدِيَهُ لِلْحَقِّ) معناه : أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم بين للناس الهدى بالحجة والبرهان ، وفي هذا الحث على نشر العلم ووجوب العلم والتعليم كما تقدّم وسيأتي إن شاء الله تعالى .

بعض أسماء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعريف آل والصحب رضي الله عنهم

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٤ - مُحَمَّدُ الْعَاقِبُ لِرُسُلِ رَبِّهِ وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ وَحِزْبِهِ)

الشرح : قوله (محمد العاقب لرسول ربه) العاقب في اللغة

هو : الذي يخلف مَنْ كان قبله في الخير ، كذا في القاموس ، وفي مختار الصحاح : « العاقب مَنْ يَخْلُفُ السَّيِّدَ ، وفي الحديث أنا السيد والعاقب ، يعني : آخر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام » . قال الله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ الأحزاب : ٤٠ .

وقد روى البخاري (٤٨٩٦) ومسلم (٢٣٥٤) وغيرهما عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن لي أسماء ، أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا الحاشر الذي يُحْشِرُ النَّاسَ عَلَى قَدَمِي ، وأنا العاقب » .

وروى البخاري ومسلم وغيرهما من طرق أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مثلي ومثل الأنبياء ، كمثل رجل بنى داراً فأتممها وأكملها إلا موضع لبنة ، فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون منها ويقولون : لولا موضع اللبنة » قال : « فأنا موضع اللبنة جئت فختمت الأنبياء »^(٤٧) .

(٤٧) هذا لفظ مسلم في الصحيح (٢٢٨٧) من حديث جابر ، وقد رواه البخاري (٣٥٣٤)

ولهذه النصوص وغيرها نصّ العلماء على كفر وضلال مَنْ ادَّعى النبوة بعده صلى الله عليه وآله وسلم أو أنه يوحى إليه^(٤٨) مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾

الأنعام : ٩٣ .

وقول الناظم (وآله) معناه : أُصَلِّي وأُسلِّم على آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذلك تبعاً له صلى الله عليه وآله وسلم ، وآله هم أهل بيته وقد عيَّنتهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الكساء الصحيح الذي رواه جمع ومنهم عُمر بن أبي سلَمة ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ الأحزاب : ٣٣ في بيت أم سلمة فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة وحسناً وحسيناً فجلَّ لهم بكساء وعليّ خلف ظهره فجلَّ لهم بكساء ثم قال : « اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً » قالت أم سلمة : وأنا معهم يا نبي الله ؟ قال : « أنت على مكانك وأنتِ إلى خير »^(٤٩) رواه مسلم والترمذي

من حديثه أيضاً بلفظ قريب منه مختصراً ، وجاء أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً عند البخاري (٣٥٣٥) ومسلم (٢٢٨٦) .

(٤٨) ممن نصّ على ذلك الإمام النووي في الروضة (٦٤/١٠) في كتاب الردة ، والخطيب الشرييني في « مغني المحتاج » (١٣٥/٤) وغيرهما .

(٤٩) ورواه مسلم في الصحيح (٢٤٢٤) من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها ، ومن حديث أم سلمة رواه : أحمد (٢٩٢/٦ و٢٩٨ و٣٠٤) والطبراني (٥٤/٣) . ومن حديث سيدنا سعد بن أبي وقاص : الحاكم (١٤٧/٣) ، ومن حديث السيدة صفية : الحاكم

وغيرهما وهذا لفظ الترمذي .

وقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ وإن نزل ضمن آيات في سورة الأحزاب تخاطب أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتتحدث عنهن بنون النسوة مثل (وَقَرْنَ ... وَأَطِعْنَ وَآتِينَ) إلا أن الخطاب عُذِلَ فيها هنا لميم الجماعة مثل (عنكم .. ويطهركم) ولم يقل فيها (عنكن .. ويطهركن) مع كون الخطاب رجع بعد ذلك إلى نون النسوة وفيه ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ الأحزاب : ٣٤ !!

وهذا يدل على أن الأصل في آل البيت هم أهل الكساء وقد عيّن ذلك سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ونساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدخلن في الآل تبعاً بعد ذلك ، روى مسلم في صحيحه (٢٤٠٤) - من جملة حديث - عن سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : [لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَابْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾ آل عمران : ٦١ ، دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا فَقَالَ : « اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي »] .

وروى يزيد بن حَيَّان أنه قال لسيدنا زيد ابن أرقم رضي الله عنه : مَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ ؛ نِسَاؤُهُ ؟ قال : لا ؛ وأيم الله إنَّ المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلِّقها فترجع إلى أبيها وقومها ، أهل بيته أصله وعصبته الذين حُرِّموا

(٣/١٤٨) . ومن حديث واثلة بن الأسقع : ابن حبان (١٥/٤٣٣) والطبراني في الكبير (٢٢/٦٦) والحاكم (٣/١٤٧) والبيهقي في السنن (٢/١٥٢) وغيرهم .

الصدقة بعده . رواه مسلم في الصحيح (٢٤٠٨) .

والمراد بآل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليوم كل مَنْ تناسل من أصحاب الكساء إلى قيام الساعة ، والمأمور باتِّباعهم هم الأئمة المجتهدون منهم عليهم السلام . لقوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ البقرة : ١٢٤ .

والدليل على وجوب التمسك بهم عليهم السلام ما ورد في القرآن الكريم من التطهير لهم وإيجاب محبتهم ، قال تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾ الشورى : ٢٣ ، وحديث الثقلين الصحيح وهو : « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، أحدهما أعظم من الآخر : كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ؛ وعترتي أهل بيتي ، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما »^(٥٠) . وقول من قال هم جميع بني هاشم وبني المطلب إن قصد في عصره صلى الله عليه وآله وسلم فهو صحيح في الهاشميين كأعمامه وعماته صلى الله عليه وآله وسلم وقرابته لأنهم عشيرته ، أما من زعم أنهم ذرية جميع الهاشميين والمطلبيين فلا نوافقه البتة ، لا سيما وقد فعل آل العباس وهم هاشميون ما فعلوا بآل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القتل والحبس والتشريد خوفاً من مكانة الذرية الطاهرة آل الكساء في قلوب الأمة ، وعند الله تجتمع الخصوم . وحديث « سلمان منا آل البيت »^(٥١) موضوع وكذلك حديث « أنا جد كل تقي » أو « آل محمد كل

(٥٠) هذا لفظ الترمذي في السنن (٣٧٨٨) وهو في صحيح مسلم (٢٤٠٨) بلفظ قريب منه .

(٥١) رواه ابن سعد في الطبقات (٨٣/٤) والبيهقي في « دلائل النبوة » (٤١٨/٣) والحاكم في المستدرک (٥٩٨/٣) ولم يصححه ولا الذهبي في تلخيصه ، والطبراني في

تقي»^(٥٢) موضوع أيضاً .

ويخرج منهم كل من لم يستقم على هدي سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعموم قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۗ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۗ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ البقرة

. ١٢٤ :

وقول الناظم (وصحبه) قال الحافظ ابن حجر في أوائل كتابه «الإصابة»^(٥٣) : « وأصحُّ ما وقفت عليه من تعريف الصحابي : أن الصحابي مَنْ لقيَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام ، فدخل فيمن لقيه مَنْ طالت مجالسته له صلى الله عليه وآله وسلم أو قصُرت ، ومَنْ روى عنه أو لم يروِ ، ومن غزا معه أو لم يغزُ ، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه ، ومن لم يره لعارض كالعمى ، ويخرج بقيد الإيمان : مَنْ لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرةً أخرى ، وقولنا (به) : يخرج من لقيه مؤمناً بغيره ، كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة ، وهل يدخل من لقيه منهم

الكبير (٦/٢١٢/٦٠٤٠) وفي سنده كثير بن عبدالله المزني رماه الإمام الشافعي وأبو داود بالكذب ، وله إسناد آخر كما في «مجمع الزوائد» (٩/١١٨) وفيه متروك .

(٥٢) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» بعد ذكر عدة روايات له : « وأسانيدُها ضعيفة » . وأقول : بل هو موضوع لأنه لم يقل أحد بأن جميع الأتقياء لهم حكم أهل البيت وهم المقصودون بالنصوص الواردة فيهم ، والتي منها تحريم الصدقة والزكاة عليهم عند وجود بيت المال المتكفل بنفقاتهم .

(٥٣) «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/٧) طبع دار إحياء التراث العربي / بيروت / مصورة عن الطبعة الأولى في المغرب سنة ١٣٢٨ هـ .

وآمن بأنه سيبعث أو لا ؟ محلُّ احتمالٍ ومن هؤلاءُ بُحيرا الراهب ونظراؤه
..... وخرج بقولنا (ومات على الإسلام) : مَنْ لقيه مؤمناً به ثم ارتدَّ ومات
على رَدِّته والعياذ بالله تعالى ، وقد وُجِدَ من ذلك عدد يسير كعبيدالله بن
جحش الذي كان زوج أم حبيبة فإنه أسلم معها وهاجر إلى الحبشة فتنصَّر
ومات على نصرانيته ، وكعبدالله ابن خطل الذي قُتل وهو متعلق بأستار
الكعبة ، وكربيعه بن أمية بن خلف على ما سأشرح خبره في ترجمته ... » .

وكلامه هنا هو تعريف الصحابي عند المحدثين لأجل معرفة اتصال السند
أو انقطاعه أما في الحقيقة وعند الأصوليين فهو من طالت صحبته عرفاً واعتبر
صاحباً وملازماً ، وقد روى شعبة عن موسى السيلاني قال : أتيت أنس بن
مالك رضي الله عنه فقلت : هل بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أحد غيرك ؟ قال : بقي ناس من الأعراب قد رأوه ، فأما الصحبة
 فلا^(٥٤) .

هذا مختصر ما أردنا نقله من كلام ابن حجر ، وفي المسألة كلام سابغ
الذيل يأتي في موضعه من هذا الشرح إن شاء الله تعالى عند قول الناظم
(وصحبه خير القرون فاستمع ..) .

(٥٤) ذكره الحافظ ابن كيكلي العلاءي (ت ٧٦١هـ) في « تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له
شريف الصحبة » ص (١٩) ، وابن الصلاح في مقدمته في النوع التاسع والثلاثين ، وابن
كثير في « الباعث الحثيث » في النوع نفسه ، وابن أبي الوفاء القرشي في « الجواهر
المضية في طبقات الحنفية » (٢/٤٥٣) ، وذكره الحافظ ابن حجر في « فتح الباري »
(٧/٤) ، والسيلاني ثقة أثنى عليه شعبة ووثقه ابن معين كما في « الجرح والتعديل »
(٨/١٦٩) .

قوله (**وحزبه**) معناه : وجماعته . لأنَّ معنى الحزب الجماعة الذين جعلوا أمرهم واحداً في الخير أو في الشر ، قال تعالى ﴿ **أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ المجادلة : ٢٢ ، وقال تعالى ﴿ **كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ** ﴾ الروم : ٣٢ .

وجوب تعلم العقيدة والتوحيد

وبيان أدلة العقيدة

قال الناظم رحمه الله تعالى :

- ٥- وبعْدُ فالعلمُ بأصلِ الدينِ مُحْتَمٌّ يحتاجُ للتبيينِ
- ٦- لكن من التطويل كَلَّتِ الهِمَمُ فصارَ فيه الاختصارُ مُلتَزَمٌ
- ٧- وهذه أرجوزة لِقَبْتُهَا جوهرة التوحيد قد هذبتها
- ٨- والله أرجو في القبول نافعاً بها مُريداً في الثواب طامعاً

الشرح : أي اعلم رحمك الله تعالى أن علم أصل الدين وهو التوحيد والعقائد وتعلمه وتعليمه واجب على كل المسلمين لقوله تعالى : ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ محمد : ١٩ ، وقد اتفق أهل العلم المعتبر بهم على ذلك حتى وافقهم في ذلك الوهابية المتمسلفون ، ويحتاج الناس على الدوام لمعرفة مسائله وبيان قضاياها المنصوصة في الكتاب والسنة الصحيحة ، وينبغي اجتناب التطويل وكذا التعقيد وسلوك سبيل الاختصار لكن من غير إخلال وينبغي كذلك سهولة الأسلوب في البيان والإيضاح .

ويجب التحذير وعدم الإصغاء والإعراض عن كل من يصرف الناس ويرغبهم عن تعلم العقائد وأمور الدين ومعرفة أدلتها ، وينبغي أن نعتبر كل من يبعد الناس ويزهدهم في تعلم العقائد وأمور الدين مضل آثم ، وبعضهم يزهدهم في التعلم والتعليم بقوله : (هذا أمور خلافية ينبغي الابتعاد عنها) ،

وهذا ضلال لا يُلتفتُ إليه البتة ، وهو من جملة ما يقوله بعض الأحزاب والجماعات المعاصرة ، الذين يمنعون أتباعهم من الحضور عند العلماء الذين يفقهونهم في دينهم ويعلمونهم العقائد الصحيحة ، فبدل أن يحضُّوهم على الحضور على العلماء يمنعونهم ويهددونهم بالفصل والعقاب لئلا تنضج عقولهم وأفكارهم ويكتشفوا جهل سادتهم ورؤسائهم !!

وقول الناظم (وهذه أرجوزة ...) أخبرني سيدي عبدالله ابن الصديق الغماري رحمه الله تعالى ورفع منزلته ودرجته في عليين أن هذه المنظومة أخذها الناظم من آخر « جمع الجوامع » لابن السبكي وشرحه للمحلي^(٥٥) رحمهم الله تعالى .

وسياأتي في الأبيات التالية إن شاء الله تعالى بيان أن العلم بأصل الدين الذي هو التوحيد محتم واجب .

هذا وقد بذل أهل العلم السابقين رحمهم الله تعالى جهداً كبيراً في رسم طرق تلقي العلوم وخاصة علوم الشريعة واللغة ، ومن ذلك أنهم جعلوا لكل علم (متناً) أي مختصراً ثم شروحاً تتوسع في عرض المسائل شيئاً فشيئاً ، بطريقة التلقي على العلماء المتمكنين وذلك بحفظ تلك المتون وتسميعها على

(٥٥) العلامة جلال الدين المحلي : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد ، ولد بمصر سنة ٧٩١هـ ، وتوفي أول يوم من سنة ٨٦٤هـ ، كما قال السيوطي في « حسن المحاضرة » . ومن غريب ما وقع أن السيوطي أخبر هناك أن المحلي وهو قبله فسر القرآن من أول الكهف إلى آخر القرآن ، ثم قال : « وقد أكملته بتكملة على نمطه من أول البقرة إلى آخر الإسراء » . انظر « حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة » للسيوطي (٤٤٤/١) . والسيوطي ولد سنة ٨٤٩هـ وتوفي سنة ٩١١هـ .

الأشياخ وضبطها ، ثم الاستماع لشروح العلماء التي كانوا يلقونها في مجالس التعليم وحلقات التلقي التي كانوا يعقدونها ، ويأخذون بتربية الطلبة ليتمهروا في فهمها وسلوك طرق المعرفة والفهم ، فكانت تلك الطرق تنتج علماء فطاحل متمكنين يتحلون بالصدق والورع وأنواع الفضائل والآداب والأخلاق ، وعلى الأمة اليوم واجب إعادة هذا البناء المحكم الذي كان عليه سلفنا الصالح رحمهم الله تعالى وعدم التخلي عنه إلى طرق هزيلة ضعيفة في تلقي العلم والمعرفة .

هذا ومن الأمور المهمة جداً التي يجب بيانها هنا وتعتبر الأسس والقواعد لمعرفة أصول الدين وإثبات قضاياها ومسائله : هي معرفة الأدلة التي يقوم عليها علم أصول الدين وضوابطها مع التنبيه على الأمور التي لا تعتبر أدلة في التوحيد والعقائد وغيرها ، فنقول :

فصل

بيان الأدلة المعتبرة في العقيدة والأدلة المردودة

وأدلة التوحيد أربعة : الكتاب والسنة والإجماع والعقل^(٥٦) :

القرآن الكريم :

فالكتاب : هو القرآن الكريم الذي ﴿ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ فصلت : ٤٢ ، ويجب أن ينطلق فكر المؤمن وعقله أولاً عند النظر في أي مسألة شرعية إلى القرآن الكريم قبل الذهاب إلى الأحاديث .

والقرآن الكريم فيه نصوص مُحْكَمَةٌ كما فيه نصوص متشابهة لقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ آل عمران : ٧ .

ومعناها : أن آيات القرآن الكريم تنقسم إلى آيات محكمة وآيات متشابهة،

(٥٦) قال الإمام الغزالي في « المستصفى » (٢ / ٣٥٠) : [والمدارك المثمرة للأحكام كما فصلناها أربعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والعقل] . وكذلك قال هذا جمع من العلماء منهم الرازي في المحصول (٦ / ٢٣) ، والبزدوي الحنفي في كشف الأسرار . (٧ / ١٣٨) .

وقد بيّن سبحانه أن الآيات المحكمات - وهي التي لا تحتمل إلا معنى واحد - هُنَّ الأصل والأساس والأَم والمرجع في فهم آيات القرآن الكريم^(٥٧)، بل الذين بأسره، فلا يجوز فهم القرآن إلا بهنَّ، والزائغون هم الذين يجعلون المتشابه - وهو ما يحتمل أكثر من معنى - الأصل والأساس، فيتمسكون به ولا يرجعون إلى المحكمات فيضلون بذلك ويزيغون فيكونون سبب الفتنة في الأمة، لأنهم يؤوّلونه تأويلاً باطلاً فاسداً حسب أهوائهم، وأما معناه وتأويله الصحيح فلا يعلمه إلا الله تعالى وكذلك يعلمه الراسخون في العلم^(٥٨) وهم

(٥٧) قال ابن منظور في «لسان العرب» (٢٢/١٢): [قال الزّجاج: أمُّ الكتاب أصلُ الكتاب.. وأما قول الله عز وجل ﴿ وَإِنَّ فِي أُمَّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا ﴾ فقال: هو اللُّوحُ المَحْفُوظُ، وقال قتادة: أمُّ الكتاب أصلُ الكِتَابِ] .

(٥٨) قال الحافظ أبو حيان في تفسيره «البحر المحيط» (٣/١٤٩): [وقال ابن عطية : .. فقولهُ ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ مقتضٍ بديهة العقل أنه تعالى يعلمه على استيفاء نوعيه جميعاً ، والراسخون يعلمون النوع الثاني - أي المتشابه - ، والكلام مستقيم على فصاحة العرب . ودخلوا بالعطف في علم التأويل كما تقول : ما قام لنصري إلا فلان وفلان ، وأحدهما نصرك بأن ضارب معك ، والآخر أعانك بكلام فقط . وإن جعلنا ﴿ والراسخون ﴾ مبتدأً مقطوعاً مما قبله ، فتسميتهم راسخين يقتضي أنهم يعلمون أكثر من المحكم الذي استوى في علمه جميع من يفهم كلام العرب ، وفي أي شيء رسوخهم إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع؟ وما الرسوخ إلا المعرفة بتصاريف الكلام ، وموارد الأحكام ، ومواقع المواعظ.. ومن فسّر المتشابه بأنه ما استأثر الله بعلمه فقط ، فتفسيره غير صحيح ، لأنه تخصيص لبعض المتشابه . انتهى] . وقال الإمام القرطبي في تفسيره (٤/١٨) : [واحتجّ قائلو هذه المقالة أيضاً بأن الله سبحانه مدحهم بالرسوخ في العلم ، فكيف يمدحهم وهم جهال ! وقد قال ابن عباس : أنا ممن يعلم تأويله . وقرأ مجاهد هذه الآية وقال : أنا ممن يعلم تأويله ، حكاه عنه إمام الحرمين أبو المعالي . قلت : وقد ردّ بعض العلماء هذا القول إلى القول

الذين يستنبطون الأحكام منه وهم الذين قال الله تعالى عنهم ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى
الرُّسُولِ وَإِلَى أَوْلِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ النساء : ٨٣ ، وقد
قال الله تعالى في معرض الثناء على التأويل والمن به على صفوة عباده :
﴿ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ ﴾

الأول فقال : وتقدير تمام الكلام .. وما يعلم تأويله إلا الله يعني تأويل المتشابهات،
والراسخون في العلم يعلمون بعضه قائلين آمنا به كل من عند ربنا بما نصب من الدلائل في
المحكم ومكّن من رده إليه . فإذا علموا تأويل بعضه ولم يعلموا البعض قالوا آمنا بالجميع
كل من عند ربنا ، وما لم يحط به علمنا من الخفايا مما في شرعه الصالح فعلمه عند ربنا ،
فإن قال قائل : قد أشكل على الراسخين بعض تفسيره حتى قال ابن عباس : لا أدري ما
(الأواه) ، ولا ما (غسّلين) ! قيل له : هذا لا يلزم ، لأن ابن عباس قد علم بعد ذلك
ففسر ما وقف عليه . وجواب أقطع من هذا وهو أنه سبحانه لم يقل وكل راسخ فيجب هذا
فإذا لم يعلمه أحد علمه الآخر . ورجّح ابن فورك أن الراسخين يعلمون التأويل وأطنب في
ذلك ، وفي قوله عليه السلام لابن عباس : ((اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)) ، ما
يبين لك ذلك ، أي علمه معاني كتابك . والوقف على هذا يكون عند قوله ﴿ وَالرَّاسِخُونَ
فِي الْعِلْمِ ﴾ . قال شيخنا أبو العباس أحمد بن عمر : وهو الصحيح ، فإن تسميتهم راسخين
يقتضى أنهم يعلمون أكثر من المحكم الذي يستوي في علمه جميع من يفهم كلام العرب .
وفي أي شيء هو رسوخهم إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع . لكن المتشابه يتنوع ، فمنه ما
لا يُعلم البتة كأمر الروح والساعة مما استأثر الله بغيه ، وهذا لا يتعاطى علمه أحد لا ابن
عباس ولا غيره . فمن قال من العلماء الحدّاق بأن الراسخين لا يعلمون علم المتشابه فإنما
أراد هذا النوع ، وأما ما يمكن حمله على وجوه في اللغة ومناح في كلام العرب فيتأول
ويعلم تأويله المستقيم ، ويزال ما فيه مما عسى أن يتعلق من تأويل غير مستقيم ، كقوله في
عيسى : ﴿ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ إلى غير ذلك .. والرسوخ : الثبوت في الشيء ، وكل ثابت
راسخ [انتهى كلام القرطبي .

يوسف : ٦ . والراسخون في العلم يؤمنون بالمحكم والمتشابه قائلين : كل منهما من عند ربنا ، وما يعرف هذا ويدركه ويفهمه حق الفهم فيستوعبه إلا أصحاب العقول .

فالقرآن يجب الإيمان بمحكمه ومتشابهه ، ويجب رد متشابهه إلى محكمه .

فالنص المتشابه هو ما يحتمل أكثر من معنى فيجب فهمه وتأويله حسب الآيات المحكمات لأنهن أم الكتاب ، وأساس المحكمات في التوحيد قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ الإخلاص : ٣-٤ ، وقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ الشورى : ١١ ، وأمثالها .

ومثال المتشابه : الآيات التي يوهم ظاهرها إثبات جارحة أو عضو أو مشابهة الله بخلقه من وجه ما ، وطريقة بيان أن المتشابه غير مراد ظاهره : استحضار نحو قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَطْتِ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ الزمر : ٥٦ ، أي في حق الله تعالى ، ولا يراد من ذكر لفظ الجنب هنا ظاهره وهو إثبات عضو ، كما أن مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ الإسراء : ٢٤ ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الحجر : ٨٨ ، لا يراد من هذا إثبات الجناح المعروف ، وإنما يراد المعنى المجازي وهو العطف والرحمة والحنان . وكذلك قول الله تعالى في حق القرآن : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ فصلت : ٤٢ ، لا يراد من ذلك إثبات يدين للقرآن ولا خلف ، وإنما المراد مجاز ذلك ، وهو أن الباطل والتحريف والتغيير غير داخل عليه ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ ﴾

بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٥٩﴾ سبأ: ٤٦ ، والعذاب ليس جسماً له يدان ، وكذلك قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار أنهم قالوا : ﴿ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَيَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ وَكَفَرُوا ءَاخِرَهُ﴾ آل عمران : ٧٢ ، لا يراد إثبات وجه للنهار بمعنى العضو المعروف في البدن إذ النهار ليس له وجهٌ بهذا المعنى ولا أيدي ولا أعضاء لأنه ليس بجسمٍ وإنما المراد أول النهار ، وبه يتبين أن هذا من مجاز اللغة في القرآن الكريم .

وباستقراء مسائل الاعتقاد تبين أن جميع مسائل أصول الدين ثبتت في القرآن الكريم ، لأن القرآن يصل إلى جميع الناس فتقام عليهم الحجة خلافاً للحديث فإنه يصل إلى إنسانٍ ولا يصل إلى آخر وقد حصل ذلك مع كبار

(٥٩) ومن هنا يظهر بطلان القاعدة التي وضعها السلفيون وملخصها : (أن ما وُصِفَ بأن له وجهاً مثل قوله تعالى : ﴿ ويبقى وجه ربك ﴾ وإن أولناه في بعض النصوص بمعنى الذات، لكن هذا لا ينفي إثبات الوجه الحقيقي أو اليد الحقيقية ، لأنه لا يطلق لفظ الوجه أصلاً إلا على من له وجه أصلاً) ، وما ذكرناه أعلاه يبطل هذا الادعاء ، ويمكن تتبع هذه الفكرة من كتبهم ومؤلفاتهم العقائدية . من ذلك قول ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (٦ / ٣٧٠) : [إذا قالوا : بيده الملك ، أو عملته يداك ، فهما شيئان : أحدهما : إثبات اليد . والثاني : إضافة الملك والعمل إليها ، والثاني يقع فيه التجوز كثيراً . أما الأول فإنهم لا يطلقون هذا الكلام إلا لجنس له يدٌ حقيقة ، ولا يقولون : يد الهوى ، ولا يد الماء . فهب أن قوله ﴿ بيده الملك ﴾ قد عُلم منه أن المراد بقدرته ، لكن لا يتجوز بذلك إلا لمن له يد حقيقة] . ومما يزيد وهاء قوله هذا : قول الشاعر :

إِذَا اللَّيْلُ أَضْوَانِي بَسَطْتُ يَدَ الْهَوَىٰ
وَأَذَلَّتْ دَمْعاً مِنْ خَلَائِقِهِ الْكِبْرُ

انظر « ديوان أبي فراس » ص (١٣) ، وانظر « خزنة الأدب » لابن حجة الحموي (١ / ٣٤١) ، و « تاريخ دمشق » (٢٧ / ١٦) ، فإن فيها أمثلة من ذلك .

الأئمة ، وذلك تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾
الأنعام: ٣٨ ، وقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ
وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ يوسف : ١١١ .

السنة النبوية المطهرة :

وأما السنة النبوية : فهي الأساس المتين التالي للقرآن قال تعالى : ﴿ وَمَا
ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ
الْعِقَابِ ﴾ الحشر: ٧ ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبِكُمْ
اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ آل عمران : ٣١ ، والآيات في ذلك
كثيرة ، وهي شارحة ومبينة للقرآن الكريم لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ
لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ النحل : ٤٤ .

والسنة منقسمة إلى أقسام : (الأول) : سنة متواترة متوارثة مقطوع بها
عند جميع فرق المسلمين ، كعدد الصلوات وأنها خمس وعدد ركعات كل
صلاة وأن في كل ركعة سجدتين وركوعاً واحداً ، وما هو متفق عليه عند
المسلمين من صفات الصوم والزكاة والحج والحلال والحرام الذي لم يختلفوا
عليه وهو كثير جداً ، وهذه السنة متفق عليها بين المسلمين بجميع فرقهم
ومذاهبهم ولا يوجد أحد ممن يعتد به منكر لها .

(والثاني) من أقسام السنة : أحاديث الآحاد ، وهذه لا توجب علماً وإن
احتفت بالقرائن^(٦٠) ، والخبر المحتف بالقرائن قد يكون كذباً أحياناً ، ومن

(٦٠) قال الإمام الآمدي في « الإحكام في أصول الأحكام » (٥٥ / ٢) : [إذا قلنا إن الخبر
لا يفيد العلم إلا بالقرائن فخير الواحد بنبوته لا يكون مفيداً للعلم بصدقه دون اقتران

الآحاد ما وصل لأُناسٍ دون آخرين كما هو معلوم ، ويجب فحص هذا القسم من السنة والنظر فيه سواء ما كان منه في الصحيحين أو في غيرهما ، لتمييز ما دخل فيها مما هو ليس منها ، لأن هذه النصوص ليست كآيات القرآن محفوظة من التبديل والتحريف والخطأ وأوهام الرواة ، لأن القرآن الكريم هو الموصوف وحده بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر : ٩ ، والذكر هو القرآن الكريم لآيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾ فصلت : ٤١ ، والصافي من الآحاد بعد النظر والبحث والتمحيص شارح لمجمل القرآن غير حاكم عليه لأن الأذى لا يحكم على الأعلى ، ولا لها قوة القرآن في الثبوت والحجية ، فإن عارض نص منها القرآن سقط الاحتجاج بذلك النص المعارض ، ويدخلها التأويل

القرائن بقوله والمعجزة من القرائن [. فتبين من هذا أن القرينة المعتبرة في إفادة خبر الواحد العلم هي مثل المعجزة بعد إخبار الواحد بنبوته فلان ، هذا هو المقصود بالقرائن المفيدة للعلم ، وأما القرائن بأخبار أخرى من الآحاد فلا . وقال ابن قدامة المقدسي الحنبلي في « روضة الناظر » (١ / ٢٦٠) : [اختلفت الرواية عن إمامنا رحمه الله في حصول العلم بخبر الواحد فروي أنه لا يحصل به وهو قول الأكثرين والمتأخرين من أصحابنا لأننا نعلم ضرورة أنا لا نصدق كل خبر نسمعه ولو كان مفيداً للعلم لما صحَّ ورود خبرين متعارضين لاستحالة اجتماع الضدين ، وروي عن أحمد أنه قال في أخبار الرؤية (يقطع على العلم بها) ، وهذا يحتمل أن يكون في أخبار الرؤية وما أشبهها مما كثرت روايته وتلقته الأمة بالقبول ودلت القرائن على صدق ناقله فيكون إذن من المتواتر] . فعلى هذا اعتبر أحمد بن حنبل أن خبر الرؤية متواتر - إن صح هذا عنه - لا أن خبر الواحد مفيد للعلم ، على أننا - كما هو معلوم - لا نوافق في أن خبر الرؤية متواتر كما بيننا ذلك مفصلاً في رسالة الرؤية .

كما يدخل على القرآن، قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رُبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ ﴾ يوسف : ٦ ، ومعناه العلم بالمقصود من النص^(٦١) كما يدخل القرآن والسنة أيضاً المجاز ولا عبرة بمن أنكره^(٦٢) ، وأما التفويض فمعناه : عدم العلم بالمقصود ، أي الجهل بمعنى النص^(٦٣) وهو

(٦١) قال الإمام النووي في « تهذيب الأسماء واللغات » (القسم الثاني ص ١٥) : [أما التأويل : فقال العلماء هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله ؛ أوجه برهان قطعي في القطعيات ، وظني في الظنيات ، وقيل : هو التصرف في اللفظ بما يكشف عن مقصوده ، وأما التفسير فهو بيان معنى اللفظة القريبة أو الخفية] . وقال الإمام الراغب في « المفردات » (٣١) : [التأويل : ... وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علماً كان أو فعلاً ، ففي العلم نحو قوله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ﴾ وفي الفعل كقول الشاعر : وللنوى قبل يوم البين تأويل ، وقوله تعالى ﴿ هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله ﴾ أي بيانه الذي هو غايته المقصودة منه ، وقوله تعالى ﴿ ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ قيل أحسن معنى وترجمة ، وقيل أحسن ثواباً في الآخرة] انتهى .

(٦٢) قال الحافظ بدر الدين الزركشي في « البرهان في علوم القرآن » (٢ / ٢٥٥) : [وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن ، والجمهور على الوقوع ، وأنكره جماعه منهم ابن القاص من الشافعية وابن خويز منداد من المالكية ، .. وشبهتهم : " أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وهو مستحيل على الله سبحانه " ، وهذا باطل ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف وتشبيه القصص وغيره ولو سقط المجاز من القرآن سقط شَطْرُ الحُسْنِ ، وقد أفرده بالتصنيف الإمام أبو محمد بن عبد السلام وجمع فأوعى] .

(٦٣) قال السبكي في « جمع الجوامع » والشيوخ المحلّي في شرحه عليه (٢ / ٤٦١) : [(ثم اختلف أئمتنا أنوؤل) المشكل (أم نفوؤص) معناه المراد إليه تعالى (منزهين) له عن ظاهره (مع اتفاقهم على أن جهلنا بتفصيله لا يقدرح) في اعتقادنا المراد منه مجملاً] .

مذهب مردود^(٦٤) لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا

(٦٤) التفويض مردود للأسباب التالية :

١- أن الله تعالى أمر بأن نفهم القرآن وتدبره فقال سبحانه : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ ص : ٢٩ ، ولقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ النمل : ٨٤ ، ولقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾ الفرقان : ٧٣ ، والتفويض مخالف لهذا الأصل وهو وجوب معرفة معنى الآيات وخاصة في حق أهل العلم . ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ النساء : ٨٣

٢- الأصل أن الله تعالى خاطبنا بلسان عربي مبين ، وادعاء أن هذه الجمل مثل ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ غير مفهومة المعنى مخالف لهذا الأصل .

٣- أن القائلين بالتفويض أثبتوا من مثل قوله تعالى ﴿ تجري بأعيننا ﴾ صفة العين أو العينين، مع أن النص ليس فيه ذكر للفظ الصفة ، وهم يقولون (أمرها كما جاءت) أو (قراءتها تفسيرها) وهم زادوا عليها ما لم يرد وهو قولهم بأنها صفة ! فنقضوا أصلهم وخالفوا الكتاب الكريم .

٤- أن الله تعالى بيّن في كتابه الكريم أن أهل العلم الراسخين يعلمون تأويله في قوله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ﴾ آل عمران : ٧ ، ويؤكد هذا قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ سورة سيدنا محمد : ٢٤ ، وقوله تعالى : ﴿ وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتم نعمته عليك ﴾ يوسف : ٦ ، أي يعلمك معاني وبيان وتفسير الأحاديث . وقال تعالى : ﴿ ولنعلمه من تأويل الأحاديث ﴾ يوسف : ٢١ ، وقال تعالى : ﴿ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ يوسف : ١٠١ وجاء في الحديث الصحيح عن ابن عباس قال : وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده بين كتفي أو قال على منكبي فقال : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » رواه ابن حبان في صحيحه (٥٣١ / ١٥) . وقال صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الرجل الذي لم يفهم قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ

صُمًّا وَعُمِيَانًا ﴿ الفرقان : ٧٣ ، إلا عند العجز عن فهم النص حتى يسأل عنه ،
والمطلوب هو العلم بالنصوص لا الجهل بها لأدلة كثيرة منها قوله تعالى :
﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَآذًا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

النمل : ٨٤ .

ويجب عرض السنة بعد دراسة أسانيدھا على القرآن حتى نتبين صحتها
فإن وجد فيها من الأفكار ما يخالف القرآن رُدَّ وإن صحَّ إسناده وكان في
الصحيح ، هكذا كان منهج الصحابة الذين تلقوا عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم حينما يسمعون حديثاً يخالف القرآن ، ومنه رد السيدة عائشة رضي
 الله عنها على من زعم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه^(٦٥) بقوله

الْأَسْوَدُ مِنَ الْفَجْرِ ﴿ البقرة : ١٨٧ ، ووضع خيطين أو عقالين تحت وسادته حتى طلعت
الشمس : ((إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين .. لا بل هو سواد الليل وبياض النهار))
رواه البخاري (٤٥١٠) . أوَّل له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يفهمه
ويستوعبه .

٥- والقول بالتفويض يفضي إلى القول بالظاهر بدليل أنهم أثبتوا لله تعالى يدين وعينين
ووجهاً .. الخ ، والقول بالظاهر يفضي إلى التشبيه والتجسيم .
وهناك وجوه كثيرة يتبين منها فساد مذهب التفويض لا يتسع المقام الآن لبسطها وفيما
ذكرناه كفاية .

(٦٥) الحديث في صحيح مسلم (١/١٥٩/١٧٧) عن مسروق أن السيدة عائشة قالت
((ثلاث مَنْ تكلم بواحدة منهنَّ فقد أعظم على الله الفرية : قلت : ما هن ؟ قالت : من زعم
أن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية . قال : وكنت
متكئاً فجلستُ فقلت : يا أمَّ المؤمنين ! انظريني ولا تعجليني ، ألم يقل الله عز وجل
﴿ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفُقِ الْمُبِينِ ﴾ التكوير : ٣٢ ، ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ النجم : ١٣ !؟

تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ الأنعام :
١٠٣ ، وردها على من زعم أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه^(٦٦) بقوله تعالى :
﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ الإسراء : ١٥ .

ومعنى هذا أن خبر الواحد يفيد الظن ولا يفيد العلم فلا يبنى عليه أصل
الاعتقاد وإنما تبنى عليه الفروع العقائدية والفقهية إذا لم يوجد ما يعارضه من
الكتاب أو من السنة التي هي أقوى منه ، فالصحابية ردوا خبر الواحد أحياناً
وذلك في حال معارضته لما هو أقوى منه مما يفيد بأنهم اعتقدوا بأنه يفيد الظن
ولا يفيد العلم .

فقلت : أنا أوّل هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ((إنما
هو جبريل ، لم أره على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين المرّتين ، رأيتُه منهبطاً من
السماء ساداً عظماً خَلَقَهُ ما بين السماء إلى الأرض)) .

(٦٦) روي في صحيح البخاري (٣٩٧٩) ومسلم (٩٣١) ذُكِرَ عند عائشة قول ابن عمر
(الميت يعذب ببكاء أهله عليه) . فقلت : رحم الله أبا عبد الرحمن سمع شيئاً فلم
يحفظه ! إنما مرّت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنازة يهودي وهم يبكون
عليه فقال : ((أنتم تبكون وإنه ليعذب)) . وفي لفظ آخر رواه البخاري (١٢٨٨) ومسلم
(٩٢٨) : (والله ما حدّث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((إن الله ليعذب المؤمن
ببكاء أهله عليه)) . ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ((إن الله ليزيد الكافر
عذاباً ببكاء أهله عليه)) . وقالت : حسبكم القرآن ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ . وفي
لفظ آخر عند مسلم (٩٣٢) : [وَذُكِرَ - لعائشة - أن عبد الله بن عمر يقول إن الميت ليعذب
ببكاء الحي ! فقلت عائشة : يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما إنه لم يكذب ولكنه نسي أو
أخطأ إنما مرّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على يهودية يبكي عليها فقال : ((إنهم
ليكون عليها وإنها لتعذب في قبرها))] .

وقضية (أمرؤها كما جاءت) و (قراءتها تفسيرها) في مسائل الصفات قضية مردودة عندنا^(٦٧) لأنها تحض على عدم العلم بمعاني النصوص وهو خلاف المطلوب عقلاً ونقلاً ، كما أدى ذلك إلى الاعتراف بما في الكتب القديمة وبما لا نراه ثابتاً ، ويقتضي ذلك أيضاً الإيمان بظاهره وهذا يؤدي إلى مذهب التشبيه والتجسيم أعاذنا الله تعالى من ذلك^(٦٨) .

(٦٧) قال الحافظ أبو حيان رحمه الله تعالى في تفسيره « البحر المحيط » (٤ / ٣١٦ طبعة دار الفكر) : « وقال قوم منهم القاضي أبو بكر بن الطيب : هذه كلها صفات زائدة على الذات ثابتة لله تعالى من غير تشبيه ولا تحديد ، وقال قوم منهم الشعبي وابن المسيب والثوري يؤمن بها ونقرُّ كما نصت ولا نُعيِّن تفسيرها ولا يسبق النظر فيه . وهذان القولان حديث مَنْ لم يمعن النظر في لسان العرب » . فتأمل !! وهذا مما يكتب بالذهَب .

(٦٨) قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٣ / ٣٠) عند شرح حديث النزول : [وقد اختلف في معنى النزول على أقوال : فمنهم مَنْ حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم] . وقال أيضاً في « الفتح » (١٣ / ٤٣٢) : [فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم ومن لم يتضح له وعلم أن الله مُنَزَّه عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يُكذَّب نَقَلَتْهَا وإما أن يُؤوَّلَهَا] . وقال الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (٥ / ٢٤) : [قال القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) : لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيهم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى ﴿ ءَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ ﴾ الملك : ١٦ ، ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم] .

الإجماع :

والإجماع هو اتفاق العلماء المجتهدين في كافة الفرق الإسلامية المعتد بها^(٦٩) لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ النساء : ١١٥ ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يجمع الله أمّتي على ضلالة أبداً ، ويد الله على الجماعة »^(٧٠) . ولم يقل (لا يجمع الله أهل السنة والجماعة على ضلالة) ، وإنما قال : (أمّتي) .

وعلى رأس أولئك العلماء أئمة أهل البيت في القرون الخمسة الأولى

(٦٩) قال الإمام الغزالي في « المستصفى » (١ / ١٤٤) ما نصه : [مسألة : المبتدع إذا خالف لم ينعقد الإجماع دونه إذا لم يكفر بل هو كمجتهد فاسق وخلاف المجتهد الفاسق معتبر] . وقد نص على ذلك أيضاً الشيخ عبد القاهر البغدادي فقال في « أصول الدين » ص (١٣) : [لا اعتبار في مثل هذا بخلاف أهل الأهواء من الروافض والقدرية والخوارج والجهمية والنجارية لأن أهل الأهواء لا اعتبار بخلافهم في أحكام الفقه وإن اعتبرنا خلافهم في أبواب علم الكلام] . وقال الإمام الرازي في « المحصول » (٤ / ٢٥٦) : [فإن لم نكفرهم اعتبرنا قولهم لأنهم إذا كانوا من المؤمنين ومن الأمة كان قول من عداهم قول بعض المؤمنين فلا يكون حجة] .

(٧٠) حديث صحيح . رواه الترمذي (٢١٦٧) عن ابن عمر ، والحاكم (١ / ١١٦) ، وقال الحاكم في المستدرک (١ / ١٢٠) بعد أن سرد تسعة أحاديث في حجية الإجماع : [فقد ذكرنا تسعة أحاديث بأسانيد صحيحة يستدلّ بها على الحجية بالإجماع واستقصيت فيه تحريماً لمذاهب الأئمة المتقدمين رضي الله عنهم] اهـ . وقال الحافظ الذهبي معلقاً على كلام الحاكم مقرأً له في نفس الصحيفة : [فهذه الأحاديث التسعة تدل على أن الإجماع حجة] .

الذين توارثوا العلم عن سيدنا علي عليه السلام ، والزيدية والإمامية والمعتزلة^(٧١) والإباضية وعقلاء أهل السنة والجماعة ، وعقلاء أهل السنة هم أهل العلم من أهل الدليل الذين لا يتعصبون^(٧٢) من أتباع المذاهب الأربعة

(٧١) ليعلم أن فكر المعتزلة موجود في تراث الأمة الإسلامية ولم يذهب ، وقد حاول بعض مخالفيهم من المجسمة وبعض متعصبة السنة طمس ذكرهم ومحاربتهم والاستقواء بالسلطان عليهم أحياناً ، إلا أن الله تعالى حفظ هذا التراث وهو ماثل اليوم بين أيدينا في كتب المعتزلة المطبوعة ككتب القاضي عبد الجبار الشافعي كـ « المغني » و « متشابه القرآن » وفي كتب التفسير كـ « الكشاف » للزمخشري وغير ذلك ، وليحذر حذراً شديداً مما ينقله مخالفو المعتزلة من الآراء والأقوال فكثير منها نقل بواسطة خصومهم وأغلبه افتراء ، بل إن غالب أئمة الأشاعرة كالإمام الغزالي وشيخه إمام الحرمين والمتأخرين يتفقون مع المعتزلة في قضايا كثيرة أهمها التنزيه والتأويل ، حتى قال الإمام الحافظ السبكي الشافعي في « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/٣٨٦) أثناء حديثه عن الكسب والاختيار : « ولإمام الحرمين والغزالي مذهب يزيد على المذهبين جميعاً ، ويدنو كل الدنو من الاعتزال وليس هو هو » . وينبغي التنبيه هنا أيضاً إلى أن أكثر ما ينقلونه من الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة هو في الحقيقة بين أهل السنة وأئمة أهل البيت ، لكن يذكرون بدلهم المعتزلة لئلا يعرف الناس أن هذا مذهب أئمة العترة المطهرة فيتبعونهم ، فهذا نوع من أنواع التدليس .

(٧٢) يعني أن المعتد بهم هم المنصفون المعتدلون الراسخون في العلم والمعرفة وهؤلاء صبغتهم الانفتاح وتفهم رأي الآخرين من المخالفين وعدم رميهم بباطل القول أو الافتراء عليهم أو نسبة المحكي والمشاع عنهم دون تثبت ، ولذلك يقول الله تعالى في كتابه الكريم : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ المائدة : ٨ ، ويقول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ النساء : ١٣٥ .

المنزهين والظاهرية وعقلاء الأشاعرة والماتريدية المتبعون للدليل لا المتعصبون لقول بعض الأشعرية أو الماتريدية ، فخرج بذلك من يكفر ببدعته أو من اتفق هؤلاء على شذوذه وغلطه ، كالمجسمة والباطنية المنحرفين وغيرهم ، فلا اعتداد بمن خرج من الأمة باعتقاد مكفّر . ولا يستقل الإجماع في العقائد بإيراد شيء جديد وإنما يحدد معنى النص .

الدليل الرابع العقل^(٧٣) :

العقل أصل التكليف وأساسه وبه تعلم الأدلة الشرعية ويدرك المراد منها، ولا يمكن أن ندرك ونفهم أصل الإيمان وهو وجود الخالق سبحانه وتعالى إلا بالعقل الذي يرشد إلى أن كل مصنوع لا بد له من صانع وموجد أبدعه وأوجده

(٧٣) قال الإمام الغزالي في « المستصفى » (١/٢٣) : [إذا قيل : ما حدُّ العقل ؟ فلا تطمع في أن تحدّه بحدٍّ واحد فإنه هوس ، لأن اسم العقل مشترك يطلق على عدة معان ، إذ يطلق على بعض العلوم الضرورية ويطلق على الغريزة التي يتهيأ بها الإنسان لدرك العلوم النظرية، ويطلق على العلوم المستفادة من التجربة ، حتى إن من لم تحنكه التجارب بهذا الاعتبار لا يسمى عاقلاً ، ويطلق على من له وقار وهيبة وسكينة في جلوسه وكلامه وهو عبارة عن الهدو ، فيقال فلان عاقل أي فيه هدو ، وقد يطلق على من جمع العمل إلى العلم ، حتى أن المفسد وإن كان في غاية من الكياسة يمنع عن تسميته عاقلاً فلا يقال للحجاج عاقل بل داهٍ ولا يقال للكافر عاقل وإن كان محيطاً بجملة العلوم الطيبة والهندسية ، بل إما فاضل وإما داهٍ وإما كيس . فإذا اختلفت الاصطلاحات فيجب بالضرورة أن تختلف الحدود ، فيقال في حد العقل باعتبار أحد مسمياته إنه بعض العلوم الضرورية كجواز الجائزات واستحالة المستحيلات كما قاله القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله ، وبالاختبار الثاني إنه : غريزة يتهيأ بها النظر في المعقولات وهكذا بقية الاعتبارات] .

واخترعه . كما لا يمكن لمن لم يجعل العقل أساساً لمنهجه أن يدرك بأن القرآن الكريم والسنة الصحيحة هما الأصل في معرفة الأحكام الشرعية ، دون غيرهما من الأصول الباطلة والحجج الداحضة كالقصص والحكايات والرؤى^(٧٤) والأحلام والفترة ودين العجائز وغير ذلك من الترهات ، وينبغي أن لا يُغترَّ بكلام من يزعم أنه يتكلم في العقليات ممن يصنفون في علم الكلام ويعتمدون على أقوال المتفلسفة والمتمنطقة ويدعون أنها عقليات وفيها من الجهل والتناقض والفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد .

هذا وقد حضَّ الكتاب الكريم على النظر والتفكر ويبيِّن فضل العقل والألباب في آيات كثيرة ، منها قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ ص : ٢٩ ، وقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ النور : ٦١ . وقوله : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾ الحج : ٤٦ . وقوله : ﴿ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ الحديد : ١٧ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ الرعد : ٤ ، وذم من لا يُعْمِلُ عقله فقال : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمِيٌّ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ البقرة : ١٧١^(٧٥) .

(٧٤) قال العلامة الزبيدي في شرح القاموس في مادة (رأى) : [قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : رَأَى فِي مَنَامِهِ رُؤْيَا ، عَلَى فُعْلَى بِلا تَنْوِينٍ ، وَ (ج رُؤَى) بِالْتَنْوِينِ] .

(٧٥) ومع هذه الآيات كلها الناصة على فضيلة العقل نرى بعض من يريد أن يتلاعب بعقول الناس وطلبة العلم فيقول لهم : (لم يصح في العقل حديث) وكأن العقل مقصور فقط على الحديث دون القرآن ، حتى قال ابن تيمية في « بغية المرئاد » ص (٢٤٧) : [وقد تقدم كلام سائر أهل المعرفة في أحاديث العقل واتفقهم على ضعفها] . مع أنه هو المحتج على كثير من المسائل بما يسميه بصريح المعقول !

ولو جاء القرآن الكريم بما فيه مخالفة لما هو مقرر في العقل لكان في صدور المؤمنين به أعظم حرج منه وضيق ، وهذا خلاف الواقع المشهود عند كل ذي عقل سليم ، فإنه كلما كان الرجل أتم عقلاً كان الحرج مما هو مقرر في القرآن الكريم بعيداً منه ، ولذلك يقول الله تعالى في كتابه العزيز : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ ﴾ الأعراف : ٢ .

ومما يتعلّق بموضوع العقل هنا : عبارة يذكرها أهل العلم وهي قولهم (إن الدليل العقلي مقدّم على الدليل النقلي) وملخص معناها : أن خبر الواحد والنص الظني سواء كان ظني الدلالة أو الثبوت إذا عارضه ما هو أصح منه كالنص القطعي الدلالة أو الثبوت أو الإجماع أو الواقع كان مردوداً أو مؤوّلاً ، فيظهر بالعقل خطأ فهم إنسان لنصٍ قطعي^(٧٦) .

(٧٦) قال الإمام الغزالي في المستصفى (٢/١٣٢) : [اعلم أن المهمّ الأوّل معرفة محلّ التّعارض ، فنقول كل ما دلّ العقل فيه على أحد الجانبيين فليس للتّعارض فيه مجال إذ الأدلة العقلية يستحيل نسخها ، وتكادّبها ، فإن ورد دليل سمعي على خلاف العقل فإما أن لا يكون متواتراً فيعلم أنه غير صحيح ، وإما أن يكون متواتراً ، فيكون مؤوّلاً ، ولا يكون متعارضاً . وأما نص متواتر لا يحتمل الخطأ ، والتأويل ، وهو على خلاف دليل العقل فذلك محال ؛ لأن دليل العقل لا يقبل النسخ ، والبطلان ، مثال ذلك المؤول في العقلية قوله تعالى : ﴿ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ إذ خرج بدليل العقل ذات القديم وصفاته] .

وقال الفخر الرازي في المحصول (١/٤٠٦) : [الظن التاسع : نفي المعارض العقلي فإنه لو قام دليل قاطع عقلي على نفي ما أشعر به ظاهر النقل فالقول بهما محال لاستحالة وقوع النفي والاثبات والقول بارتفاعهما محال لاستحالة عدم النفي والاثبات والقول بترجيح النقل على العقل محال لأن العقل أصل النقل فلو كذبنا العقل لكنا كذبتنا أصل النقل ومتى

وإذا أردنا أن نسط هذا فإننا نقول بعبارة أخرى : إن حديث الأحاد قد يكون مردوداً أحياناً لشيء أدركه العقل علم منه بطلان الحديث أو عدم صحته ، والذي يوضح هذا ويبينه : هو ما ذكره الحافظ الخطيب البغدادي شيخ المحدثين في عصره في كتابه « الفقيه والمتفقه » (١ / ١٣٢) حيث قال : [باب القول فيما يُردُّ به خبر الواحد : وإذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رُدَّ بأمور :

أحدها : أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه ، لأنَّ الشرع إنما يردُّ بمجوزات العقول وأما بخلاف العقول فلا .

والثاني : أن يخالف نصَّ الكتاب أو السنة المتواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ .

والثالث : يخالف الإجماع فيستدلُّ على أنه منسوخ أو لا أصل له ...

والرابع : أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق علمه فيدلُّ ذلك على أنه لا أصل له لأنَّه لا يجوز أن يكون له أصل وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم .

الخامس : أن ينفرد برواية ما جرت العادة بأن ينقله أهل التواتر فلا يُقبَل لأنه لا يجوز أن ينفرد في مثل هذا بالرواية [انتهى .

كذبنا أصل النقل فقد كذبنا النقل فتصحیح النقل بتكذيب العقل يستلزم تكذيب النقل فعلمنا أنه لا بد من ترجيح دليل العقل [.

وقال الإمام نظام الدين الشاشي الحنفي^(٧٧) :

[شروط العمل بخبر الواحد : وباعتبار اختلاف أحوال الرواة قلنا : شرط العمل بخبر الواحد : أن لا يكون مخالفاً للكتاب والسنة المشهورة وباعتبار هذا المعنى قلنا : خبر الواحد إذا خرج مخالفاً للظاهر لا يُعمل به ، ومن صور مخالفة الظاهر عدم اشتهاار الخبر فيما يعم به البلوى في الصدر الأول والثاني ، لأنهم لا يهتمون بالتقصير في متابعة السنة ، فإذا لم يشتهر الخبر مع شدة الحاجة وعموم البلوى كان ذلك علامة على عدم صحته] .

الأدلة الباطلة المردودة :

وهناك أدلة أخرى باطلة يستدلُّ بها بعض الناس في العقائد لا يجوز الاستدلال بها شرعاً ومنها :

١- الفطرة ، ومرادهم بالفطرة معلومات دينية تولد مع المولود وتظهر عند سن التمييز شيئاً فشيئاً ، وبعضهم يعبر عنها بالإسلام ، ومراد ابن تيمية بالفطرة : (معلومات دينية ومسائل عقائدية تولد مع الإنسان منها مسألة العلو الحسي) ، وهذا أمر مردود ، والصواب ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ النحل : ٧٨ ، والصواب في معنى الفطرة : أنها الخلقة الأصلية التي يولد الإنسان وهو متصف بها ، وهي أنه حال من المعلومات وغير مُشبع بأي فكر من الأفكار ولديه استعداد لقبول الخير والشر والهدى

(٧٧) في كتابه « أصول الشاشي » أو المسمى « الخمسين » ص (٢١٤) طبع دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .

والضلال ، فيكون معنى قوله تعالى : ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ الروم : ٣٠ ، أي : خَلْقَةُ الله تعالى التي خلق الناس عليها حين ولدوا وخرجوا من بطون أمهاتهم أنهم لا يعلمون شيئاً فهم إذ ذاك غير مُشَبَّعين بأي فكر من الأفكار ، فلا تبديل لخلق الله تعالى بحيث لا يستطيع الناس أن يوجدوا مولوداً يحمل أفكاراً عند خروجه من بطن أمه ، هذا هو الدين القيم والعقيدة الصحيحة في هذه القضية ولكن أكثر الناس لا يعلم ذلك ، وحديث عالم الذر لا يثبت وتفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ .. ﴾ الأعراف : ١٧٢ ، بحديث الذر تفسير باطل ، لأن الآية تنص على أن الله تعالى أخرج من بني آدم من ظهورهم ذريتهم ولم تقل (أخرج من آدم من ظهره ذريته)^(٧٨) .

٢- وفهم السلف ، لأن السلف ليس لهم مذهب واحد ، والمقرر في علم

(٧٨) ما رواه البخاري (٤١٦/١١) ومسلم (٢١٦١/٤) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً : « يقول الله تعالى لَأَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ : لو أن لك ما في الأرض من شيء أكنت تفتدي به ؟ فيقول : نعم . فيقول : أردتُ منك أهون من هذا وأنت في صُلبِ آدم : أن لا تشرك بي شيئاً فأبيتَ إلا أن تشرك بي » . قلت : هذه اللفظة « وأنت في صلب آدم » مُدْرَجَةٌ ، وهي من زيادات أبي عمران الجوني أحد رواته ، وذلك لأن البخاري ومسلماً رويا هذا الحديث من طرق منها عن قتادة عن سيدنا أنس (في البخاري ٦٠٥٧ ومسلم ٥٠١٩) وليس فيه هذه الزيادة ، ولفظه : « يُجَاءُ بِالْكَافِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُقَالُ لَهُ أَرَأَيْتَ لو كَانَ لَكَ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا أَكُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ ، فَيُقَالُ لَهُ : قَدْ كُنْتَ سئِلْتَ مَا هُوَ أَيْسَرُ مِنْ ذَلِكَ » .

الأصول أن قول الصحابي ليس من الحجج الشرعية^(٧٩) فضلاً عن قول التابعي أو بعض أئمة السلف ، أو أقوال العلماء ما لم تكن إجماعاً مُتَحَقِّقاً .

٣- والقياس أعني قياس الخالق وصفاته على المخلوق وصفاته^(٨٠) .

٤- والاحتجاج بالكتب القديمة والإسرائيليات . قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ آل عمران : ٧٨ .

(٧٩) قال الإمام النووي في المجموع شرح المهذب (٥٨/١) : [إذا قال الصحابي قولاً ولم يخالفه غيره ولم ينتشر فليس هو إجماعاً وهل هو حجة ؟ فيه قولان للشافعي ، الصحيح الجديد أنه ليس بحجة] .

وقال الشوكاني في « إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول » (١٨٧/٢) : [الفائدة الأولى : في قول الصحابي : اعلم أنهم قد اتفقوا على أن قول الصحابي في مسائل الاجتهاد ليس بحجة على صحابي آخر ، ومن نقل هذا الاتفاق القاضي أبو بكر ، والآمدي ، وابن الحاجب ، وغيرهم . واختلفوا هل يكون حجة على من بعد الصحابة من التابعين ، ومن بعدهم ، على أقوال : الأول : أنه ليس بحجة مطلقاً ، وإليه ذهب الجمهور ..] .

(٨٠) قال العلامة العطار في حاشيته على « شرح جمع الجوامع » (٢٤٩/٢) : [هذا القياس يسمّى عند المتكلمين قياس الغائب على الشاهد وضعّفه الإمام الرازي وغيره بأنه لا يفيد اليقين ، والمطلوب في المسائل التي استدلوا به فيها اليقين] . والحق أنه في هذه الأبواب باطل فاسد . فقد قال الإمام الآمدي (ت ٦٣١ هـ) أثناء كلام عن مسألة في « الإحكام في أصول الأحكام » (١٣٤/١) : [وقلنا أما الوجه الأول فحاصله يرجع إلى قياس الغائب على الشاهد وقد أبطلناه] .

قال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤٩٤ / ٣) : « ... فمن الذي يستحلُّ أن يورد اليوم من التوراة شيئاً على وجه الاحتجاج معتقداً أنها التوراة المُنزَلَة ؟ كلا والله » .

وقال الحافظ ابن حجر في كتاب « النكت على كتاب ابن الصلاح » (٥٣٢ / ٢) شارحاً قول الحافظ ابن الصلاح (إذا كان الصحابي ينظر في الإسرائيليات فلا يُعطى تفسيره حكم الرفع) ما نصه : « وكعبدالله بن عمرو بن العاص ، فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة ، حتى كان بعض أصحابه ربما قال له : حدّثنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم ولا تحدّثنا عن الصحيفة^(٨١) ، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدّمتنا ذكرها الرفع لقوّة الاحتمال » .

وروى البخاري عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال :

« يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وآله وسلّم أحدث الأخبار بالله تقرأونه لم يُشَبَّ ؟! وقد حدّثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا : ﴿ هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً ﴾ أفلا ينهاكم بما جاءكم من العلم عن مساءلتهم ؟ ولا والله ما رأينا منهم رجلاً قط يسألكم عن الذي أنزل

(٨١) قال الذهبي في « سير النبلاء » (١٠٨ / ١٣) إنه لا يجوز تقليد جماعة من الصحابة في بعض المسائل .

عليكم ((٨٢)).

٥- **ودين العجائز** . وبيان ذلك أن بعض الناس عندما يقول لهم أهل العلم : عليكم بتعلم العقائد والفقہ يقولون : (نحن على دين العجائز ، وهو الأسلم) ! وقولهم هذا من جملة الأباطيل ، لأن العجائز ليس لهم دين مخصوص ، ولا عقيدة خاصة ، وهم كسائر البشر منهم العالم المتفقه في دينه ومنهم الجاهل المفرط في أمره ومنهم التقي ومنهم العاصي ، ومنهم المسلم ومنهم اليهودي ومنهم النصراني ومنهم المجوسي إلى غير ذلك ، ولم يكن لهم في يوم من الأيام اتفاق وإجماع على عقيدة خاصة مشهورة معروفة متداولة حتى يقال هذه دين العجائز ، ثم في هذا انصراف عن دين الإسلام !! فيما أتباع دين سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وإما دين العجائز ، وبعضهم ينقل هذا الكلام أو نحوه عن سيدنا عمر وبعضهم عن عبدالله ابن المبارك وكله باطل لا يصح عنهم . ولو صح لم يكن فيه حجة مع أنه لم يصح والله الهادي . واستدل بعضهم بحديث : « عليكم بدين العجائز »^(٨٣) وهو حديث موضوع لا

(٨٢) رواه البخاري في صحيحه (٢٦٨٥ و٧٣٦٣ و٧٥٢٢ و٧٥٢٣) ، وكأن ابن عباس لا يرى لأحد من عامة المسلمين أن يخوض فيها ويقتصر جواز النظر على من يمكنه تنفيذها وإدراك ما فيها من الأفكار الباطلة !!

(٨٣) قال الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص (٢٦٠) حديث رقم (٧١٤) : [حديث : « عليكم بدين العجائز » ، لا أصل له بهذا اللفظ ، ولكن عند الديلمي من حديث محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً : « إذا كان في آخر الزمان واختلفت الأهواء فعليكم بدين أهل البادية والنساء » . وابن البيلماني ضعيف جداً ...] .

قيمة له .

٦- والإغراق في تُرّهات الفلسفة والمنطق حتى يلعب به الشيطان فيظن أن ذهنه معصوم من الخطل والزلل^(٨٤) .

٧- والكشف . قال الجرجاني في « التعريفات » (١١٧٨) : (الكشف في اللفظ : رفع الحجاب ، وفي الاصطلاح : هو الإطلاع على ما وراء الحجاب

(٨٤) قال الشيخ السنوسي الأشعري في « شرح أم البراهين » ص (٧٠-٧١) :

[وليحذر المبتدأ جهده أن يأخذ أصول دينه من الكتب التي حشيت بكلام الفلاسفة وأولع مؤلفوها بنقل هوسهم وما هو كفر صراح من عقائدهم التي ستروا نجاستها بما يُنبههم على كثير من اصطلاحاتهم وعباراتهم التي أكثرها أسماء بلا مسميات .. ، وقُلَّ أن يفلح من أولع بصحبة كلام الفلاسفة أو يكون له نور إيمان في قلبه أو لسانه ، وكيف يفلح من والى مَنْ حادَّ الله ورسوله وحرَّق حجاب الهيبة ونبد الشريعة وراء ظهره وقال في حق مولانا جلَّ وعزَّ وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام ما سوَّلت له نفسه الحمقاء ودعاه إليه وهمه المختل ، ولقد خذل بعض الناس فتراه يُشرِّف كلام الفلاسفة الملعونين ويشرِّف الكتب التي تعرضت لنقل كثير من حماقاتهم لما تمكن في نفسه الأمازة بالسوء من حب الرياسة وحب الإغراب على الناس بما يُنبههم على كثير منهم من عبارات واصطلاحات يوهمهم أن تحتها علوماً دقيقة نفيسة وليس تحتها إلا التخليط والهوس والكفر الذي لا يرضى أن يقوله عاقل ، وربما يؤثر بعض الحمقى هوسهم على الاشتغال بما يعنيه من التفقه في أصول الدين وفروعه على طريق السلف الصالح والعمل بذلك ، ويرى هذا الخبيث لانطماس بصيرته وطرده عن باب فضل الله تعالى إلى باب غضبه أن المشتغلين بالتفقه في دين الله تعالى العظيم الفوائد دنيا وأخرى بلداء الطبع ناقصوا الذكاء فما أجهل هذا الخبيث وأقبح سريرته وأعمى قلبه حتى رأى الظلمة نوراً والنور ظلمة ، ﴿ وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّخْتِ .. ﴾ المائدة : ٤١-٤٢ ...] .

من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً) .

فلا يجوز أن يجعل ما يدّعيه الإنسان أو ما ينقله عن بعض أهل الكشف دليلاً شرعياً يحتاج به في العقائد أو غيرها من الأحكام . وذكر الشعراني في « الطبقات الكبرى » (٢٣٢ / ١) : (أن هناك أصحاب كشف ناقص) وقال الشيخ عليش في « فتح العلي المالك » (٤٥ / ١) : [أهل الكشْفِ الصَّحِيحِ مِنْ عِلْمِ الْحَقِيقَةِ] ، فتبين أن هناك كشفاً ناقصاً وغير صحيح ، فكيف يتميزان وكيف يحكم بذلك مع وجود الاحتمالات وعدم العصمة .

وقال الشيخ عليش المالكي في « فتح العلي المالك » (٤٥ / ١) :

[من المعلوم لكل أحد أن الأحاديث لا تثبت إلا بالأسانيد لا بنحو الكشف وأنوار القلوب ، فما نقله السخاوي عن جماعة الشيخ إسماعيل اليمني ، إن كان المراد صحة اللفظ توقف الأمر على السند ، وإلا رُدَّ القول على قائله كائناً من كان ، ودين الله لا محاباة فيه ، والولاية والكرامات لا دخل لها هنا ، إنما نرجع للحفاظ العارفين بهذا الشأن] .

وقال الإمام الشاطبي في « الموافقات » (٨٣ / ٤) : [فاعلم أن النبي مؤيد بالعصمة ، معضود بالمعجزة الدالة على صدق ما قال وصحة ما بيّن ، وأنت ترى الاجتهاد الصادر منه معصوماً بلا خلاف إما بأنه لا يخطئ البتة وإما بأنه لا يُقَرُّ على خطأ إن فرض ، فما ظنك بغير ذلك ؟ فكل ما حكم به أو أخبر عنه من جهة رؤيا نوم أو رؤية كشف مثل ما حكم به مما ألقى إليه الملك عن الله عز وجل ، وأما أمته فكل واحد منهم غير معصوم بل يجوز عليه الغلط والخطأ والنسيان ويجوز أن تكون رؤياه حليماً وكشفه غير حقيقي وإن تبين في الوجود

صدقه واعتيد ذلك فيه وأطرد فإمكان الخطأ والوهم باق وما كان هذا شأنه لم يصح أن يقطع به حكم، وأيضاً فإن كان مثل هذا معدوداً في الاطلاع الغيبي فالآيات والأحاديث تدل على أن الغيب لا يعلمه إلا الله كما في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام « في خمس لا يعلمهن إلا الله ثم تلا : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ .. ﴾ لقمان: ٣٤ » .. إلى آخر السورة وقال في الآية الأخرى ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ الأنعام: ٥٩ ، واستثنى المرسلين في الآية الأخرى بقوله ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ، إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ .. ﴾ الجن: ٢٦-٢٧ الآية فبقي من عداهم على الحكم الأول وهو امتناع علمه .. [٨٥].

٨- والرؤيا وهي ما يراه الإنسان في النوم . قال الفقيه ابن حجر الهيتمي في كتابه « المنهاج القويم »^(٨٦) ص (٣٦٨) : [ولا عبرة بقول من قال : أخبرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن غداً من رمضان ، فلا يجوز بالإجماع العمل بقضية منامه لا في الصوم ولا في غيره]^(٨٧) .

(٨٥) وقد أجاب الشاطبي هنالك عما احتج به بعضهم في الاحتجاج بالكشف فارجع إليه إن شئت .

(٨٦) كتاب « المنهاج القويم على المقدمة الحضرمية » لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي (٩٠٩هـ - ٩٧٤هـ) طبع مؤسسة علوم القرآن ، دمشق - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ م .

(٨٧) وقد صرح بذلك أيضاً جمع منهم : الشيخ زكريا الأنصاري في « أسنى المطالب شرح روض الطالب » (٤١٠/١) والعلامة الشربيني في « الإقناع » (٢١٦/١) وفي « مغني المحتاج » ، وغيرهم .

وقال الإمام النووي في «المجموع شرح المهذب» (٢٨١/٦) :

[(فرع) لو كانت ليلة الثلاثين من شعبان ولم ير الناس الهلال فرأى إنسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام فقال له : الليلة أول رمضان لم يصح الصوم بهذا المنام لا لصاحب المنام ولا لغيره ، ذكره القاضي حسين في الفتاوى وآخرون من أصحابنا ونقل القاضي عياض الاجماع عليه وقد قررته بدلائله في أول شرح صحيح مسلم ومختصره أن شرط الراوى والمخبر والشاهد أن يكون متيقظا حال التحمل وهذا مجمع عليه ومعلوم أن النوم لا ييقظ فيه ولا ضبط فترك العمل بهذا المنام لاختلال ضبط الراوى لا للشك في الرؤية ..] .

وقال الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (٥٠/١) :

[قَوْلُهُ : (إِنْ حَمَزَةَ الزِّيَّاتِ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَنَامِ فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَهُ مِنْ أَبَانَ فَمَا عَرَفَ مِنْهُ إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا) : قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : هَذَا وَمِثْلُهُ اسْتِنْسَاسٌ وَاسْتِظْهَارٌ عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ ضَعْفِ أَبَانَ لَا أَنَّهُ يَقْطَعُ بِأَمْرِ الْمَنَامِ وَلَا أَنَّهُ تَبْطُلُ بِسَبَبِهِ سُنَّةٌ ثَبَّتَتْ وَلَا تَثْبُتُ بِهِ سُنَّةٌ لَمْ تَثْبُتْ وَهَذَا بِاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ ، هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي . وَكَذَا قَالَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ فَتَقَلُّوا الْإِتْفَاقَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُغَيِّرُ بِسَبَبِ مَا يَرَاهُ النَّائِمُ مَا تَقَرَّرَ فِي الشَّرْعِ . وَلَيْسَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مُخَالَفًا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى »^(٨٨) . فَإِنَّ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ رُؤْيَيْهِ صَحِيحَةٌ وَلَيْسَتْ مِنْ

(٨٨) رواه البخاري (٦٤٧٨) ومسلم (٤٢٠٦) ، ولفظ البخاري هناك : [حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري حدثني أبو سلمة أن أبا هريرة قال سمعت النبي صلى

أَضْغَاثِ الْأَحْلَامِ وَتَلْيِيسِ الشَّيْطَانِ وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ حُكْمِ شَرْعِيٍّ بِهِ لِأَنَّ حَالَةَ النَّوْمِ لَيْسَتْ حَالَةً ضَبْطٍ وَتَحْقِيقٍ لِمَا يَسْمَعُهُ الرَّائِي ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ مَنْ تَقْبَلُ رَوَايَتُهُ وَشَهَادَتُهُ أَنْ يَكُونَ مُتَّقِظًا لَا مُغْفَلًا وَلَا سَيِّئَ الْحِفْظِ وَلَا كَثِيرَ الْخَطَا وَلَا مُخْتَلَّ الضَّبْطِ ، وَالنَّائِمُ لَيْسَ بِهَذِهِ الصَّفَةِ فَلَمْ تَقْبَلْ رَوَايَتُهُ لِاخْتِلَالِ ضَبْطِهِ ، هَذَا كُلُّهُ فِي مَنْامٍ يَتَعَلَّقُ بِإِثْبَاتِ حُكْمٍ عَلَى خِلَافِ مَا يَحْكُمُ بِهِ الْوَلَاةُ ، أَمَّا إِذَا رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُهُ بِفِعْلٍ مَا هُوَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ أَوْ يَنْهَاهُ عَنْ مَنْهِيٍّ عَنْهُ أَوْ يُرْشِدُهُ إِلَى فِعْلٍ مَصْلِحَةٍ فَلَا خِلَافَ فِي اسْتِحْبَابِ الْعَمَلِ عَلَى وَفْقِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ حُكْمًا بِمُجَرَّدِ الْمَنَامِ بَلْ تَقَرَّرَ مِنْ أَصْلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ .
وَاللَّهُ أَعْلَمُ] .

وما ورد في القرآن الكريم من الحديث عن الرؤيا مثل رؤيا سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام أو رؤيا سيدنا يوسف أو الرؤى التي فسرها سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام فالجزم بما فيها إنما هو للأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ولذلك جاء في الحديث من طريق أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكْذِبْ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ ، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ ، وَمَا كَانَ مِنَ النَّبُوَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَكْذِبُ » . قَالَ مُحَمَّدٌ : وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ ، قَالَ : وَكَانَ يُقَالُ : الرُّؤْيَا ثَلَاثٌ حَدِيثُ النَّفْسِ وَتَخْوِيفُ الشَّيْطَانِ وَبُشْرَى مِنَ اللَّهِ فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلَا يَقْضُهُ عَلَى أَحَدٍ وَلَيَقْمُ فَلْيُصَلِّ قَالَ وَكَانَ يُكْرَهُ الْغُلُّ فِي النَّوْمِ وَكَانَ يُعْجِبُهُمُ الْقَيْدُ وَيُقَالُ الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ .

الله عليه وسلم يقول : « من رآني في المنام فسيراني في اليقظة ولا يتمثل الشيطان بي » .
قال أبو عبد الله : قال ابن سيرين : إذا رآه في صورته] .

والجواب على هذا الحديث :

أولاً : أنه من الآحاد المحتمل الذي يمكن ردُّه فلا يجوز أن تبنى عليه أصول، وخاصة أصول في الاعتقاد .

الثاني : أنه محتمل لعدة معانٍ منها : أن رؤيا الأنبياء جزء من ستة وأربعين جزءاً من نبوتهم ، وليست رؤيا غيرهم جزء من النبوة ، ولذلك عدَّ العلماء مفهوم هذا الحديث مما أشكل ! فقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » : (٣٦٣/١٢) :

[وقد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة مع أن النبوة انقطعت بموت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقليل في الجواب : إن وقعت الرؤيا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غير النبي فهي جزء من أجزاء النبوة على سبيل المجاز . وقال الخطَّابي قيل : معناه أن الرؤيا تجيء على موافقة النبوة لا أنها جزء باق من النبوة ، وقيل المعنى أنها جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت فعلمها باق.... وإنما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن يتكلم فيها بغير علم . وقال ابن بطَّال : كون الرؤيا جزءاً من أجزاء النبوة مما يستعظم ولو كانت جزءاً من ألف جزء ، فيمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذ من الإنباء وهو الإعلام لغة، فعلى هذا فالمعنى أن الرؤيا خبر صادق من الله لا كذب فيه كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجوز عليه الكذب فشابهت الرؤيا النبوة في صدق الخبر.... وقد تكلم بعضهم على الرواية المشهورة وأبدى لها مناسبة فنقل ابن بطَّال عن أبي سعيد السفاقي أن بعض أهل العلم ذكر أن الله أوحى

إلى نبيه في المنام ستة أشهر ، ثم أوحى إليه بعد ذلك في اليقظة بقية مدة حياته ، ونسبتها من الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءاً لأنه عاش بعد النبوة ثلاثاً وعشرين سنة على الصحيح فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق أمر الرؤيا وأنها مما كان الأنبياء عليه وأنها جزء من أجزاء العلم الذي كان يأتيهم والأنباء التي كان ينزل بها الوحي عليهم ، وقد قبل جماعة من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطّابي ، أما الدليل على كون الرؤيا كانت ستة أشهر فهو أن ابتداء الوحي كان على رأس الأربعين من عمره صلى الله عليه وسلم .. [.

فعلى هذا - إن صح حديث الصحيحين هذا - يكون معناه : أن الرؤيا جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من النبوة من حيث أنّ فيها تذكيراً أو ترغيباً أو ترهيباً أو بياناً لشيء يحدث أما إيراد الأحكام الشرعية العقائدية والفقهية فيعرف من الكتاب والسنة والأدلة المعتبرة لا من الرؤى والأحلام .

أو أن يكون المراد بالحديث : أن رؤيا الأنبياء جزءٌ من ستة وأربعين جزءاً من نبوتهم ، وإن جاء في الحديث أن هذا لغيرهم فإنما هو من تصرف الرواة وكثيراً ما يحصل هذا في الأحاديث ، والله تعالى أعلم .

المكلف والتكليف

وتعريف الحكم العقلي : الواجب والجائز والمستحيل

قال الناظم رحمه الله تعالى :

٩- فكلُّ مَنْ كُفِّ شَرَعًا وَجِبَا عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مَا قَدْ وَجَبَا

١٠- لِلَّهِ وَالْجَائِزَ وَالْمُمْتَنِعَا وَمِثْلَ ذَا لِرَسُولِهِ فَاسْتَمْعَا

الشرح : معنى كلامه : كل من انطبقت عليه شروط التكليف -

وهي البلوغ والعقل وسلامة الحواس التي تمكنه من الفهم وبلوغ دعوة الرسول المبلغ عن الله تعالى إليه - أصبح مكلفاً ومطالباً بمعرفة ما يجب في حق الله تعالى وما يجوز وما يستحيل، وكذلك ما يجب في حق الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام وما يجوز وما يستحيل كذلك ، وكذلك ما يجب عليه معرفته من السمعيات ، وهي التي يُسَمَعُ بين الناس بأنها من عقائد الشرع^(٨٩) ويقولون بأنهم سمعوها من القرآن أو من الحديث ، ووظيفة العلماء في هذه السمعيات إثباتها أو نفيها أو غير ذلك من التفصيلات .

[مسألة] : التكليف : إلزام ما فيه كُفَّة ، والمكلف في التوحيد هو كل عاقل بالغ سليم الحواس بلغته الدعوة ، قال تعالى ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ البقرة : ٢٨٦ ، ويجمع ذلك قولنا أنَّ المكلف هو المتمكن من الإدراك

(٨٩) وأصل معنى كلمة السمعيات أنها المأخوذة من السمع ، والمقصود بالسمع هنا : الكتاب والسنة .

والفهم ، ويجب عليه أن يعتقد بأنه عبد لله تعالى وأن يُشعر نفسه بذلك .

قال الإمام الراغب في « المفردات » : « الفهم هيئة للإنسان بها يتحقق معاني ما يَحْسُنُ ، يقال : فهمت كذا ، وقوله تعالى ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ الأنبياء : ٧٩ ، وذلك إما بأن جعل الله له من فضل قوَّة الفهم ما أدرك به ذلك ، وإما بأن ألقى ذلك في روعه أو بأن أوحى إليه وخصَّه به ، وأفهمته إذا قلت له حتى تصوَّره ، والاستفهام من غيره أن يُفهمه » .

وجاء في الحديث الصحيح : « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق »^(٩٠) .

فحاصل الكلام أن كل بالغ عاقل سليم الحواس بلغته الدعوة والأوامر والنواهي فهو مكلفٌ بأن يعتقد بعقيدة الإسلام ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ آل عمران : ٨٥ .

وخرج بقولنا (البالغ) الصبي ، فإنه ليس مكلفاً ، فمن مات قبل أن يبلغ فهو ناج سواء كان من أولاد المسلمين أم الكافرين ، وما ورد من الأحاديث المخالفة لذلك سواء كان في الصحيحين أو غيرهما فهو مردود غير مقبول ، ومن تلك الأحاديث المردودة حديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن أولاد المشركين فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين »^(٩١) . وما رواه مسلم عن السيدة عائشة أم المؤمنين قالت : توفي صبي فقلت : طوبى له

(٩٠) رواه أحمد مسنداً (١٠٠/٦) والبخاري في صحيحه معلقاً (٣٨٨/٩) و (١٢٠/١٢)

من حديث سيدنا علي رضي الله عنه .

(٩١) رواه البخاري (١٣٨٣ و ٦٥٩٧) ومسلم (٢٦٥٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

عصفور من عصافير الجنة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « **أَوْلَا** تدرينَ أن الله خلق الجنة وخلق النار فخلق لهذه أهلاً ولهذه أهلاً » (٩٢) .

والبخاري في أول الصحيح كان محتاراً في هذه القضية ثم تبين له أن المذهب الصحيح هو أن أولاد المشركين في الجنة فصار إليه ، وقد اعترف الحافظ ابن حجر بذلك فقال في الفتح (٢٤٦/٣) : « **قوله (باب ما قيل في أولاد المشركين)** هذه الترجمة تُشعرُ أيضاً بأنه كان متوقفاً في ذلك ، وقد جزم بعد هذا في تفسير سورة الروم بما يدل على اختيار القول الصائر إلى أنهم في الجنة » (٩٣) . وذكر الحافظ ابن حجر هناك أن في المسألة عشرة أقوال : « **ثامنها : أنهم في الجنة ..** قال النووي (٩٤) : وهو المذهب الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون ، لقوله تعالى : ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا** ﴾ الإسراء : ١٥ ، **وإذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فلأن لا يعذب غير العاقل من باب الأولى** » (٩٥) ، ولحديث سَمُرَةَ المذكور في هذا

(٩٢) رواه مسلم (٢٦٦٢) من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها ، وهذا حديث مردود عندنا وإنما أتينا به للاستشهاد وبيان المعارضة .

(٩٣) وبالتالي فإن هذا يفيدنا بأن البخاري لا يعتقد صحة كل حديث أورده في صحيحه ولا يرى ذلك ، فهنا كل حديث فيه التوقف في أولاد المشركين أو كونهم في النار غير صحيح عنده ، وكذلك الأحاديث التي نَبّه على أن فلاناً لم يرفعها ، كحديث : « **إذا التقى المسلمان بسيفيهما ..** » ، ونحو ذلك .

(٩٤) انظر « شرح مسلم » للإمام النووي رحمه الله تعالى (٢٠٧/١٦) .

(٩٥) على أن الإمام النووي خالف هذا في أبوي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليهما السلام في شرح صحيح مسلم (٧٩/٣) تعليقاً على حديث : « **إن أبي وأباك في النار** » حيث قال : [فيه أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تنفعه قرابة المقربين ، وفيه أن من

الباب ، ولحديث عمه خنساء المتقدم، ولحديث عائشة الآتي قريباً .. » انتهى كلام الحافظ من الفتح .

فمختصر هذا أن الصبي الذي يموت قبل البلوغ ناج ولو كان من أولاد الكفار والمشركين .

وخرج بقولنا (العاقل) : المجنون ، أي الذي بلغ وهو مجنون فإنه ليس مكلفاً ، أما من بلغ وكان عاقلاً ثم طرأ الجنون عليه بعد سن البلوغ فإنه يحاسب ويصير إلى ما فعله من سن البلوغ إلى وقت جنونه .

وخرج بقولنا (سليم الحواس) من كان مُعْطَلُ السمع والبصر معاً وهو الأبكم ، فإن المعلومات التي ستأتيه ليفهم أمر الله تعالى ونهيه وما يجب أن يعتقده ليس لها طريقاً لأن تصل إليه فَيَتَعَلَّقُهَا ويفهمها . أما إذا كانت هناك طريقة أخرى نوصل إليه بها معلومات الشريعة مع تعطل الحاستين المذكورتين فإنه يصبح حينئذ مكلفاً ، قال تعالى ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ النحل : ٧٦ .

وخرج بقولنا (بلغته الدعوة) - أي دعوة الإسلام - فكل من لم تبلغه ولم

مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار وليس هذا مؤاخذه قبل بلوغ الدعوة ، فان هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة ابراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم .. [بل إن هؤلاء لم تبلغهم دعوة سيدنا إبراهيم ولا غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ! ويهدم ما قاله النووي وينقضه قوله تعالى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في أهل مكة وقومه الذين بُعِثَ فِيهِمْ : ﴿ لَتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ السجدة : ٣ ، وقال تعالى ﴿ وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ ﴾ سبأ : ٤٤ .

يفهمها ، ومنهم أهل الفترة فإنهم ناجون ، والأصل في أهل الفترة قوله تعالى ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾

المائدة : ١٩ .

أهل الفترة ووالدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ومن أهل الفترة أبواه صلى الله عليه وآله وسلم وجده ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ الإسراء : ١٥ ، وقوله تعالى ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ الأنعام : ١٣١ ، وقوله تعالى في أهل مكة الذين بعث فيهم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مِمَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ القصص : ٤٦ ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مِمَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ السجدة : ٣ ، وقال تعالى ﴿ وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ ﴾

سبا : ٤٤ .

وكل خبر - ولو كان في الصحيحين - يفيد أن أهل الفترة في النار باطل مردود لمعارضته المقطوع به ، ومن تلك الأخبار الباطلة : حديث مسلم : « إن أبي وأباك في النار »^(٩٦) ، لأنه معارض لتلك الآيات الكريمة ، وفي إسناده حماد بن سلمة ولا يقبل خبره في الصفات وفيما يؤيد مذهب النواصب .

(٩٦) رواه مسلم (٢٠٣) من حديث أنس بن مالك .

ومن تلك الأحاديث الباطلة أيضاً : حديث مسلم (٩٧٦) عن أبي هريرة مرفوعاً : « استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي » في إسناده يزيد بن كيسان وهو ضعيف ومعارض لما تقدم من الآيات ، وكذا معارض لقوله تعالى ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ التوبة : ٨٤ .

وكذلك من تلك الأحاديث المردودة : حديث الأسود بن سريع وأبو هريرة في امتحان أربعة من أصناف الناس الذين يحتجون يوم القيامة وهم : الأصم والأحمق والرجل الهرم وأهل الفترة ، ولفظ حديث الأسود بن سريع المرفوع : « أربعة يحتجون يوم القيامة : رجلٌ أصم ، ورجلٌ أحمق ، ورجلٌ هرم ، ورجلٌ مات في الفترة ، فأما الأصمُ فيقول : يا رب لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً ؛ وأما الأحمق فيقول : ربّ قد جاء الإسلام والصبيان يحذفونني بالبر ؛ وأما الهرم فيقول : ربّ لقد جاء الإسلام وما أعقل ، وأما الذي مات في الفترة فيقول : ربّ ما أتاني لك رسول ؛ فيأخذ موثيقهم ليُطيعنّه ؛ فيرسل إليهم رسولاً أن ادخلوا النار ، قال : فوالذي نفسي بيده لو دخلوها كانت عليهم برداً وسلاماً » (٩٧) .

(٩٧) هذا حديث غير صحيح وهو من جملة الأحاديث الشاذة المردود وإن كان رجاله ثقات وله علل عديدة وأعجب منهم كيف لم يوردوه في كتب الأحاديث المعللة ، وسنين بعد قليل إن شاء الله تعالى وجه عدم ثبوته . وقد رواه أحمد (٢٤ / ٤) وابن حبان في « صحيحه » (٣٥٦ / ١٦) والبخاري (٣ / ٣٣ كشف الأستار) والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٨٧ / ١) والبيهقي في الاعتقاد ص (١١١) . وقد رواه البزار والبيهقي وغيرهما عن أبي هريرة بسند رجاله ثقات أيضاً ؛ قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد »

ورواه الإمام ابن جرير الطبري من طريقين في « تفسيره » (٥٤/١٥/٩) عن معمر عن همّام موقوفاً من حديث أبي هريرة^(٩٨) :

« إذا كان يوم القيامة ؛ جمع الله نسم الذين ماتوا في الفترة والمعتوه والأصم والأبكم والشيوخ الذين جاء الإسلام وقد خرفوا ثم أرسل رسولاً أن ادخلوا النار ؛ فيقولون : كيف ولم يأتنا رسول وأيم الله لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً ، ثم يرسل إليهم فيطيعه من كان يريد أن يطيعه قبل » .

قال الحافظ ابن عبد البر في « التمهيد » (١٣٠/١٨) : « وجملة القول في أحاديث هذا الباب كلها ما ذكرت منها وما لم أذكر أنها من أحاديث الشيوخ وفيها علل وليست من أحاديث الأئمة الفقهاء وهو أصل عظيم والقطع فيه بمثل هذه الأحاديث ضعف في العلم والنظر مع أنه عارضها ما هو أقوى منها والله أعلم » .

ونقل ابن كثير في تفسيره (٣٢-٣١/٣) عن ابن عبد البر أنه قال : « وقد ذكر الشيخ أبو عمر بن عبد البر النمري بعدما تقدّم من أحاديث الامتحان .. : وأحاديث هذا الباب ليست قوية ولا تقوم بها حجة وأهل العلم ينكرونها لأن الآخرة دار جزاء وليست بدار عمل ولا ابتلاء فكيف يكلفون دخول النار وليس ذلك في وسع المخلوقين والله لا يكلف نفساً إلا وسعها » .

(٢١٦/٧) : « رجال أحمد في طريق الأسود بن سريع وأبي هريرة رجال الصحيح ، وكذلك رجال البزار فيهما » .

(٩٨) وهذا يثبت عندي أنه من الإسراثلبات لثبوت رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار ولأن النص يعارض القواعد .

وقد أفضت في الكلام على هذه المسألة وتعقب ابن كثير وغيره فيما ذهبوا إليه فيها في «صحيح شرح العقيدة الطحاوية» فمن أراد ذلك فليراجعه هنالك .

وكذلك تعلم فساد ما قاله الإمام النووي في «شرح مسلم» (٧٩/٣) حيث قال عند حديث «إن أبي وأباك في النار» : «باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تناله شفاعة ولا تنفعه قرابة المقربين»^(٩٩) . قوله (إن رجلاً قال يا رسول الله أين أبي قال في النار فلما قفى دعاه فقال إن أبي وأباك في النار) فيه أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تنفعه قرابة المقربين ، وفيه أن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار وليس هذا مؤاخذه قبل بلوغ الدعوة فإن هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم » .

قلت : وهذا كلام باطل يردده قولُ الله تعالى في كتابه العزيز : ﴿ وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ ﴾ سبأ : ٤٤ ، وغيرها من الآيات التي تقدّم ذكرها .

وسيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام لم يُبعثْ إليهم إنما بُعثَ إلى أهل

(٩٩) وهذا التبويب هو للإمام النووي وليس لمسلم صاحب الصحيح . والعجيب أنهم جعلوا أبويه صلى الله عليه وآله وسلم اللذين ماتا في الفترة لا تنالهما شفاعته ولا تنفعهما قرابته صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي جهة أخرى جعلوا عمه أبا طالب - الذي أدرك البعثة ومات على الكفر بزعمهم - تنفعه شفاعته صلى الله عليه وآله وسلم وقرابته منه ! وهذا يثبت لنا أنهم مشوا على قانون منتقض باطل ! تخبطوا فيه !

العراق ، و قدم مكة أياماً يسيرة لبناء الكعبة وزيارة ولده إسماعيل عليهما الصلاة والسلام ؛ وسيدنا إسماعيل ابنه عليه السلام بُعِثَ لِلجُرْهُمِيِّينَ الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ مَكَّةَ وَأَفْنَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ يُبْعَثْ فِي الْقُرَشِيِّينَ وَلَا إِلَيْهِمْ !! كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ وَعَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِذَلِكَ^(١٠٠) !!

(١٠٠) ومنه نعلم خطأ مَنْ قال في « صحيحته » !! (٢٤٧/١) :

« إن أهل الجاهلية الذين ماتوا قبل بعثته عليه الصلاة والسلام معذبون بشركهم وكفرهم ، وذلك يدلُّ على أنهم ليسوا من أهل الفترة الذين لم تبلغهم دعوة نبي ، خلافاً لما يظنه بعض المتأخرين ، إذ لو كانوا كذلك لم يستحقوا العذاب ؛ لقوله تعالى ﴿ وَمَا كُنَّا مَعذِبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ وقد قال النووي في شرح مسلم : إن رجلاً قال يا رسول الله أين أبي ؟ قال في النار ... الحديث ، قال النووي (١١٤/١) طبع الهند : فيه أنَّ مَنْ مات على الكفر فهو في النار ، ولا تنفعه قرابة المقرَّبين ؛ وفيه أنَّ مَنْ مات على الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار ؛ وليس هذا مؤاخذه قبل بلوغ الدعوة ؛ فإنَّ هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم . وكذا نعلم أيضاً خطأ كلامه في « صحيحته !! » (٤٤٣/١) حيث قال : « وفيه دليل أيضاً على أن أهل الجاهلية الذين ماتوا قبل البعثة المحمدية ليسوا من أهل الفترة الذين لم تبلغهم دعوة رسول ؛ إذ لو كانوا كذلك لم يستحق ابن جدعان العذاب ولما حبط عمله الصالح ، وفي هذا أحاديث أخرى كثيرة سبق أن ذكرنا بعضها » .

أقول : هي أحاديث آحاد متكلِّم في أسانيدھا ومتونها وهي معارضة للقرآن ؛ والآيات الكريمات مثل قوله تعالى : ﴿ لَتَنْذِرُنَّ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلِكَ مِنْ نَذِيرٍ ﴾ مع قوله تعالى ﴿ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا مِنْ قَبْلِهِ فَهُمْ بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ ﴾ قاطعة للشغب في هذه القضية ؛ والنووي رحمه الله تعالى أخطأ فيها !! وأعجب كيف قلده هذا القائل فلم يتأمل القرآن وهو يدعي الاجتهاد ونبد التقليد !! ولله في خلقه شؤون !!

وقد أُلّف عدد من العلماء في نجاة الأبوين الكريمين ومنهم الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى فقد أُلّف في المسألة عدة رسائل منها « مسالك الحنفا في والدي المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم » .

أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أما السيد أبو طالب رضي الله عنه عمُّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو عندنا مسلم مؤمن من خيار الصحابة المدافعين عن الدين رضي الله عنهم خلافاً لما أشاعه عنه الأمويون الذين زعموا بأنه لم يؤمن بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويجب التنبيه لذلك جيداً ، فأبو طالب رضي الله عنه كان يحوط النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحميه ويدافع عنه، وحُبِسَ معه في الشَّعب^(١٠١) عند فرض قريش الحصار على المسلمين دون بقية أعمامه صلى الله عليه وآله وسلم ، واشتهر عنه شعر ونظم ثابت في مدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن دينه هو الحق ، وسُمِّيَ عام وفاته هو وأم المؤمنين السيدة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها عام الحزن ، فهل بعد هذا كله يصح أن يقال إنه مات كافراً ولم يُسَلِّمَ !؟

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١٩٤/٧) عن أبي طالب : « واستمرَّ على نصرِهِ بعد أن بُعثَ إلى أن مات .. وكان يذُبُّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويرُدُّ عنه كل من يؤذيه » .

وقال ابن حجر أيضاً : [وأخباره في حياته والذب عنه صلى الله عليه

(١٠١) كما في طبقات ابن سعد (٢٠٩/١) وتاريخ ابن كثير (٨٤/٣) .

وآله وسلم معروفة مشهورة ، ومما اشتهر من شعره في ذلك قوله :
والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا
وقوله :

كذبتم وبيت الله نبي محمداً ولما نقاتل حوله وناضل] .

وهذا البيت يثبت أنه كان مؤمناً وأن بعض الناس من ذلك الزمن - أي في حياة أبي طالب - كانوا يحاولون أن يكذبوا فيقولوا بأنه ينز النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن معه في دينه .

وتمام البيت الأول قول أبي طالب عليه السلام كما في « الإصابة »
للحافظ ابن حجر (٢٣٦/٧) وتفسير القرطبي (٤٠٦/٦) :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا
فاصدع بأمرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا
ودعوتني وعلمت أنك صادق ولقد صدقت وكنت ثم أمينا
ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا

قال ابن كثير في « البداية والنهاية » (٥٧/٣) معلقاً على إحدى قصائد أبي طالب وهي قصيدة : « وأبيض يستسقى الغمام بوجهه .. » : « هذه القصيدة بليغة جداً لا يستطيع أن يقولها إلا من نُسبت إليه ، وهي أفحل من المعلقات السبع وأبلغ في تأدية المعنى » . والقصيدة المذكورة بطولها هناك وفيها ما يدل على التوحيد .

وقال ابن مسعود رضي الله عنه : « فأما رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم فمنعه الله بعمه أبي طالب»^(١٠٢) . واشتهر قوله في مدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ... » . وهو ثابت في « صحيح البخاري » (١٠٠٩) عنه ، وقال الحاكم في « المستدرک » (٢/٦٢٢) : « وتواترت الأخبار أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات عمه أبو طالب لقي هو والمسلمون أذى من المشركين بعد موته^(١٠٣) .. » ، ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريشاً تضافروا على أذيته وتجهموا به قال : « يا عم ما أسرع ما وجدتُ ففدك »^(١٠٤) .

وأما ما رواه البخاري (٣٨٨٤) ومسلم (٢٤) من كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمه عند موته : « أي عم قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله » وأنه نزلت فيه آيتان وهما : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ التوبة : ١١٣ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ القصص : ٥٦ ،

(١٠٢) رواه ابن حبان في صحيحه (٥٥٨/١٥) . وغيره ، وصححه متناقض عصرنا في صحيح ابن ماجه (١٢٢) . وإحاطة أبي طالب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وغضبه ونصرته له ثابت عندهم في البخاري (٣٨٨٣) ومسلم (٢٠٩) وغيرهما .
(١٠٣) وهذا يفيد بأنه كان من أكبر حراس هذا الدين والذابين عنه وهو في مهده وبدايته ، ثم بعد وفاته خلفه في هذه المهام ابنه سيدنا علي بن أبي طالب ، فهذه هي الشجرة الطيبة المؤمنة .

(١٠٤) هو حديث حسن . رواه الطبراني في الأوسط (١٤١/٤) وغيره كما بيته في مقدمة « أسنى المطالب في نجاة أبي طالب » لمفتي الشافعية في مكة المحمية العلامة أحمد زيني دحلان رحمه الله تعالى ص (١٣) .

فهذا لا يصح ! لأن سورة التوبة مدنية متأخرة النزول ، وقد اعترف بذلك الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١٩٥ / ٧) حيث قال : « أما نزول هذه الآية الثانية فواضح في قصة أبي طالب وأما نزول التي قبلها ففيه نظر » . وإذا كان في نزول الأولى نظر فإن في الثانية نظراً أيضاً لأنهما في حديث واحد ! وهذا يدلنا على تلاعب الأمويين أعداء آل البيت أو أحد أذنبهم من الرواة ووضعه لهذه القصة المكذوبة والخرافة المموجة على أنها أمر ثابت ، والظاهر أن هذا الراوي هو الزهري أحد رواة^(١٠٥) ، وهو الذي روى أيضاً ، كما في صحيح البخاري (٦٩٨٢) - أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يريد أن يتحرر بأن يُردِّي نفسه من شواهد الجبال !! مع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر كما في « صحيح البخاري » (٥٧٧٨) أيضاً أن مَنْ تَرَدَّى من جبل فقتل نفسه كان خالداً مخلداً في نار جهنم ! والله تعالى يقول : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ النساء : ٢٦ ، وإذا كان حديث الترددي هذا الذي رواه البخاري عن الزهري باطلاً مكذوباً فكذلك روايته لموت أبي طالب على الكفر من هذه الباطلة الباطلة أيضاً !

(١٠٥) روى ابن عساكر في تاريخه (٢٢٨ / ٤٢) وهو في مختصر ابن عساكر لابن منظور (٣٩٣ / ٥) : [قال جعفر بن إبراهيم الجعفري : كنت عند الزهري أسمع منه ، فإذا عجوز قد وقفت عليه ، فقالت : يا جعفري لا تكتب عنه فإنه مال إلى بني أمية وأخذ جوائزهم . فقلت : من هذه ؟ قال : أختي رقية خرفت . قالت : خرفت أنت ، كتمت فضائل آل محمد ، قالت : وقد حدثني محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد علي فقال : من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله ..] .

أما حديث عبدالله بن الحارث الذي فيه سؤال العباس رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : ما أغنيت عن عمك ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « هو في ضحضاح من النار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار » . فمردود بكون عبدالله ابن الحارث أموي^(١٠٦) وبأن رواية ابن سعد لهذه القصة في طبقاته (١٢٥/١) مغايرة لذلك ! وهي بلفظ : أن العباس رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما ترجو لأبي طالب؟ قال : « كل الخير أرجو من ربي » . ورجاله رجال الصحيح . وإذا كان أبو طالب رضي الله عنه كافراً كما يقولون وفي النار فإن شفاعته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتخفيف عنه لن تنفعه ! لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾ فاطر : ٣٦ ، وقوله تعالى : ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ المدثر : ٤٨ !! فكيف تتم لهم تصحيح تلك الأحاديث الباطلة؟!!

أما الحديث الذي فيه أن أبا طالب رضي الله عنه أهون أهل النار عذاباً وأنه في ضحضاح من نار أو أنه يلبس نعلان من نار يغلي منهما دماغه أو نحو

(١٠٦) ومعنى أموي : أي أنه في التيار المضاد لآل البيت والعترة المطهرة ، أي أنه ناصبي مبغض لهم ، وهذا الحديث يؤيد بدعته ، والمبغض للعترة المطهرة مردود الرواية وخاصة إذا روى ما يؤيد بدعته ، وإنما رددنا روايته امتثالاً لنص الشارع الذي حكم بأنه لا يحب سيدنا علي إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق ، كما رواه مسلم في صحيحه (٧٨) ، والمنافق مردود الرواية ، وكذلك امتثالاً لنص الشارع الذي رواه ابن حبان في صحيحه (٤٣٥/١٥) : « لا يبغضنا أحد أهل البيت إلا أدخله الله النار » ، وأهل النار مردودو العدالة لا سيما وقد خالفه في هذا الحديث آخرون من الثقات عندهم .

هذا ، فهو من جملة الأحاديث الباطلة المردودة أيضاً ، وهو حديث مضطرب اختلّف رواته فيه واضطربوا اضراباً شديداً وأكثر الرواة على عدم ذكر أبي طالب رضي الله عنه فيه ، وعندنا أن ذكر أبي طالب مُقْحَمٌ فيه من بعض النواصب ولذا حكمنا عليه بأنه شاذ مردود ، وأصل لفظ الحديث : « إن أهون أهل النار عذاباً يوم القيامة رجل على أخص قدميه جمرتان يغلي منهما دماغه كما يغلي المرجل والقمقم » . هكذا رواه البخاري (٦٥٦١) ومسلم (٢١٣) من حديث النعمان ، ومسلم (٢١١) من حديث أبي سعيد ، وأحمد (٤٣٢/٢ و٤٣٨) من حديث أبي هريرة دون **ذِكْرِ أَبِي تَالِبٍ فِيهِ** ، وقد روى عبد الرزاق في المصنف (٨٤/١٠) عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « **إن أهون أهل النار عذاباً رجل يطأ جمرة يغلي منها دماغه** » ، فقال أبو بكر الصديق : وما كان جرّمه يا رسول الله؟! قال : « **كانت له ماشية يغشى بها الزرع ويؤذيه** .. » الحديث . وقد روى الحديث أيضاً عبيد بن عمير^(١٠٧) عند ابن أبي شيبة (٥١/٧) ، وحميد بن هلال^(١٠٨) عند ابن أبي شيبة (٥٧/٧) وليس فيه ذكر أبي طالب البتة .

أما من رواه بذكر أبي طالب مثل أبي سعيد الخدري في البخاري (٣٨٨٥) فقد اضطربت الرواية عنه حيث روي من طريقين آخرين دون ذكره ، فرواه اثنان وكلاهما أوثق من الراوي عنه عند البخاري دون ذكر أبي طالب وهما النعمان بن أبي عياش في صحيح مسلم (٢١١) ، وأبي نضرة عند أحمد (١٣/٣) وكلاهما من رجال الصحيح .

(١٠٧) هو مولى عبدالله بن عباس رضي الله عنهما .

(١٠٨) هو حميد بن هلال العدوي وهو من رجال الكتب الستة ، كما في التقريب .

وأما رواية ابن عباس التي في مسلم (٢١٢) والتي فيها ذكر أبي طالب ففيها حماد بن سلمة ، وقد رواه حماد عند ابن سعد (١٢٥/١) بسندٍ ولفظٍ آخر كما تقدّم وهو قوله : إن العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ترجو لأبي طالب ؟ فقال : « كل الخير أرجو من ربي » . ورواه أيضاً عكرمة مولى ابن عباس كما تقدم عند عبد الرزاق (٨٤/١٠) في قصة أخرى ليس فيها ذكر لأبي طالب رضي الله عنه .

فتبين من كل ما تقدّم أن هناك ثمانية طرق لهذا الحديث لم يرد فيها ذكرٌ لأبي طالب ، وأن ذكره وقع في ثلاث أخرى مضطربة وفيها اختلاف ومخالفة ، والترجيح كما هو معلوم للروايات الأكثر عدداً ، ولا يجوز اعتبار هذا الأقل من باب زيادة الثقة بسبب وجود عوامل أخرى تضاف إلى ذلك وهي كون مَنْ أضاف أبا طالب للحديث أمويين وأنهم الأقل عدداً ، وأن التخفيف على الكافر^(١٠٩) الذي ورد في هذا الحديث معارض للقرآن الكريم الذي يقول : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ البقرة : ١٦٢ ، ويقول : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾ فاطر : ٣٦ ، وأيضاً فإن الله تعالى يقول في كتابه العزيز : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ ﴾ الأنبياء : ٢٨ ، والكافر ليس ممن يرتضي الله تعالى بدليل قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ الزمر : ٧ ، ويقول تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ التوبة : ٩٦ ، وكل هذا يجعل الإنسان المنصف الذي تهمة الحقيقة يدرك أن الحكم على أبي طالب

(١٠٩) أي على فرض أنه مات ولم يؤمن كما يزعمون .

بالكفر أو بعدم الإيمان فكر أموي مُقْحَم في هذه الأحاديث وهو من باب الشاذ المرود الذي لا يلتفت إليه ولا يعول عليه ، وأنه ليس بشيء لمخالفته واقع أبي طالب رضي الله عنه في نصرته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولأصحابه ولهذا الدين ، بالإضافة لحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له وحزنه عليه ، لا سيما والنبى صلى الله عليه وآله وسلم لا يحب كافراً لقوله تعالى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ المجادلة : ٢٢ ، وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ الممتحنة : ١ ، وقوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة : ٢١٦ .

وقد أطلنا الكلام في تفنيد ما ذكره في أبي طالب رضي الله عنه من أباطيل في مقدمتنا وتعليقاتنا على كتاب العلامة أحمد زيني دحلان مفتي الشافعية رحمه الله تعالى « أسنى المطالب في نجاة أبي طالب » ، فمن أراد الاستزادة والتوسع فعليه الرجوع إلى ذلك الكتاب^(١١٠) ، والله الموفق .

(١١٠) وبقي حديث أحببت أن أستدرك النقد عليه هنا ، وهو ما ذكره الحافظ ابن حجر في « الإصابة في معرفة الصحابة » في ترجمة أبي طالب (٣/٣٥٤) حيث قال : [أخرج عمر بن شبة في كتاب مكة وأبو يعلى وأبو بشر سمويه في فوائده كلهم من طريق محمد بن سلمة عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس في قصة إسلام أبي قحافة قال : فلما مد يده يبايعه بكى أبو بكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما يبكيك ؟ » قال : لأن تكون يد عمك مكان يده ويسلم ويقر الله عينك أحب إلي من أن يكون ، وسنده صحيح

وجوب طلب العلم وتعلم العقائد

ومسائل الإيمان والتوحيد

وقول الناظم (وجبا عليه أن يعرف ما قد وجبا لله والجائز

والممتنعا ، ومثل ذا لرسله فاستمعا) معناه : أجمع العلماء الذين يعتقد

بهم على أن تعلم العقيدة والتوحيد واجب على كل مسلم ومسلمة ، وقد تضافرت على ذلك نصوص الكتاب وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وأخرجه الحاكم من هذا الوجه وقال : صحيح على شرط الشيخين [.

أقول : أخرج الحديث أحمد في مسنده (١٦٠/٣) من الطريق المذكور وليس فيه ذلك ، وهذا نصه : [حدثنا محمد بن سلمة الحراني ، عن هشام ، عن محمد بن سيرين قال : سئل أنس بن مالك عن خضاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن شاباً إلا يسيراً ، ولكن أبا بكر وعمر بعده خضبا بالحناء والكتم ، قال : وجاء أبو بكر بأبيه أبي قحافة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة يحمله حتى وضعه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر : « لو أقررت الشيخ في بيته لأتيناه مكرمة لأبي بكر » ، فأسلم ولحيته ورأسه كالثغاممة بياضاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « غير وهما وجنبوه السواد » . وهو مروى في مسند أبي يعلى (٢١٦/٥) ، ومستدرک الحاكم في مناقب أبي قحافة (٢٧٣/٣) من الطريق المذكور أيضاً وليس في رواياتهم جميعاً قول أبي بكر رضي الله عنه (لأن تكون يد عمك مكان يده ويسلم ويقر الله عينك أحب إلي من أن يكون) ! فلعل سمويه أو عمر بن شبه زاد هذه الألفاظ وهي شاذة كما ترى ! ولا توجد في الأصول كمسندي أحمد وأبي يعلى وغيرهما ، فلا يعول عليها ، بالإضافة لكونها مخالفة لما تقرر من الأدلة المتقدمة التي هي أقوى .

الذي أرسله الله تعالى بالتوحيد في عَصْرِ عَمَّ فِيهِ الشُّرْكُ وَالْكَفْرُ وَالظُّلْمُ والاستبداد ، وقد مكث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مكة ثلاث عشرة سنة يعلمهم التوحيد حينما كانت تنزل الآيات المكية التي تتكلم بهذا الموضوع بتوسع .

فيجب على كل مسلم أن يتعلم التوحيد ومسائل الاعتقاد ، كما يجب على كل قادر أن يُعلمها لغيره ، فيجب على الوالدين تعليمها الأبناء وعلى المُدرِّس في المدرسة والجامعة أن يعلمها الطلاب وكذا غيرهم ، ويجب على جميع أفراد المجتمع بثها بين الناس بثتى الوسائل ، ويجب الحذر من كل إنسان أو حزب أو فرقة تدَّعي بأنَّ علم العقائد والفقه وغيرهما من العلوم الشرعية أمور خلافية يجب الابتعاد عنها ، والقائل بذلك ضال مضل كما تقدّم ، نسأل الله تعالى السلامة .

وذلك لأنَّ القرآن الكريم كتاب نزل على رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ليدعو الناس إلى الله تعالى فيدلهم على وجوده ويُعلمهم بحقوقه وعبادته وأوامره ونواهيه قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾ الفرقان : ٦٠ ، وقال سبحانه ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ الأعراف : ١٥٨ .

[مسألة] : وأما تعريف الواجب عقلاً والجائز والمستحيل ، فالواجب هو الشيء الذي لا يتصور في العقل عدمه كالتحيز للجسم ، وهذا غير الواجب

الشرعي الذي عرفوه بأنه ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ، وكذلك الجائز العقلي غير الجائز الشرعي ، فالجائز العقلي ما يتصور في العقل وجوده أو عدمه كوجود زيد وعدمه ، والمستحيل ما لا يتصور في العقل وجوده ككون الجسم متحركاً وساكناً في آن واحد .

التقليد مذموم وخاصة في العقائد وعدم جواز التقليد للمتمكن من الفهم

قال الناظم رحمه الله تعالى :

- ١١- إذ كل من قلّد في التوحيد إيمانه لم يخل من ترديد
١٢- ففيه بعض القوم يحكي الخلفا وبعضهم حقق فيه الكشف
١٣- فقال إن يجزم بقول الغير كفى وإلا لم يزل في الضير

الشرح :

المعنى الإجمالي للأبيات : أن المطلوب في التوحيد هو معرفة مسأله مع أدلتها الإجمالية لأن الإنسان المقلّد يكون إيمانه على خطر ، فربما قلّد المخطئين وربما دخله الشك والتردد ، وأصول الدين لا بد من القطع بها ، وبعض العلماء يقول : بأن هناك اختلافاً في إيمان المقلّد ولم يُجمع العلماء على كون إيمانه غير مقبول وأنه على خطر ، وبعض العلماء يقولون بأن المقلّد الجازم بلا دليل إيمانه صحيح ، أما إذا كان فيه شيء من التردد أو التحير أو الشك أو عدم التثبت أو نحو ذلك فهو غير مقبول .

وأما المعنى التفصيلي وما يتعلّق به : فالتقليد هو : الاعتقاد والأخذ بما يتضمنه قول الآخرين أو الناس دون معرفة دليلهم وبرهانهم^(١١١) ، قال العطار

(١١١) وينبغي هنا التوجه إلى القول المؤدّي إلى تثقيف العامة ورفع مستواهم التعليمي ، فإننا نجدهم يزدادون في تعلم أمور الدنيا وشؤونها وما يستجد فيها والركض ورائها بشكل

في حاشيته الأصولية^(١١٢) «التقليد هو الأخذ بقول الغير كأنه أخذه قلادة في عنقه فهو تابع له تبع الدابة لقائدها ، ولذلك قيل لا فَرْقَ بين مُقلِّدٍ يُنقاد وبهيمة تُقاد ، وأما التلامذة فإنهم بعد إرشاد المشايخ لهم إلى الأدلة فهم عارفون لا مقلدون ، وضرب السنوسي في شرح الجزائرية مثلاً للفرق بينهم وبين المقلدين بجماعة نظروا للهلال فسبق بعضهم إلى رؤيته فإن أخبر الباقي وصدّقه من غير معاناة وتطلّع له كانوا مقلدين وإن أرشدهم بالعلامات حتى عاينوه خرجوا عن التقليد» فالأولون يقولون إذا سئلوا عن الهلال : أخبرنا من رآه أنه قد ظهر ، والآخرون يقول الواحد منهم : رأيتُه بعيني .

والمقصود هنا أن أصول الإيمان وأسسها وخاصة الإيمان بوجود الله تعالى وإثبات ما يصح وصفه به وإثبات النبوات وأمّهات العقائد وأصولها لا بُدَّ أن يكون عن نظر واستدلال ليكون قطعياً لا يجوز فيه الشك ولا الظن ، فلا بد في تحقيقه أن يكون قائماً على النظر والتفكير الذي يفيد الاستدلال القطعي ، فلا يكفي فيه التقليد لأن التقليد يقبل التردد والتحير ، إلا مَنْ كان مُعطلَّ العقل أو قريباً منه كالقاصرين البلداء فإنهم لا مناص لهم من التقليد ، والإيمان يجب أن يكون راسخاً لا تزعزع الشكوك ولا الشُّبه ، ولا ينبغي لأحد أن يتلاعب بصاحبه ، لكن هذا النظر والتفكير والاستدلال ينبغي أن يكون سهلاً بسيطاً بعيداً عن الفلسفة والمنطق والتعقيد والفكر اليوناني الذي يورث طمس القلوب وظلمتها .

مذهل، وأما علم أمور الدين كما ينبغي فهم فيه مقصرون .

(١١٢) حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي (٢/٤٤٢-٤٤٣) .

فالأعرابي بكل بساطة يقول حينما سئل عن الدليل على وجود الله سبحانه وتعالى : « البعرة تدلُّ على البعير ، والأثر يدل على المسير ، فسماء ذات أبراج ، وأرض ذات فجاج ، ألا تدل على العليم الخبير » [انظر تفسير ابن كثير (٥٩/١) .]

وقد أمر الله تعالى وأرشد في القرآن الكريم إلى التفكير والنظر فقال سبحانه: ﴿ قَالَ بَلْ لَبِثَ مِائَةً عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ البقرة: ٢٥٩ .

قال ابن العربي المعافري في « العواصم من القواصم » ص (٥٥) : [إذا سمعت أني أشعري كيف حكمت بأني مُقلِّد له في جميع قوله؟! وهل أنا إلا ناظر من النظائر أدين بالاختيار ، وأتصرف في الأصول بمقتضى الدليل] .

وهذا يفيدنا أنه عند النظائر من الأشعرية لا يجب عندهم تقليد الأشعري !

وقال العلامة العطار في حاشيته الأصولية^(١١٣) نقلاً عن القاضي البيضاوي: « إنَّ التَّقْلِيدَ مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَمَرَ بِتَقْلِيدِ مَنْ شَاءَ لَزِمَ نَجَاتُهُ بِتَقْلِيدِ الضَّالِّينَ ، وَإِنْ أَمَرَ بِتَقْلِيدِ الْمُحَقِّقِينَ فَمَا بَدُونَ دَلِيلٍ يَعْلَمُ بِهِ حَقِيقَتَهُمْ فَهُوَ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ ، أَوْ بِدَلِيلٍ فَلَا يَكُونُ مُقَلِّدًا فَمُنْدَفِعٌ ، إِذْ يَتَّفِقُ تَقْلِيدُ الْمُحَقِّقِ لِمُجَرِّدِ حُسْنِ ظَنِّ بِهِ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ التَّقْلِيدِ فَهُوَ مُقَلِّدٌ فَيَمُنْ قَلْدَهُ أَيْضًا . وَهَذَا وَقَعَ كَثِيرًا حَتَّى فَيَمُنْ نُسَبَ إِلَى الْعِلْمِ فَإِنَّا نَجِدُ مِنْهُمْ مَنْ يَتَمَسَّكُ بِكَلَامٍ لَا أَصْلَ لَهُ لِحُسْنِ ظَنِّ بِقَائِلِهِ وَشُهْرَتِهِ فِي الْعِلْمِ ، حَتَّى لَوْ بَرَهَنَ لَهُ عَلَى

(١١٣) « حاشية العطار على شرح جمع الجوامع » (٤٤٣/٢) .

بُطْلَانِهِ أَوْ آتَى لَهُ بِنَقْلِ يُخَالِفُهُ عَنْ إِمَامٍ مُحَقَّقٍ فِي هَذَا الْفَنِّ إِمَّا أَنْ لَا يَرْجِعَ
أَصْلًا ، أَوْ يَرْجِعَ ظَاهِرًا أَوْ يَعْتَدِرَ بِأَنَّ الشَّيْخَ لَهُ أَطْلَاعٌ كَثِيرٌ فَهُوَ أَذْرَى ، وَمَا دَرَى
الْغَيْبِيُّ أَنَّ هَذَا الشَّيْخَ لَيْسَ مَعْصُومًا عَنْ الْغَلَطِ وَالسَّهْوِ وَأَمْثَالُ هَذَا كَثِيرٌ . . وهو
كلام نفيس جداً .

والمقلد - وخاصة في هذا الزمان عند اختلاط الحابل بالنابل وتضليل
القنوات الفضائية في اختيار عدم المؤهلين المتمكنين في العلم ، وكثرة
الشهادات التي لا تدل على علم حاملها - لا يأمن أن يختلط عليه الأمر فلا
يميز بين العالم وغيره فيقع في تقليد الجهلاء ومن ليسوا أهلاً للإفتاء^(١١٤) أو
تلقي الدين عنهم دون وعي ولا بصيرة فيقع في الخطأ ولا يتبع الشرع الذي أمر

(١١٤) هنا ينبغي الاعتراف أننا بحاجة إلى ثقافة تنتشر بين المسلمين كافة تُوجِدُ وعياً في
حال الشخص الذي ينبغي أن يُقَلَّدَ ويُتَّخَذَ مرجعاً في شؤون دينهم ، أي الثقافة التي تجعلهم
بصراء فيمن هو المرجع حقيقة في المسائل الدينية حتى يُمَيِّزَ الناس من الذي يصلح أن
يُرجع إليه في أمور الدين ومن لا يصلح ، فأهل السنة بحاجة إلى مرجعية حقيقية قائمة على
المقاييس العلمية الشرعية وليست مرجعية مزورة أو غير مؤهلة قائمة على اختيار سياسي
مرتبط برضى السلطان وتعيينه كما يقع اليوم ، فحال المجتمع السني اليوم واقع بين أمرين
في هذه القضية إما أنه أساء الاختيار باقتدائه وتقليده وإصغائه لمن ليس أهلاً لهذا المنصب
في الحقيقة لضعفه في العلم ، أو أنه قلد من اعتبرته وعينته الدولة مرجعاً وهو ليس أهلاً
لذلك عند أهل العلم ، وأماننا نماذج عديدة من هذا الصنف ، فما علينا إلا بذل الجهد
لنشر هذا الوعي وهذه الثقافة لتحقيق هدف الإسلام من رجوع الناس لأهل الذكر والعلماء
الواجب اتباعهم وتقليدهم واتخاذهم مراجع ورد الأمور إليهم تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ وَكَوْ
رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ النساء : ٨٣ .

الله تعالى به في الحقيقة، وهذا وحده كافٍ لبيان فساد التقليد وخاصة في أصول الدين ، لأن المطلوب أتباع الحق على بصيرة وهدى . وليس المطلوب أتباع الجهل القبيح أو الإقدام على ما لا يؤمن كونه جهلاً قبيحاً . وقوله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ الأنبياء : ٧ ، معناه ليعلموكم ويصروكم بالحقائق فتقفوا عليها ، وقد أمر بسؤال أهل الذكر ، وما نخشاه هنا هو سؤال غير أهل الذكر المترسمين بسيما أهل العلم ، وإذا سوغنا التقليد وأجزناه في الفروع وفيما يكون طريقه الاجتهاد فلا يصح قياس الأصول على الفروع .

فمختصر القول في ذلك أن التقليد مذموم لا يأتي بخير وفي التوحيد أشد ذمًا ولا يجوز ، لأنه قابل للتردد والتحير والشك وعدم اليقين ، وهنا يجب التنبيه إلى أن الخطر اللاحق بالمكلف من التقليد إنما يكون في التوحيد وأصول الدين لا في القضايا الفقهية ونحوها من الفروع .

ذم التقليد ووجوب النظر والاستدلال :

ذكر الله تعالى في كتابه الكريم أن دينه وما أرسل به رسله يقوم على (البرهان) الذي هو (الدليل) الذي يفيد ثبوت الشيء وكونه (حجة) من ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴾ النساء : ١٧٤ ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي وَذِكْرٌ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ الأنبياء : ٢٤ ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ المؤمنون : ١١٧ ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ نَبِّدُ

الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَعْلَهُ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿ النمل: ٦٤ ، وقوله تعالى : ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ النساء: ١٦٥ ، وقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ﴾ الأنعام: ٨٣ ، فتبين من هذه الآيات الكريمة أن مسألة الإيمان وبعثة الرسل والدين الذي أرسل الله تعالى به رسله وأنبياءه قائم على النظر بالبراهين والحجج والأدلة ، وليست دعوى بلا دليل .

ومن جهة أخرى هناك آيات كريمة وردت في ذم التقليد والاتباع دون نظر وتبصر منها : قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ ﴾ الزخرف: ٢٣ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولَٰئِكَ كَانُوا لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِيمَانِ أَتَأْتُونَ السَّاعَةَ ﴾ المائدة: ١٠٤ . والآيات في هذا المعنى كثيرة ، وكلها تبين أن القرآن الكريم ينهى الناس عن التقليد الأعمى ، وعن اتباع الآباء والأجداد أو غيرهم بتعصب وبلا وعي ولا تمييز .

ومن جهة أخرى أيضاً نرى آيات كريمة تبين أن المؤمن هو من كان على بينة ووعي ، منها : قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ هود: ١٧ ، وقوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ

وَمَنْ يَأْمُرْ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿النحل: ٧٦﴾ .

ومن جهة رابعة بين سبحانه أن جميع الرسل يئنون للناس الحقيقة ولم يأمرهم باتباعهم على عمى : قال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ الرعد : ١٩ . وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾ الفرقان : ٧٣ ، وهذه من أبلغ الآيات في المعنى المراد وهي أن المؤمنين علماء بآيات الله وفاهمون لها ، وفيها ذم للمقلد والجاهل ، ويضاف إلى ذلك كله الآيات التي بينت فضل العلماء على الجهلاء ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴾ غافر : ٥٨ ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾ الأنعام : ٥٠ . وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فانشُرُوا^(١١٥) يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ المجادلة : ١١ . وقوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ طه : ١١٤ .

أما ما ورد في الأحاديث والسيرة النبوية الشريفة مما يتعلق بوجود المعرفة وترك التقليد فأحاديث منها :

ما في البخاري (٧٣٧٢) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له : « إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى فإذا عرفوا ذلك (وفي رواية : فإذا

(١١٥) قال القرطبي في تفسيره : [قال قتادة : أجيوا إذا دُعيتم إلى أمر بمعروف ، هذا هو الصحيح] . ومعنى النشز: المكان المرتفع من الأرض ، فكأن معنى انشزوا قوموا وانصرفوا .

عرفوا الله (١١٦) فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات ... » .

ومنها : ما جاء في البخاري (٨٦) ومسلم (٩٠٥) أن الملائكة تسأل الإنسان المرتاب بعد موته عن الرسول فيقول ذلك المرتاب : « لا أدري سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته » . قال ابن حجر في « الفتح » (٣/٢٤٠) : « وفيه ذم التقليد » .

وقد مكث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مكة ثلاث عشرة سنة يدعو الناس ويعلمهم التوحيد حينما كانت تنزل الآيات المكية التي تتحدث عن الإيمان والتوحيد والنظر وكيفية الخلق والبعث والحشر والجنة والنار ، وقد مضى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على دعوة الناس إلى التوحيد والإيمان وجادلوا أقوامهم المعاندين والمكابرين من الخلق ليثبتوا لهم وجود الله تعالى وأنه هو الإله الواحد الأحد المستحق للعبادة وحده ، فسيدنا إبراهيم جادل النمرود في وجود الله تعالى بالأدلة والبراهين العقلية كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ البقرة : ٢٥٨ ، وكما فعل سيدنا إبراهيم بالأصنام وترك لهم كبيرهم ليحاجهم به عقلاً كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ، فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ ، ثُمَّ نَكِسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا

(١١٦) وهي في صحيح البخاري أيضاً برقم (١٤٥٨) .

هُؤْلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴿ الأنبياء : ٦٢-٦٥ .

وفي المعاد والبعث آيات ترشد بالبراهين العقلية عليه كقوله تعالى :
﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ
الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُخَيَّبِي الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ فصلت : ٣٩ ، وقوله
تعالى : ﴿ وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ
تُخْرِجُونَ ﴾ الزخرف : ١١ .

والأنبياء عليهم الصلاة والسلام أرشدوا إلى النظر والتفكير وحاججوا
أممهم وأقوامهم بالدلائل العقلية لإثبات وجود الله تعالى وتنزهه عن مشابهة
خلقه وإثبات المعاد وغير ذلك من أصول الدين ، وكان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقرأ عليهم آيات التوحيد والإيمان يدعوهم بها إلى الله تعالى وهم
أعلم الناس بالعربية حيث لا يحتاج الأمر إلى طول كلام ، وقد أيده الله تعالى
 بالمعجزات وعلى رأسها القرآن الكريم الذي أعجز فصحاءهم وبلغاءهم أن
 يأتوا بآية من مثله ، وكل ذلك لا يأتي إلا بالنظر والفكر والاستدلال ، ومختصر
 الكلام أن الرسل والأنبياء لم يأمرؤا الناس بالتقليد والاتباع الأعمى وخاصة في
 أصول الإيمان وإنما أمرؤا بالتفكير والتدبر والنظر والاستدلال واستعمال العقل
 وعدم إهماله وطمسه ، والآيات القرآنية الآمرة والحاضرة على استعمال العقل
 وعلى التفكير والنظر والتدبر كثيرة وواضحة .

وقال إمام الحرمين أبو المعالي الجويني^(١١٧) :

[من اعتقد أن السلف الصالح رضي الله عنهم نهوا عن معرفة الأصول

(١١٧) كما في ((تبين كذب المفترى)) للحافظ ابن عساكر ص (٣٥٤) .

وتجنبوها أو تغافلوا عنها وأهملوها فقد اعتقد فيهم عجزاً وأساء بهم ظناً ، لأنه يستحيل في العقل والدين عند كل من أنصف من نفسه أن الواحد منهم يتكلم في مسألة العول وقضايا الجد وكمية الحدود وكيفية القصاص بفصول وبياهل عليها ويلاعن ويجاثي فيها ويبالغ ، ويذكر في إزالة النجاسات عشرين دليلاً لنفسه وللمخالف ويشقق الشعر في النظر فيها ثم لا يعرف ربه الأمر خلقه بالتحليل والتحرير والمكلف عباده للترك والتعظيم ، فهيهات أن يكون ذلك ، وإنما أهملوا تحرير أدلته وإقرار أسئلته وأجوبته لأن الله سبحانه وتعالى بعث نبينا محمداً صلوات الله عليه وسلامه فأيده بالآيات الباهرة والمعجزات القاهرة حتى أوضح الشريعة وبينها وعلمهم مواقيتها وعينها فلم يترك لهم أصلاً من الأصول إلا بناء وشيئده ، ولا حكماً من الأحكام إلا أوضحه ومهّده ، لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ النحل : ٤٤ ، فاطمأنت قلوب الصحابة لما عاينوا من عجائب الرسول وشاهدوا من صدق التنزيل ببداية العقول والشريعة غضة طرية متداولة بينهم في مواسمهم ومجالسهم يعرفون التوحيد مشاهدة بالوحي والسماع ويتكلمون في أدلة الوجدانية بالطباع مستغنين عن تحرير أدلتها وتقويم حجتها وعللها ، كما إنهم كانوا يعرفون تفسير القرآن ومعاني الشعر والبيان وترتيب النحو والعروض وفتاوى النوافل والفروض من غير تحرير العلة ولا تقويم الأدلة ، ثم لما انقرضت أيامهم وتغيرت طباع من بعدهم وكلامهم وخالطهم من غير جنسهم وطال بالسلف الصالح والعرب العرباء عهدهم أشكل عليهم تفسير القرآن ومرن عليهم غلط اللسان ، وكثر المخالفون في الأصول والفروع واضطروا إلى جمع العروض والنحو وتمييز المراسيل من المسانيد والآحاد عن التواتر

وصنفوا التفسير والتعليق وبينوا التدقيق والتحقيق ، ولم يقل قائل إن هذه كلها بدع ظهرت أو إنها محالات جمعت ودونت، بل هو الشرع الصحيح والرأي الصريح، وكذلك هذه الطائفة^(١١٨) كثر الله عددهم وقوى عددهم بل هذه العلوم أولى بجمعها لحرمة معلومها ، فإن مراتب العلوم تترتب على حسب معلوماتها والصنائع تكرم على قدر مصنوعاتنا فهي من فرائض الأعيان، وغيرها إما من فرائض الكفايات أو كالمندوب والمستحب ، فإن من جهل صفة من صفات معلومة لم يعرف المعلوم على ما هو به ومن لم يعرف الباري سبحانه على ما هو به لم يستحق اسم الإيمان ولا الخروج يوم القيامة من النيران] .

وقال أبو القاسم القشيري^(١١٩): [إن الأشعري لا يشرط في صحة الإيمان ما قالوه يعني مَنْ شَنَّ عليه أن أغمار العوام عنده غير مؤمنين لأنهم خليون عن علم الكلام ، بل هو وجميع أهل التحصيل من أهل القبلة يقولون يجب على المكلف أن يعرف الصانع المعبود بدلائله التي نصبها على توحيده واستحقاقه نعوت الربوبية ، وليس المقصود استعمال ألفاظ المتكلمين من لفظ الجوهر والعرض ، وإنما المقصود حصول النظر والاستدلال المؤدي إلى معرفة الله وإنما استعمال المتكلمون هذه الألفاظ على سبيل التقريب والتسهيل على المتعلمين ..] .

وقال الأمدي في « الإحكام في أصول الأحكام » (٣٠٥/٤) :

[قولهم (إن التقليد عليه الأكثر والسواد الأعظم) قلنا : ذلك لا يدل

(١١٨) وهم علماء التوحيد المهتمون بمسائل الإيمان والعقيدة .

(١١٩) كما في « تبين كذب المفترى » للحافظ ابن عساكر ص (٣٥٧) .

على أنه الأقرب إلى السلامة ، لأن التقليد في العقائد المضلة أكثر من الصحيحة ، على ما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَطَعْ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ الأنعام : ١١٦ ، وقال تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ ص : ٢٤ ... [(١٢٠)] .

وقال الآمدي هناك أيضاً (٣٠٢/١) : [التوحيد لا يجوز فيه تقليد العامي للعالم وإنما يرجع إلى أدلة يشترك فيها الكل وهي أدلة العقل] .

وقال النووي في « شرح صحيح مسلم » (٣١/١) : [اذا اختلف الصحابة رضى الله عنهم على قولين فإن قلنا بالجديد لم يجوز تقليد واحد من الفريقين بل يطلب الدليل] .

وقول من قال بأن (العوام لا ينبغي لهم الخوض في معرفة معاني آيات وأحاديث الصفات وما يتعلّق بالله تعالى) قول مردود ، وذلك لأن الله تعالى أمرنا جميعاً بتدبر القرآن وفهمه ومن لم يستطع ذلك أمره بسؤال أهل الذكر وهم العلماء بالقرآن ليجيبوه عنها ويفهموه معناها ، ولأن ترك العامي دون إجابة ببقية في الحيرة والتردد وقد يجرّه ذلك إذا لم يبيّن له الصواب إلى اعتقاد فاسد أو اتباع مبتدع أو ضال .

ثم ينبغي أن نعلم أن مثل كلام الإمام الغزالي في « إجماع العوام عن علم الكلام » : (أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور: التقديس ، ثم التصديق ، ثم الاعتراف بالعجز ، ثم

(١٢٠) ومثله في « مستصفى » الإمام الغزالي بتوسع (٣٩٨/٢) . وفي « الإحكام في أصول الأحكام » (٣٠٠/٤) للآمدي . وهناك كتاب للشافعي اسمه « ذم التقليد » ذكره في كتب الأصول وهو من رواية المزني عنه .

السكوت ، ثم الإمساك، ثم الكف ، ثم التسليم لأهل المعرفة ..) ، لا يعني أنه لا يجب عليهم فهم المعاني الصحيحة لها أو تحريم سؤال العلماء عن معانيها ، لا سيما والفخر الرازي شرح معانيها وبين المراد منها في كتابه « أساس التقديس » ، وعلى كل ففي مثل كتاب « إجماع العوام » عدداً من العبارات والأفكار التي لا يوافق عليها، ونحن لا ندري أهى آخر آرائه أم آراء قديمة رجع عنها وتحت أي ظرف قالها ، وعلى كل حال فالواجب أن نتبع ما هو الصواب عقلاً ونقلاً ، والصواب هو بيان معانيها حسب اللغة والسياق وآيات التنزيه المحكمة .

على أننا نجد الإمام الغزالي يقول في كتابه « روضة الطالبين وعمدة السالكين »^(١٢١) ص (١٣٠) ما نصه : [واعلم أن الإعراض عن تأويل المشابه خوفاً من الوقوع في محذور من الاعتقاد يجرُّ إلى الشك والإيهام واستزلال العوام وتطريق الشبهات إلى أصول الدين وتعريض بعض آيات كتاب الله العزيز إلى رجم الظنون ..] . وتأويلات الإمام الغزالي المشهورة في كتبه وشرحه للصفات في كتاب « الإحياء » وغيره يفيد عدم ميله لمذهب التفويض البتة . وهنا نقطة مهمة وهو أن هناك فرق بين التلامذة المُطلَّعين الذين يعرفون الأدلة وبين التلامذة الجاهلين الذين لا يعرفون الأدلة وإنما يؤمنون بما يقول به بعض الشيوخ القاصرين من الذين ضاق اطلاعهم أو قالوا آراء بالهوى .

ولا بُدَّ في هذا العصر الذي انتشر فيه العلم والتعلم والثقافة وقلَّت الأُمِّيَّة

(١٢١) كتاب « روضة الطالبين » المطبوع ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

أن نعرف حكم المقلد وأن نفرّق بين من هو في دول تسودها الأمية والتخلف وبين من هو في دولة يسودها العلم والثقافة ، وأن نفرّق بين النظر عن عمق وفي تفاصيل دقيقة استعمالها بعض المنطقيين والفلاسفة والمتكلمين المتأثرين بهم وبين الدليل السهل الواضح البعيد عن التعقيدات الكلامية ، وهذا الذي نقول بأن القرآن جاء بالحض والأمر به مثل النظر في أنفسنا وفي هذا الكون وهذه المخلوقات العجيبة لاستخلاص أن هذه المصنوعات لا بد أن يكون لها فاعل وخالق وصانع ، كما قال الأعرابي البسيط فيما تقدّم : البعرة تدل على البعير والآثار تدل على المسير فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج ألا تدلان على السميع العليم .

ولذلك نقول : أما في الدنيا وعندنا فمن نطق بالشهادتين ولم يظهر منه ما ينقضهما بالشروط المقبولة التي ذكرها العلماء فهو مسلم مؤمن ونقول بأن النظر والمعرفة عن دليل واجبان بحسب الوسع والطاقة وعلى العلماء أن يبينوا ذلك للناس وهو أمر سهل ، وأما في الآخرة وعند الله تعالى فهو العالم بخفايا النفوس وهو الذي يعلم من آمن به حقيقة ومن لم يؤمن أو من لم يقبل إيمانه ، وقد نبّه الله تعالى على أن من الناس من يقولوا بأنهم مؤمنون وهم في الحقيقة ليسوا كذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ البقرة : ٨ ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ النور : ٤٧ . قال ابن كثير^(١٢٢) : [﴿ ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك ﴾ أي يخالفون

(١٢٢) في تفسيره (٣/٣٠٩) ، طبع دار الفكر / بيروت - لبنان .

أقوالهم بأعمالهم فيقولون ما لا يفعلون ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا أَوْلِيكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور : ٤٧] .

فثبت من كل ما تقدّم أن التقليد مذموم وأن المطلوب والواجب هو النظر وخاصة في أصول الاعتقاد ، وهذا هو المذهب الصحيح الذي تعضده البراهين والأدلة .

مذاهب العلماء في إيمان المقلد :

وقول الناظم (ففيه بعض القوم يحكي الخلفا) أي وقع

اختلاف بين العلماء في صحة إيمان المقلد بسبب التحير والتردد الذي يحصل للمقلد في إيمانه أو في بعض قضايا مسائل الإيمان ، على مذاهب عديدة وهي : المذهب الأول : أن التقليد غير كاف ولا يصح في الاعتقاد ، وبالتالي يكون المقلد غير مؤمن ، وعليه السنوسي في عقيدته الكبرى^(١٢٣) .

(١٢٣) وقال الإمام السبكي في « جمع الجوامع » (٢/٤٤٥ مع حاشية العطار) إن الأشعري يقول بهذا القول، فقال هناك: « وعن الأشعري لا يصح إيمان المقلد ، وقال القشيري: مكذوب عليه » . لكن الواقع صحة ذلك عن الأشعري وأنه ليس مكذوباً عليه ، فقد نقل الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١٣/٣٤٩) : أن السمناني الأشعري وهو من رؤوس الأشاعرة وافق على « أن هذه المسألة بقيت في مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة ، وتفرّع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه وأنه لا يكفي التقليد في ذلك انتهى » . وقال العطار هنالك في الحاشية : « وما يقال إنه – أي الأشعري – واضح علم الكلام ليس بشيء ، فإنه أخذ عن أبي علي الجبائي وهو من كبار المعتزلة وله تأليف في علم الكلام » . فإن قيل : هو أول من ألف على طريقة أهل السنة ، قلنا : كلا ، سبقه إلى

والمذهب الثاني : أن التقليد كاف وصاحبه عاص سواء كان قادراً على النظر والاستدلال أم لا .

والمذهب الثالث : أن التقليد كاف وصاحبه عاص إذا كان مؤهلاً للنظر والاستدلال ، وأما غير المؤهل للنظر لقصور عقولهم فلا إثم عليه .

والمذهب الرابع : أن مقلد القرآن والسنة القطعية يصح إيمانه لا تباعه القطعي ومن قلد غيرهما لم يصح إيمانه لأنه لا يؤمن عليه الخطأ والضلال في تقليده غير المعصوم .

وتنزلاً على عقل من يقول بهذا المذهب أقول : مَنْ اطَّلَعَ على نصوص القرآن والسنة واتبعها لم يعد مقلداً ! لكن المشكلة فيمن ادَّعى أنه مقلد للكتاب والسنة وقاطع بجزم دون تردد بعقيدة فاسدة يظن بأنها صواباً ، كمن يثبت أن لله تعالى ساقاً وقدماً ورجلاً وأصابع وجنباً ووجهاً وعينين ويدين ... وغيرها من الطامات ودون أن يثبت له أصلاً حقية الكتاب والسنة بالعقل !

فهذا مذهب لا يصح لأنه مبني على مغالطات ، ولأنه ينبغي للمكلف أن

ذلك كثيرون منهم الإمام أبو حنيفة والبخاري والحنابلة المجسمة وابن كلاب الذي اقتدى به الأشعري وتبعه وقلده في أمور . وانظر حاشية العطار (٢/٤٤٥) . بل روى ابن عساكر في « تبين كذب المفتري » ص (٩١) عن أبي محمد الحسن بن محمد العسكري الذي يحكي ما عرفه عن الأشعري والذي وصفه ابن عساكر بقوله : « وكان من المخلصين في مذهبه المتقدمين في نصرته يعني مذهب الأشعري يقول : ... ولم يكن - أي الأشعري - من أهل التصنيف وكان إذا أخذ القلم يكتب ربما ينقطع وربما يأتي بكلام غير مرضي .. » . ثم حاول ابن عساكر أن يؤول ذلك ويتعذر له بأن ذلك كان في ابتداء أمره لا في نهايته وعند رجوعه عن الاعتزال !

يستدل بالعقل قبل القرآن والسنة على وجود الباري وحدوث ما سواه وصدق الرسول وحقية القرآن بالعقل الذي يصل إلى الاعتراف بوجود الخالق وصدق الرسول وكون القرآن حق من رب العالمين .

والمذهب الخامس : الاكتفاء به من غير عصيان مطلقاً ، لأن النظر شرط كمال فمن كان فيه أهلية النظر ولم ينظر فقد ترك الأولى .

والمذهب السادس : أن إيمان المقلد صحيح ويحرم عليه النظر ، وهو محمول على المخلوط بالفلسفة .

فالنظر واجب مع وجود الظن والشك والوهم ويتم ذلك بسؤال العلماء للوقوف على الدليل والتبصر في المسألة بتحريك العقل المنصوص على وجوب إعماله في القرآن الكريم في عشرات المواضع ، ووجوب النظر أيضاً إنما يراد منه النظر الإجمالي لا التفصيلي ، ولا الذي على طريقة الفلاسفة والمناطق .

وقد أجمل ذلك ابن حجر في « الفتح » (٣٥٤/١٣) فيما نقله عن شيخه شيخه وهو الحافظ العلائي حيث قال : [قال الحافظ صلاح الدين العلائي : يمكن أن يُفصّل فيقال : مَنْ لا أهلية له لفهم شيء من الأدلة أصلاً وحصل له اليقين التام بالمطلوب إما بنشأته على ذلك أو لنور يقذفه الله في قلبه فإنه يُكتفى منه بذلك ، ومَنْ فيه أهلية لفهم الأدلة لم يكتف منه إلا بالإيمان عن دليل ، ومع ذلك فدليل كل أحد بحسبه ، وتكفي الأدلة المجملة التي تحصل بأدنى نظر ، ومن حصلت عنده شبهة وجب عليه التعلّم إلى أن تزول عنه ، قال : فبهذا يحصل الجمع بين كلام الطائفة المتوسطة ، وأما مَنْ غلا فقال : لا يكفي

إيمان المقلد فلا يلتفت إليه لما يلزم منه من القول بعدم إيمان أكثر المسلمين ، وكذا من غلا أيضاً فقال لا يجوز النظر في الأدلة ، لما يلزم منه من أن أكابر السلف لم يكونوا من أهل النظر . انتهى ملخصاً] .

[تنبيه] : الخلاف الذي وقع بين العلماء في حكم إيمان المقلد هو بالنظر إلى الآخرة والنجاة عند الله تعالى ، أما في الدنيا وعندنا معاشر المسلمين فيكفي أن ينطق بالشهادتين .. فهنا يجب أن نعلم أن الثقافة الدينية والعلم الشرعي واجب على كل مسلم ومسلمة والمسائل الضرورية يجب على الجميع الإحاطة بها ومعرفتها بأدلتها الإجمالية حتى يكون انتماء المسلم لدينه وعقيدته عن وعي وإدراك حقيقي ، بحيث يصح إيمانه وانتسابه لهذا الدين وليكون أيضاً لديه قدرة أولية للدفاع عن دينه .

وقوله (وبعضهم حقق فيه الكشف ، فقال : إن يجزم بقول

الغير كفى وإلا لم يزل في الضير) أي وبعض العلماء وخاصة في علم الأصول قالوا : [(إن) كان التقليد (أخذ قول الغير بغير حجة مع احتمال شك أو وهم) بأن لا يجزم به (فلا يكفي) إيمان المقلد قطعاً لأنه لا إيمان مع أدنى تردد فيه (وإن كان) التقليد أخذ قول الغير بغير حجة لكن (جزماً) هذا هو المعتمد (فيكفي) إيمان المقلد]^(١٢٤) .

وهذا قول بلا دليل وإنما هو قول محكي هكذا ، ومع كل هذا يبقى المقلد على خطر والأسلم هو معرفة الدليل الإجمالي والانتقادي للقرآن الأمر

(١٢٤) هذا هو قول الجلال المحلي ممزوجاً مع قول التاج السبكي في « جمع الجوامع » (٢/٤٤٧) .

بالتفكر والنظر والسؤال والبحث .

وجوب معرفة الله سبحانه وتعالى

قال الناظم رحمه الله تعالى :

١٤- **واجزم بأنّ أولاً ممّا يجب معرفة وفيه خلفٌ مُتّصِبٌ**

الشرح : يعني أن أول ما يجب على المكلف هو معرفة الله تعالى ، والمراد بمعرفة الله تعالى أن يعرف الإنسان أن له صانعاً صنعه ومدبراً خلقه إن أطاعه أثابه وإن عصاه عاقبه ، ليكون أقرب إلى أداء الواجبات وترك المقبحات، وبمعنى آخر : يجب أن يعرف ما يجب وما يجوز وما يستحيل في حق الله تعالى ، وَعَبَّرَ الباجوري عنها بقوله^(١٢٥) : « معرفة صفاته وسائر أحكام الألوهية لا معرفة ذاته وكنه حقيقته إذ لا يعرف ذاته وكنه حقيقته إلا هو » .

لكن معرفة الله تعالى لا تتم إلا بالنظر وهو التفكير والتدبر في هذا العالم وفي هذه المخلوقات وبذلك يتبين بأن النظر واجب قبل المعرفة وهو الطريق والوسيلة الموصلة إليها ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وقال الناظم في شرحه الكبير^(١٢٦) : « أي أن معرفة وجود الله تعالى وما يجب له من أمور ونفي أمور وما يرجع إلى ذلك من النبوات وتوابعها هي المعرفة الإيمانية وهي أول واجب على المكلف » .

(١٢٥) كما في حاشيته ص (٢٤) من « تحفة المرید بشرح جوهرة التوحيد » .

(١٢٦) الشرح الكبير لجوهرة التوحيد للناظم (أ/ ٣٧ مخطوط) .

والدليل من الشرع على وجوب معرفة الله تعالى قوله عز وجل ﴿ فَاعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ محمد: ١٩ . وقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِطُوا بِهَا عِلْمًا أَمْ آذًا كُنتُمْ ﴾ النمل: ٨٤ . وأما النظر فقد وردت فيه آيات كثيرة ستأتي إن شاء الله تعالى بعد قليل .

وقوله (وفيه خلفٌ مُنتصبٌ) معناه أنه قد وقع الخلاف بين أهل العلم في أول واجب على المكلف ما هو ؟ فقال بعضهم المعرفة ، وقال بعضهم كإبي إسحاق الإسفراييني النظر الموصل للمعرفة ، وقال بعضهم كالباقلاني هو أول النظر ومقدماته ، وقال بعضهم كإمام الحرمين : هو القصد إلى النظر ، وقال بعضهم إنه النطق بالشهادتين ، الخ .

والمعتمد عندنا أن أول الواجبات طلب المعرفة الذي لا يتم إلا بسؤال أهل العلم والنظر .

والإقرار بالشهادتين يأتي بعد معرفة الله تعالى لأن المقر بهما لا بُدَّ من أن يكون على بصيرة مما يقر به وإلا كان منافقاً ومقترفاً للقبیح . فسيدينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأنبياء قبله كانوا يدعون أقوامهم إلى الإيمان بالله تعالى عن برهان وحجة فإذا اقتنع الناس بصدق دعواهم آمنوا وأقروا بالشهادة ، وفي جدل سيدنا إبراهيم مع قومه ومع النمرود في أفول الشمس والقمر ما يثبت هذا ، في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ البقرة: ٢٥٨ .

وجوب النظر وبيان أدلته

والرد على من اعتبره بدعة

قال الناظم رحمه الله تعالى :

- ١٥- فانظرُ إلى نَفْسِكَ ثُمَّ انتقلِ
للعالمِ العلويِّ ثُمَّ السُّفليِّ
١٦- تجذِّبْ به صُنْعاً بديعَ الحِكْمِ
لكنْ بهِ قامَ دليلُ العَدَمِ
١٧- وكلُّ ما جازَ عليه العَدَمُ
عليه قطعاً يستحيلُ القَدَمُ

الشرح : معناه إذا أردت معرفة الله تعالى فعليك أن تنظر في هذا الكون وفي هذه المخلوقات ، وأول ما ينبغي أن تنظر إليه نفسك ، ثم السماء وما حوت، ثم الأرض وما احتوت عليه ، فإن ذلك النظر سيوصلك إلى أن هذا الصنع البديع المحكم حادث يجوز عليه العدم ، فإنك ترى الأشياء توجد وتعدم فتذهب، وكل ما يكون حادثاً ويجوز عليه العدم فإنه لا يكون قديماً قطعاً فإنه لا بد له من موجد أوجده وخالق أحدثه ، فتتوصل بذلك إلى وجود الخالق سبحانه وتعالى ، وترتيب هذه الأمور يتم كالتالي :

ينبغي أن تنظر في هذه الحوادث كالأجسام والأعراض فإنك سترى التغير عليها فتعرف أنها مُحدثة ، فإذا نظرت في حدوثها وخلقها تعلم بأن كلاً منها لا بد أن يكون له مَنْ أوجده وخالقهُ ، لأن كل فعل لا بد أن يكون له فاعل فيحصل العلم بأن هناك خالقاً موجوداً ، ثم يعلم أن الفاعل الخالق الموجود لا يمكن أن يكون مثل المفعول المخلوق ، فيحصل العلم بأن الخالق مخالف

لخلقه ليس مثلهم وهو الله سبحانه وتعالى ، وهذا أول علم يحصل بالله تعالى بالنظر والاستدلال ، ثم ينظر في صحة كونه الخالق للأشياء ، فيحصل له العلم بكونه سبحانه قادراً . ثم ينظر في صحة الفعل منه الواقع على سبيل الأحكام والدقة فيحصل له العلم بكونه سبحانه عالماً . ثم ينظر في كونه قادراً وعالماً فيحصل له العلم بكونه سبحانه حياً . ثم ينظر في كونه حياً كاملاً لا نقص فيه فيحصل له العلم في كونه سبحانه سمياً بصيراً مدركاً لكل شيء . ثم ينظر في كون الحوادث تبدأ وتنتهي فيحصل العلم بكونه لا بد أن يكون هو الأول القديم الباقي الذي لا يجري عليه الزمان ، ثم ينظر في كونه قديماً فيحصل العلم له بأنه مخالف للحوادث والخلق فليس جسماً ولا يحل في مكان ، ولا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام والأعراض كالمجاورة والحلول والصعود والهبوط والانتقال من مكان إلى مكان والزيادة والنقصان . ثم ينظر في كونه مخالفاً للحوادث وأنه الخالق الموجد المبدع فيحصل له العلم بأنه الغني عما سواه ولا تجوز عليه الحاجة ، ثم ينظر في كونه لا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام من المجاورة والمقابلة والمماسة والحلول والكون في مكان فيحصل لديه أنه لا يُرى بالأبصار ولا يُدرك بالحواس .

ثم ينظر في أنه لو كان معه ثانٍ لتمانعا وهذا يؤدي إلى الضعف الذي لا يجوز إلا على الأجسام فيحصل له العلم بأنه واحد لا ثاني له يشاركه في القدم والإلهية ، فيحصل بذلك كمال التوحيد .

دلائل وجوب النظر في القرآن الكريم :

أوجب القرآن الكريم النظر وأرشد إليه في آيات كثيرة منها :
قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرَجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ الأنعام : ٩٩ ، وقوله تعالى ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ العنكبوت : ٢٠ .

الكلام على الفطرة

الفطرة ليست علماً وهي لا تغني عن النظر :

وزعم زاعم هنا أن النظر باطل مخالف للحق ، ألا وهو ابن تيمية الحراني حيث قال في « مجموع فتاواه » (٤٤٣/٣) :

[وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالُوا : مَعْرِفَةُ الرَّبِّ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالنَّظَرِ ثُمَّ قَالُوا : لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَذَا النَّظَرِ هُمْ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْجَهْمِيَةِ الْقَدَرِيَّةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ ^(١٢٧) . وَقَدْ اتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتُهَا وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَىٰ خَطَأِ هَؤُلَاءِ فِي إِجَابَتِهِمْ هَذَا النَّظَرَ ^(١٢٨) الْمُعَيَّنَ وَفِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهِ . إِذْ قَدْ عَلِمَ

(١٢٧) الذين قالوا ذلك هم أكابر علماء أهل السنة والجماعة المتبعين لقوله تعالى : ﴿ قُلْ انظروا ماذا في السموات والأرض وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون ﴾ يونس : ١٠١ .

(١٢٨) بل جمهور المتكلمين وأئمة السلف على وجوب النظر وهم على خلاف مدعاه .

بِالاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَمْ يُوجِبْ هَذَا عَلَى الْأُمَّةِ وَلَا أَمْرَهُمْ بِهِ بَلْ وَلَا سَلَكُهُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ فِي تَحْصِيلِ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ [.

أقول : إن الآيات القرآنية الكريمة الآمرة بالنظر والتفكير في السموات والأرض وما فيهن كافية في نفس دعوى ابن تيمية هذه وهدمها من أساسها ، ومن تلك الآيات قوله تعالى ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ العنكبوت : ٢٠ . وقوله تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ، خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ، يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾ الطارق : ٥-٧ ، وقوله تعالى ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خَلَقَتْ ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ، وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ، فَذَكَرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ ﴾ الغاشية : ١٧-٢١ . وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ ، أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ الروم : ٩ . والآيات الحاضرة على النظر والتفكير كثيرة جداً^(١٢٩) .

(١٢٩) اقتصرنا هنا على ذكر هذه الآيات المتقدمة وأذكر هنا في الحاشية الإشارة إلى مواضع وجود بعضها الآخر : أما النظر ففي الآيات التالية : (البقرة : ٢٥٩) ، (الأنعام : ٩٩) ، (الأعراف : ١٨٥) ، (يونس : ١٠١) ، (الحجر : ١٦) ، (النمل : ٦٩) ، (القصص : ٤٠) ، (الروم : ٥٠) ، (فاطر : ٤٤) ، (غافر : ٢١ و٨٢) ، (سيدنا محمد : ١٠) ، (ق : ٦) ، (عبس : ٢٤) . وأما التفكير الذي هو بمعنى النظر فهو في الآيات التالية : (آل عمران : ١٩١) ، (الرعد : ٣) ، (النحل : ١١ و٦٩) ، (الزمر : ٥٢ و٤٢) ، (الجاثية : ١٣) .

وقوله - أي ابن تيمية - (وَقَدْ اتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَثْمَتُهَا وَجُمُهورُ الْعُلَمَاءِ مِنْ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى خَطَأِ هَؤُلَاءِ فِي إِجَابَتِهِمْ هَذَا النَّظَرَ الْمُعَيَّنَ وَفِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ مَوْفُوقَةٌ عَلَيْهِ) دعوى لا دليل عليها !! ولم يذكر لنا من هؤلاء السلف الذين اتفقوا على معارضة القرآن الذي أوجب النظر وأين اتفقوا !!!؟ وهل لقولهم وزن إذا اتفقوا وعارضوا القرآن ؟

وما أكثر دعاوى هذا الرجل في اتفاقات السلف والإجماعات التي لا وجود لها في الواقع وهي في الحقيقة أحلام وأمانى قائمة في ذهنه !!!

ثم قال ابن تيمية هناك بعد أن ذكر أقوال بعض أهل العلم :

[فَإِنَّ أَوَّلَ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ هُوَ مَا أَمَرَ بِهِ فِي قَوْلِهِ ﴿ اقرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ العلق : ١ . وَالَّذِينَ قَالُوا : الْمَعْرِفَةُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالنَّظَرِ قَالُوا : لَوْ حَصَلَتْ بِغَيْرِهِ لَسَقَطَ التَّكْلِيفُ بِهَا كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ . فَيُقَالُ لَهُمْ : وَلَيْسَ فِيمَا قَصَّ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ أَخْبَارِ الرُّسُلِ أَنَّ مِنْهُمْ أَحَدًا أَوْجَبَهَا ^(١٣٠) بَلْ هِيَ حَاصِلَةٌ عِنْدَ الْأُمَّمِ جَمِيعِهِمْ ^(١٣١) ...] وذكر آيات في قصة سيدنا موسى مع فرعون لعنه الله تعالى ثم قال : [فَبَيَّنَ مُوسَى أَنَّهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُ وَعِنْدَ الْحَاضِرِينَ وَأَنَّ آيَاتِهِ ظَاهِرَةٌ بَيِّنَةٌ لَا يُمَكِّنُ مَعَهَا جَحْدَهُ . وَأَنَّكُمْ إِنَّمَا تَجْحَدُونَ بِأَلْسِنَتِكُمْ مَا تَعْرِفُونَهُ بِقُلُوبِكُمْ فَأَوَّلُ الْيَقِينِ الْيَقِينُ

والآيات التي فيها مثل (يتدبرون ، أو يبصرون ، أو يعقلون وغيرها) كثيرة .

(١٣٠) بل جميع الرسل عليهم الصلاة والسلام جادلوا أقوامهم وأثبتوا لهم وجود الله تعالى من خلال النظر في هذا الكون .

(١٣١) وهذه مغالطة يقصد بها أن جميع الأمم كافرهم ومؤمنهم كانوا يعرفون الله تعالى فلا حاجة للنظر في ملكوت السموات والأرض

بِهَذَا الرَّبِّ كَمَا قَالَتْ الرُّسُلُ لِقَوْمِهِمْ ﴿ أَفِي اللّهِ شَكٌّ ﴾ (١٣٢) ، فَإِنَّ العَقْلَ مُسْتَلَزِمٌ لِعُلُومِ
ضُرُورِيَّةٍ يَقِينَةٍ وَأَعْظَمُهَا فِي الفِطْرَةِ الإِقْرَارُ بِالخَالِقِ فَلَمْ يُكَلَّفُوا أَوْلًا بِنَفْسِ المَعْرِفَةِ وَلَا
بِالأَدِلَّةِ المُوَصَّلَةِ إِلَى المَعْرِفَةِ إِذْ كَانَتْ قُلُوبُهُمْ تَعْرِفُهُ وَتَقْرُبُ بِهِ وَكُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الفِطْرَةِ
لَكِنَّ عَرَضَ لِلْفِطْرَةِ مَا غَيَّرَهَا وَالإِنْسَانُ إِذَا ذُكِرَ ذَكَرَ مَا فِي فِطْرَتِهِ وَعَلَى ذَلِكَ ذَلَّ قَوْلُهُ
﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ ﴾ الآيَةَ كَمَا قَدْ
بُسِطَ الكَلَامُ عَلَيْهَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ [!!

أقول : لقد دحضنا قوله ورددناه كما أسلفنا سابقاً بالآيات الكريمة الدالة
على طلب النظر والتفكر ، لكنه أراد هنا في هذه الفقرات أن يقول بأن معرفة
الله تعالى موجودة في قلب كل إنسان وهو ما يسميه بالفطرة التي ينددن
ويطنطن بها كثيراً فالناس غير مكلفين - بنظره - بالمعرفة ولا مطالبين بالبحث
عن الأدلة على وجود الخالق سبحانه وتعالى !! وبذلك يضرب ابن تيمية بمثل
قوله تعالى ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ.. ﴾ الغاشية : ١٧ ، وبما دعا إليه
الرسول وبرهنوا عليه من وجود الخالق عُرْضَ الحائِطِ !!

وهنا نحتاج أن نشرح قضية الفطرة هذه التي يلهج بذكرها بعضهم
ويدعون بأن الإنسان يعلم بوجود خالقه بالفطرة ولا يحتاج لأن يستدل على
وجوده سبحانه بالعقل والنظر ، وقبل ذلك أود أن أبين معنى قوله تعالى ﴿ أَفِي
الله شك ﴾ الذي بتره ابن تيمية من سباقه وسياقه !

قال الله تعالى : ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ

(١٣٢) مغالطة يصور بها ابن تيمية أن الرسل جميعاً قالوا ذلك !! كما يصور أن معنى الآية
ما يقصده هو !! مع أن جميع الرسل كانوا يحاجون أقوامهم والكفار جميعاً ليثبتوا لهم
وجود المولى سبحانه وأنه هو المستحق للعبادة وحده

يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴿١٠﴾ إبراهيم: ١٠ . معناه أن الرسل تقول لأممهم الجاحدة لله تعالى لا شك بوجود الله تعالى لكل من تأمل وتفكر في خلق السموات والأرض فعلم أن لهنَّ خالقاً وهو الله سبحانه وتعالى . فإن قوله تعالى ﴿ قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾ هود: ٦٢ ، وقوله تعالى ﴿ أُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ ﴾ ص: ٨ ، وقوله تعالى ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ ﴾ الدخان: ٩ ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ الجاثية: ٢٤ ، يدك تأويل ابن تيمية لهذه الآية دكاً .

أما الفطرة التي يدعيها فملخص قوله فيها : إن الإنسان عندما يولد تولد معه معلومات دينية منها : معرفته بوجود الله تعالى وأنه في السماء ونحو ذلك ، ويستدل على ذلك بحديث الفطرة (يولد المولود على الفطرة) وبقوله تعالى : ﴿ فَأَقَمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ الروم: ٣٠ ، وبالآية التي أوردها هنا وهي قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ الأعراف: ١٧٢ .

والجواب على ذلك بسيط جداً وهو : أن تفسيرهم لهذه الآيات بأن الإنسان لما ولد كانت معه معلومات دينية منها معرفة الله تعالى وكونه في السماء .. الخ مردود بقوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ النحل :

٧٨، فالله تعالى أخبر في كتابه العزيز أن الإنسان يخرج من بطن أمه وليس معه ولا لديه معلومات في أي جانب من جوانب العلم والمعرفة .

وأما معنى الفطرة المذكورة في قوله تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ الروم : ٣٠ ، فالفطرة الخلقة ، والفاطر الخالق ، وفطر خلق ، فيكون معنى الآية : أي اتبع هذا الدين وأخلص فيه لله تعالى ، الذي خلق الناس وأوجدهم في هذه الدنيا في الأصل كالصفحة البيضاء غير مشبعين بأي فكر من الأفكار ولا دين من الأديان ، ولا يستطيع مخلوق أن يغير خلقتهم عند الولادة بحيث يجعلهم يحملون معلومات وأفكاراً ، هذا هو الصحيح والدين القيم أن الله تعالى أخرجهم من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئاً ، فأرسل لهم الرسل ليدلوهم على الله تعالى وعلى أوامره ونواهيه ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

وقوله في الآية الكريمة ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ الروم : ٣٠ ، يؤكد ما قلناه على سبيل القطع ، لأنه لو كان معنى الفطرة الإسلام وأنهم وُلِدُوا وَخُلِقُوا عَلَى الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَبْدُلُوهُ ^(١٣٣) ، لأن الله تعالى يقول ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ الروم : ٣٠ ، فلو كان المراد بذلك أنهم ولدوا على الإسلام فإنهم لن

(١٣٣) وهنا لا ينبغي أن ننساق إلى ما يقوله بعض الخطباء والوعاظ والقصاص ونحوهم من أن كل فرد منا يشعر أن لديه ميلاً وحباً وانعطافاً نحو التدين ويقصدون التدين بدين الإسلام ، فإن من ولد أيضاً بوذياً في مجتمع بوذي ربما يقنع نفسه أيضاً بما يحكيه رهبانهم من أن الفطرة الميل والحب للديانة البوذية ، وربما يشعر من ولد في الشيوعية وعاش بها أنه ليس هناك فطرة تميل إلى مثل هذا ، فتنبه !

يستطيعوا تغييره ، والواقع يشهد بخلاف ذلك فإن الناس يكفرون ويؤمنون ويبدلون دينهم وعقائدهم وأفكارهم حتى بعض المسلمين كما هو مشاهد ، فبطل الاحتجاج بهذه الآية على أن المراد بالفطرة هنا الإسلام وأنهم يولدون ومعهم المعرفة والعلم بالله تعالى .

وأما قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ الأعراف : ١٧٢ . فليس معناه كما يتوهمون من أن الله تعالى أخرج ذرية سيدنا آدم من صلبه وخاطبهم قائلاً لهم : ألسنت بربكم ، وأنهم قالوا له : بلى ، كما تقوله بعض الأحاديث الواهية التي مصدرها من الإسرائيليات ومن كعب الأحبار وعبدالله بن عمرو بن العاص وأمثالهما من رواة الإسرائيليات .

وقد بينا ذلك بإسهاب في كتابنا « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » ونختصر هنا ما ذكرناه هناك فنقول :

قال العلامة البزدوي الحنفي^(١٣٤) في « أصول الدين » ص (٢١٨) :

« وقالت القدرية إن أخذ الميثاق لم يكن ، وبه قال بعض أهل السنة والجماعة فيهم الشيخ أبو منصور الماتريدي ، فهؤلاء قالوا : إنه لا فائدة في أخذ الميثاق على الذرية لأنه لو كان كذلك كان حكم الكفار حكم المرتدين وليس كذلك بإجماع الأمة » .

(١٣٤) هو من شيوخ نجم الدين محمد النسفي صاحب العقائد النسفية ، توفي في بخارى سنة (٤٩٣هـ) .

وانتبه هنا إلى أن الله تعالى لم يقل في الآية (من ظهره) حتى يتم إرجاع الضمير لسيدنا آدم عليه السلام كما تنص عليه الأحاديث المردودة ، وإنما قال سبحانه ﴿ من ظهورهم ﴾ ، كما لم يقل (ذريته) بل قال سبحانه ﴿ ذريتهم ﴾ .. ومعنى الآية عندنا هو ما ذكره الحافظ أبو حيان وغيره وهو قوله في تفسيره « البحر المحيط » (٢١٨/٥) :

[روي في الحديث من طرق : أخذ - الله - من ظهر آدم ذريته وأخذ عليهم العهد بأنه ربهم وأن لا إله غيره فأقروا بذلك والتزموه . واختلفوا في كيفية الإخراج وهيئة المخرج والمكان والزمان وتقرير هذه الأشياء محلها ذلك الحديث والكلام عليه ، وظاهر هذه الآية ينافي ظاهر ذلك الحديث ولا تلتئم ألفاظه مع لفظ الآية ، وقد رام الجمع بين الآية والحديث جماعة بما هو مُتَكَلِّفٌ في التأويل ، وأحسن ما تُكَلِّمُ به على هذه الآية ما فَسَّرَهُ به الزمخشري قال : هي من باب التمثيل والتخييل ومعنى ذلك أنه تعالى نصب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها فيهم وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى فكانه سبحانه ﴿ أشهدهم على أنفسهم ﴾ وقرهم وقال ﴿ ألسنت بربكم ﴾ وكأنهم ﴿ قالوا بلى ﴾ أنت ربنا شهدنا على أنفسنا وأقررنا لوحدانيتك ، وباب التمثيل واسع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وفي كلام العرب ، ونظيره قول الله عز وجل ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ النحل : ٤٠ . ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ فصلت : ١١ ، وقول الشاعر :

إذا قالت الأنساع للبطن إلحقي تقول له ريح الصبا قرقار

ومعلوم أنه لا قول ثمّ ؛ وإنما هو تمثيل وتصوير للمعنى [.

وهذا أيضاً هو الذي اعتمده الحافظ ابن جرير الطبري في تفسير هذه الآية حيث ذكر ذلك في أول تفسيرها (٦ / الجزء التاسع / ص ١١٠) وكذا في آخرها ص (١١٨) . وكذلك ابن كثير في تفسيره وغيره .

وأما حديث « يولد المولود على الفطرة » فليس فيه أنه يولد على الإسلام لأن معنى الفطرة لغة الخلقة ، فيكون معناه : يولد المولود على الخلقة الأصلية كالصفحة البيضاء أي غير مشبّع بأي فكر من الأفكار ، فيؤثر فيه مجتمعه وبيئته التي يعيش فيها ، وهناك رواية لهذا الحديث في صحيح مسلم (٢٦٥٨) أن أبواه يُمَسِّلمانَه ونصه هناك « فإن كانا مُسْلِمِينَ فَمُسْلِمٌ » ! وبه يبطل الاستدلال بهذا الحديث على أن كل مولود مسلم مؤمن عارف بربه !! وبه يحصل المطلوب في بطلان ما ذكره ابن تيمية وغيره في هذا الموضوع .

والاستدلال بالفطرة في المسائل الدينية والشرعية من جملة الأدلة الباطلة التي يقترفها بعض الناس في استدلالهم وخاصة في القضايا العقائدية ، وهذه الأدلة أو الأصول الفاسدة التي يستدل بها بعضهم لإثبات قضايا في أصول الدين والعقائد هي : الفطرة ، وفهم السلف ، ودين العجائز ، والقياس أعني قياس الخالق وصفاته على المخلوق وصفاته ، والاحتجاج بالتوراة والإنجيل المحرّفين ونحوهما من الإسرائيليات . ، وقد أسهبنا في الكلام عليها في شرحنا على الطحاوية .

بيان أن العالم حادث بالنوع والأفراد

وقول ابن تيمية بقديم العالم بالنوع

وقول الناظم هنا : (وكل ما جاز عليه العدم عليه قطعاً

يستحيل القدم) معناه : أن العقل والشرع يدلان على استحالة أن يكون شيء قديم غير الله تعالى فكل شيء في الكون حادث مخلوق نوعاً وفرداً ، وقد ذهب بعض الفلاسفة وقلدهم ابن تيمية الحرّاني إلى أن العالم قديم بالنوع حادث الأفراد .

ومعنى أن العالم قديم بالنوع : هو أنه ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق إلى غير بداية بحيث لم يكن المولى سبحانه وتعالى وحده ! وهذا لا يعارض أن كل فرد من أفراد هذا العالم مخلوق حادث ! ولم تنزل المخلوقات مع الله تعالى في الأزل يوجد أفراداً منها ويعدم أخرى .

فابن تيمية متفق معنا بأن كل ما سوى الله مخلوق مُحَدَّث ، ولكنه يخالفنا بل يخالف ما اتفق عليه علماء المسلمين قاطبة من أن الله تعالى كان وحده ولم يكن معه شيء غيره فيقول بأن المخلوقات والحوادث لا أوّل لها كما أن الله تعالى لا أوّل له ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . ونصّوصه في هذا كثيرة جداً أوردتها في رسالتي « التنبيه والرد على مُعْتَقِدِ قَدَمِ الْعَالَمِ وَالْحَدِّ » وأذكر هنا بعضها ثم أعقب ذلك بالرد على هذه العقيدة الفاسدة :

قال ابن تيمية في « منهاج السنة » (١٠٩/١) : [وحينئذ فيمتنع كون شيء من العالم أزلياً وإن جاز أن يكون نوع الحوادث دائماً لم يزل فإن الأزل ليس

هو عبارة عن شيء محدد بل ما من وقت يُقَدَّرُ إلا وقبله وقت آخر^(١٣٥) فلا يلزم من دوام النوع قَدَم شيء بعينه [.

وهناك نصوص كثيرة في كتب ابن تيمية تثبت بأنه يقول بقدم العالم بالنوع ، ومما يؤكد هذا أيضاً أن ابن تيمية نفى في تعليقه على كتاب « مراتب الإجماع » لابن حزم ص (١٦٧-١٦٨) كفر من خالف بأن الله تعالى كان وحده في الأزل ولم يكن معه شيء ، فقال معلقاً على قول ابن حزم (باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع : اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره ، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء) فقال ابن تيمية ما نصه :

[قلت : أما اتفاق السلف وأهل السنة والجماعة على أن الله وحده خالق كل شيء فهذا حق ، ولكنهم لم يتفقوا على كفر من خالف ذلك ، وأعجب من ذلك حكايته الإجماع على كفر من نازع أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كما شاء ، ومعلوم أن هذه العبارة ليست في كتاب الله ولا تنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ..] إلى آخر كلامه .

ويكفي للرد على ابن تيمية : قوله تعالى ﴿ هو الأول ﴾ وهذا كافٍ لنفي عدم أولية النوع والأفراد ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم كما في البخاري (٣١٩٢) : « كان الله ولم يكن شيء غيره » ، وإجماع الأمة على ذلك وقد نقله ابن حزم كما تقدّم .

وقد تولى العلامة المحدث الكوثري رحمه الله تعالى الرد على ابن تيمية

(١٣٥) وهذا معناه أنه يقول بقدم الزمان ، وهي عقيدة باطلة شرعاً .

في ذلك فقال مُعَلِّقاً على كلامه في « مراتب الإجماع » ص (١٦٧-١٦٨) :

[لا بل اتفقوا على إكفار من يثبت خالقاً سواه تعالى بمعنى الموجد من العدم بقدره مستقلة غير مستمدة كما هو المعنى المتبادر من الخلق ، و فرق هذه الأمة براء من مثل هذا الإشراك ولا عجب في القول بإجماع الأمة على كفر من أثبت خالقاً سواه تعالى بالمعنى الذي سبق ، ولا في إكفار من ينكر « أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه » ، وإنما العجب كل العجب اجترأ ابن تيمية هنا على القول بحوادث لا أول لها والقول بالقدم النوعي في العالم وقيام الحوادث به سبحانه متعامياً عن حجة إبراهيم المذكورة في القرآن الكريم ، ومنكراً لما يعزوه لصحيح البخاري « كان الله ولا شيء معه » مع أنه هو القائل بأن ما في الصحيحين يفيد العلم يعني اليقين إجراءً له مجرى الخبر المتواتر ، ومخالفاً للإجماع اليقيني في ذلك ، وأنى يتصور قدم للنوع الذي لا وجود له إلا في الذهن؟!] انتهى كلام الإمام الكوثري .

وقد اعترف بثبوت ذلك على ابن تيمية الألبانيُّ — المتعصب لابن تيمية وأنكر عليه القول به — فقال في « صحيحته » (٢٠٨/١) عند حديث : « إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم » ما نصه : « وفيه ردٌ أيضاً على من يقول بحوادث لا أول لها ، وأنه ما من مخلوق إلا ومسبوق بمخلوق قبله ، وهكذا إلى ما لا بداية له ، بحيث لا يمكن أن يقال : هذا أول مخلوق . فالحديث يبطل هذا القول ويعين أن القلم هو أول مخلوق ، فليس قبله قطعاً أي مخلوق ، ولقد أطال ابن تيمية ... الكلام في رده على الفلاسفة محاولاً إثبات حوادث لا أول لها ، وجاء في أثناء ذلك بما تحار فيه العقول ، ولا تقبله أكثر القلوب فذلك القول منه غير مقبول ، بل هو مرفوض بهذا الحديث ، وكم كنا نود أن لا

يلج ابن تيمية .. هذا المولج ، لأنّ الكلام فيه شبيه بالفلسفة وعلم الكلام ... » انتهى . فتأمل^(١٣٦) !!

وقد صرّح أيضاً كبار العلماء والحفاظ في عصر ابن تيمية وبعده بثبوت هذه العقيدة الفاسدة على ابن تيمية ، فمن ذلك : قول الحافظ ابن دقيق العيد كما في « الفتح » (٢٠٢/١٢) :

« وقع هنا من يدّعي الحذق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظنّ أنّ المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنّه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع ، قال : وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصيرة أو تعامٍ ، لأنّ حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل » انتهى .

ومن ذلك أيضاً : قول الحافظ ابن حجر في « شرح صحيح البخاري » (٤١٠/١٣) عند شرحه لحديث « كان الله ولا شيء معه » ما نصه :

(١٣٦) وقال الألباني في شرحه المختصر للعقيدة الطحاوية (طبع المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م) ص (٣٥) ما نصه : « فإني أقول الآن : سواء كان الراجح هذا أم ذلك ، فالاختلاف المذكور يدل بمفهومه على أن العلماء اتفقوا على أنّ هناك أول مخلوق ، والقائلون بحدوث لا أول لها مخالفون لهذا الاتفاق ، لأنهم يصرّحون بأنّ ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق ، وهكذا إلى ما لا أوّل له ، كما صرّح بذلك ابن تيمية في بعض كتبه ، فإن قالوا العرش أول مخلوق ، كما هو ظاهر كلام الشارح ، نقضوا قولهم بحدوث لا أوّل لها . وإن لم يقولوا بذلك خالفوا الاتفاق : فتأمل هذا فإنه مهم ، والله الموفق » .

« وهو - أي هذا الحديث - أصرح في الرد على من أثبتَ حوادث لا أول لها من رواية الباب ، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية ، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها مع أن قضية الجمع بين الروایتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس ، والجمع يُقدّم على الترجيح بالاتفاق » . انتهى .

فيتبين من كل ما تقدّم أن العالم بنوعه وأفراده مخلوق مُحدّث وليس قديماً ، وعقيدة الإسلام المتفق عليها قبل وجود ابن تيمية تتلخّص في قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان الله ولم يكن شيء غيره » . الذي رواه البخاري في صحيحه (٣١٩٢) .

تعريف الإيمان

قال الناظم رحمه الله تعالى :

- ١٨- **وَفُسِّرَ الْإِيمَانُ بِالتَّصْدِيقِ وَالنُّطْقِ فِيهِ الْخُلْفُ بِالتَّحْقِيقِ**
١٩- **فَقِيلَ شَرْطُ كَالْعَمَلِ وَقِيلَ بَلْ شَطْرُ الْإِسْلَامِ اشْرَحَنْ بِالْعَمَلِ**
٢٠- **مِثَالُ هَذَا الْحَجُّ وَالصَّلَاةُ كَذَا الصِّيَامُ فَادْرِ وَالزَّكَاةُ**

الشرح : معنى البيت الإجمالي : أن أكثر العلماء فسروا الإيمان بأنه التصديق القلبي بالمعلوم من الدين بالضرورة ، واختلفوا في النطق بالشهادتين ، فبعضهم قال : هو شرط لصحة الإيمان كالإتيان بأعمال الإسلام والدين ، وبعضهم قال : بأنه شطر الإيمان بحيث لا يصح إلا به ، هذا تعريف الإيمان ، وأما الإسلام فهو أعمال الدين كالصلاة والصيام وإخراج الزكاة وكذلك الحج ، وأما تفصيل هذا الأمر فنقول :

الإيمان لغةً : التصديق ، ومعنى التصديق : الإقرار والاعتراف ، ومنه قوله تعالى ﴿ ءَأَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ ﴾ البقرة : ٢٨٥ ، يعني أقرّ واعترف ، كما يأتي بمعنى الإذعان والقبول كقوله تعالى حكاية : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ يوسف : ١٧ ، أي بمدعنٍ ومُصدِّقٍ .

أما مَنْ أُكْرِهَ عَلَى الْكُفْرِ فَنُطِقَ بِالْكَفْرِ وَقَلْبُهُ مُصَدِّقٌ وَمَدْعَنٌ بِمَا جَاءَ بِهِ سَيِّدُنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْحَقِّ فَهُوَ مُؤْمِنٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ النحل : ١٠٦ .

قوله (**وَفُسِّرَ الْإِيمَانُ بِالتَّصْدِيقِ**) أي وفسر العلماء الإيمان بأنه :
التصديق القلبي بوجود الله تعالى وبأنه موصوف بكل كمال يليق به ومنزه عن
كل نقص لا يليق به والتصديق بكل ما جاء به سيدنا محمد صلى الله عليه وآله
وسلم من أمور دين الإسلام المعلومة بالضرورة كالبعث واليوم الآخر والجنة
والنار على سبيل الإذعان والقبول ، فالإيمان تصديق القلب بما علم ضرورة
مجيء الرسول به من عند الله تعالى كالتوحيد والنبوة والجزاء وافتراض
الصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج ونحوها .

وقولنا بأنه تصديق قلبي أي إذعان وقبول ورضى نفسي وهذه أمور محلها
القلب فالإيمان محله ومقره القلب بدليل قوله تعالى ﴿ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ
بِالْإِيمَانِ ﴾ النحل : ١٠٦ ، وقوله تعالى ﴿ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ
قُلُوبُهُمْ ﴾ المائدة : ٤١ ، وقوله تعالى ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ المجادلة :
٢٢ . ومن دلائل كون الإيمان تصديقاً قلبياً أيضاً قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ
ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾
الحجرات : ١٤ .

وتقييدنا للتصديق بالإذعان لأن اعتقاد القلب بصدقه صلى الله عليه وآله
وسلم فيما جاء به من غير إذعان وجزم وقبول نفس ورضى به لا يعتبر إيماناً ،
لأن بعض الكفار كانوا يعلمون بصدقه صلى الله عليه وآله وسلم وبأنه نبي
ورسول وأن ما جاء به حق ولكنهم لم يذعنوا ولم يقبلوا ويقرّوا بذلك في
قلوبهم ، ونصوص القرآن تبين ذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمْ
الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾

الأنعام: ٢٠ ، أي يعرفون أنه النبي الموعود وأن ما جاء به هو الحق ومع ذلك لا يصدقون به على وجه الإذعان والقبول ، فَحَكَمَ بِأَنَّهُمْ مَعَ مَعْرِفَتِهِمْ بِهِ وَبِنُبُوَّتِهِ لَيْسُوا مُؤْمِنِينَ ، ووصف الله تعالى فرعونَ وقومَهُ بعد أن جاءهم سيدنا موسى عليه السلام بالآيات المبصرة بقوله : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ النمل: ١٤ ، أي جحدوا بها بألستهم وأفعالهم منكرين عليه مع أنهم علموا في قلوبهم بأنه على الحق ، وهذا دليل ما قررناه ، ومنه يتبين الفرق بين المعرفة والتصديق ، فمن عرف الحق ولكن لم يُدْعِن له فليس بمؤمنٍ .

فالتحقيق عندنا أن التصديق القلبي كافٍ في النجاة بشروط تأتي لقوله تعالى ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ^(١٣٧) يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ ﴾ غافر: ٢٨ ، حكم الله تعالى على هذا الرجل بالإيمان وهو كاتم له في قلبه ولم يظهره بلسانه ، ولكن يشترط فيمن صدق بقلبه ألا يمتنع من النطق بالشهادتين عند المطالبة في حال الأمان ، فالمُصِرُّ على عدم الإقرار بالنطق بالشهادتين عند مطالبة المسلمين له بالشهادتين ليس بمؤمن عندنا - أهل الإسلام - اتفاقاً لكون ذلك من أمارات عدم التصديق ، فلا يحكم بإسلامه ، وأمره إلى الله تعالى فربما يكون له عذر خفي علينا ، وكذلك من شرط التصديق القلبي عدم الإعراض عن الأعمال عند القدرة وعند عدم الخوف على النفس ، على ما سيأتي بيانه من أن العمل شرط لصحة الإيمان .

(١٣٧) فمؤمن آل فرعون - ويقال إنه ابن عم فرعون وفي مقام صاحب شرطته - قام بعمل صالح وهو الدفاع عن سيدنا موسى عليه السلام بقوله ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ غافر: ٢٨ .

وقوله (والنطق فيه الخلفُ بالتحقيق) معناه أن أهل العلم اختلفوا في نطق الكافر الأصلي الذي يريد الدخول في الإسلام بالشهادتين هل هو الذي ينجيه عند الله فيجعله مؤمناً مسلماً ، أم يكفيه التصديق القلبي دون النطق للنجاة ؟

فليعلم أن النطق بالشهادتين شرط لإجراء أحكام الإسلام عليه عندنا معاشر المسلمين في الدنيا كالتناكح والتوارث والصلاة خلفه وعليه والدفن في مقابر المسلمين وغير ذلك من الأحكام المشهورة ، لأن التصديق القلبي باطن خفي ولا بد أن تقوم لنا علامة ظاهرة عليه لتجري عليه أحكام المسلمين ، وهذه العلامة حددها الشرع وهي النطق بالشهادتين ، وإلا فالقادر الآمن على نفسه ينطق بهما في صلاته لأنه لا يكون مؤمناً إن كان معرضاً عن الأعمال .

واعتراف الناظم بأن في مسألة النطق بالشهادتين خلافاً بين أهل العلم يوضح بأن المسألة ليست من أصول الدين بحيث لا يكفر المخالف فيها ، ونحن نقول بأن من آمن بقلبه فقد أصبح مؤمناً يصح أن يقال عنه (أسلم فلان) من لحظتئذٍ ، وليس من لحظة إعلان الشهادة عند القاضي أو المفتي أو غيرهما من المسلمين ، وفائدة الإعلان هي لأجل أن تُجرى عليه أحكام المسلمين كما مرّ ، والأفضل أن يأتي بلفظ الشهادتين (أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله) .

قال الإمام النووي في « شرح مسلم » (١٤٩/١) : [أما إذا أقرّ بالشهادتين بالعجمية وهو يحسن العربية فهل يُجعلُ بذلك مسلماً فيه وجهان لأصحابنا الصحيح منهما أنه يصير مسلماً لوجود الإقرار وهذا الوجه هو الحق ..] .

وقد تبين من حديث سيدنا جبريل عندما سأل عن الإيمان والإسلام والإحسان أن الشهادتين ليستا من عناصر الإيمان وإنما هما من عناصر الإسلام وهما من ضمن الأركان الخمسة . فقد جاء في حديث سيدنا جبريل عندما جاء بصورة رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر يُعَلِّمُ الناس دينهم من رواية عمر بن الخطاب في صحيح مسلم (٨) أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له : « الإسلام : أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت إن استطعت إليه ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءَامِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا ءَامِنًا وَأَشْهَدُ بَأَنَّنا مُسْلِمُونَ ﴾ المائدة : ١١١ . وقول سيدنا هود عليه السلام : ﴿ قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ هود : ٥٤ ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ ﴾ المعارج : ٣٣ ، وقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ المنافقون : ١ وهذه الآية تفيد وتثبت بأن بعض من يشهد الشهادتين لا ينجو لأن تصديقه فيه خلل أو لأنه مستهزأ أو غير مصدق أو غير ذلك .

وقوله (فقل شرط كالعمل وقيل بل شطر) أي أن النطق بالشهادتين قيل إنه شرط لصحة الإسلام كالإتيان بالأعمال التي هي أداء الفرائض والانتهاء عن المحرمات ، وقيل إن النطق شرط الإيمان القلبي أي هو اسم لفعل القلب واللسان وهو قول ضعيف عندنا . وسيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى في فصل خاص بيان أن العمل مرتبط بصحة الإيمان بمعنى عدم قبول الإيمان لمن كان لا يقوم بالعمل الذي هو أداء الفرائض والانتهاء عن

وقوله (**والاسلام اشرحن بالعمل**) سبق أن عرّف الناظم الإيمان بأنه التصديق القلبي ، وهنا انتقل إلى تعريف الإسلام فقال : إن الإسلام هو الأعمال كالصلاة والصوم والزكاة وغيرها وهو مغاير للإيمان ، وهو المبيّن مُجْمَله في حديث سيدنا جبريل عليه السلام المتقدم وفيه : « الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة ... »^(١٣٨) ، ومختصر ذلك أن الناظم يريد أن يقول بأن الإيمان هو التصديق القلبي ، والإسلام هو العبادات وأعمال الجوارح المطلوبة شرعاً .

قال الناظم في شرحه الكبير^(١٣٩) على منظومته : [**والاسلام** .. هو لغة الخضوع والانقياد ولا نزاع في مخالفة حقيقته لحقيقة الإيمان بحسب اللغة ، فإن الإسلام عبارة عن الخضوع والانقياد والإيمان عبارة عن التصديق وهما متغايران قطعاً ، وأما في الشرع فقد اختلف في بيان حقيقته ، فذهب الأشاعرة إلى مخالفته لمفهوم الإيمان ، وأن الإيمان هو إذعان القلب ، والإسلام انقياد الظاهر على ما يأتي تحقيقه ، فالمفهومان على هذا غير متحدين وإن كانا متلازمين ، وذهب جمهور الحنفية إلى اتحادها (أي حقيقة الإسلام) معه (أي مع الإيمان) بمعنى وَحْدَةٍ ما يراد منهما في الشرع وتساويهما بحسب الوجود ، بمعنى أن كل مَنْ أَتَّصَفَ بأحدهما فهو متصف بالآخر **اشرحن** أي بيّن ماهيته ومفهومه وفسّر حقيقته بأنها العمل ، أي عمل الجوارح الظاهرة

(١٣٨) رواه مسلم في صحيحه برقم (٨) .

(١٣٩) مخطوط (أ/٦٩ وأ/٧٠) .

والباطنة بمعنى انقيادها والتزامها ذلك بأن لا يظهر عليها أمارات الإنكار ولا يلوح منها سمات العلو والاستكبار ..] انتهى من شرح الناظم .

هل يُقبل الإيمان بدون عمل وبيان حكم أصحاب الكبائر

[فصل] : وهنا قضية مهمة لا بُدَّ من بيانها وشرحها وهي :
هل التصديق الإيماني والنطق بالشهادتين دون القيام بالأعمال
الصالحة مقبول عند الله تعالى ، وما هو حال ومآل أصحاب
الكبائر شرعاً :

بين الله تعالى في كتابه الكريم أن النجاح والفلاح والنجاة ودخول الجنة إنما يتم بالإيمان والعمل الصالح واجتناب الكبائر ، وقد قرن الله تعالى بين الإيمان والعمل في كتابه الكريم في نحو ثمانين موضعاً ، منها قوله تعالى :
﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكْفَرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ التغابن : ٩ ، واشترط ذلك باجتنب الكبائر وتركها في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَجْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ النساء : ٣١ .

فقد أفادت نصوص القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة التي ستأتي إن شاء الله تعالى أن التصديق القلبي مع النطق بالشهادتين إذا اقترف صاحبه الكبائر أو أعرض عن الفرائض والطاعات غير مقبول عند الله تعالى ، فالمعتبر

في الآخرة والذي تحصل النجاة به هو التصديق القلبي ، مع عدم الإعراض عن الأعمال عند القدرة على القيام بالأعمال كالصلاة وذكّر الله تعالى والصيام والجهاد وغيرها من العبادات وأعمال الخير والبر والإحسان .

وهنا صنف من الناس لا بُدَّ من التنبيه عليهم والتعرُّض لبيان حكمهم ومآلهم عند الله تعالى حسب ما أفادته نصوص القرآن الكريم ، وهذا الصنف هو الذي يدّعي الإسلام وهو معرض عن الأعمال وخاصة العبادات طوال حياته كالذي لا يصوم ولا يصلي ولا يدافع عن الدين ولا ينصره مثلاً مع القدرة وعدم الخوف على النفس فهؤلاء كاذبون وليسوا مؤمنين ولا ينجون عند الله تعالى في الآخرة كما دلّت على ذلك الأدلة ، والمقصود هنا أنه لا ينجو من لم يسجد لله تعالى قط أو من يسجد فقط عند الاضطرار والخجل من الناس مثلاً وهو أصلاً لا يقيم العبادات ولا يؤدي الفرائض ولا ينتهي عن المناهي فهذا لا يعتبر مؤمناً ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ المائدة : ٥٨ ، وقوله تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوءًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ لقمان : ٦ .

أما من تاب قبل مماته وندم واستغفر وعمل صالحاً إن اتسع له وقت للعمل فإنه ناج بشرط أن لا يكون في ذمته قتل النفس التي حرم الله تعالى وحقوق العباد .

وهذا التفصيل جاء في قوله تعالى الذي يصف به المؤمنين الناجين بأنهم من عملوا الصالحات وأقاموا العبادات واجتنبوا الكبائر والموبقات حيث يقول

سبحانه : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا (٦٣) وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا (٦٤) وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا (٦٥) إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا (٦٦) وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (٦٧) وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (٦٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا (٦٩) إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (٧٠) وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا (٧١) وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا (٧٢) وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا (٧٣) وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا (٧٤) أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا (٧٥) خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا (٧٦) ﴿ الفرقان : ٦٣-٧٦ .

وقد نصت أيضاً أحاديث سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم على أن مقترف الكبيرة ليس مؤمناً مثل حديث الصحيحين : « لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن » . قال عكرمة قلت لابن عباس كيف ينزع الإيمان منه ؟ قال : هكذا ، وشبك بين أصابعه ثم أخرجها فلان تاب عاد إليه هكذا ، وشبك بين أصابعه^(١٤٠) .

(١٤٠) رواه البخاري (٦٨٠٩) من حديث ابن عباس ، و(٥٥٧٨) من حديث أبي هريرة ،

وهذا يفيدنا صريحاً بأن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما من القائلين بأن أصحاب المعاصي الكبائر لا يطلق عليهم بأنهم مؤمنون وأن الإيمان منزوع منهم ، وهو عين قول أئمة أهل البيت والمعتزلة .

وكذلك مثل حديث : « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة »^(١٤١) . ولذلك فإن جماعة من أئمة أهل السنة كأحمد بن حنبل وغيره ذهبوا إلى كفر تارك الصلاة^(١٤٢) . وهذا يفيدنا بأن هناك من أئمة أهل السنة والجماعة من يقول بكفر مرتكب بعض الكبائر كترك الصلاة وأنه بذلك يكون مخلداً في نار جهنم^(١٤٣) .

ورواه في مواضع من صحيحه ، ومسلم (٥٧) .

(١٤١) رواه مسلم (٨٢) ، والترمذي (٢٦١٨) ، والنسائي (٤٦٤) ، وأبو داود (٤٦٧٨) ، وروى مالك في الموطأ (٨٤) عن عمر بن الخطاب أنه قال : « (لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة) فصلى عمر وجرحه يَتَعَبُ دماً » .

(١٤٢) قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢٠٣/١٢) : [قلت : تارك الصلاة اختلف فيه ، فذهب أحمد وإسحاق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سلمة وأبو عبيد بن جويرية ومنصور الفقيه وأبو جعفر الترمذي إلى أنه يكفر بذلك ولو لم يجحد وجوبها] . وقال الإمام النووي في « شرح مسلم » (٧٠/٢) : [وإن كان تركه - أي المسلم للصلاة - تكاسلاً مع اعتقاده وجوبها كما هو حال كثير من الناس فقد اختلف العلماء فيه ، وذهب جماعة من السلف إلى أنه يَكْفُرُ وهو مروى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل رحمه الله ، وبه قال عبدالله بن المبارك وإسحاق بن راهويه وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي رضوان الله عليه] .

(١٤٣) ويكونون بذلك قد اتفقوا في هذه المسألة مع الخوارج ، وهذا أشد من قول المعتزلة الذين لا يقولون بكفر تارك الصلاة وإنما يقولون بفسقه ، فكيف يصح بعد ذلك أن

وقد ثبت عن زيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن جبير أنهم قالوا بتخليد
قاتل النفس المؤمنة متعمداً في النار كما تجده في تفسير الحافظ ابن
جرير (١٤٤).

وفي تفسير ابن أبي حاتم (٢٧٩/٢٠) : « وروي عن أبي هريرة وابن عمر
وأبي سلمة وعبيد بن عمير والحسن والضحاك وقتادة قالوا : ليس له توبة — أي
للقاتل — والآية محكمة » .

قال ابن جرير في تفسيره (٢٢١/٥) :

[عن أبي الزناد قال سمعت رجلاً يحدث خارجة بن زيد قال سمعت أباك
في هذا المكان بمنى يقول نزلت الشديدة بعد الهينة قال أراه بستة أشهر يعني
﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً ﴾ بعد ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ﴾] !!
وكذلك مثل حديث الصحيحين : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر »
يُنَهَمُ منه أن مَنْ ينطق بالشهادتين ويعادي المسلمين بسبهم وشتهم وقتلهم
وقتلهم سواء وجهاً لوجه أو غيلة فهو ليس بمسلم ولا مؤمن .

يعيبوا على المعتزلة والخوارج بما قال به بعض أكابر أئمة أهل السنة؟! أم أم الغاية هي
التشيع فقط على المخالف؟!

(١٤٤) وهذا يثبت لنا أن بعض علماء أهل السنة ادعى اتفاق وإجماع أهل السنة على أن
فاعل الكبيرة لا يخلد في النار نظرياً فقط لمكايدة المعتزلة ، ولكن عملياً وواقعاً فقد ذهب
كثير من الصحابة والتابعين وأئمة أهل السنة وأهل الحديث إلى أن فاعل الكبيرة أو بعض
الكبائر يخلد في النار أبداً كما نطقت بذلك نصوص القرآن الكريم والسنة الصحيحة ، بل
كفروا بعض أصحاب الكبائر كتاركي الصلاة مع أن المعتزلة لم يعتبروهم كفاراً بل فساقاً!!

وقد استقرَّ في وجدان جميع المسلمين في مختلف أنحاء الدنيا من أصحاب العقول السليمة والقلوب الصافية النقية ممن يقرأ كتاب الله تعالى ويتدبره مما فهموه من القرآن الكريم أن الطغاة المجرمين الذين يتجبرون على العباد ويسفكون دماء المؤمنين والأبرياء ويقترفون الكبائر والمعاصي والفواحش إنما هم حطب جهنم هم فيها داخرون ، وأن من يتظاهر بالتوبة والنطق بالشهادتين وقراءة القرآن من أولئك المجرمين عندما يقعون بيد العدالة أو ساعة خروج أرواحهم أو عند عذاب الاستئصال أو غير ذلك لن ينفعهم ذلك بعد ما فعلوا ما فعلوه بعباد الله والمستضعفين في الأرض ، لقوله تعالى :

﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ المائدة : ٣٤ ، وقال تعالى :

﴿ وَكَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾

النساء : ١٨ . بيّن الله تعالى في هذه الآية الكريمة أن أصحاب السيئات والمقصود بها الكبائر بدلالة ﴿ إِنَّ تَجْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكُفَّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ النساء : ٣١ ، وكذلك الذين ماتوا كافرين لا توبة لهم ومصيرهم واحد ! وقال تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ ﴾ آل عمران : ٩٠ ، قال الطبري : ازدادوا كفراً بالذنوب التي اكتسبوها .

لا سيما والله تعالى يقول أيضاً عن فرعون ﴿ فَمَا ءَامَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ (٨٣) ... وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ (٨٨) ... وَجَاوَزْنَا بِبَنِي

إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّى إِذَا أَذْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ
ءَأْمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَأْمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ (٩٠) آلَانَ
وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (٩١) ❖ يونس : ٨٣-٩١ .

ومن هذا يتبين أن المؤمن لا بُدُّ أن يأتي بالأمور الثلاثة التي هي:

١- التصديق القلبي الذي هو الإيمان .

٢- والنطق بالشهادتين .

٣- والقيام بأعمال الإسلام التي هي إتيان ما أوجبه الشرع واجتناب ما
حرّمه ، ويُعبّر عنها باجتناب الكبائر لأن ترك الصلاة أو الصيام مثلاً من الكبائر
كذلك القتل والزنى وظلم الناس ونحو ذلك .

قال الإمام النووي في « شرح مسلم » (١/١٤٧) :

[فالمعنى الذي يستحق به العبد المدح والولاية من المؤمنين هو إتيانه
بهذه الأمور الثلاثة التصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالجوارح ، وذلك
أنه لا خلاف بين الجميع أنه لو أقرّ وعمل على غير علم منه ومعرفة بربه لا
يستحق اسم مؤمن ، ولو عرفه وعمل وجحد بلسانه وكذب ما عرف من
التوحيد لا يستحق اسم مؤمن ، وكذلك إذا أقرّ بالله تعالى وبرسله صلوات الله
وسلامه عليهم أجمعين ولم يعمل بالفرائض لا يسمى مؤمناً بالإطلاق ، وإن
كان في كلام العرب يسمى مؤمناً بالتصديق ، فذلك غير مستحق في كلام الله
تعالى لقوله عز وجل ❖ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا
تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ
وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ، أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ❖ الأنفال : ٢-٤ ، فأخبرنا سبحانه

وتعالى أن المؤمن من كانت هذه صفته . وقال ابن بَطَّال في (باب من قال الإيمان هو العمل) : فإن قيل : قد قدَّمتم أن الإيمان هو التصديق ! قيل : التصديق هو أول منازل الإيمان ويوجب للمصدِّق الدخول فيه ولا يوجب له استكمال منزله ولا يسمى مؤمناً مطلقاً هذا مذهب جماعة أهل السنة أن الإيمان قول وعمل ، قال أبو عبيد : وهو قول مالك والثوري والأوزاعي ومن بعدهم من أرباب العلم والسنة الذين كانوا مصابيح الهدى وأئمة الدين من أهل الحجاز والعراق والشام وغيرهم ، قال ابن بَطَّال : وهذا المعنى أراد البخاري رحمه الله إثباته في كتاب الإيمان وعليه بوب أبوابه كلها ، فقال : باب أمور الإيمان ، وباب الصلاة من الإيمان ، وباب الزكاة من الإيمان ، وباب الجهاد من الإيمان ، وسائر أبوابه ، وإنما أراد الرد على المرجئة في قولهم إن الإيمان قول بلا عمل وتبيين غلطهم وسوء اعتقادهم ومخالفتهم للكتاب والسنة ومذاهب الأئمة] .

ونقل النووي هناك عن ابن الصلاح أنه قال في حديث أركان الإسلام :

[هذا بيان لأصل الإيمان وهو التصديق الباطن ، وبيان أصل الإسلام وهو الاستسلام والانقياد الظاهر وحكم الإسلام في الظاهر ثبت بالشهادتين ، وإنما أضاف إليهما الصلاة والزكاة والحج والصوم لكونها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها ، وبقيامه بها يتم استسلامه وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده أو اختلاله ، ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فسَّر به الإسلام في هذا الحديث وسائر الطاعات لكونها ثمرات للتصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان ومقويات ومتممات وحافظات له ، ولهذا فسَّر صلى الله عليه وآله وسلم الإيمان في حديث وفد عبد القيس بالشهادتين والصلاة والزكاة وصوم رمضان وإعطاء

الخمس من المغنم ، ولهذا لا يقع اسم المؤمن المطلق على من ارتكب كبيرة أو بدّل فريضة لأن اسم الشيء مطلقاً يقع على الكامل منه ولا يستعمل في الناقص ظاهراً إلا بقيد ولذلك جاز إطلاق نفيه عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، .. وهذا تحقيق وافر بالتوفيق بين متفرقات نصوص الكتاب والسنة الواردة في الإيمان والإسلام التي طالما غلط فيها الخائضون وما حققناه من ذلك موافق لجماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم هذ آخر كلام الشيخ أبي عمرو ابن الصلاح [.

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٤٦/١) شارحاً قول البخاري (الإيمان قول وفعل) ما نصه : « فأما القول فالمراد به النطق بالشهادتين ، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ، ليدخل الاعتقاد والعبادات ، ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى ، فالسلف قالوا هو اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان ، وعمل بالأركان ، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله^(١٤٥) ... ، والفارق بينهم - أي المعتزلة - وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته ، والسلف جعلوها شرطاً في كماله ، وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى ، أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الإقرار فقط ، فمن أقرّ أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يُحَكَمْ عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره

(١٤٥) قوله (بأن السلف عدّوه شرط كمال) مردود ! وتحكم بلا دليل ! وذلك لثبوت تكفير أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهما لتارك الصلاة المقر بالتوحيد وبالتالي خلوده في النار ، وكذا قول بعض الصحابة والتابعين بخلود قاتل النفس المؤمنة عمداً في النار ، الخ .

كالسجود للصنم» .

وقد اعترف السعد التفتازاني^(١٤٦) بأن القول الناص على أن تارك الأعمال ليس بخارج عن الإيمان وأنه داخل الجنة فيه إشكال ظاهر ، فقال :

« وقد لا يجعل تارك العمل خارجاً عن الإيمان ، بل يقطع بدخوله الجنة ، وعدم خلوده في النار ، وهو مذهب أكثر السلف^(١٤٧) ، وجميع أئمة الحديث وكثير من المتكلمين ، والمحكي عن مالك والشافعي والأوزاعي وعليه إشكال ظاهر ، وهو أنه كيف لا ينتفي الشيء أعني الإيمان مع انتفاء ركنه أعني الأعمال ؟ وكيف يدخل الجنة من لم يتصف بما جعل اسماً للإيمان ؟ » .

وأجاب على ذلك مع اعترافه بأنه مشكل ظاهر بما ليس مقنعاً بل بما لا يعتبر جواباً !!

وفائدة معرفة حكم تارك الأعمال أو صاحب الكبيرة أو الفاسق أن نعرف

(١٤٦) المتوفى سنة ٧٩٣هـ في كتابه « شرح المقاصد » (١٧٨/٥) .

(١٤٧) انتبه هو على رأيه مذهب أكثر السلف وليس جميع السلف . فبالتالي الأمر ليس مجمعاً عليه عند أهل السنة ، مع أن أكثر السلف والمحدثين كما ينقل غيره يقولون بأن (الإيمان قول وعمل) ومنهم أحمد بن حنبل الذي كَفَّر تارك الصلاة مع تصديقه بقلبه ونطقه بالشهادتين ، وقال الحافظ ابن حجر في « الفتوح » (٤٧/١) : [.. وروى بسنده الصحيح عن البخاري قال : لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص ، وأظن ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين ، وحكاه فضيل بن عياض ووکیع عن أهل السنة والجماعة] .

أولاً طريق النجاة عند الله تعالى ، ثم مَنْ نواليه ومن لا نواليه ومن هو المؤمن العدل الذي يستحق الحب والطاعة من غيره وغير ذلك من الأحكام المذكورة في محلها من كتب الفقه ولعلنا نجتمعها جميعاً هنا .

ما ورد في الكتاب والسنة في أصحاب الكبائر :

ذهب علماء العترة المطهرة والمعتزلة والإباضية (ومن يقول بتكفير تارك الصلاة من أهل السنة كأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه)^(١٤٨) وغيرهم إلى أن صاحب الكبيرة كمن يقتل مسلماً عمداً مخلد في نار جهنم وغير خارج منها ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ النساء : ٩٣ ، فلم يُفَرِّقَ اللهُ تعالى بين أصحاب الكبائر - ومنهم قاتل النفس - في المصير وبين الكفار حيث قال سبحانه في الكفار : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ البقرة : ٣٩ .

وقال سبحانه في أصحاب الكبائر : ﴿ إِنَّ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفَرُ ﴾

(١٤٨) قال الإمام النووي في « المجموع شرح المهذب » (١٦/٣) : [فرع في مذاهب العلماء فيمن ترك الصلاة تكاسلاً مع اعتقاد وجوبها : فمذهبنا المشهور ما سبق أنه يُقتل حداً ولا يكفر ، وبه قال مالك والأكثر من السلف والخلف ، وقالت طائفة : يكفر وتجري عليه أحكام المرتدين في كل شيء ، وهو مروى عن علي بن أبي طالب ، وبه قال ابن المبارك وإسحاق بن راهويه ، وهو أصح الروايتين عن أحمد ، وبه قال منصور الفقيه من أصحابنا ..] . وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٧/٢) : أن من جملة أدلة مَنْ قال بتكفير تارك الصلاة مع اعتقاده بوجوبها وعدم جحد لها : قوله تعالى : ﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ الروم : ٣١ .

عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلِكُمْ مَدْخَلَ كَرِيمًا ﴿ النساء: ٣١ ، وقال : ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ البقرة: ٨١ ، وقال : ﴿ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ النساء: ١٤ ، وقال : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ ﴾ التوبة: ٦٣ ، وقال : ﴿ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا ﴾ الجن: ٢٣ ، والآيات في بيان ذلك كثيرة .

أما الأحاديث الصحيحة : فروى البخاري (٥٧٧٨) ومسلم (١٠٩) عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مَخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا ، وَمَنْ تَحَسَّى سَمًا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسَمَهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا » .

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « مَا مِنْ وَالٍ يَلِي رَعِيَّةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لَهُمْ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ » رواه البخاري (٧١٥١) ومسلم (١٤٢) عن معقل بن يسار .

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « مَنْ قَتَلَ مَعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ » رواه البخاري (٣١٦٦) وغيره من حديث ابن عمرو .

هذا هو المقرر في القرآن الكريم والسنة الصحيحة الموافقة لكتاب الله تعالى ، وأما الأحاديث المعارضة لذلك فهي أحاديث مردودة لأنها معارضة

(١٤٩) منها : حديث أبي ذر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ » قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : « وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ » .. الحديث ، قال البخاري عقبه : « هَذَا عِنْدَ الْمَوْتِ أَوْ قَبْلَهُ إِذَا تَابَ وَنَدِمَ وَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ غُفِرَ لَهُ » . رواه البخاري (٥٨٢٧) ومسلم (٩٤) . فالبخاري لا يقول بظاهره على وجه العموم . ورواه أحمد في المسند (٣٥٧/٢) عن أبي الدرداء أيضاً ولا يصح كما قال البخاري في الصحيح عقب الحديث رقم (٦٤٤٣) ، وقال المعلق على مسند أحمد : (٣١١/١٤) : « إسناده صحيح » ! وليس كذلك ! بل ذكره ابن أبي حاتم في العلل (١٥٠/٢) وقال بأنه منكر موقوفاً ومرفوعاً ، والصواب أن فيه انقطاعاً بين عطاء بن يسار وأبي الدرداء ، كما نص البخاري على ذلك فيما نقله الذهبي في « الميزان » (٥٦٥٤/٧٧/٣) .

وحديث أبي ذر هذا يعارض حديث أبي هريرة : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ .. » رواه البخاري (٦٧٨٢) ومسلم (٥٧) ، وهو - أي حديث أبي ذر - من رواية زيد بن وهب وقد قال فيه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٧٦٩/٢) : « وحديث زيد به خلل كثير » ، وقد ذكرنا هذا عند حديث : « إِنْ أَحَدُكُمْ يَجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا » ، وقال الحافظ أحمد ابن منيع - كما نقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر في « المطالب العالمة » (٣٧٣٩) - معلّقاً على حديث أبي ذر : « هَذَا إِذَا تَابَ » ، وروى الحاكم في المستدرک (٤١٩/٤) عن حذيفة قال : إني لأعلم أهل دينين من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم في النار : قوم يقولون .. وقوم يقولون إنما الإيمان كلام وإن زنى وإن سرق . صححه الحاكم ووافقه الذهبي . وعن عتبان بن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَنْ يُوَافِيَ عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ » رواه البخاري (٦٤٢٢) ومسلم (٣٣) . وهذا يعارض ما ثبت عندهم من أن العصاة يدخلون النار ثم يخرجون منها ، ومن تأول قوله (إلا حرم الله عليه النار) أي حرم عليه الخلود فيها فقد

أخطأ وأبعد ، لأنه جاء في رواية أخرى للحديث نفسه في مسلم (٣٣) : « لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار أو تطعمه » فهذا التصريح يناقض ويعارض ذلك التأويل كما يجعل هذا الحديث معارضاً القطعيات ، وحديث عتبان هذا أنكره أبو أيوب الأنصاري الصحابي كما في صحيح البخاري (١١٨٦) حيث قال : « والله ما أظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما قلت قط .. » . قال الترمذي في « السنن » عقب الحديث رقم (٢٦٣٨) : [وقد روي عن الزهري أنه سئل عن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » فقال : إنما كان هذا في أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهي ، قال أبو عيسى - أي الترمذي - : ووجه هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن أهل التوحيد سيدخلون الجنة وإن عذبوا بالنار بذنوبهم فإنهم لا يخلدون في النار] . وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » والنووي في « شرح مسلم » (٢١٩/١) : [وهذه الأحاديث كلها سردها مسلم رحمه الله في كتابه ، فحكى عن جماعة من السلف رحمه الله منهم ابن المسيب أن هذا كان قبل نزول الفرائض والأمر والنهي ، وقال بعضهم هي مجملة تحتاج إلى شرح ، ومعناه : من قال الكلمة وأدى حقها وفريضةها . وهذا قول الحسن البصري . وقيل : إن ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة . ومات على ذلك وهذا قول البخاري . وهذه التأويلات إنما هي إذا حُمِلت الأحاديث على ظاهرها ..] . وقال الحافظ في « الفتح » (٢٦٩/١١) عند شرح حديث « وإن زنى وإن سرق » : [لأنه تقرر عند أبي ذر من الآيات والآثار الواردة في وعيد أهل الكبائر بالنار وبالعذاب ، ... وقد حمل البخاري الحديث .. على من تاب عند الموت .. ففي الحديث حجة لأهل السنة ورد على من زعم من الخوارج والمعتزلة أن صاحب الكبيرة إذا مات عن غير توبة مخلد في النار ، لكن في الاستدلال به نظر ، لما مر من سياق كعب بن ذهل عن أبي الدرداء أن ذلك في حق من عمل سوءاً أو ظلم نفسه ثم استغفر ، وسنده جيد عند الطبراني ... وفيه تعقب على من تأول في الأحاديث الواردة في أن « من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة » وفي بعضها « حرم على النار » أن ذلك كان قبل نزول الفرائض والأمر والنهي ، وهو مروى عن سعيد بن المسيب والزهري قال الطيبي : قال بعض المحققين قد يتخذ من أمثال هذه

تعريف الكبائر: لشيخنا الإمام المحدث عبدالله ابن الصديق الغماري رحمه الله تعالى وأعلى مقامه ودرجته كتاباً في ذلك سماه « تنوير البصيرة ببيان علامات الكبيرة » عرّف فيه الكبيرة وأوضح مفهوم الكبائر وعلاماتها ، وقد ورد في الحديث الصحيح عن أبي هريرة : قال رسول الله صلى الله عليه وآله

الأحاديث المبطلّة ذريعة إلى طرح التكاليف وإبطال العمل ظناً أن ترك الشرك كاف ، وهذا يستلزم طي بساط الشريعة وإبطال الحدود وأن الترغيب في الطاعة والتحذير عن المعصية لا تأثير له بل يقتضي الانخلاع عن الدين والانحلال عن قيد الشريعة والخروج عن الضبط والولوج في الخبط وترك الناس سدى مهملين وذلك يفضي إلى خراب الدنيا بعد أن يفضي إلى خراب الأخرى ... فلا راحة للتمسك به في ترك العمل .. [. وقد نشر الناس فيما بعد عهد الخلفاء الراشدين هذه الأحاديث التي يجمعها معنى : (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وحرّم الله عليه النار) واعتقدوا أنهم ينجون فقط بعقد القلب على الإيمان والنطق بالشهادتين ، مع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يأذن بنشر ذلك على عامة الناس خشية أن يظنوا بأنهم إن قالوها وتركوا العمل نجوا ، وقد جاء ذلك صريحاً بالأسانيد الصحيحة ، ومن ذلك ما رواه أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لمعاذ : « من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة » قال : ألا أبشرك الناس ؟ قال : « لا إني أخاف أن يتكلموا » . رواه البخاري (١٢٩) ، ومسلم (٣٠) . قال الحافظ ابن حجر في شرحه في « الفتح » (١/٢٢٦) : [فعلم أن ظاهره غير مراد ، فكأنه قال : إن ذلك مقيد بمن عمل الأعمال الصالحة . قال : ولأجل خفاء ذلك لم يؤذن لمعاذ في التبشير به ، وقد أجاب العلماء عن الإشكال أيضاً بأجوبة أخرى : منها : أن مطلقه مقيد بمن قالها تائباً ثم مات على ذلك . ومنها أن ذلك كان قبل نزول الفرائض ، وفيه نظر لأن مثل هذا الحديث وقع لأبي هريرة كما رواه مسلم ، وصحبه متأخرة عن نزول أكثر الفرائض ..] . أقول : ليس في ذلك نظر لأن أبا هريرة وغيره كثيراً ما يروون أحاديث في وقائع لم يشهدوها وإنما رووها عن شهدائها من الصحابة الذين حضروها كما هو معلوم عند أهل الاختصاص .

وسلم : « اجتنبوا السبع الموبقات » . قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : « الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات » . رواه البخاري (٢٧٦٧) ، ومسلم (٨٩) .

وفي بعض روايات البخاري (٦٨٧٠) : « واليمين الغموس » ، وفي رواية أيضاً عند البخاري (٦٩٢٠) أن أعرابياً قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وما اليمين الغموس ؟ قال : « الذي يقطع مال امرئ مسلم هو فيها كاذب » . وفي رواية أخرى عند البخاري (٦٨٧١) ومسلم (٨٨) : « وقول الزور » بدّل : « اليمين الغموس » ، وهو تفسير لليمين الغموس وقد بين الحديث بأن المراد بذلك اقتطاع مال امرئ مسلم بيمين يكذب فيها .

قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٤١٢/١٠) أثناء شرحه للفظ (قول الزور) على أنه نوع عظيم من أنواع الكذب : [لو حملناه على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة ، وليس كذلك ، وإذا كان بعض الكذب منصوصاً على عظمه كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ النساء : ١١٢ ، وفي الجملة فمراتب الكذب متفاوتة بحسب تفاوت مفاصله] .

وروى أبو داود (٢٨٧٤) والنسائي في الكبرى (٤٢٤/٣) وغيرهما عقب هذا الحديث عن عبيد بن عمير عن أبيه أنه حدثه - وكانت له صحبة - أن رجلاً سأله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله : ما الكبائر ؟ فقال : « هُنَّ تِسْعٌ » . فذكر معناه زاد : « وعقوق الوالدين المسلمين واستحلال البيت

الحرام قَبِلْتَكُمْ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتاً» .

ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٤٠٨/٣) ولفظه : عن عُبيد بن عمير عن أبيه أنه حدّثه - وكانت له صحبة - أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في حِجَّةِ الوداع : « ألا إن أولياء الله المصلون من يقيم الصلوات الخمس التي كتبن عليه ويصوم رمضان يحتسب صومه يرى أنه عليه حق ويعطي زكاة ماله يحتسبها ويجتنب الكبائر التي نهى الله عنها » . ثم إن رجلاً سأله فقال : يا رسول الله ما الكبائر ؟ فقال : « هُنَّ تِسْعٌ ، الشرك إشراك بالله ، وقتل نفس مؤمنٍ بغير حق ، وفرار يوم الزحف ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربا ، وقذف المحصنة ، وعقوق الوالدين المسلمين ، واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياءً وأمواتاً » . ثم قال : « لا يموت رجل لم يعمل هؤلاء الكبائر ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة إلا كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في دار أبوابها مصاريع من ذهب » . سقط من كتابي أو من كتاب شيخي « السحر » .

وروى البخاري في « الأدب المفرد » (حديث رقم ٨) بسند صحيح عن طيسلة ابن مياس قال : كنت مع النجّدات فاصبتُ ذنوباً لا أراها إلا من الكبائر فذكرت ذلك لابن عمر ، قال : ما هي ؟ قلت : كذا وكذا ، قال : ليست هذه من الكبائر، هن تسع : الإِشْرَاقُ بالله ، وقتل نَسَمَةٍ ، والفرار من الزحف ، وقذف المحصنة ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، وإلحاد في المسجد ، والذي يستسخر ، وبكاء الوالدين من العقوق ، قال لي ابن عمر : أتفرق من النار وتحب أن تدخل الجنة ؟ قلت : إي والله ، قال : أحيي والداك ؟ قلت : عندي أمي ، قال : فوالله لو ألنت لها الكلام وأطعمتها الطعام لتدخلن الجنة ما اجتنبت الكبائر .

قال ابن حجر الهيتمي في « الزواجر »^(١٥٠) ضابطاً أصح تعريف للكبيرة عن الجلال البلقيني وابن الصلاح : [الكبيرة كل ذنب عظم عظماً يصح معه أن يطلق عليه اسم الكبيرة ويوصف بكونه عظيماً على الإطلاق ، ولها أمارات منها : إيجاب الحد ، ومنها : الإيعاد عليه بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب أو السنة ، ومنها : وصف فاعلها بالفسق ، ومنها : اللعن . انتهى] .

وقال ابن حجر المكي قبل ذلك نقلاً عن ابن عبد السلام : [وإذا أردت الفرق بين الصغيرة والكبيرة فاعرض مفسدة الذنب على مفسد الكبائر المنصوص عليها ، فإن نقصت عن أقل الكبائر فهي صغيرة وإلا فكبيرة ... فمن أمسك امرأة مُحْصَنَةً لمن يزني بها أو أمسك مسلماً لمن يقتله فلا شك أن مفسدته أعظم من مفسدة أكل مال اليتيم ، وكذلك لو دلَّ الكفار على عورة المسلمين مع علمه بأنهم يستأصلونهم بدلالته وَيَسْبُونَ حريمهم وأطفالهم ويغنمون أموالهم فإن نسبة هذه المفسدات أعظم من التولي يوم الزحف بغير عذر ، وكذا لو كذب على إنسان وهو يعلم أنه يقتل بسبب كذبه . وأطال - ابن عبد السلام - في ذلك إلى أن قال : وقد ضبط بعض العلماء الكبائر بأن كل ذنب قُرِنَ به وعيد ، أو حَدٌّ ، أو لعن ، فهو من الكبائر ، فتغيير منار الأرض أي طرقها كبيرة لاقتران اللعن به ، فعلى هذا كل ذنب يعلم أن مفسدته كمفسدة ما قرن به الوعيد أو اللعن أو الحد أو كان أكبر من مفسدته فهو كبيرة . انتهى] .

(١٥٠) كتاب « الزواجر عن اقتراف الكبائر » (٩/١) لأبي العباس أحمد بن حجر الشافعي الهيتمي بالتاء المثناة المكي ، المتوفى سنة (٩٧٤هـ) .

الجواب عن أقوى الأدلة التي احتج بها المخالفون في هذه القضية :

وقد استدل القائلون بعدم اشتراط الأعمال لصحة الإيمان والنجاة بعدة أدلة لا بد من ذكرها والجواب عليها ، ونحن نذكر المهم منها وهي ما كان في القرآن الكريم ، أما الأحاديث فهي آحاد معارضة بنصوص القرآن والسنة الصحيحة التي ذكرنا طرفاً منها ، ونقتصر على حديث الشفاعة لأهل الكبائر الذي يوردونه دائماً ، فنقول وبالله تعالى التوفيق :

١- قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ النساء : ٤٨ .

وجوابنا : أن هذه الآية عامة مخصصة ، فقد شاء الله تعالى أن لا يغفر لأصحاب الكبائر ما لم يتوبوا ، قال تعالى ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ ﴾ النجم : ٣٢ ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ النساء : ٣١ . وقال تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ البقرة : ٨١ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ الجن : ٢٣ ، وغيرها .

وجواب آخر وهو ما ذكره ابن جرير الطبري في ((تفسيره)) (٤٤/١٩) :

[عن خارجة بن زيد أنه دخل على أبيه - زيد بن ثابت - وعنده رجل من أهل العراق وهو يسأله عن هذه الآية التي في تبارك الفرقان^(١٥١) والتي في

(١٥١) المقصود بآية الفرقان : قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ

النساء ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ النساء : ٤ ، فقال زيد بن ثابت : قد عرفت الناسخة من المنسوخة نسختها التي في النساء بعدها بستة أشهر .

حدثنا القاسم قال : ثنا الحسين قال : ثني حجاج عن ابن جريج قال : قال الضحاك بن مزاحم : هذه السورة بينها وبين النساء ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ النساء : ٩٣ ، ثمان حجج .

وقال ابن جريج : وأخبرني القاسم بن أبي بزة أنه سأل سعيد بن جبیر : هل لمن قتل مؤمناً متعمداً توبة ؟ فقال : لا ، فقرأ عليه هذه الآية كلها فقال سعيد بن جبیر : قرأتها على ابن عباس كما قرأتها عليّ ؛ فقال : هذه مكية نسختها آية مدنية التي في سورة النساء] .

وحديث سعيد بن جبیر عن ابن عباس هذا رواه البخاري في صحيحه (٤٧٦٢-٤٧٦٦) ، وفيه : قال ابن عباس : « لا توبة له » أي لقاتل المؤمن عامداً . وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٤٩٦/٨) : [وقول ابن عباس بأن المؤمن إذا قتل مؤمناً متعمداً لا توبة له مشهور عنه ، .. قال : وأنى له التوبة والهدى] .

فآية ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ النساء : ٤٨ ، منسوخة عندهم ، ومن ادعى أن آية النساء : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ النساء : ٤ هي المنسوخة فليس ذلك صحيحاً فقد روى ابن جرير في تفسيره (٢٢١/٥) عن الضحاك بن مزاحم

الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا * إِلَّا مَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا * وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴿ الفرقان : ٦٨-٧١ ، فإن قاتل النفس هنا لا يدخل في التوبة لأن هذا عام خصصته آية سورة النساء .

(ت ١٠٥هـ) قال : « ما نسخها شيء منذ نزلت ، وليس له توبة » .

قال ابن جرير في تفسيره (٢٢١/٥) :

[عن أبي الزناد قال سمعت رجلاً يحدث خارجة بن زيد قال سمعت أباك في هذا المكان بمنى يقول نزلت الشديدة بعد الهيئة قال أراه بستة أشهر يعني ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً ﴾ بعد ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ﴾] !!

فمن قال إنها منسوخة كان معناها عنده أنها كانت مكية قبل نزول الفرائض ، وما قلناه هو على الأقل الأحوط ديانة ، والأوضح دليلاً .

٢- قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ الزمر : ٥٣ .

وجوابنا : أننا لا ننكر أنه من تاب إلى الله توبة صادقة وأدى ما فرضه الله عليه فإن الله تعالى يغفر له ذنوبه جميعها ، والآية ليس فيها مخالفة لهذا ، فلا يصح الاستدلال بعمومها كما لا يصح الاستدلال بعموم قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ آل عمران : ١٢٩ . فيستدل بهذا أنه تعالى يغفر لمن يشاء حتى الكافرين ، لأن بقية الآيات قيدت هذا العموم . ومن تلك الآيات المقيدة قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ آل عمران :

. ١٣٥

وهل يقول هؤلاء بمثل عموم قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ

نَحْنُ أَبْنَاؤُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴿ المائدة: ١٨ ، أم يقيدونه ويضبطونه بآياتٍ أخرى!؟

٣- قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ الرعد : ٦ .

وجوابنا : أن معنى الآية كما هو واضح : ﴿ وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾ إن تابوا وآمنوا وعملوا ، أما إذا لم يتوبوا فهو سبحانه ﴿ لشديد العقاب ﴾ . وقد بين الله تعالى ذلك بقوله ﴿ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ الحج : ٥٠ .

والجمع بين الأدلة واجب كما هو معلوم وخاصة بين القطعيات . وإلا فالله تعالى لا يغفر للإنسان الكافر مع ظلمه وهو داخل في عموم قوله تعالى ﴿ للناس ﴾ ، فهذا الظاهر مؤول باتفاق .

٤- حديث : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي »^(١٥٢) رواه الترمذي

(١٥٢) باطل . روي هذا الحديث عن جابر بن عبدالله عند الترمذي (٢٤٣٦) واستغربه كما في الأعلى ، وفي إسناده محمد بن ثابت وقد قال أبو حاتم وأبو زرعة عنه : ليس بالقوي ، وروي من حديث أنس بن مالك عند الترمذي (٢٤٣٥) وابن حبان (٣٨٧/١٤) واستغربه الترمذي أيضاً . وسبب ضعفه من الناحية الحديثية الإسنادية أن السند المعوّل عليه عند من صححه هو من طريق عبدالرزاق عن معمر عن ثابت عن أنس ، ورواية معمر عن ثابت ضعيفة ومضطربة وفيها أوهام كثيرة عند أئمة هذه الصناعة ، قال ابن معين : « معمر عن ثابت ضعيف » (تهذيب الكمال ٣٠٩/٢٨) ، وقال أبو حاتم : « ما حدث معمر

(٢٤٣٦) وقال عقبه : « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث جعفر بن محمد » .

جوابنا : أن هذا الحديث وأمثاله معارض لما تقرر في القرآن في أصحاب الكبراء ، ومعارض لما ورد في القرآن في مثل قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ

بالبصرة فيه أغاليط » ، وقال يحيى : « وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام » (تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٤٥) ، وقال الحافظ ابن الشرقي : « إن معمرًا كان له ابن أخٍ رافضي وكان معمر يمكنه من كتبه فأدخل عليه هذا الحديث - في فضل علي - ، وكان معمر مهيباً لا يقدر أحد على مراجعته فسمعه عبدالرزاق في كتاب ابن أخي معمر » (سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٦٧ للذهبي ، وتاريخ بغداد ٤ / ٤٢ ، وتهذيب التهذيب ١ / ١٠) ، ولأجل ذلك لم يخرج له البخاري أي معمر عن ثابت عن أنس إلا متابعة في موضع واحد ، وكذلك مسلم أخرج له في موضع واحد حديثاً ، وآخر متابعة ، وهذا انتفاء منه يؤكد ضعفه الذي قاله أولئك الأئمة ، ومع ادعاء بعضهم صحة إسناده في الظاهر وأن رجاله رجال الصحيحين لم يخرجهم صاحبا الصحيحين ، ومن الغريب أيضاً أن عبدالرزاق لم يخرج الحديث في مصنفه مع أنه من جملة مروياته الموافقة لجمهور أهل السنة . ورواه أبو داود في سننه (٤٧٣٩) من طريق بسطام بن حريث عن أشعث الحداني عن أنس به ، وبسطام هذا قال أبو حاتم فيه : « شيخ » ، أي ضعيف (« تهذيب التهذيب » ١ / ٣١٠) ، وقال ابن حبان في « الثقات » (٦ / ١١٢) : [بسطام بن حريث الأصغر .. يروي عن أشعث الحداني عن أنس روى عنه سليمان بن حرب ، وما أرى الأشعث سمع أنساً] ، وذكره أبو جعفر العقيلي في « الضعفاء » (١ / ٢٩) وقال : « في حديثه وهم » ، وقال الدارقطني : « يعتبر به » (تهذيب التهذيب ١ / ٣١٠) ، فأني يصح مثل هذا الإسناد المعارض للقطعيات !! ثم إن مسلماً روى حديث جابر بن عبدالله في صحيحه (٢٠١) وليس فيه ذكراً لأهل الكبراء ولفظه : « لكل نبي دعوة قد دعا بها في أمته وخبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة » .

كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴿ الزمر: ١٩ .

ولقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ البقرة: ١٢٣ ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ البقرة: ٢٥٤ ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ الأنعام: ٥١ . وقوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ حَشِيَّتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ الأنبياء: ٢٨ ، فهل ارتضى الله تعالى أصحاب الكبائر؟!

وقال تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطْمِينٍ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ غافر: ١٨ .

قال القاضي^(١٥٣) : [هذا الخبر لم تثبت صحته أولاً ، ولو صح فإنه منقول بطريق الآحاد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومسألتنا طريقها العلم ، فلا يصح الاحتجاج به ، ثم إنه معارض بأخبار رويت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في باب الوعيد ، نحو قوله : « لا يدخل الجنة نمام ولا مدمن خمر ولا عاق »^(١٥٤) وقوله : « من قتل نفسه بحديدة فحديده في يده

(١٥٣) في « شرح الأصول الخمسة » ص (٦٩٠-٦٩١) .

(١٥٤) رواه ابن حبان في صحيحه (١٧٨/٨) من حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً بلفظ : « لا يدخل الجنة عاق ولا منان ولا مدمن خمر » . وفي صحيح مسلم (١٠٥) عن حذيفة مرفوعاً : « لا يدخل الجنة نمام » .

يجأ بها بطنه يوم القيامة في نار جهنم خالداً مخلداً»^(١٥٥) إلى غير ذلك ، فليس بأن يوجد بما أوردوه أولى من أن يوجد بما روينا ، فيجب اطراحهما جميعاً ، أو حمل أحدهما على الآخر ، فنحمله على ما يقتضيه كتاب الله وسنة رسوله ، ونقول : المراد به : شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي إذا تابوا .. [.

والشفاعة إنما تكون للتائبين من المؤمنين أن يقبل الله تعالى توبتهم ويدخلهم الجنة ، وكذلك الشفاعة أيضاً في رفع الدرجات ، ويأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى في موضع الكلام على الشفاعة والله الموفق .

فمن صدق بقلبه ونطق بالشهادتين وعمل صالحاً بأداء الفرائض واجتنب الكبائر فهو المؤمن الناجي ، ومن نطق بالشهادتين وأتى بالأعمال وليس لديه تصديق قلبي فهو منافق ، ومن ترك الثلاثة فهو كافر ، ومن صدق بقلبه ونطق بالشهادتين وفعل الكبائر فهو فاسق ، فالناس أربعة أنواع : مؤمن ومنافق وكافر وفاسق . فالمؤمن هو الناجي عند الله تعالى والثلاثة الباقون هلكت إذا ماتوا ولم يتوبوا إلى الله تعالى . فأما المؤمن الذي أتى بالأمور الثلاثة (التصديق القلبي ، والنطق بالشهادتين ، والإتيان بالأعمال الذي يتضمن الإتيان بالمأمورات والانتها عن المنهيات) فلا شك في نجاته ، وأما الكافر والمنافق ، فلا شك في هلاكهما ، وبقي الفاسق فقد جرى فيه الخلاف بين أهل الإسلام فذهب بعضهم إلى أنه ناجٍ ومصيره إلى الجنة ولو بعد عذاب ويعزى هذا القول إلى أهل السنة لكنه في الحقيقة لشطر منهم وليس لجميعهم ، وذهب قوم إلى

(١٥٥) هو قطعة من حديث رواه البخاري في صحيحه (٥٧٧٨) ومسلم (١٠٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

أنه هالك ومصيره النار خالداً مخلداً فيها مع الكفار والمنافقين (وهذا هو الذي يقال له عند المعتزلة صاحب المنزلة بين المنزلتين ، فلا هو مؤمن قائم بالأعمال ولا هو كافر غير مصدق بل هو مقرٌ وعاص فسومه فاسقاً) .

والمقصود هنا من تعريف الإيمان معرفة الشروط الواجب تحققها في الإنسان ليدخل الجنة كما ينبغي أن نعرف الأمور الواجب اجتنابها والتي تدخل صاحبها النار ، لأن الله تعالى بيّن في كتابه الكريم أن مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً دخل الجنة قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرُءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ الرعد : ٢٢ . وقال سبحانه : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَائِنَاتِ وَالْقَائِنِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ الأحزاب : ٣٥ . وقال تعالى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ المجادلة : ٢٢ . فالفسقة الفجرة العتاة الظلمة الذين يقتلون الأبرياء^(١٥٦)

(١٥٦) ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ النساء : ٩٣ .

ويعذبون المؤمنين ﴿ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ ^(١٥٧) فَكَانُوا لِحَبَّتِهِمْ حَطْبًا ﴾ الجن : ١٥ ،
ويقتربون الزنا وشرب الخمر وشهادة الزور وقذف المحصنات ^(١٥٨) ونحو ذلك من الأفعال الشنيعة القبيحة والمنهيات أو لا يقومون بأداء الفرائض ولا بفعل الطاعات والمأمورات ليسوا مؤمنين على التحقيق وإن أظهروا الشهادتين وأقاموا الشعائر أحياناً ، وأما التصديق القلبي فالله هو الذي يعلمه وهو غير كافٍ للنجاة عند الله إذا اقترن بما ذكرنا من الموبقات ! قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴾ المائدة : ٤٩ ، ولذلك كفر علماء السلف أمثال الحجاج بن يوسف الثقفي لقتله الأبرياء وأخذه الناس بالظنة وفعله الأفاعيل مع أنه كان يظهر الشهادتين ويخطب ويصلي بهم ويحفظ القرآن عليه لعائن الله تترى ، قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٨٥/٢) في ترجمة الحجاج : [قال زاذان : كان مفلساً من دينه ، وقال طاووس : عجبت لمن يسميه مؤمناً ، وكفره جماعة منهم : سعيد بن جبير ، والنخعي ، ومجاهد ، وعاصم بن أبي النجود ، والشعبي ، وغيرهم ..] .

وهذا يدلنا ويثبت لنا أن هؤلاء الأئمة من السلف كانوا يرون أن صاحب الكبيرة كالحجاج مُخَلَّدٌ في نار جهنم لقتله الناس وفعله الأفاعيل الموبقات مع إقراره بالشهادتين . وهو من جملة علماء السوء والقراء الفسقة الذين يهونون المعاصي والكبائر لسادتهم وكبرائهم الذين ينطبق عليهم قوله تعالى : ﴿ وَآتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾

(١٥٧) وهم الظالمون الجائرون .

(١٥٨) قال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ النور : ٤ .

الأعراف: ١٧٥ ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ، رَبَّنَا آتِنَاهُمْ لِقَابَهُمْ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَاهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ الأحزاب : ٦٧-٦٨ .

وقال الحافظ في « الفتح » (٦١/١٣) : [ويدل على تعميم العذاب لمن لم يهتد به عن المنكر وإن لم يتعاطاه قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ﴾ النساء : ١٤٠ ، ويستفاد من هذا مشروعية الهرب من الكفار ومن الظلمة لأن الإقامة معهم من إلقاء النفس إلى التهلكة هذا إذا لم يُعِينَهُمْ ولم يرض بأفعالهم فان أعان أو رضي فهو منهم] .

وقال الإمام النووي في « شرح مسلم » (١٣٧/٣) في حديث من يذاودون عن الحوض : [وقال الإمام الحافظ أبو عمر ابن عبد البر : كل من أحدث في الدين فهو من المطرودين عن الحوض قال : وكذلك الظلمة المسرفون في الجور وطمس الحق والمعلنون بالكبائر ..] .

وبذلك يتضح أن القول بنجاة أصحاب الكبائر وأنهم في خطر المشيئة إن شاء عذبهم وإن شاء عفا عنهم باطل مردود وليس مجعماً ولا متفقاً عليه كما يزعمونه أحياناً وأن من خالف فقال بعدم نجاة أصحاب الكبائر لا يعتبر ضالاً ولا خارجاً عن أهل السنة ، ولا متنكباً عن جادة الحق والصواب .

القول بأن الأعمال ليست شرطاً للإيمان قضية سياسية بامتياز :

ومما يجدر التنبيه عليه هنا أن دعوى كون الشهادتين كافيتين في النجاة من الخلود في عذاب الله تعالى يوم القيامة وأن المعاصي يغفرها الله تعالى ويتجاوز عنها أدت إلى التهاون في الأعمال واقتراف المعاصي ، وكانت توجهاً سياسياً لخلفاء الجور في عهد الدولة الأموية قبل نحو (١٤٠٠ سنة) ألف

وأربعمائة سنة ، وورثها وقال بها من جاء بعدهم من الظلمة والفسقة من العباسيين ومن لم يدركوا حقيقة المسألة من العلماء ، وذلك أن خلفاء بني أمية كانوا أول من ابتدأ هذا الأمر بأن فعلوا الفواحش وعقدوا مجالس الشراب والقيان وقتلوا الأبرياء من المؤمنين والمنكرين على خسيس أفعالهم المناقضة لشريعة الله تعالى وهم يدعون بأنهم يشهدون بالشهادتين وأنهم لم يكفروا وأن ما يفعلونه يغفره الله تعالى و.... ، وهذه فكرة يهودية أنكرها القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ، بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ البقرة : ٨٠-٨١ ! وأضافوا لذلك أن حملوا معاصيهم على القضاء والقدر !!

أما قولهم بعدم ضرر المعاصي وخاصة للخلفاء : ففي « سير أعلام النبلاء » (١٥٠/٥-١٥١) و « البداية والنهاية » (٢٣٢/٩) : [قال ابن وهب : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد قال : لما توفي عمر بن عبد العزيز قال يزيد (ابن عبد الملك) سيروا بسيرة عمر بن عبد العزيز ، فَأَتَيْ بَارْبَعِينَ شَيْخًا شَهِدُوا أَنَّ الْخُلَفَاءَ مَا عَلَيْهِمْ حِسَابٌ وَلَا عَذَابٌ] . وقال المناوي في « فيض القدير » (٢٣٨/٢) أثناء شرح حديث هناك : [وفيه بيان كذب الحديث الذي افتراه بعض المتعصبين لبني أمية ، ففي آداب القضاء للكرائسي عن الشافعي رضي الله عنه بسنده دخل الزهري على الوليد بن عبد الملك فسأله عن حديث : « إن الله إذا استرعى عبداً للخلافة كتب له الحسنات ولم يكتب عليه السيئات » . فقال له : كَذِبٌ ، ثم تلا : ﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ

لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴿٢٦﴾ ، فقال الوليد : إن الناس ليغروننا [.

وأما إسنادهم معاصيهم للقضاء والقدر : فقد روى ابن قتيبة أن عطاء بن يسار كان قاضياً للأمويين ويرى رأي معبد الجهني ، فدخل على الحسن البصري ، وقال له : يا أبا سعيد إن هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ويأخذون أموالهم ويقولون إنما تجري أعمالنا على قضاء الله وقدره ، فقال له الحسن البصري : كذب أعداء الله^(١٥٩) . ونقل المقرئ في خطه (٣٥٦/٢) أن عطاء بن يسار ومعبد الجهني دخلا على الحسن البصري فقالا له : إن هؤلاء يسفكون الدماء ويقولون إنها تجري أعمالنا على قدر الله ، فقال : كذب أعداء الله فطعن عليه بهذا .

فتأملوا في هذه السياسات الغابرة التي أتت منها الأفكار الباطلة الهدامة !!

(١٥٩) الملل والنحل (١/١١٣) والمذاهب الإسلامية لأبي زهرة ص (١٧٥) ، قلت : وهو ثابت عن الحسن كما في « ضعفاء العقيلي » (٣/٤٠٤) .

هل يزيد الإيمان وينقص

قال الناظم رحمه الله تعالى :

- ٢١- **وَرُجِّحَتْ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ بِمَا تَزِيدُ طَاعَةَ الْإِنْسَانِ**
٢٢- **وَنَقُصُهُ بِنَقْصِهَا وَقِيلَ لَا وَقِيلَ لَا خُلْفَ كَذَا قَدْ نُقِلَا**

الشرح :

لما فرغ الناظم من تعريف الإيمان والكلام على النطق بالشهادتين وعلى الأعمال ، ثنى بمسألة لها علاقة وطيدة بالموضوع وهي مسألة : هل يزيد الإيمان وينقص ؟ ومعنى كلامه^(١٦٠) : أن القول بزيادة الإيمان ونقصه هو الراجح عند جماعة من العلماء وهم : جمهور الأشاعرة والمحدثون والمعتزلة ، حتى قال البخاري : « لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص »^(١٦١) .

واحتج هؤلاء بظواهر نصوص القرآن التي فيها ذكر الزيادة مثل قوله تعالى : ﴿ وَيَزِدْكَ اللَّهُ إِيمَانًا ﴾ الماطر : ٣١ ، وقالوا بأنه : « لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان لكان إيمان آحاد الأمة بل المنهمكين في الفسق والمعاصي

(١٦٠) أكثر ما قاله العلامة اللقاني رحمه الله تعالى في شروحه الثلاثة لها وكذلك الشراح

الآخرون منقول من « شرح السعد التفتازاني على المقاصد » (٥/٢١٠-٢١٤) .

(١٦١) انظر الفتح (٤٧/١) للحافظ ابن حجر ، وذكر أن هذا روي عن البخاري بإسناد

صحيح .

مساوياً لإيمان الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام»^(١٦٢) .

وأهم الأحاديث التي أوردوها حديثان ، وهما موضوعان ، أولهما : « لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان هذه الأمة لرجح به »^(١٦٣) ، والثاني : أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الإيمان هل يزيد وينقص فقال : « نعم »^(١٦٤) . وأورد بعضهم أدلة أخرى لا تقوم بها حجة^(١٦٥) .

(١٦٢) من شرح الناظم الكبير على الجوهرة المسمى «بعمدة المريد» (ب/٧٥) مخطوط .

(١٦٣) حديث موضوع ، وهو مروى عند البيهقي في شعب الإيمان (١/٦٩) من قول

عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(١٦٤) موضوع جزماً . انظر « تنزيه الشريعة المرفوعة من الأحاديث الموضوعية »

(١/١٥٠) لابن عرأق . وهو مروى من قول أبي هريرة وابن عباس وأبي الدرداء في سنن

ابن ماجه (٧٤ و٧٥) بأسانيد تالفة .

(١٦٥) منها أن بعض معاصرنا ممن شرح الجوهرة شرحاً ضعيفاً قال في هذا الموضوع :

[سئل - النبي صلى الله عليه وآله وسلم - أي المؤمنين أكمل إيماناً فقال : رجل يجاهد في

سبيل الله بنفسه وماله ، ورجل يعبد الله في شعب من الشعاب قد كفى الناس شره ، رواه

البخاري ومسلم] . مع أن هذا الحديث ليس موجوداً بهذا اللفظ - الذي أقام عليه حجته -

في البخاري ولا في مسلم ، ولفظ البخاري (٢٧٨٦) ومسلم (١٨٨٨-١٨٨٩) : (أي

الناس أفضل أو أي الناس خير) وليس (أيهم أكمل إيماناً) ورواية (أيهم أكمل إيماناً)

رواها أبو داود (٢٤٨٥) بإسناد ضعيف ، ورواه ابن حبان في صحيحه (٧٦/٢) وقال

المعلق عليه : إسناده ضعيف جداً . فيه كذاب اهـ . ولفظ (أيهم أكمل إيماناً) منكر أيضاً

لمخالفته لفظ الصحيحين ، ثم استدل ذلك الشارح المعاصر بحديث جاء فيه : « أخرجوا

من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان .. » وعزاه للصحيحين ، مع أن

البخاري نبه في روايته (٢٢) على أن له رواية أخرى بلفظ: « مثقال حبة خردل من خير » ،

وذهب جماعة آخرون من أئمة أهل العلم كالإمام أبي حنيفة وأتباعه وكثير من المتكلمين كإمام الحرمين إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، قال الطحاوي في عقيدته : « والإيمان واحد وأهله في أصله سواء ، والتفاضل بينهم بالخشية والتقى ومخالفة الهوى وملازمة الأولى » ، واحتج هذا الفريق بأن الإيمان هو التصديق بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمور وهذا لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان ، والمصدق إذا زاد في الطاعات والعبادات والنوافل أو نقص منها فتصديقه كما هو لم يزد ولم ينقص ، والتفاوت إنما هو للطاعات والعبادات والنوافل والقربات .

وأما الأدلة القرآنية التي ذكرت الزيادة فالمقصود بها الصحابة رضي الله عنهم حيث كان الدين لم يتم بعد ، فكانت الشريعة تنزل عليهم شيئاً فشيئاً فكلما نزل جديد آمنوا به فازدادوا إيماناً ، ومما يؤكد هذا أن الآيات ذكرت الزيادة ولم تذكر النقصان .

والصحيح الراجح عندنا أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، لأن الإيمان عندنا هو التصديق ، وهذه مسألة فرعية ليست من الأصول ، مع أن الإمام النووي طرح قضية أخرى وهي : أن التصديق القلبي يزيد بكثرة النظر ووضوح الأدلة ، حيث قال^(١٦٦) : [قال المحققون من أصحابنا المتكلمين : نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص ، والإيمان الشرعي يزيد وينقص بزيادة ثمراته وهي الأعمال

وبه لا يتم الاستدلال لطرو الاحتمال كما هو مقرر عند الأئمة المحققين ، والحديث من أصله معارض لأن من دخل النار لا يخرج منها كما هو مبسوط في موضع آخر .

(١٦٦) في « شرح صحيح مسلم » (١/١٤٨) ، ونقله عنه الحافظ في « الفتح » (٤٦/١) .

ونقصانها ، ... وهذا الذي قاله هؤلاء وإن كان ظاهراً حسناً فالأظهر والله أعلم
أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر الأدلة ...] .

وقوله (**وقيل لا خلفَ كذا قد نُقِلَا**) معناه : كما قال الفخر
الرازي : [وجه التوفيق أن ما يدل على أن الإيمان لا يتفاوت مصروف إلى
أصله، وما يدل على أنه يتفاوت مصروف إلى الكامل منه ، ولقائل أن يقول لا
نسلم أن التصديق لا يتفاوت ، بل يتفاوت قوة وضعفاً ..]^(١٦٧) .

فتبين أن القول بأن الإيمان يزيد وينقص يتعلق بأمور ثلاثة :

(الأول) : بالنظر إلى التصديق القلبي المطلوب في أمور معينة لا يزيد
ولا ينقص من جهة أن المطلوب من العبد أن يؤمن مثلاً بتسعين قضية وردت
في القرآن الكريم منها الإيمان بوجود الله تعالى وما يجب له وما يستحيل وما
يجوز والتصديق بالرسول وبالكتب المنزلة وباليوم الآخر وبالجنة والنار والبعث
والحشر والجنة والنار و الخ ، فإن زاد أو نقص عليها صارت كفراً
وجحوداً ، فبالنظر إلى هذا لا يقبل الزيادة ولا النقصان .

(والثاني) : بالنظر إلى التصديق القلبي من حيث شدة اليقين ، فإن
النووي يقول : الأظهر أنه يزيد بكثرة النظر ووضوح الأدلة ، أي : في القضية
الواحدة . ويُستدل له بقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي
الْمَوْتَى قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيَظْمِنُ قَلْبِي ﴾ البقرة : ٢٦٠ . فما قاله
النووي مقبول . (والثالث) : بالنظر إلى الأعمال ، فمن اعتبر الأعمال من
الإيمان ، فإن الإيمان يزيد وينقص .

(١٦٧) « شرح المقاصد » للعلامة السعد التفتازاني (٥/٢١٢) .

صفة الوجود

ونعني بها أن الله سبحانه وتعالى موجود لا أمراً زائداً على الذات

وكذلك بقية الصفات

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٢٣ - فواجب له الوجود والقدم كذا بقاء لا يُشَابُ بِالْعَدَمِ)

الشرح : المعنى الإجمالي : اعلّموا أن من نظر في هذا الكون وفي دقيق هذا الصنع علم عالماً يقينياً بوجود خالق لهذا الخلق قديم باق لا يطرأ عليه عدم ولا فناء . وأما تفصيل ذلك :

قوله (فواجب له الوجود) معناه أن صفة الوجود أوّل الصفات الواجبة في حق المولى سبحانه وتعالى . فأول ما يجب معرفته هو الإيمان بوجود الله تعالى الواحد الأحد الخالق المنزه عن الزمان والمكان ، وإنما يُستدل على وجوده تعالى بالعقل ، وذلك بالنظر في ملكوت السموات والأرض وفي الإنسان وكيفية خلقه ، والعقل يدل على أنه لا بُدَّ لكل صنعة من صانع وموجد ، فمن نظر في هذا الكون وفي هذه المصنوعات علم أنه لا بد لها من صانع وموجد أوجدها وكوّنها وخلقها وأبدعها .

وليس هناك أبلغ من تعريف الوجود بنفس هذا اللفظ الذي هو : الوجود أو الموجود ، وأحسن ما رأيت في الكلام على تعريف الوجود قول القاضي عبد الجبار في « شرح الأصول الخمسة » ص (١٧٦) : « فالأولى أن لا يُحدَّ الموجود بِحدٍّ ، لأنَّ كل ما يُذكر في حدِّه فقولنا موجود أكشف منه وأوضح » .

مع أن إمام الحرمين رحمه الله تعالى قال في «الإرشاد»^(١٦٨) ص (٣١) :

« والوجه المرضي أن لا يُعدَّ الوجود من الصفات ، فإن الوجود نفس الذات ، وليس بمثابة التحيز للجوهر ، فإن التحيز صفة زائدة على ذات الجوهر، ووجود الجوهر عندنا نفسه من غير تقدير مزيد ، والأئمة متوسعون في عدَّ الوجود من الصفات والعلم به علم بالذات » .

ووجود الله تعالى ليس وجود جسم له حدُّ أي يأخذ حيزاً في الفراغ فيكون له حجم من طولٍ وعرضٍ وعمقٍ^(١٦٩) ، وإذا عرفنا جسماً ما بأنه موجود ومع ذلك ليس له حيز كان ذلك إخباراً عن عدمه بخلاف المولى جلَّ وعز الذي ليس كمثله شيء ولم يكن له كفواً أحد !!

(١٦٨) طبع مكتبة الخانجي بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٥٠ م .

(١٦٩) وابن تيمية الحرَّاني خالف في ذلك فأثبت الحد لله تعالى مقلداً في ذلك المجسم المشهور عثمان الدارمي ! فزعم أن من أنكر الحد فقد كفر بالله تعالى وذلك في « درء التعارض » (٥٧/٢) وفي « بيان تلبيس الجهمية » (٤٢٧/١) و (١٥٨/٢) . وأما الذهبي فإنه كان يوافق ابن تيمية في مبتدأ أمره عندما أُلِّف كتاب « الميزان » حيث قال فيه (٥٠٧/٣) في ترجمة ابن حبان : « قلت : إنكاره الحد وإثباتكم للحد نوع من فضول الكلام ، والسكوت عن الطرفين أولى ، إذ لم يأت نصٌ بنفي ذلك ولا إثباته ، والله تعالى ليس كمثله شيء ، فمن أثبته قال له خصمه: جعلت لله حدًّا برأيك ، ولا نص معك بالحد، والمحدود مخلوق ؛ تعالى الله عن ذلك ، وقال هو للنافي : ساويت ربك بالشيء المعدوم، إذ المعدوم لا حدَّ له ، فمن نزه الله وسكت سلم وتابع السلف » اهـ. وقد رد الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » على الذهبي هذه المقالة في ترجمة ابن حبان ! والذهبي رجع عن ذلك في « سير أعلام النبلاء » (٩٧/١٦) في ترجمة ابن حبان فقال : « وتعالى الله أن

وقد تنطع الفلاسفة والمناطقة وبعض المتكلمين في تعريف الوجود وتخطوا فيه فذكروا للوجود عدة حدود لا يسع الواقف عليها إلا أن يتعجب من ضحالتها أو تعقيدها وعدم فائدتها!! ومن ذلك قول بعض المتكلمين السالفين : [الوجود حال واجبة للذات ما دامت الذات غير مُعلَّلة بِعلة... ومعنى التعليل هنا هو التلازم في إفادة العلة معلولها الثبوت] !! كما في حاشية الباجوري ص (١٩٤) ، والحقائق للسنوسي .

وينبغي أن يُعدَّ هذا التعريف من الأحاجي والألغاز بل والطلاسم التي لا يَعْلَم معناها الناس !!

[تنبيه] : قد اختلف أصحابنا الأشاعرة رحمهم الله تعالى في صفة الوجود من حيث إنها هل هي عين الذات أم غيرها^(١٧٠) ! فذهب الأشعري إلى أن الوجود عين الموجود وذهب الرازي وجماعة من الأشاعرة إلى أن الوجود غير الموجود لضرورة مغايرة الصفة للموصوف ! وكل ذلك مما لا فائدة فيه^(١٧١) ! ولذلك قال الشيخ الباجوري رحمه الله تعالى في « حاشيته على جوهرة التوحيد » ص (٥٤) :

يُحَدِّثُ أَوْ يوصفُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ .. » . فالحمد لله تعالى .

(١٧٠) وهذا هو نفس موضوع كلام إمام الحرمين رحمه الله تعالى السابق في عدم اعتبار الوجود من الصفات .

(١٧١) ومثل هذه الأمور أورثت تدهوراً في علم العقيدة بحيث أصبح من يتقن هذه الهرطقات لا يقوى على ردِّ أفكار المجسمة والمشبهة أو استدلالاتهم ببعض الآيات والأحاديث التي يوهمون بها العامة بأنهم منضبطون بالكتاب والسنة !!

[ويكفي المكلف أن يعرف أن الله تعالى موجود ولا يجب عليه معرفة
أن وجوده تعالى عين ذاته أو غير ذاته كما قال سيدي محمد الصغير ؛ لأن ذلك
من غوامض علم الكلام] !

وهو هنا اقتصر على قوله بأن ذلك من (غوامض علم الكلام) ! وإلا فإن
المسألة مما تسرب من فلسفات اليونان^(١٧٢) إلى علماء التوحيد ولا علاقة لها
في الحقيقة بتوحيد الله تعالى !

ومثل هذا أيضاً قول بعضهم : (الصفة النفسية حال فهي صفة ثبوتية لا
توصف بالوجود ولا بالعدم) وأمثال هذه الفلسفة ! التي نرى أنه لا فائدة من
الخوض فيها ! وهي من عوامل إغلاق العقول لا فتحها وانطلاقها !

ومن خطأ بعضهم أنه استدلل على وجود الله تعالى بالإجماع وبنص
الكتاب والسنة (!!!) وهذا خطأ محض ! إذ كيف يجوز لإنسان أن يبرهن على
وجود الله تعالى لمن لا يؤمن بذلك بهذه الأمور الشرعية التي هي ليست من
المُسَلَّمات عند غير المسلم ؟! وأما المسلم فوجود الله تعالى ثابت عنده لا

(١٧٢) اعلم يرحمك الله تعالى أننا إذا ذكرنا هذا الكلام فإننا لا نعني أن عقيدة السادة
الأشاعرة هي عقيدة فلاسفة اليونان وإنما نتكلم على بعض الجوانب التي دخلت إلى كتب
العقائد من الفلسفة والمنطق اليوناني الذي نبذه ولا نقبله ، وأن أعظم من عرفناه تأثر
بالفلسفة والمنطق اليوناني وأثر ذلك في عقيدته مما أذاه إلى القول بقدم العالم بالنوع
وبحوادث لا أول لها هو ابن تيمية الحراني رغم أنه كتب كتاباً في تحريم المنطق ! فمن
تدبر مثل كتابه « درء التعارض بين العقل والنقل » وكذلك « منهاج السنة » و « التأسيس
في الرد على أساس التقديس » علم ذلك ! وقد أكثر ابن تيمية من ذكر أرسطو طاليس في
كتبه ومن ذلك أنه ذكره في نحو (١١٠) موضعاً من كتابه « درء التعارض » !!

يحتاج لهذه البراهين أيضاً! وقد نص علماء الأصول على أن حدوث العالم ووجود الصانع لا يستدل عليهما أصلاً بالإجماع^(١٧٣).

قال العلامة ابن الهمام الحنفي في «التحجير»^(١٧٤) (٣/٣٠٣): [مسألة: العقليات ما لا يتوقف على سَمْعِ كحدوث العالم ووجود موجدته تعالى بصفاته وبعثة الرسل ..].

فالبراهين العقلية الكثيرة دالة على وجود الخالق سبحانه وتعالى ودالة أيضاً على أن هذا الصنع المحكم لا بد أن يصدر من موجود حي عالم حكيم قادر مريد مبدع لا يشبهه شيء من خلقه منزّه عن الزمان والمكان لا تدرك كنهه العقول ولا الأفهام.

(١٧٣) انظر «جمع الجوامع» وحواشيه (٢/٢٢٧-٢٢٨)، والبحر المحيط (٤/٥٢١) للزرکشي وغيرها من كتب الأصول، وانظر ما كتبه تلميذنا الأستاذ نذير العطاونة في كتابه «إحكام التقييد» ص (٦٦).

(١٧٤) المطبوع مع كتاب «التقرير والتجبير» شرح العلامة المحقق ابن أمير الحاج المتوفى سنة (٨٧٩هـ) على تحرير الإمام الكمال ابن الهمام المتوفى سنة (٨٦١هـ) في علم الأصول الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية رحمهما الله تعالى. طبع المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦هـ تصوير دار الكتب العلمية / بيروت / الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

صفة القدم (أو الأولية)

ونعني بها أنه سبحانه قديم لا أمراً زائداً على الذات

وأما قول الناظم رحمه الله تعالى : (**والقدم**) فمعناه : أنه سبحانه قديم لا أوّل ولا ابتداء له ؛ هذا معنى القدم والأزلية ، أي عدم افتتاح الوجود ، والمراد بالقدم في حق المخلوقات هو القدم الزماني والمولى سبحانه وتعالى منزّه عن الزمان ، كما أن الوصف بـ (الأول) يطلق على الخالق والمخلوق أيضاً ؛ قال تعالى ﴿ أَفَعَيِّنَا بِالْخُلُقِ الْأَوَّلِ ﴾ ق : ١٥ ، وقال تعالى ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ الحديد : ٣ ، فالأول في حق الخالق هو عدم افتتاح وبداية الوجود ، وفي حق المخلوق إثبات بداية مخلوق وكذلك إثبات بداية مخلوق سابق لمخلوق آخر في الوجود الزماني ، إذن فالوصف بالأول في حق كل من الخالق والمخلوق له معنى يغيّر الآخر ويخالفه ، وقد اتفقا في الاسم واللفظ واختلفا في المعنى .

والدليل عليه من العقل أنه تعالى لو لم يكن قديماً لكان مخلوقاً مُحدَثاً ، ولو كان مُحدَثاً لاحتاج إلى مُحدِثٍ يُحدِثُه ، وذلك المُحدِثُ إما أن يكون قديماً أو مخلوقاً مُحدَثاً ، فإن كان مُحدَثاً كان الكلام في مُحدِثِهِ وخالقه كالكلام فيه ، فإما أن ينتهي إلى صانعٍ قديمٍ على ما نقوله أو يتسلسل إلى ما لا نهاية ولا انقطاع من المُحدِثِينَ ، وذلك يوجب أن لا يصح وجود شيء من هذه المخلوقات ، والواقع بخلاف ذلك .

وجاء عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في

دعائه : « اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء^(١٧٥) » رواه مسلم (٢٧١٣) .

وقد ورد اسم (القديم) في رواية ابن ماجه (٣٨٦١) التي فيها سرد أسماء الله تعالى الحسنی وسيأتي الكلام عليها .

وعن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا دخل المسجد قال : « أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم »^(١٧٦) .

قال المُنَوي في « فيض القدير » (١٦٤/٥) : « [(وسلطانه القديم) على جميع الخلائق قهراً وغلبة] . ففسره هنا بأنه قهر الله تعالى الذي هو قدرته وإرادته فإنها قديمة وبالتالي فإنه موصوف سبحانه بالقدّم ، وبذلك يكون ثبت اتصافه عندهم بالقديم شرعاً بهذا الحديث وبغيره .

فمختصر الكلام أننا نعتقد بأن خالق هذا الكون سبحانه موجود قديم خارج عن الزمان والمكان فلا افتتاح لوجوده ، وهو متفرد بالقدّم والأولية ،

(١٧٥) اعلم أننا لم نستدلّ على وجود الله تعالى لا بالآيات المتقدمة ولا بهذا الحديث ، وإنما استدللنا على ذلك بالعقل ، وبعد ذلك نذكر ما ورد في الكتاب والسنة مما يتعلق بذلك ويضبط التسمية به .

(١٧٦) رواه أبو داود في السنن (١/١٢٧/برقم ٤٦٦) والبيهقي في الدعوات الكبير (١/٧٦) قال الإمام النووي في الأذكار : « رواه أبو داود بإسناد جيد » وصححه الألباني في « صحيح أبي داود » (١/٩٣/برقم ٤٤١) فقال : « صحيح » ، وكنت قد تكلمت على هذا الحديث في « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » ص (٢٤٩) في الحاشية (١٨٩) من الطبعة الثالثة ، فليراجع ذلك من شاء .

كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان الله ولم يكن شيء غيره »^(١٧٧) .

قال ابن حزم في « مراتب الإجماع » ص (١٦٧) : [باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع^(١٧٨)] : اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء .. [^(١٧٩)] .

قال إمام الحرمين في « الإرشاد » ص (٥٣) : [والدليل عليه أنه لو كان حادثاً لافتقر إلى مُحدثٍ ، وكذلك القول في مُحدثه ، وينساق ذلك إلى إثبات حوادث لا أول لها ، وقد سبق بطلان ذلك] .

وقال الإمام الغزالي في « الاقتصاد في الاعتقاد » ص (٢١) :

^(١٧٧) رواه البخاري في صحيحه (٣١٩٢) من حديث عمران بن حصين مرفوعاً .
^(١٧٨) ونبّه ههنا إلى أننا لم نستدل على وجوده سبحانه بالإجماع وإنما نذكر هذا على سبيل بيان ما اتفق عليه أهل القبلة واتفقوا على كفر المخالف فيه .
^(١٧٩) وقد خالف في هذه القضية ابن تيمية الحراني فقال في تعليقه على « مراتب الإجماع » ص (١٦٧) : (ولكنهم لم يتفقوا على كفر من خالف في ذلك) وَرَدَّ عليه العلامة المحدث الكوثري رحمه الله تعالى في التعليق على « مراتب الإجماع » والألباني في صحيحته كما سبق ، وقد زعم ابن تيمية بأن الله تعالى لم يكن وحده بل لا زالت المخلوقات معه في الأزل يوجد شيئاً منها ويفني شيئاً مع اعترافه بأنه ليس هناك مخلوق قديم بعينه وإنما القدم لنوع المخلوقات والحوادث يعني أنها حادثة ولكنها لا بداية لها أي أنه كان قبل كل مخلوقٍ مخلوقٌ آخر إلى غير بداية وهذا عند العلماء مخالف لعقيدة الإسلام التي نقل ابن حزم الاتفاق والإجماع عليها وعلى كفر من خالف فيها .

[ندعي أن السبب الذي أثبتناه لوجود العالم قديم فإنه لو كان حادثاً لافتقر إلى سبب آخر ، وكذلك السبب الآخر ويتسلسل إما إلى غير نهاية وهو محال وإما أن ينتهي إلى قديم لا محالة يقف عنده وهو الذي نطلبه ونسميه صانع العالم ولا بد من الاعتراف به بالضرورة . ولا نعني بقولنا قديم إلا أن وجوده غير مسبوق بعدم ، فليس تحت لفظ القديم إلا إثبات موجود ونفي عدم سابق] .

أما لفظ (قديم) ووصف الله تعالى بالقديم فمجمع عليه ، قال المحدث الزبيدي في « شرح الإحياء » (٢١ / ٢) : « أجمعت الأمة على وصفه تعالى به »^(١٨٠) انتهى ، ومعناه : الأزلي الأول الذي لا بداية له ، وقد نقل لنا عن السلف وصف الله تعالى بالقديم ، ومن ذلك أن الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى قال في عقيدته المشهورة : « ولا إله غيره قديم بلا ابتداء » .

وقد اعترض بعض المتمسكين^(١٨١) على لفظ (القديم) وادّعوا أن ذلك

(١٨٠) وزعم العلامة الزبيدي رحمه الله تعالى في « شرح الأحياء » (٢١ / ٢) أن المعتزلة لا يصفون الله تعالى بأنه قديم فقال : « وزعمت المعتزلة أن الله تعالى لا يوصف بأنه قديم » (!!!) وهذا كلام باطل من الزبيدي يناقض الكلام الذي قاله في نفس الصحيفة والذي أثبتناه في الأعلى من إجماع الأمة قاطبة على إطلاق القديم على الله تعالى ! ومما يبين عدم صحة هذه الدعوى على المعتزلة أيضاً قول القاضي عبد الجبار المعتزلي الشافعي رحمه الله تعالى في « شرح الأصول الخمسة » ص (١٨١) : [والله تعالى هو الموجود الذي لا أول لوجوده ولذلك وصفناه بالقديم] .

(١٨١) وهو الشيخ ابن باز في تعليقه على متن الطحاوية ! حيث قال معلّقاً على قول الطحاوي (قديم بلا ابتداء) فقال : [هذا اللفظ لم يرد في أسماء الله الحسنی ، كما نبّه

لم يرد في الشرع ! وهذا باطل بقول شيخهم ابن تيمية في « مجموع الفتاوى »
(٣٣٩ / ٢) : [والرب تعالى يلازمه الْقَدَم والغنى والعزة وهو سبحانه قديم غني
عزيز بنفسه يستحيل عليه نقيض ذلك] .

عليه الشارح رحمه الله - يعني به ابن أبي العز المجسم شارح الطحاوية - وغيره، وإنما ذكره كثير من علماء الكلام، ليثبتوا به وجوده قبل كل شيء، وأسماء الله توقيفية لا يجوز إثبات شيء منها إلا بالنص من الكتاب العزيز أو السنة الصحيحة، ولا يجوز إثبات شيء منها بالرأي، كما نص على ذلك أئمة السلف الصالح ولكن لا ينبغي عَدُّه في أسماء الله الحسنى؛ لعدم ثبوته من جهة النقل، ويغني عنه اسمه سبحانه الأول [!!! ونسي الشيخ أنه ذكر في كتبه ومؤلفاته حديث (وسلطانه القديم) مصححاً له ومستدلاً به في أربعة عشر موضعاً !! كما نسي أو تناسى أنهم يطلقون على الله الجهة والحد والجسم ولم ترد ، والله تعالى ليس كمثل شيء ، وأحياناً يقولون لفظ الجسم أو لفظ الحد لا تثبته ولا نفيه !! وكل ذلك كلام فارغ ! وتعالى الله أن يكون جسماً أو له حد أو جهة .

صفة البقاء

ونعني بها أن الله تعالى باقٍ

وقوله (**كذا بقاء لا يشاب بالعدم**) أي : ومن صفاته سبحانه وتعالى (البقاء) الذي لا يلحقه عدم ، والمقصود بالبقاء عدم جواز الفناء عقلاً ، أي عدم انتهاء الوجود ، أو عدم الآخرة للوجود .

والدليل عليه من العقل أن من ثبت قدمه استحاله عدمه ، فمن لا يجري عليه زمان يجب له القدم والبقاء . قال تعالى : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ الرحمن : ٢٧ .

قال الإمام الحافظ البيهقي (توفي ٤٥٨ هـ) في « الأسماء والصفات » ص (١١ - ١٢) : « قال الحليمي : وهذا أيضاً - أي اسمه الباقي - من لوازم قوله قديم ، لأنه إذا كان موجوداً لا عن أول ولا بسبب لم يجز عليه الانقضاء والعدم ، فإن كل مُنْقَضٍ بَعْدَ وجوده فإنما يكون انقضاؤه لانقطاع سبب وجوده ، فلما لم يكن لوجود القديم سبب يتوهم أن ذلك السبب إن ارتفع عُدم علمنا أنه لا انقضاء له .

قال البيهقي : وفي - معنى - الباقي : الدائم ، ... قال أبو سليمان الخطابي فيما أُخْبِرْتُ عنه : الدائم : الموجود - الذي - لم يزل الموصوف بالبقاء الذي لا يستولي عليه الفناء . قال : وليست صفة بقائه ودوامه كبقاء الجنة والنار ودوامهما وذلك أن بقاءه أبدي أزلي وبقاء الجنة والنار أبدي غير أزلي » انتهى كلام الإمام البيهقي .

ومعنى ذلك أن الجنة والنار دائمتان ومن فيهما باقيتان بإبقاء الله تعالى لهما ، فدوامها لشيء أوجب لهما ذلك ، فهو جائز عقلاً ، وهذا خلاف معنى بقاء الله تعالى فإنه ذاتي أي لا لشيء أوجب له ذلك تعالى ربنا وتقدس عن مشابهة خلقه .

ويجب اعتقاد بقاء الجنة والنار وعدم فنائهما ، لإخبار الشرع لنا بذلك ، في مثل قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا ﴾ الجن : ٢٣ ، ومثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ، جَزَاءُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ البينة : ٧-٨ . وقد خالف الجهم بن صفوان في ذلك فيما يحكى عنه^(١٨٢) فزعم أن النار تبنى وتبعه على هذه المقالة ابن تيمية الحراني ، وقد قام بالرد على ابن تيمية جماعة من أهل العلم منهم العلامة تقي الدين السبكي في رسالة « الاعتبار ببقاء الجنة والنار »^(١٨٣) ، والأمير الصنعاني في رسالة « كشف الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار »^(١٨٤) وقد قدم لها الألباني وأثبت هذا الأمر على ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية^(١٨٥) . قال

(١٨٢) وهذا لا يثبت على التحقيق عن الجهم بن صفوان بل هو عندنا من جملة الافتراءات

عليه ، ومع هذا فإن ابن تيمية والعلماء المترجمون للجهم بن صفوان يشنون ذلك عليه !

(١٨٣) وهي مطبوعة ضمن مجموع (الرسائل السبكية في الرد على ابن تيمية وتلميذه ابن

قيم الجوزية) طبع عالم الكتب / بيروت / الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .

(١٨٤) طبع المكتب الإسلامي / بيروت / الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ — ١٩٨٤ م) بتحقيق

وتقديم الألباني المتناقض .

(١٨٥) ومما قاله الألباني في مقدمة « كشف الأستار » للصنعاني ص (٢٢) عن ابن تيمية

العلامة المُنَاوي في « فيض القدير » (٣٢١ / ٥) : [وقد زلت قَدَم ابن القيم فذهب إلى فناء النار تمسكاً بمثل خبر البزار عن ابن عمرو موقوفاً « يأتي على النار زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد » ^(١٨٦) وهذا خللٌ بين] .

الحرّاني وتلميذه : « حتى ل يبدو للباحث المتجرد المنصف أنهما قد سقطا فيما ينكرانه على أهل البدع والأهواء من الغلو في التأويل والابتعاد بالنصوص عن دلالتها الصريحة وحملها على ما يؤيد ويتفق مع أهوائهم ! ... حتى بلغ الأمر بهما إلى تحكيم العقل فيما لا مجال له فيه ، كما يفعل المعتزلة تماماً » .

(١٨٦) رواه البزار في مسنده (٤٤٢ / ٦) عن عبدالله بن عمرو بن العاص موقوفاً ، وذكره الذهبي في « الميزان » في ترجمة أبو بلج الفزاري الواسطي ويقال الكوفي الكبير وقال : « منكر » ، ونقل الحافظ في ترجمته في « تهذيب التهذيب » (٤٩ / ١٢) عن الحسن إنكاره له ، وهو من جملة الإسرائيليات المردودة قطعاً . ورواه ابن عدي في « الكامل في الضعفاء » (٢٢٠ / ٥) في ترجمة العلاء ابن زيد الثقفي وهو مطعون فيه وضاع منكر الحديث : من حديث أنس مرفوعاً : « ليأتين على جهنم يوم تصطفق أبوابها ما فيها من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم أحد » . ورواه الطبراني في الكبير (٢٩٥ / ٨) : من طريق عبدالله بن مسعر بن كدام عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً : « ليأتين على جهنم يوم كأنها زرع هاج واحمرّ تخفق أبوابها » قال الهيثمي في « المجمع » (٣٦٠ / ١٠) : « وفيه جعفر بن الزبير وهو ضعيف » ، وليس كذلك فحسب بل فيه متروك وهو عبدالله بن مسعر ، ونقل الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٣٥٧ / ٣) عن الذهبي أنه حديث باطل فقال : « وفي معجم الطبراني من حديث هذا التالف عن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة في انقطاع عذاب جهنم وهذا باطل » . فالحديث من جملة الخرافات . وعلى فرض صحة سنده فهو باطل أيضاً لمخالفته ما هو مقطوع به .

صفة المخالفة للحوادث

أي كونه تعالى ﴿ ليس كمثل شيء ﴾ وأنه ﴿ لم يكن له كفواً أحد ﴾

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٢٤ - وَأَنَّهُ لِمَا يَنَالُ الْعَدَمُ مُخَالَفٌ بُرْهَانٌ هَذَا الْقِدَمُ) .

الشرح : هذا شروع منه في ذكر صفة (المخالفة للحوادث) ، ويعني المصنف بما ذكره أن الله تعالى مخالف لجميع المخلوقات التي يجوز أن ينالها العدم أي الفناء ، والدليل على ذلك أنه سبحانه قديم لا أول له فهو خارج عن الزمان وبالتالي فهو باق سبحانه ، وبذلك يخالف سبحانه الخلق وهو منزّه عن البداية والنهاية .

بيان قاعدة نفي المثلية والشبه عن المولى سبحانه وتعالى :

اعلم أن تنزيه الله تعالى عن التشبيه والتجسيم^(١٨٧) من أعظم أصول الإيمان، إذ لا يكون التوحيد مقبولاً عند الله تعالى إلا به ، وقد أرسل الله تعالى الأنبياء والمرسلين لدعوة الخلق إلى نبد الوثنية وعبادة الله تعالى وحده وتنزيهه عن أن يكون مماثلاً ومشابهاً لشيء من خلقه أو لتلك الأصنام التي كانوا يعبدونها والتي هي أشكال وصور وهيئات ، قال تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ مريم : ٦٥ ، أي هل تعلم له شبيهاً ومثيلاً كما قال ابن عباس ومجاهد

(١٨٧) قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢٩٧ / ١٣) : [قال ابن بطال التشبيه والتمثيل هو القياس عند العرب] . وهنا معناه قياس الخالق على المخلوق ، وقياس الغائب على الشاهد .

وسعيد بن جبير وقتادة وابن جريج وغيرهم من السلف الأولين^(١٨٨) .

ونص سبحانه على إثبات التنزيه ونفي التشبيه والتجسيم في كتابه العزيز بقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ الشورى : ١١ ، وبقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ الإخلاص : ٤ ، وقال أيضاً : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الزخرف : ٨٢ ، وواحدة من هذه الآيات كافية في إثبات هذا الأصل الأصيل في عقيدة الإسلام .

والمثل هو التشابه ولو من وجهٍ من الوجوه ، خلافاً لمن أبى ذلك ، والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَاوَيْلَتَا أَعَجَزْتُمْ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورِي سَوَاءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ المائدة : ٣١ ، فقد أراد أن يكون مثل الغراب من وجهٍ ما وهو التشابه معه في مواراة أخيه ، وقال تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ .. ﴾ الجمعة : ٥ ، قال القرطبي : [شبَّههم بالحمار .. يحمل كتباً وليس له إلا ثقل الحمل من غير فائدة] . وبما قدَّمناه يبطل قول المجسمة وابن تيمية في مثل " موافقة صريح المعقول " (٦٢ / ١) حيث يقول : [وكذلك قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ الشورى : ١١ ، وقوله : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ مريم : ٦٥ ، ونحو ذلك فإنه لا يدل على نفي الصفات بوجهٍ من الوجوه ، ولا على نفي ما يسميه أهل الاصطلاح جسماً بوجه من

(١٨٨) قال ابن كثير في تفسيره (١٧٦/٣) : [فاعبده واصطبر لعبادته هل تعلم له سمياً ﴾ قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : هل تعلم للرب مثلاً أو شبيهاً ؟ وكذلك قال مجاهد وسعيد بن جبير وقتادة وابن جريج وغيرهم] . وهو في تفسير ابن جرير الطبري (٢٢٦/١٨) و « شعب الإيمان » للبيهقي (١٣٣/١) وغيرها .

الوجه] !! كما يبطل بما قدمناه أيضاً قول مقلدي ابن تيمية أمثال ابن عثيمين الذي يقول في " شرح الواسطية " (١١٠/١-١١١ طبعة دار ابن الجوزي) : [قلنا : إن الله عز وجل له وجه وله عين وله يد وله رجل عز وجل لكن لا يلزم من أن تكون هذه الأشياء مماثلة للإنسان فهناك شيء من الشبه لكنه ليس على سبيل المماثلة] . وهذا كلام باطل بالآيات القرآنية كما تقدّم .

وقد ذكر الناظم هذا الأمر في منظومته في مواضع ، منها : قوله هنا (وأنه لِمَا يَنَالُ الْعَدَمُ مخالفٌ بُرْهَانٌ هَذَا الْقِدَمِ) ، وقوله (مُنْزَهًا أَوْصَافَهُ سَنِيَّةٌ عن ضد أو شبه شريك مطلقاً) وقوله (وكلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهِهَا أولُهُ أَوْ فَوْضٍ وَرُمٌ تَنْزِيهِهَا) .

فنفى التشبيه هو التنزيه وهو كون المولى سبحانه مخالف لخلقه ولا يشبههم بوجه ، وهذا الأصل إنما يدل عليه أولاً العقل الحاكم بأن الصانع لا يشبه مصنوعه ، ثم الشرع في آيات كثيرة محكمة تقدّمت كقوله سبحانه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ الإخلاص : ٤ ، ونحوها وهي قطعيات .

ونجد كذلك كليات الشريعة ونصوصها تؤكد على التنزيه الذي هو التسبيح ، [قال أهل اللغة العربية وغيرهم التسبيح التنزيه يقال سَبَّحْتُ الله تَسْبِيحًا وَسَبَّحَانًا ، فسبحان الله معناه : براءة وتنزيهاً له من كل نقص وصفة للمُحَدَّث] (١٨٩) .

وقد ذكر الله تعالى التسبيح - الذي هو التنزيه - في كتابه الكريم في ستة

(١٨٩) قاله الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (٢٠١/٤) .

وثمانين موضعاً ، وأمر به في مواضع كثيرة ، منها : قوله تعالى ﴿ وَادْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ آل عمران : ٤١ ، أي نزهه ربك بالعشي والإبكار سواء كان ذلك في الصلاة المملوءة بالتسبيحات التي تذكرك تنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه أو خارجها ، وقول سيدنا موسى وسيدنا هارون عليهما السلام : ﴿ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ، وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴾ طه : ٣٣-٣٤ ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ﴾ الأنبياء : ٢٦ . أي تنزهه عن ذلك ، ثم جعل الصلاة مشتملة على التسييح ليتذكر المسلم في ليله ونهاره تنزيه الله تعالى وأنه متعال في عظمته عن التجسيم ومشاكلة المخلوقات والمحدثات ، قال تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴾ طه : ١٣٠ .

وأما ما جاء في الأحاديث الصحيحة في التنزيه ونفي التشبيه والتجسيم :

فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن يهودياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا محمد إن الله يمسك السموات على إصبع والأرضين على إصبع والجبال على إصبع والشجر على إصبع والخلائق على إصبع ثم يقول أنا الملك فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذته ثم قرأ ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ الزمر : ٦٧ . (١٩٠) .

(١٩٠) رواه البخاري في مواضع منها : (٦٨٦٤) ، ومسلم (٤٩٩٣) ، قال البخاري عقبه : (قال يحيى بن سعيد وزاد فيه فضيل بن عياض عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجباً وتصديقاً له) وهذه بلا شك زيادة باطلة مردودة ، وعلى كل فهذا الحديث فيه رد الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك اليهودي فيما أتى به من تجسيم الله تعالى وتشبيهه بالإنسان الذي يحمل

فمختصر الأمر في هذا الحديث أن يهودياً مجسماً مشبهاً جاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصف الله تعالى ويقول له : إن لله تعالى أصابع وإن الله تعالى يحمل الخلائق بها فرداً عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقول الله تعالى ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ... سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ الزمر : ٦٧ ! وفي رواية عند أحمد لهذا الحديث (٢٥١/١) عقب القصة : [فأنزل الله عز وجل ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ الزمر : ٦٧] ، وهذا رد صريح على ذلك الرجل اليهودي الذي شبهه سبحانه ولم ينزهه ولم يقدره حق قدره وتعظيمه .

وأما ضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن ثبت فهو لاستخفافه بعقل ذلك اليهودي وتفكيره وما يدور في خياله من الترهات .

الأشياء بيده وأصابه بقوله تعالى ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ الزمر : ٦٧ ، وكل من حاول أن يتلاعب فيزيد فيه أو يحتج بما ورد في بعض رواياته فيدعي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق ذلك اليهودي ووافقه فهو كاذب على الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ! كائناً من كان القائل بذلك ! ولذلك نبّه الحافظ كالبخاري ومسلم وأحمد والترمذي والدارقطني في « العلل » (١٧٧/٥) على أن تلك الألفاظ المنكرة التي وقعت في بعض طرقه كقوله (تصديقاً) من زيادات بعض الرواة ، وقد بينت بتوسع في مقدمة كتاب « العلو » للذهبي من ص (٤٨-٥٤) دحض حجة كل من أراد أن يحتج بهذا الحديث من المجسمة والمشبهة بوجه من الوجوه ، واختصرت ذلك فيما علّفته على إبانة الأشعري في التعليق رقم (١٥٠) ، ويكفي هنا أن أختتم بما قاله الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٣٩٨/١٣) نقلاً عن القرطبي حيث قال : « وأما من زاد (وتصديقاً له) فليست بشيء فإنها من قول الراوي وهي باطلة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يُصدّق المحال وهذه الأوصاف في حق الله محال .. » .

قال الحافظ ابن الجوزي^(١٩١) : [قلت : ظاهر ضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإنكار ، واليهود مُشَبَّهة ونزول الآية دليل على إنكار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم] .

وروى مسلم (٤٨٨٨) والترمذي (٣٣٢٢) وغيرهما عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء اقض عنا الدين وأغننا من الفقر » . قال البيهقي^(١٩٢) : « استدل بعض أصحابنا بهذا الحديث على نفي المكان عن الله تعالى ، فإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان » ، وفي ذلك نفي التجسيم والتشبيه عنه سبحانه لأن الجسم هو ما يحاذي الأجسام فيكون فوقها أو تحتها أو إزائها من جهة من الجهات .

وروى الترمذي (٣٢٨٧) والحاكم في مستدرکه (٥٤٠/٢) وصححه عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن المشركين قالوا : « يا محمد أنسب لنا ربك ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الإخلاص : ١ ، قال : الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت ، وإن الله لا يموت ولا يورث ولم يكن له كفواً أحد ، قال : لم يكن له شبيه ولا عدل وليس كمثل شيء »^(١٩٣) .

(١٩١) في كتابه الفذ « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (٢٠٦) بتحقيقنا .

(١٩٢) في كتابه « الأسماء والصفات » ص (٤٠٠) .

(١٩٣) قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي هناك ؛ واستدل بالحديث

واتفقت الأمة على ذم التشبيه والتجسيم وتنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه ، حتى الواقعين في التشبيه والتجسيم فإنهم يتبرأون منه ويأنفون من وصمهم به لأنه عين الوثنية والصنمية . ويكفي أن سيدنا ابن عباس ترجمان القرآن رضي الله عنه أوّل ظواهر النصوص التي توهم التشبيه والتجسيم وفسّرهما بمعان صحيحة عقلاً ونقلاً ، ومن ذلك تأويله رضي الله عنه الساق بالشدة^(١٩٤) ، والنسيان بالترك^(١٩٥) ، والأيدي بالقوة^(١٩٦) ، والجنب بالأمر والحق^(١٩٧) ، وغير ذلك مما **بأيدي** الذاريات : ٤٧ ، بالقوة^(١٩٦) ، والجنب بالأمر والحق^(١٩٧) ، وغير ذلك مما هو معلوم ومشهور في كتب التفاسير !

وقال البيهقي في « شعب الإيمان » (١٠٤/١) : [وأما البراءة من التشبيه بإثبات أنه ليس بجوهر ولا عَرَضُ فلاَن قوماً زاغوا عن الحق فوصفوا الباري

الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٣٥٦/١٣) .
(١٩٤) كما في تفسير ابن جرير (٣٨/٢٩) وفتح الباري (٤٢٨/١٣) وقد بينت صحة السند إليه وبطلان من حاول أن يموّه فيضعفه في كتاب « التناقضات » (٣١٢-٣١٣/٢) وقال ابن جرير هناك : [قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد] . وقال ابن القيم في « الصواعق المرسلّة » (٢٥٢/١) : [ولا يحفظ عن الصحابة والتابعين نزاع فيما يُذكر أنه من الصفات أم لا غير هذا الموضوع] . وهذا غير صحيح بل هو من جملة تمويهاته فإن ابن عباس أوّل الأيدي بالقوة في مثل قوله تعالى ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾ ! ولفظة (أيدي) معناها الحقيقي جمع يد لقوله تعالى ﴿ أَلْهَمَّ أَرْجُلَ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبِطْشُونَ بِهَا ﴾ الأعراف : ٧ .

(١٩٥) انظر تفسير ابن جرير الطبري (٢٠١/٨) .

(١٩٦) تفسير الطبري (٢٧/٧) .

(١٩٧) تفسير الطبري (١٩/٢٤) .

جل وعز ببعض صفات المُحدّثين ، فمنهم مَنْ قال : إنه جوهر ، ومنهم من قال : إنه جسم ، ومنهم من أجاز أن يكون على العرش قاعداً كما يكون الملك على سريره وكل ذلك في وجوب اسم الكفر لقائله^(١٩٨) كالتعطيل والتشريك].

وقال البيهقي أيضاً في « شعب الإيمان » هناك (١٣٧/١-١٣٨) :

[فإن قال قائل : فما الدليل على أنه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ؟

قيل : لأنه لو كان جسماً لكان مؤلفاً . والمؤلف شيئان ، وهو سبحانه شيء واحد ولا يحتمل التأليف ، وليس بجوهر لأن الجوهر هو الحامل للأعراض ، المقابل للمتضادات ، ولو كان كذلك لكان ذلك دليلاً على حدوثه ، وهو سبحانه تعالى قديم لم يزل ، وليس بعرض لأن العرض لا يصح بقاؤه ، ولا يقوم بنفسه ، وهو سبحانه قائم بنفسه لم يزل موجوداً ، فلا يصح عدمه .

فإن قال قائل : فإذا كان القديم سبحانه شيئاً لا كالأشياء ، ما أنكرتم أن يكون جسماً لا كالأجسام ؟

قيل له : لو لزم ذلك للزم أن يكون صورة لا كالصور ، وجسداً لا كالأجساد ، وجوهرأ لا كالجواهر ، فلما لم يلزم ذلك ، لم يلزم هذا

فإن قال قائل : وما الدليل على أنه لا يشبه المصنوعات ، ولا يتصور في الوهم ؟ قيل : لأنه لو أشبهها لجاز عليه جميع ما يجوز على المصنوعات من

(١٩٨) ماذا يقول إذن فيما قاله ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (٤/٣٧٤) : [إذا تبين هذا فقد حدّث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسه ربه على العرش معه ..]. وما رواه أحمد في مسنده (١/٢٩٦) من جملة أباطيل في رواية من رواية حديث الشفاعة وفيه: « فآتي ربي على كرسيه أو سريره » !!

سمات النقص وأمارات الحدّث ، والحاجة إلى مُحدّثٍ غيره ، وذلك يقتضي
نفيه ، فوجب أنه كما وصف نفسه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾
الشورى : ١١ ، ولأننا نجد كل صنعة فيما بيننا لا تشبه صانعها كالكتابة لا تشبه
الكاتب ، والبناء لا يشبه الباني ، فدل ما ظهر لنا من ذلك على ما غاب عنا ،
وعلمنا أن صنعة الباري لا تشبهه] .

وقال النووي في « شرح صحيح مسلم » (١٦٦/١٦) :

[قَالَ الْمَازِرِيُّ : وَقَدْ غَلَطَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، فَأَجْرَاهُ عَلَى
ظَاهِرِهِ ، وَقَالَ لِلَّهِ تَعَالَى صُورَةٌ لَا كَالصُّورِ . وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ ؛ لِأَنَّ
الصُّورَةَ تُفِيدُ التَّرْكِيبَ ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ مُحَدَّثٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِمُحَدَّثٍ فَلَيْسَ
هُوَ مُرَكَّبًا فَلَيْسَ مُصَوَّرًا . قَالَ : وَهَذَا كَقَوْلِ الْمُجَسِّمَةِ : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ لَمَّا
رَأَوْا أَهْلَ السُّنَّةِ يَقُولُونَ : الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ طَرَدُوا
الاسْتِعْمَالَ فَقَالُوا : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ . وَالْفَرْقُ أَنَّ لَفْظَ شَيْءٍ لَا يُفِيدُ
الْحُدُوثَ ، وَلَا يَتَضَمَّنُ مَا يَقْتَضِيهِ ، وَأَمَّا جِسْمٌ وَصُورَةٌ فَيَتَضَمَّنَانِ التَّأْلِيفَ
والتَّرْكِيبَ ، وَذَلِكَ دَلِيلُ الْحُدُوثِ ، قَالَ : الْعَجَبُ مِنْ ابْنِ قُتَيْبَةَ فِي قَوْلِهِ صُورَةٌ
لَا كَالصُّورِ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ عَلَى رَأْيِهِ يَقْتَضِي خَلْقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ
فَالصُّورَتَانِ عَلَى رَأْيِهِ سَوَاءٌ ، فَإِذَا قَالَ لَا كَالصُّورِ تَنَاقُضٌ] .

وقال الذهبي في « الميزان » في ترجمة محمد بن كرام : [ومن بدع
الكرامية قولهم في المعبود تعالى : إنه جسم لا كالأجسام] .

وقال القرطبي في « تفسيره » (٢٥٦/١٢) : [وقد قال هشام الجوالقي
وطائفة من المجسمة : هو نور لا كالأنوار وجسم لا كالأجسام ، وهذا كله

محال على الله تعالى عقلاً ونقلاً.... ثم إن قولهم متناقض ؛ فإن قولهم جسم أو نور حكم عليه بحقيقة ذلك وقولهم لا كالأنوار ولا كالأجسام نفي لما أثبتوه من الجسمية والنور وذلك متناقض ، وتحقيقه في علم الكلام ، والذي أوقعهم في ذلك ظواهر اتبعوها ..] .

وقال الإمام القرطبي في « التذكار » ص (٢٠٨) في شأن المجسمة :
« والصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عبّاد الأصنام والصور » .

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته المشهورة : « وتعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات الست كسائر المبدعات » .

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٣٩٨/١٣) : « واليهود يعتقدون التجسيم وأن الله شخص ذو جوارح كما يعتقد غلاة المشبهة من هذه الأمة » .

وقال الشيخ عبد القاهر البغدادي في « أصول الدين » ص (٣٣٧) :
« وأما مجسمة خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم : بأن الله تعالى له حد ونهاية من جهة السفلى ومنها يماس عرشه ، ولقولهم : بأن الله تعالى محل للحوادث » .

وتكفّل ابن الجوزي وابن عقيل وهما من الحنابلة المنزهين بالرد على المجسمة والمشبهة وذمهما فيما وقعوا به من تشبيه وتجسيم في مؤلفات خاصة مشهورة وبينوا تأويل الآيات والأحاديث الصحيحة التي وردت في الصفات وعدم ثبوت البعض الآخر من تلك الأحاديث .

قال الذهبي في ترجمة ابن قتيبة في « سير أعلام النبلاء » (٢٩٨/١٣) :
[وقال أبو بكر البيهقي : كان - ابن قتيبة - يرى رأي الكرامية ونقل صاحب مرآة
الزمان بلا إسناد عن الدارقطني أنه قال : كان ابن قتيبة يميل إلى التشبيه، قلت:
هذا لم يصح وإن صح عنه فسحقا له فما في الدين محابة] .

وقال الذهبي في ترجمة الحافظ العبدري في « السير » (٥٨٣/١٩) وكان قد
رُمِيَ بالتجسيم والتشبيه : [قلت : ما ثبت عنه ما قيل من التشبيه وإن صح فبعداً
له وسحقا] .

والكلام في ذلك كثير وكثير عند أهل العلم ، وكفينا أصلاً ما ورد في
القرآن الكريم مما ذكرنا طرفاً منه ، ولكننا أتينا بأقوال بعض العلماء تأكيداً أو
استئناساً .

(تنبيه) : ثم جاء ابن تيمية وادّعى أن التشبيه والتجسيم ليسا
مذمومين ! فقال : ما نصه : « وإذا كان كذلك فاسم المشبهة ليس له ذكراً بذم
في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين ... » (١٩٩) .

وما سقناه يكفي في دحض مقاله هذه ونسفها ، وبه يتبين في أي فلك
يدور هذا الإنسان . ويكفي أن إمامه أحمد بن حنبل يقول : « أعلم أنه أحد
صمد لا شبه له ولا عدل » [كما في سير النبلاء (٢٦٢/١١)] .

قال الباجوري في « حاشيته على الجوهرة » ص (٥٧) مقررراً برهان مخالفته
تعالى للحوادث : [وتقرير البرهان : أن تقول : لو لم يكن مخالفاً للحوادث

(١٩٩) في « بيان تلبس الجهمية » أو المسمى « نقض أساس التقديس » (١٠٩/١) !

لكان مماثلاً لها ، ولو كان مماثلاً لها لكان حادثاً ، كيف وقد ثبت قَدْمُهُ بالدليل السابق ، ويصح إبقاء كلام المصنف على ظاهره فيكون نفس القَدَم هو الدليل على المخالفة ؛ لأن كل مَنْ وجب له القَدَم استحال عليه العدم ، ولا شيء من الحوادث يستحيل عليه العدم فلا شيء منه بقديم فثبتت المخالفة [٢٠٠] .

وقال الإمام الغزالي في « الإحياء » (١٠٧/١) متكلماً في موضوع مخالفته سبحانه للحوادث والمخلوقات :

[العلم بأنه تعالى ليس بجسم مؤلف مختص بحيز فالجسم يستحيل خلوه عن الافتراق والاجتماع والحركة والسكون والهيئة والمقدار وهذه سمات الحدوث ، وكذا العلم بأنه سبحانه ليس بعَرَض قائم بجسم أو حال في محل لأن العَرَض ما يحل في الجسم ، وكل جسم فهو حادث لا محالة ويكون محدثه موجوداً قبله ، فكيف يكون حالاً في الجسم وقد كان موجوداً في الأزل وحده وما معه غيره ، ثم أحدث الأجسام والأعراض بعده ؟ ولأنه عالم قادر مريد خالق - كما سيأتي بيانه - وهذه الأوصاف تستحيل على الأعراض بل لا تعقل إلا لموجود قائم بنفسه مستقل بذاته ، وقد تحصّل من هذه الأصول أنه موجود قائم بنفسه ليس بجوهر ولا جسم ولا عَرَض ، والعالم كله جواهر وأعراض وأجسام فإذا لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء بل هو الحي القيوم الذي

(٢٠٠) قال المحشي على « شرح الباجوري » ص (٥٨) : [قوله (فثبتت المخالفة) بمعنى أن الله تعالى ليس من الحوادث ، فالمخالفة المترتبة على هذا الدليل غير المخالفة المعدودة من صفاته تعالى ، لأنها عبارة عن نفي الجرمية والعرضية ، إلى غير ذلك مما تقدّم ، والمخالفة المترتبة على هذا الدليل عبارة عن كونه تعالى ليس داخلياً في الحوادث ولا معدوداً منها ، فهذا الدليل غير ظاهر] . يعني أن تقرير الباجوري لهذا البرهان ضعيف .

ليس كمثل شيء ، وأنى يشبه المخلوق خالقه والمقدور مقدّره والمصور مصوره ، والأجسام والأعراض كلها من خلقه وصنعه فاستحال القضاء عليها بمماثلته ومشابهته ، وكذا العلم بأن الله تعالى مُنَزَّه عن الاختصاص بالجهات فإن الجهة إما فوق وإما أسفل وإما يمين وإما شمال أو قُدَّام أو خلف ... فكيف كان في الأزل مختصاً بجهة والجهة حادثة ؟ وكيف صار مختصاً بجهة بعد أن لم يكن له ؟ [انتهى . كيف يختص بجهة مَنْ هو منزّه عن المكان وعن الزمان ولا تدرك كنهه العقول ولا الأفهام .

وقال الشيخ عبد القاهر البغدادي^(٢٠١) في كتابه « الفرق بين الفرق » ص (٣٣٣) أن أهل السنة والجماعة : « أجمعوا على أنه لا يحويه مكان ، ولا يجري عليه زمان » بل إن أهل الإسلام بجميع فرقهم اتفقوا على ذلك إلا المجسمة والمشبهة الذين لا يُلْتَفَت لقولهم ، فيجب تنزيه الله تعالى عن الزمان والمكان .

فهذا مختصر ما يقال في مخالفته تعالى للحوادث وهو أنه ليس بجسم ولا عَرَض ولا في مكان ولا يجري عليه زمان سبحانه وتعالى .

(٢٠١) مع أن للشيخ عبدالقاهر البغدادي أقوالاً كثيرة لا يعول عليها ، وأما نقوله عن المذاهب الأخرى وحكايته لأقوالها ففيه خطأ كثير وخاصة ما يحكيه عن المعتزلة ، فهو يقولهم ما لم يقولوا ، وسبب ذلك اعتماده على كتاب ابن الراوندي — الملحد عند السنة والمعتزلة — في الرد على المعتزلة ، فانتبه لذلك ولا تغفل عنه .

صفة الغنى

ونعني بها كونه تعالى غنياً

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٢٥ - قِيَامُهُ بِالنَّفْسِ وَحَدَانِيَّةُ مُنْزَهَاتِ أَوْصَافِهِ سَيِّئَةٍ)

الشرح : قوله (قيامه بالنفس) : يعني أن من صفاته تعالى قيامه بنفسه أي بذاته وعدم افتقاره سبحانه إلى محل وأنه لا يحتاج إلى مخصص أي موجد يوجد ، فتحصل من هذا أن قيامه سبحانه بنفسه يتضمّن أمرين :
(الأول) : عدم افتقاره إلى محل يقوم به أي أنه ذات قائم بنفسه وليس صفة .

(والثاني) : عدم افتقاره إلى مخصص أي موجد يوجد .

هذا ما يعنيه الناظم رحمه الله تعالى ، ولنا عليه نكات أو استدراقات وهي :

أولاً : بعد أن ثبت وجود الخالق سبحانه وتعالى المتصف بالقدم والبقاء لا معنى لإيراد وصف القيام بالنفس الذي هو عندهم عدم الافتقار إلى المحل وإلى المخصص ، وكان يعني عن هذا إثبات صفة (الغنى) للمولى سبحانه وتعالى أي عدم افتقاره لما سواه ! فالأصل أن تكون صفة (الغنى) بديلاً عن قولهم (القيام بالنفس) والظاهر أن وصف (القيام بالنفس) متسرب من الفلسفة بناء على ما يأتي في النقطة التالية .

ثانياً : أن هذا كلام غامض لا يفهمه أكثر الناس إلا من فهم معنى الصفة وهي الشيء الذي يحتاج أن يقوم في المحل الذي هو الجسم ، وفرّق بينها وبين الذات - التي هي في فهمنا للمخلوقات - الجسم والجِرم الذي لا يحتاج أن يقوم بغيره خلافاً للصفة والعَرَض .

والذي أيقن بوجود خالق الخلق سبحانه لا يخطر له في ظني هذه الأمور ولا يحتاجها ، لأنه عَلِمَ قبل ذلك أن الله موجود قديم باق فهو ذات موصوف بالوجود والقدم والبقاء .

ثالثاً : الأشاعرة الأولون لم يستعملوا هذا التعبير (القيام بالنفس) كالباقلاني لكن إمام الحرمين والغزالي رحمهما الله تعالى قالوا ذلك ، وقد عبّر الإمام الغزالي^(٢٠٢) رحمه الله تعالى عن ذلك بما ملخصه :

[وهذه الأوصاف تستحيل على الأعراض بل لا تعقل إلا لموجود قائم بنفسه مستقل بذاته ، وقد تحصّل من هذه الأصول أنه موجود قائم بنفسه ليس بجوهر ولا جسم ولا عَرَض] .

وقال إمام الحرمين في « الإرشاد » ص (٣٣) :

[فصل : قيام الله تعالى بنفسه : الباري سبحانه قائم بنفسه ، مُتَعَالٍ عن الافتقار إلى محلٍ يحله أو مكان يقفه ، واختلفت عبارات الأئمة رحمهم الله تعالى في معنى القائم بالنفس ، فمنهم من قال : هو الموجود المستغني عن المحل ، والجوهر على ذلك قائم بنفسه ، وقال الأستاذ أبو إسحاق رحمه

(٢٠٢) في كتاب قواعد العقائد من كتاب « الإحياء » (١/١٠٧) .

الله (٢٠٣) : القائم بالنفس هو الموجود المستغني عن المحل والمخصص ، وذلك يختص عنده بالباري تعالى ، إذ الجوهر وإن لم يفتقر إلى محل يحله فقد افتقر وجوده ابتداءً إلى مخصص قادر . والغرض المعني من هذا الفصل هو : إقامة الدليل على تقديس الرب تبارك وتعالى عن الحاجة إلى محل ، والدليل عليه أنه لو حلّ محلاً وافتقر وجوده إليه لكان المحل قديماً وكان هو صفة له ، إذ كل محل موصوف بما قام به ، والصفة يستحيل أن تتصف بالإحكام التي توجبها المعاني ، وسنين وجوب اتصاف الباري بكونه حياً عالمياً قادراً [.

رابعاً : الذي ورد في الكتاب العزيز هو أن الله تعالى قائم على كل نفس بما كسبت ؛ قال تعالى ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ بظَاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ الرعد : ٣٣ ، فالذي ورد وصفه تعالى به أنه (القائم على كل نفس) ولم يرد أنه (القائم بنفسه) وإنما الذي ورد أنه سبحانه (غني) ، مع قولنا بأنه لا مانع من وصفه تعالى بما لم يرد إن دل على كمال ولم يكن فيه محذور معتبر .

قال الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٣٦) :

« قال الحلّيمي في معنى الغني : إنه الكامل بما له وعنده فلا يحتاج معه إلى غيره ، وربنا جلّ ثناؤه بهذه الصفة لأن الحاجة نقص ، والمحتاج عاجز عما يحتاج إليه إلى أن يبلغه ويدركه ، وللمحتاج إليه فضل بوجود ما ليس عند

(٢٠٣) هذا هو الإمام الإسفراييني الشافعي المتوفى سنة ٤١٨ هـ بنيسابور ، وهو من شيوخ الحاكم والبيهقي وأبو القاسم القشيري ، وكان الإسفراييني ينكر كرامات الأولياء مثل الإمام الحلّيمي رحمه الله تعالى ، كما في ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (١٧ / ٣٥٥) .

المحتاج ، فالنقص منفي عن القديم بكل حال ، والعجز غير جائز عليه ولا يمكن أن يكون لأحد عليه فضل إذ كل شيء سواه خُلِقَ له ، وبدعُ أبدعه لا يملك من أمره شيئاً، وإنما يكون كما يريد الله عز وجل ويدبره عليه^(٢٠٤) ، فلا يتوهم أن يكون له مع هذا اتساع لفضل عليه « انتهى .

وقال البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في « الأسماء والصفات » ص (١٤) في الكلام على اسمه تعالى الواحد : [وعلى هذا لو قيل إن معنى اسمه الواحد أنه القائم بنفسه لكان ذلك صحيحاً ، ولرجع المعنى إلى أنه ليس بجوهر ولا عَرَض ، لأن قيام الجوهر بفاعله ومبقيه وقيام العرض بجوهر يحله] .

وقال القاضي عبد الجبار ت (٤١٥هـ) في « شرح الأصول الخمسة » ص (٢١٨) : [ثم إن الخلاف في هذه المسألة لا يخلو ؛ إما أن يكون عن طريق المعنى كأن يقول : إن الله تعالى جسم على معنى أنه طويل عريض عميق ، وأنه يجوز عليه ما يجوز على الأجسام من الصعود والنزول والهبوط والحركة والسكون والانتقال من مكان إلى مكان ، وإما أن يكون عن طريق العبارة ، يجوز أن يقول : إن الله تعالى جسم ليس بطويل ولا عريض ولا عميق ولا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام من الصعود والهبوط والحركة والسكون والانتقال من مكان إلى مكان ، ولكن أسميه جسماً لأنه قائم بنفسه . فإن كان خلافه من هذا الوجه ، فالكلام عليه ما ذكرناه من أن الجسم إنما يكون طويلاً

(٢٠٤) بالنسبة لأفعال العباد فإن مراد الله تعالى فيها تمكينهم من فعل ما يشاءون ! فهم يملكون لأنفسهم فعل الخير والشر ويختارون ما أرادوا منهما ! وبالتالي فهم يملكون أن يعملوا بعمل أهل الجنة أو بعمل أهل النار دون جبر ولا إكراه ! ولا يقال بأن الله تعالى أراد أن يعملوا مثلاً بعمل أهل النار ودبره لهم !!

عريضاً عميقاً فلا يوصف به القديم تعالى] .

وقال إمام الحرمين شيخ الأشاعرة (ت ٤٧٨هـ) في « الإرشاد » ص (٧٥) :

[وإذا سئل العاقل عما يستحيل على ربه فالعبارة الوجيزة في الجواب أن يقول : يستحيل عليه كل ما يدل على حدثه ؛ ويندرج تحت ذلك استحالة تحيزه وقبوله للحوادث ، وافتقاره إلى محل يحله] .

فملخص ما نراه أنه ينبغي استبدال التعبير عن (القيام بالنفس) بصفة (الغنى) والله تعالى يقول : ﴿ سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ يونس : ٦٨ ، والله الموفق .

صفة الوحدانية

ونعني بها كونه تعالى واحداً لا إله معه وليس مركباً

وأما قول الناظم رحمه الله تعالى : (**وَحَدَانِيَّةٌ**) فالمقصود هنا بالوحدانية وحدانية الذات يعني أنه ليس مع الله تعالى إله سواه ، ولا يوجد من يستحق العبادة سواه والدليل عليه من العقل ما جاء في قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الأنبياء : ٢٢ ، وقال تعالى ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ الإسراء : ٤٢ ، أي لو كان هناك إله أو أكثر لصاروا إلى النزاع في الملك كما تفعل الملوك والحكام في الدنيا بعضهم مع بعض ! أو لسارعوا إلى التقرب إلى الملك الأعلى وبذلك لا يكونون آلهة ، ويكون الإله واحداً .

ولو جاز أن يكون هناك إلهين أو أكثر لجاز أن يريد أحدهما شيئاً ويريد الآخر شيئاً ضده ، فإما أن يتم مرادهما ، أو أن يتم مراد أحدهما دون الثاني ، ولا يجوز أن يتم مرادهما بالضدين كوجود مخلوق وعدم وجوده ، وإذا تم مراد أحدهما دون الآخر ثبت عجز الآخر لأنه تم ما لا يريده ، وهذا العجز محتمل لكل واحد منهما ، وفي هذا العجز دلالة على أن العاجز ليس بإله ، لأن الإله والرب سبحانه لا يكون عاجزاً ، فالذي تم مراده هو الإله ، وأما العاجز الذي لم يتم مراده فليس بإله فلم يكن إلا إله واحد وهو المطلوب إثباته . وقد سمى العلماء هذا البرهان أو الدليل على الوحدانية ببرهان التمانع . ثم يجب أن يعلم بأن الله تعالى واحد في ذاته وصفاته وليس مُركباً من ذات وصفات .

الكلام على الوجدانية في الصفات :

مسألة تعدد القدماء :

اعلم أن بعض المتكلمين قالوا بأن الصفات لا هي الذات ولا هي غيرها ، ثم راحوا يتعاملون معها على أنها غير الذات ، ثم تمادوا فقالوا بأن الذات محل والصفات قائمة بذلك المحل^(٢٠٥) ، وبعضهم قال بأنه سبحانه (حامل لذاته في صفاته)^(٢٠٦) ! بل زاد بعضهم على ذلك فقال : [صفات المعاني .. يمكن رؤيتها لو أزيل الحجاب]^(٢٠٧) ! وهي سيع عندهم : القدرة

(٢٠٥) قال السنوسي في « أم البراهين » كما في « حاشية الدسوقي » ص (١٠٨) :
(الحياة صفة تصح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك ومعنى كونها لا تتعلق بشيء أنها لا تقتضي أمراً زائداً على القيام بمحلها ..) !! ونُقِلَ في « تهذيب السنوسية » ص (٣٩) أن الموجودات القديمة على قسمين حيث جاء هناك : [ملاحظة : اعلم أن الموجودات على أربعة أقسام، موجود غني عن المحل وهو ذات الله، وموجود غني عن المخصص قائم بالمحل وهو صفات الله، لأن المحل هو الذات] ! تعالى الله سبحانه أن يكون محلاً علواً كبيراً .

(٢٠٦) القائل بذلك هو أبو جعفر السمطاني الأشعري تلميذ الباقلاني وشيخ الدارقطني ، المترجم في « سير أعلام النبلاء » (١٧ / ٦٥١) ومما نقله الذهبي هناك أنه قال : « من سمى الله جسماً من أجل أنه حامل لصفاته في ذاته فقد أصاب المعنى وأخطأ في التسمية فقط » . يريد أنه أخطأ في تسمية الله تعالى جسماً وإن كان أصاب في معنى ذلك وهو كونه تعالى حاملاً لصفاته في ذاته !! تعالى سبحانه عن ذلك علواً كبيراً !! والكلام المذكور أيضاً في « الفصّل في الملل » لابن حزم (٤ / ١٥٧) .

(٢٠٧) انظر « حاشية الدسوقي على أم البراهين » ص (٧٦) وكرّر هذا أيضاً ص (٨١) ،

والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام !

ثم قالوا إن الموجودات على أربعة أقسام وذكرها منها قسمين قديمين فجعلوا الذات قسماً مستقلاً والصفات قسماً آخر ، واعتبروها في حقيقة تعاملهم معها وبيانهم وشرحهم وتعريفهم لها أعراض ، واقترفوا أثناء ذلك سواء في إثباتها أو في وصفها قياس الغائب على الشاهد ، وكل ذلك مما نراه خوضاً في الله تعالى بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير .

ثم من الأعاجيب قولهم في تعريف القدرة بأنها : [صفة أزلية يُتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه]^(٢٠٨) ، ثم نقضهم لذلك بقولهم^(٢٠٩) : [التأثير حقيقة للذات وإسناد التأثير إلى القدرة مجاز لكونها سبباً فيه ، ويحرم أن يقال القدرة فعالة ، أو انظر فعل القدرة ، أو نحو ذلك ، لما فيه من إيهام أنها المؤثرة بنفسها ، فإن قصد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى] !!!! فقدره الله في القول الثاني لا يتأتى بها إيجاد الأشياء خلافاً للقول الأول ! ثم زادوا وزادوا فقالوا باستغناء الله عن صفاته وبعضهم بافتقاره لها ! سبحانه وتعالى عما يقولون فيه بلا علم علواً كبيراً ! ومن ذلك قول الدسوقي في حاشيته^(٢١٠) : [قوله (والله هو الغني) أي عن كل شيء .. وظاهر قولنا عن كل شيء حتى عن

فاقرأ وتعجب .

(٢٠٨) كما في « حاشية الباجوري على الجوهرة » ص (٦٤) . و « حاشية الدسوقي على أم البراهين » ص (٩٩-١٠٠) .

(٢٠٩) ص (٦٤) من « حاشية الباجوري على الجوهرة » .

(٢١٠) « حاشية الدسوقي على أم البراهين » ص (٨٧) حينما علق على قول الشارح (والله هو الغني) .

صفاته^(٢١١)، وبذلك صرّح الإمام الرازي في مواضع كثيرة من تفسيره حيث قال : لا يحتاج المولى في أفعاله وكماله إلى صفاته وإنما اقتضاها كمال الذات، قال الشيخ يس : ودعوى الاستغناء عن الصفات مشكلة ؛ كيف والاستغناء عنها تجوز لاضدادها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وقد صرح بعضهم بما نصه : احتج الخصم على نفي الصفات بأنه يلزم من إثباتها افتقار الذات وهو محال ، وأجيب بأن المحال هو افتقارها إلى خارج عنها . انتهى . لكن لا ينبغي أن يقال أنه سبحانه وتعالى مفتقر إلى صفاته لما في لفظ الافتقار من سوء الأدب وإن كان القول بصحة معناه لازماً مما ذكر [٢١٢] .

(٢١١) وهذا يفيدنا أنه يتصور أن الذات شيء والصفات شيء أو أشياء أخرى ، وبالتالي يلزمه القول بتركيب المولى سبحانه ! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً !!

(٢١٢) قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في كتابه « روضة الطالبين وعمدة السالكين » ص (١٣٠) : [واعلم أن الصفات السبع عند الأشاعرة معانٍ زائدة على مفهوم الذات وهي ثابتة الأعيان والأحكام ، ومعنى ثبوت الأعيان أنها ليست نفس الذات ولا خارجة منها . وقال غيرهم من المحققين : إنها نسبٌ وإضافات ثابتة الأحكام معدومة الأعيان ، ومعنى كونها معدومة الأعيان أنها ليست زائدة على مفهوم الذات ، وقال غيرهم من السادة : اعلم أن الأسماء والصفات نسبٌ وإضافات ترجع إلى عين واحدة إذ لا كثرة هناك بوجود أعيان زائدة على الذات المقدسة ، كما زعم من لا علم له بالله تعالى من بعض النظائر ، فلو كانت أعياناً زائدة وما هو إله إلا بها لكان معلولاً لها فلا يخلو أن تكون هي عينه ، فالشيء لا يكون معلولاً لنفسه ، أو لا تكون فالإله لا يكون معلولاً لعله ليست عينه ، لأن ذلك يقتضي افتقاره وافتقار الإله محال فكون الأسماء والصفات أعياناً زائدة محال ، فافهم جيداً] . وهذا كلام فيه انصاف واحترام للمخالفين وبيان لمقصودهم بأن الصفات زائدة على الذات ، ورد على من يقول بالافتقار .

فهذه التقولات والتمحلات في ذات الله تعالى مردودة وممنوعة ولا دليل لهم عليها ، وحقيقة الله تعالى محجوبة عنهم وعن عقولهم وعمن هو أكبر منهم وعن الملائكة والنبين والصدقيين ، لا سيما والله تعالى يقول ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ طه : ١١٠ ، ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ يونس : ٦٨ ، ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الصفات : ١٨٠ ، ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ الأنعام : ١٠٠ ، وقال تعالى في الشيطان : ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة : ١٦٩ ، ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف : ٣٣ .

فالواجب في الصفات أن يعتقد المكلف مثلاً أن الله تعالى بصير ، وإذا قال إن لله تعالى صفة البصر فلا ينبغي أن يعني ذلك أكثر من الإيمان بكونه سبحانه بصيراً بلا آلة ولا جارحة كالعين والجفن والحدقة ونحوها ، وأن يعتقد أنه ليس كمثل شيء ، وأن كل ما خطر بالبال فالله تعالى خلاف ذلك الوهم والخيال .

أما الخوض فيما ذكرناه من كون الذات محلاً وأن الصفات ليست عين الذات وأنها قائمة بذلك المحل وأن تعدد القدماء في الصفات لا ضير فيه ثم الخوض بتلك الأفانين والزيادة عليها بقولهم الباطل مثلاً إنه يرى سمعه ويسمع بصره فهو من الممنوعات والمحرمات شرعاً وعقلاً ، ومن ذلك الخوض الباطل قول الدسوقي^(٢١٣) : (فينكشف له تعالى بسمعه ذاته وصفاته حتى

(٢١٣) في ((حاشيته على أم البراهين)) للسنوسي ص (١٠٩-١١٠) .

سمعِه وبصرِه، ويبصر ببصره أي وينكشف له ببصره ذاته وصفاته حتى بصره وسمعِه ..) إلى غير ذلك من الترهات التي تفيد بباطلها أنهم اطلعوا على الله تعالى وعرفوا حقيقته وأخذوا يصفون لنا كيفية عمل كل صفة من صفاته كأنها آلة أو جهاز ما مكلف بعمل ما اطلعوا عليه وعرفوه وفهموه ودخلوا في أعماقه كالأطباء المشرحين تعالى الله عن ذلك وعن جميع ما لا يليق به وسبحانه عما يقولون علواً كبيراً .

بل رجعوا - كما نقلت لك عن الشيخ الباجوري - فقالوا بأن الصفة لا تعمل بعدما بينوا جهة عملها أو متعلقها وإنما الذي يعمل هو الذات حيث قالوا^(٢١٤) : [التأثير حقيقة للذات وإسناد التأثير إلى القدرة مجاز لكونها سبباً فيه، ويحرم أن يقال القدرة فعالة ، أو انظر فعل القدرة ، أو نحو ذلك ، لما فيه من إيهام أنها المؤثرة بنفسها ، فإن قصد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى] . وهذا كما يظهر رجوع مبطن أو غير مبطن منهم إلى القول بأن الصفات عين الذات وبالتالي رجوع إلى القول بعدم تعدد القدماء وهذا ما نأمله ونرجوه !

والمشكلة أن قول مَنْ نَعَتْهُمْ بأنهم يقولون بـ (تعدد القدماء) لم يُسْتَبْطَ مما يقولونه من عبارات استنباطاً من لوازم قريبة أو بعيدة وإنما هو ثابت عليهم بتصريحهم الواضح بأنهم يقولون بتعدد القدماء في الصفات وأنه لا ضير في ذلك، فلم يعد القول (بتعدد القدماء) تهمة لهؤلاء المتكلمين المهمين بمناكفة المعتزلة وغيرهم بل هو صريح مذهبهم وما يعتقدون ، وعلى كل حال فنحن نقول بأن الله تعالى واحد أحد في ذاته وصفاته وأنه ليس هناك شيء

(٢١٤) حاشية الباجوري على الجوهرة ص (٦٤) .

قديم أول واحد إلا الله سبحانه المتصف بكل كمال يليق به والمنزه عن كل نقص لا يليق به . ثم إننا نجد كثيراً من الذين يصفونهم بالحذق والمعرفة والفهم والتحقيق من أهل السنة والجماعة ومن الأشاعرة خاصة يقولون بأن الصفات عين الذات وينفون تعدد القدماء وبعضهم له كلام مضطرب متحير في ذلك كما سيأتي إن شاء الله تعالى !

ثم إنهم أيضاً لما تكلموا على وحدة الذات والصفات والأفعال قالوا وحدة الصفات معناها أنه ليس له أكثر من قدرة أي قدرة واحدة فلا نقول إن له قدرتين أو علمين أو إرادتين ، ومع ذلك لم يتفقوا في الحقيقة على هذا فبعضهم نقل تعدد علم الله تعالى واعترف الباجوري بذلك إذ قال عند الكلام على الوحدة في « شرح الجوهرة »^(٢١٥) : [وإيجاب الوحدة له بإجماع من يعتد بإجماعه ، فإنه لم يذهب أحد إلى تعدد علمه تعالى بعدد المعلومات إلا أبو سهل الصعلوكي^(٢١٦) فقال : (بعلوم قديمة لا نهاية لها) . وأبو سهل الصعلوكي من كبار أئمة الأشاعرة بل معدود من تلاميذ الأشعري فالأشاعرة إذا لم يتفقوا على تلك الوحدة المزعومة ! ولا هناك إجماع فيها !

(٢١٥) شرح الباجوري على الجوهرة ص (٨٣) .

(٢١٦) ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (٢٣٥ / ١٦) ، وهو من جملة أئمة الأشاعرة ومن تلاميذ أبي الحسن الأشعري كما في « تبين كذب المفتري » لابن عساكر ص (١٨٣) ، وقد وصفه الذهبي بقوله : [الإمام العلامة ذو الفنون أبو سهل محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن هارون الحنفي العجلي الصعلوكي النيسابوري ، الفقيه الشافعي المتكلم النحوي المفسر اللغوي الصوفي شيخ خراسان] ، ونقل ثناء عدة من أئمة أهل العلم عليه منهم الحاكم صاحب المستدرک .

ومن أجمل ما رأيته عند المتأخرين في نفي التغاير والتعدد قول صاحب « الجوهرة » نفسه في شرحه الكبير عليها وهو مخطوط عند شرحه لقوله (ليست بغير أو بعين الذات) : [والتقدير ليست غير الذات .. أي وليست تلك الصفات بعين الذات الواجب الوجود تعالى ، وحاصله أنا لا نسلم تغاير الذات مع الصفات بل ولا الصفات بعضها مع بعض فلا يلزم التعدد ولا التكرار لكن ينبغي أن يقال الله تعالى قديم بصفاته ولا يطلق القول بالقدماء^(٢١٧) ، لئلا يذهب الوهم إلى أن كلاً منهما قائم بذاته موصوف بصفات الألوهية ، ولصعوبة هذا المقام ذهبت المعتزلة والفلاسفة إلى نفي الصفات .. والأشاعرة إلى نفي غيريتها وعينيتها [انتهى ما أردنا نقله .

وقال الإمام القاضي إسماعيل الشيباني الحنفي المتوفى سنة (٦٢٩هـ) في شرحه على الطحاوية^(٢١٨) :

[وصفات الله تعالى غير متعددة خلافاً للأشعرية لأن العدد إنما يقع على ما يقبل الزيادة والنقصان والقلة والكثرة ، وصفات الله تعالى غير متناهية ؛ ولا يقبل الزيادة والنقصان والقلة والكثرة ؛ لأن ذلك أمانة الحدث] !!

وقال الشعراني في « اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر » (١/٧٢-٧٣) :

(٢١٧) وفي هذا رد لقول الباجوري والدسوقي وغيرهما الذي فيه التصريح بتعدد القدماء في الصفات ! والعياذ بالله تعالى !

(٢١٨) شرح العقيدة الطحاوية للقاضي إسماعيل بن إبراهيم بن علي الشيباني المتوفى سنة (٦٢٩) على قول سنة (٦٣٠) على قول آخر ، طبع دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ / ترجمه أبو شامة في « ذيل الروضتين » ص (١٦١) وابن كثير في « البداية والنهاية » (١٣٦/١٣) وغيرهما .

[المبحث الرابع عشر في أن صفاته تعالى عين أو غير أو لا عين ولا غير : اعلم يا أخي أن نفي الصفات الذاتية يُنسب إلى المعتزلة وهم لم يصرّحوا بذلك كما قال شيخ الإسلام ابن أبي شريف^(٢١٩) في حاشيته وإنما أخذ الناس ذلك من نفيهم صفات الذات كالقدرة والعلم مثلاً من حيث كونها زائدة^(٢٢٠) ، وإلا فالمعتزلة متفقون على أنه تعالى حي عالم قادر مريد سميع بصير متكلم لكن بذاته لا بصفة زائدة^(٢٢١) فما نقل عنهم من نفي الصفات على هذا التقرير لازم لمذهبهم ولازم المذهب ليس بمذهب على الراجح وأطال في ذلك وأما صفة البقاء فقد اختلفوا فيها فالأشعري وأكثر أتباعه على أنها صفة زائدة على الذات ، وقال القاضي والإمامان وغيرهم كقول المعتزلة إنه تعالى باق لذاته لا بقاء ، قال : والأدلة من الجانبين مسطورة في كتب أصول الدين ، قال : وإنما نفي المعتزلة الصفات على ما مرّ تقريره هروباً من تعدد

(٢١٩) وهو من أئمة الأشاعرة الكبار ، وستأتي ترجمته مع إعادة هذا الكلام وتكاملته إن شاء الله تعالى عند شرح قول الناظم أن الصفات (ليست بغير أو بعين الذات) .
(٢٢٠) أي أن المعتزلة لم ينفوا الصفات وإنما نفوا أنها زائدة على الذات ، ولا أدل على ذلك من قول القاضي عبد الجبار في « شرح الأصول الخمسة » ص (٤٣١) وقد تقدّم : « ثم نتكلم على إثبات هذه الصفة لله عز وجل وفي كيفية استحقاقه لها ، ثم نتكلم من بعد فيما يجوز أن يريد الله وما لا يجوز ، فالإرادة هو ما يوجب كون الذات مريداً والذي يدل على أن هذه الصفة تصح على الله تعالى هو ما قد ثبت أن المصحح لها إنما هو كونه حياً » .

(٢٢١) انظر « شرح الأصول الخمسة » ص (١٨٢) للقاضي عبد الجبار المعتزلي الشافعي .

القدماء^(٢٢٢) .. [انتهى .

وممن قال أيضاً من أئمة الأشاعرة وأكابرهم بأن الصفات عين الذات وبالتالي نفى تعدد القدماء الجلال الدواني الأشعري^(٢٢٣) في رسالته « إثبات الواجب » في الباب الخامس حيث قال فيها ص (٩) :

[الفصل الخامس : في أن صفاته عين ذاته ...] .

وقال العلامة العطار في « حاشيته على شرح جمع الجوامع » للتاج السبكي (٤٥٦/٢-٤٥٧) : [وقال الشعراني : والذي تلخص من كلام الشيخ - أي محي الدين - أنه قائل بأن الصفات عين لا غير كشفاً و يقيناً ، وبه قال جماعة من المتكلمين]^(٢٢٤) . ويقولهم بأن الصفات عين الذات وبأنها غير متعددة

(٢٢٢) وبعض الأشاعرة لم ينف تعدد القدماء في الصفات بل أكدوه ، ومنه قول الباجوري في « شرحه على الجوهرية » ص (١١٤) : « تعدد القدماء إنما يُمنع في الذات لا في الذات مع الصفات » . وقول الدسوقي في « حاشيته على أم البراهين » ص (١٠٠) : « واعلم أن هذا القول لا يضر اعتقاده وإن لزم عليه تعدد القدماء لأن المضر القول بتعدد القدماء من الذوات الموجودة في الخارج لا الثابتة في نفسها » . نسأل الله تعالى السلامة !!
(٢٢٣) هو كما في « الضوء اللامع » للحافظ السخاوي (١٣٣/٧) : « محمد بن أسعد مولانا ؛ جلال الدين الصديقي الدواني - بفتح المهملة وتخفيف النون نسبة لقرية من كازرون - الكازروني الشافعي القاضي بإقليم فارس والمذكور بالعلم الكثير .. وتقدم في العلوم سيما العقلية ... » . وذكره الزركلي في كتابه « الأعلام » (٣٢/٦) وذكر أن من جملة مؤلفاته : « رسالة إثبات الواجب » التي نقلنا عنها هنا وهي مطبوعة . مولده سنة (٨٣٠هـ) ووفاته سنة (٩١٨هـ) .

(٢٢٤) إذاً هذا هو قول جماعة من متكلمي أهل السنة .

ينتفي تعدد القدماء من أصله .

ومن العجيب حقاً قول الشيخ علي القاري في « شرح الفقه الأكبر » ص (٣٥) : [فالصفات الأزلية عندنا ثمانية لا كما زعم الأشعري من أن الصفات الفعلية إضافات ولا كما تفرّد به بعض علماء ما وراء النهر بكون كل من الصفات الفعلية صفة حقيقية أزلية ، فإن فيه تكثير القدماء جداً] . فالمستغرب أنه لا يرى بأساً في تعدد القدماء إلى ثمانية وإنما يرى أن تكثيرها جداً هو المحذور !!

أقول : لا أود الإطالة بأكثر من هذا إلا إذا استلزم المقام أن نفرّد لذلك رسالة خاصة ندحض فيها شبه من يُشكّل في هذه المسألة من المدافعين عن باطل الأقوال والعقائد ، فالواجب اعتقاد أن تحقيق وحدانية الباري سبحانه وتعالى إنما يتم ويتحقق بنفي تعدد القدماء في الذات وفي الصفات وفي الذات مع الصفات وأنه تعالى غير مُركّب ، وأن القول بتعدد القدماء والتركيب ومغايرة الصفات للذات بدعة وضلال وخوض في ذات الله تعالى بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ، تعالى الله عن كل نقص وعيب ومثابهة لخلقه .

والعقيدة الصحيحة أنه ليس قديم إلا شيء واحد وهو الله سبحانه وتعالى وليس هناك قدماء متعددين .

موقف السلفيين من قضية زيادة الصفات على الذات :

السلفيون مضطربون أيضاً في هذه القضية وغير فاهمين لها حقيقة ، وإنما نعرض نماذج من ذلك لمعرفة ملخص أقوالهم فيها :

قال ابن عثيمين في « القواعد المثلى » ص (٨-٩) :

[القاعدة الثانية: أسماء الله تعالى ، أعلام وأوصاف : وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف ، لدلالة القرآن عليه . كما في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ يونس: ١٠٧ . وقوله: ﴿ وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ ﴾ الكهف: ٥٨ ، فإن الآية الثانية دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة^(٢٢٥) . ولإجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال : عليم إلا لمن له علم ، ولا سميع إلا لمن له سمع ، ولا بصير إلا لمن له بصر وهذا أمر أبين من أن يحتاج إلى دليل^(٢٢٦) . وبهذا علم ضلال من سلبوا أسماء الله تعالى معانيها من أهل التعطيل وقالوا: إن الله تعالى

(٢٢٥) نحن لا نخالف في أن الرحيم هو المتصف بالرحمة ولا أن الرحمة من صفات الله تعالى لأن هذه تعبيرات لغوية تدل على أن الله تعالى رحيم ورحمن وذو رحمة ... الخ ، ولكننا نخالف في كون تلك النصوص والاستدلالات التي أوردتها تدل على أن صفات الله تعالى مغايرة لذاته أو تدل على تعدد القدماء أو على غير ذلك من الهرطقات الفارغة التي قال بها الفلاسفة وتأثر بها بعض المتكلمين من الأشاعرة وغيرهم من السلفيين الذين يعتقدون الأقوال المتناقضة دون تمييز .

(٢٢٦) إجماع أهل اللغة والعرف - القائم بخيال هؤلاء مع عدم وجود إجماع حقيقة في المسألة - لا يدل على تعدد القدماء ولا على أن صفات الله سبحانه قائمة بذاته وأن ذاته محلاً لها ولا على أن صفاته سبحانه مغايرة لذاته !! ثم هل يجوز تطبيق القواعد اللغوية والعرفية المستعملة بين البشر على الله تعالى؟! إن القواعد اللغوية تعبر عن حال المخلوقين ولا تعبر عن حقيقة الله تعالى التي لا يمكن أن تدركها ولا أن تخوض فيها العقول ولا الأفهام ! والتي أخبر الله تعالى عنها بقوله ﴿ ولا يحيطون به علماً ﴾ ! فاستدلالات ابن عثيمين وغيره هذه عليلة ومعلولة ومعللة ! لا تقوم لها قائمة !!

سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، وعزيز بلا عزة وهكذا^(٢٢٧) .. وعللوا ذلك بأن ثبوت الصفات يستلزم تعدد القدماء. وهذه العلة علية بل ميتة لدلالة السمع والعقل على بطلانها [.

وعلى كل حال فهو لا يدرك أن المعتزلة لا ينكرون الصفات وإنما ينكرون كونها زائدة على الذات وينكرون تعدد القدماء وينكرون قياس الغائب على الشاهد وغير ذلك كما قال ابن أبي شريف في قوله الذي نقله عنه الشيخ الشعرائي في « اليواقيت والجواهر » (٧٢/١) .

وقال ابن تيمية في « التأسيس في رد أساس التقديس » (٤٦٣/١) وهو يرد على الإمام الفخر الرازي الذي ينفي الجسمية عن الله تعالى ما نصه :

[قلت : هذا الاستدلال هو معروف قديماً من استدلال الجهمية النافية بأنهم يزعمون أن إثبات الصفات ينافي التوحيد ويزعمون أنهم هم الموحدون ، فإن من أثبت الصفات فهو مُشَبَّه ليس بموحِّد وأنه يثبت تعدد القدماء لا يجعل القديم واحداً فقط فالجهمية من المتفلسفة والمعتزلة وغيرهم يبنون على هذا

(٢٢٧) هؤلاء الذين يصفهم هذا الشيخ المسكين بالضلال والتعطيل ظن أنهم المعتزلة والجهمية فحسب ولم يعلم أنهم أعلام من أهل السنة والجماعة ومنهم ابن حزم المعظم عند هؤلاء ومن نقل عنه ابن حزم في « الفصل » (١٤٠/١) حيث قال : [وذهبت طوائف من أهل السنة منهم الشافعي وداود بن علي وعبد العزيز بن مسلم الكناني رضي الله عنهم وغيرهم إلى أن الله تعالى سميع بصير ولا نقول بسمع ولا ببصر لأن الله تعالى لم يقله ولكن سميع بذاته وبصير بذاته . قال ابن حزم : وبهذا نقول ..] ودلَّ على ذلك ، وهو أقدم من ابن تيمية وابن عثيمين بمئات السنين وأقدر منهم بكثير على نقل مذاهب السلف وأهل السنة .

وقد يسمون أنفسهم الموحدين ويجعلون نفي الصفات داخلاً في مسمى التوحيد .. [وهذا راح مغرباً ومشرقاً عن حقيقة مسألة تعدد القدماء فهو يعتبر أنهم نفوا الجسم والجوهر عن الله تعالى خوفاً من تعدد القدماء وكلامنا في تعدد القدماء في الصفات واعتبارها مغايرة للذات والتصريح بأنها قديمة وقولهم لا مانع من تعدد القدماء في الصفات .

وقال السفاريني في «لوامع الأنوار البهية» (٢١٧/١) :

[اختلف النُّظَارُ في صفات الباري عز وجل ، هل هي عين ذاته تعالى ، أو غير ذاته المقدسة ، وبهذه الشبهة نفت المعتزلة الصفات عن الذات لأنهم قالوا: إما أن تكون الصفات حادثة ، فيلزم قيام الحوادث بذاته ، وخلوه تعالى في الأزل عن العلم والقدرة والإرادة والحياة ، وغيرها من الكمالات ، وصدورها عنه تعالى بالقصد والاختيار أو بشرائط حادثة ، والجميع باطل بالاتفاق ، وإما أن تكون قديمة فيلزم تعدد القدماء ، وهو كفر بإجماع المسلمين ، وقد كفر النصارى بثلاثة قدماء فكيف بالأكثر .

والجواب : إنما المحذور في تعدد القدماء المغايرة ، ونحن نمنع تغاير الذات مع الصفات ، والصفات بعضها مع بعض ؛ فينتفي التعدد والتكثُر^(٢٢٨) ، ولئن سلم ما زعموا من تعدد القدماء فالممتنع تعدد القدماء إذا كانت ذواتاً مستقلة لا تعدد ذات وصفات لها^(٢٢٩) ، فهذا مباين لقول النصارى ، كما لا

(٢٢٨) وهذا كلام جيد إن تبناه السفاريني .

(٢٢٩) رجع إلى قول بعض الأشاعرة بلا دليل مع الخوض بلا علم في ذات الله تعالى ومنه يتبين اضطرابهم في المسألة .

يخفى عن ذي بصيرة] .

فأنت ترى الاضطراب في كلام هؤلاء المتمسلفين وإن كان كلام السفاريني مائلاً إلى الاعتدال شيئاً ما خاصة في قوله (ونحن نمنع تغاير الذات مع الصفات) فإنه صواب بلا شك .

كلام الأشاعرة في تعدد القدماء :

قال السعد التفتازاني في « شرح المقاصد » (٤٨/٢) :

[قال واعلم يريد أن مشايخنا لما قالوا بوجود الصفات القديمة لزمهم القول بتعدد القدماء وبإثبات قديم غير الله تعالى فحاولوا التفصي عن ذلك بنفي المغايرة بين الصفات وكذا بين الصفة والذات والظاهر أن هذا إنما يدفع قدم غير الله تعالى لا تعدد القدماء وتكثرها لأن الذات مع الصفة وكذا الصفات بعضها مع البعض وإن لم تكن متغايرة لكنها متعددة متكثرة قطعاً إذ التعدد إنما يقابل الوحدة ولذا صرّحوا بأن الصفات سبعة أو ثمانية وبأن الجزء مع الكل اثنان وشيئان وموجودان وإن لم يكونا غيرين] .

وهذا كلام معترف بعدم جواز التعدد مع اضطراب !

وقال التفتازاني في « شرح المقاصد » (٧٠/١) عند كلام له في زيادة الصفات وكونها غير الذات أو عين الذات وفي تعدد القدماء ما نصه :

[وكلام الإمام الرازي في تحقيق إثبات الصفات وتحرير محل النزاع ربما

يميل إلى الاعتزال] .

وقال السعد التفتازاني في « شرح المقاصد » (٨٠/٤) أيضاً :

[وإما أن تكون قديمة فيلزم تعدد القدماء وهو كفر بإجماع المسلمين وقد كفرت النصارى بزيادة قديمين فكيف بأكثر؟! وأجيب : بأننا لا نسلم تغاير الذات مع الصفات ولا الصفات بعضها مع البعض ليثبت التعدد فإن الغيرين هما اللذان يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر بمكان أو بزمان أو بوجود وعدم أو هما ذاتان ليست إحداهما الأخرى وتفسيرهما بالشيئين أو الموجودين أو الاثنين فاسد ، لأن الغير من الأسماء الإضافية ولا إشعار في هذا التفسير بذلك، قال صاحب التبصرة : وكذا تفسيرهما بالشيئين من حيث أن أحدهما ليس هو الآخر لصدقه على الكل مع الجزء كالعشرة مع الواحد وزيد مع رأسه مع أنه لم يقل أحد بكون الجزء غير الكل إلا جعفر بن حرب من المعتزلة وعُدَّ هذا من جهالاته لأن العشرة اسم للمجموع يتناول كل فرد مع أغياره فلو كان الواحد غير العشرة لصار غير نفسه لأنه من العشرة ولن تكون العشرة بدونه ..] .

وأنت ترى في هذا النص أنه لا يقول بتغاير الذات مع الصفات ولا الصفات بعضها مع بعض وهذا كلام جيد ، لكن في التطبيقات التي يقومون بها في قضايا الصفات وتعريفها وتعريف الموجودات وتقسيمها إلى أربع أقسام وفي تصريح بعضهم بأنه لا ضير في تعدد القدماء في الصفات دون الذات وقياس الغائب على الشاهد والتمثيل بين الذات والصفات وجعلها كالعشرة مع الواحد ما ينقض هذا أو يخالفه^(٢٣٠) .

(٢٣٠) ولا أريد هنا الإسهاب في نقض ما ذكره الفتازاني من أمور أخرى في الموضوع كقوله ص (٨٢) هناك بأن (أزلية الصفات لا تستلزم القول بقدمها لكونه أخص) وقوله (لا نسلم أن القول بتعدد القديم مطلقاً كفر بالإجماع) وأن (قدم الصفات زماني بمعنى

وقال الشيخ الدردير في « شرح الخريدة » : [فبطل ما ذهب إليه المعتزلة من أنه تعالى قادر بذاته وحي بذاته وعالم كذلك وهكذا لا بصفات زائدة على الذات تسمى بالقدرة والحياة وهكذا لئلا يلزم تعدد القدماء المحال ، والجواب أن المحال إنما هو تعدد ذوات أما ذات واحدة متصفة بصفات لا يصح الانفكاك عنها فليس بمحال، بل هو الواجب] !! وهذا قول بلا دليل وإنما هو التقليد ، وقياس الغائب بالشاهد !

وبه يتبين اختلاف الأشاعرة في هذه القضية وعدم اتفاقهم وانقسامهم فيها مذهبين ، مذهب يوافق المعتزلة وهو الصواب ومذهب يوافق المجسمة وهو مذهب باطل مردود .

الوحدانية في الأفعال :

أما الوحدانية في الأفعال فهو دخول في نوع آخر من الفلسفة ، والغرض منها مثلاً في الأفعال إثبات أنه ليس في الوجود فعل لغير الله تعالى^(٢٣١) ! وأن

كونها غير مسبوقة بالعدم) .

وقوله ص (٧٣) : بأن (طريقة القدماء وهو اعتبار الغائب بالشاهد) ونَقَلَهُ لمعناه عن إمام الحرمين وذكَّره هناك بأن الجوامع أربعة (العلة والشرط والحقيقة والدليل) : (وقد ثبت في الشاهد أن حقيقة العالم من قام به العلم ، وأن الحكم بكون العالم عالماً بالعلم فلزم القضاء بذلك في الغائب) . وغير ذلك من الأمور المرفوضة .

(٢٣١) قال الدسوقي في « حاشيته على أم البراهين » ص (٨٩-٩٠) : « الكم المتصل والمنفصل إنما ذكرهما العلماء في الذات والصفات دون الأفعال » ومنه يتبين خطأ من قال : « ووحدانية الأفعال تنفي الكم المنفصل فقط .. » ، وأما العلامة الباجوري فقد قال في « حاشيته على الجوهرة » ص (٦٠) : « والحاصل أن الوحدانية الشاملة لوحدانية

العباد ليس لهم أفعال ولا أعمال !! وقد عبّر بعضهم عن ذلك بقوله : (ليس في الوجود فعل لغيره سبحانه) !! وهذا فيه نفي لأفعال الخلق ! أي أن الخلق ليس لهم فعل ولا عمل !

وقد ثبت بالعقل والنقل أن الخلق لهم فعل ، أما العقل فقد أدركت العقول السليمة وأدرك كل واحد من نفسه أن له فعلاً وأن الخلق يفعلون الخير والشر ، وأما النقل فقد قال الله تعالى ﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴾ النساء : ١٢٧ ، والآيات في إثبات أن العبد له فعل وعمل لا تكاد تحصى .

وقد وقع الخلف والتنازع في هذه القضية بين أهل العلم من الأشاعرة أنفسهم ، فذهب بعضهم إلى أن العبد يفعل ويعمل كإمام الحرمين والغزالي وغيرهما وذهب بعضهم إلى أن العبد ليس له فعل وإنما يخلق الله تعالى له الفعل واعترف هؤلاء بالجبر وبأن الإنسان (مجبور في صورة مختار) !! فكيف يكون هذا القسم من التوحيد - وهو توحيد الأفعال - معتبراً !

ومع أنهم يقولون في خلق الأفعال بما يخالف الكتاب والسنة والعقل في هذه المسألة إلا أنهم لم يكتفوا بذلك بل رمى بعضهم مخالفهم بالكفر والشرك

الذات ووحدانية الصفات ووحدانية الأفعال تنفي كموماً خمسة .. والكم المنفصل في الأفعال وهو أن يكون لغير الله فعل من الأفعال على وجه الإيجاد وإنما ينسب الفعل له على وجه الكسب والاختيار ... وأما الكم المتصل في الأفعال فإن صورناه بتعدد الأفعال فهو ثابت لا يصح نفيه .. » . أقول : الكلام في الكم والكموم واستعمال هذا الاصطلاح الغامض مع علمنا بمعناه وفهمنا له هو من سبل تعقيد وغموض علم التوحيد بالكلام الذي ليس من ورائه طائل ! إذ الوحدانية هي على التحقيق نفي الشريك عن الله تعالى سبحانه وأنه غير مُركَّب ، والتعبير عن ذلك بنفي الكم المنفصل هرطقة !

زوراً وبهتاناً! مثلما فعل الحنابلة فيمن خالفهم في إثبات الصفات الدالة على التشبيه والتجسيم حيث رموه بالتعطيل والتجهم!!!

ومن ذلك قول الدسوقي في « حاشيته على أم البراهين » ص (١٦٦) :
[وليس المراد أنهم مشركون حقيقة لما علمت أن الإشراك حقيقة إثبات الشريك في استحقاق العبودية أو في وجوب الوجود والمعتزلة لا يقولون بشيء من ذلك^(٢٣٢) ، وقد بالغ علماء ما وراء النهر في ذمهم حيث قالوا : المجوس أسعد حالاً من المعتزلة لأنهم أثبتوا شريكاً واحداً والمعتزلة أثبتوا شركاء لا تحصى ، والمصنف^(٢٣٣) تابع لهم في المبالغة وإلا فهم ليسوا مشركين حقيقة كما علمت] .

وقال الهدهدي في « حاشيته على أم البراهين » ص (٥٨) مكملاً لموضوع الدسوقي : [ثم إنه لا يؤخذ من كلام المصنف أنهم مشركون إذ لم يصرحوا بالشركة حتى يدرجوا في المشركين لأنهم وإن قالوا إن العبد خالق لأفعاله إلا أنهم يُسَلَّمُونَ أنه مع داعيته أي قدرته مخلوقان لله تعالى فلا يكون العبد إلهاً ولا شريكاً حقيقة ولهذا لم يلزمهم الكفر الصراح اللازم للثنوية وغيرهم فالصحيح عدم كفرهم وعدم إشراكهم] !!

وبهذا يتضح أن إقحام الكلام في الأفعال في مبحث الوحدانية إقحام باطل وفلسفة فارغة ، لا سيما وإمام الحرمين رحمه الله تعالى إمام الأشاعرة

(٢٣٢) وهذا إنصاف من بعضهم للمعتزلة وتصريح بالحقيقة !

(٢٣٣) يعني العلامة السنوسي رحمه الله تعالى .

في وقته يقول^(٢٣٤) : [قدرة العبد مخلوقة لله تعالى والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقع بها قطعاً^(٢٣٥)] .

ويقول أيضاً رحمه الله تعالى^(٢٣٦) : [ومن زعم أنه لا أثر للقدرة الحادثة في مقدورها كما لا أثر للعلم في معلومه ، فوجه مطالبته العبد بأفعاله عنده كوجه مطالبته أن يثبت في نفسه ألواناً وإدراكات ، وهذا خروج عن حد الاعتدال إلى التزام الباطل والمحال ، وفيه إبطال الشرائع ، ورد ما جاء به النبيون عليهم الصلاة والسلام ، فإذا لزم المصير إلى أن القدرة الحادثة تؤثر في مقدورها^(٢٣٧) ، ولا سبيل إلى المصير إلى وقوع فعل العبد بقدرته الحادثة والقدرة القديمة ، فإن الفعل الواحد يستحيل حدوثه بقادريين ، إذ الواحد لا ينقسم ، فإن وقع بقدرة الله تعالى استقلَّ بها وسقط أثر القدرة

(٢٣٤) في « الرسالة النظامية » ص (٣٤) وهي من آخر مصنفاته طبع مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٧ هجرية الموافق ١٩٤٨ م بتصحيح وتعليق العلامة المحدث الكوثري رحمه الله تعالى .
وقال العلامة المحدث الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمة النظامية : [ويعد صاحب اللعة النظامية آخر مؤلفات إمام الحرمين ، فيكون ما يخالف ما فيها من الآراء من سائر كتبه مرجوعاً عنه ، وهذا مما يحمل الباحث على الاهتمام بما فيها عند المقارنة بين الآراء] .
(٢٣٥) وفي هذا رد واضح على من قال من الأشاعرة وأصحاب الحواشي ومن قلدتهم (بأن الله تعالى يخلق للعبد قدرة حادثة لا تأثير لها في الفعل) وبقولهم (والمخلوقات ليس لها تأثير إلا قيام الفعل بها) كما تجدون ذلك في السنوسية وشروحها وغير ذلك من الحواشي !!

(٢٣٦) في « الرسالة النظامية » ص (٣٢) .

(٢٣٧) وهذا يدحض قول السنوسي أثناء الكلام على الوجدانية [فلا مؤثر سواه تعالى في أثر ما عموماً] . انظر « حاشية الدسوقي على أم البراهين » ص (٩١) .

الحادثة ، ويستحيل أن يقع بعضه بقدره الله تعالى فإن الفعل الواحد لا بعض له [.

وقال رحمه الله تعالى أيضاً قبل ذلك ^(٢٣٨) :

[(الركن الأول) في قدرة العبد وتأثيرها في مقهورها فنقول : قد تكرر عند كل حازٍ بعقله مترق عن مراتب التقليد في قواعد التوحيد أن الرب تعالى مطالب عباده بأعمالهم في حياتهم ، وداعيهم إليها ومثيهم ومعاقبهم عليها في مآلهم ، وتبين بالنصوص التي لا تتعرض للتأويلات ، أنه أقدرهم على الوفاء بما طالبهم به ، ومكنهم من التوصل إلى امتثال الأمر ، والانكفاف عن مواقع الزجر ، ولو ذهبت أتلو الآي المتضمنة لهذه المعاني لطال المرام ، ولا حاجة لذلك مع قطع اللبيب المنصف به ، ومن نظر في كليات الشرائع وما فيها من الاستحاث على المكرمات ثم استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم واختيارهم واقتدارهم فهو مصاب في عقله أو مستمر على تقليده مصمم على جهله ، ففي المصير إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله قطع طلبات الشرائع ^(٢٣٩) والتكذيب بما جاء به المرسلون ، فإن زعم من لم يوفق

(٢٣٨) في « الرسالة النظامية » ص (٣٠-٣١) .

(٢٣٩) قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى معلقاً على هذا في « الرسالة النظامية » : (لقي كلام إمام الحرمين هنا بعض عنت من بعض تلامذته جرياً على التقليد الأعمى ، لكن أيدته كثير من المحققين وعدوا هذا القول لب الصواب وتحقيق مذهب الأشعري نفسه) .
أقول : لأن الأشعري نفسه يقول في كتابه « مقالات الإسلاميين » (١/٢٧٩) : « ذكر قول الجهمية : الذي تفرّد به جهم ... أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده وأنه هو الفاعل وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز » .

لمنهج الرشاد أنه لا أثر لقدرة العبد في مقدورها أصلاً ، فإذا طولب بمتعلق طلب الله تعالى بفعل العبد تحريماً وفرضاً ذهب في الجواب طولاً وعرضاً .. [.

وقال الإمام السبكي الأشعري في « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/٣٨٦) أثناء حديثه عن الكسب والاختيار : « ولإمام الحرمين والغزالي مذهب يزيد على المذهبين جميعاً ، ويدنو كل الدنو من الاعتزال وليس هو هو » . والظاهر أنه هو هو بعينه ولكنه أبي وترفع أن يقول بأنه وافق المعتزلة رحمه الله تعالى . وكذلك ذهب إلى القول بذلك أيضاً أفضى قضاة الشافعية وإمام طريقة العراقيين الإمام أبو الحسن الماوردي رحمه الله تعالى في تفسيره (٢٤٠) .

وسياتي الكلام موسعاً في موضوع أفعال العباد وأنهم هم الفاعلون والصانعون لأفعالهم عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٤٥) : (فخالق لعبد وما عمل ..) وما بعده من الأبيات .

(٢٤٠) توفي الماوردي رحمه الله تعالى سنة (٤٥٥هـ) انظر ترجمته في « لسان الميزان » (٤/٢٦٠) للحافظ ابن حجر . ومن ذلك قول ابن حجر هناك : « ولا ينبغي أن يطلق عليه اسم الاعتزال والمسائل التي وافق عليها المعتزلة معروفة ، منها : .. أنه قال في تفسير سورة الأعراف : لا يشاء عبادة الأوثان ، وافق اجتهاده فيها مقالات المعتزلة » . قلت : وقع ذلك عند تفسير قول الله تعالى ﴿ وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا ﴾ .

بيان قاعدة تنزيه المولى سبحانه في الإيمان

وقول الناظم رحمه الله تعالى : (**مُنزَّهاً أوصافه سَنِيَّةً**) .

معناه : أن مما يجب في حق الله تعالى وينبغي استصحابه على الدوام هو التنزيه ، ويشمل ذلك تنزيهه سبحانه عن المكان والزمان والجسمية والهيئة والصورة والاحتياج والفقر والمشابهة لخلقه بوجه من الوجوه وغير ذلك ، والتنزيه من أسس وقواعد التوحيد والإيمان ، وذلك بأن تؤمن بأن الخالق الموجد متعال عن مشابهة المخلوقات ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ الشورى : ١١ ، ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ الإخلاص : ٤ . كما قال العلماء بناء على ذلك : كل ما خطر ببالك فالله تعالى بخلاف ذلك .

ومن تتبع مقاصد الشريعة الموثقة في الكتاب والسنة يجد أن شريعة الإسلام أوَلتْ التنزيه وأعطته اهتماماً كبيراً جداً ، ومن ذلك أن المسلم أمرَ بتذكر التنزيه وتكراره كل يوم في صلواته حيث طُلبَ منه أن يسبح الله تعالى في ركوعه وسجوده ليستحضر روح العقيدة الإسلامية في ذات الله تبارك وتعالى ، إذ التسييح هو التنزيه ، قال الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (٢٠١/٤) : [قال أهل اللغة العربية وغيرهم : التسييح التنزيه يقال سَبَّحْتُ الله تسييحاً وسبحاناً ، فسبحان الله معناه : براءة وتنزيهاً له من كل نقص وصفة للمُحَدَّث] .

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « شرح مسلم » (٢٤/٥) أيضاً :

[قال القاضي عياض : لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيهم ومحدثهم

ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى ﴿ءَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾ الملك: ١٦ ، ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم ؛ فمن قال بإثبات جهة فوق من غير تحديد ولا تكييف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين تأوّل ﴿ في السماء ﴾ أي على السماء ، ومن قال من دهماء النظر والمتكلمين وأصحاب التنزيه بنفي الحد واستحالة الجهة في حقه سبحانه وتعالى تأولوها تأويلات بحسب مقتضاها وانفقوا على تحريم التكييف والتشكيل وهل بين التكييف وإثبات الجهات فرق؟! لكن إطلاق ما أطلقه الشرع من أنه ﴿ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ الأنعام: ١٨ ، وأنه استوى على العرش مع التمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكلي الذي لا يصح في المعقول غيره وهو قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ الشورى: ١١ ، عصمة لمن وفقه الله تعالى [.

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « شرح صحيح مسلم » (١٧/١٨) أيضاً : [وقد سبق أن معنى (التسبيح) التنزيه عما لا يليق به سبحانه وتعالى من الشريك والولد والصاحبة والنقائص مطلقاً وسمات الحدوث مطلقاً] .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (١٣/٥٤١) شارحاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم : (سبحان الله العظيم وبحمده) ما نصه :

[والمعنى أنزهه - سبحانه - عن جميع النقائص وأحمده بجميع الكمالات ... ووصفه بالعظيم لأنه شامل لسلب ما لا يليق به وإثبات ما يليق به؛ إذ العظمة الكاملة مستلزمة لعدم النظير والمثيل ونحو ذلك ... ولأن الاعتناء بشأن التنزيه أكثر من جهة المخالفين ؛ ولهذا جاء في القرآن بعبارات مختلفة نحو :

سبحان وسبِّح بلفظ الأمر ، وسبِّح بلفظ الماضي ، ويُسبِّح بلفظ المضارع ،
ولأن التنزيهات تدرك بالعقل بخلاف الكمالات فإنها تقصر عن إدراك حقائقها،
كما قال بعض المحققين : الحقائق الإلهية لا تُعرَف إلا بطريق السلب كما في
العلم لا يُدرَك منه إلا أنه ليس بجاهل وأما معرفة حقيقة علمه فلا سبيل إليه [.

وقول الحافظ ابن حجر (الحقائق الإلهية لا تُعرَف إلا بطريق السلب)
من أحسن القول وأبدعه وأجوده ، لأن الأصل في الصفات النفي أي السلب ،
والإثبات محصور معدود وقد استقيناً ذلك وأخذناه من القرآن الكريم ، فالله
تعالى أخبرنا عن هذه القاعدة إذ قال سبحانه : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ فنفي بـ
« ليس » : وقال ﴿ وما كان ربك نسياً ﴾ فنفي بـ « ما » وقال : ﴿ لم يلد ولم
يولد ولم يكن له كفواً أحد ﴾ فنفي بـ « لم » ثلاث مرات ، وقال : ﴿ لم يتخذ
ولداً ولم يكن له شريك في الملك ﴾ فنفي بـ « لم » مرتين ؛ وقال : ﴿ ما كان
أن يتخذ من ولد سبحانه ﴾ فنفي بـ « ما » ؛ وقال : ﴿ وقل الحمد لله الذي لم
يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره
تكبيراً ﴾ فنفي بـ « لم » ثلاث مرات ! وهكذا والأمثلة على ذلك كثيرة وكلها
تثبت أن النفي أو السلب أصل وثيق مبني على قواعد الكتاب والسنة الصحيحة
المطهرة ؛ والله الهادي .

وبذلك يتبين أن التنزيه ركن مهم من أركان توحيد الباري سبحانه.

وقوله (**أوصافه سنية**) أي أنه سبحانه وتعالى متصف بكل أمر رفيع
عالٍ عظيم بعيد عن النقص ، لأن السنِّي هنا معناه لغة الرُّفعة . ويقال جائزة
سنية : أي عظيمة رفيعة .، من العجائب قول الدسوقي في « حاشيته على أم

البراهين» ص (٧٧) : [واعلم أن ذاته تعالى وصفاته كل منهما قديم بالذات وبالزمان لأن كلاً منهما لم يفتقر في وجوده لمؤثر ولا أول لوجوده ؛ خلافاً لما ذهب إليه الأعاجم كالفخر والسعد والعضد من أن صفاته قديمة بالزمان فقط لأنها ناشئة عن المولى بطريق العلة فهي عندهم ممكنة لذاتها واجبة لغيرها وقد شنع ابن التلمساني على من قال بذلك كما في الكبرى] .

وهذا كلام خطير وعجيب وفيه إشكالات عديدة لا داعي للتوسع بها هنا الآن لأن قراءتها كافية في إدراك الخطأ الواقع فيها وقد وضعت تحت كل نقطة منها خطأ لتكون واضحة !

وقد أعجبني قول الشيخ السنوسي الأشعري في « شرح أم البراهين » ص (٧٠-٧١) حينما قال : [وليحذر المبتدأ جهده أن يأخذ أصول دينه من الكتب التي حشيت بكلام الفلاسفة وأولع مؤلفوها بنقل هوسهم وما هو كفر صراح من عقائدهم التي سترتوا نجاستها بما يَنْبَهُمُ على كثير من اصطلاحاتهم وعباراتهم التي أكثرها أسماء بلا مسميات وذلك ككتب الإمام الفخر في علم الكلام وطوالع البيضاوي ومن حذا حذوهما في ذلك ، وَقَلَّ أن يفلح من أولع بصحبة كلام الفلاسفة أو يكون له نور إيمان في قلبه أو لسانه ، وكيف يفلح من والى مَنْ حادَّ الله ورسوله وحرقت حجاب الهيبة ونبذ الشريعة وراء ظهره وقال في حق مولانا جلَّ وعزَّ وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام ما سوَّلت له نفسه الحمقاء ودعاه إليه وهمه المختل ، ولقد خذل^(٢٤١) بعض الناس فتراه يُشْرِفُ كلام الفلاسفة الملعونين ويشرفُ الكتب التي تعرضت لنقل كثير من

(٢٤١) وفي نسخة أخرى بدل (خذل) : (خال) من الخيلاء .

حماقاتهم لما تمكن في نفسه الأمانة بالسوء من حب الرياسة وحب الإغراب على الناس بما يُنبههم على كثير منهم من عبارات واصطلاحات يوهمهم أن تحتها علوماً دقيقة نفيسة وليس تحتها إلا التخليط والهوس والكفر الذي لا يرضى أن يقوله عاقل ، وربما يؤثر بعض الحمقى هوسهم على الاشتغال بما يعنيه من التفقه في أصول الدين وفروعه على طريق السلف الصالح والعمل بذلك ، ويرى هذا الخبيث لانطماس بصيرته وطرده عن باب فضل الله تعالى إلى باب غضبه أن المشتغلين بالتفقه في دين الله تعالى العظيم الفوائد دنيا وأخرى بلداء الطبع ناقصوا الذكاء فما أجهل هذا الخبيث وأقبح سريره وأعمى قلبه حتى رأى الظلمة نوراً والنور ظلمة ، ﴿ وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّخْتِ .. ﴾

المائدة : ٤١-٤٢ ...] .

وهذا الكلام من الشيخ السنوسي كلام يكتب بماء الذهب حقاً . وقد ذكر السنوسي من هؤلاء الذين يذكرون الفلسفة المذمومة : الفخر الرازي والبيضاوي وزاد الدسوقي في حاشيته على السنوسية : الأرموي والعلامة السعد والعضد وابن عرفة ، ونقل الدسوقي عن البرهان اللقاني أنه لا ينبغي ذم هؤلاء كما فعل السنوسي لأن قصدهم من ذكورها في كتبهم كان لأجل الرد عليها !

أقول : ولكن للأسف قد تأثروا بها أو ببعضها وقالوا به وخاضوا في ذات الله تعالى بما لا يجوز لهم أن يخوضوا فيه من مسائل كثيرة بيناً بعضها في هذا الشرح ! بل إن العلامة السنوسي والعلامة اللقاني رحمهما الله تعالى مع

محاولة اجتنابهما للفلسفة وقعا بشيء منها لأنهما بنيا بعض كلامهما على ما أسسه من سبقهما من المتكلمين الذين تأثروا بالنزعات والنزغات الفلسفية !!

تنزيه الله سبحانه وتعالى عن الضد والشبيه والشريك والوالد والولد والزوجة

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٢٦- عن ضِدِّهِ او شِبْهِهِ شَرِيكٍ مُطْلَقًا ووالِدِ كذا الوَلَدِ والأَصْدِيقِ)

الشرح : ملخص المراد من هذا البيت : أن المولى سبحانه وتعالى ليس له مشابه في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، والمراد هنا أنه ليس هناك إله آخر مخالف له وهو المعبر عنه بال ضد والشبيه والشريك ، ولا إله موافق له وهو المعبر عنه بالوالد والولد والصديق ، والصديق على الوجه المعتاد هو : من كان يعاون الآخر وينفعه في أموره ، والله أعلم .

فالله تعالى لا ضدَّ ولا شبه ولا شريك له سبحانه ، ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ الإخلاص : ٣-٤ . وليس له زوجة : ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾ الجن : ٣ .

(وال ضد) هو : المخالف الذي لا يجتمع مع مضاده فيما وقع الكلام فيه ، (والشبه والشبيه) هو : الذي يساوي غيره من أغلب الوجوه ، (والنظير) هو : المساوي لغيره من بعض الوجوه ، (والمثيل) هو : المساوي لغيره من جميع الوجوه . فتنزيهه سبحانه عن الضد والشبه والشريك والوالد والولد والأصدقاء هي من معاني تنزيهه ووحدانيته سبحانه وتعالى ، وقد سبق الكلام

على المثلية والتشبيه عند قول الناظم :

وأنه لما ينال العدم مخالف برهان هذا القدم

قال العلامة الباجوري رحمه الله تعالى (١١٩٨-١٢٧٧هـ) في « شرح الجوهرة » : [وقد نفت هذه السورة - سورة الإخلاص - أنواع الكفر الثمانية ؛ لأن قوله ﴿ قل هو الله أحد ﴾ نفي الكثرة والعدد ، وقوله ﴿ الله الصمد ﴾ وهو الذي يقصد في الحوائج نفي القلة والنقص ، وقوله ﴿ لم يلد ولم يولد ﴾ نفي العلة والمعلولية : أي أن يكون تعالى علة لغيره أو أن يكون معلولاً لغيره ، وقوله ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ نفي الشبيه والنظير] .

أقول : الكثرة والعدد شيء واحد فكيف صارا اثنان متغايران والشبه والنظير في التحقيق بمعنى واحد فلم تتم له الثمانية ! على أن قوله (الكثرة والعدد) يلزم منه تعدد القدماء وهو قائل بتعدد القدماء في الصفات وفي الصفات مع الذات كما في ص (١١٤) من شرحه على الجوهرة كما سبق !

صفة القدرة

أي كونه تعالى قادراً

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٢٧- **وَقُدْرَةٌ إِرَادَةٌ وَغَايِرَتُ أَمْرًا وَعِلْمًا وَالرِّضَا كَمَا ثَبَتَ**)

وأصلحت هذا بقولي :

وَقُدْرَةٌ إِرَادَةٌ وَوَأَفَقْتُ أَمْرًا وَعِلْمًا وَالرِّضَا كَمَا ثَبَتَ

الشرح : معنى البيت الإجمالي : أي أن من صفاته تعالى القدرة والإرادة، وليست الإرادة عند الناظم^(٢٤٢) الأمر ولا العلم ولا الرضا كما هو ثابت فهي مغايرة لهم . هكذا قال الناظم مع أن الإمام أبا حنيفة وجماعة من أكابر أئمة الأشاعرة من يقول بخلاف ذلك كما سيأتي .

وأما تفصيل ذلك وشرحه فنقول : قوله (**وقدرة**) يعني أن من صفاته تعالى القدرة أي أنه قادر . ومعنى أنه قادر : أي أنه يوجد كل ممكن أراده وكذلك يعدم كل موجود خلقه سبحانه وتعالى ، فهو فعّال لما يريد .

قال العلامة الباجوري في « شرح الجوهرية » ص (٦٤) : « ومعنى القدرة

(٢٤٢) تبعاً لأصله ، أي تبعاً للأصل الذي اعتمد عليه في بناء الجوهرية وهو « جمع الجوامع » لابن السبكي وشرحه للجلال المحلي ، إذ جاء هناك كما في حاشية العطار (٤٦٨/٢) عليهما : (والرضا والمحبة غير المشيئة والإرادة) قال العطار : [وقالت المعتزلة الرضا والمحبة نفس المشيئة والإرادة ، ونبّه المحلي أن هذا قول جماعة من الأشاعرة] .

في اللغة : القوة والاستطاعة ، وعرفاً صفة أزلية قائمة بذاته تعالى يُتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة ، وهذا رسم لا حدٌ حقيقي^(٢٤٣) ، وهكذا سائر التعاريف المذكورة للصفات ؛ لأنه لا يعلم كنه ذاته وصفاته أي حقيقة ذلك إلا هو وفي قولنا (بها) إشارة إلى أن التأثير حقيقة للذات وإسناد التأثير إلى القدرة مجاز لكونها سبباً فيه ، ويحرم أن يقال القدرة فعالة ، أو انظر فعل القدرة ، أو نحو ذلك ، لما فيه من إيهام أنها المؤثرة بنفسها ، فإن قصد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى .

وهذا الكلام من العلامة الباجوري يفيد عندنا أنه يعتبر القدرة أي كونه تعالى قادراً لا غير فليست القدرة أمراً زائداً على الذات أي غير الذات ، وهذا يفيد بأن الصفات عين الذات .

وقد أخطأ من عرف القدرة في حق الباري سبحانه وتعالى - من المتكلمين - بقوله [وحقيقة القدرة : صفة أزلية يُتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه] وذلك لأن حقيقة صفة القدرة لا يعلمها أحد حتى يقال (وحقيقة القدرة ..) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/٥٤١) : [التنزيهات تدرك بالعقل بخلاف الكمالات فإنها تقصر عن إدراك حقائقها ، كما قال بعض المحققين : الحقائق الإلهية لا تُعرف إلا بطريق السلب كما في العلم لا يُدرك منه إلا أنه ليس بجاهل وأما معرفة حقيقة علمه فلا سبيل إليه] .

وقال إمام الحرمين رحمه الله تعالى في «الإرشاد» ص (٧٧) : [إذا تقرر أن الباري سبحانه خالق العالم ، واستبان للعاقل لطائف الصنع ، وأحاط بما

(٢٤٣) ولا أدري ما هو الفرق بين الرسم والحد هنا !

تتصف به السموات والأرض وما بينهما من الاتساق والانتظام والإتقان والإحكام ، فيضطر إلى العلم بأنها لم تحدث إلا من عالم قادر عليها ، ولا يستريب اللبيب في امتناع الاختراع من الجهلة والموتى والجمادات والعجزة ، وكذلك يعلم كل عاقل على البديهة أن الفعل الرصين المحكم المتين يستحيل صدوره من الجاهل به، ومن جَوَزَ - وقد لاحت له سطور منظومة ، وخطوط متسقة مرقومة - صدورها من جاهل بالخط كان عن المعقول خارجاً ، وفي تيه الجهل والجأ] .

ولذلك والله تعالى أعلم قرن الله جل وعز في كتابه الكريم بين القدرة والعلم فقال سبحانه : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق : ١٢] .

(تنبيه) : والقوة هي القدرة ! وفي « لسان العرب » (٣٩٩/١٣) : [وقوله عز وجل ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ الذاريات : ٥٨ ، معناه ذو الاقتدار والشدة] . وفي « اللسان » (٤٦٢/١٣) أيضاً : [قال أبو منصور : اليمين في كلام العرب على وجوه ؛ يقال : لليد اليمنى : يمين ؛ واليمين : القوة والقدرة] . أي أن القوة والقدرة بمعنى واحد .

ولم يقل عقلاء الأشاعرة وأكابر أهل العلم بإثبات صفة أو صفتي اليدين أو اليمين لله تعالى ، كما وقع للأشعري ومن تبعه من المتأثرين بالحنبلية والمجسمة ، وأما المتأثرون بالحنبلية ومجسمة أهل الحديث فقد أثبتوا صفة اليد أو اليدين ، ووقعوا في الحيرة والتهيه وكذلك أوقعوا من يثق بكلامهم !

فهذا البيهقي^(٢٤٤) يقول بإثبات صفة اليد لله تعالى ويصرِّح بأنها ليست بجارحة ويقول بأنها ليست القدرة ولا النعمة وأنها ذكرت في معرض تفضيل سيدنا آدم عليه السلام ﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي ﴾ ص: ٧٥ ، كما لا يجوز عنده حمل اليدين على الماء والطين ! ثم يتركنا مع هذه الألغاز ! وكأن لفظ اليد في اللغة لغز لا يستطيع الإنسان أن يقف على معناه ! مع أن القرآن خاطبنا بما نفهم ونعقل ونحن نعلم بأن حقيقة الله تعالى لا يمكن لمخلوق أن يدركها ، لكنه هنا يجعل معاني الكلمات في اللغة لا يمكن فهمها ولا معرفة معانيها !!

فاليد عندنا عبارة عن القدرة ولها معانٍ أخرى بحسب سياق الجمل والعبارات التي تقع فيها .

قال العلامة شرف الدين التلمساني الأشعري (ت٦٥٨هـ) في « شرح معالم أصول الدين » للفخر الرازي ص (٣٢٧) : [وقد أثبت بعض الأشعرية لله تعالى صفات وراء ما ذُكر من صفات المعاني سمّاها صفات سمعية ، وهي مدلول الوجه واليدين ، وزعم أن ذلك يرجع إلى صفات زائدة ، وهو ضعيف إذ لا يمتنع ردُّ ذلك إلى ما علمناه ، فيرد الوجه إلى الوجود أو إلى أخص وصفه ، واليدين إلى يدي القدرة والنعمة ..] .

(٢٤٤) في كتابه « الاعتقاد والهداية » ص (٨٩) وقد لخص فيه كثيراً من عبارات إبانة الأشعري الباطلة المردودة !

صفة الإرادة

أي كونه تعالى مريداً

وقوله (إرادة) أي المشيئة ، وهي التصميم والعزم وترتقي إلى التخطيط أو ما في معنى هذه الأمور ! وهذه من صفات الأحياء لأن الجماد لا إرادة له وإن استعملت الإرادة في حقه مجازاً نحو قوله تعالى ﴿ جَدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ الكهف : ٧٧ ، وليس كل قادر مريداً فالماء مثلاً قادر على تحطيم وتخريب أمور كثيرة في حالات الفيضانات ونحوها لكنه غير مريد .

قال الراغب الأصفهاني في « المفردات » في مادة (رود) : [والإرادة في الأصل قوة مركبة من شهوة وحاجة وأمل ، وجعل اسماً لنزوع النفس إلى الشيء مع الحكم فيه بأنه ينبغي أن يفعل أو لا يفعل ثم يستمر مرة في المبدإ وهو نزوع النفس إلى الشيء ، وتارة في المنتهى وهو الحكم فيه بأنه ينبغي أن يفعل أو لا يفعل ، فإذا استعمل في الله فإنه يراد به المنتهى دون المبدإ فإنه يتعالى عن معنى النزوع] .

وقال الشيخ الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (٦٥) معرّفًا الإرادة :

[وهي لغة : مطلق القصد ، وعرفاً : صفة قديمة زائدة على الذات قائمة به تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه] .

وقوله (زائدة على الذات قائمة به) مردود بما قرناه في محله من أن الصفات عين الذات ، وأنه سبحانه غير مُركَّب .

فالواجب أن يفهم العبد أن الله تعالى قادر مريد وهذه الصفات المذكورة

في الكتاب والسنة والمتفق عليها كالقدرة والإرادة والوجود وغيرها تدلنا على كمال المولى سبحانه بحسب تصوراتنا وإلا فهو أجل وأرفع من تصوراتنا ، وهذه الألفاظ التي يفهمها الخلق من أنفسهم تدل على صفات كمال ننزه الله تعالى عن مشابهة خلقه من جهات التشابه مع الخلق في هذه الصفات ، وإن كنت أعتقد بأن الله تعالى أرفع وأجل وأكمل وأعلى من كل ما نذكره من الصفات وغيرها وإنما خاطب الله تعالى الخلق وتنزل في خطابهم على قدر عقولهم ليدركوا عظمتهم وكماله وغناه .

فالوجود مثلاً في حق مولانا سبحانه وتعالى ليس وجود جسم ولا عرض ولا أخذ حيز في الفراغ وليس هو في مكان ولا يجري عليه زمان والذي نفهمه في المخلوقات أن هذه صفة المعدوم لكننا عندما أدركنا بالعقل أن لهذا الصنع الدقيق المحكم خالق أوجده ودبر أمره علمنا أنه سبحانه موجود لا يمكن لنا أن نفهمه ولا أن ندركه بوجه من الوجوه وعلمنا أن هذه الألفاظ والمعاني التي نفهمها من أنفسنا هو منزّه عنها ، فينتج أنها ألفاظ لمعاني يراد منها تقريب عظمة الله تعالى في أذهاننا ، وحول هذا ندندن ، والليبي من الإشارة يفهم .

ونعود لما بدأنا به فنقول : يستحيل أن يظهر هذا الصنع المحكم ذو التخطيط الدقيق من غير من يتصف بالإرادة الكاملة !

وقد أثبت المعتزلة الإرادة خلافاً لمن زعم أن المعتزلة لم تثبت صفة الإرادة لله تعالى ، وهل يتصور أن ينكر عاقل أن الله تعالى يريد؟!!

قال القاضي عبد الجبار الشافعي المعتزلي في كتابه « شرح الأصول الخمسة » ص (٤٣١) : « ثم نتكلم على إثبات هذه الصفة لله عز وجل وفي كيفية

استحقاقه لها ، ثم نتكلم من بعد فيما يجوز أن يريد الله وما لا يجوز ،
فالإرادة هو ما يوجب كون الذات مريداً .

ثم قال : « فإننا فسرنا الإرادة بما يوجب كون الذات مريداً ، ثم لما سئلنا
عن حقيقة المريد أحلناه إلى نفسه ، ففارق حالنا حالهم ، هذا هو حقيقة الإرادة
والكراهة والذي يدل على أن هذه الصفة تصح على الله تعالى هو ما قد
ثبت أن المصحح لها إنما هو كونه حياً ، بدليل أن من كان حياً صحَّ أن يريد
ومتى لم يكن حياً لم يصح أن يريد ، فيجب أن يكون المصحح لهذه الصفة
إنما هو كونه حياً ، إذا ثبت هذا والقديم تعالى حي وجب صحته أن يريد ويكره
..... وإذا قد صحَّت هذه الصفة لله تعالى فالذي يدل على ثباتها له هو أن
في أفعاله تعالى ما وقع على وجه دون وجه ، والفعل لا يقع على وجه دون
وجه إلا لمخصص هو الإرادة » .

قوله (وغايرت أمراً وعلماً والرضا كما ثبت) معناه عند

الناظم : أن الإرادة غير الأمر والعلم والرضا ، قال العلامة الباجوري^(٢٤٥)
رحمه الله تعالى : [وغرض المصنف بذلك الرد على مَنْ زعم من المعتزلة أن
إرادته تعالى لفعل غيره أمر به يراد الأمر النفسي لا اللفظي لأن مغايرتها للأمر
اللفظي في غاية الظهور فليس فيه خلاف وغايرت الإرادة علماً بمعنى أنها
ليست عين العلم ولا مستلزمة له لتعلق العلم بالواجب والمستحيل كالجائز ولا
تتعلق الإرادة إلا بالجائز ، وغرضه بذلك الرد على مَنْ زعم من المعتزلة أن
إرادته تعالى لفعله علمه به فردَّ بمغايرة الإرادة للأمر على الكعبي ومعتزلة بغداد

(٢٤٥) في « شرح الجوهرة » ص (٦٧) .

في قولهم إن إرادته تعالى لفعل غيره أمره به وإرادته لفعله علمه به كما قال المؤلف في كبيره ، (وقوله والرضا) أي وغايرت الإرادة رضاه تعالى وهو قبول الشيء والإثابة عليه ، وغرضه بذلك الرد على مَنْ فَسَّرَ الإرادة بالرضا [. لكن أئمة الأشاعرة لم يتفقوا على ذلك وإنما هناك خلاف بينهم فمنهم من يقول بأن الإرادة والرضى والمحبة بمعنى واحد ! قال إمام الحرمين الجويني شيخ الأشعرية في « الإرشاد » ص (٢٣٩) :

[ومما اختلف أهل الحق في إطلاقه ومنع إطلاقه : المحبة والرضا ، فإذا قال القائل : هل يحب الله تعالى كفر الكفار ويرضاه ؟ فمن أئمتنا من لا يطلق ذلك ويأباه ، ثم هؤلاء تحزبوا حزبين : ومن هؤلاء من يحمل المحبة والرضا على الإرادة ، ولكنه يقول : إذا تعلق الإرادة بنعيم ينال عبداً فإنها تسمى محبة وإرادة ومن حقق من أئمتنا لم يكع ^(٢٤٦) عن تهويل المعتزلة ، وقال : المحبة بمعنى الإرادة وكذلك الرضا] ^(٢٤٧) !!

^(٢٤٦) أي لم يهب ولم يجبن !!!

^(٢٤٧) وأنبه هنا إلى أن كتاب « الإرشاد » الذي قامت بطبعه مؤسسة الكتب الثقافية بتحقيق (أسعد تميم) مركز الخدمات والأبحاث الثقافية / بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م صحيفة (٢١٢) ، حذفوا منه هذه الفقرة لأن فيها ما يخالف مشربهم كما يبدو ، والفقرة موجودة في الطبعة المصرية وهي طبعة دار السعادة بمصر ونشر مكتبة الخانجي بتحقيق الأستاذين محمد يوسف موسى وعلي عبدالمنعم عبدالحميد سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م ، وقد جرى لمركز الخدمات اللبناني هذا مثل ذلك مراراً في كتب أخرى منها حذفه لبيت أو لأبيات في منظومة الزيد لابن رسلان في طبعة قاموا بطبعها مع الشرح ، فلتكونوا على حذر من ذلك ، فإن ما يقومون به من طباعة لكتب أهل العلم لا يوثق به لما جروا عليه من عادة الحذف أو التغيير .

فالمحققون من أئمة إمام الحرمين الأشاعرة يقولون كما ترى : المحبة
والرضا بمعنى الإرادة !

وقال العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٧٦/٢) بعد أن نقل كلام إمام
الحرمين : [ونقل بمعناه عن أبي الحسن الأشعري لتقارب الإرادة والمحبة
والرضا في المعنى لغة فإن من أراد شيئاً أو شاءه فقد رضيّه وأحبّه ونقل
عن أبي حنيفة رحمه الله ما يدل على جعل الإرادة عنده من جنس الرضا
والمحبة] .

وقال الإمام السبكي في « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/٣٨٥) :

« وأبو حنيفة قائل إن الإرادة والرضا أمران مُتَّجِدَان » .

ثم قال السبكي : « وأكثر الأشاعرة على ما يعزى إلى أبي حنيفة من
(عدم)^(٢٤٨) الافتراق ، منهم : إمام الحرمين وغيره آخرهم الشيخ محيي الدين
النووي رحمه الله قال : هما شيء واحد » .

وقال العلامة الأصولي أكمل الدين البابرّي الحنفي في « شرح وصية
الإمام أبي حنيفة » ص (٩١) :

[وعند الأشعري المحبة والرضا بمعنى الإرادة] !!

وذكر الأشعري في « رسالة أهل الثغر » ص (٢٣١) : « أن رضاه تعالى عن
عباده الطائعين هو إرادته لنعيمهم » .

(٢٤٨) سقطت هذه الكلمة من المطبوع ونبّه عليها المحقق في الحاشية أنها موجودة في
بعض النسخ المخطوطة وهو الصواب ليستقيم المعنى .

وقال العلامة الأمدي في « أبتكار الأفكار »^(٢٤٩) (٢١٨/١) : « وأما المحبة والرضا فقد اختلف أصحابنا فيه فذهب المعظم منهم إلى أن الإرادة هي نفس المحبة والرضا » .

وأما ما ورد في القرآن في الرضا الذي هو المحبة : فقوله تعالى ﴿ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ النساء : ١٠٨ . وقال تعالى ﴿ إِنَّ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ الزمر : ٧ .

وقد بيّن القاضي عبد الجبار في « شرح الأصول الخمسة » ص (٤٣٦) المراد من قول مشايخ المعتزلة باقتران الإرادة والأمر حيث قال :

« وقد فرض مشايخنا الكلام في الأمر والخبر لأن الأمر لا يكون أمراً إلا بالإرادة وكذلك الخبر ، وتحريم ذلك أن قولنا : محمد رسول الله ، يجوز أن يكون خبراً عن محمد بن عبد الله ويجوز أن يكون خبراً عن محمد بن عبد الله ، وإذا كان كذلك لم يكن بأن يكون خبراً عنه أولى من أن يكون خبراً عن غيره إلا بأمر ومخصص وليس ذلك الأمر إلا الإرادة » .

(٢٤٩) طبعة دار الكتب العلمية / بيروت / الطبعة الأولى / ٢٠٠٣ م .

صفة العلم

أي كونه تعالى عالماً

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٢٨- وعلمه ولا يقال مكتسب فاتبع سبيل الحق واطرح الريب)

الشرح : هذا البيت في إثبات صفة العلم للمولى سبحانه وتعالى أي كونه سبحانه عالم بكل شيء . ومختصر مراد الناظم من هذا البيت أن يقول : واعلم أن من صفات الله تعالى (العلم) وعلمه سبحانه وتعالى غير مكتسب بل هو قديم كسائر صفاته هذا هو الحق فلا تتبع سواه .

أقول : والدليل على ثبوت كونه تعالى عالماً عقلاً أن هذا العالم بأسره لما وجدناه محكماً قد وُضِعَ كل شيء فيه موضعه ، وأعدَّ كل أمر لشأنه ، ورأينا هذا الصُّنْعَ حَسَنَ التقدير محكم التدبير لا خلل فيه ولا تفاوت علمنا أن صانعه عالم حكيم . ولا أبلغ من تعريف العلم من ترك تعريفه فهو ظاهر وواضح ، ومع ذلك سنعرض ما قالوه في محاولات تعريف بعضهم للعلم :

قال الإمام الغزالي في « المستصفى » ص (٢١) :

[اُخْتَلِفَ فِي حَدِّ الْعِلْمِ فَقِيلَ إِنَّهُ الْمَعْرِفَةُ ، وَهُوَ حَدٌّ لَفْظِيٌّ وَهُوَ أضعفُ أنواعِ الحُدُودِ فَإِنَّهُ تَكَرَّرَ لَفْظٌ بِذِكْرِ مَا يُرَادُ بِهِ ، كَمَا يُقَالُ : حَدُّ الْأَسَدِ اللَّيْثُ ، وَحَدُّ الْعُقَارِ الْخَمْرُ ، وَحَدُّ الْمَوْجُودِ الشَّيْءُ ، وَحَدُّ الْحَرَكَةِ النَّقْلَةُ ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ لَفْظِيًّا بَأَن يُقَالَ مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ ، لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ تَطْوِيلٍ وَتَكَرُّرٍ ، إِذِ الْمَعْرِفَةُ لَا تُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَا هُوَ كَذَلِكَ ، فَهُوَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ : حَدُّ

المَوْجُودِ الشَّيْءِ الَّذِي لَهُ ثُبُوتٌ وَوُجُودٌ ، فَإِنَّ هَذَا تَطْوِيلٌ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ لَفْظِيًّا . وَلَسْتُ أَمْنَعُ مِنْ تَسْمِيَةِ هَذَا حَدًّا وَقِيلَ أَيْضًا : إِنَّهُ الَّذِي يَعْلَمُ بِهِ وَإِنَّهُ الَّذِي تَكُونُ بِهِ الذَّاتُ عَالِمَةٌ ؛ وَهَذَا أَبْعَدُ مِنَ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ مَسَاوٍ لَهُ فِي الْخَلْوِ عَنِ الشَّرْحِ وَالِدَّلَالَةِ عَلَى الْمَاهِيَةِ وَقَدْ قِيلَ فِي حَدِّ الْعِلْمِ : إِنَّهُ الْوَصْفُ الَّذِي يَتَأْتَى لِلْمُتَّصِفِ بِهِ إِنْتِقَانُ الْفِعْلِ وَإِحْكَامِهِ ، وَهَذَا ذِكْرٌ لَازِمٌ مِنْ لَوَازِمِ الْعِلْمِ فَيَكُونُ رَسْمِيًّا ، وَهُوَ أَبْعَدُ مِمَّا قَبْلَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَخْصَصُ مِنَ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا بَعْضَ الْعُلُومِ وَيَخْرُجُ مِنْهُ الْعِلْمُ بِاللَّهِ وَصِفَاتِهِ إِذْ لَيْسَ يَتَأْتَى بِهِ إِنْتِقَانُ فِعْلٍ وَأَحْكَامِهِ ، وَلَكِنَّهُ أَقْرَبُ مِمَّا قَبْلَهُ بِوَجْهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا حَدُّ الْعِلْمِ عِنْدَكَ ؟ فَأَعْلَمُ أَنَّهُ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْإِبْصَارِ وَالْإِحْسَاسِ وَلَهُ حَدٌّ بِحَسَبِهِ ، وَيُطْلَقُ عَلَى التَّخْيِيلِ وَلَهُ حَدٌّ بِحَسَبِهِ ، وَيُطْلَقُ عَلَى الظَّنِّ وَلَهُ حَدٌّ آخَرٌ ، وَيُطْلَقُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى وَجْهِ آخَرَ أَعْلَى وَأَشْرَفَ ، وَلَسْتُ أَعْنِي بِهِ شَرَفًا بِمُجَرَّدِ الْعُمُومِ فَقَطْ بَلْ بِالذَّاتِ وَالْحَقِيقَةِ لِأَنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ مُحِيطٌ بِجَمِيعِ التَّفَاصِيلِ وَلَا تَفَاصِيلَ وَلَا تَعَدُّدٌ فِي ذَاتِهِ .

وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى إِدْرَاكِ الْعَقْلِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالْبَيَانِ ، وَرَبَّمَا يَعْسُرُ تَحْدِيدُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْحَقِيقِيِّ بِعِبَارَةٍ مُحَرَّرَةٍ جَامِعَةٍ لِلْجِنْسِ وَالْفَصْلِ الذَّاتِيِّ [انْتَهَى مَا أَرَدْنَا نَقْلَهُ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ فِي « الْمُسْتَصْفَى » .

وقال الدسوقي في « حاشيته على أم البراهين » ص (١٠٦) (٢٥٠) :

[اعلم أن الناس اختلفوا في العلم هل يُحدُّ أو لا ؛ فقال بعضهم إنه لا

(٢٥٠) طبعة مطبعة دار إحياء الكتب العربية / لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه / مصر القاهرة .

يُحَدُّ لظهوره لأنه كاشف لغيره فهو غني عن أن يُظهره غيره ، وقال بعضهم :
لأنه لا يُحَدُّ لعسره ؛ لأنه لم يُحَدَّ بحدِّ إلا نوزع فيه ، والقائلون إنه يُحَدُّ لهم فيه
تعريف كثيرة وأكثرها مدخول ، قال ابن الحاجب : أصح الحدود فيه أنه صفة
توجب تمييزاً لا يحتمل النقيض] .

أقول : ومما يعاب عليهم هنا تعريف بعضهم ومنهم الشيخ السنوسي لعلم
الله تعالى بأنه : (صفة ينكشف بها ما تتعلق به انكشافاً لا يحتمل النقيض بوجه
من الوجوه ..) !! فالانكشاف هو ظهور الشيء بعد تواريه ، قال ابن منظور في
(اللسان) (٣٠٠ / ٩) : [الكشْفُ رفْعُ الشيء عما يُواريه ويغْطيه] .

ولذلك اعترف بعضهم بهذا الخطأ ! قال الدسوقي في حاشيته ص (١٠٧) :

[إلا أن التعبير بالانكشاف هنا غير لائق من جهة أنه انفعال يوهم حدوث
إيضاح بعد خفاء ، وهذا وإن ناسب العلم الحادث لا يناسب علم الله لأن علم
الباري منزّه عن ذلك ، فاللائق أن يقال : صفة لها تعلُّق بالشيء على وجه
الإحاطة به على ما هو عليه دون سبق خفاء] .

أقول : التعريفات والحدود للصفات إنما المراد بها تعريف صفات
المحدثات وأما الباري الذي ليس كمثله شيء فإنه لا سبيل إلى تعريف وحدِّ
صفاته حيث لا يمكن أن يُعْلَمَ ولا أن يُفْهَمَ كنه ذاته سبحانه ، فما يقولونه لا
طائل من وراءه ولذا أعجبني اعتراف الدسوقي ص (٩٩) من حاشيته في قوله :

[واعلم أن تعريف المصنف لهذه الصفات رسوم مفيدة لتمييز بعضها عن
بعض لا حدود بذاتياتها لأن العقول محجوبة عن كنه ذاته وصفاته تعالى فيتعذّر
حيثُ التعريف بالذاتيات] .

إلا أنه يبقى - بلا ريب - من المستشعرات مثلاً قولهم في تعريف صفة العلم : (وحقيقة العلم : صفة أزلية ينكشف بها لله كل معلوم على ما هو انكشافاً لا يحتمل النقيض) فالمستشع من ذلك أمور وهي : قولهم (وحقيقة العلم) وهم جميعاً لا يدرون ما هي حقيقة علمه سبحانه ، وقولهم (ينكشف) كما سبق ، والخوض في ذلك وكأنهم يشرحون ويُعرفون صفات المخلوقين ، ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الصفات : ١٨٠ !!

إذا عُلِمَ كل ذلك نقول : لقد جاء وصف الله تعالى بالعلم في الكتاب والسنة ، قال الله تعالى ﴿ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ الأعراف : ٨٩ ، وقال تعالى ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ البقرة : ٣٢ ، وقال تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ الأنعام : ٥٩ .

وقال الإمام الغزالي في « الاقتصاد في الاعتقاد »^(٢٥١) ص (١٣٠) :

[الصفة الثانية العلم : ندعي أن الله تعالى عالم بجميع المعلومات الموجودات والمعدومات ، فإن الموجودات منقسمة إلى قديم وحادث ، والقديم ذاته وصفاته ، ومن عِلِمَ غيره فهو بذاته وصفاته أعلم ، فيجب ضرورة أن يكون بذاته عالماً وصفاته إن ثبت أنه عالم بغيره ، ومعلوم أنه عالم بغيره لأن ما ينطلق عليه اسم الغير فهو صنعه المتقن وفعله المحكم المرتب وذلك

(٢٥١) طبعة دار الأمانة / بيروت / الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨ هـ الموافق ١٩٦٩ م بتقديم الدكتور عادل العوا عميد كلية الآداب في جامعة دمشق .

يدل على قدرته على ما سبق ؛ فإن من رأى خطوطاً منظومة تصدر على الاتساق من كاتب ثم استراب في كونه عالماً بصنعة الكتابة كان سفيهاً في استرابه ، فإذا قد ثبت أنه عالم بذاته وبغيره [. وكلام الإمام الغزالي هذا مقتبس من كلام شيخه إمام الحرمين في « الإرشاد » ص (٧٧) المتقدم في شرح صفة القدرة في هذا الكتاب .

قال الباجوري ص (٨٣) : [وإيجاب الوحدة له بإجماع من يعتد بإجماعه ، فإنه لم يذهب أحد إلى تعدد علمه تعالى بعدد المعلومات إلا أبو سهل الصعلوكي فقال : (بعلوم قديمة لا نهاية لها)] .

الجواب عن بعض الآيات التي فيها لفظ (لنعلم) التي يوهم ظاهرها عدم علمه تعالى بما سيحدث في المستقبل :

[تنبيه] : معنى قوله تعالى ﴿ إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾ المفيد ظاهره حدوث العلم ، وأمثاله :

هناك عدة آيات يفيد ظاهرها أن الله تعالى لا يعلم الأشياء قبل حصولها مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَيَّ عَقْبَيْهِ ﴾ البقرة : ١٤٣ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ويتخذ منكم شهداء ﴾ آل عمران : ١٤٠ ، وهي عندنا من المتشابه الذي لا يراد ظاهره ومختصر الكلام في معناها : أن هذا خطاب للخلق على حسب عقولهم وبأسلوبهم الذي يفهمونه ويتخاطبون به بين أنفسهم ، وإلا فإن الله تعالى يعلم الأمور قبل حدوثها قطعاً ، بدليل أن الله تعالى أخبرنا عن الساعة وماذا يحدث للناس عند وقوعها وعن المحشر وماذا يقول الناس يوم القيامة وأخبرنا عن

الجنة والنار وأحوالهما وما يحدث فيهما وما يقوله أهلها ، كما قال تعالى :
﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ
مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ
خَبِيرٌ ﴾ لقمان : ٣٤ (٢٥٢) .

ويعارضها أيضاً في الظاهر قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَتَذَكَّرَةٌ لِلْمُتَّقِينَ ، وَإِنَّا
لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنْكُمْ مُكَذِّبِينَ ، وَإِنَّهُ لَحَسْرَةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ الحاقة : ٤٨-٥٠ . قال ابن
كثير في تفسيره (٥٠٣/٤) : [أي مع هذا البيان والوضوح سيوجد منكم من
يكذب بالقرآن] .

وأخبر عن أمور كانت في المستقبل مثل : ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ، فِي أَدْنَى
الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ، فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴾ الروم : ٢-٤ . ومثل :
﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا
تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ الفتح : ٢٧ .

ومنه أن الله تعالى يعلم الغيب ومن معاني الغيب ما سيحصل في
المستقبل أي أنه يعلم الشيء قبل حدوثه ، قال تعالى ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ
عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴾ الجن : ٢٦ ، وقال تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا

(٢٥٢) وهناك آيات أخرى مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا
نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأنعام : ٢٧ فهذه الآية الكريمة فيها إخبار
بما سيحصل وما سيقول الناس يوم القيامة ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ
قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ الأنعام : ٣٠ ،
وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا
فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴾ السجدة : ١٢ .

هُوَ ﴿ الأنعام : ٥٩ ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ النمل : ٦٥ . والدليل على أن من علم الغيب علم المستقبل ، قوله تعالى ﴿ وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْبَرْتَ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ﴾ الأعراف : ١٨٨ ، وقوله تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنتَظِرِينَ ﴾ يونس : ٢٠ ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ، أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ مريم : ٧٧-٧٨ ، وهذا يبين أن من معاني الغيب ما سيحصل في المستقبل ، وإذا لم نقل بذلك التأويل المتقدم لـ ﴿ وليعلم الله ﴾ الذي قدّمناه فإننا نحكم بوقوع التناقض في كتاب الله تعالى وهذا مستحيل قطعاً والقرآن منزّه عنه بلا ريب .

وقال الفخر الرازي في تفسيره (١٧/٩/٥) :

[(المسألة الثالثة) : ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ آل عمران : ١٤٠ ، مشعر بأنه تعالى إنما فعل تلك المداولة ليكتسب هذا العلم ، ومعلوم أن ذلك محال على الله تعالى ، ونظير هذه الآية في الإشكال قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ آل عمران : ١٤٢ وقوله : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ العنكبوت : ٣ ، وقوله ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ الكهف : ١٢ ، وقوله : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ ﴾ محمد : ٣١ ، وقوله : ﴿ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ﴾ البقرة : ١٤٣ أجاب المتكلمون : بأن الدلائل العقلية دلّت على أنه تعالى يعلم الحوادث قبل وقوعها ، فثبت أن التغيير في العلم محال] .

وقال الحافظ أبو حيان في « البحر المحيط » (٥٥ / ٢) :

[وظاهر قوله : ﴿ لنعلم ﴾ ، ابتداء العلم ، وليس المعنى على الظاهر ، إذ يستحيل حدوث علم الله تعالى . فأوّل على حذف مضاف ، أي ليعلم رسولنا والمؤمنون ، وأسند علمهم إلى ذاته ، لأنهم خواصه وأهل الزلفى لديه . فيكون هذا من مجاز الحذف ، أو على إطلاق العلم على معنى التمييز ، لأن بالعلم يقع التمييز ، أي لتمييز التابع من الناكص ، كما قال تعالى : ﴿ حَتَّى يُمَيِّزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ آل عمران : ١٧٩ ، ويكون هذا من مجاز إطلاق السبب ، ويراد به المسبب . وحكي هذا التأويل عن ابن عباس ، أو على أنه أراد ذكر علمه وقت موافقتهم الطاعة أو المعصية ، إذ بذلك الوقت يتعلق الثواب والعقاب . فليس المعنى لنحدث العلم أو على أنه أريد بالعلم الجزاء ، أي لنجازي الطائع والعاصي ، وكثيراً ما يقع التهديد في القرآن ، وفي كلام العرب ، بذكر العلم ، كقولك : زيد عصاك ، والمعنى : أنا أجازيه على ذلك ، أو على أنه أريد بالمستقبل هنا الماضي ، التقدير : لما علمنا ، أو لعلمنا من يتبع الرسول ممن يخالف . فهذه كلها تأويلات في قوله : ﴿ لنعلم ﴾ ، فراراً من حدوث العلم وتجده ، إذ ذلك على الله مستحيل . وكل ما وقع في القرآن ، مما يدل على ذلك ، أوّل بما يناسبه من هذه التأويلات] .

وقال النسفي في « تفسيره » (٨١ / ١) :

[أو لتمييز التابع من الناكص كما قال تعالى : ﴿ لِيُمَيِّزَ اللَّهُ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ الأنفال : ٣٧ فوضع العلم موضع التمييز لأن العلم به يقع التمييز ، أو ليعلم رسول الله عليه الصلاة والسلام والمؤمنون ، وإنما أسند علمهم إلى ذاته

لأنهم خواصه أو هو على ملاطفة الخطاب لمن لا يعلم كقولك لمن ينكر ذوب الذهب (فلنلقه في النار لنعلم أيذوب) [.

وقال أبو السعود في « تفسيره » (٢١٩/١) :

[ويشهد له قراءة لِيُعَلِّمَ على بناء المجهول من صيغة الغيبة] .

وقال الخازن في « تفسيره » : [وقيل : معناه إلا لتعلم رسلي وحزبي وأوليائي من المؤمنين من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه وكان من شأن العرب إضافة ما فعله الأتباع إلى الكبير ، كقولهم : فتح عمر العراق وجبى خراجها وإنما فعل ذلك أتباعه عن أمره ، وقيل إنما قال إلا لتعلم وهو بذلك عالم قبل كونه على وجه الرفق بعباده ومعناه إلا لتعلموا ، أنتم إذ كنتم جهالاً به قبل كونه بإضافة العلم إلى نفسه رفقاً بعباده المخاطبين] . وبذلك تمت الإجابة على هذا الإشكال بالشكل المرضي إن شاء الله تعالى ، والله الموفق .

صفة الحياة

أي كونه تعالى حياً

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٢٩ - **حياته كذا الكلام السمع ثم البصر بذى أتانا السمع**)

الشرح : يعني ومن صفاته سبحانه (الحياة) وكذلك (الكلام) و (السمع) و (البصر) وقد جاء ذلك في السمع الذي هو القرآن والسنة .
فلتتكلم عليها واحدة واحدة بما يبين ما ينبغي أن نعلمه فنقول :

قوله (حياته) : من قوله تعالى ﴿ **اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ** ﴾

البقرة : ٢٥٥ .

أقول : كل قادر عالم مرید له صفات الإدراك يصح أن يطلق عليه حي في مفهومنا البشري ، والدليل على هذه الصفة عقلاً أن نقول : ثبت أنه سبحانه عالم قادر مرید ولا بُدَّ أن يكون المتصف بذلك حياً .

قال الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (٧٠) :

[وقد عرف الشيخ السنوسي الحياة بتعريف يشمل الحياة القديمة والحادثة^(٢٥٣) حيث قال : هي صفة تصحح لمن قامت به الإدراك ، أي تصحح

(٢٥٣) وفي هذا إثبات واعتراف بغلط الشيخ السنوسي في التعريف ، وإن حاول الشيخ الباجوري أن يتأول له ويسوغ كلامه ، ولذلك اعترف غيره كالأمدي في « أبكار الأفكار » (١/٣٤٥) بأن هذا ضعيف لأن فيه قياس الغائب بالشاهد . أي قياس الخالق بالمخلوق .

لمن قامت به أن يتصف بصفات الإدراك ؛ ولا يضره الجمع بين حقيقتين مختلفتين بالقدم والحدوث^(٢٥٤) ، لأنه رَسْمٌ لا حَدٌّ ، وعَرَفَ بعضهم كلاً منهما بتعريف يخصه ، فعَرَفَ الحياة القديمة بقوله: (صفة أزلية تقتضي صحة العلم) أي تقتضي صحة الاتصاف به ، وكما تقتضي صحة الاتصاف بالعلم تقتضي صحة الاتصاف بغيره من الصفات الواجبة^(٢٥٥) ، وإنما اقتصر على العلم لأنه شرط في غيره لكن العلم واجب في حقه تعالى للدليل السابق ، وأما في حقنا فقد ينتفي العلم مع وجود الحياة كما في المجنون فإنه حيٌّ مع انتفاء العلم عنه ، وعَرَفَ الحياة الحادثة بقوله : (هي كيفية يلزمها قبول الحس والحركة الإرادية) أي عَرَضَ يلزمه قبول الإحساس وقبول الحركة الإرادية ، بخلاف الحركة الاضطرارية كحركة الحجر بحركة مُحَرِّكِهِ ، وحياة الله لذاته ليست بروح ، وحياتنا ليست لذاتنا بل بسبب روح [.

ومعنى قوله تعالى ﴿ **إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلَّمْتُهُ** **أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ** ﴾ النساء : ١٧١ أي : روح من الله تعالى خلقاً وتكويناً ، لا جزءاً ، كما قال سبحانه : ﴿ **وَسَخَّرَ لَكُمْ مِمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ** ﴾ الجاثية : ١٣ ، وكذلك قوله تعالى ﴿ **وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي** ﴾ الحجر : ٢٩ و ص : ٧٢ ، معناه ونفخت فيه الروح التي خلقتها وشرفتها بالإضافة إليّ ، كما شَرَّفَ سبحانه البيت العتيق بإضافته إليه حيث قال : ﴿ **وَطَهَّرُ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ** ﴾ الحج : ٢٦ ، وقال سيدنا صالح عليه السلام أيضاً في الناقة : ﴿ **وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ** ﴾ هود : ٦٤ ، وإنما أضيفت هذه الأمور إلى الله تعالى

(٢٥٤) بل يضره ذلك لأن فيه القياس الباطل .

(٢٥٥) فهذا يجعل التعريف غير جامع ولا كامل !!

إضافة تشریف ، ويكفر من اعتقد أن الله تعالى روح وأنه اجتزأ منها شيئاً وجعله في الأحياء ذات الأرواح، لأن في ذلك إثبات الجزئية والانقسام وحلول أجزاء الإله في الخلق وغير ذلك وكل ذلك من العقائد الباطلة الفاسدة .

فتلخص الآن مما تقدم ثبوت أمور يجب أن يتأملها ويتفهمها الباحث عن الحق وهي :

١- أن جميع ما يقال بأنه صفات جوّزنا إطلاقها على الباري سبحانه وتعالى إن هي إلا ألفاظ تدل على الكمال أجاز لنا الشرع والعقل أن نطلقها عليه سبحانه وإن كان هو متعال في الحقيقة عما نفهمه وعما نلفظه وعما نتصوره منها .

وبعبارة أخرى نقول : المولى سبحانه في الحقيقة متعال عن هذه الصفات التي نقولها والتي نخصصها والتي نتصورها مع أنه يجوز لنا أن نطلقها عليه لأنها تدل على كماله ولأن الشرع والعقل أجاز إطلاقها مع التنبيه إلى نفي بعض الأمور المتعلقة بها مما فيه تشبيه وتجسيم كما نقول حياة منزهة عن الروح واللحم والدم .

٢- كونه تعالى حياً يقتضي صحة الاتصاف بالعلم ، خلافاً للمخلوق فإنه قد يكون حياً ولكنه فاقد للعلم .

٣- حياة الله تعالى ليست بروح ودم وجسم .

قال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٣٦٣) :

[فالروح الذي منه نفخ في آدم عليه السلام كان خلقاً من خلق الله

تعالى ، جعل الله عز وجل حياة الأجسام به ، وإنما أضافه إلى نفسه على طريق الخلق والملك ، لا أنه جزء منه ، وهو كقوله عز وجل : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ﴾ الجاثية : ١٣ أي من خلقه [.

وقال في « الأسماء والصفات » ص (٢٨٦) أيضاً : [ومعنى قول من قال : الله سبحانه وتعالى نفس ، أنه موجود ثابت غير مُتَّفٍ ، ولا معدوم ، وكل موجود نفس ، وكل معدوم ليس بنفس . والنفس في كلام العرب على وجوه ؛ فمنها : نفس منفوسة مجسمة مروحة ، ومنها : مجسمة غير مروحة ، تعالى الله عن هذين علواً كبيراً ، ومنها : نفس بمعنى إثبات الذات كما تقول في الكلام : هذا نفس الأمر ، تريد إثبات الأمر لا أن له نفساً منفوسة أو جسماً مروحاً ، فعلى هذا المعنى يقال في الله سبحانه إنه نفس ، لا أن له نفساً منفوسة أو جسماً مروحاً ، وقد قيل في قوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ المائدة : ١١٦ ، أي تعلم ما أكنه وأسرّه ولا علم لي بما تستره عني وتغيبه] .

ومما انتقده الدسوقي على الشيخ السنوسي في تعريف صفة الحياة : أن السنوسي قال في « أم البراهين » : (الحياة وهي لا تتعلق بشيء ، الحياة صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك ومعنى كونها لا تتعلق بشيء أنها لا تقتضي أمراً زائداً على القيام بمحلها^(٢٥٦) ..) فقال الدسوقي هناك ص (١٠٨) :

(٢٥٦) لاحظ التعبير الخاطيء والمخطيء هنا بجعل وتسمية الذات محلاً ! وكيف يقول أيضاً الدسوقي في الكلام التالي أنهم استقروا كمالات الله تعالى ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ! لذلك وجدنا أن طريقتهم الفلسفية في علم التوحيد والعقائد طريقة غير

[قوله (وهي لا تتعلق بشيء) اعترض بأن الشيء يختص بالموجود عند أهل هذا الفن وحينئذٍ فالتعبير به يوهم أن الحياة تتعلق بغير الموجود وهو المعدوم مع أن هذا باطل بالاستقراء ، لأنهم استقروا كمالاته تعالى^(٢٥٧) فلم يجدوا منها ما يتعلق بالمعدوم دون الموجود فكان الأولى أن يقول : (وهي لا تتعلق أصلاً) أو يبدل شيئاً بأمر فيقول : (وهي لا تتعلق بأمر) ..] .

ثم بيّن الدسوقي أن تعريف الشيخ السنوسي لصفة الحياة يشمل حياة الخالق والمخلوق ! فهو لم يأتِ بالتعريف المطلوب لصفة الحياة للمولى جلّ وعز ! قال الدسوقي هناك ص (١٠٨) : [قوله (الحياة صفة .. الخ) أي الحياة مطلقاً سواء كانت قديمة أو حادثة فهو رسم شامل لهما] .

صحيحة ولذا سلكنا مسلكاً واضحاً مغايراً للفلسفة في علم التوحيد والعقائد وغير ذلك ! وهذه الطريقة التي انتهجها هؤلاء من معايها أنها تجعل صاحبها يظن في نفسه أنه يبني فكره على العقل السليم وأنه أرقى الناس عقلاً وأنه فاهم للتوحيد ، والحقيقة بعكس ذلك ، كما تبقية عاجزاً عن الدفاع عن العقيدة الحقة عقيدة التنزيه التي جاء الإسلام الحنيف بها .
(٢٥٧) وهل يستطيع الخلق أن يستقروا كمالات الله تعالى !!!؟

كلام الله تعالى

وقول الناظم رحمه الله تعالى (كذا الكلام) :

هذا بيان من المصنف رحمه الله تعالى أن لله تعالى كلاماً ؛ فلنبين ما هو المقصود به عند المسلمين على اختلاف فرقهم ومذاهبهم .

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ ﴾ الشورى : ٥١ .
ومعنى ذلك أن الله تعالى يُكَلِّمُ النَّاسَ بطريقة من ثلاثة أضرب :

(إما) بطريق الوحي وهو الإلهام والنفث في الروح والقلب ، كما قال تعالى ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾ القصص : ٧ ، وقوله تعالى ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ النحل : ٦٨ .

(وإما) بطريق الكلام من وراء حجاب وهو خلق الصوت في مثل الشجرة والنار بلا واسطة ملك كما حصل مع سيدنا موسى عليه السلام في طور سيناء ، والله تعالى ليس جسماً يكتنفه الحجاب فرجع الحجاب على من يُكَلِّمُهُ الله تعالى وليس على المولى جل وعز .

(وإما) بواسطة إرسال الملك فيؤدي إليه خبر الله تعالى ويصح أن يقال في هذا كَلَّمَهُ اللهُ تعالى لصريح هذا النص ، فافهم .

وقد اتفق المسلمون قاطبة على أن القرآن كلام الله تعالى ، واختلفوا بعد ذلك في معنى (أنه تعالى متكلم) فقالت العترة المطهرة من أئمة أهل البيت

وأهل التنزيه من الفرق الإسلامية كالمعتزلة والماتريدية^(٢٥٨) وغيرهم : معنى متكلم أي أنه خلق عبارات بالعربية في اللوح المحفوظ سماها قرآناً وأنه خلق صوتاً في الشجرة أو من جهتها بلا واسطة ككلم به سيدنا موسى عليه السلام ، واتفق المسلمون المنزهون ما خلا المجسمة على تنزيه الله تعالى عن النطق وعن الحرف والصوت واللغات .

وقال جمهور الأشاعرة بأن كلام المولى سبحانه يطلق على شيئين :

الأول : (على القرآن وهو اللفظ المنزل المثبت بين دفتي المصحف ، وهو حادث مخلوق) . والثاني : (على صفة نفسية قائمة بذات المولى سبحانه ليست صوتاً ولا حرفاً وهي قديمة) .

ونحن نقول بأنه لا دليل على هذه الصفة النفسية إلا حمل الآيات والأشعار وغيرها التي تتحدث عما يدور في قلوب الناس وأنفسهم وإنزالها على المولى سبحانه ، وهو من باب قياس الغائب على الشاهد الممنوع شرعاً في مثل هذه الأبواب ، وسيأتي الكلام في هذا إن شاء الله تعالى .

وذهب جمهور الحنابلة المجسمة والمشبهة ومن وافقهم إلى أن الله تعالى ينطق بهذه الحروف والأصوات وأنه يتكلم ويسكت أخذاً من ظواهر بعض نصوص الأحاد المردودة والتي لا يعول عليها تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

(٢٥٨) قال الفخر الرازي في التفسير (١٤/١٨٩) : [وزعم أبو منصور الماتريدي السمرقندي أن تلك الصفة القائمة يمتنع كونها مسموعة ، وإنما المسموع حروف وأصوات يخلقها الله تعالى في الشجرة ، وهذا القول قريب من قول المعتزلة والله أعلم] .

وقد نقل الإمام الفخر الرازي رحمه الله تعالى في « تفسيره » (١٤/١٨٨) أقوالهم حيث قال هناك : [أجمعت الأمة على أن الله تعالى متكلم ، ومن سوى الأشعري وأتباعه أطبقوا على أن كلام الله هو هذه الحروف المسموعة والأصوات المؤلفة^(٢٥٩) ، وأما الأشعري وأتباعه فإنهم زعموا أن كلام الله تعالى صفة قديمة يُعَبَّرُ عنها بهذه الحروف والأصوات .

(أما الفريق الأول) وهم الذين قالوا كلام الله تعالى هو هذه الحروف والكلمات فهم فريقان (أحدهما) : الحنابلة الذين قالوا بِقِدَمِ هذه الحروف وهؤلاء أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرُوا فِي زمرة العقلاء ، ، وأما العقلاء من الناس فقد أطبقوا على أن هذه الحروف والأصوات كائنة بعد أن لم تكن حاصلة بعد أن كانت معدومة ، ثم اختلفت عباراتهم في أنها هل هي مخلوقة ، أو لا يقال ذلك ، بل يقال إنها حادثة أو يعبر عنها بعبارة أخرى ، واختلفوا أيضاً في أن هذه الحروف هل هي قائمة بذات الله تعالى أو يخلقها في جسم آخر ، فالأول هو قول الكرامية ، والثاني قول المعتزلة ، وأما الأشعرية الذين زعموا أن كلام الله صفة قديمة تدل عليها هذه الألفاظ والعبارات فقد اتفقوا على أن قوله ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ الشورى : ٥١ ، هو أن الملك والرسول يسمع ذلك الكلام المنزه عن الحرف والصوت من وراء حجاب^(٢٦٠) ، قالوا وكما لا يَبْعُدُ أَنْ تُرَى ذات الله مع أنه ليس بجسم ولا في حيز فأَيُّ بُعْدٍ فِي أَنْ يُسْمَعَ كلام الله مع أنه

(٢٥٩) أي أن كلام الله تعالى هو هذا اللفظ المنزل .

(٢٦٠) وأما غيرهم ففسرُوا قوله تعالى ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ هو خلق هذه الأحرف في اللوح المحفوظ ، أو خلق الصوت في الشجرة وغيرها .

لا يكون حرفاً ولا صوتاً؟! وزعم أبو منصور الماتريدي السمرقندي^(٢٦١) أن تلك الصفة القائمة يمتنع كونها مسموعة ، وإنما المسموع حروف وأصوات يخلقها الله تعالى في الشجرة وهذا القول قريب من قول المعتزلة والله أعلم [انتهى كلام الإمام الرازي رحمه الله تعالى .

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٤٥٥/١٣) : [وَيُحَكِّي عَنْ أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ نَحْوَهُ لَكِنْ قَالَ : خَلَقَ صَوْتًا حِينَ نَادَاهُ فَأَسْمَعُهُ] كلامه [(٢٦٢) .

وقال العطار في « حاشيته على جمع الجوامع » لابن السبكي (١٧٩/١) : [واستحال أبو منصور الماتريدي سماع ما ليس بصوت فعنده سمع سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام صوتاً دالاً على كلام الله تعالى تولى خلقه من غير كسب لأحد من خلقه ووافقه أبو إسحاق الإسفراييني] .

وقال الشرقاوي في « حاشيته على شرح الهدهدي على أم البراهين » ص (٧٥) : [وذهب أبو منصور الماتريدي في أحد قولييه وأبو إسحاق الإسفراييني والرازي إلى أن كلامه تعالى الأزلي لا يسمع وإنما يسمع صوت يدل عليه يخلق الله تعالى فموسى إنما سمع صوتاً ولفظاً] .

وقال ابن حزم في « الفصل في الملل والنحل » (٥-٤/٣) : [واختلفوا في

(٢٦١) وكذلك قال بذلك الشيخ الإسفراييني الأشعري وخالف بذلك الأشاعرة كما سيأتي موثقاً إن شاء الله تعالى من عدة مصادر في الصفحة التالية .

(٢٦٢) وبذا يتبين أن خلق الصوت في الشجرة أو في غيرها أحد أقوال أهل السنة وليس مقصوراً على المعتزلة فحسب .

كلام الله عز وجل بعد أن أجمع أهل الإسلام كلهم أن لله تعالى كلاماً وعلى
أن الله تعالى كلم موسى عليه السلام وكذلك سائر الكتب المنزلة كالتوراة
والإنجيل والزرور والصحف فكل هذا لا اختلاف فيه بين أحد من أهل
الإسلام، ثم قالت المعتزلة إن كلام الله تعالى صفة فعل مخلوق ، وقالوا : إن
الله عز وجل كلم موسى بكلام أحدثه في الشجرة وقال أهل السنة إن كلام الله
عز وجل هو علمه لم يزل وأنه غير مخلوق وهو قول الإمام أحمد بن حنبل
وغيره رحمهم الله ، وقالت الأشعرية كلام الله تعالى صفة ذات لم تنزل غير
مخلوقة وهو غير الله تعالى وخلاف الله تعالى وهو غير علم الله تعالى وأنه
ليس لله تعالى إلا كلام واحد] .

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٥٥/١٣) : [وقال أحمد بن حنبل ومن
تبعه : كلام الله هو علمه لم يزل وليس بمخلوق] .

وقال الذهبي في «العلو»^(٢٦٣) : « فكلامه من علمه » .

وقال في «سير النبلاء»^(٢٦٤) : « قلت : لأنه - أي القرآن - من علم الله
وعلم الله لا يوصف بالحدّث » . فرَدَّ الكلام إلى العلم .

فنستفيد من هذه النصوص أن هناك فريقاً من أهل السنة ومنهم أحمد بن
حنبل وأتباعه وابن حزم والذهبي ردوا الكلام إلى صفة العلم ولم يقل أحد
منهم بالكلام النفسي .

وقال القاضي عبد الجبار في «شرح الأصول الخمسة» ص (٥٢٨) :

(٢٦٣) العلو ص (٥٧٣) النص رقم (٥٦٠) من طبعة دار الإمام النووي الأولى .

(٢٦٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٤٧/١٠) .

[وأما مذهبنا في ذلك فهو : أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه ، وهو مخلوق مُحدّث أنزله الله على نبيه ليكون علماً ودالاً على نبوته ، وجعله دلالة لنا على الأحكام لنرجع إليه في الحلال والحرام ، واستوجب منا بذلك الحمد والشكر والتحميد والتفديس ، وإذن هو الذي نسمعه اليوم ونتلوه وإن لم يكن مُحدّثاً من جهة الله تعالى فهو مضاف إليه على الحقيقة كما يضاف ما نشده اليوم من قصيدة امرئ القيس على الحقيقة وإن لم يكن محدثاً لها من جهته الآن] (٢٦٥) .

وللخوض في فهم هذه المسألة لا بد لنا أن نتصورها فنقول :

أصل مسألة الكلام أن الله سبحانه وتعالى لمّا خلق الخلق وأراد أن يبلغهم ما يريد منهم وما يخبرهم به ولمّا لم يكن سبحانه شخصاً يجالسهم ويحاوهم ويخاطبهم كما هو متعارف بينهم لأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ الشورى : ١١ ، ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا .. ﴾ الشورى : ٥١ ، خلق عبارات في اللوح المحفوظ بالعربية سماها قرآناً وبالعبرية سماها توراة وبالسريانية سماها إنجيلاً وهكذا باقي الكتب المنزلة وأوحى إلى سيدنا جبريل عليه السلام أن ينزل هذه العبارات إلى الأنبياء المعنيين عليهم الصلاة والسلام .

قال الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (٩٥) : [والراجح أن المُنزَل

(٢٦٥) وهذا نفس قول السادة الأشاعرة ، قال الإمام الغزالي في « المستصفى » ص (٨١) : [وأما من سمعه - أي القرآن - من غيره ملكاً كان أو نبياً كان تسميته سامعاً كلام الله تعالى كتسميتنا من سمع شعر المتنبي من غيره بأنه سمع شعر المتنبي ، وذلك أيضاً جائز ، ولأجله قال الله تعالى ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ التوبة : ٦] .

اللفظ والمعنى ... لأن الله خلقه أولاً في اللوح المحفوظ ، ثم أنزله في صحائف إلى السماء الدنيا في محل يقال له بيت العزة في ليلة القدر ، كما قال تعالى ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ القدر : ١ ، ثم أنزله على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مُفْرَقًا بحسب الوقائع] .

ونقول بالإضافة إلى هذا : والدليل على أن اللفظ الذي نزل به سيدنا جبريل على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم خلقه الله تعالى في اللوح المحفوظ هو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ، فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ، لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ، تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الواقعة : ٧٧-٧٩ ، والكتاب المكنون هو اللوح المحفوظ بدليل قوله تعالى ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ، فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴾ البروج ٢١-٢٢ ، وهو من جملة مخلوقات الله تعالى .

ثم لاستكمال فهم هذه المسألة لا بد أن نفهم ما هو المقصود بقولنا (القرآن الكريم) أولاً ، ثم ما المقصود بالكلام لغةً وشرعاً ثانياً ، وبه تنكشف وتبين لنا حقيقة المسألة .

فنقول : المقصود بالقرآن عندنا هو هذا اللفظ الذي أنزله الله تعالى على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم بواسطة سيدنا جبريل عليه السلام والذي دون فصار كتاباً يقال له المصحف الشريف ، هذا هو كلام رب العالمين الذي نعرفه ونفهمه ، وهذا الذي سماه الله تعالى (كلام الله) في مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ التوبة ٦ : إذ معنى قوله تعالى ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ التوبة : ٦ ، أي حتى يسمع قراءتكم لهذه الألفاظ التي أنزلها الله تعالى على سيدنا محمد صلى الله عليه

وآله وسلم المسماة بالقرآن الكريم ؛ وهذه الألفاظ لفظاً ومعنى ليست من تأليف مخلوق بل أوجدها الله تعالى في اللوح المحفوظ وهي تعبر عن مراده تعالى وأوامره ونواهيه وغير ذلك ، سماها الله سبحانه (كلام الله) فهذا هو القرآن وهذا هو كلام الله تعالى الذي نعرفه ونفهمه .

إذاً يتلخص مما تقدم أن القرآن الكريم على الحقيقة هو ألفاظ منزلة من اللوح المحفوظ بواسطة سيدنا جبريل عليه السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهي المدونة بين دفتي المصحف الشريف ومحفوظة في صدور الحفاظ والقراء^(٢٦٦) . فهو موصوف بالإنزال ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ يوسف : ٢ ، وبأنه عربي ، وبغير ذلك مما لا يصح وصف الصفة النفسية بذلك ، ولا القديم . هذا أولاً .

وأما القضية الثانية فهي بيان معنى (الكلام) لغة وشرعاً فنقول :

(٢٦٦) قال الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (٧٢-٧٣) :
[وقد أضيف له تعالى كلام لفظي كالقرآن ، فإنه كلام الله قطعاً ، بمعنى أنه خلقه في اللوح المحفوظ] .

فصل : الكلام هو اللفظ وليس المعاني القائمة بالذهن ولا ما يدور في قلوب الناس :

التحقيق عندنا أن الكلام هو اللفظ الذي يظهر من اللسان ونحوه ، ولا يطلق على حديث النفس وما يدور في الذهن والخلد بأنه كلام ولا يجوز تسميته بالكلام النفسي ، وبيان ذلك :

قال قائلون : إن حقيقة الكلام هو ما يدور في النفس وسموه الكلام النفسي وممن قال بذلك الشيخ الباقلاني ، وهذا نصه من كتابه « الإنصاف » ص (١٠٩) حيث قال : [ومما يدل على أن حقيقة الكلام هو المعنى القائم بالنفس من الكتاب والسنة والأثر وكلام العرب ..] إلى آخر ما سيأتي إن شاء الله تعالى .

أقول : ولم يورد هناك آية واحدة فيها ذكرٌ للفظ الكلام بل استنبط هناك استنباطات من بعض الآيات الكريمة التي ورد فيها لفظ (القول) دون (الكلام) ، وتردُّ تلك الاستنباطات ظواهرُ الآيات والأحاديث الصحيحة المصرحة بأن ما يلفظه اللسان هو الكلام دون حديث النفس ، وسنبين إن شاء الله تعالى خطأ استدلاله بتلك الآيات الكريمة التي أوردها والله الموفق :

تعريف الكلام لغة ، وهل يطلق على ما يدور في النفس بأنه كلام ؟! :

قال ابن جنِّي^(٢٦٧) في كتابه « الخصائص » (٨/١) :

(٢٦٧) هو : « إمام العربية أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية ، صاحب التصانيف ، .. لم أبا علي الفارسي دهرًا ، وسافر معه حتى برع وصنّف ، وسكن بغداد ، وتخرّج به الكبار

[فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل، على اختلاف تركيبها. وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً، وأنه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظ وجرس. وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضوع، وضيق القول فيه عليهم، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما. والعجب ذهابهم عن نص سيبويه فيه، وفصله بين الكلام والقول] .

وقال ابن منظور في « لسان العرب » (٥٢٢ / ١٢) :

[ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماعُ الناس على أن يقولوا القرآن كلام الله ولا يقولوا القرآن قول الله وذلك أن هذا موضع ضيق متحجر لا يمكن تحريفه ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه فُعبر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة] .

وزاد الزبيدي على ابن منظور فقال في « تاج العروس شرح القاموس » : [وعرفه بعض الأصوليين بأنه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة] .

وقال الزركشي في البحر المحيط (٤٧٨ / ١) : [وأصلُ الكلام في هذه المسألة : أن أصحابنا لما أثبتوا الكلام النفسي وأن الله تعالى لم يزل أمراً ناهياً مخبراً . قيلَ عليهم من قبل الخصوم القائلين بحُدوثه : إن الأمر والنهي بدون المُخاطَب عبثٌ ، فأضطرب أصحابُ في التخلُّص من ذلك على فرقتين :

توفي في صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاث مائة . « (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١٧ / ١٧) .

.... وَهَذَا مُفْرَعٌ عَلَى إِثْبَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ إِلَّا الْأَشَاعِرَةُ^(٢٦٨) هَكَذَا
نَقَلُوهُ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ^(٢٦٩) مِنْهُمْ ابْنُ الْقَشِيرِيِّ] .

الأدلة الشرعية على أن نطق اللسان يسمى كلاماً وأن ما في القلب لا يسمى كلاماً :

١- قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله تجاوز لأمتي ما
حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به »^(٢٧٠) . فقد أخبر صلى الله عليه
وآله وسلم أن الله تعالى عفا وغفر عن حديث النفس ما لم يتكلم به الإنسان ،
ففرق بين حديث النفس وبين الكلام ، ويين لنا أننا لا نؤاخذ به ما لم نتكلم أي
نطق به بألسنتنا على التفصيل الذي نص عليه العلماء ، فَعَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّ هَذَا
هُوَ الْكَلَامُ فِي اللُّغَةِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خَاطَبَنَا بِلُغَةِ الْعَرَبِ
التي نزل بها القرآن .

وبهذا لا نستطيع أن نثبت أن كلام الله تعالى صفة نفسية قائمة بذاته لأن
الكلام لا يكون صفة نفسية وحديث نفس وإنما هو لفظ بصوت وحرف
وبالتالي فيكون كلام الله تعالى هذا اللفظ المُحَدَّثُ المخلوق المنزل ، وأما

(٢٦٨) وهذا اعتراف من الزركشي بأنه لم يقل غير الأشاعرة بإثبات الكلام النفسي !
(٢٦٩) وأبو الحسن الأشعري لم يكن من أهل اللغة ، فقد ادعى في الإبانة أن لفظ (أيدٍ)
ليس جمع يد مع أن الله تعالى يقول في كتابه العزيز : ﴿ أَلْهَمَ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ
يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا ﴾ الأعراف : ١٩٥ ! وغير ذلك كثير كما هو مُبَيَّن في
التعليقات على كتاب « الإبانة » .

(٢٧٠) صحيح . رواه البخاري (٥٢٦٩) ومسلم (١٢٧) .

المعنى الثاني وهو الصفة النفسية فإنه لا دليل عليها إلا قياس الغائب على الشاهد .

٢- وعن أبي هريرة قال : جاء ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألوه : إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاظِمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ ، قَالَ : « وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ » قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : « ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ »^(٢٧١) . لاحظ أنهم لم يسموا ما يجدونه في أنفسهم رضي الله عنهم كلاماً ، فتبين أن ما يدور في النفس لا يسمى كلاماً ، وأن الصحابة في هذا الحديث سموا ما ينطق به الإنسان ويلفظه كلاماً ؛ وهم العرب الأقحاح ، وهذا ظاهر واضح ، وقد أقرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك .

٣- وعن ابن عمر قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: « أخبروني بشجرة مثلها مثلُ المسلم تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ولا تحُتُّ ورقها » ؛ فوقع في نفسي أنها النخلة فكرهتُ أن أتكلّم وثمَّ أبو بكر وعمر فلما لم يتكلّمَا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « هي النخلة ... »^(٢٧٢) . تبين من هذا أن ما يقع في النفس لا يسمّى كلاماً وأن الكلام ما ينطق به اللسان .

٤- وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس »^(٢٧٣) وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « إنَّ

(٢٧١) صحيح . رواه مسلم في الصحيح (١٣٢) وغيره .

(٢٧٢) صحيح . رواه البخاري (٤٦٩٨ و٦١٤٤) ومسلم (٢٨١١) .

(٢٧٣) صحيح . رواه مسلم في صحيحه (٥٣٧) والنسائي (١٢١٨) وغيرهما .

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا شَاءَ وَإِنَّهُ قَدْ أَحَدَثَ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»^(٢٧٤) . وقد نصَّ العلماء على أن ما يدور ويقوم في القلب من حديث لا يبطل الصلاة وإنما يبطلها أن يتكلم الإنسان بذلك الحديث ، فعَلِمَ أن هذا الذي يدور في القلب والنفس ليس بكلام .

٥- وعن سيدنا معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بلسانه ثم قال : « كف عليك هذا » فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَإِنَّا لَمُؤَاخِدُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ ؟! فَقَالَ : « تَكَلَّمْتَ أُمَّكَ يَا مُعَاذُ وَهَلْ يَكُوبُ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ »^(٢٧٥) . تبين من هذا الحديث أن الكلام هو ما يلفظ به اللسان .

٦- وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم »^(٢٧٦) . جعل في هذا الحديث اللسان هو محل الكلام .

٧- وقال الله تعالى ﴿ وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ، مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ الكهف: ٤-٥ ، تبين من هذه الآية الكريمة والأدلة السابقة أن الكلام هو ما

(٢٧٤) صحيح . رواه ابن حبان في صحيحه (١٦/٦) وأبو داود (٩٢٤) وأحمد (١/٣٧٧ و٤٣٥ و٤٦٣) وعلقه البخاري في صحيحه (فتح ١٣/٤٩٦) جازماً به عن ابن مسعود .

(٢٧٥) صحيح . رواه الترمذي (٢٦١٦) وقال : حديث حسن صحيح ، وأحمد (٥/٢٣١) وغيرهما .

(٢٧٦) صحيح . رواه البخاري (٦٤٠٦) ومسلم (٢٦٩٤) .

يخرج من الفم لا ما يقع في النفس ، وما يقع في النفس يسمى اعتقاداً وحديث
نفس .

٨- وقال الله تعالى عن السيدة مريم عليها السلام : ﴿ فَأِمَّا تَرِينِ مِنْ
الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ مريم : ٢٦ ،
ويقطع العاقل أنه يقع في نفسها عليها السلام حديث نفس ومعاني ولو اعتبر
ذلك كلاماً لما كان صومها صحيحاً . ومثله قول الله تعالى لسيدنا زكريا عليه
السلام : ﴿ قَالَ آتَيْنَكَ آلَا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ مريم : ١٠ .

٩- ومن الأدلة أيضاً أن الأخرس لا يقال عنه بأنه متكلم ! ومن زعم أن
الأخرس يقال له في لغة العرب متكلم لأنه يُحَدِّثُ نفسه وتدور في خَلْدِهِ
الأفكار فقد عاند وكابر وابتعد عن الصواب . والأدلة في ذلك كثيرة لمن أراد
أن يتبعها .

ثم ادّعى الشيخ الباقلاني أن الصحابة سموا حديث النفس كلاماً ! حينما
أورد الآثار مستدلاً بها على مقصوده - مع أنه لم يورد إلا أثراً واحداً - حيث
قال في كتابه « الإنصاف » ص (١١٠) : [ويدل على ذلك أيضاً قول عمر رضي
الله عنه: زوّرت في نفسي كلاماً ، فأتى أبو بكر فزاد عليه ، فأثبت الكلام في
النفس من غير نطق لسان ...] .

أقول : وهذا استدلال باطل لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يقل
(زوّرت في نفسي كلاماً) وإنما قال : (وكنت قد زوّرت مقالة أعجبتني) !!
فلم يذكر لفظ (كلام) كما لم يذكر لفظ (نفسي) حتى يتم استدلال الشيخ
الباقلاني ومن يقول بقوله !

فقد جاء في صحيح البخاري (٦٨٣٠) ومسنَد أحمد وصحيح ابن حبان وغيرها في قصة الصحابة الذين حضروا في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « ثُمَّ قَالَ - أَي خَطِيبَ الْأَنْصَارِ - أَمَّا بَعْدُ فَنَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ وَكَتَيْبَةُ الْإِسْلَامِ وَأَنْتُمْ مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ رَهْطٌ وَقَدْ دَفَّتْ دَافَةٌ مِنْ قَوْمِكُمْ فَإِذَا هُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْتَرِلُونَا مِنْ أَصْلِنَا وَأَنْ يَخْضُنُونَا مِنَ الْأَمْرِ فَلَمَّا سَكَتَ أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ وَكُنْتُ قَدْ زَوَّرْتُ مَقَالَةَ أَعْجَبْتَنِي أُرِيدُ أَنْ أُقَدِّمَهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي بَكْرٍ وَكُنْتُ أُدَارِي مِنْهُ بَعْضَ الْحَدِّ فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ عَلَيَّ رِسْلِكَ فَكْرِهْتُ أَنْ أُغْضِبَهُ فَتَكَلَّمْتُ أَبُو بَكْرٍ » . ولم يعارض هذه الرواية شيء صحيح .

وفي « مختار الصحاح » : « زَوَّرَ الشَّيْءَ تَزْوِيرًا حَسَنَةً وَقَوْمَهُ » .

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٣٠/٧) : [(وكنت قد زوّرت) أي هيات وحسنتُ مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبا بكر] .

فأين في هذا أن الكلام هو حديث النفس وما يجول في الخواطر وما يدور بالخلد؟! .

والذين زعموا أن الكلام يطلق على حديث النفس جعلوا عمدة استدلالهم ذلك البيت الذي نسبه للأخطل :

إِن الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللُّسَانَ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا
وتمام هذا الشعر هو كالاتي :

لا يعجبك من خطيبٍ قوله حتى يكون مع الكلام أصيلاً
إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

والجواب على هذا البيت من وجوه :

الأول : أن هذا البيت ليس من شعر الأخطل ولم نجده في ديوانه ، وقد أنكر كونه من شعر الأخطل قوم ، وإنما أُلّفه وصنعه أناسٌ لينصروا مذهبهم .

ومما أعجبني أيضاً في نقد بيت الأخطل ما نقله العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٤٦ / ٢) حيث أورده هناك ثم قال عقبه :

[وقد أنكره العلاء المرداوي من الحنابلة في شرح تحرير الأصول ، وقال هو موضوع على الأخطل وليس هو في نسخ ديوانه ، وإنما هو لابن الصمصام ولفظه (إن البيان) اهـ وقد استرسل بعض علماءنا من الذين لهم تقدّم ووجاهة وهو علي بن علي بن محمد بن الغزي الحنفي فقال في شرح عقيدة الطحاوي ما نصه : وأما من قال إنه معنى واحد واستدل بقول الأخطل المذكور فاستدلال فاسد ، ولو استدل مستدل بحديث في الصحيحين لقالوا هذا خبر واحد ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه وتلقيه بالقبول والعمل به فكيف وهذا البيت قد قيل إنه مصنوع منسوب إلى الأخطل وليس هو في ديوانه ، وقيل إنما قال : إن البيان لفي الفؤاد ، وهذا أقرب إلى الصحة وعلى تقدير صحته عنه فلا يجوز الاستدلال به فإن النصارى قد ضلوا في معنى الكلام وزعموا أن عيسى عليه السلام نفس كلمة الله واتحد اللاهوت بالناسوت ، أي شيء من الإله بشيء من الناس فيستدل بقول نصراني قد ضل في معنى الكلام ويترك ما يعلم من معنى الكلام في لغة العرب ، وأيضاً فمعناه غير صحيح إذ

لازمه أن الأخرس يسمى متكلماً لقيام الكلام وإن لم ينطق به ولم يسمع وهذا معنى عجيب .. [.

الثاني : أن معنى البيت خلاف ما يدعون ! فمعناه كما هو ظاهر :

أن أصل الكلام هو المعنى النابع من القلب فاذا نطق المرء بلسانه ما ليس فى قلبه فلا ثقة بما يقول ، ولا تعويل عليه ، وهذا مثل قوله تعالى عن المنافقين ﴿ يَقُولُونَ بِاللَّسَانِ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ الفتح : ١١ ، ولهذا قال الشاعر قائل هذه الأبيات - على ما يحكونه - :

لا يعجبنيك من أثير^(٢٧٧) لفظه حتى يكون مع الكلام أصيلاً
إن الكلام لفى الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

نهاه أن يعجب بقوله اللساني حتى يعلم ما فى قلبه ووجدانه مما يعتقده ، ولهذا قال : (حتى يكون مع الكلام أصيلاً) ، وقوله (مع الكلام) يدل على أن الكلام هو اللفظ الذي يظهر من المرء مع عدم العلم هل يقول صاحبه ذلك بقلبه ويعتقده أم لا ، يعنى مع عدم العلم هل يقوم معنى هذا الكلام بقلب صاحبه أم لا .

فحقيقة معنى البيت على عكس قصدهم وهو استدلال بضم ما يريدون .

الثالث : أن أصحاب أمهات المعاجم اللغوية لم يوردوا هذا البيت ولم

يستدلوا به .

(٢٧٧) جاء فى « لسان العرب » و « تاج العروس شرح القاموس » : « رجلٌ أثيرٌ أي مكينٌ مكرمٌ » .

وقد بيّن النحاة أن الكلام هو (اللفظ المركب المفيد بالوضع) ، وقال ابن مالك في ألفيته : (كلامنا لفظ مفيد كاستقم ..)^(٢٧٨) .

(٢٧٨) وهنا لا بُدُّ من التعريف بالأخطل استطراداً فنقول :

عاش الأخطل في الإسلام في عهد الدولة الأموية وليس في الجاهلية وكان نصرانياً وكان مختصاً بعبد الملك بن مروان هلك سنة ٩٠هـ في خلافة الوليد ، وسبب شهرته هو هجاءه وذمه للأنصار رضي الله عنهم في شعره عند الأمويين أعداء آل البيت والأنصار .
واسم الأخطل^(٢٧٨) : أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة التغلبي ، والأخطل في قول صاحب « خزنة الأدب » مأخوذ من الخطل وهو الالتواء في الكلام أو السّفه ، والبذاءة ، وسلاطة اللسان . وكان الأخطل على الدوام سكراناً ، يدخل على عبد الملك مخموراً وفي عنقه صليب !! قال الأستاذ مجيد طراد محقق « ديوان الأخطل » في مقدمة الديوان ص (١٠) بعدما بيّن أن الأخطل تمسك بنصرانيته في الدولة الأموية الإسلامية (!) مع أن خلفاء السوء كانوا يحثونه على الإسلام ويغدقون عليه الأموال ويعدونه بالأكثر إن هو أسلم مع قول الذهبي عنه في ترجمته « وقد حصّل أموالاً جزيلة من بني أمية »^(٢٧٨) - قال الأستاذ مجيد طراد - : [على أننا نرى أن الأخطل لم يكن متمسكاً بنصرانيته بدافع إيمانيّ ناتج عن معرفة وممارسة ، وتدين ، بل إنه كان يؤثر أن يظل على ديانة فطر عليها ، وجرى فيها مجرى التقليد ، واعتصم بها اعتصامه بقبيلته المفخرة بماضيها ومآثرها ، والتي كانت ترى في اعتناق الدين الجديد تنازلاً عن تاريخها وأمجادها] .

ومن شعر هذا الأخطل عليه من الله ما يستحق أمام عبد الملك بن مروان :

ولست بصائمٍ رمضان يوماً	ولست بأكل لحم الأضاحي
ولست بقائم كالعير يدعو	قبيل الصبح حي على الفلاح
ولكنني سأشربها شمولاً	وأسجد عند منبلج الصبح

تأمل !! وهو القائل كما في ديوانه أيضاً :

أدلة من يقول بأن الكلام هو حديث النفس من القرآن

والجواب عليها :

أورد الشيخ الباقلاني في « الإنصاف » ص (١٠٩) عدة آيات زعم أنها تدل على أن الكلام هو المعنى القائم بالنفس وليس في واحدة منها ذُكر لفظ الكلام كما قدّمنا ، وكثير منها استدل به باستنباط متعسف بعيد جداً ، وأورد غيره أدلة أخرى ، وسوف أتعرض لما يستحق أن نتكلم عليه من تلك الاستدلالات ؛ فأقول :

١- قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾

المجادلة : ٨ . والجواب عليه :

أن هذا قول ﴿ ويقولون ﴾ وليس كلاماً ! فلم يقل سبحانه (ويتكلمون) فليس في الآية الكريمة أن الكلام هو ما يدور في النفس بل فيه أن القول ما يدور في النفس إن سلّمنا بأن معنى الآية كذلك ، وفرق بين الكلام والقول كما تقدم عند أهل اللغة^(٢٧٩) .

شربنا فمتنا ميتة جاهليةً مضى أهلها لم يعرفوا ما محمد
وقلنا لساقينا عليك فعد بنا إلى مثلها بالأمس فالعود أحمد
وعندما هلك هجاه جرير الشاعر المفلق بقوله فيه :

وزار القبورَ أبو مالكٍ فكان كالأُم زوارها
تنوحُ بناتُ أبي مالكٍ يبوق النصاري وزمارها

((وكان عبد الملك بن مروان يلقبه بشاعر أمير المؤمنين ، وشاعر بني أمية ، وأشعر الشعراء)) . كما في مقدمة ديوان الأخطل للأستاذ طراد ص (١٦) . نسأل الله السلامة .

(٢٧٩) ويقول الباقلاني هناك : [والقول هو الكلام والكلام هو القول] والحق ليس

ومعنى الآية : أي ويقولون سراً فيما بينهم ؛ أي : فيما يتناجون به بينهم
بدليل سياق الآية ، وسياق الآية وتامها هو قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ
نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يُعْوَدُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَيَتَنَاجَوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ
الرَّسُولِ وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا
يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصَلَوْنَهَا فَبئسَ الْمَصِيرُ ﴾ المجادلة : ٨ .

٢- كما استدلل أيضاً من قال بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس بقوله
تعالى : ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ ﴾ الملك : ١٣ .

والآية الكريمة ليس فيها ذكر (للكلام) وإنما فيها ذكر (للقول) وبينهما
فرق كما تقدم من كلام اللغويين ، مع احتمال أن يكون معنى الإسرار هنا هو
الإخفات ، كالإسرار في الصلاة الذي هو إسماع النفس دون إسماع الآخرين .

٣- ومما أوردوه أيضاً ولا دلالة فيه على أن الكلام هو ما في القلب ولا
فيه ذكرٌ للفظ الكلام : قوله الله تعالى عن سيدنا عيسى عليه السلام : ﴿ تَعَلَّمُ
مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ المائدة : ١١٦ .

وهذه الآية الكريمة لا يتم الاستدلال بها على المراد ، لأنه ليس فيها ذكر

كذلك كما تقدم ! ومن ذلك قول ابن جني في كتابه « الخصائص » (٨ / ١) كما قدمنا :
[فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ
القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل، على
اختلاف تركيبها. وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً، وأنه قد يقع على الجزء
الواحد، وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظ وجرس . وقد علمت بذلك
تعسف المتكلمين في هذا الموضع، وضيق القول فيه عليهم، حتى لم يكادوا يفصلون
بينهما. والعجب ذهابهم عن نص سيبويه فيه، وفصله بين الكلام والقول] .

للكلام ولا أن الكلام هو الصفة القائمة بالنفس مع احتمال أن يكون ما في النفس هنا الإرادة أي تعلم ما أريد فعله ولا أعلم ما تريد فعله ، ولذلك قال الإمام الفخر الرازي الأشعري في تفسيرها^(٢٨٠) :

[المفسرون ذكروا فيه عبارات : تعلم ما أخفي ولا أعلم ما تخفي ، وقيل : تعلم ما عندي ولا أعلم ما عندك ، وقيل : تعلم ما في غيبي ولا أعلم ما في غيبك ، وقيل : تعلم ما كان مني في الدنيا ولا أعلم ما كان منك في الآخرة ، وقيل : تعلم ما أقول وأفعل ، ولا أعلم ما تقول وتفعل] . وهذا من باب المشاكلة مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾ آل عمران : ٥٤ ، وقوله تعالى : ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ التوبة : ٦٧ .

٤- حديث الصحيحين : « من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي » . ولا ذكر للفظ الكلام فيه كما ترون ، وقد قال الحافظ ابن حجر في شرحه في « الفتح » (٣٨٦/١٣) : [قوله (فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي) أي : إن ذكرني بالتزويه والتقديس سراً ذكرته بالثواب والرحمة سراً] .

على أن الحديث روي عند مسلم (٢٦٧٥) وأحمد (٥١٦/٢ و ٥٢٤) وابن حبان (٩٣/٣) دون ذكر لفظ (نفسه) و (نفسي) ولفظه هناك : « أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ حَيْثُ يَذْكُرُنِي ... » . فيكون لفظ (نفسي) من تصرّف الرواة ، وقد نص الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٣٥٤/١٣) على أن لفظ الحديث إذا كان فيه احتمال لتصرّف الرواة لا يتم الاستدلال به ، إذ قال هناك ما نصه : « إن الاحتجاج به يتوقف على الجزم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم نطق بهذا

(٢٨٠) وكذا القرطبي (٣٧٦/٦) .

اللفظ أو بغيره ، فلم يقل صلى الله عليه وآله وسلم إلا بلفظ منها ، ومع احتمال أن يكون هذا اللفظ من تصرف الرواة لا يتم الاستدلال .

فبطل استدلالهم بهذه الأدلة .

تفصيل قضية الكلام عند السادة الأشاعرة :

تقدّم أن الأشاعرة قالوا : كلام الله تعالى يطلق على شيئين :

(الأول) : (الصفة النفسية القديمة القائمة بذات الله تعالى وهي ليست حرفاً ولا صوتاً) ؛ وقد تبين مما سبق أن الكلام لا يطلق على الصفة النفسية ، (والثاني) : (اللفظ أو الكتابة المسماة بالقرآن الكريم المنزل الذي نقرأه وهذا مُحدَثٌ مخلوق) .

فأما الصفة النفسية القائمة بذات الله تعالى فإننا لا نعرفها ولا نفهمها ولا دليل عليها كما تقدّم في تعريف الكلام لغة وشرعاً ، لا سيما وفريق من أهل السنة والجماعة كأحمد ابن حنبل وأتباعه وابن حزم والذهبي ردوا الكلام إلى صفة العلم كما تقدّم .

وقد عرّف مَنْ أثبت الصفة النفسية بأنها : « صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت منزّهة عن التقدّم والتأخر والإعراب والبناء ومنزّهة عن السكوت النفسي بأن لا يدبّر في نفسه الكلام مع القدرة عليه ومنزّهة عن الآفة الباطنية بأن لا يقدر على ذلك كما في حال الخرس والطفولية »^(٢٨١) .

فالصفة النفسية المسماة عند من أثبتها بصفة الكلام لا دليل على ثبوتها ،

(٢٨١) « حاشية الباجوري على الجوهرة » ص (٧١) .

ولو ثبتت فإننا لا نقول بأنها مخلوقة البتة .

فالقرآن هو كلام الله تعالى رب العالمين ونحن لا نعرف لله كلاماً إلا هذه الكتب المنزلة التي منها القرآن الكريم وما يوحيه الله تعالى لرسله وأنبيائه ، وأما الصفة النفسية فنحن لا نعرفها ، بمعنى أننا لم نجد دليلاً يثبتها إلا قياس الخالق على المخلوق ، فالمثبتون لها عندما أثبتوا حديث نفس لهم من الواقع ومن أدلة مختلفة لا يصح الاستدلال بها على الله تعالى وصفاته أثبتوا لله تعالى هذه الصفة لله تعالى قياساً على أنفسهم ، وقالوا بأن حديث النفس يسمى كلاماً وهو قول خطأ ليس بصحيح لغة وشرعاً كما تقدّم بأدلته .

وأول من قال بالصفة النفسية وبهذه المسألة أصلاً هو ابن كُلاب وقلده الأشعري^(٢٨٢) فتبعه في ذلك ، قال الحافظ في «الفتح» (٤٥٥/١٣) :

«وقالت الكلابية الكلام صفة واحدة قديمة العين لازمة لذات الله كالحياة .. وتكليمه لمن كلمه إنما هو خلق إدراك له يسمع به الكلام ، ونداؤه لموسى - عليه السلام - لم يزل لكنه أسمعه ذلك النداء حين ناجاه .. وأخذ بقول ابن كُلاب القابسي^١ والأشعري^٢ وأتباعهما وقالوا : إذا كان الكلام قديماً لعينه لازماً لذات الرب وثبت أنه ليس بمخلوق فالحروف ليست قديمة لأنها متعاقبة ، وما كان مسبقاً بغيره لم يكن قديماً ، والكلام القديم معنى قائم

(٢٨٢) قال الإمام العطار الشافعي الأشعري في «حاشيته على شرح جمع الجوامع» لابن السبكي (٤٤٥ / ٢) : [وما يقال إنه - أي الأشعري - واضع علم الكلام ليس بشيء ، فإنه أخذ عن أبي علي الجبائي وهو من كبار المعتزلة وله تأليف في علم الكلام ..] .

بالذات لا يتعدد ولا يتجزأ^(٢٨٣) بل هو معنى واحد إن عبر عنه بالعربية فهو قرآن أو بالعبرية فهو توراة مثلاً . ومن رجع إلى « مقالات الإسلاميين » (٢٥٧/٢) للأشعري تأكد أن ذلك قول ابن كلاب .

والظاهر أن الأشاعرة أثبتوا الصفة النفسية مكيدة منهم للمعتزلة كما يتبين لكل عاقل طرح التعصب جانباً ، يجد ذلك من يتتبع ويتأمل كلام كثير من العلماء في هذه القضية ، وقد اعترف بذلك بعضهم كالسنوسي في « شرح أم البراهين » ص (١١٤) عند حديثه عن صفة الكلام حيث قال :

[وكنه هذه الصفة وسائر صفاته تعالى محجوبة عن العقل كذاته جل وعز
فليس لأحد أن يخوض في الكنه^(٢٨٤) بعد معرفة ما يجب لذاته تعالى
ولصفاته ، وما يوجد في كتب علماء الكلام من التمثيل بالكلام النفسي في
الشاهد عند ردهم على المعتزلة القائلين بانحصار الكلام في الحروف
والأصوات لا يفهم منه تشبيه كلامه جل وعز بكلامنا النفسي في الكنه^(٢٨٥)
تعالى وجل أن يكون له شريك في ذاته أو صفاته أو أفعاله ، وكيف يتوهم أن

(٢٨٣) مع أن العصد الإيجي قال بأن كلام الله تعالى حروف وأصوات قديمة ، والحروف والأصوات تتجزأ بلا محالة ، والله أعلم .

(٢٨٤) وهذا القول إلى هنا جيد ، لكننا نتعجب مع ذلك كيف يعرف الشيخ وغيره حقيقة الصفات في كتبهم فيقولون مثلاً : [وحقيقة العلم : صفة أزلية ينكشف بها لله كل معلوم على ما هو انكشافاً ... وحقيقة كل من السمع والبصر صفة أزلية ينكشف بها لله] الخ
فما أدراكم بحقائق صفات الله تعالى ؟ ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾

(٢٨٥) كيف يتم هذا النفي بعدما أثبت (الكلام النفسي !) أصلاً بقياس الخالق الذي ليس كمثلته شيء بالمخلوق الحادث !؟

كلامه تعالى مماثل لكلامنا النفسي ، وكلامنا النفسي أعراض حادثة يوجد فيها التقديم والتأخير وطرو البعض بعد عدم البعض الذي يتقدمه ، ويترتب وينعدم بحسب وجود جميع ذلك في الكلام اللفظي ، فمن توهم هذا في كلامه تعالى فليس بينه وبين الحشوية ونحوهم من المبتدعة القائلين بأن كلامه تعالى حروف وأصوات فرق ، وإنما مقصد العلماء بذكر الكلام النفسي في الشاهد النقض على المعتزلة^(٢٨٦) في حصرهم الكلام في الحروف والأصوات ، ف قيل لهم : ينتقض حصركم ذلك بكلامنا النفسي فإنه كلام حقيقة وليس بحرف ولا صوت^(٢٨٧) ، وإذا صحَّ ذلك فكلام مولانا أيضاً ليس بحرف ولا صوت ، فلم يقع الاشتراك بينهما إلا في هذه الصفة السلبية ، وهي أن كلام مولانا جل وعز ليس بحرف ولا صوت كما أن كلامنا النفسي ليس بحرف ولا صوت ، أما الحقيقة فمباينة للحقيقة كل المباينة فاعرف هذا فقد زلت هنا أقدام لم تؤيد بنور من الملك العلام] .

فليس إذاً في إثباتهم لما يسمونه (بصفة الكلام النفسية) التي يدعونها والتمثيل بالشاهد إلا مكايده المعتزلة !

وأما اللفظ المنزل وهو القرآن الكريم فهو كلامه سبحانه بلا شك ولا ريب ، وهو حادث أي مخلوق وقد تقدّم وصف الله تعالى له بالحدوث في قوله عز وجل : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ

(٢٨٦) لا يستطيعون في هذا أن ينقضوا كلام المعتزلة لأن الكلام في اللغة على التحقيق

وفي الشرع لا يطلق على حديث النفس .

(٢٨٧) وقد تقدّم نقض هذه النظرية .

يَلْعَبُونَ ﴿ الأنبياء : ٢ ، وقوله تعالى ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثًا إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴾ الشعراء : ٥ ، والذِّكْر هو القرآن الكريم لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر : ٩ ، فأخبر سبحانه بأنه مُحَدَّثٌ أي مخلوق ولم يأت نص واحد يقول بأنه قديم غير مخلوق ، وإنما أتوا بذلك استنباطاً بعيداً جداً من بعض النصوص ، وجاء عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : « ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي » (٢٨٨) .

ومن أدلة كونه مُحَدَّثًا مخلوقاً أيضاً :

١- أن هذا القرآن المنزل هو غير الله تعالى قطعاً لأن الله تعالى لا يَحُلُّ في العالم ولا في صدور الحفاظ والقراء ولا في المصاحف ولا يتجزأ ولا يتبعض ، وكل ما هو غير الله تعالى فهو مُحَدَّثٌ مخلوق .

٢- أن القرآن من معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمعجزات مخلوقة لأنها أمر يخلقه الله تعالى على يد الرسول مقرون بالتحدي .

هذا مختصر القول في القرآن الكريم وأنه اللفظ الذي أنزله الله عز وجل على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو الآن إما لفظ اللافظين أو ما في صدور الحفاظ والمقرئين أو كتابة الكاتبين لهذا اللفظ الموجود بين دفتي المصحف والذي أجمع المسلمون جميعاً على أنه القرآن وكلام رب العالمين .

(٢٨٨) صحيح . رواه البخاري في خلق أفعال العباد ص (٧) والترمذي في السنن (٢٨٨٤) .

بعض نصوص الأشاعرة الناصبة على أن القرآن مخلوق مُحدث :

قال إمام الحرمين في « الإرشاد » ص (١١٦) : [فإن معنى قولهم – أي المعتزلة – هذه العبارات^(٢٨٩) كلام الله أنها خَلْقُهُ ، ونحن لا ننكر أنها خلق الله ، ولكن نمتنع من تسمية خالق الكلام متكلماً به] .

وقال الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (٧٢-٧٣) :

[ومع كون اللفظ الذي نقرؤه حادثاً لا يجوز أن يقال : القرآن حادث إلا في مقام التعليم ... فربما يتوهم من إطلاق أن القرآن حادث أن الصفة القائمة بذاته تعالى حادثة ... وقد أضيف له تعالى كلام لفظي كالقرآن ، فإنه كلام الله قطعاً ، بمعنى أنه خلقه في اللوح المحفوظ ، فدلّ التزاماً على أن له تعالى كلاماً نفسياً ، وهذا هو المراد بقولهم : القرآن حادث ومدلوله قديم ...] .

وقال الباجوري أيضاً ص (٩٤) : [ومذهب أهل السنة أن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق ، وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق] .

وعلقّ الدسوقي على قول السنوسي (كلام الله تعالى القائم بذاته هو صفة أزلية ليس بحرف ولا صوت ..) فقال^(٢٩٠) :

[قوله (القائم بذاته) احترازاً من كلام الله تعالى بمعنى الألفاظ التي نقرؤها فإنه ليس صفة أزلية الخ بل حادثة وكل منهما يقال له كلام الله تعالى

(٢٨٩) أي عبارات القرآن ، أي جُمَله وآياته ، والمقصود بذلك القرآن الكريم .

(٢٩٠) في « حاشيته على أم البراهين » ص (١١٣) .

وقرآن بالاشتراك كما يأتي] .

وقال العلامة التفتازاني الأشعري السُّني في « شرح المقاصد » (١٥١/٤) -
(١٥٢) : [إن ما اشتهر وثبت بالنص والإجماع من خواص القرآن ، إنما يصدق
على هذا المؤلف الحادث لا المعنى القديم مثل كونه ذكراً عربياً مُنزَلاً
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقروءاً بالألسن مسموعاً بالأذان مكتوباً
في المصاحف مقروناً بالتحدي مفصلاً إلى السور والآيات قابلاً للنسخ] .

وقال صاحب الجوهرة فيما سيأتي :

وكل نصٌ للحديث دلا احمل على اللفظ الذي قد دلا

ونصوصهم في هذا كثيرة .

[تنبيه مهم] : ومن عجيب التخبطات لمن يدعي المعقولات التي يزعم
أنها تعصم الذهن من الزلل - على حسب تعبيرهم - أن العضد يقول بأن كلامه
سبحانه حروف وأصوات قديمة قائمة بذاته سبحانه وتعالى عن ذلك علواً
كبيراً، قال الجلال الدواني في « شرح العقائد العضدية » (٢٩١) ص (١٨٦) :

[وذهب المصنف - أي العضد الإيجي - إلى أن مذهب الشيخ - يعني
الأشعري - أن الألفاظ أيضاً قديمة] (٢٩٢) .

(٢٩١) طبعة المطبعة الخيرية القاهرة الطبعة الأولى ١٣٢٢ هـ ، ونقله عن العضد أيضاً
الشريف الجرجاني في « شرح المواقف » (٨٥/٣) طبعة دار الطباعة العامرة / اسطنبول
/ ١٣١١ هـ .

(٢٩٢) وإني أتعجب هنا جداً من العضد الإيجي الذي رأى أن الأشعري كان يقول بقدم
الألفاظ فتابعه دون أن يتعقل بطلان قوله ، والظاهر أن الأشعري كان يقول بذلك حيث

وقال الشيخ الباجوري في « حاشيته على متن السنوسية »^(٢٩٣) ص (٧٣) :

[ليس بحرف ولا صوت) هذا هو المشهور عند أهل السنة وقال
العضد إنه بحروف وأصوات قديمة وهذا الكلام إنما سرى للعضد من
الحشوية فلا يعول عليه^(٢٩٤)] .

وقال الشيخ الهدهدي في حاشيته^(٢٩٥) على « أم البراهين » ص (٧٤) :

[وما ذكر من أن كلامه تعالى ليس بحرف ولا صوت هو المشهور عند
أهل السنة ، وقال العضد إنه بحروف قائمة بذاته تعالى منزهة عن الترتيب
والحدوث والزوال وحمل على ذلك قول الأشعري : الكلام معنى ، فقال :
مراده بالمعنى ما قابل الذات فيشمل اللفظ فيكون صادقاً بكونه حرفاً وأصواتاً
ولا يلزم فيه التقديم والتأخير الذي ألزمه المتأخرون لمن قال إنه بحروف
وأصوات لأنها لا تشبه حروفنا ولا أصواتنا وكلام العضد المذكور سرى
إليه من الحشوية فلا يعول عليه] .

صرّح في كتاب « الإبانة » ص (١٣٦ من طبعتنا) أن الله تعالى قال : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ والتكليم هو المشافهة بالكلام ولا يجوز أن يكون كلام المتكلم حالاً في غيره ،
مخلوقاً في شيء سواه كما لا يجوز ذلك في العلم [!! وفي « لسان العرب » (٥٠٧/١٣) :
[شافهه أدنى شفته من شفته فكلمه] . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(٢٩٣) طبعة دار الفرفور / دمشق / الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م .

(٢٩٤) وهذا يفيدنا أن بعض الأشاعرة يجوز أن تسري إليه بعض وسوسات الحشوية !!
وبالتالي يتبين أنه لا مانع من أن تسري أو تؤثر عقائد الحنابلة المجسمة إلى كتب وأفكار
بعضهم .

(٢٩٥) طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر / الطبعة الرابعة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥ م .

والعضد هذا ذمه الشيخ الباجوري من جهة أخرى حيث قال رحمه الله تعالى في « شرح الجوهرة » ص (٨٠) ما نصه : [واعلم أن وجوب صفات المعاني ذاتي لها مثل وجوب الذات ؛ كما هو الحق الذي عليه السنوسي ومن تبعه ، وليست ممكنة لذاتها واجبة لغيرها بسبب اقتضاء الذات لها كما قاله العضد ؛ وهذه نزعة من نزعات العضد ، وسرت له هذه النزعة من كلام الفلاسفة] .

اختلاف أقوال ابن حجر العسقلاني في المسألة :

من الغريب العجيب قول الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٤٥٨/١٣) بجواز أن يكون كلام الله تعالى صوتاً لثبوت الأحاديث في ذلك وهذا نص كلامه :

[وَهَذَا حَاصِلُ كَلَامِ مَنْ يَنْفِي الصَّوْتِ مِنَ الْأَيْمَةِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يُسْمِعْ أَحَدًا مِنْ مَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ كَلَامَهُ بَلْ أَلْهَمَهُمْ إِيَّاهُ ، وَحَاصِلُ الْاِخْتِجَاجِ لِلنَّفْيِ الرَّجُوعِ إِلَى الْقِيَاسِ عَلَى أَصْوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي عُهِدَ أَنَّهَا ذَاتُ مَخَارِجٍ ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ ، إِذِ الصَّوْتُ قَدْ يَكُونُ مِنْ غَيْرِ مَخَارِجٍ كَمَا أَنَّ الرُّؤْيَا قَدْ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ اتِّصَالِ أَشْيَعَةٍ كَمَا سَبَقَ سَلَّمْنَا لَكِنْ نَمْنَعُ الْقِيَاسَ الْمَذْكُورَ ، وَصِفَاتِ الْخَالِقِ لَا تُقَاسُ عَلَى صِفَةِ الْمَخْلُوقِ ، وَإِذَا ثَبَتَ ذِكْرُ الصَّوْتِ بِهِذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَجَبَ الْإِيمَانُ بِهِ ثُمَّ إِمَّا التَّفْوِيضُ وَإِمَّا التَّأْوِيلُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .] .

مع أنه قال قبل ذلك بثمانية أسطر نقلاً عن البيهقي : [ولم يثبت لفظ الصوت في حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير حديثه – أي حديث جابر – فإن كان ثابتاً فإنه يرجع فيه إلى غيره] .

وقال عن حديث جابر قبل ذلك بسطر : [حديث جابر عن عبدالله بن أنيس وقال - البيهقي - : اختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه] .

لكن قال الحفاظ ابن حجر في « الفتح » (١٧٤ / ١) :

[لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبه إلى الرب ويحتاج إلى تأويل فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت] .

وقال الحفاظ ابن حجر في « الفتح » (٤٦٠ / ١٣) :

[وقد قال عبدالله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة : سألت أبي عن قوم يقولون : لَمَّا كَلَّمَ اللهُ موسى لم يتكلم بصوت ، فقال أبي : بل تكلم بصوت ، هذه الأحاديث تروى كما جاءت] . فلا حول ولا قوة إلا بالله .

ثبوت الخلاف بين الأشعري والأشاعرة في مسألة خلق القرآن :

تبين مما تقدم قبل قليل من تلك النصوص التي نقلناها عن السادة الأشاعرة أنهم صرحوا بكون القرآن الذي هو اللفظ المنزل مخلوق محدث ، ووافقهم على ذلك من قبل البخاري ومسلم والكرائسي وأبو ثور وداود الظاهري ومحمد بن نصر المروزي وغيرهم كما سيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى ، ولكننا نجد الأشعري ومن أخذ بمنهجه فماشى الحنابلة كالباقلائي ومن يقلدهما كالبيهقي يخالف في هذا ويقول بأن القرآن ليس مخلوقاً ! ومن ذلك :

قول الأشعري في « مقالات الإسلاميين » (٣٤٦ / ١) في فصل سماه (هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة) ما نصه : « ويقولون : إن

القرآن كلام الله غير مخلوق والكلام في الوقف واللفظ من قال باللفظ أو بالوقف فهو مبتدع عندهم ، لا يقال : اللفظ بالقرآن مخلوق ؛ ولا يقال : غير مخلوق . وتذكر ما تقدم من قول الأشاعرة بأن اللفظ حادث مخلوق .

وقال الأشعري في « الإبانة » ص (٨٩) « ونقول : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن من قال بخلق القرآن كان كافراً^(٢٩٦) » .

وقال في « الإبانة » ص (١٣٦) : [وقد قال الله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى

(٢٩٦) القرآن هو الكتاب الذي أنزله الله تعالى على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو إما ألفاظ وحروف منطوقة أو كلمات وحروف مرسومة ومكتوبة ! أو ما في صدور الحفظة ، وليسموه ما شاءوا ، وكل ذلك غير الله تعالى وليس هو الله تعالى ولا جزء منه (لاستحالة الجزئية عليه سبحانه) وكل ذلك مخلوق مُحدث ، ومن قال بأنه قديم فهو مكابر !! ومن جرأته بالباطل أنه يكفر من يقول بخلق القرآن ! وكل المسلمين بجميع فرقهم ومذاهبهم يقولون بخلق القرآن من أشاعرة وماتريديّة وإمامية وزيدية وإباضية ومعتزلة ولا يقول بقوله إلا أحمد بن حنبل ومن قال بقوله من المحدثين الذين أخطأوا !! حتى أن ابن تيمية قال في « منهاج السنة » (٢ / ٣٧١) : « والكلام الذي كلم به موسى هو حادث وإن كان نوع كلامه قديماً لم يزل » !! وتقدم أن الأشعري يقول في « مقالات الإسلاميين » (١ / ٣٤٦) في فصل سماه (هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة) : « ويقولون : إن القرآن كلام الله غير مخلوق والكلام في الوقف واللفظ من قال باللفظ أو بالوقف فهو مبتدع عندهم ، لا يقال : اللفظ بالقرآن مخلوق ؛ ولا يقال : غير مخلوق » قلت : وهذا خلاف قول البخاري الذي قال : (لفظي بالقرآن مخلوق) . كما في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم (٧ / ١٩١) حيث قال في ترجمة البخاري : [سمع منه أبي وأبو زُرعة ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق] .

تَكْلِيمًا ﴿٢٩٧﴾ النساء : ١٦٤ ، والتكليم هو المشافهة بالكلام (٢٩٨) . [

فالله سبحانه عند الأشعري مُشَافِهُ ! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .
وهذه المشافهة ذكرها عبدالله بن أحمد بن حنبل في سنته (٢٨٥/١-٢٨٦) .

ومعنى المشافهة كما في « لسان العرب » (٥٠٦/١٣) و « تاج العروس
شرح القاموس » : [(شافهه أدنى شفته من شفته) فَكَلَّمَهُ مشافهة وقال
الجوهري : المشافهة المخاطبة من فيك الى فيه] .

ذكر عبدالله بن أحمد ابن حنبل في سنته (٢٨٥/١) : [عن وائل بن داود
في قول الله عز وجل ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ النساء : ١٦٤ ، قال : ((مشافهة
مراراً ») [.

(٢٩٧) ليس في هذه الآية دليل على أن الله تعالى نطق بحرف أو صوت أو رفع الحجاب
عن سيدنا موسى فأسمعه ما ليس بحرف ولا صوت ولا من جهة ، بل قد أفاد القرآن الكريم
أن الله تعالى خلق صوتاً أصدره من الشجرة ومن وسط النار كَلَّمَ بواسطته سيدنا موسى
عليه السلام ، قال تعالى ﴿ فلما أتاها نودى من شاطيء الواد الأيمن في البقعة المباركة من
الشجرة أن يا موسى إني أنا الله رب العالمين ﴾ القصص : ٣٠ . وهذا مثل النداء الذي
حصل لسيدنا إبراهيم في قوله تعالى ﴿ وناديناه أن يا إبراهيم ﴾ الصافات : ١٠٤ ، وقوله
تعالى عن سيدنا آدم عليه السلام والسيدة حواء ﴿ وناداهما ربهما ألم أنهكما عن تلكما
الشجرة ﴾ الأعراف : ٢٢ .

(٢٩٨) والعياذ بالله تعالى ! إن كان التكليم هو المشافهة لغة وليس غيره فالمشافهة حصلت
بين الصوت الذي خلقه الله تعالى في الشجرة وبين سيدنا موسى عليه السلام ! إذ يستحيل
أن يحل الله تعالى في شجرة أو يختفي وراءها لأنه سبحانه ليس بجسم ولا عَرَض!
والمنحرفون عن القرآن في العقيدة كلما سمعوا ذكر الشجرة تشنجوا واضطربوا وتضايقوا
منها ولم يسلموا لأمرها الذي جاء في القرآن الكريم !

وفي « طبقات أبي يعلى الحنبلي » (٢٩/١) في ترجمة الاصطخري عقيدة باطلة ينقلها عن أحمد بن حنبل وفيها : [وكلم الله موسى تكليماً من فيه وناولته التوراة من يده إلى يده ولم يزل الله عز وجل متكلماً فتبارك الله أحسن الخالقين] . تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

وهذا خلاف قول الدسوقي في « شرح السنوسية » ص (١١٣) : [ليس معنى ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ النساء : ١٦٤ ، أنه ابتداء الكلام بعد أن كان ساكناً ولا أنه بعدما كلمه سكت ، وإنما المعنى أنه أزال الحجاب عن موسى وخلق له سمعاً وقوَاه حتى أدرك كلامه القديم ثم منعه بعد ذلك وردّه لما كان عليه قبل سماع كلامه] .

وقال الأشعري في « الإبانة » ص (١٥٣) : [ذكر هارون بن إسحاق الهمداني ، عن أبي نعيم ، عن سليمان بن عيسى القاري ، عن سفيان الثوري رضي الله عنه قال : قال لي حماد بن أبي سليمان : أبلغ أبا حنيفة المشرك أنني منه برىء^(٢٩٩) ؟ قال سليمان : ثم قال سفيان : لأنه كان يقول : القرآن مخلوق] .

(٢٩٩) هذا تصريح منه بتأييد من رمى أحد أئمة السلف وهو الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بالشرك ، ومقام الإمام أبو حنيفة أعلى من ترهاتهم ! وأعلى من ذلك مقام أئمة آل البيت الذين يوافقهم الإمام أبو حنيفة في هذه المسائل المعاكسة لآراء من قيل فيهم :

وتَسَمُّوا أهل الحديث وهاهم لا يكادون يفقهون حديثاً

ومنه تعلم أن هؤلاء القوم يقلّدون ويتبعون القسم المجسم من السلف ويعرضون عن القسم المنزه الذين هم من أهل الحق ؛ فما سينقلونه لنا من كلام من يسمونه السلف يعارضه آخرون قائلون بخلاف قولهم من السلف كالإمام أبي حنيفة فلا تغفل عن هذا !

ونقل أخباراً أخرى مثل هذا في حق الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تسوى روايتها .

وقال الباقلائي في « الإنصاف » ص (٧١) : [ولا يجوز أن يقول أحد لفظي بالقرآن مخلوق ولا غير مخلوق ... فأما الدليل على كون كلام الله قديماً غير مخلوق من السنة: قوله صلى الله عليه وسلم: « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه »^(٣٠٠) فلما كان فضل الله على خلقه بقدمه ودوامه لأنه غير مخلوق وهم مخلوقون ، فكذلك القول في كلامه ، فوجب أن يكون غير مخلوق ، وكلامهم مخلوقاً . ويدل عليه أيضاً : أن أبا الدرداء لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القرآن فقال: « كلام الله غير مخلوق »^(٣٠١) .]

(٣٠٠) موضوع . رواه الدارمي في سننه (٣٣٥٦) والترمذي (٢٩٢٦) وقال : حسن غريب ، وهذا تضعيف منه للحديث ، لكن في إسنادهما محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني وقد كذبه أبو داود وابن معين ، وقال النسائي : متروك ، وقال الدارقطني : لا شيء ، وقال الذهبي : حسن الترمذي حديثه فلم يحسن ، وحكم أبو حاتم على هذا الحديث في علل ابنه (٨٢/٢) بأنه : « حديث منكر » ، ورواه أبو داود في « المراسيل » (برقم ٥٣٧) ، وضعفه متناقض عصرنا في ضعيفته (٣/٥٠٦ / ١٣٣٤-١٣٣٥) وقال : « وبالجملة فالحديث ضعيف لاضطرابه وإرساله وضعف راويه » . وبين الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٦٦/٩) طرقة وأنه لا يثبت وقال هناك: « وأشار - البخاري - في خلق أفعال العباد بأنه لا يصح مرفوعاً » .

(٣٠١) حديث موضوع . رواه الخطيب في « المتفق والمفترق » (٥٢/٣) وضعفه فقال : « حسان بن عطية لم يدرك أبا الدرداء وأحمد بن إبراهيم المصري مجهول » ، وحمزة السهمي في سؤالاته للدارقطني وغيره ص (٨٥) وذكر أنه موضوع ، وقال البيهقي في

فتجد في كتب هؤلاء وما يكتبونه في هذه المواضيع أدلة غير ناهضة وقدحاً بليغاً بالمعتزلة وبالإمام أبي حنيفة وأتباعه رحمهم الله تعالى انصياعاً منهم للتيار السياسي الذي كان سائداً في ذلك العصر^(٣٠٢). وقد بينا في مقدمة كتاب «الإبانة»^(٣٠٣) ص (٣٥) الجو السياسي الذي أحدثه المتوكل (٢٠٥هـ – ٢٤٧هـ)، وكذا ما أحدثه القادر بالله العباسي الحنبلي الذي أمر بقراءة العقيدة القادرية^(٣٠٤) سنة (٤٠٨هـ) وفيها: [ويعلم أن كلام الله غير مخلوق تكلم به تكليماً وأنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل بعدما سمعه جبريل منه فتلاه جبريل على محمد صلى الله عليه وسلم وتلاه محمد على أصحابه وتلاه أصحابه على الأمة ، ولم يصر بتلاوة المخلوقين مخلوقاً لأنه ذلك الكلام بعينه الذي تكلم الله به ، فهو غير مخلوق ، فبكل حال متلوّاً

« الأسماء والصفات » ص (٢٣٩) : « ونقل إلينا عن أبي الدرداء مرفوعاً : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وروي ذلك أيضاً عن معاذ بن جبل ، وعبدالله بن مسعود ، وجابر بن عبدالله رضي الله عنهم مرفوعاً ، ولا يصح شيء من ذلك ، أسانيده مظلمة لا ينبغي أن يحتج بشيء منها ، ولا أن يستشهد بشيء منها » .

(٣٠٢) أما الأجواء السياسية فإليكم ما يحكيه الذهبي في « السير » (٣٤ / ١٢) في ترجمة المتوكل العباسي إذ يقول : [وفي سنة ٢٣٤ أظهر المتوكل السنّة وزجر عن القول بخلق القرآن وكتب بذلك إلى الأمصار واستقدم المحدثين إلى سامراء وأجزل صلاتهم ورووا أحاديث الرؤية والصفات] . مع أن المتوكل ليس من أهل الدين ولم يفعل ذلك ديانةً !

(٣٠٣) مقدمة كتاب « الإبانة » مهمة جداً لفهم كثير من الأمور المتعلقة بالعقيدة ومسائل الصفات ، فلا بُدّ من قراءتها كرات ومرات وتأملها واستيعابها .

(٣٠٤) قد ذكرها بالتفصيل الإمام ابن الجوزي في كتابه « المنتظم في تاريخ الأمم والملوك » (٢٨٠ / ١٥) في حوادث سنة ٤٣٣هـ فليراجعه من شاء التوسع والاستزادة .

ومحفوظاً ومكتوباً ومسموعاً ، ومن قال إنه مخلوق على حال من الأحوال فهو كافر حلال الدم بعد الاستتابة منه [٣٠٥] .

ومن هذا التأثير السياسي تعلم لماذا فعل المحدثون ما فعلوا بالبخاري عندما بيّن لهم أن لفظه بالقرآن مخلوق ، فقد ذكر ابن أبي حاتم في كتابه « الجرح والتعديل » (١٩١/٧) في ترجمة البخاري أن أبا حاتم وأبا زرعة : « تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق » . وقد تابع البخاري بعض أهل العلم الصادقين معه الذين لم يكثرثوا بتلك التأثيرات السياسية ومنهم الإمام مسلم صاحب الصحيح كما هو معلوم ، قال الذهبي في ترجمة الإمام مسلم في « السير » (٥٧٢/١٢) :

« كان مسلم بن الحجاج يُظهر القول باللفظ ولا يكتمه » . وقد قال بخلق القرآن أو بخلق اللفظ وبحدوثه - وكلها بمعنى واحد - عدد من الأئمة أيضاً كأبي ثور والكرابيسي والحارث المحاسبي وداود بن علي الظاهري ومحمد بن نصر المروزي وطبقاتهم^(٣٠٦) كما هو ثابت عنهم^(٣٠٧) .

(٣٠٥) تأمل في هذا الفكر الدموي الذي يبيح قتل مخالفه ! وكم وكم لهم من إفتاءات في قتل المخالفين في مسائل لو حوققوا فيها لظهر الحق بخلاف مذهبهم وخلاف ما يقولون ويزعمون ! وهذا ابن تيمية سائر على هذا المنهاج في إباحة دماء المخالفين ففي أول فتوى له في فتاواه الكبرى يقول بأن من يجهر بنية الصلاة يستتاب فإن تاب وإلا قتل !!

(٣٠٦) حتى قال ابن تيمية الحرّاني في « منهاج سنته » (٢٢٢/١) : [والكلام الذي كلم به موسى هو حادث وإن كان نوع كلامه قديماً] .

(٣٠٧) انظر « الانتقاء » لابن عبد البر ص (١٠٦) وحاشية رقم (١) في « سير أعلام النبلاء » (٨٠/١٢) .

وقال الذهبي في ترجمة الكرايسي في « السير » (٨٠ / ١٢) : « وهو أول من فتح اللفظ ولا ريب أن ما ابتدعه الكرايسي وحرره في مسألة التلفظ وأنه مخلوق هو حق » مع أن الكرايسي لم يبتدع هذا الأمر وإنما أخذه من قول الله تعالى المتقدم الناص على أنه مُحَدَّث . والنقول عن علماء وأئمة أهل السنة في ذلك كثيرة ، وبه يتبين أن تشدد بعضهم كالأشعري في ذلك وتكفير المخالفين فيه لا معنى له والصواب خلافه .

[مسألة] : تحقيق الجواب على قولهم خص سيدنا موسى عليه السلام

بالتكليم :

قال الشيخ العطار في حاشيته على « جمع الجوامع » (١٨٠ / ١) :
[وَفِي شَرْحِ الْمَقَاصِدِ فَإِنْ قِيلَ إِذَا أُريدَ بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَنَزِّهُ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَسْمُوعَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعْيِينِ الْمَحَلِّ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يَسْمَعُ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَا إِذَا أُريدَ بِهِ الْمَعْنَى الْأَرَلِيُّ وَأُريدَ بِسَمَاعِهِ فَهَمُّهُ مِنَ الْأَصْوَاتِ الْمَسْمُوعَةِ فَمَا وَجَهُ اخْتِصَاصِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ كَلِمُ اللَّهِ تَعَالَى] .

وقال ابن تيمية الحراني في « مجموع الفتاوى » (٣٩٦ / ١٢) : [وقد صرح في الآية الأخرى بأنه كلم موسى تكليماً واستفاضت الآثار بتخصيص موسى بالتكليم ، فهذا التكليم الذي خص به موسى على نوح وعيسى ونحوهما التكليم العام الذي قال فيه : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ الشورى : ٥١ ، فإن هذه الآية قد جمع فيها جميع درجات التكليم كما ذكر ذلك السلف] .

أقول : لا بُدَّ من حل هذا الإشكال الذي يطرحه بعض أهل العلم الذين

لهم مقاصد من وراء طرحه لا علينا منها ، وإنما الذي علينا أن نبينه هنا هو أن سيدنا موسى عليه السلام ليس وحده كليم الله وقد نص القرآن على أن الله تعالى كلم غيره ، والقضية الثانية أن نبين معنى قولنا بأن سيدنا موسى كليم الله تعالى ، فنقول :

أما القضية الأولى : فينبغي أن نعلم أن الله سبحانه وتعالى كلم غير سيدنا موسى عليه السلام ومن ذلك :

١- سيدنا آدم كلمه الله تعالى ﴿ قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ البقرة: ٣٣ ، وقال تعالى ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ البقرة: ٣٥ ، وقال تعالى ﴿ وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ الأعراف: ١٩ ، وقال تعالى ﴿ فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَزَوْجُكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ طه: ١١٧ ، والأصل عدم الوساطة .

قال الإمام الفخر الرازي في تفسيره : (٢١٦/٦/٣) : [اتفقوا على أن موسى عليه السلام مراد بقوله تعالى : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾ البقرة: ٢٥٣ ، قالوا وقد سمع من قوم موسى السبعون المختارون وهم الذين أرادهم الله بقوله : ﴿ واختار موسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ الأعراف: ١٥٥ ، وهل سمعه - سيدنا - محمد صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج؟ اختلفوا فيه ؛ منهم من قال : نعم بدليل قوله : ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ النجم : ١٠ .

فإن قيل : إن قوله تعالى : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾ البقرة: ٢٥٣ ، المقصود منه بيان غاية منقبة أولئك الأنبياء الذين كلم الله تعالى ، ولهذا السبب لما بالغ

في تعظيم موسى عليه السلام ، قال : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ النساء : ١٦٤ ،
ثم جاء في القرآن مكالمة بين الله وبين إبليس ، حيث قال : ﴿ فَأَنْظِرْنِي إِلَى
يَوْمٍ يُبْعَثُونَ ﴾ * قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ * إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴾ ص : ٧٩-٨١ ،
إلى آخر هذه الآيات وظاهر هذه الآيات يدل على مكالمة كثيرة بين الله وبين
إبليس فإن كان ذلك يوجب غاية الشرف فكيف حصل لإبليس الذم وإن لم
يوجب شرفاً فكيف ذكره في معرض التشريف لموسى عليه السلام حيث قال :
﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ النساء : ١٦٤ ؟

والجواب : أن قصة إبليس ليس فيها ما يدل على أنه تعالى قال تلك
الجوابات معه من غير واسطة فلعل^(٣٠٨) الواسطة كانت موجودة^(٣٠٩) [انتهى
كلام الفخر الرازي رحمه الله تعالى .

بل قال جمع من العلماء - وهو قول مرجوح عندنا وغير صحيح - إن الله
تعالى كلم الناس جميعاً في عالم الذر قائلاً لهم : ﴿ .. أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى
شَهِدْنَا .. ﴾ الأعراف : ١٧٢ ، فكل من لم يكن يقول بقولنا ملزم بأن يقول بأن الله
تعالى كلم جميع الخلق في عالم الذر بلا واسطة كما هو ظاهر النص .

وقد أثبت بعض أئمة الأشاعرة كإمام الحرمين أن هناك من أسمعهم الله

(٣٠٨) واستعمال لفظة (لعل) هنا يدل على ضعف هذا الجواب ، والظاهر كما أرى أن
الإمام الفخر الرازي يرى أن سيدنا موسى لم يخص بالتكليم وحده دون بقية الخلق وإنما
ذكر مفرداً زيادة في تشريفه عند الله تعالى ، ولو كان الإمام الرازي مقتنعاً بغير ذلك لأورد
له دليلاً قوياً مقنعاً .

(٣٠٩) قال الحافظ ابن حجر في مثله كقصة الخضر عليه السلام كما في الإصابة
(٤٣٠ / ١) : « والأصل عدم الواسطة » .

تعالى كلامه غير سيدنا موسى عليه السلام إذ قال في كتابه « الإرشاد » ص (١٣٤): « والشاهد لذلك من القضايا الشرعية : إجماع الأمة على أن الرب تعالى خصص موسى وغيره من المصطفين من الإنس والملائكة بأن أسمعهم كلامه العزيز من غير واسطة » .

٢- لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي ﴾ الأعراف : ١٤٤ ، لم يعن ذلك أن الله تعالى لم يصطف غيره برسالاته كما لم يعن أنه لم يكلم غيره . كما لم يدل قوله تعالى في حق سيدنا آدم عليه السلام مخاطباً إبليس ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي ﴾ ص: ٧٥، أن غير سيدنا آدم خلق بغير يديه سبحانه ، ولم تعن اليدان أنهما غير القدرة ، لأن الله تعالى يقول كما هو معلوم : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾ الذاريات : ٤٧ ، ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا ﴾ يس : ٧١ ، بل إن تخصيص سيدنا آدم بالذكر يدل على الأفضلية والشرف وكذلك سيدنا موسى عليهما السلام .

وقد بين الله سبحانه وتعالى لنا أن طريقة التكليم تمت بالوحي ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى ، إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ، وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى ﴾ سورة طه : ١١-١٣ ، فما في هذه الآية من أركان الكلام من النداء والوحي وقع لغير سيدنا موسى عليه السلام .

أما النداء : فقال الله تعالى لسيدنا آدم عليه السلام والسيدة حواء : ﴿ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ الأعراف : ٢٢ ، وقال تعالى في حق سيدنا إبراهيم عليه السلام :

﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ الصافات : ١٠٤

وأما الوحي : فتقدم قول الله تعالى في حق سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾ النجم : ١٠ ، وقال تعالى ﴿ وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ هود : ٣٦ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ ﴾ يوسف : ١٠٩ ، وقال تعالى لسيدنا موسى : ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴾ طه : ٣٨ .

وبذلك تم الجواب على ما أشكلوه بأن سيدنا موسى عليه السلام مخصوص بالتكليم دون غيره .

وأما القضية الثانية : فهي معنى كون سيدنا موسى كليم الله تعالى :

فقال الإمام الفخر الرازي في تفسيره : (٢١٦/٦/٣) : [اختلفوا في أن من كلمه الله فالمسموع هو الكلام القديم الأزلي ، الذي ليس بحرف ولا صوت أم غيره ؟ فقال الأشعري وأتباعه : المسموع هو ذلك فإنه لما لم يمتنع رؤية ما ليس بمكيف ، فكذا لا يستبعد سماع ما ليس بمكيف ، وقال الماتريدي : سماع ذلك الكلام محال ، وإنما المسموع هو الحرف والصوت] . يعني أن الله تعالى خلق صوتاً سمعه سيدنا موسى عليه السلام وغيره ممن أراد الله تعالى إسماعه .

وتقدم قول الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٤٥٥/١٣) : [وَيُحَكِّي عَنْ أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ نَحْوَهُ لَكِنْ قَالَ : خَلَقَ صَوْتًا حِينَ نَادَاهُ فَأَسْمَعَهُ

وقال السعد التفتازاني في شرح العقائد النسفية^(٣١١) ص (٨٤) :

[وأما الكلام القديم الذي هو صفة الله تعالى فذهب الأشعري إلى أنه يجوز أن يُسَمَّعَ ومنعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني وهو اختيار الشيخ أبي منصور رحمه الله ، فمعنى قوله تعالى ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ التوبة : ٦ ، يسمع ما يدل عليه ، كما يقال سمعت علم فلان ، فموسى عليه السلام سمع صوتاً دالاً على كلام الله تعالى ، لكن لما كان بلا واسطة الكتاب والمَلَكُ خُصَّ باسم الكلِيم] وهذا قول جيد للغاية .

وقال العطار في « حاشيته على جمع الجوامع » لابن السبكي (١٧٩/١) :
[واستحال أبو منصور الماتريدي سماع ما ليس بصوت فعنده سمع سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام صوتاً دالاً على كلام الله تعالى تولى خلقه من غير كسب لأحد من خلقه وواقفه أبو إسحاق الإسفراييني] .

وقال الشرقاوي في « حاشيته على شرح الهدهدي على أم البراهين » ص (٧٥) : [وذهب أبو منصور الماتريدي في أحد قوليهِ وأبو إسحاق الإسفراييني والرازي إلى أن كلامه تعالى الأزلي لا يسمع وإنما يسمع صوت

(٣١٠) وبذا يتبين أن خلق الصوت في الشجرة أو في غيرها أحد الأقوال عند أهل السنة وليس مقصوراً على المعتزلة فحسب .

(٣١١) طبعة دار إحياء الكتب العربية / عيسى الباي الحلبي / مصر بجوار المشهد الحسيني / مديلاً بحاشية العلامة الخيالي ومهمشاً بشرح العلامة العصام على الشرح المذكور .

يدل عليه يخلقه الله تعالى فموسى إنما سمع صوتاً ولفظاً] .

ومن هذا يتبين أن تخصيص سيدنا موسى عليه السلام بالكلام هو لإظهار الفضل والتشريف ، وبه يتم الجواب على هذا الإشكال .

الكلام على الأحاديث التي احتج بها المجسمة والمشبهة في كلام الله

تعالى :

هناك بعض الأحاديث المرذودة التي تتعلق بمسألة الكلام لا بد من ذكرها وبيان عدم صحتها لأن المجسمة والمشبهة يحتجون بها :

١- حديث أبي أمامة : « ما تقرَّب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه »
حديث تالف وإه شديد الضعف رواه أحمد في « المسند » (٢٦٨/٥) والترمذي (٢٩١١) وفي السند ليث ابن أبي سليم وهو متروك^(٣١٢) ، وقد صرح البخاري في كتاب « خلق أفعال العباد »^(٣١٣) بأنه لا يصح^(٣١٤) .

وعبارة (بمثل ما خرج منه) التي في هذا الحديث الموضوع مقولة شنيعة

(٣١٢) وقد ضعف الألباني هذا الحديث في « ضعيف سنن الترمذي » ص (٣٥٠) وذكر هنالك أنه ضعفه في ضعيفته (١٩٥٧) وفي المشكاة (١٣٣٢) وفي ضعيف الجامع (٤٩٩٣) .

(٣١٣) انظر « خلق أفعال العباد » للبخاري ص (١٠٤) .

(٣١٤) قد ذكر ابن القيم في حاشيته على أبي داود (٤٩/١٣) هذا الحديث التالف وصححه اعتماداً على تصحيح الحاكم في المستدرک (١/٥٥٥) له !! وهو حديث جبير بن نفيير الذي صرح البخاري وغيره بأنه لا يصح ! وفي إسناد الحاكم العلاء بن الحارث وكان قد اختلط فوهم إذ رواه عن جبير بن نفيير عن أبي ذر ، قال البخاري في تاريخه (٦/١١٣) : « منكر الحديث » .

لا تصدر إلا من مُجَسِّمٍ مُشَبَّهٍ ولا يقولها مَنْ يتقي الله تعالى !!

٢- احتج ابن تيمية في « مجموع فتاواه » (١٧٥/٣) بأثر خباب الذي فيه « فلن يتقرب إليه بشيء أحب إليه مما خرج منه »^(٣١٥) وأثر خباب هذا رواه الحاكم في « المستدرک » (٤٤١/٢) بغير هذا اللفظ ! وإنما بلفظ : (فإنك لست تتقرب إليه بشيء أحب إليه من كلامه)^(٣١٦) وليس فيه لفظ (مما خرج منه) !! فهذا من جملة أوهام الحراني أو تدليساته !

بيان عدم صحة أحاديث الصوت وبطلانها :

وذهب بعض المبتدعة من المجسمة والمشبهة إلى أن الله تعالى ينطق وكلامه سبحانه حروف وأصوات واستدلوا بأحاديث وهي :

١- حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً « يقول الله يا آدم فيقول لبيك وسعديك فينادي بصوتٍ إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار »

^(٣١٥) على أن هذا الحديث بلفظ (مما خرج منه) رواه الحاكم في « المستدرک » (٥٥٥/١) وصححه ووافقه الذهبي ، عن غير خباب وإنما من طريق معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن زيد بن أرطاة عن جبير بن نفيير عن أبي ذر مرفوعاً ، وهذه الرواية خطأ وهو معلل ، لأن الترمذي قال في سننه (٢٩١١) : أن الحديث عن جبير بن نفيير مرسل . وقال البخاري في « خلق أفعال العباد » ص (١٥٠) برقم (٤٠٤) : [هذا خبر لا يصح لإرساله وانقطاعه] . فالخلاصة أن الحاكم رواه موقوفاً على خباب وليس فيه لفظ (مما خرج منه) ، ورواه مرفوعاً وفيه لفظ (مما خرج منه) لكنه لا يصح .

^(٣١٦) رجاله ثقات رواه الأجرى في كتابه (الشريعة) ص (٧٧) ، واللالكائي في (اعتقاد أهل السنة !!) (٣٤٠/٢) ، والبيهقي في الاعتقاد (١٠٣) وعبدالله بن أحمد في كتاب السنة (١/١٣٧ و١٤٢) ، وابن أبي عاصم في كتاب الزهد ص (٣٥) .

رواه البخاري (٤٥٣/١٣) فتح .

والجواب عليه : أولاً : أن لفظ الصوت مدرج من بعض الرواة وقد رواه البخاري ومسلم في مواضع عديدة في صحيحيهما دون ذكر الصوت كما سيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى . وثانياً : أنه لو ثبت فيه لفظ الصوت فإنه لا حجة فيه ، لأن قوله فيه (فينادي بصوت) أي ينادي أحد الملائكة بصوت ، لأنه جاء في هذا الحديث (إن الله يأمرك) فهذا يدل على أنه لو كان المنادي هو الله تعالى لم يقل (إن الله يأمرك) بل يقول مباشرة (أمرك)^(٣١٧) ، والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الإلزام وبعضهم يقول سقط به الاستدلال^(٣١٨) ، والصواب الأول والله أعلم ، وقد نص على هذا الإمام الحافظ ابن حجر حيث قال في « الفتح » (٤٦٠/١٣) : « وقع فينادي مضبوطاً للأكثر (يعني من رواية البخاري) بكسر الدال ، وفي رواية أبي ذر (أحد رواة

(٣١٧) كنت قد وضعت هنا قاعدة ثم تبين لي أنها ليست قاعدة ولا هي صحيحة وهي : (أن الدليل متى طرأ الاحتمال سقط به الاستدلال كما هو مقرر في علم الأصول) ، وأدركت أن ذلك غير مقرر ، ولو أسقطنا الأدلة لمجرد الاحتمال لذهبت الأدلة أو معظمها ، وقد يقال بأن الصحيح أن يقال : (أن الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال القوي بطل به الإلزام) ، فلا يصح أن يسقط الدليل إذا كان محتملاً لمعنى آخر ولو ضعيفاً لأن أغلب الأدلة والنصوص فيها احتمال ولو كان ضعيفاً ، ووجدت القرافي يقول في « أنوار البروق في أنواع الفروق » (٢٦٨/٣) : [أن الدليل من كلام صاحب الشرع إذا استوت فيه الاحتمالات ولم يترجّح أحدها سقط به الاستدلال] ودلّل على ذلك من وجهين ، فليحرر .

(٣١٨) قال القرافي في « أنوار البروق في أنواع الفروق » (٢٦٨/٣) : [إن الدليل من كلام صاحب الشرع إذا استوت فيه الاحتمالات ولم يترجّح أحدها سقط به الاستدلال] .

البخاري وليس الصحابي) بفتحها على البناء للمجهول (أي فينادى) ، ولا محذور في رواية الجمهور فإن قرينة قوله : إن الله يأمرك ، تدلُّ ظاهراً على أن المنادي مَلَكٌ يأمره الله أن ينادي بذلك « انتهى وما بين الأقواس من توضيحاتي .

وبذلك ثبت أنه لا دلالة في هذا الحديث على إثبات الصوت لله تعالى لأن الصوت هنا لأحد الملائكة .

أما من ناحية إسناده فقد انفرد به البخاري دون أصحاب الكتب التسعة ، وأحاديث أبي سعيد فيها إسرائيليات كأحاديث أبي هريرة وقد بسطنا ذلك في مقدمة « العلو » .

ثم إن لفظ الصوت شاذ مردود وهو من تصرف بعض الرواة تفرّد به حفص بن غياث ؛ وقد روى البخاري (٣٣٤٨) الحديث من طريق أبي أسامة عن الأعمش ، والبخاري (٦٥٣٠) ومسلم (٢٢٢) من طريق جرير عن الأعمش وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (٢٨٨/١) من طريق أبي معاوية ووكيع عن الأعمش ، وابن جرير الطبري في تفسيره (١١٢/١٧) عن يحيى بن عيسى عن الأعمش ، وليس في رواياتهم جميعاً ذكرٌ للصوت البتة ، وهذا وحده يسقط عبارة الصوت ويجعلها غير محتج بها .

ولفظه هناك من رواية أبي سعيد مرفوعاً : « يَقُولُ اللَّهُ يَا آدَمُ فَيَقُولُ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ قَالَ يَقُولُ أَخْرَجَ بَعَثَ النَّارِ قَالَ وَمَا بَعَثَ النَّارِ قَالَ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَ مِائَةٍ وَتِسْعَةَ وَتِسْعِينَ فَذَلِكَ حِينَ يَشِيبُ الصَّغِيرُ ... » الحديث .

فكيف إذا انضاف لذلك رواية البخاري (٦٥٢٩) للحديث من طريق أبي هريرة ، والنسائي في السنن الكبرى (٤١٠/٦) من طريق عمران بن حصين ، والحاكم (٦١٢/٤) من طريق ابن عباس وقال فيه الحافظ الهيثمي (٦٩/٧) ورجاله رجال الصحيح وليس في روايتهم جميعاً ذكراً للصوت البتة !
وبذلك يتبين أن لفظ (الصوت) في هذه الرواية ليس ثابتاً وهو من الألفاظ الشاذة المردودة !

٢- حديث عبد الله بن أنيس مرفوعاً : « يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه مَنْ بَعُدَ كما يسمعه مَنْ قَرُبَ ... » الحديث .

وهذا حديث ضعيف رواه البخاري في غير الصحيح وذلك في كتاب « خلق أفعال العباد » وهذا الكتاب فيه الضعيف والصحيح ، وفي سند الحديث : عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو ضعيف ، كما تعرف ذلك من ترجمته في « تهذيب التهذيب » (١٣/٦) وقال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٢٠٥/٦) : « قلت : لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج » انتهى .

وفي سند هذا الحديث أيضاً القاسم بن عبد الواحد وقد قال أبو حاتم فيه ما معناه : لا يحتج به [انظر كتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم الرازي (١١٤/٧)] . وبذلك ثبت ضعف الحديث فلا حجة فيه وخاصة في أبواب العقائد التي لا يحتج فيها بالآحاد (وخاصة المعارض الذي ليس له شاهد من القطعيات) كما تقدم .

٣- ما علّقه البخاري في صحيحه (٤٥٢/١٣-٤٥٣) موقوفاً على ابن مسعود قال « إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماوات شيئاً ، فإذا فُزِعَ عن قلوبهم

وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ، ونادوا ماذا قال ربكم قالوا الحق .» .

والجواب على ذلك : أنه لا دلالة فيه أيضاً على إثبات الصوت لله تعالى ، وذلك لأن قوله فيه « فإذا فُزَّعَ عن قلوبهم وسكن الصوت » الصوت هنا للسماء لا لله تعالى ، والدليل على ذلك أن باقي الروايات أوضحت ذلك وَبَيَّنَّتْهُ ، ففي سنن أبي داود (٤/٢٣٥ حديث رقم ٤٧٣٨) وغيره بإسناد صحيح عن عبد الله ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا تكلم الله بالوحي سَمِعَ أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا فيصعقون فلا يزالون كذلك حتى يأتهم جبريل ، حتى إذا جاءهم جبريل فزَّعَ عن قلوبهم . فيقولون : يا جبريل ماذا قال ربك ؟ فيقول الحق . فيقولون : الحق الحق .» .

أقول : فتبين أن الصوت للسماء لا لله تعالى فلا دلالة في الحديث على إثبات الصوت لله كما توهم الآخرون ، وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ الشورى : ١١ . والأحاديث الثلاثة من الأحاد أيضاً ولا تثبت بها أصلاً عقائدياً والحمد لله رب العالمين .

٤- وعن جابر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الناس ليمرون يوم القيامة على الصراط وان الصراط دحض مزلة فيتكفأ بأهله والنار تأخذ منهم المأخذ وإن جهنم لتنطف عليهم مثل الثلج إذا وقع لها زفير وشهيق فبينما هم كذلك إذ جاءهم نداء من الرحمن عبادي من كنتم تعبدون في دار الدنيا فيقولون ربنا أنت أعلم إنا إياك نعبد ، فيجيبهم بصوت لم يسمع الخلائق مثله قط عبادي حق علي أن لا أكلكم اليوم الى أحد غيري فقد عفوت

عنكم » .

وهذا حديث موضوع ، رواه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٣٥-٣٣٦) وقال عقبه : « غريب من حديث الشعبي ، تفرّد به مقاتل ، والحمل فيه على سلام فإنه متروك » . وإذا قال الحافظ في حديث (والحمل فيه على فلان) دل على أنه حديث موضوع كما هو معلوم .

٥- حديث عن أنس بن مالك وفيه : « فإذا كان يوم الجمعة نزل ربنا على عرشه إلى ذلك الوادي وقد حف العرش بمنابر من ذهب مكللة بالجواهر فيناديهم عز وجل بصوته ارفعوا رؤوسكم فإنما كانت العبادة في الدنيا » . أورده الذهبي في « الميزان » (١ / ٦٠٨) والحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٢ / ٣٦١ الطبعة الهندية) في ترجمة حمزة بن واصل البصري ، وقال : « لا يعرف ولا هو بعمدة ، ذكره العقيلي في الضعفاء وقال : حديثه غير محفوظ ، ... قال العقيلي : ليس له أصل من حديث قتادة » . فالحديث من جملة الموضوعات .

٦- حديث جابر بن عبدالله : « إن الله يبعثكم يوم القيامة حفاة عراة غرلاً بهما ، ثم يجمعكم ، ثم ينادي وهو قائم على عرشه بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك أنا الديان » . (وهو حديث موضوع) .

وقد زعم الذهبي في كتاب العرش (رقم الحديث ٨٠) أن هذا محفوظ عن جابر بن عبدالله ، وهذا ليس بصحيح ، وقد حذف من الحديث (بصوت رفيع غير فظيع) فهذا الحديث رواه الخطيب في « الرحلة في طلب الحديث » برقم (٣٣) وفي إسناده علل منها عمر بن الصبح وهو كذاب وضاع . والحديث

خرجناه في التعليق على كتاب « العلو » للذهبي برقم (١١٩) وبيننا أنه من جملة الموضوعات والخرافات فارجع إليه هناك .

[فائدة] : تأثير مسألة الكلام على علم الجرح والتعديل :

لقد دخلت مسألة الكلام على الجرح والتعديل فصار بعض أهل هذا الشأن من الذين يقولون بقدوم القرآن الكريم يجرحون الرواة لأنهم يقولون بخلق القرآن الكريم وكان على رأس هؤلاء أحمد بن حنبل الذي كان يكفر من يقول بخلق القرآن أو يقول بأنه مُحدّث !!

ومما يثبت هذا عنه قول الذهبي في « السير » (٢٨٨/١١) : [قال إسحاق بن إبراهيم البغوي : سمعت أحمد بن حنبل يقول : من قال القرآن مخلوق فهو كافر وهذا متواتر عنه ، وقال أبو إسماعيل الترمذي : سمعت أحمد بن حنبل يقول : مَنْ قال القرآن مُحدّث فهو كافر] . الله أكبر !!!!

وهذا خطأ فادح منه - إن ثبت عنه - لأنه يعارض قول الله تعالى ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ .. ﴾ الأنبياء : ٢ ! فمن يقول بخلق القرآن لا يجوز الطعن فيه البتة لأنه متبع للدليل وقائل بالحق والذي يستحق الطعن هو المخالف في ذلك لدلائل العقل والنقل .

وأما كتاب « الحَيِّدَة » المشهور في هذه المسألة فهو موضوع على عبد العزيز الكناني كما تجد ذلك في ترجمة الكناني في « ميزان » الذهبي . وواضعها على الأغلب هو محمد بن الحسن بن أزهر الدَّعَاء لأنه هو الذي انفرد برواية الحيدة وقد رموه بوضع الحديث ! قال الذهبي في الميزان في ترجمته : [ويغلب على ظني أنه هو الذي وضع كتاب « الحَيِّدَة » ..] .

ملخص قولنا في كلام المولى سبحانه والقرآن الكريم :

أن القرآن الكريم كلامه سبحانه وتعالى لأنه ليس من تصنيف مخلوقٍ من بشر أو ملكٍ ونعتقد أن الله تعالى لم ينطق به ولم يلفظه لأن النطق واللفظ يدل على الحدوث ، ومعنى أنه متكلم عندنا أنه خلق عبارات في اللوح المحفوظ تعبر عن مراده تعالى ، وعند ابن تيمية وشيعته معنى متكلم أي ناطق ولذلك قالوا يتكلم ويسكت ، وقد ذهب المعتزلة وأحمد وأتباعه وابن حزم والذهبي إلى أن الكلام راجع إلى صفة العلم ، وأما من أثبت الصفة النفسية فلا دليل له عليها ، وهو مُحَدَّثٌ لقوله تعالى ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ الأنبياء : ٢ ، خلقه الله تعالى في اللوح المحفوظ فنقله سيدنا جبريل عليه السلام منه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما قال الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (٧٢-٧٣) : [وقد أُضيف له تعالى كلام لفظي كالقرآن ، فإنه كلام الله قطعاً ، بمعنى أنه خلقه في اللوح المحفوظ] .

وهو المراد بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ التوبة : ٦ ، والمراد : حتى يسمعوا قراءتك التي هي هذا الذكر المُحَدَّثُ الذي أنزلناه عليك والذي يُعَبَّرُ عن مراد الله تعالى ، وأجمعت الأمة على أن الله تعالى متكلم واختلفوا في معنى متكلم كما ذكر ذلك الإمام الرازي رحمه الله تعالى في تفسيره مفصلاً .

ومعنى قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ النساء : ١٦٤ ، أي أن الله تعالى خلق صوتاً في الشجرة ويجوز أن يكون المنادي ملكاً بأمره سبحانه^(٣١٩) ،

(٣١٩) ومثله قوله تعالى : ﴿ قل يا عبادي الذي أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من

قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ القصص : ٣٠ .

رحمة الله .. ﴿ الزمر : ٥٣ ، فالله تعالى يقول لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم : قل لهم : يا عبادي والمراد أن الله يقول له صلى الله عليه وآله وسلم أبلغهم أن الله تعالى يقول لهم : يا عبادي الخ .

صفة السمع وصفة البصر

أي كونه تعالى سميعاً بصيراً

وقوله (**السَّمْعُ ، ثُمَّ الْبَصَرُ بِذِي أَتَانَا السَّمْعُ**) يعني أن من صفات الله تعالى السمع وكذلك البصر ، أي : أن الله جل وعز سميع بصير ، وقد أفاد الباجوري في « شرح الجوهرة » أن السمع صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالموجودات ، ومنها : الأصوات وغيرها كالذوات ، وأن هذه هي طريقة السنوسي في تعريف السمع ، لكن عرّفها السعد التفتازاني : بأنها تتعلق بالمسموعات ، ثم قال الباجوري ^(٣٢٠) : « فيحتمل أن مراده – أي السعد – بالمسموعات في حقنا وهي الأصوات ، فيكون مخالفاً لطريقة السنوسي ومن تبعه » .

وعرّف الباجوري البصر بقوله : « وهو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالموجودات الذوات وغيرها ، .. كما هو طريقة السنوسي ومن تبعه ، وقال السعد تتعلق بالمبصرات ، فيحتمل أن مراده المبصرات في حقنا وهي الذوات والألوان ، فيكون مخالفاً لطريقة السنوسي ومن تبعه ، ويحتمل أن مراده المبصرات في حقه تعالى وهي الموجودات الذوات وغيرها ، فيكون موافقاً لطريقة السنوسي فيه ، فيبصر سبحانه وتعالى جميع الموجودات حتى الأصوات ولو خفية جداً كدبيب النملة السوداء في الليل المظلم ، بمعنى أن ذلك منكشف لله ببصره ، وما ذكره من التعريف (هو) للبصر القديم ، وأما البصر

(٣٢٠) في « شرح الجوهرة » ص (٧٣) .

الحادث فهو : قوة مخلوقة في العصبتين المجوفتين المتلاقيتين تلاقياً صليباً هكذا + أو المتلاقيتين تلاقي دالين ظهر أحدهما في ظهر الأخرى هكذا × تدرك بها الأضواء والألوان والأشكال وغير ذلك مما يخلق الله إدراكه في النفس » .

ومن ذلك يتبين لنا أن للأشاعرة في هذه المسألة مذهبين^(٣٢١) على الأقل ، أحدهما مذهب الشيخ السنوسي والثاني مذهب السعد التفتازاني .

والذي قاله السعد التفتازاني في « شرح المقاصد » (٤/١٤٠) :

[وعلى ما نُقِلَ : المشهور من مذهب الأشاعرة أن كلاً من السمع والبصر صفة مغايرة للعلم ، إلا أن ذلك ليس بلازم على قاعدة الشيخ أبي الحسن في الإحساس من أنه علم بالمحسوس على ما سبق ذكره ، لجواز أن يكون مرجعهما إلى صفة العلم ويكون السمع علماً بالمسموعات ، والبصر علماً بالمبصرات . فإن قيل : هذا إنما يتم لو كان الكل نوعاً واحداً من العلم لا أنواعاً مختلفة على ما مرّ في بحث العلم . قلنا : يجوز أن يكون له صفة واحدة هي العلم لها تعلقات مختلفة هي الأنواع المختلفة بأن تتعلق بالبصر مثلاً تارة بحيث تحصل له حالة إدراكية تناسب تعلقنا إياه ، وتارة بحيث تحصل حالة إدراكية تناسب إبصارنا إياه] انتهى كلام التفتازاني .

فعلى هذا فإن السعد التفتازاني يرى أنه لا مانع من اعتبار السمع والبصر بأنهما كناية عن العلم ، وسيأتي إن شاء الله تعالى عند شرح قول الناظم عن السمع والبصر والإدراك : (وغير علم هذه كما بُت) أقوال أئمة الأشاعرة

(٣٢١) أو قولين أو طريقتين كله سيان ، والمقصود أن فيه خلافاً .

والأشعري نفسه أيضاً الناصة على إرجاع صفتي السمع والبصر إلى
صفة العلم .

وعرّف المتحذلقون من المتكلمين صفتي السمع والبصر بأنهما صفتان
أزليتان ينكشف بهما لله تعالى كل موجود ، وأن انكشاف السمع يباين – أي
يختلف عن – انكشاف البصر .

وتعبرهم لهاتين الصفتين ولغيرهما بلفظ (الانكشاف) مردود عليهم !
لأن الانكشاف في اللغة هو ظهور الشيء بعد تواريه ! وهذا محال في حق
الباري سبحانه .

وقد اعترف بذلك بعضهم ومنهم الدسوقي في « حاشيته على أم
البراهين » ص (١٠٧) حيث قال : [التعبير بالانكشاف هنا غير لائق من جهة أنه
انفعال يوهم حدوث إيضاح بعد خفاء ، وهذا وإن ناسب العلم الحادث لا
يناسب علم الله لأن علم الباري منزّه عن ذلك] .

وهذا القول كان من الدسوقي اعتراضاً وتنبهياً على تعريف الشيخ
السنوسي للعلم بأنه : « صفة ينكشف بها ما تتعلق به انكشافاً لا يحتمل
النيقوض .. » فقول الشيخ السنوسي هنا وتعبيره مردود كما تقدّم !

[مسألة] : ومن هذا الباب فإن للقوم أقوالاً عجيبية وغريبة في الكلام
على الصفات فالسنوسي يقول في « أم البراهين » وهو يتكلم على صفتي
السمع والبصر : [السمع والبصر صفتان ينكشف بهما الشيء ويتضح كالعلم
إلا أن الانكشاف بهما يزيد على الانكشاف بالعلم بمعنى أنه ليس عينه وذلك
معلوم في الشاهد ..] .

فعلت عليه الدسوقي قائلاً : [قوله (وذلك) أي التغير بين الانكشاف
الحاصل بالعلم والحاصل بهما (معلوم في الشاهد) أي فيما نشاهده من
الخلق ، فإن العلم الحاصل بالقلب عند تغميض العين مغاير للعلم الحاصل
عند فتحها ، والعلم بمكة لمن رآها مغاير للعلم بها لمن لم يرها الحاصل له
بالتواتر ، وهذه الجملة التي في المعنى كالعلة لنفي العينية وفيها إشارة لرد
القول بأنهما نوعان من العلم ، وإلى هذا المعنى وما قبله أشار في الكبرى
بقوله : ولا يستغنى بكونه عليمًا عن كونه سميعًا وبصيرًا لما نجده من الفرق
الضروري بين علمنا بالشيء حالة غيبته عنا وبين تعلق سمعنا وبصرنا به قبل ،
لا يقال قوله وذلك معلوم في الشاهد فيه قياس الغائب على الشاهد وهو لا
يصح ، لأننا نقول إنما أتى بهذا تقريباً للفهم^(٣٢٢) لا إثباتاً للحكم حتى يرد^(٣٢٣)
اهـ] .

وأقول : بل أتى به إثباتاً للحكم ، وتقريباً أيضاً للفهم . وفي كل هذا
الكلام قياس صريح للغائب على الشاهد مع محاولات تسويغ هذا القياس ،
وهو قول باطل مردود .

(٣٢٢) قال تعالى ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ النحل : ٧٤ ،
ونراهم متى ما أرادوا قاسوا الغائب بالشاهد ، ومتى عارض ذلك أذواقهم سارعوا إلى
إنكاره وقالوا بأن قياس الغائب بالشاهد لا يجوز !!
(٣٢٣) وهذا مثل قولهم في تعريف بعض الصفات التي فيها قياس الغائب على الشاهد :
هذا رسم وليس بحد !! فهم يقولون بقياس الغائب على الشاهد وبعد ذلك يقولون : لا
ثبت به حكماً ولكن أتينا به تقريباً ! وهذا من باب قول آخرين : جلوس بلا كيف وعينين
بلا كيف !

وهنا ننبه على أن المعتزلة أيضاً يثبتون كونه تعالى سميعاً بصيراً خلاف ما يدّعي البعض مفترياً عليهم أنهم ينكرونهما ! قال القاضي عبد الجبار المعتزلي الشافعي في « شرح الأصول الخمسة » ص (١٦٨) :

[أما الذي يدل على أن الله تعالى سميع بصير مدرك للمدركات هو : أنه حي لا آفة به ، والموانع المعقولة مرتفعة ...] .

ثم قال ص (١٧٤) : [وجملة القول في ذلك أنه يجب أن يعلم أنه تعالى كان سميعاً بصيراً فيما لم يزل، وسيكون سميعاً بصيراً فيما لا يزال، ولا يجوز خروجه عنها بحال من الأحوال ، لأن المرجع بذلك ليس إلا إلى كونه حياً لا آفة به، وهذا ثابت للقديم تعالى في كل حال] .

هذا وقد نص بعض الأشاعرة من أصحاب الحواشي وغيرهم على أن دليل السمع والبصر سمعي وأن دليل العقل فيهما ضعيف ! قال الباجوري في « حاشيته على السنوسية » ص (١١٣) شارحاً قول السنوسي (وأما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام فالكتاب والسنة والإجماع) ما نصه : « عِلْم من كلام المصنف أن العمدة في إثبات هذه الصفات هو الدليل الثقلي دون الدليل العقلي لضعفه، إذ لا يلزم من كون الشيء نقصاً في الشاهد أن يكون نقصاً في الغائب، فلذلك لم يسقه المصنف إلا على وجه التقوية فقط » .

والحق عندنا إثبات كونه تعالى سميعاً بصيراً بنص الكتاب العزيز وكذا بالعقل ، ومعنى كون سبحانه سميعاً أنه مدرك وعالم بالمسموعات ومعنى كونه بصيراً أنه كذلك مدرك وعالم بالمبصرات ، وأن ذلك بلا آلة ولا جارحة لتنزهه سبحانه عن الجسمية وكذا عن المشابهة لخلقه ، فهذا ما يجب على المكلف

اعتقاده ، بعيداً عن كلام منطقة المتكلمين والفلاسفة .

(تنبيه) : وهنا ينبغي أن ننبه أن عقلاء الأشاعرة المنزهة لم يثبتوا لله تعالى عيناً أو عينين أو أعيناً ، كما وقع ذلك للأشعري والحنابلة وبعض أهل الحديث الذين مالوا إلى التشبيه والتجسيم ، فقد أثبت الأشعري لله تعالى عينان^(٣٢٤) ، ورد ذلك ابن حزم^(٣٢٥) فقال : « وقال الأشعري إن المراد بقول الله تعالى أيدينا إنما معناه اليدان وإن ذكر الأعين إنما معناه عينان وهذا باطل مُدْخِلٌ في قول المجسمة » .

ومن ذلك قول الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٣١٢) : [باب ما جاء في إثبات العين صفة لا من حيث الحدقة قال الله عز وجل ﴿ وَتُصْنَعُ عَلَى عَيْنِي ﴾ طه : ٣٩ ، قلت : ومن أصحابنا من حمل العين المذكورة في الكتاب على الرؤية ، وقال : قوله ﴿ وَتُصْنَعُ عَلَى عَيْنِي ﴾ طه : ٣٩ معناه بمرأى مني ، ... ومنهم من حملها على الحفظ والكلاءة .. والذي يدل عليه ظاهر الكتاب والسنة من إثبات العين له صفة لا من حيث الحدقة أولى ، وبالله التوفيق] .

وما قاله البيهقي مردود عقلاً وشرعاً ولغة ، وهو طريقة من مالوا إلى التشبيه والتجسيم أو تحيروا واضطربوا ومنهم جماعة من متقدمي الأشاعرة كالباقلائي والقشيري في الرسالة وكله تعصب للأشعري كما يظهر أو تأثر

(٣٢٤) كما في « مقالات الإسلاميين » (١/٣٤٥) حيث قال : [وأن له عينين بلا كيف كما قال ﴿ تجري بأعيننا ﴾] .

(٣٢٥) في كتابه « الفصل في الملل والنحل » (٢/١٢٧) .

بالحنابلة ! بينما نجد طريقة أمثال الإمام الغزالي والفخر الرازي مغايرة لهذه الطريقة المعوجة ! ولذا قال الحافظ أبوحيان رحمه الله تعالى في تفسيره «البحر المحيط» (٣١٦/٤ طبعة دار الفكر) :

« وقال قوم منهم القاضي أبوبكر بن الطيب : هذه كلها صفات زائدة على الذات ثابتة لله تعالى من غير تشبيه ولا تحديد ، وقال قوم منهم الشعبي وابن المسيب والثوري : نؤمن بها ونقرُّ كما نصت ولا نُعيِّن تفسيرها ولا يسبق النظر فيه . وهذان القولان حديث مَنْ لم يمعن النظر في لسان العرب » . فتأمل !! وهذا مما يكتب بالذهَب والله .

ولذلك نفى المنزهون العقلاء من الأشاعرة العين التي هي الحدقة والأجفان ، فهذا الإمام الغزالي يقول كما في «الإحياء» (٩١/١) : « وأنه تعالى .. يرى من غير حدقة وأجفان ، ويسمع من غير أصمخة وآذان .. ، كما يعلم بغير قلب ، ويبطش بغير جارحة ، ويخلق بغير آلة ، ... » .

وعندما ترجع إلى كلام البيهقي في «الاعتقاد» ص (٨٩) تجده ينفي الحدقة أيضاً ! وفي نفس الوقت يثبت أنها صفة فيقول : [وفي هذا نفي نقص العور عن الله تعالى وإثبات العين له صفة ، وعرفنا بقوله عز وجل ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ الشورى : ١١ ، وبدلائل العقل أنها ليست بحدقة وأن اليمين ليستا بجارحتين وأن الوجه ليس بصورة فإنها صفات ذات أثبتها بالكتاب والسنة بلا تشبيه] .

أقول : عندما أقف على مثل هذا القول يشتد عجبني وإنكاري ولا أدري كيف أبدأ بالكلام لأعبر عن فساده وبطلانه وكيف أشرح المآل الخفي الخطير

الذي يؤدي إليه هذا القول ، ثم أقول كم يحوي هذا الكلام من تضليل وتغريب لغير المتمكنين وغير المدركين للحقيقة ممن يعظمون هؤلاء العلماء ويغيب عن بالهم وأذهانهم أنهم يخطئون وأنهم غير معصومين ! إذ إن هذا الكلام فيه كثير من المغالطات ! منها :

١- أن فكرة إثبات العين أو اليد وكونها صفة وليست بجارحة غلط محض وهو كلام واقف قاعد في آن واحد ، كما هو سائر في منطق وركاب المجسمة وابن تيمية في عقائدهم الفاسدة . فاليد إما أنها الجارحة التي هي جزء من البدن وليست صفة وإما هي صفة القدرة ، وهؤلاء يغررون بالناس ويقولون : لا هذه ولا هذه ، والمغربين ركنوا إلى هذا القول الذي نفى فيه الجارحة وقالوا إن هذا مذهب أئمتنا القائلين بالتفويض مع التنزيه على طريقة السلف مع أنهم تجاهلوا أو جهلوا بأن طريقة السلف الأولين كابن عباس والتابعين هي التأويل ! وذلك غير ملزم أيضاً وإنما الملزم هو معنى هذه الجمل باللغة العربية! ولذلك قال الحافظ ابن جرير الطبري وهو من أئمة السلف مثلاً: [وقوله ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا ﴾ المؤمنون : ٢٧ ، يقول : فقلنا له حين استنصرنا على كفرة قومه : اصنع الفلك وهي السفينة بأعيننا : يقول : بمرأى منا ومنظر ووحينا : يقول : وبتعليمنا إياك صنعها] .

ونحن نذكر كلام ابن جرير هنا لا لنحتج به وإنما لنبين أن من الأئمة السابقين ومن أئمة السلف من يخالف ما ذهب إليه البيهقي والأشعري والباقلاني ، والحجة إنما هي في اللغة والعقل الحاكمين على معاني النصوص ، حيث يقرر العقل واللغة خلاف ما يزعم هؤلاء من أنه مذهب السلف فيخرجون بالكلام إلى غير المعقول وغير المفهوم .

ولا أدري لِمَ لَمْ يثبتوا لله تعالى جنباً ولا ساقاً هو صفة أيضاً وليس بجارحة ولا مكرراً ولا استهزاءً ولا كيداً!

٢- إن إثبات العين مع إثبات كونها صفة تناقض ، لأن العين هي الجارحة والصفة لا تكون جارحة ، وإنما الصفة عَرَض يقوم بالجسم كما يقولون ، فالصفة هي عبارة عن البصر أو الرؤية ، وما سوى ذلك تُرْهات يقولها بعض هؤلاء الآخذين بالظاهر وهي ترمي الناس في الحيرة والتهيه واللامفهوم واللامعقول .

ولذلك قطع إمام الحرمين هذه الوسوس والنزغات وقال^(٣٢٦) : [ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى ، والسبيل إلى إثباتها السمع دون قضية العقل ، والذي يصح عندنا حمل اليدين على القدرة ، وحمل العينين على البصر ، وحمل الوجه على الوجود ومن سلك من أصحابنا سبيل إثبات هذه الصفات بظواهر هذه الآيات ألزمه سوق كلامه أن يجعل الاستواء والمجيء والنزول والجنب من الصفات تمسكاً بالظاهر ، فإن ساغ تأويلها فيما يتفق عليه ، لم يبعد أيضاً طريق التأويل فيما ذكرناه . وكنا على الإضراب عن الكلام على الظواهر ، فإذا عرض فسنشير إلى جمل منها في الكتاب والسنة ، وقد صرّح بالاسترواح إليها الحشوية الرعاع المجسمة] .

(٣٢٦) في كتابه الإرشاد ص (١٥٥) الطبعة المصرية / مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٠م / الناشر مكتبة الخانجي ، وأما الطبعة اللبنانية فوقع فيها تحريفات ليس في هذه الفقرات التي نقلناها وإنما في فقرات أخرى في الكتاب .

٣- وبالتالي فإن هذا القول الذي يقوله البيهقي وأمثاله يهدم مذهب التنزيه ويرجّح كفة التشبيه والتجسيم . والبيهقي له هذا المنحى في كتاب « الأسماء والصفات » وأشد منه خطراً كتاب « الاعتقاد » الذي نقل فيه عبارات كثيرة من إبانة الأشعري التي لا قيمة لها والتي هدمناها جملة وتفصيلاً .

وكل هذا الذي بيناه يؤكّد لنا أن التقليد محرّم في العقائد ! لأن من قلّد هؤلاء العلماء الآخذين بظواهر النصوص في هذا الكلام الهزيل زلّ ووقع في الحيرة والتهيه ! لأنه يجعل من يثق بهذا الكلام تائهاً لا يدري بم يجزم وما هي حقيقة الأمر ! وكان الواجب على البيهقي أن يَعْرِفَ أن العين إذا انتفت عنها الحدقة والجارحة كان معناها الرؤية والبصر أو معنى آخر متعين يتفق مع سياق الجملة التي وردت فيها ، فهو يجعلها لغزاً من الألغاز فيقول : العين ليست حدقة ولا جارحة ولا هي عبارة عن صفة الرؤية والبصر ولكنها صفة من صفات الله تعالى !

وكل ذلك باطل من القول كما قدمنا فلا يعوّل عليه .

صفة الإدراك

أي كونه تعالى مُدْرِكًا

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٣٠ - فهل له إدراكٌ أو لا خلف وعند قوم صح فيه الوقف)

الشرح : المعنى الإجمالي : يعني هل نصف الله تعالى بصفة الإدراك أي أنه مُدْرِكٌ أو لا ؟ في المسألة اختلاف بين أهل العلم ، وقد توقف جماعة منهم فلم يثبتوا الإدراك ولم ينفوه .

ومعنى الإدراك : الوعي والحضور الذهني أو العقلي ، وفي حق الله تعالى دون ذكر التقييد بالذهني والعقلي لأن الله تعالى منزّه عن الذهن والعقل ، وفي المعجم الوسيط (٢/١٠٤٤) : [الوعي الحفظ والتقدير والفهم وسلامة الإدراك] . وقال الزبيدي في شرح القاموس (١٠/٣٩٣) : [يعيه وعياً حفظه وفهمه] ، وفي العامي الفصيح لمجمع اللغة العربية في القاهرة (٤/٢٧) : [ووعي الأمر أدركه .. والوعي الفهم وسلامة الإدراك] .

وأما تفصيل المسألة : فملخص قولنا في هذه المسألة أن الله تعالى وصف نفسه بصفة الإدراك في قوله تعالى ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ الأنعام : ١٠٣ . ومعناه - كما هو واضح - أنه سبحانه مُدْرِكٌ أي مُتَّصِفٌ بالإدراك ، وقد أثبت هذه الصفة لله تعالى جماعة من أئمة الأشاعرة كالباقلاني وإمام الحرمين^(٣٢٧) والآمدي وغيرهم، لكن العجب

(٣٢٧) قال الشيخ عبد السلام بن إبراهيم اللقاني ابن الناظم في ((شرح الجوهرة))

العجاب هو قول المتأخرين من أصحاب الحواشي ومقلديهم وغيرهم^(٣٢٨) -
ومن قلدتهم اليوم دون بصيرة - أن السمع لم يرد بإثبات صفة الإدراك فلا نشبتها
أو نتوقف فيها !! ولا أدري هل غفلوا عن الآية الكريمة أم ماذا !!

وفي هذه القضية مسألتان : الأولى : هل يصح وصفه سبحانه بأنه مدرك ،
ونحن نقطع بصحة وصفه بذلك عقلاً ونقلاً بدلالة الآية الكريمة .

والمسألة الثانية : هل الإدراك هو العلم^(٣٢٩) فإن كان هو فهما صفة واحدة
وإن كان مغايراً له فهما صفتان، والتحقيق عندنا أنهما صفتان .

لكن أقول هنا : إن كان الإدراك هو العلم - وصفة العلم مغنية عنه كما
يزعمون - فلماذا لا يثبت بعضهم ولماذا يتوقف فيه آخرون مع وروده في القرآن
الكريم ؟! ولننظر إلى ما يقوله أهل العلم واللغة في الإدراك :

قال الفخر الرازي في تفسيره (٢/٢٢٢) : «المسألة الثامنة : في البحث عن

ص (٩٠) بهامش حاشية الأمير : « فذهب القاضي وإمام الحرمين ومن وافقهما إلى
إثباتها » أي صفة الإدراك .

(٣٢٨) قال الناظم في « شرحه الكبير على الجوهرة » (لوحه ١٢٣/ب) : « لأن المعتمد
عند المحققين في إثبات صفاته التي لا يتوقف عليها الفعل إنما هو الدليل السمعي، ولم
يُرد بإثبات صفة الإدراك له تعالى سَمْعٌ، وإن صحَّ اتصافه تعالى بمعناها السابق بيانه » .
وقال بما قال به الشيخ اللقائي جَمَعُ لا حاجة لنا ههنا إلى التطويل بسرد كلامهم .

(٣٢٩) قال الإمام أبو هلال العسكري في كتابه « الفروق اللغوية » ص (٣١) : « الفرق
بين الإدراك والعلم: أن الإدراك موقوف على أشياء مخصوصة، وليس العلم كذلك،
والإدراك يتناول الشيء على أخص أوصافه وعلى الجملة، والعلم يقع بالمعدوم ولا يُدْرَك
إلا الموجود، والإدراك طريق من طرق العلم » .

ألفاظ يظن بها أنها مرادفة للعلم وهي ثلاثون : أحدها : الإدراك وهو ... القوة العاقلة إذا وصلت إلى ماهية المعقول وحصلتها كان ذلك إدراكاً من هذه الجهة، وثانيها : الشعور وهو إدراك بغير استثبات وهو أول مراتب وصول المعلوم إلى القوة العاقلة وكأنه إدراك متزلزل » .

وقال الإمام الفخر الرازي في تفسيره (٢٠٢/١) أيضاً : « ولا شك أن محل العلم هو الروح وهو أشرف من البدن ، ولا شك أن الإدراك العقلي أغوص وأشرف على ما سيجيء بيانه » .

وقال العلامة الزبيدي في « شرح القاموس » : « وأدرك : بَلَغَ عِلْمُهُ أَقْصَى الشَّيْءِ وَمِنْهُ الْمُدْرِكَاتُ الْخَمْسُ وَالْمُدَارِكُ الْخَمْسُ : يَعْنِي الْحَوَاسَّ الْخَمْسَ » .

وقال القاضي عبدالجبار في « شرح الأصول الخمسة » ص (١٦٩) : « أما ثبوت العلم مع فقد الإدراك فهو أن أحدنا يعلم القديم تعالى^(٣٣٠) ولا يدركه، وكذلك يعلم المعدومات ولا يدركها. وأما ثبوت الإدراك مع فقد العلم فهو أن النائم قد يُدْرِكُ قَرَصَ الْبَقِّ وَالْبِرَاغِيثَ حَتَّى يَتَأَذَّى بِهِ، وَقَدْ يَكُونُ شَيْئاً لَا يَثْبَتُهُ وَلَا يَعْلَمُهُ، وَكَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَدْرِكُ الْحَدِيثَ الَّذِي بَحْضَرْتَهُ وَلَا يَعْلَمُهُ، وَكَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَرَى الشَّيْءَ مِنْ بَعِيدٍ فَيُظَنُّهُ أَسْوَدَ فَإِذَا هُوَ أَخْضَرُ » .

والإدراك في حق الآدمي : إما إدراك عقلي أو حسي^(٣٣١) ، والحسي هو

(٣٣٠) أي يعلم أنه موجود وله صفات كالحياة والقدرة والإرادة والعلم ويعلم ما يجب في حقه تعالى وما يجوز وما يستحيل ولكنه لا يدركه .

(٣٣١) نص الإمام الرازي في تفسيره على أن الإدراك على نوعين : إدراك حسي وإدراك عقلي .

الإحساس أو الشعور المؤدي للقوف على حقيقة الشيء الملموس كالخشونة والنعومة ، والمشموم كالروائح الطيبة وغيرها ، والمذوق كالحلاوة والمرارة والحموضة وغيرها ، واللذة باختلاف أنواعها بأمر وجداني باطني ، والألم باختلاف أنواعه كذلك ، والانبساط والقبض كذلك ، ونحو هذه الأمور . ويدخل فيها الإحساس بالمسموعات على اختلافها من الأصوات المرتفعة الصاخبة وعكسها والأصوات الجميلة وغيرها ، والمرئيات كذلك .

ومن ناحية أخرى الإدراك هو : استجماع القوى في الإنسان ، فالعالم بالشيء أحياناً يكون مستجمعاً لقواه بحيث يكون لديه استعداد للاستيعاب والجدل والتحاور والأخذ والرد ، وأحياناً يكون غير قادر على الاستيعاب لِخَوْرٍ^(٣٣٢) قواه مع كون صفة العلم غير زائلة عنه . ويقال فلان قوي الإدراك وفلان ضعيف الإدراك .

والإدراك في حق الباري سبحانه وتعالى هو : الإحاطة الشاملة بالأمر من جميع جهاته وما يتعلق به والقوف على حقيقة ماهيته وتفصيلها ومآله وعاقبته ، من غير اتصال بالأجسام ولا انفعال أو تعيير أو طرو ضعف .

وقد بين الشيخ الباجوري في « حاشيته على الجوهرية » ص (٧٥) معنى

(٣٣٢) قال الزبيدي في شرح القاموس في مادة (خور) : « والخَوَارُ ككَّتَان : الضَّعِيفُ كَالخَائِرِ وَكُلِّ مَا ضَعُفَ فَقَدْ خَارَ . وقال اللَّيْثُ : الخَوَارُ : الضَّعِيفُ الَّذِي لَا بَقَاءَ لَهُ عَلَى الشَّدَّةِ . وفي حَدِيثِ عُمَرَ : " لَنْ تَخُورَ قُوَى مَا دَامَ صَاحِبُهَا يَنْزِعُ وَيَنْزُو " . أَي لَنْ يَضْعُفَ صَاحِبُ قُوَّةٍ يَقْدِرُ أَنْ يَنْزِعَ فِي قَوْسِهِ وَيَثْبِتَ إِلَى دَائِمَتِهِ . ومنه حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ لِعُمَرَ : « أَجَبَانُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَخَوَارٌ فِي الْإِسْلَامِ » والخَوَارُ فِي كُلِّ شَيْءٍ عَيْبٌ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَأْتِي مِنْهَا الْبَعْضُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .. » .

الإدراك فقال : « هو في حق الحادث تصوّر حقيقة الشيء المُدرَك عند المدرك ، وأما في حقه تعالى على القول به فهو صفة قديمة قائمة بذاته تعالى تسمى الإدراك، يدرك بها الملموسات كالنعومة والخشونة ، والمشموحات كالرائحة الطيبة، والمذوقات كالحلاوة، من غير اتصال بمحالتها التي هي الأجسام ، ولا تكيف بكيفيتها لأن ذلك إنما هو عادي وقد ينفك، وقيل يدرك بها كل موجود .. » .

أقول : تخصيصها بالملموسات والمشموحات والمذوقات كلام مردود لا دليل عليه ، ومن العجيب الغريب قول بعضهم كالصاوي في « شرح الجوهرة » ص (١٨٩) عند هذه المسألة : « اختلفوا هل للمولى تعالى صفة زائدة على السبع المعاني تسمى الإدراك، يدرك بها الملموسات والمذوقات والمشموحات لأنها كمالات، وكل كمال يجب أن يثبت له، أو لا لأنه لم يرد إطلاقه على الله وصفة العلم مغنية عنه، وقيل بالتوقف وهو الأصح، لأنه وإن لم يرد إطلاقه لكنه كمال فلا تثبته ولا نفيه، لأن (الدليل) العقلي (عليه) ضعيف فإنه لا يلزم من كونها كمالاً في حق الحوادث كونها كمالاً في حق القديم » !!!

أقول : في هذا عدة أمور باطلة :

الأول : قياس الخالق على المخلوق في قوله : (يدرك بها الملموسات والمذوقات والمشموحات لأنها كمال، وكل كمال يجب أن يثبت له) مع أنه نقضه في آخر الكلام .

الثاني : ادّعاؤه بأن الإدراك لم يرد فلا يثبت أو أنه يتوقف فيه ! مع ثبوته

في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ الأنعام : ١٠٣ .

الثالث : إدخالهم قضية الملموسات والمذوقات والمشمومات في المسألة ، من شنائع القول . قال إمام الحرمين في « الإرشاد » ص (٧٧) : « يتقدّس الرب سبحانه وتعالى عن كونه شاماً ذائقاً لامساً ، فإن هذه الصفات منبئة على ضروب من الاتصالات، والرب يتعالى عنها. ثم هي لا تنبىء عن حقائق الإدراكات؛ فإن الإنسان يقول شممت تفاحة فلم أدرك ريحها، ولو كان الشم دالاً على الإدراك لكان ذلك بمثابة قول القائل: أدركت ريحها ولم أدركه ، وكذلك القول في الذوق واللمس» .

وقال السنوسي في « شرح أم البراهين » : « الحياة صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك » .

وقال الدسوقي في « حاشيته على أم البراهين » ص (١٠٨) : « قوله (أن يتصف بالإدراك) إنما قال أن يتصف بالإدراك ولم يقل أن يدرك لأن الذي من لوازم الحياة صحة الإدراك لا الإدراك نفسه ، وشمل قوله الإدراك : العلم والسمع والبصر وإدراك نحو اللمس والشم والذوق على القول به » .

فتلخص من هذا كله أننا نثبت لله تعالى صفة الإدراك لقوله تعالى ﴿ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾ الأنعام : ١٠٣ ، وهي الإحاطة الشاملة بالأشياء .

الكلام على أن الصفات عين الذات

وليست زائدة على الذات وتنزيهه سبحانه عن التركيب

قال الناظم رحمه الله تعالى :

- ٣١- حيّ عليمٌ قادرٌ مريدٌ سمعٌ بصيرٌ ما يشاء يريدُ
٣٢- متكلمٌ ثم صفاتُ الذاتِ ليستُ بغيرٍ أو بعينِ الذاتِ

الشرح :

لَمَّا أُثْبِتَ الناظمُ فيما سبق صفاتِ لله تعالى كالحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام وغيرها شرع في بيان أنه تعالى يطلق عليه بأنه: حي وعليم وقادر ومريد وسميع وبصير ومتكلم ، مع أن الحق في ذلك أن يجعل الناظم كونه سبحانه (حَيًّا) هو الأصل وأن الفرع إثبات صفة (الحياة) التي يقولون بأنها قائمة به سبحانه والتي اختلف المسلمون في جواز إطلاقها لا العكس كما فعل .

وقد بينا فيما سبق بأنه لا مانع لدينا من أن نقول بأن لله تعالى صفات ولكن لا يعني هذا عندنا أنها غير الذات بل هي عين الذات .

كما شرع الناظم أيضاً في بيان قضية يتداولها بعض علماء الكلام الذين جروا على طريقة الفلاسفة وهي : هل الصفات هي عين الذات ، أم غير الذات ، أم أنها - كما يقولون - ليست هي الذات ولا غير الذات !؟

وحيث أن مسائل التوحيد والاعتقاد وقضاياهما لا بُدَّ من عدم التقليد فيها

وعدم التسليم إلا بعد الثبوت بالدليل والبرهان فإنه لا بد من مناقشة هذه القضايا والبحث فيها ، ولذا نقول :

[المسألة الأولى] : الأصل الصحيح هنا هو إطلاق أن الله تعالى

حي عليم قادر مرید سمیع بصیر متكلم .. ، وأما قولهم بأنه : (حي بحياة قائمة به وعلیم بعلم قائم به ...) الخ فليس صواباً إذا أدّى ذلك إلى الوقوع بتغيير الصفات عن الذات ، أي القول بأن الصفات شيء والذات شيء آخر ، وهذا مما اختلف أهل العلم في إطلاقه ، ونحن نقول بأن الصفات عين الذات لأننا نعتقد أن الله تعالى واحد في ذاته وصفاته وأفعاله وأنه غير مُركَّب وأنه لا قديم ولا أول إلا شيء واحد وهو الله سبحانه وتعالى الذي ليس كمثله شيء ، ومن الباطل المردود قول بعضهم - وتعالى الله سبحانه عمّا يقولون - : بأن الله محل وأن الصفات قائمة بذلك المحل ، وكذا القول بتعدد القدماء^(٣٣٣) في الذات أو في الصفات أو في غير ذلك ، وقياس الخالق على خلقه والغائب على المشاهد، كما سيأتي عرض بعض أقوال من أخطأ في ذلك من أصحابنا وغيرهم .

وبالذي قلنا قال جماعة من أئمة أهل العلم ، قال أبو محمد البطلوسي (المتوفى سنة ٥٢١هـ) في كتابه « الحدائق .. » ص (٤٣) بتحقيق العلامة الكوثري :

[فإن قال قائل : فإذا أثبتتم له تعالى الصفات فهل تقولون أنها راجعة إلى

(٣٣٣) تعدد القدماء قول خطير وكنا قد عقدنا فصلاً خاصاً فيما سبق في بيان بطلانه عند الكلام على الوحدانية في هذا الكتاب .

الذات بعينها أم إلى معان غير الذات ؟ فالأول : قول المجسمة وهو كفر بحت - نعوذ بالله منه - لأنهم جعلوا الباري تعالى حاملاً ومحمولاً وجوهرًا تتعلّق به الصفات والأعراض تعالى الله عن قولهم . والقول الثاني : أنها على اختلافها ترجع إلى الذات لا إلى معنى غيرها زائد عليها بأنه عالم وأنه حي ذاته واحدة لا تتغير فيها وكذلك سائر صفات الذات ، وهذا قول أكثر الفلاسفة وزعمائهم وإليه ذهب الشافعي وداود وجماعة من علماء المسلمين . وقال قوم : لا تقولوا هي هو ولا أنها غيره .. [.

وقال ابن حزم في « الفِصَل » (١٤٠/٢) :

[وأجمع المسلمون على القول بما جاء به نص القرآن من أن الله تعالى سميع بصير ؛ ثم اختلفوا ؛ فقالت طائفة من أهل السنة والأشعرية وجعفر بن حرب من المعتزلة وجميع المجسمة نقطع أن الله سميع بسمع بصير ببصر ، وذهبت طوائف من أهل السنة منهم الشافعي وداود بن علي وعبد العزيز بن مسلم الكناني رضي الله عنهم وغيرهم إلى أن الله تعالى سميع بصير ولا نقول بسمع ولا ببصر لأن الله تعالى لم يقله ولكن سميع بذاته وبصير بذاته (٣٣٤) .

(٣٣٤) ومن الغريب العجيب قول الصاوي في « شرحه على الجوهرية » ص (١٩٥) وأمثاله : [وقد نفى المعتزلة تلك الصفات هروباً من تلك الشبهة وقالوا : قادر بذاته إلى آخرها ، وهو مذهب باطل لكنه فسق وليس بكفر] !! وهنا فائدتان : الأولى : أنه صار بذلك مذهب الشافعي وغيره من الأئمة فسق !!! فيا للهول من التعصب والتقليد دون وعي ، والثانية : أنه لا يقول بكفر المعتزلة كما يقول بعكس ذلك عبدالقاهر البغدادي ضمن أخطاء كثيرة في هذه الباب !!

(قال ابن حزم) : وبهذا نقول ، ولا يجوز إطلاق سمع ولا بصر حيث لم يأت به نصٌ لما ذكرناه آنفاً من أنه لا يجوز أن يخبر عن الله تعالى ما لم يخبر عن نفسه . واحتجَّ مَنْ أطلق على الله تعالى السمع والبصر بأن قال لا يُعقلُ السميع إلا بسمع ولا يعقل البصير إلا ببصر ، ولا يجوز أن يسمى بصيراً إلا مَنْ له بصر ولا يُسمَّى سميعاً إلا من له سمع ، واحتجوا أيضاً في هذا وما ذهبوا إليه من أن الصفات متغايرة بأنه لا يجوز أن يقال إنه تعالى يسمع المبصرات ولا إنه يبصر المسموعات من الأصوات ، وقالوا : هذا لا يعقل (٣٣٥) .

وكل هذين الدليلين شغبي فاسدٌ أما قولهم لا يعقل السميع إلا بسمع ولا يعقل البصير إلا ببصر فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق : أما فيما بيننا فنعم وكذلك أصلاً لم نجد قط في شيء من العالم الذي نحن فيه سميعاً إلا بسمع

(٣٣٥) ومن ذلك قول بعضهم وهو الشيخ إبراهيم المارغني في طالع البشرى شرح السنوسية : (فيسمع سبحانه ويرى في الأزل ذاته العلية وجميع صفاته الوجودية التي منها سمعه وبصره ..) !! وقد قال بعض إخواننا الفضلاء في الرد على هذا الهراء : [من أين لهم أن الله تعالى يرى ذاته وصفاته الوجودية ؟! وما هو الدليل على هذا ؟! وهل هذا إلا خوض فيما لا يجوز الخوض فيه ؟! وهذا باب واسع من أبواب الخرافة واللاعقلانية ، فكيف يصح أن يرى ما ليس بمرئي ؟! أو يُسمع ما ليس بمسموع ؟! ومن أين له أن الله يَسْمَعُ بَصْرَهُ ؟! أو يرى سمعه ؟! وما دليل ذلك ؟! والتقول على الله من جنس الأعمال المنكرة التي ذمها تبارك وتعالى بقوله : ﴿ أتقولون على الله ما لا تعلمون ﴾ يونس : ٦٨ . وفي ذلك أيضاً خوض بغير علم ، وإعراض عن قول الله تعالى : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ الإسراء : ٣٦ . والله سبحانه وتعالى أقدم من أن يتكلم عليه الإنسان بهواه ومزاجه من غير حجة أو برهان ، أو بناء قواعد من مشاهداتنا الحسية وتطبيقها على الله عز وجل [انتهى .

ولا وجد فيه بصير إلا ببصر فإنه لم يوجد قط أيضاً فيه سميع إلا بجارحة يسمع بها ولا وجد قط فيه عالم إلا بضمير ؛ فلزمهم أن يُجروا على الله تعالى هذه الأوصاف ! وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ! وهم لا يقولون هذا ولا يستجيزونه] .

وقال ابن حزم^(٣٣٦) أيضاً : [وأما إطلاق لفظ الصفات لله عز وجل فمحال لا يجوز لأن الله تعالى لم ينص قط في كلامه المنزل على لفظة الصفات ولا على لفظ الصفة ، ولا حُفِظَ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن لله تعالى صفة أو صفات ، نعم ولا جاء قط ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولا عن أحد من خيار التابعين ، ولا عن أحد من خيار تابعي التابعين ، ومن كان هكذا فلا يحل لأحد أن ينطق به ، ولو قلنا إن الإجماع قد تيقن على ترك هذه اللفظة لصدقنا ، فلا يجوز القول بلفظ الصفات ولا اعتقاده بل هي بدعة منكورة ، قال تعالى ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا أَنْتُمْ وَعَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى ﴾ [النجم : ٢٣] .

ثم قال ابن حزم^(٣٣٧) : [وربما أطلق هذه اللفظة من متأخري الأئمة من الفقهاء من لم يحقق النظر فيها فهي وهلة من فاضل ، وزلة عالم ، وإنما الحق في الدين ما جاء عن الله تعالى نصاً أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم كذلك أو صح إجماع الأمة كلها عليه ، وما عدا هذا فضلال وكل محدثة بدعة ، فإن

(٣٣٦) في « الفصل في الملل والأهواء والنحل » (٢/ ١٢٠) .

(٣٣٧) « الفصل في الملل والنحل » لابن حزم (٢/ ١٢١) .

اعترضوا بالحديث الذي رويناه من طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن أبي الرجاء محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة عن عائشة رضي الله عنها في الرجل الذي كان يقرأ قل هو الله أحد في كل ركعة مع سورة أخرى وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يسأل عن ذلك فقال «هي صفة الرحمن فأنا أحبها»^(٣٣٨)، فأخبره عليه السلام أن الله يحبه .

فالجواب وباللغة تعالى التوفيق : إن هذه اللفظة انفرد بها سعيد بن أبي هلال وليس بالقوي قد ذكره بالتخليط يحيى وأحمد بن حنبل ، وأيضاً فإن احتجاج خصومنا بهذا لا يسوغ على أصولهم لأنه خبر واحد لا يوجب عندهم العلم ، وأيضاً فلو صح لَمَا كان مخالفاً لقولنا لأننا إنما أنكرنا قول من قال إن أسماء الله تعالى مشتقة من صفات ذاته فأطلق لذلك على العلم والقدرة والقوة والكلام أنها صفات وعلى من أطلق إرادة وسمعاً وبصراً وحياة وأطلق أنها صفات فهذا الذي أنكرناه غاية الإنكار وليس في الحديث المذكور ولا في غيره

(٣٣٨) رواه البخاري (٧٣٧٥) ومسلم (٨١٣) وفي إسناده سعيد بن أبي هلال ، قال الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» ص (٤٠٦) : «وشد الساجي فذكره في الضعفاء ، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال : ما أدري أي شيء حديثه يخلط في الأحاديث ، وتبع أبو محمد بن حزم الساجي فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقاً ، ...» . والحديث رواه الدارمي (٣٤٣٥) والترمذي (٢٩٠١) وغيرهما باختلاف يسير عن أنس بن مالك : أن رجلاً قال : والله إني لأحب هذه السورة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «حبك إياها أدخلك الجنة» ، وليس فيه لفظ «صفة الرحمن» . فيحتمل أن تكون هذه اللفظة من تصرفات الرواة .

شيء من هذا أصلاً، وإنما فيه أن ﴿ قل هو الله أحد ﴾ خاصة صفة الرحمن ولم ننكر هذا نحن بل هو خلاف لقولهم وحجة عليهم لأنهم لا يَخُصُّون قل هو الله أحد بذلك دون القرآن ودون الكلام والعلم وغير ذلك ، وفي هذا الخبر تخصيص لقوله ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وحدها بذلك و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ خبر عن الله تعالى بما هو الحق فنحن نقول فيها هي صفة الرحمن لمعنى أنها خبر عنه تعالى حق ، فظهر أن هذا الخبر حجة عليهم لنا ، وأيضاً فمن أعجب الباطل أن يحتج بهذا الخبر فيما ليس فيه منه شيء من يخالفه ويعصيه في الحكم الذي ورد فيه من استحسان قراءة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ في كل ركعة مع سورة أخرى فلهذه فليعجب أهل العقول ، وأما الصفة التي يطلقون هم وإنما هي في اللغة واقعة على عَرَضٍ في جوهر لا على غير ذلك أصلاً وقد قال تعالى ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الصافات : ١٨٠ ، فأنكر تعالى إطلاق الصفات جملة فبطل تمويه مَنْ مَوَّهَ بالحديث المذكور ليستحل بذلك ما لا يحل من إطلاق لفظة الصفات حيث لم يأت بإطلاقها فيه نص ولا إجماع أصلاً ولا أثر عن السلف والعجب من اقتصارهم على لفظة الصفات ومنعهم من القول بأنها نعوت وسمات ولا فرق بين هذه الألفاظ لا في لغة ولا في معنى ولا في نص ولا في إجماع [انتهى كلام ابن حزم .

وقد أجاب بعض أهل العلم ممن لم يُثَبِّتْ تلك الصفات كالعلم وإنما أثبت كونه عالماً بذاته عن نصوص أخرى استدل بها بعضهم من القرآن الكريم ، فمن ذلك قول القاضي عبدالجبار في « شرح الأصول الخمسة » ص(٢١١-٢١٢) :

[وللمخالف في هذا الباب شُبُهَةٌ من جهة السمع قد تعلقوا بها قد ذكرناه

وبعضه نذكره الآن : فمن جملة ما لم نذكره تعلقهم بقول الله سبحانه : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ النساء : ١٦٦ ، وقوله تعالى ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ البقرة : ٢٥٥ ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَنْهُمْ بَعْلَمَ ﴾ الأعراف : ٧ ، وهذا يدل على أنه تعالى عالم بعلمه

والأصل في الجواب عن ذلك : قوله عز وجل ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ النساء : ١٦٦ أي : وهو عالم به ، وقوله تعالى ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَنْهُمْ بَعْلَمَ ﴾ الأعراف : ٧ أي : ونحن عالمون به ، وقوله تعالى ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ البقرة : ٢٥٥ أي : معلوماته ، والعلم قد يستعمل في العالم مرة وفي المعلوم مرة أخرى ، يقال : جرى هذا بعلمي ، أي وأنا عالم به ، ويقال : هذا علم أبي حنيفة وعلم الشافعي أي معلومهما [.

[المسألة الثانية] : قضية الصفات وتعريفها وبيان أنها عين الذات وذكر الخلاف في ذلك ، وبيان أن قول من قال بأن الصفات ليست عين الذات ولا غير الذات غير صحيح ولا يستقيم :

قوله (ثم صفات الذات ليست بغير أو بعين الذات) قال الناظم الشيخ إبراهيم اللقاني في شرحه الكبير لمنظومته هذه وهو مخطوط :
[والتقدير ليست غير الذات .. أي وليست تلك الصفات بعين الذات الواجب الوجود تعالى ، وحاصله أنا لا نسلم تباين الذات مع الصفات بل ولا الصفات بعضها مع بعض فلا يلزم التعدد ولا التكثر لكن ينبغي أن يقال الله تعالى قديم بصفاته ولا يطلق القول بالقدماء^(٣٣٩) ، لئلا يذهب الوهم إلى أن كلا منهما قائم بذاته موصوف بصفات الألوهية ، ولصعوبة هذا المقام ذهبت المعتزلة والفلاسفة إلى نفي الصفات .. والأشاعرة إلى نفي غيريتها وعينيتها] انتهى ما أردنا نقله .

والمختار عندنا من هذا كله أن الصفة لفظ في اللغة يدل على حال الذات أو ما تتميز به الذات ، فالصفة ليست شيئاً غير الكلام على الذات ، وتعبير آخر هي في الحقيقة عين الذات ، أي الكلام على عين الذات ، وهذا لا يعارض أنها في الذهن والتصوير مغايرة للذات !! هذا بالنسبة للمخلوق !
ثم ننتقل إلى الكلام عن المولى جلّ وعزّ فنقول : الأصل في هذه

(٣٣٩) وفي هذا رد لقول الباجوري والدسوقي وغيرهما الذي نقلناه قبل قليل .

المسائل قول الله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ الشورى : ١١ ، وقوله تعالى ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ فيجب من هذه الآيات وأمثالها اعتقاد أن الله لا يشبه الخلق بوجه من الوجوه ! وهو سبحانه وتعالى فوق مستوى أن يعقله أو يدركه أو يفهمه أو يتصوره أو يتخيله الخلق ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ طه : ١١٠ .

فالصفة في حق الله تبارك وتعالى لفظ يدل - على سبيل التنزل - على ما تتميز به الذات من الكمال .

فالله تعالى تنزل للخلق فذكر لهم ألفاظاً يدركونها في الذوات تدل على الكمال (ككونه سميعاً بصيراً عليماً قديراً) ليفهموا بأنه عظيم عليّ مُنَزَّهٌ عن كل نقص ! فظن القاصرون أن كل لفظ ورد في القرآن والسنة مضافاً إليه سبحانه (كاليد والعين والقدم ...) فإنما هو وصف ونعت له !! فردّ الله تعالى ذلك إذ قال ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ الأنعام : ١٠٠ ، وقال ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ الأنبياء : ٢٢ ، وقال ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ المؤمنون : ٩١ ، وقال تعالى ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ الصافات : ١٨٠ ، وقال تعالى ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ الزخرف : ٨٢ .

وقد وقع الخلاف بين أصحابنا الأشاعرة أنفسهم وكذلك بين العلماء من الفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى في مسألة الصفات هل عين الذات أم هي لا عين الذات ولا غيرها^(٣٤٠) . والقول الصحيح عندنا أن الصفات عين

(٣٤٠) مع أن الذين يقولون بأنها (لا عين الذات ولا غير الذات) يتصرفون في الحقيقة

الذات ، وبالذي قلنا قال جماعة من أهل العلم من أهل السنة والجماعة الأشاعرة وغيرهم وقد نقلناه فيما سبق من طريق ابن حزم عن الإمام الشافعي وغيره ، ومن ذلك قول الجلال الدواني الأشعري^(٣٤١) في رسالته « إثبات الواجب » في الباب الخامس منها ص (٩) :

[الفصل الخامس : في أنّ صفاته عين ذاته ، وذلك لأنه لو قام به صفة حقيقة (مغيراً لذاته) كالواحد منّا يقوم به صفة العلم فيصير به عالماً ، وصفة

عند الكلام عليها على أنها غير الذات ! ولذلك ذكر بعض المخطئين في هذا الأمر أن الموجودات أربعة أقسام اثنان منهما قديمان حيث قال : (اعلم أن الموجودات على أربعة أقسام : موجود غني عن المحل وهو ذات الله ، وموجود غني عن المخصص قائم بالمحل وهو صفات الله لأن المحل هو الذات) الى آخر هذا القول الخطأ المحض ! وهذا يفيدنا أنه يثبت موجودين قديمين مختلفين وهما : الذات والصفات !!!

وأشنع من هذا قول الدسوقي في « حاشيته على أم البراهين » ص (٨٧) بافتقار ذات الله تعالى إلى صفاته تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً حيث قال : [احتج الخصم على نفي الصفات بأنه يلزم من إثباتها افتقار الذات وهو محال ، وأجيب بأن المحال هو افتقارها إلى خارج عنها ، انتهى . لكن لا ينبغي أن يقال إنه سبحانه وتعالى مفتقر إلى صفاته لما في لفظ الافتقار من سوء الأدب وإن كان القول بصحة معناه لازماً مما ذكر] !!!!

(٣٤١) هو كما في « الضوء اللامع » للحافظ السخاوي (١٣٣/٧) : « محمد بن أسعد مولانا ؛ جلال الدين الصديقي الدواني - بفتح المهملة وتخفيف النون نسبة لقريّة من كازرون - الكازروني الشافعي القاضي بإقليم فارس والمذكور بالعلم الكثير .. وتقدّم في العلوم سيما العقلية ... » . وذكره الزركلي في كتابه « الأعلام » (٣٢/٦) وذكر أن من جملة مؤلفاته : « رسالة إثبات الواجب » التي نقلنا عنها هنا وهي مطبوعة . مولده سنة (٨٣٠هـ) ووفاته سنة (٩١٨هـ) .

القدرة فيصير بها قادراً . وصفة الإرادة فيصير بها مريداً إلى غير ذلك من الصفات . كان الواجب تعالى فاعلاً لتلك الصفات وقابلاً لها . وسنبيّن أن البسيط الحقيقي لا يمكن أن يكون فاعلاً وقابلاً لشيء واحد [.

وقال العلامة العطار في « حاشيته على شرح جمع الجوامع » للتاج السبكي (٤٥٦/٢-٤٥٧) : [وقال الشعراني : والذي تلخّص من كلام الشيخ أنه قائل بأن الصفات عين لا غير كشفاً و يقيناً ، وبه قال جماعة من المتكلمين] .

أقول : الذي قاله الشعراني في « اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر » (٧٢/١-٧٣) هو : [المبحث الرابع عشر في أن صفاته تعالى عين أو غير أو لا عين ولا غير : اعلم يا أخي أن نفي الصفات الذاتية يُنسب إلى المعتزلة وهم لم يصرّحوا بذلك كما قال شيخ الإسلام ابن أبي شريف^(٣٤٢) في حاشيته وإنما

(٣٤٢) هو كما في « الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة » (١١ / ١) للغزي ، وهي أول ترجمة في الكتاب : « محمد ابن عوجان . محمد بن محمد بن أبي بكر ابن علي الشيخ الإمام شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام ، كمال الدين أبو المعالي ابن الأمير ناصر الدين ابن أبي شريف سبط المقدسي المصري الشافعي .. الشهير بابن عوجان ، ولد .. سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة بالقدس الشريف ونشأ في عفة وصيانة وديانة ورزانة ، وحفظ القرآن العظيم والشاطبية والمنهاج للنووي وعرضهما على شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني وقاضي القضاة محب الدين بن نصر الله الحنبلي .. ثم حفظ ألفية ابن مالك وألفية الحديث وقرأ القرآن بالروايات على الشيخ أبي القاسم النويري وسمع عليه ، وقرأ في العربية والأصول والمنطق والعروض واصطلاح الحديث وأذن له في التدريس فيها في سنة أربع وأربعين وثمانمائة ، وتفقه على الشيخ العلامة زين الدين ماهر والشيخ عماد الدين ابن شرف وحضر عند الشيخ شهاب الدين ابن رسلان والشيخ عز الدين القدسي ، ورحل إلى القاهرة سنة أربع وأربعين وأخذ عن علمائها منهم ابن حجر

أخذ الناس ذلك من نفهم صفات الذات كالقدرة والعلم مثلاً من حيث كونها زائدة^(٣٤٣) ، وإلا فالمعتزلة متفقون على أنه تعالى حي عالم قادر مريد سميع بصير متكلم لكن بذاته لا بصفة زائدة^(٣٤٤) فما نقل عنهم من نفي الصفات

وكتب له إجازة وصفه فيها بالفاضل البارع الأوحده .. وتردد إلى القاهرة مرات ، وحج .. سنة ثلاث وخمسين وسمع الحديث بالمدينة المنورة على المحب الطبري وغيره وبمكة على أبي الفتح المراغي وغيره ودرّس وأفتى وأشير إليه في حياة شيخه ماهر ، وكان يرشد الطلبة للقراءة عليه حتى ترك هو الإقراء . وفي سنة إحدى وثمانين توجه إلى القاهرة واستوطنها وتردد إليه الطلبة والفضلاء وانتفعوا به وعظمت هيئته وارتفعت كلمته ، ثم عاد إلى بيت المقدس .. ومن تصانيفه : الإسعاد بشرح الإرشاد لابن المقري ، والدرر اللوامع بتحرير شرح جمع الجوامع في الأصول ، والفرائد في حل شرح العقائد ، والمسامرة شرح المسامرة ، وقطعة على تفسير البيضاوي ، وقطعة على المنهاج ، وقطعة على صفة الزيد لشيخه ابن رسلان وغير ذلك واشتهر من شعره في المواضع التي تباح فيها الغيبة :

القدحُ ليس بغيبةٍ في سِتَّةٍ مُنْظَلِّمٍ وَمُعْرِفٍ وَمُحَاذِرٍ
ولمُظْهِرٍ فِسْقاً وَمُسْتَفْتٍ وَمَنْ طَلَبَ الإِعَانَةَ فِي إِزَالَةِ مُنْكَرٍ

وكانت وفاته .. يوم الخميس خامس عشرين جمادى الأولى سنة ست وتسعمائة بالقدس رحمه الله تعالى)) .

(٣٤٣) أي أن المعتزلة لم ينفوا الصفات وإنما نفوا أنها زائدة على الذات ، ولا أدل على ذلك من قول القاضي عبد الجبار في ((شرح الأصول الخمسة)) ص (٤٣١) وقد تقدّم : ((ثم نتكلم على إثبات هذه الصفة لله عز وجل وفي كيفية استحقاقه لها ، ثم نتكلم من بعد فيما يجوز أن يريد الله وما لا يجوز ، فالإرادة هو ما يوجب كون الذات مريداً ...الذي يدل على أن هذه الصفة تصح على الله تعالى هو ما قد ثبت أن المصحح لها إنما هو كونه حياً)).

(٣٤٤) انظر ((شرح الأصول الخمسة)) ص (١٨٢) للقاضي عبد الجبار المعتزلي الشافعي .

على هذا التقرير لازم لمذهبيهم ولازم المذهب ليس بمذهب على الراجح وأطال في ذلك وأما صفة البقاء فقد اختلفوا فيها فالأشعري وأكثر أتباعه على أنها صفة زائدة على الذات ، وقال القاضي والإمامان وغيرهم كقول المعتزلة أنه تعالى باق لذاته لا بقاء ، قال : والأدلة من الجانبين مسطورة في كتب أصول الدين ، قال : وإنما نفى المعتزلة الصفات على ما مرّ تقريره هروباً من تعدد القدماء^(٣٤٥) وأما ما قاله الصوفية رضي الله تعالى عنهم : ... فالجواب كما قاله الشيخ محي الدين^(٣٤٦) - حيث - ذكر في الباب السادس عشر وأربعمئة عن شيخه أبي عبدالله الكناني إمام المتكلمين في المغرب^(٣٤٧) أنه كان يقول : كل من تكلف دليلاً على كون الصفات الإلهية عيناً أو غيراً فدليله مدخول ، لكن من قال إنها عين فهو أكثر أدباً وتعظيماً ... (وقال) في الباب السابع عشر : اعلم أن جميع الأسماء والصفات الإلهية كلها نسب وإضافات ترجع إلى عين واحدة لأنه لا يصح هناك كثرة بوجود أعيان آخر كما زعمه بعض النظار ، ولو كانت الصفات أعياناً زائدة وما هو إله إلا بها لكانت

(٣٤٥) والعقيدة الصحيحة أنه ليس قديم إلا شيء واحد وهو الله سبحانه وتعالى وليس هناك قدماء متعددون ، وقد تقدّم أن بعضهم لم ينف تعدد القدماء في الصفات ، ومنه قول الباجوري في « شرحه على الجوهرة » ص (١١٤) : « تعدد القدماء إنما يُمنع في الذوات لا في الذات مع الصفات » . وقول الدسوقي في « حاشيته على أم البراهين » ص (١٠٠) : « واعلم أن هذا القول لا يضر اعتقاده وإن لم عليه تعدد القدماء لأن المضر القول بتعدد القدماء من الذوات الموجودة في الخارج لا الثابتة في نفسها » . نسأل الله تعالى السلامة !!

(٣٤٦) يعني محي الدين ابن عربي (ت ٦٣٨ هـ) في كتابه « الفتوحات المكية » .

(٣٤٧) وكلاً من الشيخ ابن عربي والكناني من أهل السنة .

الألوهية معلولة بها ، ثم لا يخلو أن تكون هي عين الإله فالشيء لا يكون علة لنفسه ، أو لا تكون عينه فالله تعالى لا يكون معلولاً لعله ليست عينه ، فإن العلة متقدمة على المعلول بالرتبة فيلزم من ذلك افتقار الإله من كونه معلولاً لهذه الأعيان الزائدة التي هي علة له وهو محال ، ثم إن الشيء المعلول لا يكون له علتان وهذه علل كثيرة لا يكون إلهاً إلا بها فبطل أن تكون الأسماء والصفات أعياناً زائدة على ذاته تعالى الله عن ذلك . انتهى . وأما ما قاله في الباب السادس والخمسين فهو قوله : اعلم يا أخي أن الاستقراء السقيم لا يصح في العقائد لأن مبناها على الأدلة الواضحة وقد تتبع بعض المتكلمين أدلة المحدثات فلم يجد فيها من هو عالم لنفسه فأعطاه دليلاً أن لا يكون عالم قط إلا بصفة زائدة على ذاته تسمى علماً وحُكْمُهَا فيمن قامت به أن يكون عالماً ، قال : وقد علمنا أن الحق تعالى عالم فلا بد أن يكون له علم ، ويكون ذلك العلم صفة زائدة على ذاته قائمة به ، قال الشيخ محي الدين : وهذا استقراء سقيم بل هو الله العالم القادر الخبير كل ذلك بذاته لا بأمر زائد عليها ، إذ لو كان ذلك بأمر زائد على ذاته وهي صفات كمال لا يكون كمال الذات إلا بها لكان كماله تعالى بشيء زائد على ذاته واتصفت ذاته بالنقص والفقر إذا لم يقم بها هذا الزائد^(٣٤٨) ، تعالى الله عن ذلك ، فهذا هو الذي دعا

(٣٤٨) وأنت تعلم مما قدّمناه أنهم قالوا بافتقار الله تعالى عما يقولون لصفاته !! فمن ذلك ما جاء في « حاشية الدسوقي على أم البراهين » ص (٨٧) حينما علق على قول الشارح (والله هو الغني) فقال : [قوله (والله هو الغني) أي عن كل شيء .. وظاهر قولنا عن كل شيء حتى عن صفاته ، وبذلك صرح الإمام الرازي في مواضع كثيرة من تفسيره حيث قال : لا يحتاج المولى في أفعاله وكمالهِ إلى صفاته وإنما اقتضاها كمال الذات ، قال الشيخ

بعض المتكلمين أن يقول في صفات الحق تعالى إنها غيره فأخطأ طريق الصواب، وسبب خطئه أنه رأى العلم من صفات المعاني بقدر رفعه مع كمال ذات العالم من الخلق، فلما أعطاه الدليل ذلك طرده شاهداً وغائباً يعني في حق الخلق والحق معاً انتهى. وأما ما ذكره في الباب الثالث والسبعين وثلاثمائة فهو قوله: اعلم أنه لا يجوز الحكم على الله بشيء لأنه خير الحاكمين، ومن هنا يعلم أنه لو كانت صفات الحق تعالى زائدة على ذاته كما يقول به بعضهم لحكم على الذات بما هو زائد عليها ولا هو عينها، وقد زل في هذه المسألة كثير من المتكلمين وأصلهم فيها قياس الغائب على الشاهد وهو غاية الغلط فتلخص من جميع كلام الشيخ أنه قائل بأن الصفات عين لا غير كشافاً وبقيناً وبه قال جماعة من المتكلمين، وما عليه أهل السنة والجماعة أولى^(٣٤٩). [انتهى من « اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر » .

يس : ودعوى الاستغناء عن الصفات مشكلة ؛ كيف والاستغناء عنها تجويز لاضدادها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وقد صرح بعضهم بما نصه : احتج الخصم على نفي الصفات بأنه يلزم من إثباتها افتقار الذات وهو محال ، وأجيب بأن المحال هو افتقارها إلى خارج عنها . انتهى . لكن لا ينبغي أن يقال أنه سبحانه وتعالى مفتقر إلى صفاته لما في لفظ الافتقار من سوء الأدب وإن كان القول بصحة معناه لازماً مما ذكر . [يعني في النهاية : وإن كان لفظ افتقار الله تعالى إلى صفاته فيه سوء أدب إلا أنه صحيح المعنى !! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً !!

(٣٤٩) قوله (أولى) فيه بيان أنه الأولى وليس الواجب ولا أن خلافه الضلال المبين ، والذي يظهر لي أنه قال هو الأولى - مع أن من أهل السنة ومن الأشاعرة ومن الأئمة كالشافعي من يقول بخلافه - خوفاً من المشايخ المتحجرين المتغلبين في عصره من أن يرموه بالعظائم وبالاعتزال وبغيره مما اعتادوا أن يرموا به العلماء المحققين !!!!

ومن العجيب الغريب أن الشيخ الصاوي قسّم صفات الله تعالى في « شرحه على الجوهرة »^(٣٥٠) فقال : [والحاصل أن الصفات إما عين الذات وهي النفسية ، أو غير الذات وهي السلبية لكون مدلولها عدماً والفعلية لحدوثها، أو لا عين الذات ولا غيرها وهي وجودية وتسمى المعاني ، أو لا عين الذات ولا غيرها وهي اعتبارية وتسمى معنوية ، أو صفات جامعة وهي العزة والجلال والجمال والغنى ونحو ذلك] !!

فمما ننكره قولهم بأن الصفات ليست عين الذات أو لا هي الذات ولا غيرها ، ثم يتمادى بعضهم أيضاً في تعريف حقائق صفات الله سبحانه عما يقولون ! مع أن حقائق صفات الله تعالى - التي يزعمونها - لا يمكن فهمها ولا تعريف حقيقتها وخاصة بالمقاييس والمفاهيم التي ندرکہا ! ومن ذلك : ما جاء في بعض الكتب والحواشي الهزيلة عند الكلام على السمع والبصر في حق الباري سبحانه كقولهم : (وحقيقة كل من السمع والبصر صفة أزلية ينكشف بها لله كل موجود) !! مع أننا لا نريد ههنا التعليق على خطأ تعبيرهم هنا بالانكشاف لأنه يدل على النقص حيث إن الانكشاف هو ظهور الشيء بعد تواريه وهو محال في حق الباري سبحانه^(٣٥١) !

(٣٥٠) شرح الصاوي على « جوهرة التوحيد » ص (١٩٦-١٩٧) .

(٣٥١) وقد اعترف الدسوقي في حاشيته على السنوسية ص (١٠٧) أثناء كلامه على العلم بأن التعبير بالانكشاف غير لائق ، إذ قال : [التعبير بالانكشاف هنا غير لائق من جهة أنه انفعال يوهم حدوث إيضاح بعد خفاء ، وهذا إن ناسب العلم الحادث لا يناسب علم الله ، لأن علم الباري منزّه عن ذلك ..] . وكم لهم اعترافات بأن تعابيرهم في ذات الله تعالى غير لائقة أو هي من باب سوء الأدب ، فالدسوقي نفسه يقول معترفاً في نفس تلك الحاشية

بيان وشرح قضية الصفات أكثر لتفهم :

أصل هذه الأبحاث الدقيقة التي يثيرونها - فيما يسمونه بقضايا الصفات - مستورد من فلاسفة الإغريق ومناطق اليونان والمتكلمين القدماء قبل الإسلام حيث أرادوا أن يحدوا ويعرفوا ما تتميز به الذوات أو الأشياء مثل كون الشيء جميلاً وقادراً وموجوداً مثلاً ، فقالوا : لا بد أن نبحث ونتعمق في فهم هذا الجانب الذي يسمونه الصفة ، فمثلاً عنصر أو صفة الجمال أي جهة الجمال في الزهرة ما هو تعريفها ؟ قالوا : إنها صفة قائمة بهذا الجسم تدل على الحُسن الكثير والارتياح ، والجمال في الإنسان مثلاً إما أن يكون في نفسه أو في بدنه أو في فعله . ويمكن تعريفها بغير ذلك .

وهذا مَثَلٌ ضربناه لاستيعاب مسألة الصفات ، فعلى هذا يصح أن يقال عندهم إن الجَمال صفة قائمة بذات الزهرة ومعناها حسن التناسق بين أجزائها وألوانها وصورتها ، فمن حيث إنها هذا التناسق والترتيب بين الأجزاء والألوان فهو أمر موجود ومرئي وثابت ، ومن حيث إنها صفة قائمة بالمحل فهو أمر ذهني ومعنى من المعاني بحيث أنه ليس شيئاً منفصلاً يعلق بتلك الذات التي هي الزهرة أو الورد ، وعكسه البشاعة مثلاً أو قبح المنظر وهو تغيير ترتيب أجزاء تلك الزهرة بدهسها أو سحقها وعجنها بحيث يتغير ذلك التناسق والترتيب الحَسَن ، ولا يعني هذا أننا أزلنا أمراً كان قائماً بها يمكن فصله عنها

ص (٨٧) : (لكن لا ينبغي أن يقال إنه سبحانه مفتقر إلى صفاته لما في لفظ الافتقار من سوء الأدب وإن كان القول بصحة معناه لازماً مما ذكر) !! تأملوا كيف يدعي بأن معنى الافتقار صحيح المعنى ويعترف بأن الافتقار سوء أدب مع الله تعالى !! فما هذه العقائد المبنية على سوء الأدب والتعبير بغير اللائق في حق المولى سبحانه ؟!

ووضعنا غيره مكانه وإنما هو نفس عين أجزاء الزهرة قد غايرنا بين ترتيبها بالدهس والسحق والطحن بحيث فقدت ماءيتها ووبرها وسُحقت أغشيتها وما إلى ذلك فصارت قبيحة بشعة .

فتلخص من ذلك أن الصفة هي بيان حال الجسم وما يتميز به من كونه مثلاً : قادراً أو ميتاً أو حياً أو بصيراً أو جميلاً أو قبيحاً أو غير ذلك .

فهو أمر ذهني وليس شيئاً مغايراً لعين الجسم في الحقيقة بحيث يُعدُّ قائماً أو ملتصقاً به بحيث أنه يزال بطريق الفصل وإحلال غيره محله ، فليس هو كوضع الملح في الماء فيكسبه الملوحة والسكر في الشراب فيكسبه الحلاوة .

فعلى هذا يصح أن يقال بأن الجمال أمر ثابت في الخارج بمعنى أنه مشاهد في الحقيقة بالعين وهو تناسب ترتيب الأجزاء والألوان لا أنه شيء غير ذلك ، ومن جهة أخرى يقال بأن الجمال ليس ثابتاً في الخارج ولا وجود له إلا في الذهن (وهو ما يعبرون عنه بقولهم لا وجود له في الخارج) إذا اعتبرناه غير أجزاء الزهرة وألوانها بمعنى أنه ليس شيئاً آخر يمكن فصله وإزالته وكذا إضافته وإحلاله في الجسم فليس هو كالمح للطحام .

فعلى هذا نقول بأن الصفة عندنا في حق المولى سبحانه وتعالى هي : ما تتميز به ذاته سبحانه ، وليس شيئاً مغايراً للذات .

فعلى هذا يقال مثلاً : إن الوجود صفة للجسم ذهنياً وإن كنا لا نستطيع أن نفصل الجسم عما يسمونه صفة الوجود ، وكذلك القدرة ليست شيئاً مغايراً للجسم وإنما هي في المخلوقات عبارة عن كون الجسم قادراً على إحداث أثر أو تأثيرٍ ما ، فليست هي شيئاً يمكن فصله عن الجسم وإنما يكون الجسم

عاجزاً إذا لم تستطع العضلة مثلاً أن تتقلص أو تتمدد أو خلايا الدماغ أن تُنتج أمراً أو فعلاً سواء كان هذا الفعل ذهنياً أو عضلياً وهذا بالنسبة للإنسان .

فليست القدرة والجمال والوجود والطول أشياء يمكن فصلها أو جعلها قائمة بما يسمونه المحل الذي هو الذات كقيام الثوب على الجسم وإنما هي أمور فكرية وذهنية غالى بها المناطقة والفلاسفة والمتكلمون وتبناها أهل الحديث الذين يميلون إلى الإثبات المؤدي إلى التجسيم والتشبيه دون إدراك لحقيقة الأمر ! وقد حجبهم عن إدراكه التعصب وحب التنديد بالخصوم وإفحامهم ولو بالباطل من القول ! فذهبوا يقولون بأن لله تعالى صفات قائمة بالذات !

أما المناطقة والفلاسفة والمتكلمون منهم فجعلوها أموراً قائمة بالمحل الذي هو الذات عندهم وقد أخطأوا في قياس الخالق على المخلوق فيما عقلوه وفهموه وعرفوا به ما تتميز به الذات من أمور ! فسقطوا إذ زعموا بأن القديم من حيث الأصناف شيان ذات واحدة وصفات كثيرة وأن الصفات قائمة بالمحل والمحل عندهم ذات الله تعالى^(٣٥٢) ! تعالى الله عن تصوراتهم علواً كبيراً ! فتعددت عندهم القدماء ! عشرين صفة وذات واحدة مثلاً فأصبح القدماء واحداً وعشرين ، وعقيدة الإسلام تقول بأن القديم الأول شيء واحد

(٣٥٢) وقولهم بأن صفات الله قائمة بالمحل يفيد أنهم يعتقدون أنها أعراض وهي سمات المحادثات ، وقد قال الغزالي في « الإحياء » (١/١٠٧) أثناء كلام في تنزيه الله تعالى عن الجسمية : [وكذا العلم بأنه سبحانه ليس بعرض قائم بجسم أو حال في محل لأن العرض ما يحل في الجسم] ، ووصفهم بأن صفات الله تعالى قائمة بمحل يدل على أنهم يعتقدون بأنها أعراض ! تعالى الله عن ذلك .

وهو الله سبحانه وتعالى !

ثم زادوا في التفلسف والتمنطق فقالوا : بأن الله يرى ويسمع ذاته وجميع صفاته التي منها سمعه وبصره وعلمه^(٣٥٣) و..... وهذا يفيد أنهم يتصورون بأن الصفات أعيان أو أشكال لأجزاء الجسم ، وهذا يفيد أنهم – أي الفلاسفة والمناطق – دخلوا في التشبيه والتجسيم من حيث لا يدرون ! وهم يحسبون أنهم منزهون وأنهم يحسنون صنعا ! وهؤلاء يظنون الغباء والبله في غيرهم وهو فيهم حقيقة ! وقد صار الغرور حجاباً على عقولهم مانعاً لهم من إدراك أنهم يخطبون في الجهل خبطاً ! ويقولون على الله ما لا يعلمون معتمدين على قياس الخالق بالمخلوق ! تعالى الله عن إفكهم علواً كبيراً !

وأما المجسمة من المحدثين وأهل الإثبات : فإنهم استرسلوا في إثبات الأعضاء وغيرها وسموها صفات لقصورهم عن التفريق بين الجزء والعضو والصفة - التي هي أمر ذهني - فأثبتوا عيينين ويدين وأصابع ورجلاً وقدماً وغير ذلك بلا عقل ولا فهم للغة ولا لأساليب العربية في الخطاب والكتابات وغيرها ! ولأجل مخالفة أهل البدع بزعمهم ومكايدة المتكلمين ومن ينزونهم بالجهمية من المنزهة أثبتوا ما لا يجوز إثباته من الألفاظ على أنها صفات لله تعالى بزعمهم أي هيئة لذات الله تعالى فهو عندهم ذو وجه وعينين ويدين على الجهة اليمنى وبصورة شاب أمرد وله أصابع وكف وقدم وغير ذلك^(٣٥٤)

(٣٥٣) كل هذا الخبط والخلط تجدونه مجموعاً من غث الحواشي في شروح السنوسية وأمثالها.

(٣٥٤) كالجنب ، فقد أثبت الطلمنكي وابن تيمية وابن القيم والقنوجي الجنب لله تعالى ، فأما الطلمنكي : فقال الذهبي في ((سير أعلام النبلاء)) (١٧/٥٦٩) في ترجمة الطلمنكي :

من الفظائع التي يثبتونها للرب تعالى وتقدّس عن خيالهم ومعتقدهم
وتصوراتهم الفاسدة معارضين بذلك قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾
الشورى: ١١، وقوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ الإخلاص: ٤ !!

ونرد على كلا الفريقين (المناطقة المتفلسفين ومجسمة أهل الحديث)
بقوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الصافات: ١٨٠ ،
﴿ أَنْتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ يونس: ٦٨ ؟!

« رأيت له كتاباً في السنة في مجلدين عامته جيد وفي بعض تبويبه ما لا يوافق عليه أبداً مثل
باب الجنب لله ، وذكر فيه ﴿ يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله ﴾ فهذه زلة عالم » .
وأما ابن تيمية الحرّاني فقال في كتابه « الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح »
(٤/٤١٧) : « وفي القرآن ما يبين أنه ليس المراد بالجنب ما هو نظير جنب الإنسان فإنه قال
﴿ أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله ﴾ والتفريط ليس في شيء من
صفات الله عز وجل وإذا قُدِّرَ أن الإضافة هنا تتضمن صفة الله كان الكلام في هذا
كالكلام في سائر ما يضاف إليه تعالى من الصفات ... » !!! وأما ابن قيم الجوزية فقد قال
في كتابه « الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة » (١/٢٤٧) : [وأعظم الناس إثباتاً
لصفات هم أهل السنة والحديث الذين يثبتون لله الصفات الخبرية ولا يقولون إن لله جنباً
واحداً ولا ساقاً واحدة فقد علم أن ذكر الجنب مفرداً لا ينفي أن يكون معه غيره ، ولا
يدل ظاهر اللفظ على ذلك بوجه ، ونظير هذا اللفظ القدم إذا ذكر مفرداً لم يدل على أنه
ليس لمن نسب إليه إلا قدم واحد كما في الحديث الصحيح « حتى يضع عليها رب العزة
قدمه »] . وأما صديق حسن خان القنوجي فقال في كتابه « قطف الثمر في بيان عقيدة
أهل الأثر » ص (٦٦) : « ومن صفاته سبحانه اليد واليمين والكف والإصبع والشمال
والقدم والرّجل والساق والحقو والجنب فكل هذه الصفات تساق مساقاً واحداً
ويجب الإيمان بها على أنها صفات حقيقية ... » !!! فافراً وتعجب !

عرض بعض مقولات علماء التوحيد المقبولة والمردودة في هذه القضية :

ومن الصواب والحق قول الدسوقي في « حاشيته على أم البراهين » ص (٩٩) - مع أنه يتناقض ويضطرب في بعض ما يقول - : [واعلم أن تعريف المصنف لهذه الصفات رسوم مفيدة لتمييز بعضها عن بعض لا حدود بذاتها لأن العقول محجوبة عن كنه ذاته وصفاته تعالى فيتعدّر حينئذٍ التعريف بالذاتيات .. وإسناد التأثير للقدرة مجاز عقلي ، إذ المؤثر هو المولى بقدرته] .
نعم ، التأثير لله تعالى وحده الذي تنزهه عن التركيب والافتقار ، فليس التأثير لشيء تصور به البعض قائماً به وهو سبحانه مفتقر إليه مع اعترافهم بسوء الأدب في هذا التعبير كما قدّمنا !!

(تنبيه) : ومن العجيب الغريب ما رأيته في « حاشية الدسوقي على أم البراهين » ص (٨٧) حينما علق على قول الشارح (والله هو الغني) فقال : [قوله (والله هو الغني) أي عن كل شيء .. وظاهر قولنا عن كل شيء حتى عن صفاته (٣٥٥) ، وبذلك صرّح الإمام الرازي في مواضع كثيرة من تفسيره حيث قال : لا يحتاج المولى في أفعاله وكماله إلى صفاته وإنما اقتضاها كمال الذات ، قال الشيخ يس : ودعوى الاستغناء عن الصفات مشكلة ؛ كيف والاستغناء عنها تجويز لاضدادها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وقد صرح

(٣٥٥) وهذا يفيدنا أنه يتصور أن الذات شيء والصفات شيء أو أشياء أخرى ، وبالتالي يلزمه القول بتركيب المولى سبحانه ! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً !!

بعضهم بما نصه : احتج الخصم على نفي الصفات بأنه يلزم من إثباتها افتقار الذات وهو محال ، وأجيب بأن المحال هو افتقارها إلى خارج عنها . انتهى . لكن لا ينبغي أن يقال أنه سبحانه وتعالى مفتقر إلى صفاته لما في لفظ الافتقار من سوء الأدب وإن كان القول بصحة معناه لازماً مما ذكر . [

أقول : إن تفريقهم بين الذات والصفات في الحقيقة واعتبارهم أن الصفات مغايرة للذات أوقعهم في هذه الشناعات التي لا معنى لها ! فسبحان ربك رب العزة عما يصفون !

ثم لاحظ هنا أن كلامهم يطبع في عقل القارئ أو المقلد لهم الواثق بما يقولون أن الله تعالى شيء وصفاته شيء آخر ! وهذا مغاير لوحداية الله تعالى - كما تقدّم في تعدد القدماء - فكأن الله تعالى مُركّب عندهم من ذات وصفات متعددة ، ويؤكّد ذلك إقرارهم بتعدد القدماء وقولهم لا ضير في ذلك ، وتفريقهم بين الذات والصفات في الحقيقة واعتبارهم أن الصفات مغايرة للذات أوقعهم في مثل هذه الشناعات التي لا معنى لها ! فسبحان ربك رب العزة عما يصفون !

وقال الباجوري في « حاشيته على الجوهرة » ص (٥٩) : [تنبيه : علم من ذلك أنه مستغن عن المحل والمخصص معاً ، وأما صفاته فهي مستغنية عن المخصص وقائمة بذاته تعالى ولا يعبر فيها بالافتقار إلى الذات لما فيه من الإيهام ، وقد أساء الفخر الأدب حيث أطلق لفظ الافتقار والاحتياج فيها] .

أقول : لقد اعترفوا بأن بعضهم أساء الأدب مع الله تعالى في هذه القضية وسبب ذلك أنهم جعلوا الذات شيئاً والصفات شيئاً آخر غير الذات ! ثم

تمحلوا لذلك بقولهم إنها ليست عين الذات ولا غيرها ! وكل هذا رجم بالغيب
وقياس الغائب على الشاهد ! وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !

وما جاء ذلك إلا من التأثر بالفلسفة وتُرّهات المنطق وعدم الانضباط بأن
الله تعالى لا يقاس على خلقه وأن الصفة ليست غير الذات !

ولو قال ذلك معتزلي أو شيعي أو غيرهما لسارعوا إلى تكفيره ورميه
بالشرك والضلال ولرفعوا عقيرتهم في بيان انحرافه وتنكبه عن الصراط
السوي ! ومن تلك الأمور الغريبة المتعلقة بموضوع الصفات وأنها هل هي
عين الذات أم غيرها أن أصحابنا الأشاعرة رحمهم الله تعالى اختلفوا في صفة
الوجود - كما تقدّم - من جهة هل هي عين الذات أم غيرها^(٣٥٦) ! فذهب
الأشعري إلى أن الوجود عين الوجود وذهب الرازي^(٣٥٧) وجماعة من
الأشاعرة إلى أن الوجود غير الوجود لضرورة مغايرة الصفة للموصوف وكل
ذلك مما لا فائدة فيه^(٣٥٨) ! ولذلك قال الشيخ الباجوري رحمه الله تعالى في

(٣٥٦) وهذا هو نفس موضوع كلام إمام الحرمين رحمه الله تعالى السابق في عدم اعتبار
الوجود من الصفات .

(٣٥٧) الإمام الفخر الرازي إمام فذ وعالم نحير ، وكتبه العقائدية على ضربين ، الأول
منها: غالب كتبه العقائدية المعقدة والتي يغلب عليها المنطق والفلسفة ونحن لا ننصح بها
ولا نجبها ونعتقد أنها غير نافعة ، والضرب الثاني منها : مثل تفسيره وكتابه أساس التقديس
وهي كتب غاية في النفاسة والوضوح والتحقيق ، ونحن لا ندعي له عصمة فكل أحد يؤخذ
من قوله ويرد عليه ، لكن الغالب على كتبه التحقيق العميق والإبداع الفريد ، والله تعالى
يتغمده بواسع رحمته .

(٣٥٨) ومثل هذه الأمور أورثت تدهوراً في عقليات المهتمين بعلم العقيدة على طريقة

« حاشيته على جوهره التوحيد » ص (٥٤) : [ويكفي المكلف أن يعرف أن الله تعالى موجود ولا يجب عليه معرفة أن وجوده تعالى عين ذاته أو غير ذاته كما قال سيدي محمد الصغير ؛ لأن ذلك من غوامض علم الكلام] !

وهو هنا اقتصر على قوله بأن ذلك من (غوامض علم الكلام) ! وإلا فإن المسألة مما تسرب إلى القائلين بها من فلسفات اليونان ولا علاقة لها حقيقة بتوحيد الله تعالى ! وإلا لما وقع الخلاف فيها بين أئمة أصحابنا .

ومثل هذا أيضاً قول بعضهم : (الصفة النفسية حال فهي صفة ثبوتية لا توصف بالوجود ولا بالعدم) وأمثال هذه العبارات ! التي نرى أنه لا فائدة من الخوض فيها ! وهي من عوامل إغلاق العقول لا فتحها وانطلاقها !

وقال الشيخ الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (٦٤) : « ومعنى القدرة في اللغة : القوة والاستطاعة ، وعرفاً صفة أزلية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة ، وهذا رسم لا حدٌ حقيقي ، وهكذا سائر التعاريف المذكورة للصفات ؛ لأنه لا يعلم كنه ذاته وصفاته أي حقيقة ذلك إلا هو وفي قولنا (بها) إشارة إلى أن التأثير حقيقة للذات وإسناد التأثير إلى القدرة مجاز لكونها سبباً فيه ، ويحرم أن يقال القدرة فعالة ، أو انظر فعل القدرة ، أو نحو ذلك ، لما فيه من إيهام أنها المؤثرة بنفسها ، فإن قصد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى . تأمل كيف يكفر من يقول بأن قدرة الله فعالة

الفلاسفة والمناطق وكذا من يقلدهم على عمى ! بحيث أصبح من يتقن هذه الفلسفة لا يقوى على رد شبهات المجسمة والمشبهة واستدلالاتهم ببعض الآيات والأحاديث التي يوهمون عامة الناس بأنهم متمسكون ومنضبطين بالكتاب والسنة !!

أو هذا بفعل القدرة الإلهية لأنها بنظره غير مؤثرة ... وهذا يناقض قولهم في تعريف القدرة كما في السنوسية وشروحا بأنها (صفة أزلية يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه ..) ثم إن الباجوري بقوله هذا يفيدنا بأنهم يقولون بأن قدرة الله غير مؤثرة وكذلك قدرة العبد غير مؤثرة وفيه ما فيه من الفساد الظاهر^(٣٥٩) !! كما أن هذا الكلام من الشيخ الباجوري يفيدنا بأنه يعتبر القدرة كونه تعالى قادراً لا غير ، فليست القدرة أمراً زائداً على الذات أي غير الذات ، وهذا يفيد بأن الصفات عين الذات . وأنهم مضطربون في ذلك !

فقد أخطأ إذاً مَنْ عرّف القدرة في حق الباري سبحانه وتعالى – من المتكلمين – بقوله : [وحقيقة القدرة : صفة أزلية يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه] ، وذلك لأن حقيقة صفة القدرة لا يعلمها أحد حتى يقال (وحقيقة القدرة ..) قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٥٤١/١٣) : [التنزيهات تدرك بالعقل بخلاف الكمالات فإنها تقصر عن إدراك حقائقها ، كما قال بعض المحققين : الحقائق الإلهية لا تُعرّف إلا بطريق السلب كما في العلم لا يُدرَكُ منه إلا أنه ليس بجاهل وأما معرفة حقيقة علمه فلا سبيل إليه] .

وبذلك نكون قد بينّا حقيقة معنى الصفة وأنها ليست أمراً مغايراً للذات وإنما هي عين الذات ، ويمكن تعريفها بأنها ما تتميز به الذات ، وعرضنا نماذج من مقولات لبعض علماء التوحيد بعضها مردود وبعضها مقبول في المسألة

(٣٥٩) وقولنا بأن ذلك فاسد لأنه لماذا يثبتون له قدرة ويقولون بأنها تؤثر في الممكن ثم يعودون فيقولون لا تأثير لها ؟ فلماذا يثبتونها ؟ وما هي فائدتها عندما أثبتوها إذا كانت لا تؤثر ؟ و والتخبط في ذلك كبير وكثير ! فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

لتضح القضية وتنجلي ، والله الموفق .

بيان أن القدرة تتعلق بالممكنات

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٣٣ - **فقدرة بممكنٍ تعلقتُ** **بلا تناهي ما به تعلقتُ**)

الشرح : هذا شروع من الناظم بموضوع ليس مهماً ولا تجب معرفته على المكلف، وهو موضوع التعلقات ، قال الباجوري في « شرح الجوهرة »^(٣٦٠) : [ومعرفة التعلقات غير واجبة على المكلف لأنها من غوامض علم الكلام كما نقله الشيخ البراوي عن سيدي محمد الصغير وذكره الشيخ الشنواني] .

وقال هناك أيضاً : [عرفوا التعلق بأنه : طلب الصفة أمراً زائداً على الذات يصلح لها ، واعلم أن صفات المعاني من حيث التعلق وعدمه ومن حيث عموم التعلق للواجبات والجائزات والمستحيلات وخصوصه بالممكنات أو بالموجودات أقسام أربعة :

الأول : ما يتعلق بالممكنات وهو القدرة والإرادة لكن تعلق القدرة تعلق إيجاد وإعدام وتعلق الإرادة تعلق تخصيص .

والثاني : ما يتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات وهو العلم

(٣٦٠) انظر « شرح الباجوري على الجوهرة » المسمى : « تحفة المرشد شرح جوهرة التوحيد » ص (٨١) .

والكلام ، لكن تعلق العلم تعلق انكشاف^(٣٦١) ، وتعلق الكلام تعلق دلالة .

والثالث : ما يتعلق بالموجودات وهو السمع والبصر والإدراك إن قيل به .

والرابع : ما لا يتعلق بشيء وهو الحياة [.

وهناك أيضاً تعلق صلوحى قديم للصفة كما أن هناك تعلقاً تنجيزياً حادثاً ، فأما التعلق الصلوحى فهو صلاحية القدرة عندهم مثلاً فى الأزل للإيجاد والإعدام ، وأما التعلق الحادث فهو الإيجاد والإعدام بها بالفعل .

فالناظم يريد أن يبين بأن القدرة لا تتعلق إلا بالممكنات فلا تتعلق بالواجبات كذات الله تعالى وما يصح وصفه به ، كما لا تتعلق بالمستحيلات .

وقوله (بلا تناهى ما به تعلقت) معناه : أن متعلقات القدرة لا

تنتهى إلى حد ونهاية لأن منها نعيم الجنات وهو يحدث شيئاً فشيئاً إلى غير نهاية .

وكل ذلك مبني على أنهم يعتبرون الصفة غير الذات ونحن نخالفهم فى

ذلك كما قدّمنا ونقول بأن الصفة هى عين الذات .

(٣٦١) نحن هنا نقل كلامهم فى التعلقات وإلا فالتعبير بالانكشاف مردود عندنا كما قدّمنا .

الكلام على تعلقات الوحدة والإرادة والكلام

قال الناظم رحمه الله تعالى :

٣٤- وَوَحْدَةٌ أَوْجِبُ لَهَا وَمِثْلُ ذِي إِرَادَةٍ وَالْعِلْمُ لَكِنْ عَمَّ ذِي
٣٥- وَعَمَّ أَيْضاً وَاجِباً وَالْمُمْتَنِعُ وَمِثْلُ ذَا كَلَامِهِ فَلْتَتَّبِعْ

الشرح : قال الشيخ الباجوري^(٣٦٢) : [قوله (وَوَحْدَةٌ أَوْجِبُ لَهَا) أي :

يجب أن تعتقد بأن قدرة الله واحدة ، فلو كان له تعالى قدرتان لزم اجتماع
مؤثرين على أثر واحد ، فالقدرة واحدة والمقدور متعدد .

وقوله (ومثل ذي إرادة) أي : أن إرادة الله تعالى مثل قدرته في

الأمر الثلاثة المتقدمة التي هي : تعلقها بكل ممكن ، وعدم تناهي متعلقاتها ،
وإيجاب الوحدة لها ، بلا تفاوت بينهما ، فالمثلية إنما هي في هذه الثلاثة وإن
اختلفت جهة التعلق فيهما ، فإن القدرة إنما تتعلق بالممكنات تعلق إيجاد
وإعدام ، والإرادة إنما تتعلق بها تعلق تخصيص ، فتخصص كل ممكن ببعض
ما يجوز عليه ، ويدل على عموم الإرادة قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا
أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ يس : ٨٢ ، والمراد من ذلك والله أعلم : أنه متى تعلقت
إرادته وقدرته بشيء برز حالاً ، فهو كناية عن سرعة وجود مراده تعالى وعدم

(٣٦٢) هذا الكلام في التعلقات داخل القوسين [] منقول من شرح الشيخ الباجوري رحمه
الله تعالى على الجوهرة ص (٨٧) .

تخلفه ، وليس المراد من ذلك ما هو ظاهره من أنه تعالى إذا أراد شيئاً يصدر منه أمر للكائنات بلفظ « كن » (٣٦٣) . واعلم أن للإرادة تعلقين : تعلقاً صلوحياً

(٣٦٣) فيكون معنى قوله تعالى ﴿ كن فيكون ﴾ أي اعلموا أن الله تعالى إذا أراد إيجاد شيء فلا بد لذلك الشيء أن يوجد ولا يستطيع أحد منعه .

إذن معنى ﴿ أن نقول له كن فيكون ﴾ كما قال القرطبي في تفسيره (٢/٩٠) : [أنه خبر من الله تعالى عن نفوذ أوامره في خلقه الموجود] وبعبارة أخرى عند القرطبي هناك ص (٩١) : [أن ذلك خبر من الله تعالى عام عن جميع ما يحدثه ويكونه إذا أراد خلقه وإنشاءه كان ؛ ووجد من غير أن يكون هناك قول يقوله ؛ وإنما هو قضاء يريده فعير عنه بالقول وإن لم يكن قولاً ، كقول أبي النجم : قد قالت الأنساع للبطن إلحقي ولا قول هناك ، وإنما أراد أن الظهر قد لحق بالطن ، وكقول عمرو بن حممة الدوسي :

فأصبحت مثل النسر طارت فراخه إذا رام تطيارا يقال له قع

وكما قال الآخر : قالت جناحاه لساقيه الحقا ونَجِيًّا لحمكما أن يمزقا [.

وذكر مثل ذلك الإمام الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره (١/٥١٠) .

وقال الفخر الرازي في التفسير (٢/٤/٢٩) : [اعلم أنه ليس المراد من قوله تعالى ﴿ فإنما يقول له كن فيكون ﴾ هو أنه تعالى يقول له ﴿ كن ﴾ فحيثئذ يتكون الشيء ؛ فإن ذلك فاسد ؛ والذي يدل عليه وجوه : المراد من هذه الكلمة سرعة نفاذ قدرة الله تعالى في تكوين الأشياء وأنه تعالى يخلق الأشياء لا بفكرة ومعاناة وتجربة ؛ ونظيره قوله تعالى عند وصف خلق السموات والأرض ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ فصلت : ١١ من غير قول] . وقال الإمام الحافظ أبو حيان الأشعري في « البحر المحيط » (١/٥٨٥) : [وظاهر الآية يدل على أن الله تعالى إذا أراد إحداث شيء قال له : كن ؛ تبينه الآية الأخرى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ وقوله ﴿ وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر ﴾ لكن دليل العقل صدقاً عن اعتقاد مخاطبة المعدوم ؛ وصد عن أن يكون الله تعالى محلاً للحوادث ، لأن لفظة كن محدثة ، ومن يعقل مدلول اللفظ وكونه يسبق بعض حروفه بعضاً لم يدخله شك في حدوثه ، وإذا كان كذلك فلا خطاب ولا

قديمًا وهو صلاحيتها في الأزل لتخصيص الممكن بالوجود أو بالعدم وبالغنى أو بالفقر مثلاً وهكذا ، وتعلُّقاً تنجيزياً قديماً وهو تخصيص الله تعالى بها أزلاً الممكن ببعض ما يجوز عليه من الممكنات السابقة ، وزاد بعضهم تعلُّقاً ثالثاً وهو : تعلُّقها بالممكن حين وجوده بالفعل فيكون تعلُّقاً تنجيزياً حادثاً ، والحق أن هذا ليس بتعلق وإنما هو إظهار للتعلُّق [انتهى كلام الشيخ الباجوري رحمه الله تعالى .

أقول : وانتبه هنا جيداً إلى أنهم مع تفصيلهم هذا لتعلُّقات القدرة والإرادة وبيان عمل كل منهما إلا أنهم عادوا فهدموا ما بنوه من أساسه في قولهم إن التأثير حقيقة للذات وليس للصفات وإن إسناد الفعل للصفات مجاز !!

فهذا الشيخ الباجوري رحمه الله تعالى يقول كما نقلنا عنه قبل صفحات في شرحه على الجوهرية ص (٦٤) : « ... التأثير حقيقة للذات وإسناد التأثير إلى القدرة مجاز لكونها سبباً فيه ، ويحرم أن يقال القدرة فعالة ، أو انظر فعل القدرة ، أو نحو ذلك ، لما فيه من إيهام أنها المؤثرة بنفسها ، فإن قصد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى » .

تأمل بأنه يكفر من يقول بأن قدرة الله فعالة أو هذا بفعل القدرة الإلهية لأنها بنظره غير مؤثرة.. وهذا يناقض قولهم في تعريف القدرة كما في السنوسية وشروحها بأنها (صفة أزلية يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه ..) !!

قول لفظياً ؛ وإنما ذلك عبارة عن سرعة الإيجاد وعدم اعتيابه فهو من مجاز التمثيل [.

وقوله (والعلم لكن عم ذي وعم أيضاً واجباً والممتنع)

معناه : أن العلم مثل القدرة في تعلقه في الأمور الثلاثة السابقة وهي : تعلقه بالممكنات ، وعدم تناهي متعلقاته ، وإيجاب الوحدة له .

قال الباجوري ص (٨٣) : [وإيجاب الوحدة له بإجماع من يعتد بإجماعه ، فإنه لم يذهب أحد إلى تعدد علمه تعالى بعدد المعلومات إلا أبو سهل الصعلوكي^(٣٦٤) فقال : (بعلوم قديمة لا نهاية لها)] .

وقد زاد العلم على القدرة عندهم بأنه لم يقتصر على الممكنات فقط كالقدرة والإرادة وإنما عمّ وشمل أيضاً الواجب والمستحيل . أي وشمل من حيث تعلقه الواجب العقلي كذاته تعالى وصفاته ، والممتنع العقلي كشريكه تعالى واتخاذها ولداً أو صاحبة ، بمعنى أنه يعلم استحالة ذلك ويدل على عموم تعلقه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ الحجرات : ١٦ ، والمراد بالشيء مطلق الأمر لا خصوص الموجود وإلا لم يطابق المدعى . وليس للعلم إلا تعلق تنجيزي قديم فقط على التحقيق^(٣٦٥) .

(٣٦٤) ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (١٦ / ٢٣٥) ، وهو من جملة أئمة الأشاعرة ومن تلاميذ أبي الحسن الأشعري كما في « تبين كذب المفتري » لابن عساكر ص (١٨٣) ، وقد وصفه الذهبي بقوله : [الإمام العلامة ذو الفنون أبو سهل محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن هارون الحنفي العجلي الصعلوكي النيسابوري ، الفقيه الشافعي المتكلم النحوي المفسر اللغوي الصوفي شيخ خراسان] ، ونقل ثناء عدة من أئمة أهل العلم عليه منهم الحاكم صاحب « المستدرک » .

(٣٦٥) كل هذا الشرح على تعلق العلم منقول من « شرح الباجوري على الجوهرة » ص (٨٤) وهو رحمه الله نقله كما قال هناك : [انتهى ملخصاً من حاشية العلامة الشنواني

وقوله (**ومثلُ ذا كلامه فَلَنتَبِعُ**) أي كما قال الباجوري : « وكلامه النفسي القديم القائم بذاته^(٣٦٦) تعالى مثل العلم في الأحكام الثلاثة : وهي عموم تعلّقه بالواجبات والجنائزات والمستحيلات ، وعدم تناهي متعلقاته ، وإيجاب وحدته ، فعموم تعلّقه لصلوحه للجميع » .

وقوله (**فلنتبع**) « فيه إشارة إلى غموض المحل وصعوبته ، فيشير إلى أنه ليس لنا في هذا المقام إلا اتباع القوم خصوصاً في إثبات التعلقات الأزلية » .

أقول : ومما يهدم هذا الاتباع والتقليد ، أنهم نصوا على أن التقليد ممنوع في العقائد ، وأن هذا مما لا يجب على المكلف علمه ! فلم يقلدهم ويتبعهم فيه ؟! وإضافة لهذا فقد اعترفوا أيضاً بأن التأثير حقيقة للذات وليس للصفات ونقلنا قول الشيخ الباجوري في ذلك حيث قال في « شرح الجوهرة » ص (٦٤) : « ... التأثير حقيقة للذات وإسناد التأثير إلى القدرة مجاز لكونها سبباً فيه ، ويحرم أن يقال القدرة فعالة ، أو انظر فعل القدرة ، أو نحو ذلك ، لما فيه من إيهام أنها المؤثرة بنفسها ، فإن قصد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى » !!! وقد قررنا فيما سبق أيضاً : بأن الصفات عين الذات وأن المولى سبحانه غير مُركَّب واستحالة تعدد القدماء في الذات وفي الصفات . والله يوفقنا لما يحبه ويرضاه .

مع شرح الشيخ عبدالسلام ، فادع لي ولهم بحسن الختام] .
(٣٦٦) قد بينا فيما سبق في الكلام على كلامه سبحانه وتعالى أننا لا نوافق على الصفة النفسية ولا على قولهم قائم بذاته أو بالمحل وإنما جرينا هنا على شرح وبيان مرادهم وإن لم نوافق عليه .

تعلقات السمع والبصر

قال الناظم رحمه الله تعالى :

٣٦- وكلُّ موجودٍ أُنْطُ لِلسَّمْعِ بِهِ كذا البَصْرُ إِدْرَاكُهُ إِنْ قِيلَ بِهِ

الشرح : قوله (وكل موجود أنط للسمع به) أي : أن السمع الأزلي متعلق بكل موجود ، وكذلك البصر متعلق بكل موجود ، وكذا الإدراك إن قلنا بإثباته صفة مستقلة مغايرة للسمع والبصر ، فهذه الصفات الثلاثة التي هي السمع والبصر والإدراك مُتَّحِدَةٌ المتعلِّق عندهم ، وكان ينبغي أن يقول بأن الإدراك متعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات لأنه قريب من العلم على ما عرفناه في بابه ، وعند من قال بأنه كالبصر والسمع متعلق بالموجودات أي الجائزات والممكنات لأنه يتعلق عندهم بالمشمومات والمذوقات والملموسات ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

قال الباجوري في « شرح الجوهرة »^(٣٦٧) : [وما ذكره المصنف - أي اللقاني ناظم الجوهرة - من أن سمعه وبصره تعالى يتعلقان بكل موجود هو ما ذكره بعض المتأخرين كالشيخ السنوسي ومن تبعه ، والذي في كلام السعد وغيره : أن السمع الأزلي صفة تتعلق بالمسموعات وأن البصر الأزلي صفة تتعلّق بالمبصرات ، وهو محتمل للعموم والخصوص .. فهما طريقتان للقوم كما يؤخذ من اليوسي وشرح الكبرى ..] .

أقول : وما قاله السعد التفتازاني هو الصحيح ، ومنه يتبين لنا أن تلك

(٣٦٧) حاشية الباجوري أو شرحه على الجوهرة ص (٨٥) .

التخبطات المموجة التي وقعت في شروح السنوسية وغيرها مصدرها السنوسي ، ومن تلك التخبطات قولهم : (فيسمع سبحانه ويرى ذاته العلية وجميع صفاته الوجودية التي منها سمعه وبصره ، ويسمع ويرى مع ذلك فيما لا يزال ذوات الكائنات كلها وجميع صفاته الوجودية كيف ما كان كل منهما)^(٣٦٨) !!!!

مع أن الإمام الغزالي رحمه الله تعالى يقول في رسالته « روضة الطالبين وعمدة السالكين »^(٣٦٩) ص (١٣٠) : [وهذه الصفات كلها قائمة بذات الله تعالى وهي منقسمة إلى ما يتعلّق بغيره كشافاً كالعلم والسمع والبصر ..] . فهذا يعني أن الإمام الغزالي يرى كما هو واضح أن صفتي السمع والبصر تتعلقان في حقه تعالى بغيره فلا يصح أن يقال بأنه سبحانه يرى ذاته أو ما يشبه هذا الكلام المردود ، وهناك أيضاً خلاف بين الأشاعرة في هذه المسألة .

ومن تلك التخبطات أيضاً قولهم : (فينكشف له تعالى بسمعه ذاته وصفاته حتى سمعه وبصره ، ويبصر ببصره أي وينكشف له ببصره ذاته وصفاته حتى بصره وسمعه .. وفي قوله المتعلقان بجميع الموجودات رد على من قال وهو العلامة السعد باختصاصها ببعض الموجودات فيختص السمع بالأصوات والبصر بالأجرام والأعراض قياساً للغائب على الشاهد)^(٣٧٠) ! أقول : رممني

(٣٦٨) كما في « طالع البشرى على العقيدة السنوسية الصغرى » للشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني المالكي .

(٣٦٩) كتاب « روضة الطالبين » المطبوع ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

(٣٧٠) هذا هو قول الدسوقي في « حاشيته على أم البراهين » للسنوسي ص (١٠٩-١١٠) .

بدائها وانسلت !

وهذا الكلام عجيب حقاً ونقول معقبين عليه :

أولاً : قول السعد التفتازاني هو الصحيح والصواب الذي لا مرية فيه .

وثانياً : ما هو دليل السنوسي على أن الله يبصر الأصوات ويسمع المرئيات ؟! لا دليل عليه !!

وثالثاً : هنا تظاهر بأنه لا يقيس الغائب على الشاهد في أبحاثه مع أن كثيراً منها قائم على قياس الغائب بالشاهد !

ورابعاً : أنه يرمي بتعصبه هذا العلامة السعد التفتازاني الأشعري بأنه يقيس الغائب على الشاهد في صفات الله تعالى وهذا من أعجب العجب !!

قولهم بيان الكلام والسمع والبصر والإدراك غير العلم وبيان خلاف الأشاعرة في ذلك

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٣٧- وغير علم هذه كما ثبت ثم الحياة ما بشي تعلق)

الشرح : قوله (وغير علم هذه كما ثبت) يعني الناظم أن هذه الصفات الأربع وهي : الكلام والسمع والبصر والإدراك ليست هي العلم لأن كلاً منها مغاير للآخر كما ثبت التباين بينها عندهم بالأدلة السمعية ، لأن هذه الصفات إنما ثبتت بالسمع ، والمعنى اللغوي لكل منها يخالف المعنى اللغوي للأخرى (٣٧١) .

لكن كون هذه الصفات الأربع مغايرة للعلم ليس أمراً متفقاً عليه عند الأشاعرة بل فيه اختلاف عندهم بل نسب بعضهم القول بكون صفتي السمع والبصر ترجعان إلى العلم لأبي الحسن الأشعري نفسه ! وقد تقدم ذلك في الكلام على صفتي السمع والبصر ونعيده هنا للفائدة ، فإن الناظم نفسه قال في شرحه الكبير على منظومته هذه : « والقول الصائب إن شاء الله تعالى أنهما - أي السمع والبصر - نوعان من العلم » . وبين الكلبي في حاشيته ص (٢٥٨- ٢٥٩) أن الأشعري أرجع صفتي السمع والبصر إلى العلم فقال : « إن الموقوف على تلك الآلات فينا غير موقوف عليها في الواجب ، لجواز حصول إدراك المتشكلات بصفة البصر والمسموعات الجزئية بصفة السمع لكن الأشعري

(٣٧١) هذا كلام الشيخ الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (٨٦) .

أرجعهما إلى صفة العلم .»

وقال الكمال ابن الهمام الحنفي (توفي سنة ٨٦١هـ) في «المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة» ص (٧٥-٧٦) في الكلام على أنه سبحانه سميع بصير : «واعلم أنهما يرجعان إلى صفة العلم لما قدّمنا أن الرؤية نوع علم والسمع كذلك» .

وقال الدوّاني في «شرح العقائد العضدية» ص (٧٥) من الطبعة الحديثة تحقيق هادي خسروشاهي وتقديم محمد عمارة : [١١٦ - كما لا يتعلق التكفير بمن يقول برجوع السمع والبصر إلى العلم ، كالأشعري ، وفلاسفة الإسلام . والتكفير الذي صرح به الإمام حجة الإسلام وغيره إنما يتعلق بمن ينفي علمه تعالى بالجزئيات ، على الوجه الذي يقضي بنفي علمه تعالى ببعض المعلومات ، كما أشرنا إليه .]

وقال العلامة سعد الدين التفتازاني في «شرح المقاصد» (١٤٠/٤) : [وعلى ما نُقِلَ : المشهور من مذهب الأشاعرة أن كلاً من السمع والبصر صفة مغايرة للعلم ، إلا أن ذلك ليس بلازم على قاعدة الشيخ أبي الحسن في الإحساس من أنه علم بالمحسوس على ما سبق ذكره ، لجواز أن يكون مرجعهما إلى صفة العلم ويكون السمع علماً بالمسموعات ، والبصر علماً بالمبصرات . فإن قيل : هذا إنما يتم لو كان الكل نوعاً واحداً من العلم لا أنواعاً مختلفة على ما مرّ في بحث العلم . قلنا : يجوز أن يكون له صفة واحدة هي العلم لها تعلقات مختلفة هي الأنواع المختلفة بأن تتعلق بالبصر مثلاً تارة بحيث تحصل له حالة إدراكية تناسب تعلقنا إياه ، وتارة بحيث تحصل حالة

إدراكية تناسب إبصارنا إياه [انتهى كلام التفتازاني. فعلى هذا فإن العلامة التفتازاني يرى أنه لا مانع من إرجاع السمع والبصر إلى العلم أو هما كناية عنه.

وزيادة في المعرفة أقول : إن هناك من العلماء من ردَّ صفة الكلام إلى صفة العلم^(٣٧٢) ، قال الإمام العلامة الكوثري رحمه الله تعالى^(٣٧٣) : [وإنما القديم هو المعنى القائم بالله سبحانه بمعنى الكلام النفسي في علم الله جل شأنه في نظر أحمد بن حنبل وابن حزم ، وقد صحَّ عن أحمد قوله في المناظرة : القرآن من علم الله وعلم الله غير مخلوق^(٣٧٤)] .

وقال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » عن القرآن الكريم (٤٤٧/١٠) :
[قلت : لأنه من علم ، وعلم الله لا يوصف بالحدث] .

وذكر الذهبي في كتاب « العلو » ص (٤١٥) أن ابن أبي حاتم روى بإسناده عن الفضيل بن عياض كلاماً جاء فيه : قال الحارث بن عمير : [.. ومن زعم أنه - أي القرآن - ليس من علم الله فهو زنديق ، فقال فضيل : صدقت]^(٣٧٥) .

(٣٧٢) ارجع إلى كتابنا « تناقضات الألباني الواضحات » (٢٥٧/٣) .

(٣٧٣) كما في كتاب « مقالات الكوثري » ص (٢٧) .

(٣٧٤) إرجاع أحمد الكلام إلى العلم ثابت عنه ، وهذه المقولة موجودة في المصادر التالية : « طبقات الحنابلة » (١/١٦٦ و ١١٨٢) ، و « سير أعلام النبلاء » (١١/٢٨٦) ضمن رسالة لأحمد قال الذهبي عنها هناك : إسنادها كالشمس ، وكذلك « سير أعلام النبلاء » (١١/٥١٠) ، و « الطبقات السننية في تراجم الحنفية » (١/٩١) وغيرها .

(٣٧٥) وقد صححه متناقض عصرنا الألباني في « مختصر العلو » ص (١٣٥) ولا يثبت كما بيته في التعليق رقم (٧٦٦) على كتاب « العلو » .

فأحمد بن حنبل وابن حزم والذهبي والفضيل والهارث بن عمير وغيرهم
من أهل السنة والجماعة ردوا الكلام إلى العلم .

تعلقات صفة الحياة

وقوله (**ثم الحياة ما بشي تعلقت**) معناه كما قال الشيخ
الباجوري^(٣٧٦) : [أن الحياة لا تتعلق بشيء أي أمر موجود أو معدوم ، فالمراد
بالشيء هنا المعنى اللغوي الشامل للموجود والمعدوم ، ويصح أن يكون
المراد به المعنى الاصطلاحي ، ويقال : إذا كانت لا تتعلق بالموجود فأولى أن
لا تتعلّق بالمعدوم ، فليست الحياة من الصفات المتعلقة لأنها صفة مصححة
للإدراك ، أي مصححة لمن قامت به أن يتصف بصفات الإدراك ولا تقتضي
أمراً زائداً على قيامها بمحلها ، ومثل الحياة : الوجود والقدم والبقاء عند من
يعدّها من الصفات الذاتية] انتهى .

وقال الناظم في « شرحه الكبير للجوهرة » :

« ذكر القرطبي أن الخوض في تعلّقات الصفات من تدقيقات علم الكلام
وأن العجز عن إدراكه غير مضر .. » .

أقول : وكل ذلك مع ما ذكرناه في صدر الكلام على التعلقات يفيدنا أن هذه
المسائل ليست من علم التوحيد وإنما هي من فلسفات علم الكلام والمنطق
وهي مبنية على قياس الغائب على الشاهد ، والله يهدينا إلى سواء السبيل .

(٣٧٦) في « شرح الجوهرة » ص (٨٦-٨٧) .

هل الأسماء قديمة أم حادثة ؟

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٣٨ - وعندنا أسماؤه العظيمة كذا صفات ذاته قديمة)

الشرح : مختصر الكلام في هذه المسألة أن الأسماء حادثة لأن الأسماء ألفاظ تدل على المسمى خلافاً لما قاله الناظم ، وأما الصفات فإن عنى بها أن الله تعالى متصف بأنه قديم وقادر و ... فهذا قديم بقدمه سبحانه ، وأما إن عنى بها الألفاظ فالألفاظ حادثة ، قال تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ الأنبياء : ٢ .

والصواب أن الأسماء ألفاظ علمها الله تعالى لخلقه ، قال تعالى ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ البقرة : ٣١ ، وأسماء الله تعالى أنزلها الله سبحانه في كتبه على أنبيائه ورسله . فهي ألفاظ محدثة تدل على مسمياتها سواء كانت هذه المسميات لحادث كالخلق أو لمسمى قديم وهو الرب سبحانه وتعالى (٣٧٧) .

(٣٧٧) وأما معنى مثل قوله تعالى ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ يوسف : ٤٠ ، فالمقصود هنا الأصنام سموها بأسماء عديدة وهي جمادات ليس فيها معنى من معاني الألوهية ، قال القرطبي في تفسير آية النجم ٢٣ : [أي : ما هي يعني هذه الأوثان إلا أسماء سميتموها يعني نحتموها وسميتموها آلهة] وقال في تفسير آية الأعراف ٧١ : [يعني الأصنام التي عبدوها وكان لها أسماء مختلفة ، فالاسم هنا بمعنى المسمى ، ... ، وهذه الأسماء مثل العزى من العز والأعز ، واللات وليس لها من العز والإلهية شيء] انتهى .

وهذه المسألة مبنية عند من يقول بقدوم الأسماء على القول بقدوم القرآن أو حدوثه والتأثر بمذهب الحنابلة المشهور ، والصواب ما قررناه وتوسعنا به في شرح موضوع الكلام الإلهي ، وإلا فذكر اسم زيد وأبي لهب مثلاً في القرآن يدل على أنهما قديمان وحيثئذ فهما يشتركان مع أسماء الله تعالى في القَدَم ! وهو قول فاسد بداهة لا يلتفت إليه .

وإنني أذكر ههنا ما قاله الشيخ الباجوري حينما عرض أقوالهم في إثبات قَدَمِ الأسماء واعترافه أخيراً بعدم قيام دليل ذلك ، قال الشيخ الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (٨٧) :

[فيجب على الإنسان أن يعتقد أن أسماءه العظيمة قديمة وكذا صفات ذاته فالمعنى : وأسماءه العظيمة قديمة عندنا معاشر أهل الحق ، خلافاً للمعتزلة في قولهم : إن أسماءه تعالى حادثة وإنها من وضع الخلق ^(٣٧٨) . واستشكل الأول بأن الأسماء ألفاظ وهي حادثة قطعاً فتكون الأسماء حادثة قطعاً ، فكيف توصف الأسماء بالقدم ؟ وأجيب بأنها قديمة لا باعتبار ذاتها بل باعتبار التسمية بها ^(٣٧٩) ، وبحث في هذا الجواب ^(٣٨٠) بأن التسمية وضع الاسم

(٣٧٨) الظاهر أن المعتزلة لا يقولون بأن أسماء الله تعالى من وضع الخلق ، وهذا من جملة الافتراءات عليهم للتشنيع والتشويه ، ولم أقف على كلام للمعتزلة في ذلك .
(٣٧٩) تأمل ضعف هذا الكلام وخوره ! إذ البحث في الأسماء وليس في اعتبار التسمية بها !

(٣٨٠) وقع تعليق في حواشي شرح الباجوري وهو ما نصه : [قوله (وبحث في هذا الجواب) هذا البحث غير ظاهر ، لأننا نقول التسمية هي وضع الاسم ، وهو قصد الله أولاً أن تكون الألفاظ الموجودة في علمه دالة عليه فيما لا يزال ، وحيثئذ لا يلزم من حدوث

للمسمى ، وحيث كان الاسم حادثاً كانت التسمية حادثة ، وأجيب بأن معنى قدمها أن الله صالح لها أزلاً^(٣٨١) ، فهي قديمة باعتبار الصلاحية ، وفيه أن هذا لا يحسن في الرد على المعتزلة الذين يقولون إنها من وضع الخلق ، إذ لا ينافيه .. وبعضهم أجاب بأن قَدَمَها من حيث علم الله تعالى وتقديره في الأزل ، وفيه أن جميع الحوادث كذلك ، وقيل إن قَدَمَها من حيث مدلولها ، وفيه أن قَدَمَ المدلول يرجع لما سبق من قَدَمَ الذات والصفات ، ولا يحسن في الرد على المعتزلة فيما سبق وبالجملة فهذا المبحث لم يَصْفُ [انتهى مختصراً ، وهكذا فلتكن الاعترافات .

فقد اعترف الباجوري بأن هذا المبحث ما صفا لهم فيه استدلال أي لم يصح لهم فيه دليل لأن جميع استدلالاتهم فيه مُتَّقَضَةٌ . فكيف يقول في صدر كلامه الذي نقلناه بأنه (يجب على الإنسان أن يعتقد أن أسماء العظيمة قديمة) مع اعترافه بأنه لم يَصْفُ لهم فيه دليل !؟

وأصل هذه المسألة وهي قولهم : بأن الاسم هو المسمى ومخالفتهم للمعقول فيه أن الحنابلة هم الذين قالوا بأن الاسم هو المسمى وتأثر من تأثر بهم مكابدة لأهل الحق وللمعتزلة ! قال الإمام الصفدي في « الوافي بالوفيات » (٧٩٥ / ١) في ترجمة نفطويه النحوي :

[وكان نفطويه يقول بقول الحنابلة إن الاسم هو المسمى وجرت بينه وبين الزجاج مناظرة أنكروا عليه الزجاج على ذلك موافقته الحنابلة، قلت: الاسم

الاسم حدوث وضعه ، لأن وضع الاسم لا يتوقف على النطق به [.

(٣٨١) تأمل في هذه الأجوبة الهزيلة الباطلة ، والتي سيعترف فيما بعد بضعفها .

غير المسمى وإلا لزمهم أن من يقول النار أن يحترق فمه] .

وقال الإمام الغزالي في كتابه « المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء

الله الحسنى » ص (٢٤-٢٦) :

[والحق أن الاسم غير التسمية وغير المسمى وأن هذه ثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة ، ولا سبيل إلى كشف الحق فيه إلا ببيان معنى كل واحد من هذه الألفاظ الثلاثة مفرداً ثم بيان معنى قولنا هو هو ، ومعنى قولنا هو غيره ، فهذا منهاج الكشف للحقائق ومن عدل عن هذا المنهج لم ينجح أصلاً فنقول في بيان حد الاسم وحقيقته : إن للأشياء وجوداً في الأعيان ووجوداً في الأذهان ووجوداً في اللسان . أما الوجود في الأعيان فهو الوجود الأصلي الحقيقي ، والوجود في الأذهان هو الوجود العلمي الصوري ، والوجود في اللسان هو الوجود اللفظي الدليلي ، فإن السماء مثلاً لها وجود في عينها ونفسها ثم لها وجود في أذهاننا ونفوسنا لأن صورة السماء تنطبع في أبصارنا ثم في خيالنا حتى لو عدت السماء مثلاً وبقينا لكانت صورة السماء حاضرة في خيالنا وهذه الصورة هي التي يعبر عنها بالعلم ، وهو مثال المعلوم فإنه محاك للمعلوم وموازٍ له وهي كالصورة المنطبعة في المرآة فإنها محاكية للصورة الخارجة المقابلة لها .

وأما الوجود في اللسان فهو اللفظ المركب من أصوات قطعت أربع تقطيعات يعبر عن القطعة الأولى بالسين وعن الثانية بالميم وعن الثالثة بالألف وعن الرابعة بالهمزة وهو قولنا سماء ، فالقول دليل على ما هو في الذهن وما في الذهن صورة لما في الوجود مطابقة له ولو لم يكن وجود في الأعيان لم

ينطبع صورة في الأذهان ولو لم ينطبع في صورة الأذهان لم يشعر بها إنسان ولو لم يشعر بها الإنسان لم يعبر عنها باللسان ، فإذا اللفظ والعلم والمعلوم ثلاثة أمور متباينة لكنها متطابقة متوازية وربما تلتبس على البليد فلا يميز البعض منها عن البعض [انتهى كلام الإمام الغزالي رحمه الله تعالى .

وقال الفخر الرازي في « شرح أسماء الله الحسنى » أو المسمى « لوامع البيئات شرح أسماء الله تعالى والصفات » ص (٢١) : « المشهور من قول أصحابنا رحمهم الله تعالى أن الاسم نفس المسمى وغير التسمية ، وقالت المعتزلة : إنه غير التسمية وغير المسمى واختيار الشيخ الغزالي رضي الله عنه أن الاسم والمسمى والتسمية أمور ثلاثة متباينة هو الحق عندي وكان اللائق بالعقلاء أن لا يجعلوا هذا الموضوع مسألة خلافية » .

وقال ابن منظور في « لسان العرب » (٤٠٢/١٤) : « وسئل أبو العباس عن الاسم أهو المسمى أو غير المسمى ؟ فقال : قال أبو عبيدة : الاسم هو المسمى ، وقال سيبويه : الاسم غير المسمى » . وأبو عبيدة قال ذلك تأثراً بالمذهب الذي يميل إليه أو يقول به .

وقال ابن حجر الهيتمي في مقدمة « تحفة المحتاج » (٥/١) : [وهو - أي الاسم - إن أريد به اللفظ - فهو - غير المسمى إجماعاً] .

وقال العلامة الشرواني في « حاشيته على التحفة » : [قوله (إجماعاً) أي قطعاً لأنه يتألف من أصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الأمم والأعصار ويتعدد تارة ويتحد أخرى والمسمى لا يكون كذلك . اهـ نهاية ومغني] .

وقال السيد العيدروس في كتابه «النور السافر في أخبار القرن العاشر»
في حوادث سنة (٩٢٥هـ) في الكلام على الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله
تعالى : [وحكي أن بعض قضاة مصر المحروسة كان يسمى صالحاً وكانت
أحكامه غير مرضية وكان شيخ الإسلام المذكور يكره أفعاله القبيحة ويتأذى منه
جداً حتى أنه هجاه بهذين البيتين :

الاسم غير المسمى والحق أبلج واضح
إن كنت تنكر هذا فانظر لسيرة صالح .

فإذا عرفت هذا تعرف خطأ قول الباقلاني في «تمهيد الأوائل» ص (٢٥٨)
حيث يقول : «فصل : واختلف الناس في الاسم هل هو المسمى نفسه أو صفة
توجد به أو قول غير المسمى ، والذي يذهب إليه أهل الحق أن الاسم هو
المسمى نفسه أو صفة متعلقة به وأنه غير التسمية ، وزعمت المعتزلة مع سائر
مَنْ وافقها من أهل الأهواء والبدع أن الاسم غير المسمى وأنه قول المسمى
وتسميته لما سماه ، والذي يدل على صحة ما قلناه أن أهل اللغة الذين هم
العمدة قد صرحوا بذلك وقالوا إن الاسم هو المسمى نفسه وبذلك كان يقول
أبو عبيدة وغيره من أهل اللغة » .

أقول : وهل سيوبه ليس من أهل اللغة يا باقلاني !!؟

[مسألة] : في معنى قوله تعالى ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ الأعلى : ١ :
مختصر معناه نزه اسم ربك الأعلى عن كل نقص ، أو نزه ربك الأعلى عن كل
نقص ، أو نزه الله تعالى بأسمائه التي تدل على الكمال ونفي النقص عنه ، وهذا
هو الأصح ، ومثله قوله تعالى ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا

اسْمُهُ ﴿ البقرة: ١١٤ ، يفسره قوله تعالى ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ النور: ٣٦ ، فقوله سبحانه : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ ﴾ يبين أن المقصود بالتسبيح - الذي هو التنزيه - هو الله سبحانه وليس الاسم ، والله أعلم .

قال الإمام الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ الأعلى : ١ ، ما نصه ^(٣٨٢) : [اعلم أن قوله تعالى : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ الأعلى : ١ ، فيه مسائل : المسألة الأولى : في قوله : ﴿ اسْمَ رَبِّكَ ﴾ قولان : أحدهما : أن المراد الأمر بتنزيه اسم الله وتقديسه ، والثاني : أن الاسم صلة والمراد الأمر بتنزيه الله تعالى . أما على الوجه الأول ففي اللفظ احتمالات : أحدها : أن المراد نزه اسم ربك عن أن تسمي به غيره ، فيكون ذلك نهياً على أن يُدعى غيره باسمه ، كما كان المشركون يسمون الصنم باللات ، ومسيلمة برحمان اليمامة ، وثانيها : أن لا يُفسر أسماءه بما لا يصح ثبوته في حقه سبحانه نحو أن يُفسر الأعلى بالعلو في المكان والاستواء بالاستقرار بل يفسر العلو بالقهر والاقْتدار والاستواء بالاستيلاء ، وثالثها : أن يسان عن الابتذال والذكر لا على وجه الخشوع والتعظيم ، ويدخل فيه أن يذكر تلك الأسماء عند الغفلة وعدم الوقوف على معانيها وحقائقها ، ورابعها : أن يكون المراد بسبح باسم ربك ، أي مَجْدُهُ بأسمائه التي أنزلتها عليك وعرفتك أنها أسماءه كقوله : ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ الإسراء : ١١٠ ونظير هذا التأويل قوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾ الواقعة : ٧٤ ...] انتهى قول الفخر الرازي .

(٣٨٢) انظر ((تفسير الفخر الرازي)) (١٦ / ٣١ / ص ١٣٦) .

وقوله (**كذا صفات ذاته قديمة**) معناه أن صفات الله تعالى قديمة أيضاً وهذا حق بمعنى أن الله تعالى موصوف منذ الأزل بأنه قادر مرید باق الخ لا على معنى أن صفاته ليست عين ذاته وأن هناك أكثر من قديم سواء كان صفة أو ذاتاً ، وهنا وقع خلاف بين الأشاعرة والماتريدية كما نقله الباجوري في « شرح الجوهرة » حيث قال : [وخرج بإضافة صفات إلى الذات ، صفات الأفعال ، فليس شيء منها بقديم عند الأشاعرة ، بخلافه عند الماتريدية لأنها عند الأشاعرة تعلّقات القدرة التنجيزية الحادثة ، وعند الماتريدية هي عين صفة التكوين القديمة ، وخرج بإضافة الصفات إلى الذات السلبية والفعلية فليس شيء منهما بقديم عند الأشاعرة] اهـ .

وذكر الباجوري عقبه أن بعضهم قال بأن ذكر الصفات السلبية سبق قلم من الشارح ، وأظنه الشيخ عبدالسلام ابن الناظم رحمهم الله تعالى .
والأسلم في هذا كله هو قول أئمة العترة والمعتزلة وبعض أهل السنة كالإمام الشافعي وغيره كما نقل ابن حزم من إثبات أنه سبحانه قادر ولا يقال بقدرة وسميع ولا يقال بسمع حتى لا ندخل في تلك المتاهات المعارضة لقوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ الشورى : ١١ .

البحث في أسمائه سبحانه وتعالى وصفاته

هل هي توقيفية

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٣٩- **واختيرَ أنْ أسْمَاهُ تَوْقِيفِيَّةٌ كَذَا الصِّفَاتُ فَاحْفَظْ السَّمْعِيَّةَ**)

الشرح : قال الباجوري في شرحه^(٣٨٣) : [أي واختار جمهور أهل السنة أن أسماءه تعالى توقيفية وكذا صفاته ، فلا تثبت لله اسماً ولا صفة إلا إذا ورد بذلك توقيف من الشارع] . قلت : لم يلتزموا بذلك وأطلقوا عليه مثل القديم وواجب الوجود والموجود والشارع ونحوها . ثم قال : [وذهبت المعتزلة^(٣٨٤) إلى جواز إثبات ما كان متصفاً بمعناه ولم يوهم نقصاً وإن لم يرد به توقيف من الشارع ومال إليه أبو بكر الباقلاني^(٣٨٥) ، وتوقف فيه إمام الحرمين^(٣٨٦) ، وفصل الغزالي فجوز إطلاق الصفة وهي ما دل على معنى زائد على الذات ،

(٣٨٣) « شرح الباجوري على الجوهرية » ص (٨٩) .

(٣٨٤) تنكيتهم على المعتزلة ومعارضتهم لهم من المضحكات حقاً عند المتأمل العاقل المميز ! لأنه لا يصفو لهم من تلك التبجحات شيء كما رأينا اعترافهم في قضية دعوى قدم أسمائه تعالى . والذي رأيته أن الشيخ الباجوري رحمه الله تعالى - على أخطاء وقعت منه - من أكثر أولئك الشراح والمحشين دقة وإنصافاً وعلماً !

(٣٨٥) تبّه هنا إلى أن أحد أعمدة الأشاعرة وأئمتهم مال إلى قول المعتزلة وقال به واعتقه ، والأمر سهل ، ومنه تعلم مبالغات بعضهم في التهويل على المعتزلة فيتكلمون عليهم وكأنهم يقولون بالضلال أو يخالفون الكتاب أو السنة .

(٣٨٦) انتبه إلى أنه وقف في المسألة فلم يقل بقول أهل السنة ولا بقول المعتزلة !

ومنع إطلاق الاسم وهو ما دل على نفس الذات .. وقوله (توقيفية) أي يتوقف جواز إطلاقها عليه تعالى على ورودها في كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة أو إجماع] .

أقول : وأما السنة الضعيفة فلا يجوز إثبات اسم بها ، إلا أن يكون مجمعاً عليه كالقديم ، أو قياساً على اسم آخر كالسُّتار قياساً على السُّتير أو واهب قياساً على وهاب بشروط منها أنه ليس من الأسماء المختصة بالخلق كالفاهم والعارف فإنهما من أسماء الكمال للخلق لا للخالق سبحانه وتعالى .

والسنة الضعيفة لا يؤخذ بها في هذه المضائق بل بعض الأحاد الذي صح سنده لا يؤخذ به إذا رأى المجتهد أنه يخالف أصلاً أو ما هو أصح منه بالنظر والفكر والتأمل على ما هو معروف في الحديث الشاذ ونحوه ، وقولهم بأن الحديث الضعيف يؤخذ به في فضائل الأعمال معناه إذا ورد في ذكر أو صلاة أو صيام أو نحوها فإنه يعمل به رجاء الأجر ، بشروط معروفة عند أهل العلم .

قال العلامة العطار في حاشيته على « جمع الجوامع » (١ / ٢٣٢) :
[فَإِنَّ قَوْلَهُمُ الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ يُعْمَلُ بِهِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ مَعْنَاهُ : أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ فِي فَضِيلَةِ عَمَلٍ يَجُوزُ لِلشَّخْصِ أَنْ يَعْمَلَ ذَلِكَ الْعَمَلَ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ مَشْرُوطٌ بِأَنْ لَا يَشْتَدَّ ضَعْفُهُ وَلَمْ يُعَارِضْهُ خَيْرٌ صَحِيحٌ] .

وقوله (فاحفظ السمعية) معناه : كما قال الناظم في « شرحه الكبير » لمنظومته^(٣٨٧) : [أي الواردة في الشرع المسموع بالفعل كالوارد في

(٣٨٧) شرح الجوهرة الكبير للمؤلف مخطوط (ب/ ١٥٠) .

الكتاب والسنة ، أو بالقوة كالثابتة بالإجماع كالصانع^(٣٨٨) والموجود والواجب والقديم ، أو بالقياس كالمترادفات لما أذن من استعماله في لغة أو لغات على ما مر ، وفي هذا نظر ، لأننا نمنع كون الإذن في لفظ إذناً في لازمه ، إذ قد يوهم إطلاق اللازم نقصاً فيمتنع ، ألا ترى قوله تعالى ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ الرعد: ١٦ ، كيف يلزمه أنه خالق القردة والخنازير ولا شك في المنع من إطلاقه ، فكذا أيضاً يمتنع كون الإذن في لفظ إذناً في مرادفه لاحتمال إيهام أحد المترادفين نقصاً دون الآخر كالعالم والعارف وكالجواد والسخي قال السعد: فإن قيل فقد وجدنا من الأوصاف ما يمتنع إطلاقها مع ورود الشرع بها كالماكر والمستهزئ والمنزل والمنشئ والحارث والزارع والرامي؟! قلنا: لا يكفي في صحة الإجراء على الإطلاق مجرد وقوعها في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام وانسياق الكلام ، بل يجب أن لا يخلو عن نوع تعظيم ورعاية أدب [ثم قال الناظم في شرحه الكبير : [وورد في الكتاب والسنة ما يشعر بانعقاد المشابهة والمماثلة بينه وبينهم مما أخذ بظاهره المشبهة والمجسمة أشار إلى بطلان تمسكهم به بقوله] : وكل نصٍ ... الآتي في

(٣٨٨) الصانع مأخوذ من قوله تعالى ﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ النمل : ٨٨ ، وأما حديث : « إن الله صانع كل صانع وصنعتة » فصحيح الإسناد رواه البخاري في « خلق أفعال العباد » ص (٤٦) والمحاملي في أماليه ص (٣٠٩) وصححه الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٤٩٨/١٣) ، إلا أن لفظة (صانع) التي فيه مشكوك فيها ! لأن غير من ذكرنا روه بلفظ : « إن الله خالق كل صانع وصنعتة » رواه ابن أبي عاصم في السنة (برقم ٣٥٦) والحاكم في « المستدرک » (٣١-٣٢/١) ، والبخاري (٢٥٨/٧) وغيرهم ، وصححه الحافظ في « الفتح » (٥٣٠/١٣) بهذا اللفظ الثاني ، فيكون اللفظ مشكوكاً فيه لاحتمال كونه من تصرف الرواة ، والاعتماد فيه على الآية .

الكلام في التشبيه

وجوب مذهب التأويل وبطلان مذهب التفويض

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٤٠ - وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورّم تنزيها)

الشرح : المعنى الإجمالي لهذا البيت : أن الناظم يقول : أي وكل نص في الكتاب والسنة أوهم ظاهره مشابهة الله تعالى بخلقه أوله ، أي : أحمله على خلاف ظاهره الذي يفيد التشبيه والتجسيم ، وذلك بيان المعنى الحقيقي المراد منه ، أو فوضه وذلك بالإيمان به وتفويض معناه إلى الله تعالى . واقصد دائماً التنزيه ولا تغفل عنه . وهنا لا بد من الكلام على ثلاث قضايا كلية : (الأولى) : التشبيه والتجسيم . (الثانية) : التأويل . (والثالثة) : التفويض .

قضية التشبيه والتجسيم :

نفي التشبيه عن المولى سبحانه وتعالى :

اعلم أن تنزيه الله تعالى عن التشبيه والتجسيم^(٣٨٩) من أعظم أصول

(٣٨٩) قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢٩٧ / ١٣) : [قال ابن بطال التشبيه والتمثيل هو القياس عند العرب] . وهنا معناه قياس الخالق على المخلوق ، وقياس الغائب على الشاهد .

الإيمان ، إذ لا يكون التوحيد مقبولاً عند الله تعالى إلا به ، وقد أرسل الله تعالى الأنبياء والمرسلين لدعوة الخلق إلى نبد الوثنية وعبادة الله تعالى وحده وتنزيهه عن أن يكون مماثلاً ومشابهاً لهذه الأصنام التي هي أشكال وصور وهيئات ، قال تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ مريم : ٦٥ ، أي هل تعلم له شبيهاً ومثيلاً كما قال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وقتادة وابن جريج وغيرهم من السلف الأولين (٣٩٠) .

ونص سبحانه على إثبات التنزيه ونفي التشبيه والتجسيم في كتابه العزيز بقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ الشورى : ١١ ، وبقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ الإخلاص : ٤ ، وقال أيضاً : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الزخرف : ٨٢ ، وواحدة من هذه الآيات كافية في إثبات هذا الأصل الأصيل في عقيدة الإسلام .

وقد ذكر الناظم هذا الأمر في منظومته في مواضع ، منها : قوله (وَأَنَّهُ لِمَا يَنَالُ الْعَدَمُ مَخَالَفٌ بُرْهَانٌ هَذَا الْقِدَمُ) ، وقوله (مُتَزَهًّا أَوْصَافَهُ سَنِيَّةٌ عَنِ ضِدِّهِ أَوْ شَبْهِهِ شَرِيكٌ مُطْلَقًا) وقوله (وَكُلُّ نَصٍّ أَوْ هَمِّ التَّشْبِيهِهَا أَوْلُهُ أَوْ فَوْضٌ وَرُمَّ تَنْزِيهِهَا) . فنفي التشبيه هو التنزيه وهو كون المولى سبحانه مخالف لخلقه ولا يشبههم بوجه ، وهذا الأصل إنما يدل عليه العقل أولاً الحاكم بأن الصانع لا يشبه مصنوعه ، ثم الشرع في آيات كثيرة محكمة تقدّمت منها قوله

(٣٩٠) قال ابن كثير في تفسيره (١٧٦/٣) : [﴿ فاعبده واصطبر لعبادته هل تعلم له سمياً ﴾ قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : هل تعلم للرب مثلاً أو شبيهاً ؟ وكذلك قال مجاهد وسعيد بن جبير وقتادة وابن جريج وغيرهم] . وهو في تفسير ابن جرير الطبري (٢٢٦/١٨) وشُعَبُ الإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ (١/١٣٣) وغيرها .

سبحانه : ﴿ ليس كمثل شيء ﴾ ومنها : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ الإخلاص : ٤ ، ونحوها وهي قطعيات .

ونجد كذلك كليات الشريعة ونصوصها تؤكد على التنزيه الذي هو التسبيح ، قال النووي : [قال أهل اللغة العربية وغيرهم : التسبيح التنزيه يقال سَبَّحْتُ اللَّهَ تَسْبِيحًا وَسَبْحَانًا ، فسبحان الله معناه : براءة وتنزيهاً له من كل نقص وصفة للمُحَدَّث] (٣٩١) .

وقد ذكر الله تعالى التسبيح - الذي هو التنزيه - في كتابه الكريم في ستة وثمانين موضعاً ، وأمر به في مواضع كثيرة ، منها : قوله تعالى ﴿ وَادْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ آل عمران : ٤١ ، وقول سيدنا موسى وسيدنا هارون عليهما السلام : ﴿ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ، وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴾ طه : ٣٣-٣٤ وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ﴾ الأنبياء : ٢٦ . ثم جعل الصلاة مشتملة على التسبيح ليتذكر المسلم في ليله ونهاره تنزيه الله تعالى وأنه متعال في عظمته عن التجسيم ومشابهة المخلوقات والمحدثات ، قال تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى ﴾ طه : ١٣٠ .

وأما ما جاء في الأحاديث الصحيحة :

فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن يهودياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

(٣٩١) قاله الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (٢٠١/٤) .

يا محمد إن الله يمسك السموات على إصبع والأرضين على إصبع والجبال على إصبع والشجر على إصبع والخلائق على إصبع ثم يقول أنا الملك فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه ثم قرأ ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ الزمر: ٦٧ (٣٩٢) .

فمختصر الاستدلال بهذا الحديث أن يهودياً مجسماً مشبهاً جاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصف الله تعالى بأن له أصابع وأنه سبحانه يحمل

(٣٩٢) رواه البخاري في مواضع منها : (٦٨٦٤) ، ومسلم (٤٩٩٣) ، قال البخاري عقبه : (قال يحيى بن سعيد وزاد فيه فضيل بن عياض عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجباً وتصديقاً له) وعلى كل فهذا الحديث فيه رد القرآن الكريم والرسول صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك اليهودي فيما أتى به من تجسيم الله تعالى وتشبيهه بالإنسان الذي يحمل الأشياء بيده وأصابعه بقوله تعالى ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ الزمر: ٦٧ ، وكل من حاول أن يتلاعب فيزيد فيه أو يحتج بما ورد في بعض رواياته فيدعي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق ذلك اليهودي ووافقه فهو كاذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ! كائناً من كان القائل بذلك ! ولذلك نبه الحفاظ كالبخاري ومسلم وأحمد والترمذي والدارقطني في « العلل » (١٧٧/٥) على أن تلك الألفاظ المنكرة التي وقعت في بعض طرقه كقوله (تصديقاً) من زيادات بعض الرواة ، وقد بينت بتوسع في مقدمة كتاب « العلو » للذهبي من ص ٤٨-٥٤) دحض حجة كل من أراد أن يحتج بهذا الحديث من المجسمة والمشبهة بوجه من الوجوه ، واختصرت ذلك فيما علّفته على إبانة الأشعري التعليق رقم (١٥٠) ، ويكفي هنا أن أختتم بما قاله الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٩٨/١٣) نقلاً عن القرطبي قال : « وأما من زاد (وتصديقاً له) فليست بشيء فإنها من قول الراوي وهي باطلة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يُصدّق المحال وهذه الأوصاف في حق الله محال .. » .

الخلايق بها فردٌ عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقول الله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ... سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ الزمر: ٦٧ ! وفي رواية عند أحمد لهذا الحديث (٢٥١/١) عقب القصة : [فأنزل الله عز وجل ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ الزمر: ٦٧] ، وهذا رد صريح على ذلك الرجل اليهودي الذي شبهه سبحانه ولم ينزهه ولم يقدره حق قدره وتعظيمه .

قال الحافظ ابن الجوزي^(٣٩٣) : [قلت : ظاهر ضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإنكار ، واليهود مُشَبَّهة ونزول الآية دليل على إنكار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم] .

وروى مسلم (٤٨٨٨) والترمذي (٣٣٢٢) وغيرهما عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء اقض عنا الدين وأغننا من الفقر » . قال البيهقي^(٣٩٤) :

« استدل بعض أصحابنا بهذا الحديث على نفي المكان عن الله تعالى ، فإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان » ، وفي ذلك نفي التجسيم والتشبيه عنه سبحانه لأن الجسم هو ما يحاذي الأجسام فيكون فوقها أو تحتها أو بإزائها .

وروى الترمذي (٣٢٨٧) والحاكم في مستدرکه (٥٤٠/٢) وصححه عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن المشركين قالوا : « يا محمد أنسب لنا ربك ،

(٣٩٣) في كتابه الفذ « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (٢٠٦) بتحقيقنا .

(٣٩٤) في كتابه « الأسماء والصفات » ص (٤٠٠) .

فأنزل الله عز وجل : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ قال : الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت ، وإن الله لا يموت ولا يورث ولم يكن له كفواً أحد ، قال : لم يكن له شبيه ولا عدل وليس كمثل شئ» (٣٩٥) .

واتفقت الأمة على ذم التشبيه والتجسيم وتنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه ، حتى الواقعين في التشبيه والتجسيم فإنهم يتبرأون منه ويأنفون من وصمهم به لأنه عين الوثنية والصنمية .

ويكفي أن سيدنا ابن عباس ترجمان القرآن رضي الله عنه أوّل ظواهر النصوص التي توهم التشبيه والتجسيم وفسّرها بمعان صحيحة عقلاً ونقلاً ، ومن ذلك تأويله رضي الله عنه الساق بالشدة^(٣٩٦) ، والنسيان بالتُّرك^(٣٩٧) ،

(٣٩٥) قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأقرّه الذهبي هناك ؛ وهو كذلك ، واستدل بالحديث الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٣٥٦/١٣) .

(٣٩٦) كما في تفسير ابن جرير (٣٨/٢٩) وفتح الباري (٤٢٨/١٣) وقد بينت صحة السند إليه وبطلان من حاول أن يموّه فيضعفه في كتاب التناقضات (٣١٢-٣١٣) وقال ابن جرير هناك : [قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد] .

وقال ابن القيم في الصواعق المرسلّة (٢٥٢/١) : [ولا يحفظ عن الصحابة والتابعين نزاع فيما يُذكر أنه من الصفات أم لا غير هذا الموضوع] . وهذا غير صحيح بل هو من جملة تمويهاته فإنّ ابن عباس أوّل الأيدي بالقوة في مثل قوله تعالى ﴿ والسماء بينها بأيدي ﴾ ! ولفظة (أيدي) معناها الحقيقي جمع يد لقوله تعالى ﴿ ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيدي يبطشون بها ﴾ الأعراف : ٧ . وأول ابن عباس النسيان بالتُّرك ، إلى غير ذلك من أمور لا نريد أن نطيل ههنا بذكرها !!

والأيدي في قوله تعالى ﴿ والسماء بنيناها بأيدي ﴾ بالقوة^(٣٩٨) ، والجنب بالأمر والحق^(٣٩٩) ، وغير ذلك مما هو معلوم ومشهور في كتب التفاسير !

وقال البيهقي في « شعب الإيمان » (١/١٠٤) : [وأما البراءة من التشبيه بإثبات أنه ليس بجوهر ولا عَرَضُ فلأن قوماً زاغوا عن الحق فوصفوا الباري جل وعز ببعض صفات المُحدِّثين ، فمنهم مَنْ قال : إنه جوهر ، ومنهم من قال : إنه جسم ، ومنهم من أجاز أن يكون على العرش قاعداً كما يكون الملك على سريره وكل ذلك في وجوب اسم الكفر لقائله كالتعطيل والتشريك] .

وقال البيهقي أيضاً في « شعب الإيمان » هناك (١/١٣٧-١٣٨) :

[**فإن قال قائل** : فما الدليل على أنه ليس بجسم ولا جوهر ولا عَرَضُ ؟ **قيل** : لأنه لو كان جسماً لكان مؤلفاً . والمؤلف شيئان ، وهو سبحانه شيء واحد ولا يحتمل التأليف ، وليس بجوهر لأن الجوهر هو الحامل للأعراض ، المقابل للمتضادات ، ولو كان كذلك لكان ذلك دليلاً على حدوثه ، وهو سبحانه وتعالى قديم لم يزل ، وليس بعرض لأن العرض لا يصح بقاؤه ، ولا يقوم بنفسه ، وهو سبحانه قائم بنفسه لم يزل موجوداً ، فلا يصح عدمه .

فإن قال قائل : فإذا كان القديم سبحانه شيئاً لا كالأشياء ، ما أنكرتم أن يكون جسماً لا كالأجسام ؟

قيل له : لو لزم ذلك لزم أن يكون صورة لا كالصور ، وجسداً لا

(٣٩٧) انظر تفسير ابن جرير الطبري (٨/٢٠١) .

(٣٩٨) تفسير الطبري (٧/٢٧) .

(٣٩٩) تفسير الطبري (٢٤/١٩) .

كالأجساد ، وجوهرأ لا كالجواهر ، فلما لم يلزم ذلك ، لم يلزم هذا

فإن قال قائل : وما الدليل على أنه لا يشبه المصنوعات ، ولا يتصور في الوهم ؟ قيل : لأنه لو أشبهها لجاز عليه جميع ما يجوز على المصنوعات من سمات النقص وأمارات الحدث ، والحاجة إلى محدث غيره ، وذلك يقتضي نفيه ، فوجب أنه كما وصف نفسه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ الشورى : ١١ ، ولأننا نجد كل صنعة فيما بيننا لا تشبه صانعها كالكتابة لا تشبه الكاتب ، والبناء لا يشبه الباني ، فدل ما ظهر لنا من ذلك على ما غاب عنا ، وعلمنا أن صنعة الباري لا تشبهه [.

وقال الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١٦٦ / ١٦) :

[قَالَ الْمَازِرِيُّ : وَقَدْ غَلَطَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، فَأَجْرَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَقَالَ لِلَّهِ تَعَالَى صُورَةٌ لَا كَالصُّورِ . وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ تُفِيدُ التَّرْكِيبَ ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ مُحَدَّثٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِمُحَدَّثٍ فَلَيْسَ هُوَ مُرَكَّبًا فَلَيْسَ مُصَوَّرًا . قَالَ : وَهَذَا كَقَوْلِ الْمُجَسِّمَةِ : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ لَمَّا رَأَوْا أَهْلَ السُّنَّةِ يَقُولُونَ : الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ طَرَدُوا الِاسْتِعْمَالَ فَقَالُوا : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ . وَالْفَرْقُ أَنَّ لَفْظَ شَيْءٍ لَا يُفِيدُ الْحُدُوثَ ، وَلَا يَتَضَمَّنُ مَا يَقْتَضِيهِ ، وَأَمَّا جِسْمٌ وَصُورَةٌ فَيَتَضَمَّنَانِ التَّأْلِيفَ وَالتَّرْكِيبَ ، وَذَلِكَ دَلِيلُ الْحُدُوثِ ، قَالَ : الْعَجَبُ مِنْ ابْنِ قُتَيْبَةَ فِي قَوْلِهِ صُورَةٌ لَا كَالصُّورِ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ عَلَى رَأْيِهِ يَقْتَضِي خَلْقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ فَالصُّورَتَانِ عَلَى رَأْيِهِ سَوَاءٌ ، فَإِذَا قَالَ لَا كَالصُّورِ تَنَاقُضٌ] .

وقال الذهبي في « الميزان » في ترجمة محمد بن كرام : ومن بدع

الكرامية قولهم في المعبود تعالى: إنه جسم لا كالأجسام [.

وقال القرطبي في « تفسيره » (٢٥٦ / ١٢) : [وقد قال هشام الجوالقي وطائفة من المجسمة : هو نور لا كالأنوار وجسم لا كالأجسام ، وهذا كله محال على الله تعالى عقلاً ونقلاً ... ثم إن قولهم متناقض ؛ فإن قولهم جسم أو نور حكم عليه بحقيقة ذلك وقولهم لا كالأنوار ولا كالأجسام نفي لما أثبتوه من الجسمية والنور وذلك متناقض ، وتحقيقه في علم الكلام ، والذي أوقعهم في ذلك ظواهر اتبعوها ..] .

وقال الإمام القرطبي في « التذكار » ص (٢٠٨) في شأن المجسمة : « والصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عبّاد الأصنام والصور » .

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته المشهورة : « وتعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات الست كسائر المبدعات » .

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٣٩٨ / ١٣) : « واليهود يعتقدون التجسيم وأن الله شخص ذو جوارح كما يعتقد غلاة المشبهة من هذه الأمة » .

وقال عبد القاهر البغدادي في « أصول الدين » ص (٣٣٧) : « وأما مجسمة خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم : بأنّ الله تعالى له حد ونهاية من جهة السفلى ومنها يماس عرشه ، ولقولهم : بأنّ الله تعالى محل للحوادث » .

وتكفّل ابن الجوزي وابن عقيل وهما من الحنابلة المنزهين بالرد على المجسمة والمشبهة وذمهما فيما وقعوا به من تشبيه وتجسيم في مؤلفات

خاصة ، وهو كثير وكثير . وقال الذهبي في ترجمة ابن قتيبة في « سير أعلام النبلاء » (٢٩٨ / ١٣) : [وقال أبو بكر البيهقي : كان - ابن قتيبة - يرى رأي الكرامية ونقل صاحب مرآة الزمان بلا إسناد عن الدارقطني أنه قال : كان ابن قتيبة يميل إلى التشبيه ، قلت : هذا لم يصح وإن صح عنه فسحقا له فما في الدين محاباة] . وقال الذهبي في ترجمة الحافظ العبدري في السير (٥٨٣ / ١٩) وكان قد رُميَ بالتجسيم والتشبيه : [قلت : ما ثبت عنه ما قيل من التشبيه وإن صح فبعداً له وسحقا] .

والكلام في ذلك كثير وكثير عند أهل العلم ، ويكفينا أصلاً ما ورد في القرآن الكريم مما ذكرنا طرفاً منه ، ولكننا أتينا بأقوال بعض العلماء لأن كثيراً من الناس لا تظمن نفوسهم إلا بذلك .

(تنبيه) : ثم جاء ابن تيمية وادّعى أن التشبيه والتجسيم ليسا مذمومين ! فقال : ما نصه : « وإذا كان كذلك فاسم المشبهة ليس له ذكراً بذم في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين ... » (٤٠٠) .

وقال أيضاً في بيان تلبيس الجهمية (١٠٠ / ١ - ١٠١) ناقلاً مقراً ومباركاً ! : « والموصوف بهذه الصفات لا يكون إلا جسماً فالله تعالى جسم لا كالأجسام » ، وقال أيضاً ص (١٠١) : « وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم ، وأن صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ، فنفي المعاني الثابتة بالشرع بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع »

(٤٠٠) في « بيان تلبيس الجهمية » أو المسمى « نقض أساس التقديس » (١٠٩ / ١) !

ولاعقل جهل وضلال»^(٤٠١).

نسأل الله تعالى السلامة والعافية في الدين والدنيا .

وما سقناه يكفي في دحض مقاله هذه ونسفها ، وبه يتبين في أي جهة يقف هذا الإنسان .

التأويل

قضية التأويل والتفويض :

الذي نعتقده أن التأويل هو المذهب الحق المطلوب عقلاً ونقلاً ، وأن سلوك طريقة التفويض والجهل بمعاني النصوص أو أخذها على الظاهر أمر مردود شرعاً وعقلاً .

وأما تفصيل هذا الأمر فنقول : ههنا أمور لا بد من بيانها :

الأول : بيان أحقية مذهب التأويل وأنه يجب المصير إليه والقول به .

والثاني : بيان بطلان مذهب التفويض بأي شكل كان ، إلا في حالة البداية للعامي حتى يسأل العلماء عن معنى النص الذي أشكل عليه فهم معناه .

(٤٠١) اعتراف الألباني بدم التشبيه والتجسيم وأن المشبه يعبد صنماً : قال الألباني في شرحه وتعليقه !! على العقيدة الطحاوية ص (٢٨) ذاماً المشبهة والمجسمة ما نصه : « والمشبهة إنما زلّوا لغلوّهم في إثبات الصفات وتشبيه الخالق بالمخلوق سبحانه وتعالى^(٤٠١) ، والحق بين هؤلاء وهؤلاء إثبات بدون تشبيه ، وتنزيه بدون تعطيل . وما أحسن ما قيل : المعطل يعبد عدماً ، والمجسم يعبد صنماً » اهـ .

والثالث : أن القول بظواهر النصوص الذي يعبر عنه بعضهم بقوله (أمرؤها كما جاءت) و (قراءتها تفسيرها) ينتج عنه القول بعقيدة التشبيه والتجسيم .

والرابع : دراسة ما جاء عن بعض السلف من عبارات انبنى عليها مذهب التفويض من حيث ثبوتها ودلالاتها ووجود تأويلات عن نفس من حكى عنهم التفويض من السلف .

فلنشرع في بيان ذلك فنقول :

الأول : مذهب التأويل هو المذهب الحق :

التأويل هو بيان معاني النصوص عامة ، وفي التوحيد : بيان معنى النصوص التي يوهم ظاهرها التشبيه والتجسيم أو الجهة أو الصورة أو الجارحة . لأن التأويل عندنا هو فهم المقصود من النص ، والقرآن نزل لفهمه وتندبره لا لنؤمن به على عمى لقوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ ص : ٢٩ ، ولقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمْ آذًا كُنتُمْ تعملون ﴾ النمل : ٨٤ ، ولقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾ الفرقان : ٧٣ ، وهذه من أبلغ الآيات في المعنى المراد ، وهو أن المطلوب من المؤمنين فهم معاني الآيات والعلم بالمقصود منها ، فهذه الآيات وأمثالها تبين أن المطلوب هو فهم المقصود من النص والعلم به ، لا الجهل به والمرور عليه دون فهم ولا وعي والأخذ بظاهره الذي لم يردده الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

وقد ثبت بالكتاب والسنة وفعل الصحابة والتابعين وهم السلف الأول أن

المطلوب هو التأويل^(٤٠٢) وأنه الطريق القويم لفهم الكتاب والسنة .

أما القرآن : فقد أمر الله تعالى كما تقدّم بتدبر الآيات والعلم بها ونهى المؤمنين أن يخروا عليها صماً وعمياناً ، وذكر التأويل باللفظ فقال سبحانه : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ﴾ آل عمران : ٧ ، وقال تعالى : ﴿ وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتم نعمته عليك ﴾ يوسف : ٦ ، أي يعلمك معاني وبيان وتفسير الأحاديث . وقال تعالى : ﴿ ولنعلمه من تأويل الأحاديث ﴾ يوسف : ٢١ ، ﴿ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ يوسف : ١٠١ ، ﴿ ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ النساء : ٥٩ والآيات في هذا كثيرة .

وأما الحديث : فقد جاء في الحديث الصحيح عن ابن عباس قال : وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده بين كتفيّ أو قال على منكبي فقال : « اللهم فقّهه في الدين وعلمه التأويل »^(٤٠٣) . وقال صلى الله عليه وآله وسلم

(٤٠٢) وإذا كان السلف المتقدمين الأخيار من الصحابة والتابعين لم يتوسعوا في التأويل بمعنى أنهم لم يذكروا معاني نصوص الصفات فلأن تلك النصوص كانت مفهومة لديهم ومعلومة المعاني على حسب سياقها العربي ، وهي المعاني اللاتقة والتي نذكرها نحن ، والتي أشار إليها أو ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما في التأويلات المنقولة عنه وعن غيره من الصحابة والتابعين وجميع المفسرين المنزهين .

(٤٠٣) رواه أحمد في مسنده (١/٢٦٦ و ٣١٤ و ٣٢٨ و ٣٣٥) بأسانيد عديدة ، وابن حبان في صحيحه (١٥/٥٣١) ، والحاكم في المستدرک (٣/٥٣٤) ، والطبراني في الكبير (١٠/٢٣٨) ، وابن سعد في الطبقات (٢/٣٦٥) ، والفسوي في تاريخه (١/٤٩٤) ، والبلاذري في أنساب الأشراف (٣/٢٨) ، وغيرهم ، قال الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/٩٣٤) : [وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وجوه أنه قال لعبد الله بن عباس : « اللهم علمه الحكمة وتأويل القرآن » ، وفي بعض الروايات : « اللهم

لذلك الرجل الذي لم يفهم قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ
الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ البقرة : ١٨٧ ، ووضع خيطين أو
عقالين تحت وسادته حتى طلعت الشمس : « إنك لعريض القفا^(٤٠٤) إن
أبصرت الخيطين .. لا بل هو سواد الليل وبياض النهار^(٤٠٥) . أوّل له رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يفهمه^(٤٠٦) ويستوعبه .

وأما الصحابة : فالأصل أن آيات الصفات ومسائل الاعتقاد كانت مفهومة
المعنى عندهم ومعروفة لأن القرآن نزل بلغتهم التي كانوا يتخاطبون بها ، فإذا
أشكل عليهم أمر سألوا سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه فيكشفه
ويجلبه لهم ويبين لهم معناه فيفهمون المقصود والمراد ، وعندما يرون أحداً لم
يفهم معنى نص فإنهم يبينون له معناه ، بتأويله أي بتفسيره وإيضاحه ، ولا أدل
على ذلك من كثرة التأويلات المنقولة عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما نقل

فقيه في الدين وعلمه التأويل » وهي كلها أحاديث صحاح] . وقال الحافظ الهيثمي
في مجمع الزوائد (٢٧٦/٩) : [رواه أحمد والطبراني بأسانيد ، وله عند البزار والطبراني :
« اللهم علمه تأويل القرآن » ، ولأحمد طريقان رجالهما رجال الصحيح] . ومن باب
(من فمك ندينك) نقول : قال ابن تيمية الحرّاني في منهاج سنته (٥٠٣/٧) : [وقد ثبت
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل »] .
وصححه الألباني في سلسلته الصحيحة (٦/القسم الأول/١٧٣/٢٥٨٩) .
(٤٠٤) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣٣/٤) : [والعرب تقول فلان عريض القفا إذا
كان فيه غباوة وغفلة] .

(٤٠٥) رواه البخاري (٤٥١٠) والرجل هو عدي بن حاتم .

(٤٠٦) أي بيّن له المقصود من النص وهو التأويل كما بيّننا سابقاً .

لنا عن غيره من الصحابة ، قال الحافظ الزركشي : « وممن نُقِلَ عنه التأويل
علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم »^(٤٠٧) . فمن ذلك :

أنه لما استشكل على السيدة عائشة رضي الله عنها معنى قوله تعالى:
﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى، فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ النجم: ٨-٩ ، سألت عنه ، ففي
صحيح مسلم (١٧٧/١٥٩/١) عنها رضي الله عنها أنها قالت : أنا أوَّل هذه الأمة
سأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « إنما هو جبريل لم
أره على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين المرتين » . وهذا مما يُعَدُّ من
تأويلات سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للآية ، وقد أولها بعض
الصحابة أيضاً لمن لم يفهم معناها ولم يعرف على مَنْ يعود الضمير فيها، فمن
أولئك الصحابة ابنُ مسعود رضي الله عنه فقد بَيَّنَّ أن المقصود بها هو سيدنا
جبريل عليه السلام كما في صحيح البخاري (٣٢٣٢) ومسلم (١٧٤) .

وكذلك أولها أبو هريرة كما في صحيح مسلم (١٧٥) فقد جاء عن أبي

(٤٠٧) قاله الزركشي في كتابه « البرهان في علوم القرآن » (٧٩/٢) وهذا نصه هناك :
[وممن نقل عنه التأويل علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم ، وقال الغزالي في كتاب
« التفرقة بين الإسلام والزندقة » : إن الإمام أحمد أوَّل في ثلاثة مواضع وأنكر ذلك عليه
بعض المتأخرين ، قلت : وقد حكى ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى تأويل أحمد في
قوله تعالى ﴿ أو يأتي ربك ﴾ ، قال : وهل هو إلا أمره ، بدليل قوله ﴿ أو يأتي أمر ربك ﴾ ،
واختار ابن برهان وغيره من الأشعرية التأويل .. » . وما أنكره على الإمام الغزالي في
حكاية التأويلات الثلاث عن أحمد بن حنبل غلط محض ، فالإمام الغزالي مصيب فيها وقد
نقلنا تلك التأويلات عن ابن حنبل في مقدمة « دفع الشبه » وفي « صحيح شرح
الطحاوية » .

هريرة ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى ﴾ قال : رأى جبريل .

وروى البخاري في صحيحه (١٠٣) : عن ابن أبي مُليكة، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ حُوسِبَ عُذْبًا » ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ : أَوْلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الإنشقاق : ٨] ، قَالَتْ : فَقَالَ : « إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ » .

فكل ذلك من التأويل والتبيين للآيات المتعلقة بالصفات ومواضيع العقائد .

وأما السلف العقلاء فقد امتلأت كتب التفاسير وخاصة تفسير ابن جرير الطبري بتأويلاتهم^(٤٠٨) ، وعلى رأسهم ابن عباس والتابعين كقتادة ومجاهد

(٤٠٨) وصنف الإمام أبو منصور الماتريدي المتوفى سنة ٣٣٣هـ كتاب « تأويلات أهل السنة » أو « تأويلات القرآن » وهو مطبوع في خمسة مجلدات فيه تأويلات كثيرة ، والإمام الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ قبل ذلك له تفسير كله تأويل ويجد من يتدبر « صحيح البخاري » و« الترمذي » وغيرهما من كتب السنة تأويلات كثيرة للسلف في موضوع الصفات وغيرها ، حتى أن الترمذي رحمه الله تعالى لَمَّا أَوَّلَ فِي سَنَتِهِ (٣٢٩٨) حديث : « لو أنكم دليتم رجلاً بجبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله » فقال عقبه : [وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقالوا : إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه] ، لم يُرَقَّ هذا التأويل لابن تيمية الحرّاني في « مجموع الفتاوى » (٥٧٣/٦) فقال منكراً على الترمذي ما نصه : [فان الترمذي لما رواه قال وفسره بعض أهل الحديث بأنه هبط على علم الله ... وكذلك تأويله بالعلم تأويل ظاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية !!]

وسعيد بن جبير وغيرهم ، ويكفي أن سيدنا ابن عباس ترجمان القرآن رضي الله عنه أوّل ظواهر النصوص التي توهم التشبيه والتجسيم وفسرها بمعان صحيحة عقلاً ونقلاً ولغة ، ومن ذلك تأويله رضي الله عنه الساق بالشدة^(٤٠٩) ، والنسيان بالتُّرك^(٤١٠) ، والأيدي في قوله تعالى ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾ بالقوة^(٤١١) ، والجنب بالأمر والحق^(٤١٢) ، والكرسي بالعلم^(٤١٣) ، وقد بسطنا الكلام في تأويلات ابن عباس وأئمة السلف والعلماء في صحيح شرح الطحاوية وغيره فليرجع إليه من شاء !

وبذلك يتبين أن قول من قال بأن مذهب السلف التفويض والانكفاف عن التأويل ليس صواباً كائناً من كان القائل بهذه الدعوى ، لاختلاف السلف في ذلك على الأقل ، وكلام بعض السلف المتأخرين القائلين (أمرّوها كما

والحاصل فالتأويل هو مذهب السلف الصالح من عهد الصحابة فمن بعدهم حتى جاء هؤلاء الحنابلة الذين ينكرونه وينسبونه لبعض علماء السلف ويُركّبون له الأسانيد فيقولون السلف ما لا يقولون ! والأمر ظاهر واضح !

(٤٠٩) كما في تفسير ابن جرير (٣٨/٢٩) وفتح الباري (٤٢٨/١٣) وقد بينت صحة السند إليه وبطلان من حاول أن يموّه فيضعفه في كتاب التناقضات (٣١٢-٣١٣) وقال ابن جرير هناك : [قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد] .

(٤١٠) انظر تفسير ابن جرير الطبري (٢٠١/٨) .

(٤١١) تفسير الطبري (٢٧/٧) .

(٤١٢) تفسير الطبري (١٩/٢٤) .

(٤١٣) تفسير ابن جرير (٩/٣) ، وفي البخاري (فتح ١٩٩/٨ قبل الحديث ٤٥٣٥) عن سعيد بن جبير : « كرسية علمه » . وفي القاموس المحيط : « والكرسي بالضم وبالكسر : السرير والعلم » .

جاءت) و (قراءتها تفسيرها) ليس بحجة علينا والتمسك بما قالوا هو من التقليد المذموم ، وإنما علينا البحث عن حقيقة الأمر وسيتضح للعاقل أن القرآن نزل إلينا لفهمه ونعلم ما فيه ، وليس لنجهله ونفوض معانيه ، ونمرُّ عليها كمن قال الله تعالى فيهم : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ الأنفال : ٢٢ .

ومما لا ينبغي التعويل عليه أيضاً في مثل هذه المضائق الاعتماد على ما يقوله بعض العلماء وتقليدهم دون الكشف والثبت لا سيما وقد وقع الاضطراب في كلامهم ، فالنووي وابن حجر مثلاً وقع التخالف بين أقوالهم في هذه القضية ، أما النووي رحمه الله تعالى فيقول مثلاً في « شرح مسلم » (١٩/٣) : [اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين ، أحدهما : وهو مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يتكلم في معناها] . ثم يناقض هذا فيقول في نفس الكتاب عن قضايا الصفات (٣٦/٦) : [والثاني مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها] ! فكيف يكون ذلك مذهب كل السلف ثم يكون عكس ذلك مذهب جماعات من السلف ؟!

وأما ابن حجر فقد قام عملياً بتأويل القرآن والسنة في الصفات وغيرها من أوّل « فتح الباري » إلى آخره ، وعندما جاء للكلام عن التفويض والتأويل نظرياً قال بأن مذهب التفويض هو الصواب والأسلم ! كما تجد ذلك عندما تتصفح ما كتبه في بعض المواضع من فتح الباري^(٤١٤) .

(٤١٤) انظر « فتح الباري » (٤٠٨/١٣) شرح الباب (٢٢) من كتاب التوحيد .

وقول البيهقي بعد أن خاض في أنواع من التأويلات فيما نقله الحافظ عنه في «الفتح» (٣٠/٣) : [قال البيهقي : وأسلمها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه ، ومن الدليل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين غير واجب فحينئذ التفويض أسلم] . وأقول : هذا كلام مردود .

فتلخص مما تقدم أن التأويل هو القول الذي يجب المصير إليه بدلائل المعقول والمنقول^(٤١٥) .

(٤١٥) ومما يجب التنبيه عليه هنا : أن ابن قدامة الحنبلي المشهور - المتوفى سنة ٦٢٠هـ - له كتاب سماء « ذم التأويل » ، وعنوانه يدل على بطلان ما فيه ، والرجل كان مجسماً حتى قال فيه الحافظ المؤرخ أبو شامة المقدسي في كتابه « ذيل الروضتين » ص (١٣٩) : « ولكن كلامه فيما يتعلق بالعقائد في مسائل الصفات والكلام هو على الطريقة المشهورة عن أهل مذهبه - أي الحنابلة المجسمة - فسبحان من لم يوضح الأمر له فيها ... » !! وابن قدامة هذا له كتاب « روضة الناظر » في أصول الفقه ظنه بعض الناس من المبدعين في هذا الفن وهو تلخيص منه بالحرف لكتاب « المستصفي » للإمام الغزالي أخذه هذا الحنبلي من ذلك الإمام الأشعري الفاضل ولم يشر إلى ذلك ، فهو من جملة سرقاته العلمية ! والكلام في هذا يطول فلنقتصر على هذا الذي ذكرناه ، والله الموفق .

الكلام في التفويض

وبيان أنه مذهب مردود ولم يقل به السلف الأولون
خلافًا لما يدّعيه بعض أهل العلم

الأمر الثاني التفويض :

وهو عدم العلم بالمقصود من النص ، وإن شئت قل : الجهل بالمقصود
من النص ، وهو مذهب مردود .

والتفويض في الأصل عند القائلين به هو : التوقف في معنى النص
وإعلان الجهل وعدم المعرفة بمعناه ، مع عدم استعداد الخوض في ذلك
للعجز ، ورد فهم معنى النص إلى الله تعالى .

ويمكن أن نفسر التفويض بعدة تفسيرات وهي :

التفسير الأول : تفويض الإنسان معنى آية أو حديث عند عدم العلم
بالمقصود منها أو عند العجز عن فهمها ، إلى أن يسأل العلماء ويظهر له معنى
الآية أو الحديث فيقول به ، وهذا ليس مذهباً إنما هو حالة يسلكها الإنسان في
ظرفٍ مُعَيَّنٍ وتزول ، ولا يتخذ هذا موقفاً من جميع آيات القرآن .

التفسير الثاني : من اتخذ التفويض مذهباً ومسلكاً وطريقاً ومنهجاً في
التوحيد ، وفسره بأنه الإيمان بتلك النصوص مع الجهل بمعناها أو عدم تعيين
المعنى ورد علمه إلى الله تعالى مع تنزيهه سبحانه عن ظاهرها وعن مشابهة

خلقه. واحتجوا هنا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ آل عمران : ٧ ،
فقصروا علم تأويله ومعرفته على الله وحده فقط ، أما الراسخون في العلم فهم
بنظرهم لا يعلمونه ! وهذا مذهب باطل مردود لأن الله تعالى خاطبنا - في
النصوص التي سموها بنصوص الصفات - بألفاظٍ عربية مفهومة ، وربما يحتاج
هؤلاء بما ينقل عن بعض السلف من قولهم « أمرها كما جاءت » ، وكلام
بعض السلف ليس بحجة .

والتفسير الثالث للتفويض : هو القول بظواهر النصوص وحققتها مع
تفويض الكيفية ! وهذا لا يعتبر في الحقيقة تفويضاً وإنما هو فهم لمعنى النص
على ظاهر ألفاظه ، وهو قول محض بالتشبيه وإن قال أصحابه بلا كيف ولا
تشبيه ولا تمثيل^(٤١٦) ، فإن مثل هذه الجمل لا محل لها من الإعراب ههنا ،
وممن قال بذلك قوم من الأشعرية وجمهور الحنابلة ومن مشى على طريقتهم .
ويحتاج هؤلاء أيضاً بما ينقل عن بعض السلف من قولهم « أمرها كما
جاءت » و « قراءتها تفسيرها » .

هذا مختصر الكلام في بيان التفويض ، وقد تبين أن حقيقة التفويض
الخالص هو القول بعدم العلم بمعاني النصوص وبالتالي عدم إثبات أي معنى
منها بسبب الجهل بمعانيها والمقصود منها ، ولذلك قاموا بتفويض علمها إلى
الله تعالى ، فيقتضي معنى تفويضها ورَدَّ علمها إلى الله تعالى عدم معرفة هل
يثبت منها صفة أو لا يثبت منها صفة ، فمن أثبت صفة من آية اليد ولم يثبت

(٤١٦) وسناقش إن شاء الله تعالى هذه المسألة فيما يأتي وننظر في أقوال أهل العلم
الواردة فيها لتأخذ الصواب ونبذ الأقوال المردودة المخطئة والمضطربة .

صفة من آية الجنب أو الساق مثلاً فقد فهم المعنى ولم يفوضه لله تعالى ، بل رفض مفهوم التفويض لأن هذا ينافي التفويض^(٤١٧) ، وبذلك يتبين أن التفويض نوع من أنواع التلاعب والتحايل ، أو أن السائر فيه تائه مضطرب أو متناقض في قضاياه .

ومن التفويض أيضاً التوقف في نص ما لعدم العلم بمعناه إلى حين السؤال أو الكشف عنه ، أما ما سوى ذلك وهو ما ذهب إليه مَنْ يدعون التفويض فهي أقوال مفادها التشبيه والتجسيم أو تؤول إليه مع منطوق مردود ممجوج .

وهنا نبدأ بشرح هذه التفاسير الثلاثة والتعليق عليها وبيان ما هو الباطل منها :

التفسير الأول للتفويض : وهو كما تقدّم تفويض الإنسان معنى آية أو حديث عند عدم العلم بالمقصود منها أو عند العجز عن فهمها ، إلى أن يسأل العلماء ويظهر له معنى الآية أو الحديث فيقول به ، وهذا ليس مذهباً إنما هو حالة يسلكها الإنسان في ظرف معين وتزول ، ولا يتخذ هذا موقفاً من جميع

(٤١٧) قال الشيخ الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (٩١) : [وطريقة الخلف أعلم وأحكم لما فيها من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم ، وهي الأرجح ، ولذلك قدّمها المصنف ؛ وطريقة السلف أسلم ، لما فيها من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد له تعالى ، وقوله (ورُمّ تنزيها) أي واقصد تنزيهاً له تعالى عما لا يليق به مع تفويض علم المعنى المراد] . فهذا نص بعض علماء الأشاعرة في معنى التفويض وهو أنه عدم العلم بالمعنى المراد من النص ، فهو معنى مبهم عند من يقول بالتفويض ، فكيف يجزم في نص ما بأن فيه إثبات صفة ، وفي آخر أنه ليس فيه إثبات صفة إذا كان المعنى غير معلوم !؟

آيات القرآن .

وهذا أمر مطلوب لأن الإنسان لا يجوز أن يفسر شيئاً من القرآن برأيه بلا علم ، سواء كان هذا في موضوع الصفات أو في الفقه أو في أي موضوع آخر ، وقد أمر الله تعالى بالرجوع إلى العلماء في ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ النحل : ٤٣ ، والأدلة في ذلك كثيرة مشهورة .

وأما التفسير الثاني للتفويض : وهو أن يتخذ العلماء وطلبة العلم التفويض مسلكاً بمعنى أن يعتقدوا جهل معاني تلك الآيات ، وعدم جواز تعيين المعنى فيها ، وتنزيه الله عن ظاهرها الذي يفيد التشبيه أو التجسيم ! فهذا مذهب مردود لما مرّ في الكلام على التأويل ، من أن الله عز وجل أنزل هذه الآيات بلسان عربي مبين وبألفاظ مفهومة في لغة العرب ، وقد علم العرب وعقلاء العلماء أن ظاهرها غير مراد ، وأن لها معانٍ ، فقوله تعالى مثلاً : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ المائدة : ٦٤ ، معناه أنه سبحانه كريم ، وأن معنى ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر : ١٤ ، أي : بأمرنا وحفظنا ورعايتنا ، ونحو ذلك .

وسلوك هذا المذهب الذي هو طلب اعتقاد الجهل بمعاني آيات الصفات دون بقية المتشابهات مذهب مخترع ليس له دليل على التحقيق ، وأصحابه أو من يقولون بأحقيقته استدلوا بقوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ آل عمران : ٧ ، ووقفوا على ذلك بأن ادّعوا بأن أهل العلم الراسخين لا يعلمون معاني المتشابه ، كما استدلوا بحديث : « وما جهلتم فكلوه إلى عالمه » ، وبما ينقله بعض العلماء من أن مذهب السلف هو التفويض بهذا المعنى !

أما استدلالهم بالآية الكريمة فلا يصح لأن الله تعالى أمر بالفهم ،

ورسوله دعا للناس بالتفقه وعلم التأويل ، ولأن أهل العلم من السلف وعلى رأسهم الصحابة والتابعون أولوا القرآن من أوله إلى آخره وكتب التفاسير خير شاهد على ذلك ، وادّعائهم بأن المتشابه في الصفات لا يعلمه أهل العلم دون المتشابه في بقية الأمور قول مردود لا يلتفت إليه فقد جزم الفقهاء والعلماء من السلف والخلف بمعاني المتشابه في الصفات وفي الفقه في أبوابه المختلفة كالطهارات والصلاة والصيام وبقية الأبواب ، وتخصيص الصفات دون غيرها من المتشابه بجهل الراسخين في العلم بمعانيها لا دليل عليه وهو باطل من القول .

والآية كما ترى عممت الحكم على جميع المتشابه ولم تخص آيات الصفات أما هم فقصروه على جزء من المتشابه وهو ما كان في آيات الصفات والتوحيد فقط ، وهذا مذهب باطل لأنهم قالوا بتفويض بعض متشابه القرآن ولم يقولوا بتفويضه كله ، فهم لا يقولون بتفويض آيات الطهارة أو الصلاة أو الأحكام الفقهية والقصاص وغيرها وإنما يخوضون في معناها (إذا هناك آيات من المتشابه يتكلمون في تفسيرها ويعينون معناها كالقرء) ، فهم إنما يقولون بتفويض آيات الصفات والعقيدة فقط، وهذا تحكم بالهوى بلا دليل ولا برهان .

بيان بطلان استدلال المفوضة بحديث : « ما علمتم منه فقولوه ، وما جهلتم فكلوه إلى عالمه » :

وأما استدلالهم بحديث « وما جهلتم فكلوه إلى عالمه »^(٤١٨) فهو

(٤١٨) هو بهذا اللفظ : رواه عبد الرزاق (٢١٦/١١) وأحمد (١٩٥/٢) وابن ماجه

استدلال باطل أيضاً لأن معناه : وما جهلتم معناه من المتشابه فردوه إلى العالم به منكم^(٤١٩) ، أي إلى الراسخين في العلم ، وقد جاء في رواية أبي هريرة له : « وما جهلتم فردوه إلى عالمه » ، وهذا مصداق قوله تعالى ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ النساء : ٨٣ ، وأكد هذا الحافظ ابن حبان في صحيحه (٢٧٦/١) حيث رواه بإسناد آخر من حديث أبي هريرة مرفوعاً^(٤٢٠) ، وقال عقبه : [وقوله : « وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه » ، فيه الزجر عن ضد هذا الأمر وهو أن لا يسألوا مَنْ لا يَعْلَم] . وكذلك ساقه ابن كثير في نفس هذا المعنى الذي قرره ابن حبان في تفسير قوله

(٣٣/١) والبغوي في « شرح السنة » (٢٦٠/١) وغيرهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وقد تبين لنا أنه ضعيف بعد أن صححناه تقليداً قبل نحو عشرين سنة في « صحيح شرح الطحاوية » ، لأنه تبين لنا الآن أنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن عمرو بن العاص ، وليس عن عبدالله بن عمرو بن العاص ، وبذلك يكون منقطعاً لأن شعبياً لم يسمع من عمرو ، وانظر تقرير ذلك وشرحه مطولاً في ترجمة عمرو بن شعيب في تهذيب المزي (٧٦-٧٠/٢٢) ، وقد تبين لنا ذلك من رواية ابن سعد له في « الطبقات » (١٩٢/٤) .

(٤١٩) وهذا لا ينفي أننا نرد الأمور دائماً إلى الله تعالى سواء ما نعلمه وما لا نعلمه ، لأنه سبحانه فوق العالمين جميعاً وهو بكل شيء عليم جملة وتفصيلاً ، وهو الأعلم على كل حال .

(٤٢٠) وهذا أيضاً رواه أبو يعلى في مسنده (٤١٠/١٠) وفيه : « عن أبي سلمة قال : لا أعلمه إلا عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ... » ، قال ابن كثير في تفسيره (٣٥٥/١) : [وهذا إسناد صحيح ولكن فيه علة بسبب قول الراوي لا أعلمه إلا عن أبي هريرة] .

تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ آل عمران : ٧ .

ثم وجدت ما يؤكّد هذا المعنى عن سيدنا معاذ رضي الله عنه حيث يقول : « أما القرآن فمنار كمنار الطريق ولا يخفى على أحد ، فما عرفتم منه فلا تسألوا عنه أحداً ، وما شككتم فيه فكلوه إلى عالمٍ » . رواه ابن أبي شيبة (١٢٨/٦) بإسناد حسن .

وإنما قلنا بذلك لأن الله تعالى أنزل القرآن ليفهمه الناس ويتدبروه ويعلموا ما فيه وهذا هو الأصل ، وقد قام المفسرون من السلف والخلف بتفسيره من أوله إلى آخره ، فمن لم يعلم شيئاً منه ولم يفهمه فليسأل عن ذلك أهل العلم ولا يبقيه في حيز الطلاسم والرموز التي لا يمكن أن تفهم .

وأما استدلالهم بما نُقِلَ عن بعض السلف ، فقول من يسمونهم بالسلف أو بعض السلف ليس بحجة أصلاً مع وجود الاختلاف ومع مخالفته أصلاً لما ثبت في القرآن من وجوب الفهم والتدبر والعلم ، وقول بعض السلف ليس بحجة دون البعض الآخر ، لا سيما مع استفاضة التأويل عن السلف الأولين من الصحابة والتابعين ، حتى من نقل عنهم الإمرار وعدم التفسير نقلت عنهم أيضاً تأويلات وتفسيرات لآيات الصفات كسفيان بن عيينة وسفيان الثوري ومالك وغيرهم . وسنذكر فصلاً خاصاً في دراسة تلك الكلمات المنقولة عن السلف في الإمرار والإقرار وعدم التفسير وما يتعلّق بذلك إن شاء الله تعالى والله الموفق .

فهذا هو التفسير الثاني للتفويض بأدلته مع نقضها وهو الذي سلكه بعض

الأشاعرة ونافح عنه بعض المتعصيين المدعين بأن ذلك هو مذهب السلف^(٤٢١) وهو الأسلم بلا بينة مقبولة أو صحيحة ، وقد اضطرب فيه من قال به من الأشاعرة وأشباههم كما سنين ذلك ، حيث قال أمثال البيهقي والخطابي مرة بالقول بالظاهر ومرة بالإثبات مع تفويض المعنى أو الكيف ومرة بالتأويل ، فلم يستقم لهم ما سلكوه في ذلك ، لأن إثبات صفة العين مثلاً لا يستقيم مع دعوى إمرار النصوص وعدم تفسيرها والابتعاد عن التعرّض لمعانيها !

وأما التفسير الثالث للتفويض : وهو القول بإجراء النصوص على ظواهرها وحقيقتها دون تفسير أو تأويل لها يخرجها عن ظاهرها مع تفويض الكيف فيما أثبتوه منها ، فهذا لا يعتبر كما قدّمنا تفويضاً حقيقة ، وإنما هو فهم للنص على ظاهر ألفاظه ، وهو قول محض بالتشبيه وإن قال أصحابه بلا كيف ولا تشبيه ولا تمثيل ، وهذا هو مسلك الحنابلة الذين بين حالهم الحافظ ابن الجوزي في « دفع شبه التشبيه » ، وهو مسلك ابن تيمية ، وهو قريب من الحالة التي يقول بها الأشعري أو البيهقي والخطابي في بعض النصوص التي يجرونها على ظاهر لفظها أو هي الحالة بعينها ، ولذلك نجد ابن تيمية الحراني يحاجج مخالفه من الأشعرية في كتبه بالنصوص التي يقولها الأشعري في « الإبانة » وفي « مقالات الإسلاميين » ! من مثل إثبات العينين واليدين والقول بظواهر النصوص وحقيقتها .

وعلى ذلك فهذا الفريق يفسر قول السلف (أمرها كما جاءت) و

(٤٢١) وهو الذي نص عليه بعض الأشاعرة في كتبهم بأنه أحد المذهبين المقبولين في هذه القضية ، مع أن أكثر الأشاعرة يقولون بالتأويل ولا يقولون بهذا المذهب المردود .

(قراءتها تفسيرها) ونحو هذه الكلمات باعتقاد ما تفيد ظواهرها .

وما لا يستطيع أحد إنكاره هو اتفاق الفريق الثاني مع الفريق الثالث في إثبات صفات من النصوص التي لم يُذكر فيها لفظ صفة ، حيث يثبتون العين أو العينين والقدم والوجه واليدين والأصابع والكف والساق و بأنها صفات ، وكلاهما يقول بأن ذلك بلا كيف ! فلا فرق بين التفسيرين - الثاني والثالث - إلا في كون التفسير الثاني هو المرحلة الأولى للتفسير الثالث ، ثم نجد كلا الفريقين في صف واحد ينكر على مخالفيه التأويل ويرمي أصحابه بالاعتزال والجهمية والتعطيل وأمثال هذه التهم الفارغة !

وبعض مَنْ لم يفهم الأمور يقولون بأن التفويض هو : (إثبات اللفظ ، وتفويض المعنى ، ونفي الكيفية) ، وهنا نقول :

أما قولهم بأن التفويض هو (إثبات اللفظ) يمكن استبدال هذا بالقول بأن التفويض هو : (الإيمان بما ثبت من النصوص) أما إثبات اللفظ فيحتمل معان ، منها : إثبات اللفظ أي الإيمان به ، ومنه : إثبات اللفظ صفة لله تعالى ، وأما قولهم (إثبات اللفظ) فليس كل لفظ ثابتاً في الأحاديث إما بسبب ضعف الإسناد ، وإما بسبب تصرف الرواة في اللفظ ، وأما ما يسمّى بمذهب الإثبات فيطلق على من أثبت كل لفظ على أنه صفة لله تعالى وهذا مذهب مردود حتى عند ابن تيمية الذي لم يثبت - كما يزعمون - بعض الألفاظ كالنسيان والجنب ونحوهما !

وأما قولهم (وتفويض المعنى) وهذا بيت القصيد في القضية ، فإذا كان المعنى مفوضاً وغير معلوم لديهم ، فكيف يستنبطون منه أن تلك اللفظة صفة

وهو غير معلوم المعنى وقد فوضوا علمه إلى الله!؟

وأما قولهم (ونفي الكيفية) فالكيفية منفية عن الله قطعاً لا لقول مالك بن أنس ولا لقول غيره وإنما بدلائل العقل والنقل .

ومن أبداع وأجمل أقوال أهل العلم في رد هذه الترهات ما ذكره الحافظ أبوحيان رحمه الله تعالى في تفسيره « البحر المحيط » (٤ / ٣١٦ طبعة دار الفكر) حيث يقول :

« وقال قوم منهم القاضي أبوبكر بن الطيب – الباقلاني – : هذه كلها صفات زائدة على الذات ثابتة لله تعالى من غير تشبيه ولا تحديد ، وقال قوم منهم الشعبي وابن المسيب والثوري^(٤٢٢) نؤمن بها ونقرُّ كما نصت ولا نُعيِّن تفسيرها ولا يسبق النظر فيه . وهذان القولان حديث مَنْ لم يمعن النظر في لسان العرب » . فتأمل !! وهذا مما يكتب بالذهب حقاً .

ومن الأقوال الجميلة أيضاً هنا :

على أننا نجد الإمام الغزالي يقول في كتابه « روضة الطالبين وعمدة السالكين »^(٤٢٣) ص (١٣٠) ما نصه : [واعلم أن الإعراض عن تأويل المتشابه خوفاً من الوقوع في محذور من الاعتقاد يجرُّ إلى الشك والإيهام واستزلال العوام وتطريق الشبهات إلى أصول الدين وتعريض بعض آيات كتاب الله العزيز إلى رجم الظنون ..] . وتأويلات الإمام الغزالي المشهورة في كتبه

(٤٢٢) وهذا لم يثبت عن أحد من هؤلاء البتة ولكن نقله بعض الناس عنهم .

(٤٢٣) كتاب « روضة الطالبين » المطبوع ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

وشرحه للصفات في كتاب «الإحياء» وغيره يفيد عدم ميله لمذهب التفويض البتة .

وقول ابن العربي المعافري الأشعري في «عارضه الأحوذى شرح سنن الترمذي»^(٤٢٤) (٢٢٥/٩): [وقد بينا بأن كل صفة حدوثٍ تقتضي التغيير، وذلك مما لا يوصف الله به كالمرض والمشى والضحك والفرح والنزول ونحو ذلك، فإذا وصف نفسه بشي من ذلك لا يقال نُمره كما جاء بإجماع الأمة، ولكنه يحمل على التأويل ويعلم أنه مجاز عبّر به عن السبب المتقدم للشيء أو عن الفائدة الحاصلة عنه ..] .

فكان الواجب على أهل التفويض لو كانوا يفوضون حقاً أن يقولوا : بأننا لا نعلم معاني هذه الآيات ولا نتعرض لتأويلها بأن فيها إثبات صفة الوجه أو العينين ولا غير ذلك لأن معناها المقصود منها مجهول عندنا ، فقول أصحاب هذا المذهب بأن التفويض هو : (الإيمان بتلك النصوص وعدم تعيين معناها مع تنزيه الله تعالى عن ظاهرها وعن مشابهة خلقه) ظاهره للمغفلين جميل ، لكن باطنه وحقيقته أمر وبيبل ! لأمرين :

الأول : أن في ذلك مخالفة مقصد الشارع الذي أمر بفهم وتدبر نصوص الكتاب والسنة والعلم بمعانيها ولم يستثن منها شيئاً ، وإلا فإنزال تلك الآيات عبث ، والشارع منزّه عن العبث .

والثاني : أن هؤلاء - سواء من كان منهم في صف الذهبي أو من كان

(٤٢٤) طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٧ م . انظر شرح الحديث رقم (٢٤٩٨) .

منهم في صف الباقلاني وأمثاله - يثبتون من تلك النصوص صفات وإن كانوا ينزهون أن تكون جوارح أو تشبه صفات المخلوقين ، فهم يثبتون عيناً وصوتاً ووجهاً ويدين واستواءً وإتياناً ومجيئاً ونزولاً^(٤٢٥) ويتعذرون لذلك بقولهم : « على وجه لا يوجب التشبيه » . وهذا خروج عن حقيقة معنى التفويض الذي يدعونه !

فمن قال بأن العين أو العينين مثلاً صفة من صفات الله تعالى في آية ذكر فيها لفظ العين أو الأعين فإنه لم يفوض وإنما استخرج حكماً من الآية وأظهر معنى من المعاني ، فهو لم يفوض معنى الآية وإنما استخرج منها حكماً أثبتته وهو تعيين أن لله تعالى صفة العين ثم فوض كيفيتها ، فهو في الحقيقة ليس مفوضاً وإنما هو مثبت لظواهر النصوص ، والعاقل المنصف يقر بأن الله تعالى عندما قال ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ الطور : ٤٨ ، لم يرد إثبات صفة العين ولا العينين وإنما أراد أن يُطمئن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بأنه في حفظه ورعايته .

ومن أثبت لله عيناً أو عينين من النص فهل مشى على قانون (الإمرار والسكوت وقراءتها تفسيرها) ؟! أو على ما نقل الترمذي^(٤٢٦) عن بعض أهل

(٤٢٥) وقد أثبت الحافظ البيهقي كل ذلك وزيادة عليه في كتابه « الأسماء والصفات » ص (١١٠) حيث قال : « ومنه ما طريق إثباته ورود خير الصادق به فقط ، كالوجه واليدين والعين في صفات ذاته ، وكالاستواء على العرش والإتيان والمجيء والنزول ونحو ذلك من صفات فعله ، فثبتت هذه الصفات لورود الخبر بها على وجه لا يوجب التشبيه ، ونعتقد في صفات ذاته أنها لم تنزل موجودة بذاته .. » !! وهذا كلام مردود !

(٤٢٦) سنن الترمذي عقب الحديث رقم (٢٥٥٧ و٣٠٤٥) ، مع أن الترمذي رحمه الله تعالى قال عقب الحديث رقم (٦٦٢) : « فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير

العلم قبله أنهم قالوا : (لا تُفسَّر ولا تتوهَّم) فهنا فسَّر من أثبت العين أن في هذه الآية إثبات صفة العين ونزَّهها أن تكون حدقة أو جارحة وأفرغها من جميع المعاني المعروفة في اللغة وفوضها أو تظاهر بالتفويض بعد ذلك !

فهل يُعدُّ هذا تفويضاً أم زيادة على ما ورد في الآية ؟!

وهنا نقول : بأن هذا التفويض لا يجعل التنزيه واضحاً في الاعتقاد بل يجعله في موضع الريبة والشك والاضطراب ! ويجعل العقيدة مائعة تدور بين حالاتٍ من الحيرة والاضطراب والجهالة .

قال الإمام الشهرستاني الأشعري في « مفاتيح الأسرار ومصايح الأبرار » ص (١٩٦-١٩٧) وهو مقدمة تفسيره ما نصه : [.. فالقدرى يفسِّرُ آيات القدر على ما يوافق مذهبه ، والأشعري على ما يوافق مذهبه ، والمشبهى يتمسك بالظاهر ، ويقول : الظاهر معي ، والتأويل مظنون ، وإنني لا أترك ظاهر اللفظ بأمر مظنون ، وغايتي أن أقول : لا أعدل عن الظاهر ، ولا أعول على التأويل .. ومن الواقفة من يقول : إنني أقف وأكبلُ علمه إلى الله ، فأقول : كل من عند الله ، وذلك هو طريق السلامة ، وهو كما قال بعض السلف في الاستواء

ما فسَّر أهل العلم » . فهنا يبين الترمذي أن أهل العلم من أهل السنة فسروا أحاديث الصفات تفسيراً يخالف تفسير الجهمية لها . فالتفسير إذن ثابت عن علماء السلف ، والترمذي رحمه الله تعالى لمَّا أوَّل في سننه (٣٢٩٨) حديث : « لو أنكم دليتم رجلاً بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله » فقال عقبه : [وفسَّر بعض أهل العلم هذا الحديث فقالوا : إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه] . فتدبَّر ! فكيف يقال بعد هذا إنها لا تفسَّر ؟! أو إن التفسير وخاصة فيما يتعلَّق بموضوع الصفات ليس من منهج السلف الصالح ؟!

على العرش: الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ،
والسؤال عنه بدعة . وإنما وقع لهم هذا التحير لأنهم لم يأتوا العلم من بابه ،
ولم يتعلّقوا بذيل أسبابه ، فانغلق عليهم الباب ، وتقطعت بهم الأسباب] .

وكلامه هذا بديع جداً أصاب به كبد الحقيقة .

نماذج من كلمات القائلين بالتفويض والقائلين بظواهر النصوص مع بيان

وجه الاضطراب فيها :

يتبنّى الذهبي هذا الأمر ويُعبّر عنه فيقول في « سير أعلام النبلاء »
(٥٠٥/١٠) : « أقول : قد فسّر علماء السلف المهم من الألفاظ وغير المهم وما
أبقوا ممكناً ، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلاً^(٤٢٧) ، وهي
أهم الدين فلو كان تأويلها سائغاً أو حتماً لبادروا إليه^(٤٢٨) ؛ فعلم قطعاً أن
قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق لا تفسير لها غير ذلك^(٤٢٩) ، فنؤمن

(٤٢٧) هذا الكلام مردود على الذهبي جملة وتفصيلاً ! ولو أسعفه التوفيق ساعتئذ لتذكر
أن ابن عباس تأول الساق بالشدة ، والنسيان بالترك ، والكرسي بالعلم ! والأيدي بالقوة ،
والجنب بالأمر والحق ، والعين بالأمر ، وكذلك من نقل تأويلاتهم الحافظ ابن جرير
الطبري في تفسيره ومن نقلنا تأويلاتهم في مقدمة « دفع شبه التشبيه » وصحيح شرح
العقيدة الطحاوية وغيرهم !

(٤٢٨) لقد بادروا إليه فيما نقله ابن جرير وغيره ونقلناه عنهم في الكتب المذكورة ! وكتب

التفاسير مليئة بذلك ! ومنه يدرك العاقل ما في كلام الذهبي من المغالطات !

(٤٢٩) هذا يقتضي الأخذ بظواهر الألفاظ وهو رأي باطل مردود ظاهر الفساد ! لأن ابن

عباس وغيره من السلف والخلف لم يملوها هكذا بل تعرضوا لتأويلها وتفسيرها وبيان
معانيها !

بذلك ونسكت اقتداء بالسلف ، معتقدين أنها صفات لله تعالى ^(٤٣٠) استأثر الله بعلم حقائقها وأنها لا تشبه صفات المخلوقين » .

وهذا كلام مردود وفيه مغالطات كثيرة بينها في الحواشي السفلية لهذه العبارات ، لأن من أثبت صفات من تلك الآيات والأحاديث مع ادّعائه بأن السلف سكتوا عنها لأن علم حقائقها مما استأثر الله تعالى فهو متناقض تضاربت أفكاره ولم يسكت عليها ويمررها كما جاءت ! بل زاد عليها وأضاف إليها ما لم يرد ! فأين قال الله تعالى في تلك النصوص إنها صفات وأين قال في بعض منها كالنسيان والاستهزاء والمكر والجنب إنها ليست بصفات !؟

ومن الأقوال المنحرفة عن الجادة أيضاً قول ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) في « التمهيد » (١٤٥/٧) : [أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك ولا يحدّون فيه صفة محصورة ، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقرّ بها مشبه وهم عند من أثبتها نافون للمعبود والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة] .

(٤٣٠) هذه مغالطة لأنهم إذا اعتقدوا أنها صفات لله تعالى فقد فهموها وألوها ، وإن كان تأويلهم غلطاً محضاً كما سيأتي ، ثم قد خالف هذا الذهبي في العلو فقال : [فأبصر حفظك الله من الهوى كيف آل الغلو بهذا المحدث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر ! وهنا كان هذا القول من الذهبي بعد ذكر بعض الأخبار المنكرة التي منها « الكرسي موضع القدمين » ، بل الذهبي نفسه يروج الأفكار الباطلة في كتبه ومؤلفاته ثم يتظاهر بالإنكار على هؤلاء الذي يزعم بأنهم مغالون وهو مثلهم لا يختلف عنهم في مآل الأمر وخلاصته !!

وهذا الذي حكاه عن أئمة السلف والصحابة رضي الله عنهم غير صحيح البتة
لثبوت التأويل عنهم قبل وجود ابن عبد البر والذهبي .

ويكفي في دحض هذه الفرية قول النووي في « شرح صحيح مسلم »
(٢٤/٥) : [قال القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) : لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيهم
ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في
السماء كقوله تعالى ﴿ ءَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ ﴾
الملك : ١٦ ، ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم] .

وقول ابن حجر في « فتح الباري » (٣/٣٠) عند شرح حديث النزول :
[وقد اختلف في معنى النزول على أقوال : فمنهم مَنْ حمله على ظاهره
وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم] . وقال أيضاً^(٤٣١) : [فمن
أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم ومن لم يتضح له وعلم
أن الله مُنَزَّهٌ عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يُكذَّبَ نقلتها وإما أن يُؤوَّلَها] .

وقال الذهبي في « السير » (١٩/٥٨٢) أن ابن عساكر قال عن الحافظ
العبدري : « كان سيء الاعتقاد يعتقد من أحاديث الصفات ظاهرها » . ولأجل
ذلك وصفه الذهبي بالتجسيم هناك في أول ترجمته ص (٥٧٩) إذ قال : « وكان
من بحور العلم ، لولا تجسيم فيه » . وبذلك يكون الآخذ بظواهر النصوص
مجسماً .

(٤٣١) أي الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١٣/٤٣٢) عند شرح الحديث رقم
(٧٤٤٤) .

وقال أبو منصور الماتريدي في كتابه « تأويلات أهل السنة »^(٤٣٢) (٥٦٦/٤) عند قوله تعالى ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ ق: ٣٠:

[وقال أهل التأويل - أي التأويل الباطل - : إنها تسأل الزيادة حتى يضع قدمه فيها ، فتضيق بأهلها حتى لا يبقى فيها مدخل لرجل واحد ، ورووا خبراً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك . وإنه فاسد ، وقول بالتشبيه ، وقد قامت الدلائل العقلية على إبطال التشبيه ، فكل خبر ورد مخالفاً للدلائل العقلية يجب رده لأنه مخالف لنص التنزيل وهو قوله عز وجل ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، ثم هذا القول على قول المشبهة على ما توهموا مخالف للكتاب لأن الله عز وجل قال ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ هود: ١١٩ ، وعندهم لا تمتلئ بهم ما لم يضع الرحمن قدمه فيها . ثم ذكر البلخي أن مدار ما ذكروا من الحديث على حماد بن سلمة ، وكان خرفاً مفنداً في ذلك الوقت ، لم يجز أن يؤخذ منه] .

وقال الإمام المتولي (ت ٤٧٨هـ) في كتابه « الغنية » في الاعتقاد^(٤٣٣) ص (١١٦) : [فمن زعم أن الله له قدم يضعها في النار فقد أبطل الدلالة وسوى بينه وبين الأصنام] .

وقال أبو معين النسفي (ت ٥٠٨هـ) في « تبصرة الأدلة »^(٤٣٤) ص (١٢٩) :

(٤٣٢) تأويلات أهل السنة ، لأبي منصور الماتريدي المتوفى سنة ٣٣٣هـ ، طبع مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

(٤٣٣) الغنية طبع مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .

(٤٣٤) تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي ، تأليف :

[إن هذه الألفاظ الواردة في الكتاب والسنن المروية التي يوهم ظاهرها التشبيه وكون البارئ تعالى جسماً متبعضاً متجزئاً كانت كلها محتملة لمعانٍ وراء الظاهر ، والحجج المعقولة التي بينها غير محتملة ، والعقول من أسباب المعارف وهي حجة الله تعالى ، وفي حمل هذه الآيات على ظواهرها على ما حملت المجسمة والمشبهة إثبات المناقضة بين الكتاب والدلائل المعقولة ، وهي كلها حجج الله ، ومن تناقضت حججه فهو سفيه جاهل بما أخذ الحجج ومقاديرها ، والله تعالى حكيم لا يجوز عليه السفه ، عالم لا يجهل ، ولو حملت هذه الآيات على ما يوافق حجج العقول لكان فيه إثبات الموافقة بين الحجج وذلك مما تقتضيه الحكمة البالغة ، فحمل تلك الدلائل السمعية على ظواهرها كان محالاً ممتنعاً] .

عرض نماذج من كلام ابن الجوزي ومقابله قول البيهقي في ذلك لزيادة كشف عن حقيقة المسألة :

قال الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى عن مجسمة الحنابلة^(٤٣٥) :
[وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات ، فسموها بالصفات تسمية مبتدعة لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل ، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى ولا إلى إلغاء ما يوجبها الظاهر من سمات الحدوث ، ولم يقنعوا بأن يقولوا صفة فعل ، حتى قالوا صفة

أبو معين ميمون بن محمد النسفي ، تحقيق كلود سلامة ، الجزء الأول / الطبعة الأولى / الجفان والجابي للطباعة والنشر / دمشق ١٩٩٠ م .

(٤٣٥) في كتابه القيم ((دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه)) ص (١٠٠) وما بعدها . وقد حققناه وعلقنا عليه تعليقات مفيدة قبل نحو عشرين سنة من الآن .

ذات ، ثم لما أثبتوا أنها صفات ذات قالوا : لا نحملها على توجيه اللغة مثل يد على نعمة وقدرة ، ومجيء وإتيان على معنى برّ ولطف ، وساق على شدة ، بل قالوا: نحملها على ظواهرها المتعارفة والظاهر هو المعهود من نعوت الأدميين، والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن ، ثم يتحرّجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون : نحن أهل السنة^(٤٣٦) ، وكلامهم صريح في التشبيه وقد تبعهم خلق من العوامّ .. فلو أنكم قلتم : نقرأ الأحاديث ونسكت ، ما أنكر عليكم أحد ، إنما حملكم إياها على الظاهر قبيح .. فقد ابتدع من سمى المضاف صفة .. قالوا : إن هذه الأحاديث من المشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى . ثم قالوا : نحملها على ظواهرها ، فواعجباً !! ما لا يعلمه إلا الله أيُّ ظاهرٍ له .. ؟! فهل ظاهر الاستواء إلا القعود ، وظاهر النزول إلا الانتقال .. [.

بينما نجد الحافظ البيهقي يقول خلاف ذلك وإليكم مقتطفات من كلامه من كتابه « الأسماء والصفات » : قال ص (٣٥٣) :

[والأصل أن كل صفة جاء بها الكتاب أو صحت بأخبار التواتر أو رويت من طريق الآحاد وكان لها أصل في الكتاب، أو خرجت على بعض معانيه فإننا نقول بها ونجريها على ظاهرها من غير تكييف وما لم يكن له في الكتاب ذكر ، ولا في التواتر أصل ، ولا له بمعاني الكتاب تعلق ، وكان مجيئه من طريق الآحاد وأفضى بنا القول إذا أجريناه على ظاهره إلى التشبيه ، فإننا نتأوله على معنى يحتمله الكلام ويزول معه معنى التشبيه ، وهذا هو الفرق بين ما جاء من

(٤٣٦) ويتفلسف بعضهم فيقول : « علامة المعطلة أنهم يرمون أهل السنة بالحشوية وبالمشبهة والمجسمة » وهذا كلام لا معنى له ولا قيمة له عندنا ، ومن ثبت عليه التشبيه فإنه لن ينفعه ترديد مثل هذه العبارة .

ذكر القَدَم والرَّجُل والسَّاق، وبين اليد والوجه والعين، وباللغة العَصمة [.

تأمل كيف يقول بإجراء ما كان في القرآن وما تواتر على ظاهره وأما ما جاء من طريق الأحاد فيؤوِّله إذا أفضى إجراؤه على ظاهر معناه إلى التشبيه؟ فيثبت الوجه واليد والعين ويؤول القدم والرَّجل والساق؟! وأين هذا الاضطراب من القول المتيّن الذي قاله ابن الجوزي؟! ثم يعود بعد ذلك إلى حديث النزول وهو آحاد فيقول بأنه يجريه على ظاهر لفظه!؟

قال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٥٣) عند الكلام على حديث النزول: [قال أبو سليمان الخطابي: هذا الحديث وما أشبهه من الأحاديث في الصفات كان مذهب السلف فيها الإيمان بها وإجرائها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها] . فكيف يجرى على ظاهره مع نفي الكيفية!؟

وقال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٣٤٥): [وقال في هذا الحديث « يكشف ربنا عن ساقه » رواه مسلم عن عيسى بن حماد عن الليث . كما رواه ابن بكير، وروى ذلك أيضاً عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال أبو سليمان الخطابي رحمه الله: هذا الحديث مما تهيب القول فيه شيوخنا ، فأجروه على ظاهر لفظه ، ولم يكشفوا عن باطن معناه ، على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل مالا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب ، وقد تأوله بعضهم على معنى قوله يوم يكشف عن ساق ، فروى عن ابن عباس أنه قال : عن شدة وكرب] .

فكيف يُجرونه على ظاهر لفظه مع عدم الكشف عن باطن معناه؟! هذا تناقض ! وقد قال في النص السابق لهذا النص بأن الساق يؤوّل ! ثم كيف

يعترف - أو يعترفون - بأن ابن عباس يؤوله بالشدة ثم يخالفونه فيجرونه على ظاهر لفظه بعكس ما عليه الصحابة؟! فهذه هي الطريقة المحرمة المردودة عندنا التي لا يجوز سلوكها البتة .

وفي المقابل يقول الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣٠/٣) عند شرح حديث النزول : [وقد اختلف في معنى النزول على أقوال : فمنهم مَنْ حمّله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم] . فأين هذا مما قاله البيهقي ونقله عن الخطّابي؟!

وقد تقدّم في الكلام على صفة الإرادة قول العلامة شرف الدين التلمساني الأشعري (ت ٦٥٨هـ) في «شرح معالم أصول الدين» للفخر الرازي ص (٣٢٧) : [وقد أثبت بعض الأشعرية لله تعالى صفات وراء ما ذُكر من صفات المعاني سمّاها صفات سمعية ، وهي مدلول الوجه واليدين ، وزعم أن ذلك يرجع إلى صفات زائدة ، وهو ضعيف إذ لا يمتنع ردُّ ذلك إلى ما علمناه ، فيرد الوجه إلى الوجود أو إلى أخص وصفه ، واليدين إلى يدي القدرة والنعمة ..] .

وقد تُلطف العلامة التلمساني معهم هنا بقوله (ضعيف) وإن كان حقيقة القول في ذلك أنه (باطل فاسد) و (تشبيه وتجسيم) كما قال الحافظ ابن حجر وغيره .

وبذلك يتبيّن أن القول بالتفويض يسوق إلى التشبيه والتجسيم وأنه مذهب مضطرب خطير بعيد عن السلامة وصحة الاعتقاد المبني على تنزيه الله تعالى الواحد الأحد الذي ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ .

مناقشة ما جاء عن البيهقي والخطابي ونحوهما كالبغي في القول

بالظاهر :

وهؤلاء الثلاثة لهم قول متناقض في هذه المسألة وربما كان هؤلاء من أهم من أدخل في المذهب الأشعري فكرة أن مذهب السلف كان التفويض أو الإجراء على الظاهر ، لكن قضية إجراء نصوص الصفات على ظاهرها لم يقل به أحد من السلف ، وقد ذكر الحنابلة عن أحمد بن حنبل أنه قال في حديث من أحاديث الرؤية : (ولكن نؤمن به كما جاء على ظاهره ولا نناظر فيه أحداً) ، وهذا ذكره عنه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة ، وعبدوس في روايته عنه .

وقال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٥٣) عن حديث النزول :

« قال أبو سليمان الخطابي : هذا الحديث وما أشبهه من الأحاديث في الصفات كان مذهب السلف فيها الإيمان بها ، وإجراءها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها » .

قال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤١٩) عن حديث الأبيط :

« وقد جعله أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ) ثابتاً واشتغل بتأويله ، فقال : هذا الكلام إذا أُجْرِيَ على ظاهره كان فيه نوع من الكيفية ، والكيفية عن الله تعالى وعن صفاته منفية » .

وقال الخطابي أيضاً ما مختصره كما في « الأسماء والصفات » ص (٣٥٠) عند الكلام على أحاديث القَدَم والرَّجُل : « .. الزمان الذي نحن فيه قد صار أهله حزبين : منكر لما يروى من نوع هذه الأحاديث رأساً ومكذب به أصلاً ..

والطائفة الأخرى مسلمة للرواية فيها ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهباً يكاد يفضي بهم إلى القول بالتشبيه^(٤٣٧) ونحن نرغب عن الأمرين معاً ، ولا نرضى بواحد منهما مذهباً ، فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صحت من طريق النقل والسند تأويلاً يخرج على معاني أصول الدين ، ومذاهب العلماء .. قال أبو سليمان : وذكر القَدَم ههنا يحتمل أن يكون المراد به مَنْ قَدَّمَهُم الله للنار من أهلها ، فيقع بهم استيفاء عدد أهل النار . وكل شيء قَدَّمته فهو قَدَم ، كما قيل لما هدمته هدم ، ولما قبضته قبض ، ومن هذا قوله عز وجل: ﴿ أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ يونس : ٢ ، أي ما قَدَّموه من الأعمال الصالحة . وقد روي معنى هذا عن الحسن .. » .

وقال البغوي (ت ٥١٦هـ) في تفسيره المسمى « معالم التنزيل » (١٨/١) :
[كل ما جاء في الكتاب والسنة من هذا القبيل في صفاته تعالى كالنفس والوجه والعين والإصبع واليد والرجل . والإيتان والمجيء والنزول إلى السماء والاستواء على العرش والضحك والفرح فهذه ونظائرها صفات لله تعالى عز وجل ورد بها السمع . فيجب الإيمان بها وإبقاؤها على ظاهرها معرضاً فيها عن التأويل مجتنباً عن التشبيه] . وهذا خلاف ما قاله السلف والخلف .

ومن العجائب أن البغوي نفسه قال في تفسيره « معالم التنزيل »
(٣٧٩/٧) : [﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾ الذاريات : ٤٧ : بقوة وقدرة] .

(٤٣٧) فهذا تصريح من الخطابي بأن القول بظواهر نصوص الصفات مؤد إلى التشبيه ، وهذا ما ينقض قوله بأن أحاديث الصفات تُجرى على ظاهرها ! وهكذا يضطرب القائلون بالظواهر والسالكون في أحاديث الصفات منهج التهيب !

ومنه يظهر لنا اضطراب أقوالهم في هذه المسائل مما يوجب علينا عدم التعويل على ما يقولونه مما نرى أنه يخالف وجهة الصواب ، فلا يجوز الالتفات إليه ولا التأثير به ، ولا الاشتغال بتأويله والتسوية لهم فيما قالوه ، فإنه خطأ محض .

الأسباب الحقيقية لنشوء بدعة التفويض :

وأما السلف المتأخرون - أي في الشطر الأخير من القرون الثلاثة - فقد كان فيهم بعض من يقول من المحدثين ومن تأثر بهم من العلماء في أحاديث الصفات المستشعنة أنه يجب الإيمان بها والإقرار بما فيها وإمرارها مع السكوت وعدم التعرض لمعانيها ! وكأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخاطبنا بطلسمات غير مفهومة لا يدري معناها ! هكذا يريدون أن يجعلوا الدين ونصوص الشريعة !

فهؤلاء المحدثون والعلماء المفوضون من السلف والخلف - على قلتهم - سلكوا مذهباً رديئاً ، وسبب سلوكهم لهذا المذهب الباطل ثلاثة أمور :

(الأول) : التأثر بالتوجه السياسي الذي كان يتبناه خلفاء السوء من الأمويين والعباسيين وغيرهم ويأمرون به الناس ويذلون في سبيله الأموال بسبب أن أعداء هؤلاء الخلفاء والمعارضين لهم وهم علماء أهل البيت والمعتزلة وعقلاء العلماء الذين لا يبغون إلا رضى الله تعالى كانوا يتبنون الفكر المضاد المتمثل بالتنزيه ونبد التشبيه والتجسيم .

(والثاني) : مكايده أهل البيت أو المعتزلة ومخالفتهم . ولا أدل على ذلك من قول ابن خزيمة في كتابه « التوحيد وإثبات صفات الرب » : (باب

ذكر إثبات الرُّجُل لله عز وجل وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية (٤٣٨).

(والثالث) : حيرة بعض المحدثين والأشاعرة وغيرهم أمام تلك الأحاديث المروية في الصحيحين وكتب السنة في موضوع الصفات وما روي عن بعض علماء السلف في ذلك ، ما بين الإيمان بها وتكذيبها أو تأويلها ، وخوفهم وتهيبهم من ردّها ، فترجّح عندهم أن الأسلم عدم تكذيبها وإنما الإيمان بها وتفويض معانيها ، وربما كان هذا هروباً من مواجهة الحقائق لعدم استيعاب القضية والخوف من تشنيع العامة وأمثالهم عند تضعيفها أو ردّها أو تأويلها ، وكذلك اعتقاد بعض البسطاء منهم أن هذه الأحاديث هي أقوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأنه يجب أن نؤمن بها وأن لا نتركها ونبنذها .

فتمسك هؤلاء بظواهر أحاديث مردودات أو صحيحات مؤولات والإصرار على وجوب إمرارها على ظواهرها والسكوت عليها بعدم التعرض

(٤٣٨) كتاب التوحيد لابن خزيمة (٢٠٢/١) بتحقيق الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم ، طبع مكتبة الرشد الرياض / الطبعة السادسة ١٩٩٧ م . وتمام قول ابن خزيمة هنالك : [باب ذكر إثبات الرُّجُل لله عز وجل وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية ، الذين يكفرون بصفات خالقنا عز وجل التي أثبتنا لنفسه في محكم تنزيله ، وعلى لسان نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم ، قال الله عز وجل يذكر ما يدعو بعض الكفار من دون الله : ﴿ ألهم أرجل يمشون بها ، أم لهم أيد يبطشون بها ، أم لهم أعين يبصرون بها أم لهم آذان يسمعون بها ، قل ادعوا شركاءكم .. ﴾ ، فأعلمنا ربنا جل وعلا أن من لا رِجُل له ، ولا يد ، ولا عين ، ولا سمع فهو كالأنعام بل هو أضل ، فالمعطلة الجهمية الذين هم شر من اليهود والنصارى والمجوس كالأنعام بل أضل ؛ فالمعطلة الجهمية عندهم كالأنعام بل هم أضل] فتأملوا هذا المنطق الممجوح !

لتفسيرها وتأويلها ، متظاهرين بدعوى التمسك بالسنة والإيمان بها ما هو إلا تهافت باطل مؤداه الانزلاق في هاوية التشبيه والتجسيم ، ومن وراء ذلك الانقياد إلى هوى السلطان الذي كان يريد ذلك ، ومكايده أهل البيت والمعتزلة أعداء السلطة يومئذٍ ، وإلا فلا يمكن لعاقل أن يقتنع بأن الله تعالى يريد منا أن لا نفهم ما أنزله علينا من آيات التوحيد وما نطق به سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحاديث تتعلق بالعقيدة وأن نمر عليها ونقفل عقولنا عن تدبرها وفهمها وألستنا عن النطق بمعانيها وبيانها بدعوى فارغة تقول بأن (تفسيرها قراءتها) أي الأخذ بظاهرها المردود شرعاً وعقلاً .

نماذج من تمسك محدثي السلف بالأحاديث الباطلة المنكرة على طريقة من يدعون التفويض والسكوت عنها ووجوب الإيمان بها وهذا مما ينقل الإنسان خطوة خطوة نحو التشبيه والتجسيم : إننا نجد مثلاً أحمد بن حنبل يقول عن حديث الإقعاد بأنه مُتَلَقٍ عند العلماء بالقبول !! فقد نقل الذهبي في كتاب « العلو » ص (٤٤٤) بتحقيق العبد الفقير أثر مجاهد في تفسير المقام المحمود بالإقعاد على العرش ، ثم قال : [فممن أفتى في ذلك العصر بأن هذا الأثر يُسَلَّم ولا يُعَارَض أبو داود السجستاني صاحب السنن ، وإبراهيم الحربي وخلق ، بحيث أن ابن الإمام أحمد قال عقيب قول مجاهد : أنا منكر على كل من ردَّ هذا الحديث ، وهو عندي رجل سوء متهم ، سمعته من جماعة وما رأيت محدثاً ينكره وعندنا إنما ينكره الجهمية ، وقد حدثنا هارون بن معروف ، نا محمد بن فضيل عن ليث عن مجاهد في قوله ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ الإسراء : ٧٩ ، قال : يُقَعِّده على العرش ، فحدثتُ به أبي رحمه الله فقال : لم يُقدر لي أن أسمع من ابن فضيل ، بحيث أن المروزي

روى حكاية بنزول عن إبراهيم بن عرفة ، سمعتُ ابن عمير يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : هذا قد تلقته العلماء بالقبول^(٤٣٩) . وروى أحمد في مسنده جملة من الأحاديث المنكرة المستبشعة ، ومنها حديث فيه أن الله تعالى بعد النفخة الأولى يطوف في الأرض ، ولفظه : « فأصبح ربك يطيف في الأرض وخلت عليه البلاد »^(٤٤٠) ، وحديث منكر في الشفاعة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة يأتي إلى الله تعالى ليشفع للناس فيجده جالساً على سريره أو كرسيه ، ولفظ الحديث : « فأتي ربي على كرسيه أو سريره »^(٤٤١) ، وأشبه هذه الطامات كثيرة ! ومنها أثر أن الكرسي موضع القدمين^(٤٤٢) ، الذي

(٤٣٩) قال الحافظ ابن عبد البر في « التمهيد » (١٩ / ٦٤) : [وقد روي عن مجاهد أن المقام المحمود أن يقعه معه يوم القيامة على العرش ، وهذا عندهم منكر في تفسير هذه الآية ، والذي عليه جماعة العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين أن المقام المحمود هو المقام الذي يشفع فيه لأتمه ، وقد روي عن مجاهد مثل ما عليه الجماعة من ذلك فصار إجماعاً في تأويل الآية من أهل العلم بالكتاب والسنة] ، ومع اعتبار أحمد بن حنبل أن القول بالإقعاد تلقته العلماء بالقبول يصرح الألباني في سلسلته الضعيفة (٢ / ٢٥٥ / الحديث رقم ٨٦٥) بأن حديث الجلوس والإقعاد هذا حديث باطل ثم يقول : [ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائراً أن يفتي بعض العلماء من المتقدمين بأثر مجاهد هذا كما ذكره الذهبي عن غير واحد منهم ..] . ومن ذلك ينبغي أن نعلم بأن التفويض والقول بالظواهر مذهب باطل مردود يفيد الحيرة فيجعل عقل الألباني يقف حائراً وهو أحد زعماء السلفيين وهذا الفكر ! ويؤدي إلى التشبيه والتجسيم !

(٤٤٠) رواه أحمد في المسند (٤ / ١٣) .

(٤٤١) رواه أحمد (١ / ٢٩٦) وهو في المسند المخرج بإشراف شعيب (٤ / ٤٢٩) .

(٤٤٢) الذي رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتابه « السنة » (١ / ٣٠٣) و (٢ / ٤٥٤)

يريد بعض محدثي السلف أن تؤمن به على ظاهره وأن لا تُفسَّره ! وبعض المحدثين من السلف ينقلون عن أسلافهم ومن سبقهم من مشايخهم العجائب، من ذلك ما روى الدوري وغيره في « تاريخ ابن معين » (٣/٥٢٠) قال : [سمعت يحيى يقول : شهدت زكريا بن عدي سأل وكيعاً فقال: يا أبا سفيان هذه الأحاديث يعنى مثل حديث « الكرسي موضع القدمين » ونحو هذا؟ فقال وكيع : أدركنا إسماعيل بن أبي خالد وسفيان ومسرعر يحدثون بهذه الأحاديث ولا يُفسِّرون بشيء]^(٤٤٣) !! وروى الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٠/٥٠٥) بسنده عن العباس الدوري قال : [سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام وذكر الباب الذي يروي فيه الرؤية ، والكرسي موضع القدمين^(٤٤٤) ، وضحك ربنا ، وأين كان ربنا؟^(٤٤٥) ، فقال : هذه أحاديث صحاح^(٤٤٦) حملها أصحاب الحديث

عن أبيه !

(٤٤٣) وهو في « الأسماء والصفات » للبيهقي ص (٣٥٥) ، مع أن كل هؤلاء نقل عنهم

التأويل أو نقلوه عن مشايخهم .

(٤٤٤) (الكرسي موضع القدمين) ليس حديثاً صحيحاً بل هو موضوع مكذوب ، وقد

حكم عليه الألباني في « ضعيفته » (٢/٣٠٦/٩٠٦) كما قدمنا بأنه : « ضعيف » ، وكان

الواجب عليه أن يحكم عليه بأنه باطل موضوع .

(٤٤٥) إسناده ضعيف والحديث موضوع جزماً !! فقد رواه أحمد في « المسند » (٤/١١)

والترمذي (٥/٢٨٨/٣١٠٩) وابن ماجه (١/١٨٢/٦٤) والطبراني في الكبير

(١٩/٢٠٧/٤٦٨) وفي السنن وكيع بن عُدس ولم يوثقه إلا ابن حبان ولم يرو عنه إلا

يعلى بن عطاء ؛ ثم إنَّ الترمذي نقل في سننه عقبه تأويل الحديث عن يزيد بن هارون فقال :

« قال يزيد بن هارون : العماء أي ليس معه شيء » . وأوَّله الحافظ ابن حبان عند روايته له

في صحيحه ووهم حماد بن سلمة فقال هناك : « وَهَمَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ مِنْ

والفقهَاء بعضهم عن بعض وهي عندنا حق لا نشك فيها^(٤٤٧) ولكن إذا قيل كيف يضحك وكيف وضع قدمه قلنا لا نفسر هذا ولا سمعنا أحداً يُفسره^(٤٤٨).

أقول^(٤٤٩) : قد فسّر علماء السلف المهم من الألفاظ وغير المهم وما أبقوا ممكناً ، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلاً^(٤٥٠) ، وهي أهم

حيث في (غمام) إنما هو (في عماء) يريد به : أنّ الخلق لا يعرفون خالقهم من حيث هم ، إذ كان ولا زمان ولا مكان ، ومن لم يعرف له زمان ولا مكان ولا شيء معه لأنه خالقها كان معرفة الخلق إياه كأنه كان في عماء عن علم الخلق ، لا أنّ الله كان في عماء ، إذ هذا الوصف شبيه بأوصاف المخلوقين . وقد ضعّف الحديث الألباني في تخريجه لسنة ابن أبي عاصم حديث رقم (٦١٢) وفي ضعيف الترمذي ص (٣٨٢) حديث رقم (٦٠٢) وفي ضعيف ابن ماجه برقم (٣٢) ، وقال في « مختصر العلو » ص (١٨٦) تعليق ١٩٣ : [وقال : رواه الترمذي وابن ماجه وإسناده حسن ! كذا قال وهو مردود لما ذكرنا فتنّه .] ! قلت : وقد تقدّم الكلام في التعليق على كتاب « دفع شبه التشبيه » ص (١٩٠) على حماد بن سلمة والرد على من قال بتقليد أعمى : (من سمعتموه يتكلم في حماد فاتهموه) ، وبيننا أنّ هذه إحدى الخرافات الباطلة !!

(٤٤٦) هذه الأحاديث ليست بالصحاح وبعضها ليست بأحاديث أصلاً !!

(٤٤٧) عقلاء أهل الحديث والفقهاء أولوها وردوا غير الثابت منها ! فهذه فرية حنبلية !

(٤٤٨) لقد امتلأت كتب التفاسير السلفية والخلفية وكتب السنن والأحاديث بتأويلات

وتفسيرات السلف لهذه الأمور !

(٤٤٩) القائل هنا الذهبي فانتبه لذلك !

(٤٥٠) هذا الكلام مردود على الذهبي جملة وتفصيلاً ! ولم يتذكر ساعتئذ أن ابن عباس

تأول الساق بالشدة والنسيان بالترك والكرسي بالعلم ! وكذلك من نقل تأويلاتهم الحافظ

ابن جرير الطبري في تفسيره ومن نقلنا تأويلاتهم في مقدمة « دفع شبه التشبيه » و

الدين فلو كان تأويلها سائغاً أو حتماً لبادروا إليه^(٤٥١)؛ فعلم قطعاً أن قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق لا تفسير لها غير ذلك^(٤٥٢)، فنؤمن بذلك ونسكت اقتداء بالسلف، معتقدين أنها صفات لله تعالى^(٤٥٣) .

نسأل الله تعالى العافية والسلامة، وهذا كلام مردود على الذهبي كما تقدم وكما بيّنتُ ذلك في «إعلام الثقلين بخرافة الكرسي موضع القدمين» .

التدليل على قضية التأثير بالاتجاه السياسي في التفويض أو القول

بالظاهر:

قد ذكرنا أن من أهم أسباب نشوء مذهب التفويض التأثير بالاتجاه السياسي أي أهواء الخلفاء والسلاطين في زمن الأمويين والعباسيين، ومن الأدلة على انسياقهم وراء هوى السلطان المجسم في هذه القضايا وضد أئمة آل البيت عليهم سلام الله تعالى: ما ذكره الذهبي في «سير النبلاء»^(٤٥٤) حيث

« صحيح شرح العقيدة الطحاوية » وغيرهم !

(٤٥١) لقد بادروا إليه فيما نقله ابن جرير وغيره ونقلناه عنهم في الكتب المذكورة ! وكتب التفاسير مليئة بذلك !

(٤٥٢) هذا يقتضي الأخذ بظواهر الألفاظ وهو رأي باطل مردود ظاهر الفساد ! لأن ابن عباس وغيره من السلف والخلف لم يملوا هكذا بل تعرضوا لتأويلها وتفسيرها وبيان معانيها !

(٤٥٣) إذا كان المطلوب هو السكوت كما يدّعي فلا يجوز أن يقول بعد ذلك بأنه يجب الاعتقاد بأن من صفات الله تعالى أن الكرسي موضع قدميه ! تعالى الله عما يقولون وسبحانه عما يصفون !

(٤٥٤) في « سير أعلام النبلاء » (٢٤ / ١٢) .

قال : [وفي سنة ٢٣٤ أظهر المتوكل السُّنة وزجر عن القول بخلق القرآن وكتب بذلك إلى الأمصار واستقدم المحدثين إلى سامراء وأجزل صلاتهم ورووا أحاديث الرؤية والصفات] .

ويقول الحافظ السيوطي في « تاريخ الخلفاء » (١/٣٤٦) :

[فأظهر - أي المتوكل - الميل إلى السُّنة ونصر أهلها ورفع المحنة وكتب بذلك إلى الآفاق وذلك في سنة أربع وثلاثين واستقدم المحدثين إلى سامراء وأجزل عطاياهم وأكرمهم وأمرهم بأن يحدثوا بأحاديث الصفات والرؤية وجلس أبو بكر بن أبي شيبة في جامع الرصافة فاجتمع إليه نحو من ثلاثين ألف نفس ، وجلس أخوه عثمان في جامع المنصور فاجتمع إليه أيضاً نحو من ثلاثين ألف نفس وتوفر دعاء الخلق للمتوكل وبالغوا في الثناء عليه والتعظيم له] .

لاحظ كيف يُخضِعُ أولئك المحدثون - المأجورون الذين يحدثون بأحاديث الرؤية والصفات بأمر السلطان - عامة الناس لأولئك الحكام الطغاة المنحرفين من النواصب بشهادة الذهبي الذي يقول في « سير أعلام النبلاء » (١٢/٣٥) :

[وفي سنة ستٍ وثلاثين - أي سنة ٢٣٦هـ - هدم المتوكل قبر الحسين رضي الله عنه ، فقال البساميُّ أبياتاً منها :

أسفوا على أن لا يكونوا شاركوا في قتله فتبعوه رميمًا

وكان المتوكل فيه نصب وانحراف ، فهدم هذا المكان وما حوله من الدور ، وأمر أن يُزَرَغَ ومنع الناس من انتيابه] .

فهذه أفاعيل ناصر الأحاديث والداعي لها والامر بها ! الذي كان يسكر
سكراً شديداً^(٤٥٥) ويسفك دماء المؤمنين ظلماً وعدواناً ! ويفعل الأعاجيب !

فكان فعل المتوكل المجسم الناصبي هذا في أحاديث الصفات والرؤية
منعطفاً خطيراً في فكر أهل السنة وتحريضاً لهدم التنزيه ونبذ حب آل البيت
عليهم سلام الله تعالى ومعاداة معتقدي التنزيه من أهل الحق سواء من أهل
السنة أو من المعتزلة أو من غيرهم^(٤٥٦) ونشراً للتفويض الذي هو الإيمان
بظواهر الآيات المتشابهة وأحاديث الصفات التالفة !

(٤٥٥) كما في ترجمته للذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٣٩ / ١٢) .

(٤٥٦) وقد حصل ذلك أيضاً مرة أخرى على يد القادر بالله العباسي سنة ٤٠٨ هـ كما يجد
ذلك من ينظر في التواريخ والسير والتراجم ، ويكفي الآن أن أقول لإثبات هذا بأن الحافظ
ابن الجوزي قال في « المنتظم » (١٥ / ١٢٥) في حوادث سنة (٤٠٨ هـ) : [عن
هبة الله بن الحسن الطبري قال : وفي سنة ثمان وأربعمائة استتاب القادر بالله أمير
المؤمنين فقهاء المعتزلة الحنفية فأظهروا الرجوع وتبرأوا من الاعتزال ..] .

وقال ابن كثير في تاريخه « البداية والنهاية » (٦ / ١٢) : [وفي سنة ثمان وأربعمائة استتاب
القادر بالله فقهاء المعتزلة فأظهروا الرجوع وتبرأوا من الاعتزال والرفض والمقالات
المخالفة للإسلام] لاحظ التعبير [وأخذت خطوطهم بذلك وأنهم متى خالفوا أحل فيهم
من النكال والعقوبة ما يتعظ به أمثالهم ، وامثل محمود بن سبكتكين أمر أمير المؤمنين في
ذلك واستن بسنته في أعماله التي استخلفه عليها من بلاد خراسان وغيرها في قتل المعتزلة
والرافضة والإسماعيلية والقرامطة والجهمية والمشبهة] والقرامطة والمشبهة زيادة لا علاقة
لها بالموضوع [وصلبهم وحبسهم ونفاهم وأمر بلعنهم على المنابر وأبعد جميع طوائف
أهل البدع ونفاهم عن ديارهم ، وصار ذلك سنة في الإسلام] . انتهى من تاريخ ابن كثير .
وقال ابن الأثير في « الكامل » (٩ / ٣٠٥) قريباً من ذلك مختصراً .

وبقي هذا الذي فعله المتوكل في تيار الحنابلة ومن يتسمون بأهل الحديث - مع أن في أهل الحديث مَنْ يخالفهم في هذه الأفكار المرفوضة - إلى زمن ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ ، ولا أدل على ذلك من محاربة الحنابلة لابن جرير الطبري وكان على رأس أعدائه الذين يحاربونه من أئمة الحنابلة أبو بكر بن أبي داود^(٤٥٧) الحنبلي الناصبي المجسم المتوفى سنة (٣١٦هـ) !

وإنما بدأت بذكر المتوكل الذي فعل ما فعل سنة (٢٣٤-٢٣٦هـ) لأنه كان له أثر كبير في كتب السنن والصحاح التي أُلِّفَتْ في القرن الثالث الهجري. مع أن الأمر ابتداءً قبل ذلك التاريخ وفي عهد الصحابة رضي الله عنهم ، فإننا نرى معاوية بعد الخلافة الراشدة وفي عصر الصحابة يقول عن كعب الأحمار اليهودي : « ألا إنَّ كعب الأحمار أحد العلماء إن كان عنده لعلم كالثمار وإن كنا فيه لمفرتين »^(٤٥٨) (!!)

وبعد ذلك نجد عبد الملك بن مروان يقول عن صخرة بيت المقدس : « هذه صخرة الرحمن التي وضع عليها رجله .. »^(٤٥٩) .

(٤٥٧) وهو ابن أبي داود صاحب السنن وقد شهد عليه أبوه بأنه كذاب ، وترجمته في « سير أعلام النبلاء » (٢٢١/١٣-٢٣٧) وفيها ما جرى بينه وبين الحافظ ابن جرير .

(٤٥٨) رواه ابن سعد (٣٥٧/٢) ، وذكره الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١٣/٣٣٥) ، وفي « تهذيب التهذيب » (٨/٣٩٣) ، وفي « الإصابة » (٥/٦٥٠) ، والمزي في « تهذيب الكمال » (٢٤/١٩٢) وغيرهم . وهذا مع اعتراف معاوية بأنه كان يبلو على كعب الكذب كما في البخاري ، انظر الفتح (١٣/٣٣٤) .

(٤٥٩) كما روى ذلك ابن خزيمة في « التوحيد » ص (١٠٨) بإسناد صحيح . وعروة بن

ونجد الأمويين يروون أحاديث جلوس الرب على العرش عن كعب
الأخبار بلا حياء ولا استحياء ! ومن ذلك ما ذكره الذهبي في كتاب « العلو »
ص (٣٦٤) حيث قال :

[قال أبو صفوان الأموي عبدالله بن سعيد بن عبدالملك بن مروان^(٤٦٠) ،
ثنا يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن كعب الأخبار قال :
قال الله في التوراة^(٤٦١) : أنا الله فوق عبادي وعرشي فوق جميع خلقي وأنا

الزبير ينكر عليه هذه العقيدة الوثنية . فقد روى ابن خزيمة هناك فقال : « حدثنا محمد بن
العلاء أبو كريب قال : حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : قدمت على عبد
الملك فذكرت عنده الصخرة التي ببيت المقدس فقال عبد الملك : هذه صخرة الرحمن
التي وضع عليها رجله ... » . فأنكر عليه عروة .

(٤٦٠) أبو صفوان هذا أحد رجالات بني أمية وكان له أربعة عمومة خلفاء وهم : الوليد بن
عبدالملك ، وسليمان بن عبد الملك ، وهشام بن عبدالملك ، ويزيد بن عبد الملك . كما
في « تهذيب الكمال » (٣٧/١٥) ومن هذا يعلم أن هذه الأفكار كانت ترؤج في دولة
بني أمية (!!) وأنهم كانوا يقومون بأنفسهم على ترويج التجسيم وبث الإسرائيليات (!!)
(٤٦١) يا قوم : إذا كان كعب الأخبار قد أسلم حقاً فلماذا يستمر في النقل من التوراة التي
هي (دينه القديم) لهذه الأمة؟! ولماذا لا ينقل من أفكار الدين الجديد دين الإسلام الذي
تظاهر أنه دخل فيه؟! وكانت التوراة كتاباً محرّفاً تلاعبت به أيدي اليهود الخبيثة!! ولماذا
لا ينصرف كعب الأخبار إلى القرآن الكريم ويترك تلك الكتب التجسيمية التالفة؟! حتى أن
الذهبي نفسه استشنع النص التالي عقب هذا الذي قاله كعب كما سيأتي وحذف منه لفظ
الثقل (!!) أي ثقل الله تعالى على العرش (!!) تغطية منه على باطله واستدلالاً بقوله
الفاسد المخالف لعقيدة الإسلام لينصر قضية العلو الحسي التي هي فكرة يهودية نقضتها
وهدمتها نصوص الكتاب والسنة الصحيحة التي لم تطلها أيدي هؤلاء العابثين (!!) وبهذا
يتضح من أين جاءت تلك الأفكار والأحاديث التي تنضح بالتشبيه والتجسيم والنزعات

على عرشي أدبر أمور عبادي ولا يخفى عليّ شيء في السماء ولا في الأرض .
رواته ثقات (٤٦٢) .

ولهذا نجد العلماء المنزهين كمالك ينكر هذه الأحاديث وينهى الناس عن روايتها ويربط ذلك بالسياسة الأموية وبكون من يرويها إما جاهلاً وإما عاملاً عند الأمويين وتابعاً لهم ، يقول الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٨/١٠٣) : [قال ابن القاسم : سألت مالكا عمّن حدّث بالحديث ، الذين قالوا : « إنّ الله خلق آدم على صورته » والحديث الذي جاء : « إنّ الله يكشف عن ساقه » « وأنه يُدخل يده في جهنم حتى يخرج من أراد » فأنكر مالك ذلك إنكاراً شديداً ، ونهى أن يحدث بها أحد ، فقيل له : إنّ ناساً من أهل العلم يتحدثون به ، فقال : من هو ؟ قيل : ابن عجلان عن أبي الزناد ، قال : لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء ، ولم يكن عالماً . وذكر أبا الزناد فقال : لم يزل عاملاً لهؤلاء حتى مات] انتهى . وزاد العقيلي على هذه العبارة في « الضعفاء » (٢/٢٥١) : « وكان صاحب عمّال يتبعهم » أي أنّ أبا الزناد كان صاحب عامل بني أمية على المدينة وكان تابعاً لهم !! وقد توفي أبو الزناد سنة (١٣٠هـ) من الهجرة أي في أيام الدولة الأموية كما نجد ذلك في ترجمته .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١/٢٢٥) أنّ مالكا كره رواية

اليهودية (!!) وانظر تمام هذه الحاشية في كتاب « العلو » ص (٣٦٥) .
(٤٦٢) هراء باطل ثابت عن كعب الأخبار ، فالحمد لله تعالى على ظهور هذه الحقائق لنعرف مصدر تلك العقائد التجسيمية الزائفة ، التي هي من وضع اليهود المشبهة !! وانظر التعليقات السابقة لهذا التعليق !! وقد أخرج هذا الهراء بهذا الإسناد بنحو هذه الألفاظ أبو الشيخ في « كتاب العظمة » ص (٥٩-٩٦) برقم (٢٤٦) .

أحاديث الصفات والتحديث بها .

فخلاصة الأمر أن التفويض إنما حَدَثَ قبل القرن الخامس وبعد عهد الصحابة والتابعين وأتباعهم لتلك الأسباب الثلاثة التي ذكرناها ، أما بعد القرن الخامس وبعد زمن الضغوطات السياسية على العلماء فهو مظهر من مظاهر التميع في العقيدة ، والتدين الكهنوتي ، وأصحابه إما جنباء ، وإما تائهون ، وإما من المقلدة المنغلقيين عقلاً وفكراً .

وأعجبني جواب ابن العربي المعافري المالكي الأشعري لأحد العلماء حيث احتج ذلك العالم على ابن العربي بأن مذهب ابن العربي أشعري في الاعتقاد ليلزمه بكل ما قاله الأشعري فقال له : [إذا سمعت أنني أشعري كيف حكمت بأنني مقلد له في جميع قوله؟! وهل أنا إلا ناظر من النظار أدين بالاختيار ، وأتصرف في الأصول بمقتضى الدليل]^(٤٦٣) .

(٤٦٣) ابن العربي المالكي : « العواصم من القواصم » الطبعة الكاملة ص (٥٥) . نشر وتوزيع دار الثقافة - الدوحة / الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، بتحقيق أختينا الدكتور الفاضل عمار طالبي .

القول بظاهر النصوص في الأسماء والصفات عقيدة خطيرة

تؤدي إلى التشبيه والتجسيم :

يقول هؤلاء الذين يدعون بأن نصوص الصفات تؤخذ على ظاهرها وحقيقتها وكذلك بعض الذين يدعون أنهم يأخذون بمذهب التفويض :

نحن نثبت لله تعالى اليد - مثلاً - من ظاهر قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ ﴾ ص : ٧٥ ، والأصل في النصوص أنها تجري على ظواهرها ما لم تصرفها قرينة عن ظاهرها ، فما هي القرينة التي صرفت اليد في مثل هذه الآية عن ظاهرها ؟

قلنا له : ما معنى ظاهرها ؟ فاليد مثلاً أو اليدان في مثل قوله تعالى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ ﴾ ص : ٧٥ ، ما معنى قولك على ظاهر اليد ؟ أي : ما هو ظاهر اليد عندك ؟ نحن نعرف أن ظاهر اليد الجارحة فهل تقول بذلك ؟ إن ما تقول به ليس من المعاني اللغوية للكلمة !

ثم إن اليد لها عدة معان في اللغة وهي مثلاً : الجارحة والقدرة والنعمة والقوة .. الخ ! كل هذه المعاني للفظ اليد ظاهر اللغة - أي ظاهرة واضحة في اللغة - فما هو معنى اليد عندك من تلك المعاني اللغوية الظاهرة ؟

أم أنهم ينفون جميع تلك المعاني اللغوية ويقولون بمعنى آخر غامض غير مفهوم لغة وشرعاً ؟ والقرآن إنما نزل باللسان العربي المبين الذي يعني أحد معاني لفظ اليد المعروفة عند العرب !

على أن القرائن التي صرفت المعنى من أن يكون باليد التي هي الجارحة

قرائن شرعية وعقلية منها : قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ وقوله تعالى :
﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ .

وقد قال ابن الجوزي في « دفع شبه التشبيه » ص (١٠٢) عائباً على
مجسمة الحنابلة: « إنهم قالوا: إن هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمه
إلا الله تعالى. ثم قالوا : نحملها على ظواهرها ، فواعجباً ! ما لا يعلمه إلا الله
أيُّ ظاهرٍ له..؟! فهل ظاهر الاستواء إلا القعود، وظاهر النزول إلا الانتقال...» .
وقال ص (١٠٢) : « ثم قلت في الأحاديث ، تُحمل على ظواهرها ، وظاهر
القَدَم الجارحة » . وقال ص (١٠٠) : « ثم لما أثبتوا أنها صفات ذات قالوا :
لا نحملها على توجيه اللغة مثل يد على نعمة وقدرة ، ومجيء وإتيان على
معنى برٍّ ولطف ، وساق على شدة ، بل قالوا: نحملها على ظواهرها المتعارفة،
والظاهر هو المعهود من نعوت الأدميين ، والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا
أمكن ، ثم يتحرّجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون : نحن أهل
السنة ، وكلامهم صريح في التشبيه وقد تبعهم خلق من العوام » .

وكنت قد قلت في مقدمتي لكتاب « الإبانة » : إن من العقائد الخطيرة
السيئة أو الفاسدة غير المقبولة الأخذ بالظاهر في ما يُسمَّى بالأسماء
والصفات ، حيث يمرون بنصوص الكتاب والسنة على ظواهرها مع منع التأويل
والترهيب من بيان المقصود من النص والكلمات لتتشكل في ذهن السامع
والقارئ صورة إنسان ذو أعضاء للمولى سبحانه وتعالى عما يصفون .

وقد دعا لذلك ابن تيمية ومن يوافقه في هذه الآراء الباطلة ، مع أنه يُؤوّلُ

الاستواء بالجلوس والقعود^(٤٦٤) ، ويدّعي أن السلف وأهل القرون الأولى كانوا يقولون بقولهم ، وقد سار الأشعري معهم في اعتقاد الظاهر والحقيقة ! كما تفيد ذلك نصوصه مثل قوله في « الإبانة » : [وجب أن يُرجع من قوله أيدي إلى يدين ؛ لأن القرآن على ظاهره ، ولا يزول عن ظاهره إلا بحجة ، فإن وجدنا حجة أزلنا بها ذكر الأيدي عن الظاهر إلى ظاهر آخر ، ووجب أن يكون الظاهر الآخر على حقيقته لا يزول عنها إلا بحجة] .

ثم قال الأشعري : [كذلك قوله تعالى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ ص : ٧٥ ، على ظاهره أو حقيقته من إثبات اليدين ، ولا يجوز أن يعدل به عن ظاهر اليدين إلى ما ادعاه خصومنا إلا بحجة] .

وقال بعد ذلك : [بل واجب أن يكون قوله تعالى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ ص : ٧٥ ، إثبات يدين لله تعالى في الحقيقة]!! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ! والحقيقة عنده هو الظاهر كما صرّح به في عبارته المذكورة آنفاً ! وهذه طريقة عرجاء عوجاء تعاكس ما كان عليه السلف الأول من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين الذين أولوا وفسّروا وبينوا معاني النصوص كما في تفسير ابن جرير الطبري السلفي المتوفى سنة (٣١٠هـ) !!

ومن الأمور التي أخطأ فيها الأشعري أيضاً في الاعتقاد والتي تدل على أن قوله مطابق لقول المجسمة والمشبهة قوله في « الإبانة » :

(٤٦٤) قال ابن تيمية الحرّاني في « مجموع الفتاوى » (٤ / ٣٧٤) : [إذا تبين هذا ؛ فقد حدث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون : أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسه ربه على العرش معه] !!

[وأجمعت الأمة على أن الله سبحانه رفع عيسى صلى الله عليه وسلم إلى السماء ، ومن دعاء أهل الإسلام جميعاً إذا هم رغبوا إلى الله تعالى في الأمر النازل بهم يقولون جميعاً يا ساكن السماء^(٤٦٥) ومن خلفهن جميعاً : لا والذي احتجب بسبع سموات] .

وهذا كله على ظاهره عنده ! وهو يؤدّي إلى التجسيم والتشبيه المحض !! نسأل الله تعالى العافية !

وأثبت ابن القشيري في رسالته « شكاية أهل السنة » أن الأشعري يثبت الوجه واليد وغيرها كما نقله السبكي عنه في « طبقات الشافعية » (٣/٤٠٥) .

بل والأدهى من ذلك ما نقله ابن فورك (ت٤٠٦هـ) في مجرد « مقالات الأشعري » ص (٤٠) من إثبات الجنب لله تعالى ، تعالى الله عن ذلك وتقدس ! فقد جاء في الكتاب المذكور :

[فأما صفات الله تبارك وتعالى فأما ما يثبت من طريق الخبر فلا ينكر أن يرد الخبر بإثبات صفات له تعتقد خيراً وتطلق ألفاظها سمعاً وتحقق معانيها على حسب ما يليق بالموصوف بها ، كاليد ، والوجه ، والجنب ، والعين ، لأنها فينا جوارح وأدوات ، وفي وصفه نعوت وصفات ..] ! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !

وقد تقدّم أن ما يدّعون من أن قول السلف هو الأخذ بالظاهر وإمرارها

(٤٦٥) قال النووي في روضة الطالبين (١٠/٨٥) : [ولو قال - أي الكافر الذي يريد أن يسلم - لا إله إلا ساكن السماء ، لم يكن مؤمناً ، وكذا لو قال : لا إله إلا الله ساكن السماء ، لأن السكون محال على الله تعالى] .

كما جاءت بلا تفسير ولا تأويل قول مردود باطل فإن التفاسير وخاصة تفسير ابن جرير الطبري مملوءة بتفسيرات وتأويلات السلف لآيات الصفات وغيرها ومن ذلك تأويل ابن عباس رضي الله عنه الساق بالشدة^(٤٦٦) ، والنسيان بالترك^(٤٦٧) ، والأيدي في قوله تعالى ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾ الذاريات : ٤٧ ، بالقوة^(٤٦٨) ، والجنب بالأمر والحق^(٤٦٩) وغير ذلك مما هو معلوم ومشهور !

وقد نسب هؤلاء المجسمة القول بالظاهر إلى جماعة من السلف وأهل الحديث كابن المبارك والسفيانيين ووكيع والأوزاعي وأمثالهم من متأخري السلف ، فإن صح ذلك عنهم فهو قول مردود عليهم وهم غالطون ، وإن لم يصح عنهم يتبين أن المجسمة حاولوا أن يحافظوا على فكر الأمويين وبعض العباسيين كالمتموكل العباسي - عليه من الله تعالى ما يستحق - حيث تبنا التشبيه والتجسيم في تفسير الآيات بغير اللسان العربي المبين وإثبات الأحاديث المنحولة والقول بها والدعوة إلى وجوب الإيمان بما حوته من المفاهيم المؤدية بل والمصرحة بالتشبيه والتجسيم ، فمن ذلك بالإضافة إلى ما سقناه قبل قليل عن القاسم بن سلام وابن معين من وجوب الإيمان بأثر (الكرسى موضع القدمين) وعدم تفسيره :

(٤٦٦) كما في تفسير ابن جرير (٣٨/٢٩) وفتح الباري (٤٢٨/١٣) وقد بينت صحة السند إليه وبطلان من حاول أن يموه فيضعفه في كتاب التناقضات (٣١٢/٢-٣١٣) وقال ابن جرير هناك : [قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد] .

(٤٦٧) انظر تفسير ابن جرير الطبري (٢٠١/٨) .

(٤٦٨) تفسير الطبري (٢٧/٧) .

(٤٦٩) تفسير الطبري (١٩/٢٤) .

١- ما ذكره الذهبي في « العلو » ص (٤٩١) عند ذكر ابن أبي عاصم
[.. - ٢٨٧هـ] إذ قال :

[قال الحافظ الإمام قاضي أصبهان وصاحب التصانيف أبو بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم الشيباني : جميع ما في كتابنا كتاب السنة الكبير الذي فيه الأبواب من الأخبار التي ذكرنا أنها توجب العلم فنحن نؤمن بها لصحتها وعدالة ناقلها ، ويجب التسليم لها على ظاهرها وترك تكلف الكلام في كفيها . فذكر من ذلك النزول إلى السماء الدنيا ، والاستواء على العرش] .

وكيف يجوز الإيمان بكل ما فيه ومما فيه : « لمّا قضى الله خلقه استلقى ثم وضع إحدى رجله على الأخرى » !! وقد اعترف الألباني المتناقض هناك برقم (٥٦٨) بأنه من وضع اليهود . تعالى الله سبحانه عن ذلك الهراء !

٢- وما قاله الذهبي في « العلو » ص (٤٢٥) عند ذكر سفيان بن عيينة إذ قال: [قال أحمد بن إبراهيم الدورقي : حدثني أحمد بن نصر قال : سألتُ سفيان بن عيينة وأنا في منزله بعد العتمة فجعلتُ ألحُّ عليه في المسألة فقال : دعني أتنفّس ، فقلت : كيف حديث عبدالله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أن الله يحمل السماوات على أصبع والأرضين على أصبع » (٤٧٠)]

(٤٧٠) هذا هو قول يهودي قاله للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ » وهذه الآية فيها إنكار صريح على فكر ذلك اليهودي وقد روى هذا الحديث البخاري (٤٣٨/١٣) ومسلم (٢١٤٨/٤) ، وزاد بعض الرواة عقب ذلك لفظ : « فضحك رسول الله تعجباً وتصديقاً له » وهي في البخاري (٣٩٣/١٣) !! أما قوله (فضحك) أي من سخافة عقل ذلك المجسم اليهودي وتعجب منه ! وأما قوله (وتصديقاً له) فهو كذب بحت وتقول بالباطل !! قال الحافظ ابن حجر

وحدِيث « إِنَّ قُلُوبَ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ »^(٤٧١) و حَدِيث

هناك في شرحه (٣٩٨/١٣) : « وأما من زاد (وتصديقاً له) فليست بشيء فإنها من قول الراوي وهي باطلة لأنَّ النبي لا يصدِّق المحال ، وهذه الأوصاف في حق الله مُحال ... » . انظر « دفع شبه التشبيه » ص (٢٠٥) . وقد روى البخاري الحديث في مواضع في صحيحه دون لفظه (تصديقاً) ونبه على أنها من زيادات الرواة ! وذلك عقب الحديث رقم (٧٤١٤) .

(٤٧١) ضعيف . رواه مسلم (٢٦٥٤) وأحمد (١٦٨/٢) والترمذي (٢١٤١/٤٤٩/٤) وابن حبان (١٨٤/٣) وغيرهم ، وهو من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص وهو من رواية الإسرائيليات ، تفرد به حميد بن هانيء عن عبد الله بن يزيد عن ابن عمرو بن العاص ، وإذا اعتبرنا أن متابعة رشدين بن سعد لحيوة بن شريح لا عبرة بها وهو كذلك فالحديث مما تفرد به عبد الله بن يزيد المقرئ عن حيوة بن شريح عن حميد بن هانيء عن أبي عبد الرحمن الحبلي الذي هو عبد الله بن يزيد المعافري عن ابن عمرو وكل واحد تفرد به في الرواية ولم يروه غيره عن شيخه ! وهذا يوجب ضعف الحديث وأنه غريب فرد في خمس طبقات ! فالإسناد على هذا غير صحيح ولا حسن ! وحميد بن هانيء قال عنه أبو حاتم : صالح ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وهذا ينبئ أنه ليس من الثقات الذين يعتمد عليهم ! ورواه ابن ماجه (١٩٩) والحاكم في « المستدرک » (١/٥٢٥) وغيرهما من حديث النواس بن سمعان وهو أيضاً ممن يروي عن أهل الكتاب ! ولفظ روايته : « ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن إن شاء أقامه وإن شاء أزاعه » وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « يا مثبت القلوب ثبت قلوبنا على دينك » قال : « والميزان بيد الرحمن يرفع أقواماً ويخفض آخرين إلى يوم القيامة » . فعندي أن هذا الحديث لا يصح لأنه صريح في الجبر ورواته ممن يروي من كتب أهل الكتاب . وقد يتصر بعض الناس لصحة هذا الحديث بقوله تعالى : ﴿ واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون ﴾ الأنفال : ٢٤ ، ومعنى الآية الكريمة عندنا : أن الله تعالى يطَّلَع على كل ما يخطر ببال المرء لا يخفى عليه شيء من ضمائره وما في قلبه ونفسه مما لم يفصح به لأحد

« أن الله يعجب أو يضحك ممن يذكره في الأسواق »^(٤٧٢) فقال سفيان : هي كما جاءت نقرأ بها ونحدث بها بلا كيف^(٤٧٣) .

فهذه النصوص فيها إجبار وحض وتأكيد على وجوب الإيمان بتلك الترهات الباطلة وإقرارها وتصويرها على أنها من الثوابت والأحاديث الصحيحة مع أن بعضها ليس من أقوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً كـ « الكرسي موضع القدمين » وبعضها من الأحاد الضعيف سنداً والبعض الآخر من الأحاد التي لا تثبت بمثلها الأصول والعقائد ! بل بعضها لا يقبل في

فكأنه بينه وبين قلبه . وأما إذا قلنا بأن الله تعالى يمنعه من الهدى أو من الإيمان فقد بطل التكليف والتخية لهما . وكذلك قد يحتجون لتصحيح الحديث المذكور بقوله تعالى : ﴿ ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون ﴾ الأنعام : ١١٠ ، قال القرطبي في تفسيره (٦٥ / ٧) : [هذه آية مشككة ! ولا سيما وفيها ﴿ ونذرهم في طغيانهم يعمهون ﴾ ، قيل المعنى : ونقلب أفئدتهم وأنظارهم يوم القيامة على لهب النار وحرّ الجمر كما لم يؤمنوا في الدنيا . ﴿ ونذرهم ﴾ أي في الدنيا أي نمهلهم ولا نعاقبهم ، فبعض الآية في الآخرة وبعضها في الدنيا ، ونظيرها ﴿ وجوه يومئذ خاشعة ﴾ فهذا في الآخرة ، ﴿ عاملة ناصبة ﴾ في الدنيا] .

(٤٧٢) لم أقف عليه !! وقد أخطأ المعلق والمخرج لسير أعلام النبلاء عندما خرج حديثاً آخر في التعليق عليه هناك (٤٦٧ / ٨) .

(٤٧٣) إنني في شك من ثبوت هذا القول عن سفيان الآن ، لأجل الدورقي ، ولأن في أحد الأحاديث المذكورة في كلامه ما هو غير معروف ولم نقف عليه ، والدورقي وأحمد بن نصر الشهيد ممن كانوا على فكر أحمد بن حنبل ، فإن ثبت هذا عن سفيان فهذا يثبت أنه كان يفوض ولا يؤول ، فيكون قد خالف في ذلك ما كان عليه ابن عباس والصحابه والتابعين الذين ذكر تأويلاتهم ابن جرير الطبري في تفسيره !!

الوضوء والتيمم بل ولا في الترغيب والترهيب !

ومثل كتاب ابن أبي عاصم « السنة » الذي يقول فيما نقله الذهبي عنه في « العلو » بأن جميع ما في كتابه يوجب العلم والإيمان به مما يدعو إلى هزء الهازئين ! والاستخفاف بعقل قائله بعدما بيّن أهل الحديث وبعض من يتظاهر باتّباعهم كالألباني في تعليقه عليه أن كثير مما فيه لا يصح إسناده ! فهو مردود لا يفيد الظن فضلاً عن أن يكون مفيداً للعلم !!

نصوص عقلاء العلماء التي تفيد خطورة القول بظاهر النصوص في

الأسماء والصفات :

لقد نصّ كبار العلماء على أن الأخذ بالظاهر في نصوص ما يسمونه بالصفات خطأ عظيم وخطر جسيم يؤدّي إلى التشبيه والتجسيم !

فمن ذلك : قول السبكي في « الطبقات » (١٩٢ / ٥) : [إنما المصيبة الكبرى والداهية الدهياء الإصرار^(٤٧٤) على الظاهر والاعتقاد أنه المراد] .

وقال ابن الجوزي في « دفع شبه التشبيه » ص (١٠٢) : [ثم قلت في الأحاديث : تُحمل على ظاهرها ! وظاهر القَدَم الجارحة ... فلو أنكم قلت : نقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر عليكم أحد إنما حملكم إياها على الظاهر قبيح] .

وقال الأشعري في « المقالات » (٣٤٥ / ١) : [وأن له عينين بلا كيف كما قال ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر : ١٤] . وقد شهد ابن حزم بأن الظاهر الذي يقول به

(٤٧٤) في نسخة (الإمرار) وفي نسخة (الإيراد) !!

الأشعري يعتبر من التجسيم والتشبيه ! فعلق على هذا ابن حزم فقال في
« الفصل في الملل والنحل » (١٢٧/٢) :

[وقال الأشعري إن المراد بقول الله تعالى أيدينا إنما معناه اليدان وإن
ذكر الأعين إنما معناه عينان وهذا باطل مُدْخِلٌ في قول المجسمة] !! وقد قال
الأشعري في الإبانة بأن ذلك على ظاهره وعلى حقيقته !!

وقال ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (٤٣٢/١٣) عند شرح الحديث رقم
(٧٤٤٤) : [فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم ومن لم
يتضح له وعلم أن الله مُنَزَّهٌ عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يُكذَّبَ نَقَلَتَهَا وإما
أن يُؤوَّلَهَا] .

وذكر الحافظ في « الفتح » (٢٢٥/١) أيضاً إن بعض السلف العقلاء كرهوا
التحديث بأحاديث الصفات لئلا يعتقد الناس ظاهرها وبالتالي فإن الأخذ
بالظاهر شيء مرفوض فقال : « وممن كره التحديث ببعض دون بعض
مالك في أحاديث الصفات وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي
البدعة وظاهره في الأصل غير مراد فالإمساك عنه عند مَنْ يُخْشَى عليه الأخذ
بظاهره مطلوب » .

وقال العلامة ابن جماعة الأشعري في « إيضاح الدليل » ص (٥٤) : [أما
ترك هذه النصوص على ظاهرها دون تأويل سواء كان إجمالياً أو تفصيلاً فهو
غير جائز وهو شيء لم يجنح إليه سلف ولا خلف] .

وقال الإمام الغزالي في كتابه « روضة الطالبين وعمدة السالكين » (٤٧٥) ص

(٤٧٥) كتاب « روضة الطالبين » المطبوع ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي دار الفكر

(١٣٠) ما نصه : [واعلم أن الإعراض عن تأويل المتشابه خوفاً من الوقوع في محذور من الاعتقاد يجرُّ إلى الشك والإيهام واستئلال العوام وتطريق الشبهات إلى أصول الدين وتعريض بعض آيات كتاب الله العزيز إلى رجم الظنون ..] .

وقال الشهرستاني في « الملل والنحل » (٩٢/١) : [فبالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد به الخبر فافترقوا فرقتين : فمنهم من أوَّله على وجه يحتمل اللفظ ذلك ، ومنهم من توقف في التأويل وقال : عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها ، وقطعنا بذلك ، إلا أنا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه مثل قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ طه : ٥ ، ومثل قوله ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ ص : ٧٥ ، ومثل قوله ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ الفجر : ٢٢ ، إلى غير ذلك ، ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له وليس كمثله شيء وذلك قد أثبتناه يقيناً ، ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف فقالوا : لا بد من إجرائها على ظاهرها فوقعوا في التشبيه الصرف وذلك على خلاف ما اعتقده السلف] .

وقال الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٠٩/٢) : [قال ابن القشيري : .. وقد نبغت نابغة من الرعاع لولا استئلالهم العوام بما يقرب من أفهامهم ويتصور في أوهامهم لأجلت هذا المكتوب عن تلطيخه بذكرهم ، يقولون : نحن نأخذ بالظاهر ونجري الآيات الموهمة تشبيهاً والأخبار المقتضية حداً

وعضواً على الظاهر ، ولا يجوز أن نطرق التأويل إلى شيء من ذلك ،
ويتمسكون بقول الله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ آل عمران : ٧ ، وهؤلاء
والذي أرواحنا بيده أضر على الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس وعبدة
الأوثان ، لأن ضلالات الكفار ظاهرة يتجنبها المسلمون ، وهؤلاء أتوا الدين
والعوام من طريق يغتر به المستضعفون ، فأوحوا إلى أوليائهم بهذه البدع
وأحلوا في قلوبهم وصف المعبود سبحانه بالأعضاء والجوارح والركوب
والنزول والاتكاء والاستلقاء والاستواء بالذات والتردد في الجهات ، فمن
أصغى إلى ظاهرهم يبادر بوجهه إلى تخيل المحسوسات ...] اهـ .

ولذلك اعتبر الإمام الفخر الرازي رحمه الله تعالى كتاب « التوحيد
وإثبات صفات الرب » الذي ألفه ابن خزيمة بأنه كتاب الشرك كما صرح بذلك
في « تفسيره » (١٥١ / ٢٧ / ١٤) حيث قال : [واعلم أن محمد بن إسحاق بن
خزيمة أورد استدلال أصحابنا بهذه الآية في الكتاب الذي سماه بالتوحيد !
وهو في الحقيقة كتاب الشرك ، واعترض عليها ، وأنا أذكر حاصل كلامه بعد
حذف التطويلات لأنه كان رجلاً مضطرب الكلام ، قليل الفهم ، ناقص العقل ،
فقال : « نحن نثبت لله وجهاً ونقول : إن لوجه ربنا من النور والضيء والبهاء
ما لو كشف حجابيه لأحرقت سُبُحَات وجهه كل شيء أدركه بصره ... » ...] .
تعالى مولانا جلّ وعزّ عن ذلك علواً كبيراً !!

تحليل قولهم الباطل (أمرؤها كما جاءت) و (قراءتها تفسيرها) :

عبارة (أمرؤها كما جاءت) ونحوها لا تعني إلا القول بالظاهر واعتقاده ،
وهو أمر مردود باطل ، فهذه العبارة وأمثالها من العبارات المرفوضة الباطلة

المردودة كائناً من كان القائل بها ، حتى المجسمة الذين يقولون بها ويرددونها لا يمرونها كما جاءت وإنما يضيفون عليها ! فيقولون مثلاً : (ءأمتم من في السماء) معناه : (على السماء) ، فهم لا يجرونها ولا يمرؤها كما جاءت وإنما يدخلون عليها أموراً أخرى كما ترى ، أو يضيفون على ذلك بأن فيها إثبات صفة كذا .. مع أن لفظ (صفة) زيادة من كيسهم على النص ! فإثباتهم وزيادتهم لها يقتضي عدم التزامهم بنظرية (أمرؤها كما جاءت) و (قراءتها تفسيرها) ! وكل ذلك مما يناقض نظرية التفويض !

ومن الأقوال الجميلة قول ابن العربي المعافري في « عارضة الأحودي شرح سنن الترمذي »^(٤٧٦) (٢٢٥ / ٩) : [وقد بيناً بأن كل صفة حدوثٍ تقتضي التغير ، وذلك مما لا يوصف الله به كالمرض والمشى والضحك والفرح والنزول ونحو ذلك ، فإذا وصف نفسه بشي من ذلك لا يقال نمره كما جاء بإجماع الأمة ، ولكنه يحمل على التأويل ويعلم أنه مجاز عبّر به عن السبب المتقدم للشيء أو عن الفائدة الحاصلة عنه ..] .

ثم لاحظ أنك تجد مَنْ يقول بهذه العبارات التي هي مثل : (أمرؤها كما جاءت) و (قراءتها تفسيرها)^(٤٧٧) ونجد من يذكر العبارات المجموعة في

(٤٧٦) طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٧ م . انظر شرح الحديث رقم (٢٤٩٨) .

(٤٧٧) ونلاحظ أن الترمذي رحمه الله تعالى يتقل في سننه التفويض عن بعض المحدثين ولا يتقله عن ابن عباس والصحابة والتابعين ! وهذا يثبت لنا أنه لو كان الصحابة والسابقون من السلف يفوضون لنقله لنا ، ومما ينبغي التنبه له من الأمور المهمة هنا أن الترمذي عندما نقل أقوال أهل العلم من السلف عقب الحديث رقم (٦٦٢) قال : [فتأولت الجهمية هذه

قولهم (**تُقَرُّ وتُمرُّ ولا تُفسَّر**) يصرون على موضوعات وآثار موقوفة منكورة على أنها أحاديث صحيحة ، حتى احتار عقل الألباني من مقالة أولئك السلف المجسمة المغفلين !! حينما قال في ضعيفته (٢ / ٢٥٥ / حديث رقم ٨٦٥) : [ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائراً أن يفتي بعض العلماء من المتقدمين بأثر مجاهد هذا كما ذكره الذهبي عن غير واحد منهم ..] (٤٧٨) .

فمن الخطورة بمكان القول بأن معنى أقروها كما جاءت الأخذ بظواهرها، مع علمنا بما قد تقرر في علم الأصول أن اللفظ يبقى على ظاهره أصلاً ، ولا يصرف عن ظاهره إلا بقريته ، وأن هذه القرينة إما أن تكون قرينة لفظية أو قرينة عقلية .

قال الإمام الرازي في « المحصول » في أصول الفقه (٦ / ٣٢) : [**ثم القرينة** قد تكون عقلية وقد تكون سمعية ، أما القرينة العقلية فإنها تبين ما يجوز أن يراد

الآيات ففسروها على غير ما فسّر أهل العلم] ، فهو ينص صراحة أن أهل العلم من السلف قاموا بتفسيرها ، ولكن تفسيرهم كان مغايراً لتفسير الجهمية ! فالسلف فسروا وقول من قال (لا تُفسَّر) إما أن يكون قولاً مردوداً وإما أن يكون معناه أنها لا تُفسَّر كتفسير الجهمية . وبذلك يصرح الترمذي بأن تفسير أهل العلم لها يغيّر تفسير الجهمية وبالتالي فإن أهل العلم فسروها عند الترمذي ونقضوا نظرية (قراءتها تفسيرها) و (أمرؤها كما جاءت) .

(٤٧٨) وقال الألباني أيضاً في « مختصر العلو » (ص ٢٣٤) معلّقاً أيضاً على حديث الجلوس والإقعاد : « **وإن عجيبي لا يكاد ينتهي من تحمس بعض المحدّثين السالفين لهذا الحديث الواهي والأثر المنكر ، ومبالغتهم في الإنكار على من رده ، وإساءتهم الظن بعقيدته !** » . فتأملوا !!

باللفظ مما لا يجوز ، وأما السمعية فهي الأدلة التي تقتضي تخصيص العموم في الأعيان وهو المسمى بالتخصيص أو في الأزمان وهو النسخ .. [.

وعلى كل حال فظواهر المتشابه مثل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ طه : ٥ ، و ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ الزمر : ٥٦ ، و ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ ص : ٧٥ ، ونحوها غير مراد قطعاً بقريئة أو قرائن لفظية وعقلية ، أما اللفظية فهي قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ الشورى : ١١ ، وقوله ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ الإخلاص : ٤ ، وأما القريئة العقلية فقد تقرر عقلاً أن في الأخذ بظواهر هذه النصوص إثبات الجوارح لله تعالى الخالق الذي لا يشبه المخلوق بوجه من الوجوه .

وقد قال ابن الجوزي (في دفع الشبه ص ١٠٢) عائباً على مجسمة الحنابلة : [إنهم قالوا : إن هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى . ثم قالوا : نحملها على ظواهرها ، فواعجباً !! ما لا يعلمه إلا الله أي ظاهراً له ..؟! فهل ظاهر الاستواء إلا القعود ، وظاهر النزول إلا الانتقال ..] ، وقال ص (١٠٢) : [ثم قلت في الأحاديث ، تُحمل على ظواهرها ، وظاهر القَدَم الجارحة] .

وقال ص (١٠٠) : [ثم لما أثبتوا أنها صفات ذات قالوا : لا نحملها على توجيه اللغة مثل يد على نعمة وقدرة ، ومجيء وإتيان على معنى بِرٍّ ولطف ، وساق على شدة ، بل قالوا : نحملها على ظواهرها المتعارفة ، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين ، والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن ، ثم يتحرّجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون : نحن أهل

السنة ، وكلامهم صريح في التشبيه وقد تبعهم خلق من العوام [.

فقولهم (أمروها كما جاءت) و (قراءتها تفسيرها) ونحو هذه العبارات الباطلة المردودة لا يعني إلا الأخذ بظواهرها ، ومن انتبه إلى أن هؤلاء المحدثين من السلف الذين قالوا هذه العبارات إنما قالوها ليحضوا الناس على الإيمان بظواهر أحاديث غير ثابتة بل تالفة مردودة وأكثرها صريح في التشبيه والتجسيم ! ولذلك فإننا نقول :

لقد أفصح بعضهم مبيناً مرماهم وقصدهم من هذه العبارات فقال :

حديث الشفاعة عن أحمد	إلى أحمد المصطفى نسنده
وجاء حديث بإقعاده	على العرش أيضاً فلا نجحده
أمرؤا الحديث على وجهه	ولا تدخلوا فيه ما يفسده
ولا تنكروا أنه قاعدٌ	ولا تنكروا أنه يُقَعده ^(٤٧٩)

وإن القول بالتجسيم والتشبيه أول ما ظهر فيما نعلم في هذه الأمة إنما ظهر عن جماعة من اليهود الذين أسلموا أو تظاهروا بالإسلام وهم عبدالله بن سلام الإسرائيلي القائل بأنه : « يجاء بنبيكم فيقعد بين يدي الله تعالى على العرش »^(٤٨٠) ، وكعب الأحبار وما أدراك ما كعب ، وأيدتهم سياسات وأهواء

(٤٧٩) وجملة هذه الآيات ذكرها ابن قيم الجوزية في كتابه « بدائع الفوائد » (٣٩/٤)

عازياً لها للدارقطني !! والدارقطني بريء منها !

(٤٨٠) رواه ابن أبي عاصم في كتاب « السنة » (٣٥١) والخلال في سنته (٢١١) والطبري في تفسيره (١٤٨/١٥) والحاكم في « المستدرک » (٤/٥٦٨-٥٦٩) وذكره الذهبي في كتاب « العلو » النص رقم (٤٢٥) ص (٤٤٦) بتحقيقنا . وهو أثر ثابت عن ابن سلام الإسرائيلي . ولفظه هناك : « إذا كان يوم القيامة جيء بنبيكم صلى الله عليه وآله وسلم

خلفاء بني أمية !

وأما القول بظواهر النصوص الشنيعة والحض على الإيمان والتمسك بها ونبز الطاعنين بها بالجهمية والتعطيل فهو عمل بعض المحدثين الذين كانوا في الشطر الأخير من القرون الثلاثة ، وربما كان ذلك غير ثابت عنهم وخاصة أولئك الذين ذكرهم الترمذي وروى عنهم الإمرار وعدم التفسير لأن الراوي عنهم هو الوليد بن مسلم وهو وإن كان من رجال الستة إلا أنه مطعون فيه ولم يقفز القنطرة ولا الجسر قط !

مناقشة ابن تيمية في الأخذ بالظاهر وبيان الحقيقة :

وبعد الوقوف على أقوال العلماء التي نقلناها نعرض كلام ابن تيمية في هذه القضية فنقول : قال ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (٦ / ٤) :

[فمذهب السلف رضوان الله عليهم إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها ، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية فكذاك إثبات الصفات وعلى هذا مضى السلف كلهم] .

وقال في « مجموع الفتاوى » (٣ / ١٩٦) : [ذكرت في ضمن ذلك كلام الخطابي الذي نقل أنه مذهب السلف وهو : إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها] .

وإتماماً للفائدة نقول : بأن الحافظ البيهقي نقل في كتاب « الأسماء

حتى يجلس بين يدي الله على كرسيه ... » .

والصفات » عن الخطّابي وشيوخه القول بالظاهر وهو قول باطل مردود عندنا ! حيث قال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٣٤٥) عند ذكر حديث « يكشف ربنا عن ساقه » ما نصه : [قال أبو سليمان الخطّابي رحمه الله : هذا الحديث مما تَهَيَّبَ القول فيه شيوخنا ، فأجروه على ظاهر لفظه ، ولم يكشفوا عن باطن معناه على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب] .

وهذا القول في حمل الأمور على ظاهرها يلتقي ويتفق مع عقيدة ابن تيمية ومجسمة الحنابلة وهذا ما يأباه أهل التنزيه والحق !! مع أن هناك فريق كبير من الأشاعرة وغيرهم من أهل السنة لا يقولون بذلك بل يعتبرونه من التشبيه والتجسيم لأنهم مُنرّهون وقد قدّمنا بعض النقول في ذلك قبل قليل !

فانظروا كيف يُجرى هؤلاء هذه النصوص على ظاهر ألفاظها ويصرحون بهذه القاعدة بكل وضوح !! فما هو الفرق بين هذا وبين ما يقوله ابن تيمية من إجراء تلك النصوص على ظاهرها !! والأشعري أثبت اليدين والعينين والوجه والجنب والمجيء والتزول وأنه ساكن السماء !! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !!

فظهر أن طريقة من يسميهم بعض الناس بالمجسمة أمثال ابن تيمية هي نفس طريقة بعض السلف والأشعري والخطّابي^(٤٨١) وأمثالهم لا فرق ، مهما حاول المتعصبون أن يتمحلوا لإظهار فروق بين الفريقين لأنها فروق خيالية

(٤٨١) تبين لي فيما بعد أن الخطّابي إنما نقل ذلك عن شيوخه وقد أوله بقدرته التي تنكشف عن الشدة ، مع أنه اضطرب في ذلك .

يتوهمونها وهي لا ثم !!

قال الأشعري في « المقالات » (٣٤٥/١) : [وأن له عينين بلا كيف كما قال ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر : ١٤] .

وقال الباقلاني في « الإنصاف »^(٤٨٢) ص (٢٤) : [والعينين اللتين أفصح بإثباتهما من صفاته في القرآن وتواترت بذلك أخبار الرسول عليه السلام ، فقال عز وجل : ﴿ وَلَتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ طه : ٣٩ ، و ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر : ١٤ ..]^(٤٨٣) .

ولهذا قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى في « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (١١٤) : [وقد ذهب القاضي أبو يعلى (المجسم) إلى أن العين صفة زائدة على الذات وقد سبقه أبو بكر بن خزيمة فقال في الآية : « لربنا عينان ينظر بهما »^(٤٨٤) !! قلت : وهذا ابتداع لا دليل لهم عليه وإنما

(٤٨٢) كتاب « الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به » للباقلاني المتوفى سنة (٤٠٣هـ) الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، بتحقيق الإمام الكوثري رحمه الله تعالى .

(٤٨٣) وقد ردَّ عليه الإمام الكوثري في الحاشية هناك فقال : [وتثنية العين لم ترد في الكتاب ، وحديث الدجال ليس فيه إلا نفي النقص عن الله سبحانه لا إثبات العينين له ، مع كونه خبر آحاد ، فيتعين الاقتصار على ما ورد في الكتاب وهو ما في الآيتين ، وإلا يكون في الأمر فتح باب التشبيه (ز)] .

(٤٨٤) وهذه من ورطات الحافظ ابن خزيمة في كتابه « التوحيد » الذي ندم على تأليفه أخيراً ، كما روى ذلك عنه الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٢٦٧) ، وكتاب « التوحيد » لابن خزيمة يسميه الفخر الرازي في تفسيره (١٤/٢٧/١٥١) بكتاب « الشرك »

أثبتوا عينين من دليل الخطاب في قوله عليه الصلاة والسلام : « وإن الله ليس بأعور » . وإنما أراد نفي النقص عنه تعالى ، ومتى ثبت أنه لا يتجزأ لم يكن لما يُتَخَيَّل من الصفات وجه [انتهى كلام الحافظ ابن الجوزي .

فهل يقول الأشاعرة بإثبات عينين من هذه الآية لله تعالى وهل هذا هو التفويض؟!

يقول الحافظ ابن حجر في شرح الباب الذي فيه ذكر قوله تعالى ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر: ١٤ في كتاب التوحيد (٣٩٠/١٣) من صحيح البخاري موضعاً لنا الأمر أكثر :

[وقال البيهقي : منهم من قال العين صفة ذات كما تقدّم في الوجه ، ومنهم من قال : المراد بالعين الرؤية ... ومال إلى ترجيح الأول لأنه مذهب السلف] . وليس هذا مذهب السلف إنما يدعون هذا ويتخيلونه ! أو أنهم يتخيلون أن كل ما يقوله الأشعري فهو مذهب السلف !

وروى ابن جرير في تفسيره (٩٤/٢٧/١٣) في تأويل ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر: ١٤ قال :

[وذكّر عن سفيان في تأويل ذلك ، ما حدثنا ابن حُمَيد، قال: ثنا مِهْران، عن سفيان، في قوله (تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) يقول : « بأمرنا »] . وإسناده حسن .

ولما رأى الإمام الفخر الرازي مثل هذا الكلام الأخرق الذي جمعه ابن

لَمَّا أتى به فيه من مستشعات ، ولله في خلقه شؤون ، وقد طَبَعَ كتاب ابن خزيمة هذا الحشوية كرات ومرات ووزّعوه مجاناً ليروّجوا به عقائدهم الفاسدة !!

خزيمة في كتاب « التوحيد وإثبات صفات الرب » قال عنه في تفسيره (١٥١/٢٧/١٤) بأنه : (كتاب الشرك) !! مع أن ابن خزيمة من الشافعية ومن كبار المحدثين وفي عصر السلف ومن أهل السنة ومع ذلك فقد صار كتابه بنظر أحد كبار العلماء المنزهين (كتاب الشرك) !! والأشعري وأمثاله من الحنابلة ومن نحا نحوهم اقتدوا بمن يسمونهم ويصفونهم بالسلف الصالح أمثال ابن سلام الإسرائيلي الذي يقول : « إذا كان يوم القيامة ينزل الجبار عن عرشه وقدميه على الكرسي فيُقْعَدُ محمداً على الكرسي »^(٤٨٥) !! تعالى الله عن هذا الهراء علواً كبيراً !! وقول مجاهد في الإقعاد على العرش بجنب الله تعالى معروف وقد أفتى به كما قال الذهبي في كتاب « العلو » جماعة من السلف ! قال الذهبي في « العلو » :

[فممن أفتى في ذلك العصر بأن هذا الأثر يُسَلَّم ولا يعارض - يعني أثر مجاهد - : أبو داود السجستاني صاحب السنن وإبراهيم الحربي وخلق ، بحيث أن ابن الإمام أحمد قال عقيب قول مجاهد : أنا منكر على كل مَنْ رَدَّ هذا الحديث وهو عندي رجل سوء مُتَّهَم ، سمعته من جماعة وما رأيت محدثاً ينكره وعندنا إنما ينكره الجهمية سمعت أحمد بن حنبل يقول : هذا قد تلقته العلماء بالقبول]^(٤٨٦) !! فسبحان الله تعالى عما يصفون !

(٤٨٥) رواه الخلال في سنته ص (٢٥٧) النص رقم (٣٠٩) ، وتجد بسط الكلام عليه في تعليقنا على كتاب « العلو » النص رقم (١٨٦) التعليق رقم (٤٩١) .

(٤٨٦) وقد تقدّم أن الألباني استنكر هذا المنقول عن (السلف الصالح !!) وقال في سلسلته الضعيفة (٢/٢٥٥/٨٦٥) : [ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائراً أن يفتي بعض العلماء من المتقدمين بأثر مجاهد هذا كما ذكره الذهبي ص (١٠٠ - ١٠١ و ١١٧

نصوص بعض السلف في قولهم أمروها بلا كيف :

إن التفويض لم يثبت - فيما نعلم - عن السلف الأولين كالصحابية والتابعين بل المنقول عنهم هو التأويل ، ولذلك امتلأت كتب التفاسير بتأويلاتهم وتفسيراتهم لآيات الكتاب المبين ، والذين نُقِلَ التفويضُ عنهم هم قلةٌ قليلة من السلف المتأخرين ممن كانوا بعد التابعين ، ولم يصح عن أكثرهم أو كلهم من جهةٍ ونُقِلَتْ عنهم تأويلات من جهةٍ أخرى ، كما سيتبين إن شاء الله تعالى .

ونجد على العكس من ذلك تماماً كثرةٌ كثرة من التأويلات المنقولة عن السلف مروية بالأسانيد في مثل تفسير ابن جرير الطبري المتوفى سنة (٣١٠هـ) ، كما نجد بعض ذلك أيضاً في تفسير الإمام يحيى الفراء^(٤٨٧) المتوفى سنة (٢٠٧هـ) ، بل نجد في كتب الصحاح والسنن بعض ذلك ، ومن ذلك على سبيل المثال : ما ذكره البخاري في صحيحه^(٤٨٨) حيث قال :

[قال أبو العالية : استوى إلى السماء : ارتفع . فسواهن : خلقهن ، وقال

(١١٨) عن غير واحد منهم ، بل غلب بعض المحدثين فقال : لو أن حالفاً حلف بالطلاق ثلاثاً أن الله يُعِيدُ محمداً على العرش واستفتاني لقلت : صدقت وبررت] .
(٤٨٧) ترجمة الفراء في ((سير النبلاء)) (١٠/١١٨) وفيها : ((العلامة صاحب التصانيف أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله ابن منظور الأسدي مولاهم الكوفي النحوي ، صاحب الكسائي .. وكان ثقة مات الفراء بطريق الحج سنة سبع ومائتين ، وله ثلاث وستون سنة رحمه الله تعالى)) . ولم أجد أحداً في تلك الترجمة جرحه أو تكلم فيه .
(٤٨٨) انظر ((فتح الباري)) (١٣/٤٠٣ قبل الحديث رقم ٧٤١٨) .

مجاهد : استوى : علا على العرش ، وقال ابن عباس : المجيد : الكريم ،
والودود : الحبيب .. [. فهذه تأويلات وتفسيرات واضحة ، ومنه ما ذكره
البخاري في صحيحه^(٤٨٩) أيضاً عن سعيد بن جبير رحمه الله تعالى أنه قال في
تأويل ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ البقرة : ٢٥٥ : [كرسية : علمه] .
فهذه بعض تأويلات للسلف الأقدمين بعضها تأويل مقبول وبعضه مردود^(٤٩٠) .

وكل هذه التأويلات تخرج عن دائرة قولهم : (أمرؤها كما جاءت ،
وقراءتها تفسيرها) أو (تفسيرها قراءتها) . فمن زاد كلمة موضحة ومفسرة
لنص في الصفات فقال مثلاً في قوله تعالى : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ طه : ٣٩ :
« فيه إثبات صفة العين » فقد خرج عن الدائرة المذكورة آنفاً ، وخالف منهج
ودائرة السلف الذي يدعيه أصحاب منهج الإقرار والإمرار وعدم التفسير !!

والنصوص السابقة تفيدنا أن هؤلاء السلف الذين نقل البخاري تأويلاتهم
لم يسكتوا عليها ولم يمرروها كما جاءت ، وإنما خاضوا في تفسيرها ، وهذا

(٤٨٩) انظر « فتح الباري » (١٩٩ / ٨) في كتاب تفسير القرآن ، باب قوله تعالى ﴿ فَإِنْ
خَفْتُمْ فِرْجَالاً أَوْ رُكْبَاناً ﴾ .

(٤٩٠) ومنه تعلم بطلان قول الخطيب الشربيني الشافعي في تفسيره (الأعراف : ٥٤) حيث
يقول : [وروي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وغيرهم من علماء السنة في
هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهة أمرؤها كما جاءت ، أفروها بلا كيف ،
وإجماع السلف منعقد على أن لا يزيدوا على قراءة الآية] !!! وأمثال الشربيني كثيرون
انطلت عليهم تلك الخدعة الحنبلية . مع أن هذا الإجماع المتوهم الذي ينقله في أنهم لا
يزيدوا على قراءة الآية ينقضه زيادتهم للفظ (صفة) على ما ورد في الآية ! وبعد هذه
الزيادة يدعون أن هذا مذهب السلف !

يناقض ما زعموه من أن مذهب السلف هو الإمرار والسكوت وعدم التفسير ،
وهكذا يكون منهج التفويض مضطرباً مُتخَابِطاً متناقضاً .

مناقشة النصوص الواردة عن بعض السلف في التفويض :

إن أقوى ما استدل به مثبتو مذهب التفويض والداعون له هو ما نقله
الترمذي في سننه بلا إسناد عن جماعة من العلماء الذين لم يدركهم كمالك
وسفيان بن عيينة ونحوهم ، مع أن هؤلاء جميعاً ثبتت عنهم تأويلات أيضاً في
موضوع الصفات ، وهذا مما يبدد ما جمعه الحنابلة من روايات حول هذه
المسألة وزادوا عليها من كيسهم أخرى عن أولئك الأئمة لينشروا هذا المذهب
الفاقد القائل بالإمرار على ظواهر النصوص وعدم بيان معانيها المقصودة لغة
وشرعاً ، وقد انطلى ذلك على من جاء بعدهم حتى على بعض أكابر أهل العلم
ممن راج لديهم أن مذهب السلف كان التفويض المتمثل بالإمرار والإقرار
وعدم التعرض للتفسير والتأويل^(٤٩١) .

(٤٩١) بل إن من جاء بعد أولئك السلف من العلماء المنزهين اخترعوا معنى للتفويض -
تحسيناً للظن بأولئك الأئمة وإنقاذاً وإسعافاً للموقف الذي احتاروا به من جراء تلك
المقولات المنقولة عن بعض السلف - غير المعنى الذي أراده أولئك السلف في الكلمات
المنقولة عنهم ، فإن تلك الكلمات المنقولة عنهم تفيد أن المراد بتلك الكلمات هو اعتقاد
ظاهرها كما قال الخطابي والبغوي ، وأما أولئك العلماء فقالوا بأن معنى الإمرار أو
التفويض هو التأويل الإجمالي مع صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم تعيين المعنى وردّه إلى
الله تعالى ، وما إلى ذلك من التعاريف الباطلة غير المقصودة في تلك المقالات المنقولة
عن بعض السلف والتي لم تثبت على التحقيق عنهم أو أنها مردودة على قائلها كائناً من
كان.

فنحن نناقش هنا إن شاء الله تعالى صحة تلك الأقوال المروية عن بعض السلف في التفويض ، وأسباب ورود تلك الأقوال عنهم ، بل نكشف عن تأويلاتٍ منقولة عن بعض من روي عنهم القول بالسكوت والإمرار وعدم التفسير من أولئك السلف المتأخرين .

اضطراب ما نقله الترمذي في التفويض :

وأحسن ما ناقشه أولاً في هذا الموضوع هو ما حكاه الترمذي في سننه عن بعض السلف من الإمرار والتفسير وما إلى ذلك^(٤٩٢) ، مع أن الإمام الترمذي نقل عن السلف أيضاً شيئاً من تفسير نصوص الصفات وفسر هو بعض نصوصها وأولها ، وإليكم النصوص في ذلك مع ملاحظة ما تحته خط لأنه بيت القصيد : قال الترمذي في السنن (٣/٥٠ برقم ٦٦٢) :

[وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا ، قالوا : قد ثبت^(٤٩٣) الروايات في هذا ، ويؤمن بها ولا يتوهم ، ولا يقال : كيف؟ هكذا روي عن مالك ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث : أمروها بلا كيف ، وهكذا قول أهل العلم من أهل

(٤٩٢) حيث نبدأ هنا بتحليل هذه الفكرة التي تدور حول آيات وأحاديث الصفات عند من يتبنى هذا المنهج ويسميه التفويض ويلخصه بقولهم : (أمرؤها كما جاءت) ، أو (قراءتها تفسيرها) ، أو (لا تُفسر) .

(٤٩٣) في أكثر نسخ الترمذي المطبوعة (قد تَبُّتُ) على صيغة التشكيك ! وما أثبتناه هو المنطقي للسياق .

السنة والجماعة . وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا : هذا تشبيه . وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه : اليد ، والسمع ، والبصر . فتأولت الجهمية هذه الآيات وفسروها على غير ما فسر أهل العلم ، وقالوا : إن الله لم يخلق آدم بيده ، وقالوا : إن معنى اليد : القوة ..] .

ويكفي في دحض هذا وإبطاله أنه يقول نقلاً عن السلف بأن الجهمية الذين هم على خلاف أهل السنة تأولوا اليد بالقوة ، وأن علماء السلف لم يجيزوا ذلك! مع أن علماء السلف ومنهم سفيان - الذي ذكره منهم - أولوا اليد بالقوة ! فقد روى ذلك ابن جرير في تفسيره (١٣/٢٧/٨) عنه بإسناد حسن حيث قال : [حدثنا ابن حُميد ، قال : ثنا مهران ، عن سفيان * وَالسَّمَاءُ بِنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ *] الذاريات : ٤٧ ، قال : بِقُوَّةٍ] . وهو منقول عن جماعة من السلف^(٤٩٤) ، وهنا ينكشف للمنصف بأن سفيان كان يقول بما تقول به الجهمية^(٤٩٥) ، حتى أن الترمذي رحمه الله تعالى نفسه يؤول في سنته بعض أحاديث الصفات ولذلك رماه ابن تيمية الحرّاني بالجهمية^(٤٩٦) .

(٤٩٤) كما تجد ذلك مروياً بالأسانيد المتصلة عند البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (١٢٩) وابن جرير الطبري في « تفسيره » (١٣/٢٧/٧) عن ابن عباس وابن زيد ومجاهد وقتادة ومنصور وغيرهم .

(٤٩٥) بل ينكشف للمنصف أن عصر الترمذي انتشر فيه بواسطة أحمد بن حنبل وشيعته الحنابلة المجسمة أن ما قاله السلف من تأويلات في موضوع الصفات هو من التجهم ، وقد غطوا على ما قاله السلف بنقل كلمات في الإمرار وعدم التفسير عن السلف لترويح اعتقاد ظواهر النصوص ، فليكن هذا منك على بال .

(٤٩٦) قال تيمية الحرّاني في « مجموع الفتاوى » (٥٧٣/٦) منكرأ على الترمذي ما نصه :

وقبل أن نفصل الكلام في تنفيذ هذه الأقوال التي نقلها الترمذي عن السلف في التفويض نذكر نصاً آخر للترمذي أيضاً مشابهاً للنص المتقدم ونتعقبه بذكر كلام مناقض له عن بعض أئمة السلف وأهل السنة ، قال الترمذي في السنن (٢٥٥٧) : [وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم روايات كثيرة مثل هذا ما يذكر فيه أمر الرؤية أن الناس يرون ربهم وذكُر القَدَم وما أشبه هذه الأشياء والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه ومعنى قوله في الحديث فيعرفهم نفسه يعني يتجلى لهم] .

فكيف فسرها أهل العلم باعترافه حيث قال في النص السابق برقم (٦٦٢) : « .. وفسروها على غير ما فسّر أهل العلم » ؟ وهنا يخالف هذا ويقول « ولا تُفسّر » ثم يفسّر « فيعرفهم نفسه » بالتجلي ؟! إذن أهل العلم بنظرة يفسرون ولكن يفسرونها تفسيراً مخالفاً لتفسير من يسمونهم الجهمية ! وعلى كل حال فقد ذكر الترمذي ههنا القَدَم ، وإنني أنقل ما يقوله أحد السلف وأئمة أهل السنة في القدم ، وهو أبو منصور الماتريدي الذي يقول في كتابه « تأويلات أهل

[فإن الترمذي لما رواه قال : وفسره بعض أهل الحديث بأنه هبط على علم الله ... وكذلك تأويله بالعلم تأويل ظاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية] ! فسوى الترمذي ههنا من جملة الجهمية !

السنة ((^(٤٩٧) (٥٦٦/٤) عند قوله تعالى ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ق: ٣٠ حيث قال :

[وقال أهل التأويل : إنها تسأل الزيادة حتى يضع قدمه فيها ، فتضيق بأهلها حتى لا يبقى فيها مدخل لرجل واحد ، ورووا خبراً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك . وإنه فاسد ، وقول بالتشبيه ، وقد قامت الدلائل العقلية على إبطال التشبيه ، فكل خبر ورد مخالفاً للدلائل العقلية يجب رده لأنه مخالف لنص التنزيل وهو قوله عز وجل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ الشورى : ١١ ، ثم هذا القول على قول المشبهة على ما توهموا مخالف للكتاب لأن الله عز وجل قال ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ هود : ١١٩ ، وعندهم لا تمتلئ بهم ما لم يضع الرحمن قدمه فيها . ثم ذكر البلخي أن مدار ما ذكروا من الحديث على حماد بن سلمة ، وكان خرفاً مفنداً في ذلك الوقت ، لم يجز أن يؤخذ منه ^(٤٩٨)] .

فالإمام أبو منصور الماتريدي أحد كبار أئمة أهل السنة والجماعة وأئمة السلف وليس من الجهمية في شيء عند المنصفين العقلاء من أهل السنة والجماعة يقول هذا القول الواضح في هذه المسألة .

(٤٩٧) تأويلات أهل السنة ، لأبي منصور الماتريدي المتوفى سنة ٣٣٣هـ ، طبع مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

(٤٩٨) وهذا القول الحق الذي قاله أبو منصور الماتريدي مخالف للقول الباطل الذي قاله أحمد بن حنبل وابن المديني في حماد بن سلمة ، ومن ذلك ما جاء في كتب الجرح والتعديل كالتهذيب لابن حجر (٣/ ١٤) : « قال ابن المديني من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين » .

وقال الإمام الرازي في «أساس التقديس»^(٤٩٩) ص (١٧٠): [اشتهر فيما بين الأمة أن جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكراً واحتالوا في ترويجها على المحدثين ، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها ، وأيُّ منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدر في الإلهية ويبطل الربوبية ؟ فوجب القطع في أمثال هذه الأخبار بأنها موضوعة . وأما البخاري والقشيري فهما ما كانا عالمين بالغيوب ، بل اجتهدا واحتاطا بمقدار طاقتهما ، فأما اعتقاد أنهما علما جميع الأحوال الواقعة في زمان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى زماننا فذلك لا يقوله عاقل ، غاية ما في الباب أنا نحسن الظن بهما وبالذين روى عنهم ، إلا أنا إذا شاهدنا خبراً مشتملاً على منكر لا يمكن إسناده إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قطعنا بأنه من أوضاع الملاحدة ، ومن ترويجاتهم على أولئك المحدثين] .

هذا ؛ وسنذكر تأويلات أخرى لهؤلاء السلف الذين ذكرهم الترمذي تحتم بطلان هذا التفويض المروي عنهم بعد بيان عدم صحة أسانيد تلك الكلمات المنقولة عنهم ، فأقول :

من المعلوم أن ما ينقله الترمذي في سننه من أحاديث مرفوعة وغيرها مما هو أدنى منها كالموقوفات وما يذكر بلا سند خاضع للدراسة ، فما ثبت أثبتناه وبيناً معناه ، وما لم يثبت رددناه ولم نقبله ، وما حكاه عن أولئك الأئمة الذين لم يدركهم كمالك وابن المبارك ونحوهما الأصل فيه الانقطاع ، والانقطاع

(٤٩٩) في (الفصل الحادي والثلاثون في كلام كلي في أخبار الآحاد) من « أساس التقديس » ، طبعة شركة مصطفى البابي الحلبي / مصر / ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م .

موجب للضعف والرد وعدم القبول ، والترمذي لم يذكر ذلك بالأسانيد وإنما هنا نذكر أين روي هذا القول بالأسانيد عن أولئك العلماء وندرسها مستعينين بالله تعالى فنقول :

هذه الكلمات رواها الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ، وأخرجها البيهقي في سننه الكبرى (٢/٣) حيث قال :

[أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ، ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه ، ثنا محمد بن بشر بن مطر ، ثنا الهيثم بن خارجة ، ثنا الوليد بن مسلم قال : سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري^(٥٠٠) والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه فقالوا أمرؤها كما جاءت بلا كيفية] .

قلت : وهذا لا يصح ! وأعلق على هذا فأقول :

أولاً : لقد اعترفوا بأنها أحاديث في التشبيه .

وثانياً : إسناد هذا لا يثبت ، وإليكم ذلك :

١- أما محمد بن بشر بن مطر فهو حنبلي ، مترجم في « طبقات الحنابلة » (٢٨٧/١) ، وهو ممن روى عن أحمد وروى عنه جماعة منهم يحيى بن صاعد الذي ينافح عن حديث الجلوس والإقعاد ، فلا يعد أبداً أن يكون من صانعي هذه الأقوال وواضيعها .

٢- الهيثم بن خارجة : توفي الهيثم سنة (٢٢٧هـ) وهو من شيوخ

(٥٠٠) ونقل الذهبي في « السير » (٧/٢٧٤) : [وقال معدان - الذي يقول فيه ابن المبارك هو من الأبدال - سألت الثوري عن قوله ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ قال: علمه] .

أحمد بن حنبل ، وكان عُمرُ الترمذي (١٨) عاماً لَمَّا توفي الهيثم لأن الترمذي ولد عام (٢٠٩هـ) وتوفي سنة (٢٧٩هـ)، ولم يثبت أنه روى عنه مباشرة . والهيثم روى له البخاري حديثاً واحداً متابعه وهو الحديث رقم (٤٢٩٠) ، ومسلم لم يرو له . والمهم هنا أن المزي لم يذكر في « تهذيب الكمال » (٣٧٥/٣٠) أن من شيوخ الهيثم: الوليد بن مسلم ! كما لم يذكر الهيثم أيضاً في « تهذيب الكمال » (٩١/٣١) من جملة الرواة عن الوليد بن مسلم ! فالظاهر الانقطاع .

٣- وأما الوليد بن مسلم الراوي عن الأوزاعي فهو متكلم فيه وخاصة في رواياته عن الأوزاعي ! حيث ذكر الأئمة المعاصرون له بأنه يروي عن الأوزاعي بطريق الكذابين فيسقطهم ويدلس تدليس التسوية^(٥٠١) ، وهو شر أنواع التدليس وأقبحها ، قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٣٦/١١) : [قال المرؤذي عن أحمد : كان الوليد كثير الخطأ .. وقال حنبل عن ابن معين : سمعت أبا مُسَهْرٍ يقول : كان الوليد ممن يأخذ عن أبي السَّفَرِ حديث الأوزاعي وكان أبو السفر كذاباً ، وقال مؤمل بن إهاب عن أبي مُسَهْرٍ : كان الوليد بن مسلم يُحَدِّثُ حديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم ، وقال الآجري : سألت أبا داود عن صدقة بن خالد فقال : هو أثبت من الوليد : الوليد روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل ، منها أربعة عن نافع ...] .

وبذلك نحكم على أن ما رواه الوليد بن مسلم عن هؤلاء الأئمة من جملة

(٥٠١) وأنبه هنا إلى أن البيهقي روى هذا عن المدلس الوليد بن مسلم بلفظ (سئل الأوزاعي) في سننه (٢/٣) ، وفي « الأسماء والصفات » ص (٤٥٣) ، وفي « الاعتقاد والهداية » ص (٦٩) ، وأما بعض من يميل إلى التشبيه والتجسيم فرواه بلفظ (سألت الأوزاعي) محاولة منهم لإزاحة التدليس وتثبيت هذه المقالة الباطلة عن أولئك السلف .

الأباطيل المردودة !

وثالثاً : الترمذي يؤوّل : إن الترمذي نفسه يُفسّر ما يرى أنه يحتاج إلى تفسير من الأحاديث المتعلقة بموضوع الصفات وغيره ، ومن ذلك قوله في النص السابق في سننه (٢٥٥٧) : « ومعنى قوله في الحديث فيعرفهم نفسه يعني يتجلى لهم » .

ومن ذلك أيضاً قوله في سننه (٣٢٩٨) عند حديث : « لو أنكم دليتم رجلاً بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله » قال :

[وفسّر بعض أهل العلم هذا الحديث فقالوا : إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه]^(٥٠٢) .

ورابعاً : ورود التأويل عن هؤلاء العلماء الذين حكى الترمذي عنهم التفويض وعدم التفسير : إن بعض هؤلاء الذين ادّعى الترمذي أنهم يمنعون التفسير والتأويل كابن عيينة ومالك والثوري رويت عنهم تأويلات تثبت أنهم لم يمرّوها ولم يسكتوا عليها بل تعرّضوا لتفسيرها ، والمحكي عن مالك أنه نهى عن التحدث بأحاديث الصفات وأوّل حديث النزول مثلاً بنزول الأمر ! وهذا يؤكّد أن ما نقله عنهم الترمذي من التفويض لا يثبت ! فأنى تصح هذه المقولات ؟! وإليكم بيان ذلك :

(٥٠٢) ولم يرقّ تأويل الترمذي هذا لابن تيمية الحرّاني في « مجموع الفتاوى » (٥٧٣/٦) فقال منكرّاً على الترمذي ما نصه : [فانّ الترمذي لما رواه قال : وفسّره بعض أهل الحديث بأنه هبط على علم الله ... وكذلك تأويله بالعلم تأويل ظاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية] ! فسوى الترمذي ههنا من جملة الجهمية !

١- سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) : أوّل سفيان بن عيينة حديث : « آخر وَطْأَةٌ وَطَأَهَا الرَّحْمَنُ بَوَجٌ »^(٥٠٣) أي : آخر غزاةٍ غزاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوادٍ بالطائف اسمه وادي وَجٌ .

وقال الحافظ ابن الجوزي في « دفع شبه التشبيه » ص (٢٢٣) : [وقال سفيان بن عيينة في تفسير هذا الحديث : آخر غزاةٍ غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطائف] .

وقال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٦٢) : [قال أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي : معناه عند أهل النظر : أن آخر ما أوقع الله سبحانه وتعالى بالمشرّكين بالطائف ، وكان آخر غزاةٍ غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل فيها العدو ، ووج وادٍ بالطائف قال : وكان سفيان بن عيينة رضي الله عنه يذهب في تأويل هذا الحديث إلى ما ذكرناه] .

وهذا المروي عن سفيان بن عيينة ثابت عنه رواه الفاكهي في « أخبار مكة » (١٧٥/٥) بأسانيد صحيحة .

٢- سفيان الثوري : جاء عن سفيان الثوري أنه أوّل المعية المذكورة في قوله تعالى ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ الحديد : ٤ ، بالعلم ، واحتج بذلك ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (١٨١/٤) . وقد ذكره البخاري في « خلق أفعال

(٥٠٣) رواه أحمد (١٧٢/٤) و (٤٠٩/٦) ، والطبراني في الكبير (٢٧٥/٢٢) و (٢٤/٢٤) برقم ٦١٤ و ٦٠٩) والبيهقي في الأسماء والصفات ص (٤٦١) وغيرهم وهو حديث منكر ضعيف أو تالف . وقد خرجناه في التعليق على « دفع شبه التشبيه » لابن الجوزي ص (٢٢١-٢٢٢) .

العباد» ص (٣٢) ، ورواه عبدالله بن أحمد في كتابه « السنة » (٣٠٧/١) والآجُرِّي في « الشريعة » (١٠٧٨/٣) . فهذا تأويل منه .

وروى ابن جرير في تفسيره (٨/٢٧/١٣) بسند حسن عن سفيان الثوري أنه أوَّل قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾ الذاريات : ٤٧ ، قال : « بقوة » .

وروى ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٨٢/١١) بسند صحيح عن سفيان الثوري أنه أوَّل قوله تعالى ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ القصص : ٨٨ ، قال : « كل شيء هالك إلا ما ابتغي به وجهه من الأعمال الصالحة » .

وروى ابن جرير في تفسيره (٩٤/٢٧/١٣) في تأويل ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر : ١٤ ، قال :

[وذكُر عن سفيان في تأويل ذلك ، ما حدثنا ابن حُميد، قال: ثنا مِهْران، عن سفيان، في قوله ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ يقول : « بأمرنا »] . وإسناده حسن .

٣- وأما الإمام مالك بن أنس : فالمنقول عنه تأويل حديث النزول والنهي عن التحديث بأحاديث الصفات .

قال النووي في « شرح مسلم » (٣٦/٦) عن بعض أحاديث الصفات : [مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأوَّل على ما يليق بها بحسب مواطنها] . وهذا عن مالك ذكره ابن عبد البر في « التمهيد » (١٤٣/٧) والذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٠٥/٨) .

وقال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٢٢٥/١) مبيناً أن الإمام مالكا كره التحديث بأحاديث الصفات : [وممن كره التحديث ببعض دون بعض ...

مالك في أحاديث الصفات ، وأبو يوسف في الغرائب] .

وقد نقل الحافظ ابن حجر أيضاً في « فتح الباري » (١٢٤/٧) أن الإمام مالكا أنكر أيضاً حديث اهتزاز العرش بموت سعد بن معاذ ونهى عن التحديث به ، وفي « سير أعلام النبلاء » (١٠٣/٨) : [قال ابن القاسم : سألت مالكا عمّن حدّث بالحديث ، الذين قالوا : « إنّ الله خلق آدم على صورته » والحديث الذي جاء : « إنّ الله يكشف عن ساقه » « وأنه يدخل يده في جهنم حتى يُخرج مَنْ أراد » فأنكر مالك ذلك إنكاراً شديداً ، ونهى أن يحدث بها أحد ، فقليل له : إنّ ناساً من أهل العلم يتحدّثون به ، فقال : من هو ؟ قيل : ابن عجلان عن أبي الزناد ، قال : لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء ، ولم يكن عالماً . وذكر أبا الزناد فقال : لم يزل عاملاً لهؤلاء حتى مات] انتهى . وزاد العقيلي على هذه العبارة في « الضعفاء » (٢٥١/٢) : « وكان صاحب عمّال يتبعهم » . أي أنّ أبا الزناد كان صاحب عامل بني أمية على المدينة وكان تابعاً للأمويين في نشرهم أحاديث التشبيه هذه !!

فهذا كله وما أشبهه يوهن تلك الروايات التي تقول بالتفويض والإمرار وعدم التفسير عن هذا الإمام .

٤- وأما الأوزاعي : فتقدّم قبل أسطر أن النووي قال في « شرح مسلم » (٣٦/٦) عن بعض أحاديث الصفات : [مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها] .

٥- وأما عبدالله بن المبارك : فالمنقول عنه أنه أثبت الحدّ وتكلم في

الاستواء ، فزاد على ما ورد في الكتاب والسنة ، وهذا ينافي نظرية السكوت والإمرار وعدم التفسير ! وإليكم ذلك : قال الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٢٧) : قال علي بن الحسن بن شقيق : « سمعت عبدالله بن المبارك يقول : نعرف ربنا فوق سبع سموات على العرش استوى ، بائن من خلقه ، ولا نقول كما قالت الجهمية » . فأين في الكتاب والسنة أنه (بائن من خلقه)؟! أوليس هذا زيادة على الكتاب والسنة ! ومخالفة وخروجاً عن قاعدة قراءتها تفسيرها وأمرؤها كما جاءت؟!!

ومن هذا يتبين لنا أن جمهور من نقلوا عنهم التفويض الذي هو السكوت والإمرار وعدم التفسير روي عنهم أيضاً أنهم فسروا وأولوا فلم يُمرؤا ولم يسكتوا ، وهذا مما يحكم عندنا - بعد بيان ضعف إسناد تلك الراوية التي جعلوها العمدة عندهم في رد التأويل والتمسك بأحاديث التشبيه - ببطلان ما روي عن أولئك السلف وأن مذهبهم كان كمذهب الصحابة والتابعين الذين نقل عنهم التأويل في عشرات بل مئات الأمثلة فيما يتعلّق بالصفات وبغير الصفات .

ثم ينبغي التنبه هنا وعدم إغفال أن أقوال أولئك المحدثين في منع التأويل ووجوب التفويض والإمرار وعدم التعرض للتفسير كمالك والأوزاعي والسفيانين لو ثبتت عنهم فإنها ليست بحجة لأن أدلة العقل والنقل وأقوال الصحابة والسلف الأولين تقضي بوجوب التأويل والتفسير وبيان معاني الآيات والأحاديث ، فالقانون الثابت المبرهن بدلائل العقل والنقل يوجب التأويل ويرفض مذهب التفويض وينبذه نبذاً .

٦- وأما وكيع : فقد روى عن شيوخه عدة تأويلات ، وستأتي بعد قليل
إن شاء الله تعالى .

وبذلك يتم إبطال ما رواه الوليد بن مسلم وما نقله الترمذي في سننه عن
هؤلاء السلف في التفويض والإمرار وعدم التفسير .

ومن نصوص السلف التي يحتج بها المفوضون أيضاً :

ما روي عن سفيان بن عيينة أيضاً وهو : ما رواه أبو داود في «المراسيل»
(ص ١١٢ نص رقم ٧٥) وغيره قال : [حدثنا أحمد بن إبراهيم ، حدثنا أحمد بن
نصر ، قال : سألت سفيان بن عيينة قلت : يا أبا محمد أريد أسألك ، قال : لا
تسأل ، قلت : إذا لم أسألك فمن أسأل ، قال : سل . قلت : ما تقول في هذه
الأحاديث التي رويت نحو : القلوب بين أصبعين ، وأن الله يضحك أو يعجب
ممن يذكره في الأسواق ؟ فقال : « أمروها كما جاءت بلا كيف » [٥٠٤] .

وذكره الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤٦٧/٨) باللفظ التالي : [وقال
أحمد بن إبراهيم الدورقي : حدثني أحمد بن نصر قال : سألت ابن عيينة
وجعلت ألح عليه ، فقال : دعني أتنفس . فقلت : كيف حديث عبد الله ، عن
النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله يحمل السماوات على
إصبع » [٥٠٥] .

(٥٠٤) وهذا موجود في الكتب التالية : « التمهيد » لابن عبد البر (١٤٩/٧) ، و « سير
أعلام النبلاء » (٤٦٧/٨) ، و « تهذيب الكمال » للمزي (٥١٤/١) ، وقد بين المزي
هناك أن أحمد بن إبراهيم هو الدورقي .

(٥٠٥) وصححه الألباني في « مختصر العلو » ، وهو في كتاب « الصفات » المنسوب

وهذا يفيد أن سفيان حكى هذه الكلمة على عجل وهو في حالة تعب - إن صحت عنه - وهو يطلب فيها من السائل أن يدعه يتنفس ، ويقول له (لا تسأل) فهذا جواب مستعجل يطلب من سائله أن يُمرّها وهو في حالة غير تفرغ للإجابة ! فكيف يجوز أن يبنى على مثل هذا الجواب المستعجل في حالة ضجر من إنسان غير معصوم مذهب إسلامي في أصول الدين والتوحيد وصفات الباري سبحانه ، لا سيما وقد ثبت التأويل عنه !

وأقول زيادة على ذلك : بأن الذي يغلب على الظن أن هذا مركّب مفتعل ، ومما يؤكد هذا أن في هذا النص حديثاً لا أصل له ولا يعرف في كتب الحديث بهذا اللفظ وهو حديث « إن الله يضحك ممن يذكره في الأسواق » ، فأنا في شك من ثبوت هذا القول عن سفيان الآن ، لأجل الدورقي ، والدورقي وأحمد بن نصر الشهيد ممن كانوا على فكر أحمد بن حنبل ، وثبوت التأويل عن سفيان يضعف هذا المنقول عنه ، فإن ثبت هذا عن سفيان فقد قاله على عجل ولم يرد به إثبات مذهب خاص ، فإن كان هذا تفويضاً فإنه يخالف ما كان عليه ابن عباس والصحابة والتابعين الذين ذكر تأويلاتهم ابن جرير الطبري في تفسيره !!

وقد رويت هذه العبارة بلفظ آخر عن سفيان في « الأسماء والصفات » للبيهقي ص (٣١٤) وفي السند مجاهيل فلا يصح ، ولفظه هو : « ما وصف الله تبارك وتعالى به نفسه في كتابه فقراءته تفسيره ليس لأحد أن يفسره بالعربية ولا

للدارقطني برقم (٥٦) .

بالفارسية ((٥٠٦)).

وقد علّق البيهقي^(٥٠٧) على كلمة (فتفسيره تلاوته والسكوت عليه) الواردة في بعض روايات هذه اللفظة فقال : « وإنما أراد به والله أعلم فيما تفسيره يؤدي إلى تكييف ، وتكييفه يقتضي تشبيهاً له بخلقه في أوصاف الحدث » .

وهذا الذي قاله البيهقي هو الصواب عندي الذي لا محيص عنه إن ثبت هذا القول عن سفيان وغيره ، والسبب في ذلك أن أولئك العلماء كان في زمنهم من يشيع التشبيه والتجسيم ويخوض في بيان ذلك ، فأغلقوا هذا الباب ، فأمروا أتباعهم بالسكوت عن ذلك البيان الذي يؤدي إلى التشبيه وعدم تفسير النصوص بما يؤدي إلى التجسيم ، وهذا واضح جداً ومتعين مما نُقل عن الإمام مالك في ذلك حيث نهى عن التحديث بأحاديث الصفات وزجر من سأله عن الاستواء وعن كيفيته ، مع أن مالكا كان من جملة المؤولين كما هو منقول عنه^(٥٠٨) .

وقد رواه البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٣٣٠) بسند آخر عن

(٥٠٦) وقد دخلت وتخللت هذه الكلمات في كتب الأشعرية ، مثل « الاقتصاد في الاعتقاد » للغزالي ص مع أن مصدرها الأساسي هو كتاب « أصول الاعتقاد » للالكائي (٣/٤٣١) ، و « الصفات » الموضوع على الدارقطني ص (٥٥) ، و « طبقات الحنابلة » لأبي يعلى (١/٧٩) ، و « الإبانة » لابن بطة ، و « ذم التأويل » لابن قدامة ، وأمثال هذه الكتب الحنبلية المعروفة بترويج التشبيه والتجسيم .

(٥٠٧) في « كتاب الاعتقاد والهداية » ص (٧٠) .

(٥٠٨) وقد تقدّم ذلك موثقاً ومفصلاً قبل صحيفتين .

سفيان فقال :

[وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال : سمعت أبا عبد الله محمد بن إبراهيم بن حمش ، سمعت أبا العباس الأزهري ، سمعت سعيد بن يعقوب الطالقاني ، سمعت سفيان بن عيينة ، يقول : « كل ما وصف الله تعالى من نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عليه »] .

أقول : أبو العباس الأزهري هذا تالف واسمه أحمد بن محمد بن الأزهر ، له ترجمة في « لسان الميزان » (٢٥٣/١) . ومحمد بن إبراهيم بن حمش هذا مخلط أيضاً وترجمته في « لسان الميزان » (٢٥/٥) أيضاً فلا يصح هذا بحال .

وقد رويت هذه الكلمات عن سفيان بن عيينة في كتاب اللالكائي « شرح أصول الاعتقاد » (٤٣١/٣) وفي السند مجاهيل كذلك ، وابن بطة في « الإبانة الكبرى » وفي سنده كذاب وهو محمد بن أيوب الرازي كذاب كما في « الجرح والتعديل » (١٩٨/٧) ، والدارقطني في الصفات وهو موضوع على الدارقطني في جملة آثار كلها من طريق محمد بن مخلد وهو حنبلي جلد ، فهل يجوز بعد هذا اعتبار هذه الكلمة المضطربة عن قائلها دستوراً في التوحيد والعقائد ؟ وعلى مجمل هذه المسألة المنقولة عن سفيان بن عيينة وغيره الملاحظات التالية :

- مخالفتها لما ثبت عن السلف - وخاصة عن الصحابة - من التأويل .
- ثبوت التأويل عن ابن عيينة نفسه بإسناد صحيح .
- أن ابن عيينة قال هذه الكلمة - إن ثبتت عنه - في لحظة تعب وإلحاح

من السائل وضجر وعجلة .

- قول سفيان ليس من الحجج الشرعية لا سيما مع وجود المخالفين
المؤولين من السلف .

- في النص حديث لا أصل له ويبعد أن يقر سفيان نصاً في العقائد
كهذا ، دون أن يبين تأويله كحديث وادي وَجَّ المتقدّم .

- هذه أمور تفرّد الحنابلة وموافقوهم بروايتها وجمعها والاهتمام بها
لتحقيق مآربهم .

ما روي عن أبي عبيد في التفويض الصريح في التجسيم :

روى الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٥٠٥/١٠) بسنده عن العباس
الدوري قال : [سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام وذكر الباب الذي يروي فيه
الرؤية ، والكرسي موضع القدمين ، وضحك ربنا ، وأين كان ربنا ؟ ، فقال :
هذه أحاديث صحاح^(٥٠٩) حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض
وهي عندنا حق لا نشك فيها^(٥١٠) ولكن إذا قيل كيف يضحك وكيف وضع
قدمه قلنا لا نفسر هذا ولا سمعنا أحداً يُفسّره^(٥١١) .

أقول^(٥١٢) : قد فسّر علماء السلف المهم من الألفاظ وغير المهم وما أبقوا

(٥٠٩) هذه الأحاديث ليست بالصحاح وبعضها ليست بأحاديث أصلاً !!

(٥١٠) عقلاء أهل الحديث والفقهاء أولوها وردوا غير الثابت منها ! فهذه فرية حنبلية !

(٥١١) لقد امتلأت كتب التفاسير السلفية والخلفية وكتب السنن والأحاديث بتأويلات

وتفسيرات السلف لهذه الأمور !

(٥١٢) القائل هنا الذهبي فانتبه لذلك !

ممكناً ، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلاً^(٥١٣) ، وهي أهم الدين فلو كان تأويلها سائغاً أو حتماً لبادروا إليه^(٥١٤) ؛ فعلم قطعاً أن قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق لا تفسير لها غير ذلك^(٥١٥) ، فنؤمن بذلك ونسكت اقتداء بالسلف ، معتقدين أنها صفات لله تعالى^(٥١٦) .

نسأل الله تعالى العافية والسلامة ، وما قاله الذهبي مردود لا قيمة له كما بينت ذلك في « إعلام الثقلين بخرافة الكرسي موضع القدمين » ، لثبوت التأويل القاطع عن السلف .

رد هذه المقالة رواية :

ما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام هنا لا يثبت من ناحية إسناده الذي ذكره

(٥١٣) هذا الكلام مردود على الذهبي جملة وتفصيلاً ! ولم يتذكر ساعتئذ أن ابن عباس تأول الساق بالشدّة والنسيان بالترك والكرسي بالعلم ! وكذلك من نقل تأويلاتهم الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره ومن نقلنا تأويلاتهم في مقدمة « دفع شبه التشبيه » و « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » وغيرهم !

(٥١٤) لقد بادروا إليه فيما نقله ابن جرير وغيره ونقلناه عنهم في الكتب المذكورة ! وكتب التفاسير مليئة بذلك !

(٥١٥) هذا يقتضي الأخذ بظواهر الألفاظ وهو رأي باطل مردود ظاهر الفساد ! لأن ابن عباس وغيره من السلف والخلف لم يملوها هكذا بل تعرضوا لتأويلها وتفسيرها وبيان معانيها !

(٥١٦) إذا كان المطلوب هو السكوت كما يدّعي فلا يجوز أن يقول بعد ذلك بأنه يجب الاعتقاد بأن من صفات الله تعالى أن الكرسي موضع قدميه ! تعالى الله عما يقولون وسبحانه عما يصفون !

الذهبي ! لأن في إسناده ابن كادش والعشاري وهما حنبليان مجسمان كذابان تكلمنا عليهما في غير ما موضع ، وعمدة هذا القول رواية الدارقطني له في كتاب « الصفات » ، وكتاب الصفات من رواية هذين الحنبلين ، وكتاب الصفات لا يثبت للدارقطني كما بينت ذلك في رسالة خاصة مطبوعة بذييل كتاب « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » لأنها من رواية ابن كادش والعشاري .

أما ابن كادش العكبراي فقال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٢١٨/١) نقلاً عن الحافظ ابن النجار : « كان مخلطاً كذاباً لا يحتج بمثله وللأئمة فيه مقال » ، وأما شيخه العشاري فقال الذهبي في ترجمته في « ميزان الاعتدال » (٦٥٧-٦٥٦/٣) ما نصه : « أدخلوا عليه أشياء فحدّث بها بسلامة باطن !!! منها حديثٌ موضوع في فضل ليلة عاشوراء ومنها عقيدة للشافعي ... » . أقول : ومنها كتاب الرؤية هذا ، لأن من حدّث بعقيدة مدسوسة على الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ليس بمستغرب عليه أن يحدّث بعقيدة مدسوسة على الدارقطني ، وقال الذهبي في « ميزان الاعتدال » (٦٥٦/٣) بعد أن ذكر حديثاً في سنده العشاري هذا ما نصه : « فقبّح الله مَنْ وضعه ، والعتب إنّما هو على محدّثي بغداد كيف تركوا العشاري يروي هذه الأباطيل » . وقد ختم الذهبي ترجمته في الميزان بقوله : « قلت : ليس بحجة » انتهى .

قلت فإن وجد هذا عن أبي عبيد من غير طريق ابن كادش والعشاري والراوي هو عباس الدوري فهو علته وآفته أو أنه أدخل عليه بطريقة ما ، لأنه هو الراوي أيضاً نصاً كهذا عن وكيع فيه « الكرسي موضع القدمين » والذي نعتقه أن مثل أبي عبيد ووكيع لا يصححون أمثال هذه الخرافات ويحملون الناس على اعتقادها .

أما ردُّ هذه المقالة دراية : فأبو عبيد القاسم بن سلام كان من تلاميذ أبو عبيدة معمر بن المثنى^(٥١٧) (١١٠هـ - ٢٠٩هـ) صاحب كتاب «مجاز القرآن» الذي أوَّل فيه ﴿يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ القلم : ٤٢ ، بالشدة ، وأوَّل فيه ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَطْتِ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ الزمر : ٥٦ ، بثواب الله تعالى ، فكيف يقول أبو عبيد : (لا نفسر هذا ولا سمعنا أحداً يُفسِّره) !؟

ثم إن هذا القول أكثر رواته حنابلة ويكفي هذا في ردِّه وعدم قبوله مع شناعته ، فهذه المقالة فيها أحاديث موضوعة مثل «الكرسي موضع القدمين» ونحوه من الأحاديث الواهية المردودة ! وقد تقدَّم أن سفيان بن عيينة وسفيان الثوري وغيرهما يؤولون فكيف يقول : (ولا سمعنا أحداً يفسِّره) ، هذا مما يرد هذه الرواية دراية .

تنبیه : وهذا المروي عن أبي عبيد له إسناد آخر : وهو ما رواه أبو منصور الأزهري^(٥١٨) (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ) - بعد ذكر حديث إن جهنم تمتلئ حتى يضع الله فيها قدمه - :

[وأخبرني محمد بن إسحاق السعدي ، عن العباس الدُّوري ، أنه سأل أبا عبيد عن تفسيره وتفسير غيره من حديث النزول والرؤية فقال : « هذه أحاديث

(٥١٧) ترجمه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤٤٥ / ٩) بقوله : « الإمام العلامة البحر أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي مولا هم البصري النحوي صاحب التصانيف .. حدَّث عنه : علي بن المديني ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو عثمان المازني .. وعدة » ، وله ترجمة في « تذكرة الحفاظ » للذهبي (١ / ٣٧١ / برقم ٣٦٧) .

(٥١٨) هو في « تهذيب اللغة » لأبي منصور الأزهري (٤٥ - ٤٦) .

رواها لنا الثقات عن الثقات حتى رفعوها إلى النبي عليه السلام ؛ وما رأينا أحداً يفسرها ، فنحن نؤمن بها على ما جاءت ولا نفسرها » . أراد أنها تترك على ظاهرها كما جاءت [.

أقول : هذا لا يثبت ! أما محمد بن إسحاق السعدي فلم أقف له على ترجمة فهو مجهول ، وعباس الدوري من رهط أحمد بن حنبل وجماعته ، وقد فسّر الصحابة وأولوا عدداً من آيات الصفات ، وأحمد بن حنبل فعل ذلك^(٥١٩) ، فلم يمتنع التفسير والتأويل ؟

مع أن الأزهري نفسه نقل قبل ذلك مباشرة في كتابه تأويل الحسن البصري للقدم فقال : [وفي الحديث « إن جهنم تمتلئ حتى يضع الله فيها قدمه » . روي عن الحسن أنه قال : معناه حتى يجعل الله فيها الذين قدّمهم من شرار خلقه إليها ، فهم قدم الله للنار ، كما إن المسلمين قدمه للجنة] .

وبهذا نخلص إلى عدم ثبوت هذا ، وأن السلف أولوا أحاديث الصفات .

ما روي عن ابن معين في ذلك :

روى عباس الدوري في « تاريخ ابن معين » (٣/٥٢٠) قال : [سمعت يحيى يقول : شهدت زكريا بن عدي سأل وكيعاً فقال : يا أبا سفيان هذه الأحاديث يعنى مثل حديث « الكرسي موضع القدمين » ونحو هذا ؟ فقال وكيع أدركنا إسماعيل بن أبي خالد وسفيان ومسعر يحدثون بهذه الأحاديث ولا

(٥١٩) إذ أول قوله تعالى : ﴿ وجاء ربك ﴾ قال : « جاء ثوابه » . وإسناده صحيح ، انظر « البداية والنهاية » (١٠/٣٢٧) ، وغير ذلك كما ذكرناه موثقاً مشروحاً في مقدمة « دفع شبه التشبيه » ص (١٢-١٤) .

يُفسِّرون بشيء [٥٢٠] !!

لاحظ أن راوي هذه الأمور جميعها عن أبي عبيد وعن ابن معين هو العباس الدوري وهذا يجعلنا نفكر في الأمور التالية :

١- لماذا تفرد عباس الدوري بهذا عن ابن معين وأبي عبيد؟!

٢- عباس الدوري من الحنابلة الذين صحبوا أحمد بن حنبل وحالهم معلوم في التمسك بأحاديث الصفات ، وترجمته في « طبقات الحنابلة » (٢٣٦/١) .

٣- السلف الذين يروي الدوري عنهم التسليم للحديث الموضوع « الكرسي موضع القدمين » وخاصة ابن معين وهو إمام الجرح والتعديل لا يقبلون بهذه الأباطيل والموضوعات ولا يجعلونها من العقائد التي يجب الإيمان بها والأخذ بظواهرها بإمرارها وعدم تفسيرها ، فالحديث الذي له عدة طرق ولكنه منكر مستبشع لا يثبت أهله هذه الصناعة وإن تعددت أسانيد ، فكيف بمثل هذا الأثر المنكر؟!

٤- وهناك أمر خطير عن زكريا بن عدي السائل وهو أنه كان أبوه يهودياً فأسلم ، وكان زكريا من المعتنقين بالتوراة ، قال المزي في « تهذيب الكمال » (٣٦٧/٩) في ترجمته : [قال إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد : قال أبو داود النحوي ليحيى بن معين وأنا أسمع : سمعتُ أبا نُعَيْمٍ وذُكِرَ له حديث فقال : من روى هذا ؟ فقالوا زكريا بن عدي ، فقال أبو نُعَيْمٍ : ما له وللحديث ذاك

(٥٢٠) وهو في « الأسماء والصفات » للبيهقي ص (٣٥٥) .

بالتوراة أعلم!! فقال يحيى بن معين : كان زكريا بن عدي لا بأس به ، وكان أبوه يهودياً فأسلم [٥٢١] .

فالظاهر أن الحادثة إن وقعت فهي واقعت حال ، كان زكريا بن عدي يسأل وكيعاً عن أحاديث مستشعة في الصفات منها « الكرسي موضع القدمين » ويريد منه تفسيرها على ما يريد مما هو مقرر في التوراة من التجسيم ، فردّ عليه وكيع منكرأ بأن من أدركهم من العلماء كانوا لا يفسرونها بما يسوق إلى التجسيم ، لكن يبقى الإشكال قائماً في رمي السلف برواية مثل هذا الحديث المنكر المستشع والإيمان بظاهرة دون أن يفسروه !

ثم إن هؤلاء الذين ذكر وكيع قولهم في هذا الأثر - إن صح عنه - قد ثبت التأويل عنهم أو نقلوه عن شيوخهم وهم سفيان الثوري ومسعر وإسماعيل بن أبي خالد ! وإليكم ذلك :

١- أما سفيان الثوري :

فروى ابن جرير في تفسيره (١٣/٢٧/٨) بسند صحيح عن سفيان الثوري أنه أوّل قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾ الذاريات : ٤٧ ، قال : « بقوة » .

وروى ابن أبي حاتم في تفسيره (١١/٣٨٢) بسند صحيح عن سفيان الثوري أنه أوّل قوله تعالى ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ القصص : ٨٨ ، قال : « كل شيء هالك إلا ما ابتغي به وجهه من الأعمال الصالحة » .

وروى ابن جرير في تفسيره (١٣/٢٧/٩٤) في تأويل ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾

(٥٢١) والقصة أيضاً في « تاريخ بغداد » (٨/٤٥٥) ، وسؤالات ابن الجنيّد .

القمر: ١٤ ، قال :

[وذكّر عن سفيان في تأويل ذلك ، ما حدثنا ابن حُميد، قال: ثنا مهران،
عن سفيان، في قوله ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ يقول : « بأمرنا »] . وإسناده حسن .

٢- وأما رواية وكيع عن سفيان الثوري عن شيوخهم في التأويل : فقال
الحافظ ابن جرير في تفسيره (١٩٢/٢٩/١٤) :

[قال: ثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد ﴿ إِلَى رَبِّهَا
نَاطِرَةٌ ﴾ القيامة: ٢٣ ، قال : تنتظر الثواب من ربها] . وإسناده صحيح ، وهو
مروي هناك بأسانيد عديدة .

وروى ابن جرير في تفسيره (٥٣٦/٢) قال : [حدثنا أبو كريب ، قال: حدثنا
وكيع ، عن النضر بن عربي، عن مجاهد : ﴿ فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ البقرة: ١١٥ ، قال:
قبلة الله] . ورجاله ثقات أثبات .

ومنه يتبين أن وكيعاً وغيره من هؤلاء العلماء الذين نقلوا عنهم السكوت
والإمرار أولوا أو نقلوا التأويل ورووه عن شيوخهم وأمروه وسكتوا عليه أيضاً
دون إنكار .

٣- وأما إسماعيل بن أبي خالد : فقال ابن جرير في تفسيره (١٩٣/٢٩/١٤) :

[حدثني أبو الخطاب الحساني ، قال : ثنا مالك ، عن سفيان ، قال : ثنا
إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله ﴿ وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ، إِلَى رَبِّهَا
نَاطِرَةٌ ﴾ القيامة: ٢٢-٢٣ ، قال : تنتظر الثواب] . وإسناده صحيح . وكل هذا عند
أصحاب التفويض وعدم التفسير من أقوال الجهمية .

٤- وأما مسعر بن كدام : فروى ابن جرير في تفسيره (٩٩/٢٠) قال :
[حدثنا ابن وكيع ، قال : ثنا أبي ، عن مسعر وسفيان ، عن قيس بن مسلم ،
عن إبراهيم ، قال : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ الروم : ٣٠ ، قال : لدين الله] .

وهذه التأويلات الواردة في هذه النقول تحكم على ما رواه عباس الدوري
عن هؤلاء بأنه من باب الشاذ المنكر المردود ، الذي لا يمثل السلف ولا
أفكارهم ولا عقيدتهم ، إذ لا يصح أن يقال بعد مثل هذا بأنهم مفوضون
سالكون لمذهب الإمرار وعدم التفسير .

ومما يهدم هذا من جهة ثبوت الرواية وكذا من جهة محاولاتهم تثبيت
فكرة (ولا تفسر) أو (ولا يفسرونها بشيء) التي تريد الحنابلة إثباتها
وإشاعتها عن السلف في الفرق والمذاهب ، أن سعيد بن جبير وهو من سادة
التابعين فسّر الكرسيّ بالعلم ! فقد ذكر البخاري في صحيحه^(٥٢٢) كما تقدّم أن
سعيد بن جبير قال : « إن كرسيه علمه » .

وبذلك تنتسف هذه الفكرة من أساسها .

ما روي عن الأوزاعي في ذلك مما قد يفيد التفويض :

قال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٠٨) : [وقال أبو عبدالله
الحاكم : أخبرني محمد بن علي الجوهرى ببغداد ، ثنا إبراهيم ابن الهيثم
البلدي ، ثنا محمد بن كثير المصيبي قال : سمعت الأوزاعي يقول : كُنَّا
والتابعون متوافرون نقول : إنَّ الله فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من
صفاته] .

(٥٢٢) انظر فتح الباري (١٩٩/٨) قبل الحديث رقم ٤٥٣٥ مباشرة .

أقول: لا يثبت هذا عن الأوزاعي بل هو محض افتراء. لأن في إسناده محمد ابن كثير المصيصي وقد ضعّفه أحمد جداً كما في « الجرح والتعديل » (٦٩/٨) . وجاء في ترجمته في الكامل لابن عدي أنّ أحمد قال : « هو منكر الحديث » ، وقال : « يروي أشياء منكراً » ، وقال : ابن عدي : « له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة أحاديث عداد مما لا يتابعه أحد عليه » . وقال أحمد أيضاً : ليس بشيء يحدث بأحاديث مناكير ليس لها أصل . وقال البخاري: لئن جداً . ووثقهم بعضهم . انظر ترجمته في « تهذيب الكمال » (٣٣١/٢٦) .

والراوي عنه إبراهيم بن الهيثم البلدي ، قال العقيلي في « الضعفاء » (٢٧٤/١) : « حدث بحديث كذبه فيه الناس وواجهوه به » .

فأنى تقوم لمثل هذه المقولات قائمة ! وابن تيمية يقول عن هذا النص في العقيدة الحموية ص (٢٧) « بإسناد صحيح » ! وهو مكذوب موضوع !

ما روي مما لم يصح عن محمد بن الحسن الشيباني في ذلك :

وقال الذهبي في « العلو » ص (٤٢٠ بتحقيقنا) عند ذكر أقوال الإمام محمد بن الحسن (١٣١-١٨٩هـ) : [أخبرنا التاج عبد الخالق ، أنا ابن قدامة ، أنا عبد الله بن محمد النُّقُور ، أنبأنا أحمد بن علي ، أنا هبة الله اللالكائي ، أنا أحمد بن محمد بن حفص ، أنا محمد بن أحمد ، نا الحسن بن يوسف ، نا أحمد بن علي بن زيد ، نا محمد بن أبي عمرو ، نا عمرو بن وهب ، سمعتُ شداد بن حكيم يذكر عن محمد بن الحسن في الأحاديث « أنّ الله يهبط إلى سماء الدنيا » ونحو هذا من الأحاديث أنّ هذه الأحاديث قد روتها الثقات ،

فنحن نرويها ونؤمن بها ، ولا نفسرها] .

أقول : هذا كلام لا يصح وهو من جملة التخريفات التي تنسجها الحنابلة ! فشيخ اللالكائي والخمسة الذين فوقه مجاهيل على التحقيق !! وهناك أسماء مشابهة أو مطابقة لهؤلاء مذكورة في « لسان الميزان » ونحوه ، وهي أسماء جماعة من جملة الوضاعين ، وكفى بهذا شرفاً للالكائي والذهبي وأمثالهما !

ثم قال الذهبي عقب هذا هناك :

[ونقل أبو القاسم هبة الله اللالكائي والشيخ موفق الدين المقدسي وغيرهما بالإسناد عن عبدالله بن أبي حنيفة الدبوسي ، سمعت محمد بن الحسن يقول : اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه ، فمن فسّر شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفارق الجماعة ، لأنه وصفه بصفة لا شيء] .

أقول : ليس لهذا القول سند كما ترى !! وهذا من جملة خرافات الحنابلة التي ينقلونها عن الإمام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى .

فرية حنبلية أخرى عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني :

قال اللالكائي في « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (٤٣٢ / ٣) :

[أخبرنا أحمد بن محمد بن حفص ، قال : ثنا محمد بن أحمد بن سلمة ،

قال : ثنا أبو محمد سهل بن عثمان بن سعيد بن حكيم السلمي ، قال : سمعت
أبا إسحاق إبراهيم بن المهدي بن يونس يقول : سمعت أبا سليمان داود بن
طلحة ، سمعت عبدالله بن أبي حنيفة الدبوسي يقول : سمعت محمد بن
الحسن .. به [. وهذا إسناد تالف رجاله مجاهيل ، وإليك ذلك :

١- أما (أحمد بن محمد بن حفص) : فقد ذكر ابن حجر في « لسان
الميزان » (٢٧٤/١) رجلاً مطابقاً لاسم هذا الراوي نعتة بعد ذلك بقوله :
« الخلال قاضي الحديبية على رأس الأربعمئة ذكره النديم في مصنفه
الشيعة » . وما أظنه هذا الذي روى عنه اللالكائي .

٢- وأما (محمد بن أحمد بن سلمة) فلم أقف عليه ، فهو مجهول
كذلك .

٣- وأما (أبو محمد سهل بن عثمان بن سعيد بن حكيم السلمي) فلم
أقف عليه ، فهو مجهول أيضاً .

٤- وأما (أبو إسحاق إبراهيم بن المهدي بن يونس) فلم أقف عليه ،
فهو مجهول .

٥- وأما (أبو سليمان داود بن طلحة) ، فهو مجهول الحال أيضاً ، وله
ترجمة في كتاب الحافظ الحسيني « الإكمال » (٧٢/٧) جاء فيها : [وأبو
سليمان بن طلحة بن قابوس من قرية درنكري حدث عن موسى بن نصر أبي
عمران الثقفي السمرقندي وبحير بن النضر وعبد الله بن أبي حنيفة الدبوسي
ومحمد بن أبي معاذ البلخي روى عنه إبراهيم بن المهدي بن يونس] .

٦- وأما (عبدالله بن أبي حنيفة الدبوسي) فلم أقف عليه فهو مجهول

كذلك .

فهذا المنقول عن محمد بن الحسن من جملة أكاذيب الحنابلة التي اخترعوها ، والسند تالف كما ترى لجهالة حال هؤلاء الرجال ، وبذلك يتم الافتراء على أئمة السلف .

وأما ما رواه البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٢٦) حيث قال :

[أخبرنا الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني ، أنا أبو محمد بن حيان ، ثنا إسحاق بن أحمد الفارسي ، ثنا حفص بن عمر المهرقاني ، ثنا أبو داود ، قال : كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون ، يروون الحديث لا يقولون كيف ، وإذا سئلوا أجابوا بالأثر . قال أبو داود : وهو قولنا . قلت : وعلى هذا مضى أكابرنا] .

أقول : وهذا قول لا يصح أيضاً ، ففي السند مجاهيل ، وأبو الشيخ صاحب كتاب العظمة يأتي بالطامات ، لأنه كان على مذهب هؤلاء المجسمة ، وإليكم تفصيل القول في ذلك : في هذا السند :

١- الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني : لم أقف له على ترجمة ، فهو مجهول الحال .

٢- أبو محمد بن حيان (ت٣٦٩هـ) : هو أبو الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني ، صاحب كتاب " العظمة " ، الذي ملأه بالترهات والموضوعات . وقد قال العلامة الكوثري في تعليقه على « الأسماء والصفات » ص (٢٤٣) : [**ضعفه العسال**] . ومما يدل على تلف هذا الإسناد

وكون القصة مكذوبة أن أبا الشيخ ابن حيان روى عن محمد بن أسد المدني صاحب أبي داود الطيالسي [كما في السير (٢٧٧/١٦)] ، وقال الذهبي هناك في ترجمة أبي الشيخ ص (٢٧٩) : [صاحب سنة واتباع لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات] .

قال أبو الفضل الهروي في « مشتهر أسامي المحدثين » (١/١٨٠) :
[عبدالله ابن محمد بن جعفر بن حيان إثنان : أحدهما : أبو الشيخ الأصبهاني الحياتي . والثاني : أبو بكر : روى عن إسحاق بن أحمد الفارسي ، روى عنه أبو نصر الفضل بن محمد بن سعيد القاساني] . فالسند فيه تخطيط وتلاعب ، لأن البيهقي قال أبو محمد ، والراوي عن الفارسي هو أبو بكر وليس أبو محمد ، كما في « المعجم في مشتهر أسامي المحدثين »^(٥٢٣) ، وأبو بكر هذا مجهول لم أقف له على ترجمة !

٣- إسحاق بن أحمد الفارسي : لم أقف له على ترجمة إلا في « تاريخ قزوين » للرافعي حيث قال فيه (٣٢٦/٢) : [إسحاق بن أحمد الفارسي روى عن محمد بن إسماعيل البخاري وسمع بقزوين يحيى بن عبد الرحمن وأكثر الرواية عنه أبو الشيخ الحافظ] . فهو مجهول الحال ولذلك كثرت الواهيات والموضوعات في كتب أبي الشيخ .

٤- وحفص بن عمر المهرقاني ، من رجال النسائي كما في « تهذيب التهذيب » (٣٥١/٢) وقال هناك : [وقال ابن حبان : صدوق حسن الحديث

(٥٢٣) تأليف: عبید الله بن عبد الله بن أحمد الهروي أبو الفضل، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤١١، الطبعة: الأولى، تحقيق: نظر محمد الفاريابي.

يُغْرِب [.

وكل هذا يفيدنا عدم ثبوت هذا المحكي عن هؤلاء العلماء من السلف ،
ولذلك سكت عليه الألباني وشعيب في تعليقهما على شرح المبتدع ابن أبي
العز على الطحاوية ولم يعلِّقا عليه بشيء إخفاء لحاله !!

عدم ثبوت ما روي عن الزهري ومكحول في الإمرار:

مختصر الكلام هنا أن ما رُوِيَ عن مكحول والزهري لم يثبت ، والذي
ورد عن الزهري - ولعل بعض الناس يصححه - من قوله (أمرُوا الأحاديث)
إنما هو في قضية ليست في الصفات وإنما في حديث « لا يزني الزاني حين
يزني وهو مؤمن » ، وقد اصطاد هذه اللفظة عن الزهري الداعون إلى الإيمان
بظواهر أحاديث الصفات واستعملوها في غير موضعها ، كما اصطاد من ينكر
الإجماع قول أحمد بن حنبل « من ادَّعى الإجماع فهو كاذب » فعممه على
جميع مسائل الإجماع والذي أراده أحمد في مسألة معينة ، وإليكم تفصيل ما
روي في ذلك : قال اللالكائي في « شرح أصول اعتقاد أهل السنة »
(٣ / ٤٣٠ / برقم ٧٣٥) : [أخبرنا أحمد بن عبيد ، قال أخبرنا محمد بن الحسين ، قال
حدثنا أحمد بن زهير ، قال ثنا عبدالوهاب بن نجدة الحوطي ، قال ثنا
بقية قال : ثنا الأوزاعي قال : كان الزهري ومكحول يقولان : أمرُوا الأحاديث
كما جاءت [.

هذا إسناد لا يصح لأن فيه مجاهيل وهما شيخ اللالكائي وشيخ
شيخه^(٥٢٤) ، وقد رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩٦ / ٢) بإسناد

(٥٢٤) أقول : شيخ اللالكائي أحمد بن عبيد ، وكنت أقول : لعله الصفار المترجم في

صحيح إلى بقية لكن عنعن بقية فيه عن الأوزاعي فصار الخبر غير ثابت لعننة بقية فيه عن الأوزاعي ، وابن عبد البر رواه عن عبد الوارث بن سفيان بن جُبرون وهو حافظ ثقة^(٥٢٥) ، عن القاسم بن أصبغ وهو الحافظ المشهور محدث الأندلس^(٥٢٦) ، عن أحمد بن زهير وهو الحافظ الكبير ابن أبي خيثمة^(٥٢٧) ، عن عبدالوهاب بن نجدة وهو ثقة^(٥٢٨) ، عن بقية بالعننة به^(٥٢٩) .

« سير النبلاء » (٤٤١ / ١٥) الذي كانت وفاته سنة (٣٥٢هـ) ، واللالكائي وفاته سنة (٤١٨هـ) ، لكن بين وفاتيهما (٦٦) سنة ، واللالكائي يقال في ترجمته إنه مات كهلاً ، والكهل في كتب اللغة من ثلاثين سنة إلى إحدى وخمسين - كما في تاج العروس « شرح القاموس » (١٠٥ / ٨) للحافظ الزبيدي - فمتى سمع منه اللالكائي؟! فالأرجح أنه ليس هو .
وشيوخه محمد بن الحسين مجهول أيضاً . فلم أعرف هذين ولم أقف لهما على ترجمة ، وبذلك لا يصح هذا القول .

(٥٢٥) انظر « سير أعلام النبلاء » (٨٤ / ١٧) للذهبي .

(٥٢٦) انظر « سير أعلام النبلاء » (٤٧٢ / ١٥) للذهبي .

(٥٢٧) انظر « لسان الميزان » (١٧٤ / ١) للحافظ ابن حجر .

(٥٢٨) انظر « تهذيب التهذيب » (٤٠١ / ٦) وفيها ثقة ثبت ، وكذلك ثقة ثقة .

(٥٢٩) ورواه أبو زُرعة الدمشقي في « تاريخه » (٩٠ / ١) بتصريح بقية بالتحديث ، لكن من رواه بالعننة أوثق ، وبقية ضعيف عند ابن عيينة وأبي حاتم الرازي وأبي مُسهر وابن خزيمة كما تقدّم ، سواء صرّح بالتحديث أم لم يصرّح ! كما في ترجمته في « تهذيب الكمال » (١٩٦-٢٠٠ / ٤) ، ولم يخرج البخاري ولا مسلم رواية بقية عن الأوزاعي ، إلا أن البخاري ذكر له متابعة في موضع واحد فقط . وجاء في ترجمته في « تهذيب الكمال » (١٩٩ / ٤) في الحاشية : قال أبو أحمد الحاكم : « .. لكنه ربما روى عن أقوام مثل الأوزاعي .. أحاديث شبيهة بالموضوعات أخذها عن محمد بن عبدالرحمن ويوسف بن السفر وغيرهما من الضعفاء فيسقطهم من الوسط ويروونها عن حدثه بها عنهم » .

وبقية ضعيف عندهم بالاتفاق إن عنعن ، وعند سفيان بن عيينة وأبي حاتم الرازي وأبي مسهر وابن خزيمة ضعيف مطلقاً سواء صرح بالتحديث أم لم يصرّح . فمثل هذا الإسناد لا يصحح هذه الرواية عن الزهري ومكحول .

وقال الدارقطني في « العلل » (٣٤٧/٩) : [وحدثنا أحمد بن عبد الله بن نصر بن يحيى ، ثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عصمة الكلبي الرملي ، قال ثنا سوار بن عمارة ، ثنا الهقل بن زياد ، عن الأوزاعي حدثني الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعروة بن الزبير عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع المؤمنون إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها مؤمن » . قال : فقلت للزهري : فإن لم يكن مؤمناً فمه ؟! قال : فنفر عن ذلك وقال أمروا الأحاديث كما أمرها من كان من قبلكم ، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أمروها] .

وهكذا رواه مطوِّلاً مبيّناً : ابن الأعرابي في « معجمه » (١/٤٣ و ٢/٢٣٣)
وتمام في « فوائده » (١/١٤٩ برقم ١٤٨) والكلاباذي في « بحر الفوائد » (رقم ١٨٠) ،
كلهم من طريق ابن عصمة الأطروش الرملي ، عن سوار عن الهقل بن زياد ،
والرملي لم أقف له على ترجمة ، فإن صح هذا فهو يبين أن الزهري قاله في
حالة معينة وهي في حديث : « لا يزني الزاني .. »^(٥٣٠) وليس في موضوع

(٥٣٠) رواه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧) ، فحاول الأوزاعي - إن صح هذا عنه - أن يرد الحديث لأنه يخالف مذهب الشاميين في مسألة فاعل الكبيرة ويستعين بتأييد الزهري على ما يريد فلم يلتفت إليه الزهري وأخبره بأن هذا حديث رواه جمع وهو مقبول عند

الصفات ، فلا يبنى على مثل هذا مذهب عقائدي ، يلصق بالسلف بعد امتلاء كتب التفسير والحديث بتأويلات السلف لنصوص الصفات وغيرها .

وبذلك ثبت أن الزهري ومكحولاً لم يقولوا ذلك ، وأن الزهري إن ثبت ذلك عنه لم يقله في أحاديث الصفات .

نص ينقله ابن عبد البر عن السلف والحافظ ابن حجر يحاول تخفيفه :

الذي أستغربه جداً أن الحافظ ابن حجر أوّل أحاديث « صحيح البخاري » من أولها إلى آخرها في « فتح الباري » بما فيها أحاديث الصفات وأحاديث الأحكام وغيرها ، ثم لمّا جاء في كتاب التوحيد عند الكلام على موضوع التأويل والتفويض ذكر كلاماً مفاده أن التفويض هو مذهب السلف وهو الأسلم والأحسن وجعل ينقل نصوصاً في ذلك ! ونسي ما فعله في كتابه من التأويل وخاصة لأحاديث الصفات ! فماذا يُسمّى هذا الصنيع منه ؟!

ثم إن من جملة ما ينكره ويستغربه المنصف أن الحافظ ابن حجر نقل في « فتح الباري » (٤٠٧/١٣) قول سلف أهل السنة في مسائل الصفات وتفويضها ، فقال ابن حجر هناك : [وقال ابن عبد البر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ، ولم يكتفوا شيئاً منها ، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا من أقرّ بها فهو مشبه فسماهم من أقرّ بها معطلة] .

وهذا اختزال وبتّر لما قاله ابن عبد البر من ابن حجر – الذي قرظ لابن ناصر الدين كتاباً في تمجيد ابن تيمية المجسم المشبه الذي اتفق أهل الحق

الصحابة ، هذه هي القصة بالضبط ، فقال له : أمروا الأحاديث .

على تضليله ، والذي يقول بجواز إثبات الصوت لله سبحانه (٥٣١) ! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ! - ، وكلام ابن عبد البر الذي لم يُحَرِّف ولم يتر منه هو كما في « التمهيد » (١٤٥/٧) : [أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك، ولا يحدّون فيه صفة محصورة ، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقرّ بها مشبه وهم عند من أثبتها نافون للمعبود والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله] .

وهذا الذي يقوله ابن عبد البر هنا كارثة من الكوارث فضلاً عن كونه غير صحيح البتة عن السلف الذين أولوا جميع آيات الصفات وغير ذلك !

قال الحافظ ابن الجوزي في « صيد الخاطر » ص (٦١) : [عجبْتُ من أقوامٍ يدَّعون العلمَ ! ويميلون إلى التشبيه بحملهم الأحاديث على ظواهرها ، ولقد عجبْتُ لرجلٍ أندلسيٍّ يُقال له ابن عبد البر صنَّف كتاب التمهيد فذكر فيه حديث النزول إلى السماء الدنيا فقال : (هذا يدل على أن الله تعالى على العرش لأنه لولا ذلك لما كان لقوله ينزل معنى) ، وهذا كلام جاهل بمعرفة الله عز وجل ، لأن هذا استسلف من حسه ما يعرفه من نزول الأجسام فقاس صفة الحق عليه ! فأين هؤلاء وأتباع الأثر ؟ ولقد تكلموا بأقبح ما يتكلم به

(٥٣١) فإنه قال في فتح الباري (٤٥٨/١٣) : [وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ثم إما التفويض واما التأويل وبالله التوفيق] .

المتأولون ، ثم عابوا المتكلمين] .

ونجد ابن تيمية في « درء تعارض العقل والنقل » (٨/٤) وفي « العقيدة الحموية » ص (٦٤) يحتج بهذا النص لابن عبد البر ، ويحتج أيضاً هناك بقول البيهقي في « الأسماء والصفات » ويصفه بأنه من متولي المتكلمين من أصحاب الأشعري .

وتعليقاً على كلام ابن عبد البر هذا أقول مختصراً :

أما سلف أهل السنة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل الفضل والعلم والإدراك لحقائق الأمور فلم يجمعوا على شيء من هذه الترهات بل أولوها ولم يقبلوها على ظاهرها وحقيقتها ، وقد تقدّم بعض ذلك ، ومن مثل هذه النقول الكاذبة والأوهام نشأت فكرة وجود مذهب آخر لأهل السنة يقال له مذهب التفويض مع اختلافهم في ضبطه وتعريفه . والله أعلم .

قول الفضيل بن عياض قراءتها تفسيرها في موضوع آخر وليس في الصفات :

قال ابن أبي حاتم في تفسيره : [حدثنا أبي ، ثنا عمران بن موسى الطرسوسي ، أنبأ أبو زيد فيض بن إسحاق قال : سألت الفضيل بن عياض ، عن قول الله ، عز وجل : ﴿ أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ ، ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ ، مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمْتَعُونَ ﴾ الشعراء : ٢٠٥-٢٠٧ ، قال : « قراءتها تفسيرها »] .

وهذا رجاله ثقات إلا خادم الفضيل فيض بن إسحاق ، لم أجد من وثقه إلا ابن حبان ، أورده في « الثقات » (١٢/٩) واقتصر على قوله فيه : « كان ممن يخطيء » . فالإسناد ضعيف والمسألة ليست في قضايا الصفات ، فالظاهر إن

ثبت أنهم كانوا عندما يتعاجزون عن التفسير والبيان أو يكونون في حالة عجلة يقولون للسائل : إن قراءتها تكفي لفهم المعنى المراد ، فليس في ذلك إثبات لمذهب التفويض المبني على جهل المعنى المراد !

وينقل عن مثل أبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) ، وأبي عثمان الصابوني (ت ٤٤٩هـ) ، والبيهقي (٤٥٨هـ) ، والخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) وأمثالهم كلمات في الإثبات أو القول بالظاهر أو الإمرار أو عدم التأويل وهي مما لا يلتفت إليه ولا يعول عليه ، لأن قولهم مخالف لدليل العقل والنقل واللغة ، ولأن لهم مخالفين في القول ، ولأنهم ليسوا من السلف ، ولما عليهم من الضغوط السياسية ، وأقوال الرجال ليست بحجة إذا لم تكن إجماعاً بالشروط المعروفة ، ولا يتمسك بعد هذا بأقوالهم عاقل ، والله المستعان .

النصوص التي ينبغي بيان تأويلها في هذا الموضوع :

وإتماماً للفائدة نعود لكلام الناظم رحمه الله تعالى فنقول :

قوله (**وكل نصٍ أوهم التشبيهاً أوله .. ورُمّ تنزيهاً**) لا بد لنا أن

نذكر بعض النصوص التي قد توهم ونبيّن تأويلها فنقول :

الآيات التي وردت في ذلك - والتوسع في بيان تأويل هذه الآيات تجدونه في تعليقاتنا على كتاب « العلو » للذهبي وغيره من كتبنا وكذلك كتب التفسير التي اعتنت بهذا الموضوع كتفسير الفخر الرازي رحمه الله تعالى وغيره - :

١- قوله تعالى ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ طه : ٥ : وتأويلها : أن الله هو المدبر والمسير والمسيطر والقاهر لهذا العالم الذي هو الكون بأسره ، قال ابن الأعرابي : « العرش : الملك » .

٢- وقوله تعالى ﴿ ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ الملك : ١٦ ، أي ءأمنتُم من العظيم الجليل ، والعرب تقول عمن تريد رفع قدره وتعظيمه أنه في السماء . قال عنترة العبسي (صاحب إحدى المعلقات المشهورة) :

مَقَامُكَ فِي جَوِ السَّمَاءِ مَكَانُهُ وَبَاعِي قَصِيرٌ عَنِ نَوَالِ الْكَوَاكِبِ^(٥٣٢)

٣- وقوله تعالى ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ النحل : ٥٠ ، أي : يخافون ربهم الذي هو فوقهم بالربوبية والملك والقهر وليس بالمكان ، كما قال سبحانه ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ الأنعام : ١٨ .

٤- وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ آل عمران : ٥٥ ، أي : إلى

(٥٣٢) انظر شرح ديوان عنترة للتبريزي دار إحياء التراث ص (٣٥) .

مكان مأمون لا يستطيعون أن يصلوا إليك فيه ، ولا يعني هذا أنه ذهب إلى مكان فيه رب العالمين ، إذ كيف يذهب الجسم المرتبط بالمكان إلى الخالق المنزّه عن الجسمية والذي ليس كمثلته شيء المنزه عن المكان؟! وقد قال الله تعالى عن سيدنا إبراهيم عليه السلام : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيِّهَدِينَ ﴾ الصافات : ٩٩ ، ولم يعن هذا أنه ذهب إلى مكان فيه رب العزة سبحانه المنزه عن الزمان والمكان .

ومثل هذه الآية التي نحن بصدد تأويلها : قوله تعالى أيضاً : ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ النساء : ١٥٨ .

٥- وقوله تعالى ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ المعارج : ٤ ، قد قطعنا بأن الله منزّه عن المكان فلم يبق لمثل هذه الآية معنى إلا أن الملائكة تعرج إلى السماء، والسماء لغة تذكر وتؤنث ، أو يكون المعنى أن الملائكة تُرْجِعُ الأمر إليه سبحانه، مثل صعود الأعمال إليه ، أي قبولها عنده . قال الإمام الفخر الرازي في تفسيره (٢٠/١٦) : [لما دلت الدلائل على امتناع كونه في المكان والجهة ثبت أنه لا بد من التأويل ، فأما وصف الله بأنه ذو المعارج فقد ذكرنا الوجوه فيه ، وأما حرف (إلى) في قوله : ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ المعارج : ٤ فليس المراد منه المكان بل المراد انتهاء الأمور إلى مراده كقوله : ﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ ﴾ هود : ١٢٣ والمراد الانتهاء إلى موضع العز والكرامة كقوله : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي ﴾ الصافات : ٩٩ ويكون هذا إشارة إلى أن دار الثواب أعلى الأمكنة وأرفعها] .

٦- وقوله تعالى ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ فاطر : ١٠ ، أي : يقبله

ويرضاه ، قال الحافظ ابن حجر المؤول في « الفتح » (٤١٦/١٣) : [قال البيهقي : صعود الكلام الطيب والصدقة الطيبة عبارة عن القبول ، وعروج الملائكة هو إلى منازلهم في السماء ..] .

٧- وقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ ﴾ ص : ٧٥ ، بالثنية ، أي : ما منعك أن تسجد لما خلقته أنا ولم يخلقه غيري وأمرتك بالسجود له ، فاليدان لا تدلان على صفتين ، والأيدي لا تدل على صفات ، فقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ الذاريات : ٤٧ ، أي بنيناها نحن أو بقوة ، كما أولها ابن عباس ، وقول من قال بأنه إذا عدت بالباء التي قبلها اقتضى الحقيقة وإثبات الصفة ولا يجوز أن يحمل على المجاز ، فهو اختراع لقاعدة باطلة لا أساس لها في العربية ومحاولة ترويجها على الضعفاء ، فقوله ﴿ بِأَيْدٍ ﴾ معداة بالباء أيضاً فلماذا فسرها ابن عباس رضي الله عنه بالقوة ؟!

قال تلميذنا الأستاذ نذير في كتابه « القواعد اللغوية المبتدعة » : [وقال الشاعر (٥٣٣) :

يا طُلْعَةً طَلَعَ الحِمَامُ عَلَيْهَا وَجَنَى لَهَا ثَمَرَ الرَّدَى بِيَدَيْهَا^(٥٣٤)

(٥٣٣) قيل أنه ديك الجن الحمصي ، والصواب أنه يُروى لغيره ، كما ذكر ابن حمدون في « التذكرة الحمدونية » ، والأصبهاني في « الأغاني » (٥٨/١٤).

(٥٣٤) أورده الأصبهاني في « الأغاني » وذكر أنه يُروى لغير ديك الجن ، والزجاجي في « الأمالي » (ص ٦٥) ، وابن داود الأصفهاني (ت ٢٩٧ هـ) في « الزهرة » ، وابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ) في « العمدة في محاسن الشعر وآدابه » ، وابن أبي حجلة (ت

قال ابن حمدون في «التذكرة الحمدونية»: (وقد رويت هذه الأبيات
لفتى من غطفان يقال له : السليك بن مجمع ، وكان من الفرسان ، وكان مطلوباً
بدماء ، وكان يخطب بنت عم له يهواها ، فيمنعها أبوها ثم زوجها خوفاً منه ،
فدخل بها في دار أبيها ثم نقلها بعد أسبوع إلى عشيرته ، فلقية من بني فزارة
ثلاثون فارساً كلهم يطالبه بذحل^(٥٣٥) ، فَحَلَّتُوا عَلَيْهِ ، وقَاتَلَهُمْ فقتل منهم
عدداً ، وأثنى بالجراح حتى أيقن بالموت ، فعاد إليها وقال : ما أسمح بك
نفساً لهؤلاء ، وإني أحب أن أقدمك قبلي ، قالت : افعَل ، فلو لم تفعله أنت
لفعلته أنا بعدك ، فضربها بسيفه حتى قتلها ، وقال هذه الأبيات ، ثم عمد إليها
وتمرغ في دمها ، ثم تقدم فقاتل حتى قتل ، وحفظت فزارة الأبيات فنقلوها] .

فهنا نرى أن الشاعر هو من باشر قتلها ، ووصف الردى أنه جُني بيديها أي
هي سببته لنفسها ، ولم تباشره بيديها !!! [انتهى كلام الأستاذ نذير جزاه الله
تعالى خير الجزاء .

وكل نص ورد فيه لفظ اليد أو اليدين أو الأيدي مضافاً أو منسوباً لله
تعالى فهو مؤول بما يليق به ويناسبه من سياقه ، فقوله تعالى ﴿ بَلْ يَدَاهُ
مَبْسُوطَتَانِ ﴾ المائدة : ٦٤ ، معناه : إن الله كريم ، وقوله تعالى ﴿ إِنَّ الدِّينَ
يُيَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُيَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ الفتح : ١٠ ، معناه : أنهم بايعوا
الله تعالى بوضعهم يدهم في يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندما

٧٧٦ هـ) في «ديوان الصبابة» ، والراغب الأصفهاني في «محاضرات الأدباء» .
(٥٣٥) قال الصاحب بن عباد في «المحكم والمحيط الأعظم»: [الدَّحْلُ : طَلَبٌ مُكَافَأَةٌ
بِجَنَابَةِ جُنَيْتٍ عَلَيْكَ] .

بايعوه فكأنهم بايعوا الله تعالى ، وهذه جملة مجازية لا يراد منها إثبات يد وإنما يراد منها إثبات بيعتهم لله تعالى ، وهكذا كل نص وردت فيه اليد يؤول بما يتناسب مع السياق الذي هو فيه .

٨- وقوله تعالى ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ الفجر: ٢٢ ، وقوله تعالى ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ البقرة: ٢١٠ ، معناه مجيء أمر الله تعالى وآثار قدرته ، وقد تبين تأويله في آية أخرى ، وهي قوله تعالى ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾ النحل: ٣٣ ، وقد أول أحمد بن حنبل الآية بمجىء الثواب ، فقد روى الحافظ البيهقي في كتابه « مناقب الإمام أحمد » وهو كتاب مخطوط ومنه نقل الحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية » (٣٢٧/١٠) فقال : « روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السمك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ الفجر: ٢٢ أنه : جاء ثوابه .. ثم قال البيهقي : وهذا إسناد لا غبار عليه » . انتهى كلام ابن كثير .

٩- وقوله تعالى ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ القلم: ٤٢ ، أي يوم يشتد الأمر ، وهذا التأويل قاله ابن عباس رضي الله عنهما .

١٠- وقوله تعالى ﴿ فَفَخَنَّا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا ﴾ الأنبياء: ٩١ ، أي نفخنا فيه من الروح التي خلقناها وأضفناها إلينا لنشرفها ، كما قال ﴿ أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ ﴾ البقرة: ١٢٥ ، وقال ﴿ نَاقَةُ اللَّهِ ﴾ الأعراف: ٧٣ ، ونحوها تشريفاً . ويجب اعتقاد أن الله تعالى ليس روحاً وأنه لم يجتزىء منها شيئاً ليجعله في الإنسان ، ومن اعتقد أن الله تعالى روح أو أننا أجزاء منه أو من تلك الروح ، فقد خرج

عن دائرة الإسلام .

١١- وقوله تعالى ﴿ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا ﴾ هود: ٣٧ ، وقوله ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ طه: ٣٩ ، وقوله تعالى ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا ﴾ المؤمنون: ٢٧ ، وقوله تعالى : ﴿ وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ الطور: ٤٨ ، وقوله تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ ﴾ القمر: ١٤ ، غالباً ما تأتي العين بمعنى الرعاية والحفظ والمحبة والكلاءة ونحو ذلك ، ومن أثبت لله عيناً أو عينين فهو مجسم مشبه ، ولا ينفعه أن يقول بلا كيف ، أو بلا تشبيه وتمثيل ، أو من غير جارحة ، فكل ذلك تشبيه وتجسيم .

١٢- وقوله تعالى ﴿ وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ الرحمن: ٢٧ ، أي ويبقى ذات الله ذو الجلال والإكرام ، والله تعالى يقول : ﴿ إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لُوجْهِ اللَّهِ ﴾ الإنسان: ٩ ، أي لله تعالى ، ويوضحه قوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ البقرة: ١١٢ ، ومعناه بلى من أسلم نفسه وذاته لله تعالى ، وهي جملة مجازية معناها : أنه من اتقى الله ولم يعصه ... ، وقال تعالى : ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَآكْفُرُوا ءَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ آل عمران: ٧٢ ، وقال تعالى : ﴿ سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطْرَانٍ وَتَغْشَى وُجُوهُهُمُ النَّارُ ﴾ إبراهيم: ٥٠ ، أي تغشاهم النار لأن أجسامهم جميعها في النار .

ومن قال بأن له وجهاً سبحانه لزمه أن يفسر قوله تعالى ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ القصص: ٨٨ ، القول بأن الله تعالى تبنى أعضاؤه التي يقول بها المجسمة ويبقى فقط وجهه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

١٣- وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ، فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ، فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ النجم : ٨-١٠ ، فالذي دنا وتدلى هنا هو سيدنا جبريل عندما رآه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الإسراء بصورته الأصلية قد سد الأفق ، وقد أوحى سيدنا جبريل إلى عبدالله وهو سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ما أمره الله تعالى أن يوحيه إليه . وقد بينا ذلك مطولاً موضعاً مدلاً في كتابنا (الرؤية) ، ومن ذلك أنه ثبت عن جماعة من الصحابة تأويل هذه الآية بأن المقصود بها سيدنا جبريل عليه السلام : ففي صحيح مسلم (١٧٧/١٥٩/١) عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت : [أنا أوّل هذه الأمة سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خلّق عليها غير هاتين المرتين »] .

ولم تنفرد السيدة عائشة بذلك بل قال به أيضاً ابن مسعود رضي الله عنه كما في صحيح البخاري (٣٢٣٢) ومسلم (١٧٤/١٥٨/١) . وكذلك قال بقولها أبو هريرة ، ففي صحيح مسلم أيضاً (١٧٥) عن أبي هريرة ﴿ وَلَقَدْ رَأَهُ نَزَلَةً أُخْرَى ﴾ النجم : ١٣ ، قال : رأى جبريل .

الأحاديث المتشابهة التي وردت في ذلك – والتوسع في بيان تأويل هذه الأحاديث تجدونه في تعليقاتنا على كتاب العلو للذهبي وتعليقاتنا على « دفع شبه التشبيه » للحافظ ابن الجوزي وغيره من كتبنا وكذلك شروح الحديث التي اعتنت بهذا الموضوع - :

١- حديث النزول : الذي فيه : « ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول .. » . هذا الحديث رواه البخاري (٦٣٢١) ، ومسلم

(٧٥٨) وغيرهما من حديث أبي هريرة ، وهو عندنا غير ثابت لأنه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار وليس من رواياته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة ، كحديث التربة ، وأوله جمهور العلماء الذين أثبتوه بنزول أمره أو نزول ملك بأمر الله تعالى ، كما حقق ذلك الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٣٠/٣) عند شرح الحديث ، وكل ذلك أثبتناه في التعليق على كتاب العلو .

٢- حديث الجارية : الذي فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لها : « أين الله ؟ » وهو مروى في صحيح مسلم (٥٣٧) ، قالت : في السماء . وهذا الحديث غير ثابت عندنا بهذا اللفظ ، لأن في سنده هلال بن علي بن أسامة وقد قال فيه أبو حاتم الرازي : « شيخ يكتب حديثه » ، ومعناه عنده أنه ضعيف الحديث . وقد روي الحديث بثلاثة ألفاظ أحدها هذا اللفظ ، والثاني : « أتشهدين أن لا إله إلا الله .. ؟ » ، والثالث : « من ربك ؟ » ، وأصحها الثاني ، والذي يرجحه أيضاً أن سائر الأحاديث التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان فيها الأمر بالشهادتين أو طلب التشهد منهم ، وقد أوّله بعض العلماء كالنووي ولا حاجة لتأويله بل الواجب ردّه .

٣- حديث : « إن الله خلق آدم على صورته » وهو مروى في الصحيحين (البخاري ٦٢٢٧ ومسلم ١٧٧) ، وقد أوّله العلماء ، قال الحافظ ابن الجوزي في « دفع شبه التشبيه » ص (١٤٤) :

[إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرّ برجل يضرب رجلاً وهو يقول : قَبَّحَ الله وجهك ووجه من أشبهه وجهك فقال : « إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه

فإن الله تعالى خلق آدم على صورته^(٥٣٦)... وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قاتل أحدكم فليترك الوجه فإن الله تعالى خلق آدم على صورته » [. يعني على صورة الوجه المضروب .

والحديث مردود عندنا ، وهو مأخوذ من التوراة الذي فيها (في السفر الأول وهو سفر التكوين) : (وقال الله نعمل الإنسان على صورتنا كشبهنا ... فخلق الله الإنسان على صورته ، على صورة الله خلقه) ، لأن الحديث من رواية أبي هريرة وهو من جملة الرواة عن كعب الأحرار ، فمثل هذه الأحاديث إنما تكون من هذه الجهة .

ومن راجع كتاب « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » وتعليقاتنا عليه وعلى كتاب « العلو » للذهبي فإنه سيجد الجواب على كثير من أحاديث الصفات ، فإن لم يجدها هناك فعليه بمراجعة شروحها وتأويلاتها في « فتح الباري » و « شرح صحيح مسلم » للنووي ، وأمثال هذه الكتب التي تنقل تأويلات أهل العلم لهذه الأحاديث أو تبين عدم صحتها ، والله الموفق .

(٥٣٦) رواه أحمد (٤٣٤ / ٢) والبخاري في الأدب المفرد ص (٧٣) وابن أبي عاصم في سنته (برقم ٥١٦-٥٢١) وغيرهم وإسناده صحيح .

الكلام على القرآن الكريم وحدوثه

قال الناظم رحمه الله تعالى :

٤١- وَنَزَّهَ الْقُرْآنَ أَي كَلَامَهُ عَنِ الْحُدُوثِ وَاحْتِزَرَ انْتِقَامَهُ

٤٢- فَكُلُّ نَصٍّ لِلْحُدُوثِ دَلَالٌ أَحْمِلُ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي قَدْ دَلَّ

الشرح : المعنى الإجمالي : هو كما قال الناظم في هداية المرید^(٥٣٧) :

(أي : ويجب عليك أيها المكلف أن تعتقد تنزه القرآن بمعنى الكلام النفسي القائم بذات الله تعالى عن الحدوث .. وكلُّ ظاهرٍ من الكتاب والسنة ورد دالاً على حدوث كلام الله تعالى فإنه عندنا محمول على أن المتصف بذلك إنما هو اللفظ الدال على الكلام النفسي) .

وأما تفصيل ذلك : فالأشاعرة كالمعتزلة والإباضية والزيدية والإمامية قائلون بأن القرآن الذي هو اللفظ المنزل مخلوق حادث ، ونصوصهم في ذلك كثيرة ، وسنذكر بعضها إن شاء الله تعالى .

وقد خالف الأشاعرة المعتزلة والفرق الأخرى في إثبات الصفة النفسية ، فإن ثبت فإنه لا خلاف في كونها قديمة ، ولكن هذه الصفة لم تثبت على التحقيق كما بيناه قبلاً في شرح معنى كونه سبحانه متكلماً وشرح قضية الكلام .

(٥٣٧) الشرح الصغير للناظم إبراهيم اللقاني المسمى : « هداية المرید لجوهرة التوحيد »

(١/٥٠٢-٥٠٤) طبع دار البصائر / مصر / بتحقيق الأستاذ مروان حسين عبدالصالحين

البيجاوي .

فالناظم هنا يقول بأن كل نص جاء في القرآن أو في السنة فيه أن القرآن مخلوق أو حادث فالمراد بذلك اللفظ المنزل ، واستكمالاً للفائدة نقول : بأنه لم يأت نص واحد في القرآن والسنة الصحيحة فيه أن القرآن قديم أو غير مخلوق .

ولذا فلا بد من عرض نقطتين مهمتين : الأولى : أهم النصوص الشرعية التي تدل على كون القرآن حادثاً ، والثانية : بعض نصوص الأشاعرة الناصية على كون القرآن مخلوقاً حادثاً ، وإليك ذلك :

النصوص الشرعية المصرحة بكون القرآن حادثاً :

١- قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُخَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ الأنبياء : ٢ .

٢- قوله تعالى ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنَ الرَّحْمَنِ مُخَدَّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴾ الشعراء : ٥ .

٣- حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : « ما خلق الله من أرض ولا سماء ولا جنة ولا نار أعظم من ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ » (٥٣٨) .

(٥٣٨) هو أثر مروى بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه رواه البخاري في « كتاب خلق أفعال العباد » برقم (٢٨) بإسناد صحيح ، وهو في سنن الترمذي (٥/١٦١/٢٨٨٤) .

بعض نصوص علماء الأشاعرة المصريحين بأن القرآن

مخلوق مُحدَث :

قال إمام الحرمين في « الإرشاد » ص (١١٦) : [فإن معنى قولهم – أي المعتزلة – هذه العبارات ^(٥٣٩) كلام الله أنها خَلَقُهُ، ونحن لا ننكر أنها خلق الله، ولكن نمتنع من تسمية خالق الكلام متكلماً به] .

وقال الناظم اللقاني رحمه الله تعالى في شرحه الصغير على منظومته المسمى « هدية المرید » (٥٠٢/١) : [وإنما فُسِّرَ القرآن بأنه كلامه تعالى وإن أُطْلِقَ كلُّ منهما على اللفظ والمعنى القديم لأنه لما اشتهر كلامه في المعنى القديم والقرآن في اللفظ الحادث خصوصاً عند الفقهاء والقراء والأصوليين خُشِيَ أن يسبق إلى أفهام القاصرين قدم اللفظ الحادث كما ذهب إليه رعا من السفلة نسبوا أنفسهم للحنابلة] .

وقال الباجوري ص (٩٤) من شرحه على الجوهرة : [ومذهب أهل السنة أن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق ، وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق] .

وقد قدمنا في شرحنا على موضوع الكلام بقية أقوال علماء الأشاعرة الصريحة في ذلك فليرجع إليها من شاء التوسع .

(٥٣٩) أي عبارات القرآن ، أي جُمَله وآياته ، والمقصود بذلك القرآن الكريم .

بيان بطلان من زعم أن الشافعي نص على تكفير المعتزلة القائلين بخلق القرآن وعدم جواز الصلاة خلفهم :

ذهب بعض متعصبة الأشاعرة كالشيخ عبدالقاهر البغدادي إلى قول مردود فزعم أن الشافعي أشار إلى تكفير المعتزلة القائلين بخلق القرآن وعدم الصلاة خلفهم ، وهذا لم يصح عن الإمام الشافعي البتة ، والشيخ عبد القاهر وكذلك الأشعري وأمثالهما كانوا يدعون شنائع وطامات على المعتزلة ينقلونها بواسطة ابن الراوندي^(٥٤٠) وهو رجل ملحد عند الفريقين المعتزلة وأهل السنة ، فإليكم بعض تلك الأقوال الباطلة مع تفنيدها :

قال الشيخ عبد القاهر في « الفرق بين الفرق » ص (٣٥٨) :

[وقد أشار الشافعي إلى بطلان صلاة من صلى خلف مَنْ يقول بخلق القرآن ونفي الرؤية وأشار في كتاب القياس إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء] !!

أقول : هذه الإشارات هي مجرد أوهام وخيالات قائمة في ذهن الشيخ عبد القاهر البغدادي بسبب وسوسات ابن الراوندي ، ولذلك لم ينقل الشيخ

(٥٤٠) نجد الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ينقل عن ابن الراوندي ويصرح فيها باسمه في عدة مواضع ، وإنني أعجب كيف ينقل الأشعري مذاهب المعتزلة وغيرهم بواسطة ابن الراوندي ، والأشعري كما يحكون درس عند المعتزلة أربعين سنة ! أما كون ابن الراوندي من جملة الملحدين فتجدون ذلك في ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (٥٩/١٤) وقال في صدر ترجمته : « الريوندي : الملحد ، عدو الدين ، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن إسحاق الريوندي ، صاحب التصانيف في الحط على الملة .. » ، وقد رد على ابن الراوندي هذا الإمام ابن الخياط المعتزلي في كتاب خاص مطبوع .

عبد القاهر نصاً للإمام الشافعي رحمه الله تعالى أو أقوالاً في هذه الأمور وإنما ذكر أن هناك إشارات !!

ومما يبطل ويدحض ادّعاءات الشيخ البغدادي أن إمامه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى كان من تلاميذ الإمام إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المعتزلي ، الذي طعن فيه أصحاب الحديث ورموه بالكذب لكن الإمام الشافعي أثنى عليه وشهد بأنه ثقة لا يتهم ، ونقل عنه الدين وأحاديث سيد المرسلين مع أنه كان معتزلياً قديراً شيعياً ! فقد جاء في ترجمة العلامة ابن أبي يحيى المعتزلي في « تهذيب التهذيب » (١/١٣٧) :

[قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : كان قديراً معتزلياً جهمياً كل بلاء فيه ، ... وقال بشر بن المفضل : سألت فقهاء أهل المدينة عنه فكلهم يقولون كذاب ، ... وسمعت يحيى يقول : كان فيه ثلاث خصال : كان كذاباً وكان قديراً وكان رافضياً وقال العجلي : كان قديراً معتزلياً رافضياً وكان من أحفظ الناس وكان قد سمع علماً كثيراً

وقال البزار : وهو من أستاذي الشافعي وعز علينا

وقال إسحاق بن راهويه : ما رأيت أحداً يحتج بإبراهيم بن أبي يحيى مثل

الشافعي

وقال الربيع سمعت الشافعي يقول : كان إبراهيم بن أبي يحيى قديراً

وكان ثقة في الحديث] .

وفي « تهذيب » المزي (٢/١٨٨) أن الشافعي كان يقول في إبراهيم :

« أخبرني مَنْ لا أتهم » .

فمن يتخذ الإمام الشافعي شيخاً وإماماً له ويضعه في مكانة التنزيه عن

الاتهام ويصرّح بتوثيقه ويتخذ حجة في رواية الأحكام في أحاديث الرسول الكريم بينه وبين الله عز وجل يستحيل أن يقول ببطلان صلاته أو أن الصلاة خلفه لا تصح كما يدعي المدّعون ! ويتبين أن تلك الإشارات التي فهمها الشيخ عبد القاهر وأضرابه ما هي إلا خيالات وأوهام من بابه أضغاث الأحلام التي لا عبرة بها ولا التفات إليها !!

لا سيما وقد تواردت أقوال أئمة الشافعية المزهقة لادعاءات الشيخ عبد القاهر وبعض مَنْ يقول بقوله ! قال الإمام النووي في « المجموع شرح المذهب » (٢٥٤/٤) : [وقال القفال وكثيرون من الأصحاب يجوز الاقتداء بمن يقول بخلق القرآن وغيره من أهل البدع ، قال صاحب العدة : هذا هو المذهب ، قلت : وهذا هو الصواب ، فقد قال الشافعي رحمه الله : أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم ، ولم يزل السلف والخلف يرون الصلاة وراء المعتزلة ونحوهم ومناكحتهم وموارثتهم وإجراء سائر الأحكام عليهم] .

وفي « الفتاوى الفقهية الكبرى » لابن حجر المكي (٣٥٥ /٤) : [وسئل : رحمه الله تعالى هل تقبل شهادة المعتزلة إذا تبين منهم سب الصحابة أم لا ؟ فأجاب : نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله : تقبل شهادة المعتزلة والرافضة وغيرهما من سائر المبتدعة ما لم نكفرهم ببدعتهم والله سبحانه وتعالى أعلم] .

وهذا كافٍ في نسف الهجوم بالتكفير والتضليل على المعتزلة الذي يقوم به الأشعري وبعض المتعصبين له كالشيخ عبد القاهر البغدادي !! والله تعالى أعلم .

بيان ما هو المستحيل في حقه تعالى

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٤٣- ويستحيل ضدُّ ذي الصفات في حقه كالكون في الجهات)

الشرح : قال الناظم في شرحه الصغير المسمى « هداية المرید لجوهرة التوحيد » (١/٥٢٥) : [والمعنى أنه يجب شرعاً أن يعتقد - المكلف - أنه يستحيل عليه سبحانه أزداد تلك الصفات المتقدمة بأسرها ، .. فلا يتصور ثبوت شيءٍ من أزدادها له تعالى ، إذ المستحيل كما مرَّ : « ما لا يتصور في العقل ثبوته » ، فيستحيل عليه تعالى العدم والحدوث وطروء العدم وهو الفناء ، والمماثلة للحوادث بأن يكون جرمًا تأخذ ذاته قدرًا من الفراغ المحقق أو المتوهم^(٥٤١) ، أو يكون عرضاً يقوم بالجرم ، أو يكون في جهة للجرم أو هو له جهةٌ أو يتقيّد بمكان أو زمان ، أو تتصف ذاته المقدسة بالحوادث ، أو بالصغر أو بالكبر^(٥٤٢) ، .. وأن لا يكون واحداً بأن يكون مُركَّباً في ذاته^(٥٤٣) ، أو يكون

(٥٤١) أما الفراغ المتوهم فهو مثل قول الألباني في مقدمة كتاب « مختصر العلو » ص(٧٣) : [وإما أن يراد بالمكان أمر عدمي وهو ما وراء العالم من العلو ، فالله تعالى فوق العالم ، وليس في مكان بالمعنى الوجودي ، كما كان قبل أن يخلق المخلوقات] ، وفي هذا الكلام الطائش نرى أنه يثبت بأن الله تعالى في مكان عدمي ! فهو لا يريد أن يُسلّم بأن الله موجود بلا مكان ومنزّه عن المكان وإنما يسمي الجهة والمكان الذي يتخيل معبوده فيه بالمكان العدمي ليقنع نفسه وبعض المغترين به بهذا الحل الخيالي ، البعيد عن عقيدة الإسلام .

(٥٤٢) ومعنى قولنا : (الله أكبر) أي كبر عن مشابهة خلقه ، فاسمه تعالى (الكبير) ليس

له مماثل في ذاته أو في صفاته ، .. أو يكون عاجزاً عن ممكن ما ، .. أو الجهل وما في معناه بمعلوم ما ، والموت ، والصمم ، والعمى ، والبكم . وقد مثل بالكون في الجهات للرد على المجسمة والمشبهة كما عرفته آنفاً ، فيستحيل عليه تعالى الحلول في الفوق والتحت واليمين والشمال ، والوراء والخلف والأمام .. ومعنى كون الجسم في جهة على هذا أنه متمكن في مكان .. والكل محال لوجوب مخالفته تعالى للحوادث [.

[تنبيه] : وقد ذكرت في شرحي لعقيدة الطحاوي قضية المكان العدمي الذي يقول به ابن تيمية والألباني ، وكذلك قضية أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ، فلتكلم عليهما ونقول :

أما مسألة المكان العدمي : فمختصر الكلام في المسألة أن ابن تيمية الحرّاني ومقلده الألباني ومن وافقهم من المجسمة والمشبهة ، أثبتوا مكانين ، أحدهما : سموه داخل العالم وأطلقوا عليه المكان الوجودي أو الجهة الوجودية ، أي المخلوقة ، والثاني : ما سموه بالمكان العدمي أو الجهة العدمية وأرادوا به - بنظرهم - ما هو خارج العالم ، مع أنه ليس هناك ما يقال بأنه خارج

معناه الكبير بالجسم والحجم لأن الله تعالى ليس جسماً له حجم ومقدار كما تقدم وإنما معناه: ((الموصوف بالجلال وكبر الشأن فهو الذي صَغُرَ أمام جلاله كل كبير ، وقيل : هو الذي كبر عن مشابهة المخلوقين)) كما قاله الحافظ البيهقي في كتابه ((الاعتقاد)) ص (٣٥) .

(٥٤٣) وفي ذلك رد لعقيدة تعدد القدماء المردودة التي قدّمنا الكلام عليها في فصل خاص في هذا الكتاب وبيننا فسادها وبطلانها ، فالله تعالى ليس مركباً من ذات وصفات ، وإنما الصفات هي عين الذات وقد برهننا على ذلك .

العالم على التحقيق ، وموضع هذا المكان ما وراء السماوات السبع والعرش ، ثم المصيبة الأكبر والداهية الأعظم أنهم زعموا بأن الله تعالى محيط بالمخلوقات حساً ! فهو كالغلاف الجوي بالنسبة إلى الأرض محيط بها من جميع جهاتها ، وبالتالي فإننا نصل إلى أن عقيدتهم هي اعتقاد أن الكون والعالم بأسره والمخلوقات جميعها موجودة داخل معبودهم ، تعالى الله عن هذا الهراء علواً كبيراً ! وإليكم نصوصهم في ذلك :

أ - نصوص ابن تيمية والألباني الدالة على إثبات المكان العدمي الذي فيه

معبودهم :

قال ابن تيمية^(٥٤٤) : [الوجه الثاني أن يقال : لا نسلم أن كل ما يسمى حيزاً وجهة فهو أمر وجودي ، بل قد يقال إن المسمى بالجهة والحيز منه ما يكون وجودياً وهو الأمكنة الوجودية مثل داخل العالم ، فإن الشمس والقمر والأفلاك والأرض والحجر والشجر ونحو هذه الأشياء كلها في أحياء وجودية ولها جهات وجودية وهو ما فوقها وما تحتها ونحو ذلك ، ومنه ما يكون عديمياً مثل ما وراء العالم فإن العالم إذا قيل إنه في حيز أو وجهة فليس هو في جهة وجودية وحيز وجودي] .

وقال الألباني في مقدمة « مختصر العلو » ص (٧٢) : [وإن أريد بالجهة أمر عدمي وهو ما فوق العالم ، فليس هناك إلا الله وحده إما أن يراد بالمكان أمر وجودي وهو الذي يتبادر لأذهان جماهير الناس اليوم ويتوهمون أنه المراد بإثباتنا لله تعالى صفة العلو ، فالجواب : أن الله تعالى منزّه عن أن

(٥٤٤) في كتابه المسمى : « بيان تلبس الجهمية » (٢/ ١١٥) .

يكون في مكان بهذا الاعتبار وإما أن يراد بالمكان أمر عدمي وهو ما وراء العالم من العلو ، فالله تعالى فوق العالم ، وليس في مكان بالمعنى الوجودي ، كما كان قبل أن يخلق المخلوقات [.

ب - نصوص ابن تيمية والألباني التي فيها أن الله محيط بالكون كإحاطة الغلاف الجوي بالكرة الأرضية: قال الألباني في « صحيح الترغيب » ص (١١٦): [فائدة هامة^(٥٤٥) : اعلم أن قوله في هذا الحديث : « فإن الله قبل وجهه » ، وفي الحديث الذي قبله : « فإن الله عز وجل بين أيديكم في صلاتكم » لا ينافي كونه تعالى على عرشه ، فوق مخلوقاته كلها كما تواترت فيه نصوص الكتاب والسنة ، وآثار الصحابة والسلف الصالح رضي الله عنهم ، وورزقنا الاقتداء بهم ، فإنه تعالى مع ذلك واسع محيط بالعالم كله ، وقد أخبر أنه حيثما توجه العبد فإنه مستقبل وجه الله عز وجل ، بل هذا شأن مخلوقه المحيط بما دونه ، فإن كل خط يخرج من المركز إلى المحيط ، فإنه يستقبل وجه المحيط ويواجهه . وإذا كان عالي المخلوقات يستقبل سافلها المحاط بها بوجهه من جميع الجهات والجوانب ، فكيف بشأن من هو بكل شيء محيط ، وهو محيط ولا يحاط به ؟ وراجع بسط هذا في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية كالحمويه والواسطية وشرحها للشيخ زيد بن عبدالعزيز بن فياض ص (٢٠٣ - ٢١٣) . [٥٤٦)

انتهى .

(٥٤٥) الصحيح أن يقال مهمه ! وهامة لا تعرف في اللغة بهذا المعنى !! وكنا نقولها ثم عرفنا أنها خطأ .

(٥٤٦) وقد قال الألباني ذلك شفهاً أيضاً في مقطع صوتي على اليوتيوب موجود في الانترنت .

وقال ابن تيمية في الرسالة العرشية ص (١١) : [وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْوَاحِدَ
مِنَّا - وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى - إِذَا كَانَ عِنْدَهُ خَرَدَلَةٌ إِنْ شَاءَ قَبَضَهَا فَأَحَاطَتْ بِهَا
قَبْضَتُهُ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَقْبِضْهَا بَلْ جَعَلَهَا تَحْتَهُ فَهُوَ فِي الْحَالَتَيْنِ مُبَايِنٌ لَهَا ، وَسَوَاءٌ
قُدِّرَ أَنَّ الْعَرْشَ هُوَ مُحِيطٌ بِالْمَخْلُوقَاتِ - كَأِحَاطَةِ الْكُرَّةِ بِمَا فِيهَا - أَوْ قِيلَ إِنَّهُ
فَوْقَهَا وَلَيْسَ مُحِيطًا بِهَا ؛ كَوَجْهِ الْأَرْضِ الَّذِي نَحْنُ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَوْفِهَا
وَكَالْقُبَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا تَحْتَهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ يَكُونُ الْعَرْشُ فَوْقَ
الْمَخْلُوقَاتِ وَالْخَالِقُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَوْقَهُ وَالْعَبْدُ فِي تَوَجُّهِهِ إِلَى اللَّهِ يَقْصِدُ
الْعُلُوَّ دُونَ التَّحْتِ وَتَمَامُ هَذَا بَيِّنٌ : الْمَقَامُ الثَّلَاثُ وَهُوَ أَنَّ نَقُولَ : لَا يَخْلُو إِمَّا
أَنْ يَكُونَ الْعَرْشُ كُرْوِيًّا كَالْأَفْلَاقِ وَيَكُونُ مُحِيطًا بِهَا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَوْقَهَا وَلَيْسَ
هُوَ كُرْوِيًّا ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَمِنَ الْمَعْلُومِ بِاتِّفَاقٍ مَنْ يَعْلَمُ هَذَا أَنَّ الْأَفْلَاقَ
مُسْتَدِيرَةً كُرْوِيَّةَ الشَّكْلِ وَأَنَّ الْجِهَةَ الْعُلْيَا هِيَ جِهَةُ الْمُحِيطِ وَهِيَ الْمُحَدَّبُ وَأَنَّ
الْجِهَةَ السُّفْلَى هِيَ الْمَرْكَزُ وَلَيْسَ لِلْأَفْلَاقِ إِلَّا جِهَتَانِ الْعُلُوَّ وَالسُّفْلُ فَقَطْ] .

وبذلك يثبت مدعانا على هؤلاء المجسمة المشبهة القائلين بحلول الله
تعالى في المكان وأن هذا العالم كائن وحال في ذات الله سبحانه وتعالى عما
يقولون علواً كبيراً .

مناقشة قضية داخل العالم وخارج العالم أي متصل أو منفصل من جهة أخرى :

قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى^(٥٤٧) : « فإن قيل فنفي الجهة يؤدّي إلى المحال وهو إثبات موجود تخلو عنه الجهات الست ويكون لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه وذلك محال !! » .

قلنا : إذا كان هذا الموجود جسماً يأخذ حيزاً في الفراغ وله حد أي طول وعرض وارتفاع بأي شكل كان ثم وصفناه بعد ذلك بأنه لا متصل ولا منفصل أي لا داخل العالم ولا خارجه ولا هو في جهة كان ذلك مُقتضياً الإخبار عن عدمه ؛ وقولنا ساعتئذٍ لا هو متصل ولا منفصل محال .

وهو كقول القائل يس[تحيل أن يوجد موجود لا يكون عاجزاً ولا قادراً ولا عالماً ولا جاهلاً ولا أعزب ولا متزوجاً ولا ذكراً ولا أنثى أو خنثى ولا في نور ولا في ظلمة !!

فإن كان ذلك الشيء قابلاً للمتضادّين فيستحيل خلّوه من أحدهما ؛ وأما إذا كان جماداً مثلاً وهو الذي لا يقبل واحداً منهما لأنه فاقد لبعض شروط هذه الصفات وهي الحياة فلا يستحيل وجوده حينئذٍ ؛ فكذلك الاتصال والانفصال والاختصاص بالجهات والتحيز والقيام بالمتحيز من صفات الأجسام والأعراض ؛ فإذا كانت هذه صفات الجسم الذي نعرفه فالله تعالى ليس كذلك

(٥٤٧) من كتاب « الاقتصاد في الاعتقاد » ص (٢٨) طبعة صبيح / مصر / ١٣٩٠ هـ
وما بعده من الكلام اقتبسته منه رحمه الله .

لأننا عاجزون عن إدراكه ولا يمكننا أن نقيس عليه غيره لأنه سبحانه ليس من جنس الأجسام ولا له شكل وهيئة ؛ وكل ما خطر في أذهاننا فالله تعالى ليس كذلك لأنه أخبر بذلك فقال ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ الشورى : ١١ ، و ﴿ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ فرجع الأمر والنظر هنا إلى أنه هل يستحيل وجود موجود بلا مكان ولا جهة ولا اتصال ولا انفصال أم لا !!؟

فإن قسناه على أجزاء هذا العالم وما نراه ونعقله كان الجواب يستحيل وجوده . وإذا تركنا القياس ونظرنا إلى أدلة العقل التي أثبتت فاعلاً مُوجِداً لهذا الكون وأدلة الشرع المحكمة التي تنصُّ على أنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ الشورى : ١١ ، كان ذلك هو الحق وهو عقيدة الإسلام المنزهة لرب العزة عن التشبيه والتمثيل ، وكان القائل بذلك آخذاً بقول الله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الصافات : ١٨٠ ؛ لأن الذي يُنَزَّهُ الله تعالى عن لوازم الجسمية وخصائصها هو الذي يقول اتَّهَمْتُ عَقْلِي فِي إِدْرَاكِ الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَأَنَا عَاجِزٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّ الْعِجْزِ ؛ فَقَدْ صَدَّقْتُ بِوُجُودِهِ وَأَمَنْتُ بِصِفَاتِهِ وَأَتَّهَمْتُ عَقْلِي عَنْ فَهْمِ كُنْهِ خَالِقِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

وقد ضرب لنا سبحانه وتعالى أمثلة في مخلوقاته فأرانا أشخاصاً وكذا عجائب مخلوقاته في الرؤيا من جبال وأودية وبحار عظيمة وأنهار دون أن تكون أجساماً آخذة حيزاً في الفراغ مع أن لها حداً ومقداراً وجهة وشكلاً وصورة ؛ وقريب من هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لقد عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ أَنْفَاءً فِي عُرْضِ هَذَا الْحَائِطِ ، وَأَنَا أُصَلِّي ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ » رواه البخاري (٧٢٩٤) وليس ذلك من الخيال البتة بل هو حقيقة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث وقع له في الصلاة حين

عرضت عليه الجنة فقال : « فَعُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ حَتَّى لَوْ تَنَاوَلْتُ مِنْهَا قِطْفًا (من عنب)^(٥٤٨) أَخَذْتَهُ » رواه البخاري (١٠٥٢) ومسلم (٩٠٤) واللفظ له ، وفي رواية أخرى في مسلم : « ولقد مددت يدي وأنا أريد أن أتناول من ثمرها لتنظروا إليه . ثم بدا لي أن لا أفعل » والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يمد يده إلى خيال ولا يتعلق بغير حقيقة ، ويدل على ذلك قوله في بعض روايات الحديث : « ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا » (رواه البخاري في مواضع منها . (١٠٥٢) .

فإذا كانت هذه الأمور حاصلة في المخلوق المُحَدَّث فكيف بالخالق جلّ جلاله الذي ليس كمثله شيء ؟!! فتأمل في ذلك جيداً هداك الله تعالى !!
قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى : « فَإِنْ قَالَ الْخَصْمُ : إِنْ مَثَلَ هَذَا الْمَوْجُودِ الَّذِي سَأَقُ دَلِيلَكُمْ إِلَى إِثْبَاتِهِ غَيْرَ مَفْهُومٍ !!

فيقال له : ما الذي أردت بقولك غير مفهوم ؟!! إذا أردت به أنه غير متخيّل ولا متصوّر ولا داخل في الوهم فقد صدقت [فإن الله سبحانه وتعالى كذلك]^(٥٤٩) ؛ فإنه لا يدخل في الوهم والتصوّر والخيال إلا جسم له لون وقدر فالْمُنْفَكُ عن اللون والقدر لا يتصوّرهُ الخيال ؛ فإن الخيال قد أنس بالمبصرات فلا يتوهم الشيء إلا على وفق مرآه ولا يستطيع أن يتوهم ما لا يوافقهُ .

وإن أراد الخصم أنه ليس بمعقولٍ أي ليس بمعلوم بدليل العقل ! فهو

(٥٤٨) زيادة لفظة (من عنب) في مسند أحمد (٣/٣٥٣) .

(٥٤٩) ما بين القوسين [] زيادة مني للإيضاح .

محال؛ إذ قدّمنا الدليل على ثبوته ولا معنى للمعقول إلا ما اضطر العقل إلى الإذعان للتصديق به بموجب الدليل الذي لا يمكن مخالفته؛ وقد تحقق هذا؛ فإن قال الخصم: فما لا يُتصوّر في الخيال لا وجود له!! (قلنا): فلنحكم بأن الخيال لا وجود له في نفسه، فإن الخيال نفسه لا يدخل في الخيال والرؤيا لا تدخل في الخيال وكذلك العلم والقدرة وكذلك الصوت والرائحة ولو كلّف الوهم أن يتحقق ذاتاً للصوت لقدّر له لوناً ومقداراً وتصوّره كذلك» انتهى.

نصوص أئمة أهل العلم التي يُصرّحون فيها بتنزيه الله عن الاتصال والانفصال (أي أن يكون داخل العالم أو خارجه):

لقد صرّح علماء الإسلام وحذاق الأئمة بتنزيه الله تعالى عن أن يكون داخل العالم أو خارجه فتارة يُعبّرون عن ذلك بعبارة (لا داخل العالم ولا خارجه) وتارة يعبرون بأنه (لا متصل ولا منفصل) وتارة بـ (الاجتماع والافتراق) وتارة يقولون (لا مماس ولا مباين)؛ والمعنى واحد بلا شك ولا ريب وإليكم نصوصهم في ذلك:

١ - قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في «الإحياء» (٤/٤٣٤): «إن الله تعالى مقدّس عن المكان ومنزّه عن الأقطار والجهات وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه ولا هو متصل به ولا هو منفصل عنه؛ قد حيرّ عقول أقوام حتى أنكروه إذ لم يطيقوا سماعه ومعرفته». وذكر أيضاً نحو هذا الكلام في عدة من مؤلفاته.

٢ و ٣ - الإمام الحافظ النووي والإمام المتولي:

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في «روضة الطالبين» (١٠/٦٤):

« قال المتولي : مَنْ اعتقد قدم العالم ، أو حدوث الصانع ، أو نفى ما هو ثابت للقديم بالإجماع ككونه عالماً قادراً ، أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع كالألوان ، أو أثبت له الاتصال أو الانفصال كان كافراً » . والنووي نقل هذا مقراً له فصار هذا قولهما معاً .

٤ - وقال نحو هذا الإمام الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤١٠ - ٤١١) بتفصيل دقيق . وكذا له نصوص في ذلك في كتابه « شعب الإيمان » (١/١٤٢) .

٥ - الشيخ العز ابن عبد السلام رحمه الله تعالى : ذكر في كتابه القواعد ص (٢٠١) أن من جملة العقائد التي لا تستطيع العامة فهمها هو أنه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ولا منفصل عن العالم ولا متصل .

٦ - الإمام أبو المظفر الاسفراييني في « التبصير في الدين » [ص (٩٧) بتحقيق العلامة الكوثري مطبعة الأنوار ١٣٥٩ هـ] حيث قال : « وأن تعلم أن الحركة والسكون ... والاتصال والانفصال ... كلها لا تجوز عليه تعالى لأن جميعها يوجب الحد والنهاية » .

٧ - الإمام الحافظ ابن الجوزي الحنبلي : قال رحمه الله تعالى في كتابه « دفع شبه التشبيه » [ص (١٣٠) من طبعة دار الإمام النووي بتحقيقنا] : « وكذا ينبغي أن يقال ليس بداخل في العالم وليس بخارج منه ، لأن الدخول والخروج من لوازم المتحيزات » انتهى .

فهؤلاء جماعة من العلماء صرّحوا بأن الله تعالى لا يوصف بأنه خارج العالم ولا داخله هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى يقال :

كل ما سوى الله عزّ وجلّ عالم مخلوق فليس هناك شيء
يقال له خارج العالم على التحقيق : اتفق أهل الإسلام على أن كل شيء
سوى الله تعالى مخلوق مُحدّث ؛ وأن العالم هو كل ما سوى الله سبحانه
وتعالى ؛ وأنه ليس هناك شيء يقال له خارج العالم ؛ بل هذه العوالم من فضاء
وكواكب وسماوات وأرض وعرش وزمان ومكان مخلوق لله تعالى ؛ ولم يرد
في الكتاب والسنة الصحيحة أن هناك شيئاً يسمّى خارج العالم ؛ فقول
المجسمة (إن الله خارج العالم) بدعة من القول !! وذلك أنهم يقولون : إننا
لا نصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه . ثم نراهم الآن يقولون : إن الله
خارج العالم !! فأين وردت هذه العبارة في الكتاب والسنة ؟!! وكذلك يقال
لمن قال إنه داخل العالم !! فإن قالوا : استنبطناها من نصوص العلو .

قلنا لهم : نصوص العلو تقابلها نصوص أخرى ذكرناها في ما سبق تبطل
استدلالكم بالعلو الحسي !! وتقرّر أيضاً بأنكم تأخذون ببعض القرآن وتتركون
بعضاً !! وذلك كمن قال الله تعالى فيهم ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ
بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ
يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ﴾ البقرة : ٨٥ !! أو أنكم مضطرون لتأويل تلك النصوص
المُعكّرة لاستدلالكم على العلو الحسي وما تزعمونه من قولكم (خارج
العالم) فتكونون بذلك قد وقعتم في التأويل الذي تتظاهرون بالفرار منه
وتعيبونه على خصومكم !! فارجعوا إلى الحق راشدين !! واعترفوا بأن الله
تعالى لا يوصف بأنه خارج العالم ولا داخله لأنه سبحانه ليس كمثل شيء ولا
هو مثل شيء !! فعسى أن يتقبّل الله تعالى توبتكم !!

بيان الجائز في حقه تعالى

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٤٤ - **وجائز في حقه ما أمكنا** **إيجاداً إعداماً كرزقه الغنى**)

الشرح : [يعني أن الجائز العقلي في حقه تعالى هو فعل كل ممكن أو تركه ، وعبر عن الفعل بالإيجاد ، وعن الترك بالإعدام .. إذ الممكن العقلي هو ما استوى وجوده وعدمه ، أي لم يكن واحد منهما ضروري الوجود ولا ضروري العدم كما قدمته ، وذلك عين الجائز .

وقوله (**كَرْزَقِهِ الْغِنَى**) تمثيل ببعض جزئيات الجائز فعله وتركه في حق الله تعالى ، وهو بفتح الراء مصدر (رَزَقَ) [(٥٥٠)] .

ومن الطامات المتعلقة بهذا الموضوع ما ذكره الناظم نفسه في شرحه لها وغيره من قول بعضهم بأن صفات الله تعالى ممكنة :

فهناك كلام خطير للسعد التفتازاني في (شرح العقائد النسفية ص ٧٨) في مسألة تعدد القدماء وهو قوله : [و يكون هذا مراد من قال الواجب الوجود لذاته هو الله وصفاته ، يعني أنها - أي الصفات - واجبة لذات الواجب تعالى وتقدس وأما في نفسها فهي ممكنة ولا استحالة في قدم الممكن إذا كان قائماً بذات القديم واجباً له غير منفصل عنه فليس كل قديم إلهاً حتى يلزم من وجود القدماء وجود الآلهة] . اهـ .

(٥٥٠) هذا ما قاله الناظم في شرحه الصغير على منظومته المسمى ((هداية المرید لجوهرة التوحيد)) (١/٥٣٢-٥٣٥) .

يعني أن صفات الله - والعياذ بالله - ممكنة ومع ذلك فهي قديمة!
(وهل يتصور أن يكون الشيء في آن واحد ممكناً قديماً)!؟

وهي قائمة بذات الله تعالى . (وإذا كانت ممكنة فكيف يقوم الممكن
بالواجب)!؟

أقول : كل ذلك من نتائج القول بأن الصفات مغايرة للذات !

ومما يشابه هذا من الطامات أيضاً : قول الدسوقي في « حاشيته على أم
البراهين » ص (١٤١) عند الكلام على تعلق القدرة بالممكنات : [مع أن
جماعة من المحققين كالفخر والسعد والعضد قالوا : إن إسناد صفاته تعالى
لذاته بالإيجاب ، أي أن ذاته تعالى أثرت في صفاته بطريق العلة ، فالصفات
عندهم ممكنة لذاتها وواجبة لغيرها ، وقالوا إن تأثيره في الصفات بطريق
الإيجاب مستثنى من إطلاق أنه سبحانه فاعل بالاختيار فعندهم لا واجب
بالذات إلا الذات وهذا القول لم يرتضه المصنف - يعني السنوسي - ولا غيره
من المحققين وشنعوا على القائلين به والحق أن صفاته تعالى واجبة لذاتها مثل
ذاته وأنه تعالى فاعل بالاختيار فقط ولم يؤثر بالعلة في شيء ولعل هذا القول
لما كان ساقطاً عن الاعتبار صار كأنه لم يقل به أحد من المؤمنين] .

وقال ص (٧٧) : [واعلم أن ذاته تعالى وصفاته كل منهما قديم بالذات
وبالزمان ، لأن كلاً منهما لم يفتقر في وجوده لمؤثر ولا أول لوجوده ، خلافاً
لما ذهب إليه الأعاجم كالفخر والسعد والعضد من أن صفاته قديمة بالزمان
فقط ، لأنها ناشئة عن المولى بطريق العلة فهي عندهم ممكنة لذاتها واجبة
لغيرها ، وقد شنع ابن التلمساني على من قال بذلك كما في الكبرى] .

أقول : فوصل القول ببعضهم أن يقول بأن صفات الله تعالى ممكنة ويخوض فيها بالعلة والمعلول والمعلل والمعتل والعليل ! وكل ذلك من نتائج قولهم بأن الصفات ليست بعين الذات ! وإن قالوا بأنها ليست عين الذات ولا غيرها ! ولكنهم في الواقع اعتبروها أغياراً ! فوقعوا بما وقعوا به ! ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الصفات : ١٨٠ ، ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ طه : ١١٠ ، وقد تقدّم الكلام على ذلك في قضية تعدد القدمات .

الكلام على أفعال العباد والجبر والاختيار والكسب ومسائل القضاء والقدر

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٤٥ - فخالقٌ لعبدهِ وما عمِلُ مَوْفَّقٌ لمن أرادَ أنْ يَصِلُ)

الشرح : قوله (فخالقٌ لعبدهِ وما عمِلُ) هذه المسألة يقال لها :
(مسألة خلق أفعال العباد)^(٥٥١) وقد اختلف علماء الأشاعرة وأهل السنة
والجماعة فيها على مذهبين :

(الأول) منهما : مذهب من يقول بأن أفعال الناس هي في الحقيقة أفعال
الله تعالى ، فهذه الأفعال التي نقوم بها ونفعلها ليست أفعالنا وإنما هي أفعال
الله سبحانه (تعالى الله عن ذلك) وتفصيل ذلك عندهم : أن فعل العبد
وعمله الاختياري إنما يقع بقدرة الله تعالى القديمة ، وغالى بعضهم في ذلك
إلى أن وصل إلى القول بأن (العبد مجبور في صورة مختار)^(٥٥٢) وبأن (العبد

(٥٥١) والأحرى أن تسمى (مسألة أفعال العباد) بحذف كلمة (خلق) لأن فيها تشنيعاً
على المخالفين ممن سماها بهذا الاسم أمام العامة والدهماء ممن لا يفهم المسألة ولا
يستوعبها ، فيقول لهم على سبيل التهويش : « إن هؤلاء يقولون بأن العبد يخلق والمعلوم
أن لا خالق غير الله تعالى » ، وبذلك يهوش ويشوش على من يقول بأن الأفعال إنما هي
أفعال العباد وليست أفعال الله سبحانه وتعالى .

(٥٥٢) ممن قال بهذا القول الباطل : الشيخ السنوسي في عقيدته الكبرى التي شرحها
الشيخ محمد عليش (ص ١٢٨ / الناشر جامعة السنوسي / البيضاء / ليبيا ١٣٨٨ هـ)

مختار في الظاهر مجبور في الباطن) زيادة على قوله (ليس في الوجود فعل لغيره تعالى) ، منكرًا أن فعل العباد للطاعات والمعاصي إنما يقع بصنع العباد لها ، حتى قال الأنصاري في شرحه على أم البراهين للسنوسي^(٥٥٣) : « ويجب أن تعتقد أن الأفعال كلها لله تعالى » . وقال البطاوري^(٥٥٤) : « ليس في الوجود فعل لغيره عز وجل ، بل هو تعالى الفاعل لجميع الأفعال .. » . وعزا بعضهم هذا القول للأشعري .

لكن الأشعري تبرأ من هذا القول في « مقالات الإسلاميين » (١/٣٣٨) وادّعى بأن هذا القول مما تفرّد به الجهم حيث قال : [وتفرّد جهم بأمر منها : أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال تحركت الشجرة ...] !!

(والمذهب الثاني) : هو من يقول بأن فعل العبد إنما يقع بقدرته العبد الحادثة التي خلقها الله تعالى للعبد وجعله مختاراً متمكناً من الفعل والترك . وهو مذهب الأشعري الذي صرّح به في « مقالات الإسلاميين » وهو ما استقرّ عليه قول إمام الحرمين والغزالي والرازي والسبكي وغيرهم .

فكلاً منهما قائل بذلك الهراء ، وممن قال بذلك أيضاً المرغني في شرحه على السنوسية ، وفي هذه الشروح والحواشي أخطاء عديدة ظاهرة .

(٥٥٣) ص (١٠٨) من شرحه المطبوع مع كتاب الإعلام بمناقب الإسلام للعامري ، طبع دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان / الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م .

(٥٥٤) في شرحه على أم البراهين ص (٩) . وهو الشيخ أبو حامد محمد المكي البطاوري (ت ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م) . وكتابه طبع المطبعة الأهلية بالرباط / المغرب .

قال الأشعري في « مقالات الإسلاميين »^(٥٥٥) : « والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدرته محدثة فيكون كسباً لمن وقع بقدرته » ، وسيأتي التوسع في ذكر أقوال الأئمة الذين قالوا بذلك .

والناظم رحمه الله تعالى عندما قال (فخالق لعبده وما عمل) تبنى المذهب الأول - الذي يُسمّى مذهب الجبر - فاعتمد على ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ الصافات : ٩٦ ، دون النظر إلى سياق الآية وسباقها ! وهذه الآية الكريمة ليس فيها دليل له على مُدَّعاه هو ومن يقول بقوله ! وإنما معناها : والله خلقكم وخلق هذه الحجارة التي تنحتونها وتجعلونها أصناماً تعبدونها ، والدليل عليه ما قبلها وهو قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ، وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ الصافات : ٩٥-٩٦ ، لا سيما وقد نص بعض كبار علماء الأشاعرة على أن هذه الآية لا يصح الاستدلال بها على هذه القضية ، ومن كبار الأشاعرة الإمام الفخر الرازي الذي يقول في تفسيره (١٥٠/٢٦/١٣) : « فالأولى ترك الاستدلال بهذه الآية » أي في هذا الموضوع^(٥٥٦) !

(٥٥٥) « مقالات الإسلاميين » (٢/٢٢١) .

(٥٥٦) وذلك لما ذكره الفخر الرازي قبل ذلك بأسطر إذ قال رحمه الله تعالى هناك : [(الأول) : قوله ﴿ أتعبدون ما تنحتون ﴾ والمراد بقوله (ما تنحتون) : المنحوت لا النحت ، لأنهم ما عبدوا النحت ، وإنما عبدوا المنحوت ، فوجب أن يكون المراد بقوله ﴿ ما تعملون ﴾ المعمول لا العمل ، حتى يكون كل واحد من هذين اللفظين على وفق الآخر . (والثاني) : أنه تعالى قال : ﴿ فإذا هي تلقف ما يأفكون ﴾ وليس المراد أنها تلقف نفس الإفك بل أراد العصي والحبال التي هي متعلقات ذلك الإفك ، فكذا ههنا . (الثالث) : أن العرب تسمي محل العمل عملاً ، يقال في الباب والخاتم هذا عمل فلان

هذا ما قاله الفخر الرازي . فقول الناظم رحمه الله تعالى هنا مبني على ظاهر قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ الصافات : ٩٦ ، وهو استدلال غير صحيح .

معنى لفظة خلق :

لقد استعمل القرآن الكريم لفظ (خلق) ، في حق الخالق سبحانه وتعالى وكذلك في حق المخلوق ، وجاءت في لغة العرب أيضاً عدة معانٍ للخلق منها كما في « القاموس المحيط » : التقدير ، والصنع^(٥٥٧) ، والتسوية من سوَّى العود ، والتلين .. الخ .

قال الحافظ أبو حيان في « البحر المحيط » (١٦٣ / ٣) : [والخلق يكون

والمراد محل عمله ، فثبت بهذه الوجوه الثلاثة أن لفظة (ما) مع ما بعدها كما تجيء بمعنى المصدر فقد تجيء أيضاً بمعنى المفعول ، فكان حمله ههنا على المفعول أولى لأن المقصود في هذه الآية تزييف مذهبهم في عبادة الأصنام لا بيان أنهم لا يوجدون أفعال أنفسهم ، لأن الذي جرى ذكره في أول الآية إلى هذا الموضع هو مسألة عبادة الأصنام لا خلق الأعمال] ، وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٥٣١ / ١٣) متعباً قول الإمام الرازي - وابن حجر مخطيء في ذلك - ما نصه : [وجرى على عادته في إيراد شبهة المخالفين وترك بذل الوسع في أجوبتها] وهذا قول مردود ! لأنه لم يورد هنا كلام الخصوم ! وإنما قرر المسألة وبيّن أن الأولى ترك الاستدلال بهذه الآية على أن الله تعالى خالق لأفعال العباد . فكلام الحافظ فيه نظر لا سيما وقد استدلّ بَعْدَهُ بقول ابن تيمية الحرّاني .

(٥٥٧) والصُّنْعُ هو : العَمَلُ والفِعْلُ ، كما تجد ذلك في القاموس وغيره . فيكون العَمَلُ والفِعْلُ من معاني الخَلْقِ بداهةً .

بمعنى الإنشاء وإبراز العين من العدم الصرف إلى الوجود ، وهذا لا يكون إلا لله تعالى . ويكون بمعنى : التقدير والتصوير ، ولذلك يسمون صانع الأديم ونحوه : الخالق ، لأنه يقدر [.

فتعميم من يقول بأن الخلق على الإطلاق لا يجوز إطلاقه إلا على الله تعالى قول مردود لا قيمة له شرعاً ولغة .

وليبيان هذا فإننا نلخص ما يهمنا هنا من معاني الخلق بالتالي :

١- في حق المولى سبحانه الخلق هو إبراز الأعيان واختراعها على غير مثال سبق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ الرعد: ١٦ . ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ الزمر: ٦٢ . وهو ليس على عمومته وإنما هو مخصوص نقلاً وعقلاً ، لأن الله سبحانه وتعالى شيء ولم يخلق نفسه ! قال تعالى : ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ الأنعام: ١٩ .

فعموم مثل قوله تعالى ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ مخصوص ، مثل عموم قوله تعالى : ﴿ إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴾ النمل: ٢٣ ، وعموم قوله تعالى عن الريح : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ الأحقاف: ٢٥ .

فالمعنى الأول إذاً هو إيجاد الأشياء - أي الأعيان - من عدم ، ولا يصح هذا المعنى لغيره سبحانه وتعالى .

٢- المعنى الثاني للخلق هو الصُّنْع ، أي الفعل والعمل ، وينقسم الصنع إلى شيئين :

الأول : صنع الشيء من مادة موجودة أوجدها سبحانه من العدم ، كصنع
- أي خلق - سيدنا آدم عليه السلام من تراب ومن ماء بالنسبة للخالق ، وصنع
السيارة أو أي أمر يشابهه بالنسبة للمخلوق .

والثاني : الفعل المجرد مثل تحريك شيء من مكان لآخر بالنسبة
للخالق ، وتحريك اليد من موضع لآخر بالنسبة للمخلوق .

فكلُّ من هذين (خَلَقُ) ويسمى صنعاً ، وعملاً ، وفعلاً ، واستعماله جائز
في حق الخالق والمخلوق ، وقد استعمل الله تعالى لفظة (الخلق) في كتابه
العزیز في حق المخلوقين ، فقال سبحانه : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾
المؤمنون : ١٤ . والمراد هنا أحسن الصانعين لأن النص يتحدث عن خلق الإنسان
من نطفة ومن علقه ومن غير ذلك ، قال الإمام القرطبي في تفسيره (١١٠/١٢) :
[وقوله تعالى : ﴿ فَتَبَارَكَ ﴾ تفاعل من البركة . ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ أتقن
الصانعين . يقال لمن صنع شيئاً خلقه ؛ ومنه قول الشاعر :

ولأنت تفرِّي ما خلقتَ وبعء ... ضُ القومِ يخلقُ ثمَّ لا يفرِّي

وذهب بعض الناس إلى نفي هذه اللفظة عن الناس وإنما يضاف الخلق
إلى الله تعالى . وقال ابن جرير : إنما قال : ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ لأنه تعالى قد
أذن لعيسى عليه السلام أن يخلق ؛ واضطرب بعضهم في ذلك . ولا تنفى
اللفظة عن البشر في معنى الصنع ؛ وإنما هي منفية بمعنى الاختراع والإيجاد
من العدم [(٥٥٨)] .

(٥٥٨) ولذلك قال علماء الأشاعرة الذين أنصفوا في هذه المسألة ولم يتأثروا بأقوال
المتعصبين والمتقولين على المعتزلة كالمهددي في « حاشيته على أم البراهين » ص (٥٨)

وقال الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٥/١٧) :

[وقوله : ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك ، فقال بعضهم : معناه فتبارك الله أحسن الصانعين . ذكر من قال ذلك :.. عن مجاهد : ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ قال : يصنعون ويصنع الله ، والله خير الصانعين .. وَأَوْلَى الْقَوْلَيْنِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ قَوْلُ مُجَاهِدٍ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي كُلَّ صَانِعٍ خَالِقًا] . فالعرب - كما يقول ابن جرير - تسمي كل صانع خالق ، ونحن نسمي العبد صانعاً لأفعاله بمعنى خالق لها على حسب لغة العرب ! فلم نخرج بذلك عن الشرع ولا عن اللغة ولا عن العقل !

وكذلك معنى قوله تعالى : ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ العنكبوت : ١٧ ، أي تصنعون أو تفعلون الكذب . ولا يصح هنا أن يقال بأن المعنى الدقيق لـ ﴿تخلقون﴾ هو الافتراء أو الكذب ، إلا إن عبّرنا عن ذلك مجازاً واختصاراً فقلنا إن معنى ذلك : تفترون الكذب أو تفترون وتكذبون ، ولكن الأصل الدقيق في ﴿تخلقون﴾ هنا تصنعون أو تفعلون أو تعملون . فلا يصح هنا أن نفسر ﴿وتخلقون﴾ تكذبون ، لأن الجملة لا تصح هكذا : وتكذبون كذباً ! لأن الإفك أيضاً هو الكذب !

مكماً موضوع الدسوقي : [ثم إنه لا يؤخذ من كلام المصنف أنهم مشركون - أي المعتزلة - إذ لم يصرحوا بالشركة حتى يدرجوا في المشركين لأنهم وإن قالوا إن العبد خالق لأفعاله إلا أنهم يُسَلَّمُونَ أنه مع داعيته أي قدرته مخلوقان لله تعالى فلا يكون العبد إلهاً ولا شريكاً حقيقة ولهذا لم يلزمهم الكفر الصراح اللازم للثنوية وغيرهم فالصحيح عدم كفرهم وعدم إشراكهم ...] !!

والمعنى الصحيح للآية : ﴿ وتخلقون ﴾ أي تصنعون وتفعلون وتعملون وتنشئون وتخترعون من الحجارة أو الخشب أو غيرها ﴿ إفكاً ﴾ أي : آلهة مفتراة وهي آلهة مكذوبة لأنها ليست آلهة حقيقة بدليل أنكم أنتم الذين تصنعونها وتنشئونها ! والآية كاملة تتحدث عن تلك الآلهة التي كانوا يصنعونها وإليك ذلك : قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ العنكبوت : ١٧ .

وهذا يتوافق تماماً مع ما قاله الحافظ ابن جرير الطبري الذي يقول فيه : « العرب تسمي كل صانع خالقاً » !! (٥٥٩)

كذلك قوله تعالى عن سيدنا عيسى عليه السلام : ﴿ أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ آل عمران : ٤٩ ، معناه أصنع لكم من الطين ، أو أفعل ، أو أعمل لكم من الطين (٥٦٠) .

(٥٥٩) فالتنزيه والتوحيد الحق ! هو اعتقاد أن أفعال أهل المعاصي كالزناة والسكارى والذين يقتلون الناس ظلماً ليس فعل الله تعالى وإنما هي أفعال العباد الخسيسة الصادرة من الخاسرين ! فالزنى ليس فعل الله كما يقول السنوسي والبطاوري وعليش وغيرهم من الذين يقولون ليس في الوجود فعل لغيره سبحانه ! بل هو فعل فجرة العباد !

(٥٦٠) وعلى العاقل أن يُفكّر ماذا صنع سيدنا عيسى عليه السلام ؟ هل قدر ؟ أم فعل وصنع ؟ وذلك بأن جمع التراب والماء ففعل وصنع منه على شكل الطائر ، وهذا ليس تقدير - عند كل حاز بعقله - بل هو صنع وفعل . هذا هو الصواب الذي لا محيد عنه ! لأن سيدنا عيسى عليه السلام لم يقدر فحسب بل عمل وفعل وصنع بالطين مجسماً على شكل الطائر ونفخ فيه ، فلما نفخ فيه أحياء الله سبحانه محيي الموتى !

٣- المعنى الثالث للخلق : التقدير ، وهو إما التخطيط المسبق قبل فعل الشيء ، وإما الحزر ، قال في القاموس المحيط : [الخلقُ : التقدير ، .. والكلام وغيره : صنعُهُ ، والنطع والأديم .. قدره وحزرُهُ ، أو قدره قبل أن يقطعه] .

وقد فسروا بعض الآيات السابقة بالتقدير كقوله تعالى ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ بأحسن المُقدِّرِينَ ، لأن تقدير الله تعالى لا يخطيء وتقدير غيره يخطيء ، وعليه فسروا بيت زهير ابن أبي سلمى وهو الصواب فيه ، لكن في غيره كآيات السابقة فما قدّمناه من تفسيرها هو الأصوب .

وبذلك تبين معنى الخلق ، وتبين جواز استعماله في حق العباد ، وتبين أن قول من قال بأن العبد يخلق فعله معناه يصنع فعله ، والقرآن قد أثبت هذا للإنسان ونسب العمل والفعل للعباد .

وقضية (خلق أفعال العباد) أدخلها بعضهم ضمن (القضاء والقدر) ، وقبل أن نذكر أقوال كلا الفريقين – القائلين بالجبر والقائلين بالاختيار – ينبغي أن نحرر موضع النزاع ونكشف في أي جزئية وقع الخلاف من هذه القضية فنقول :

لقد اتفقوا جميعاً على أن خلق السموات والأرض وما فيهنّ من الأعيان والأعراض واقع من الله سبحانه وتعالى وحده خلقاً وتقديراً ، وكذلك الأفعال التي لا تأثير للخلق فيها كتسيير الكواكب والسحاب والأمطار والهواء وما في السموات والأرض من أفعال لا دخل فيها للمخلوقات ، وأما أفعال العباد المكلفين الاختيارية – ونخص ههنا الإنسان – فهذه هي التي وقع فيها النزاع

والخلاف بين أهل الإسلام . ولإيضاح هذا وتجليته نقول :

السؤال هنا : هل العبد هو الذي يقوم بفعله ؟ أو هل هو الذي (يصنع)
أو (يخلق) أو (يفعل) فعله وعمله سواء كان فعله صلاة أو طوافاً أو زنى أو
قتلاً للأبرياء أو أي عمل آخر ؟ أم الله تعالى هو الذي يقوم بالفعل ويصنعه
ويخلقه (٥٦١) ؟!

(٥٦١) هذا مع ملاحظة أن استعمال لفظه (خلق) ليس بمشكلة من ناحيتين : الأولى : أن
الله تعالى استعمل الخلق في فعل الإنسان في مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ
كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي ﴾ المائدة : ١١٠ ، وقول سيدنا عيسى عليه
السلام كما في قوله تعالى : ﴿ أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا
بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ آل عمران : ٤٩ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ
إِفْكًا ﴾ العنكبوت : ١٧ ، وقوله تعالى ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ المؤمنون : ١٤ ،
الذي فيها جميعها جواز إضافة لفظ الخلق إلى غير الله تعالى الذي معناه العمل والفعل لا
إبراز الأعيان من العدم إلى الوجود . والناحية الثانية : إذا كان في كلمة (يخلق أفعاله)
مشكلة ؛ فلنتجنبها ونقول بأن الإنسان هو الذي يفعل ويصنع ويوجد أفعاله من خير أو شر
أو غير ذلك ، فهذه الأفعال هي أفعال الإنسان وليست أفعال الله تعالى ، وقد أثبت الله
تعالى لنا في القرآن الكريم أن هذه الأفعال هي أفعال الإنسان فقال مثلاً : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ
خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ البقرة : ٢١٥ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ
وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ آل عمران : ١١٥ وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾
الزلزلة : ٨ . فلا يهولنك بعد هذا استعمال الفريق الأول للتشنيع على الفريق الثاني عبارة
(الخلق) أي أن العبد يخلق فعل نفسه ، فيقولون : إن القدرية يقولون : [بأنهم يخلقون
أفعالهم وليس الله تعالى الذي يخلق أفعالهم !! مع أنه ليس هناك خالق إلا الله تعالى لقوله
عز وجل ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [ولا يذكرون تمام الآية وهو قوله تعالى : ﴿ يَرْزُقُكُمْ

قالت الفرقة الأولى من الناس وهم أهل الجبر - وهم الذين يصرحون بأن العباد مجبورون على أفعالهم ، وأحياناً نجد بعضهم يأنف من نسبة الجبر إليه فينفي التسمية مع أنه يقول بما تستوجبه التسمية صراحة - : إن هذه الأفعال هي أفعال الله تعالى وليس للعباد إلا اكتسابها أي اختيارها ! مع أنه هو الذي يخلق لهم الاختيار أيضاً .

وقالت الفرقة الثانية - وهم القائلون بالاختيار - : إن أفعال العباد هي صنعهم وفعلهم وخلقهم هم وليست للرب سبحانه وتعالى ، وإنما الله تعالى شاء وأراد وقدّر أن يزودهم بالقوة والإرادة والآلات التي يتمكنون بها أن يفعلوا ما أرادوا من الأعمال ، ويستحقون بناء على ذلك الثواب والعقاب .

فالمراد هنا بـ (الخلق) : (القيام بالفعل) ، وبمسألة (خلق الأفعال) أي : مَنْ هو الفاعل والصانع لفعل العبد من طاعة أو معصية أو غير ذلك ؟ هل هو الله تعالى أم هو العبد المكلف بالفعل ؟ ونحن نقول بالاختيار وهو أن العبد هو الفاعل والصانع للفعل .

التوسع في بيان مذهبي (الجبر والاختيار) في الأفعال وذكر بعض أقوال كل ممن قال بذلك من الفريقين :

الفريق الأول وهم القائلون بالجبر :

ذهب بعض الناس - كما أسلفنا - إلى أن الله تعالى هو الفاعل وحده في الكون وليس للعبد فعل البتة ، وأن هذه الأفعال التي نراها تقع في الظاهر على

مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴿ فاطر : ٣ !!

أيدي العباد ليست هي أفعالهم في الحقيقة وإنما هي أفعال الله ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ، وقالوا (إن العبد مجبور في صورة مختار) ! وممن ذهب إلى هذا : الجهم بن صفوان - كما يزعمون - وبعض الأشاعرة وهم الجبرية أو الذين يُسمّون أنفسهم الجبرية المتوسطة ، قال العضد الإيجي^(٥٦٢) صاحب « شرح المواقف » (٧١٢ / ٣) : [الفرقة السادسة من تلك الفرق الكبار : الجبرية ؛ والجبر إسناد فعل العبد إلى الله ؛ والجبرية متوسطة أي غير خالصة في القول بالجبر المحض بل متوسطة بين الجبر والتفويض تثبت للعبد كسباً في الفعل بلا تأثير فيه^(٥٦٣) كالأشعرية والنجارية والضرارية] .

وقال الشيخ مصطفى صبري في كتابه « موقف العقل والعلم » (٣ / ٣٩٣)

(٥٦٢) قال ابن حجر في « الدرر الكامنة » (٣٢٢ / ٢) في ترجمته : [عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين الأيجي ولد بإيج من نواحي شيراز بعد السبعمائة وأخذ عن مشائخ عصره ولازم الشيخ زين الدين الهنكي تلميذ البيضاوي وغيره ، وكانت أكثر اقامته بالسلطانية ثم ولي في أيام أبي سعيد قضاء الممالك ، وكان إماماً في المعقول قائماً بالأصول والمعاني والعربية مشاركاً في الفنون وله شرح المختصر والمواقف في علم الكلام وغير ذلك ، وأنجب تلامذة عظماً اشتهروا في الآفاق مثل شمس الدين الكرمانى ، وضياء الدين العفيفي ، وسعد الدين التفتازاني ، وغيرهم ، ووقع بينه وبين الأبهري منازعات ومجريات ، وكان كثير المال جداً كريم النفس يكثر الإنعام على الطلبة ، وجرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه بالقلعة فمات مسجوناً في سنة ٧٥٦ أرخه السبكي وأرخه الإسني قبل ذلك] .

(٥٦٣) مع أن إمام الحرمين رحمه الله تعالى أثبت في « النظامية » ص (٣٠) أن قدرة العبد الحادثة هي المؤثرة في الفعل . وكذلك الإمام الغزالي والسبكي الأشعريان كما في « شرح الخريدة » ص (٦٢) .

عن الشيخ الكوثري رحمه الله تعالى : [فهو معتزلي أي قدرى قائل باستقلال
العباد في أفعالهم الاختيارية في حين أنى أشعري قائل بالجبر المتوسط أي
الجبر في أفعالهم بواسطة الجبر في إراداتهم ومع هذا لم يكن الأمر سراً
بيننا غير جائز الإفشاء] !!

ولا ننسى ما ذكره الأشعري في « مقالات الإسلاميين » (٣٣٨/١) حيث
يقول : [وتفرد جهم بأمور منها : أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده
وإن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال تحركت
الشجرة ..] !!

ولتحرير القول في ذلك نقول :

نماذج من قول الجبرية الذين يقولون بأنه ليس للعبد فعل وإنما أفعال
العباد يفعلها الله تعالى وإنما هي كسب للعباد ولم نفهم معنى هذا الكسب :

١- قال الشيخ محمد السنوسي (ت ٨٩٥هـ) في كتابه « عمدة أهل
التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى » (٥٦٤) ص (١٦٩) :

[والحق أن العبد مجبور في قالب مختار .. فصار العبد بحسب الظاهر
كأنه موجد لفعله حتى أن الوهم والخيال لا يشكان في ذلك (٥٦٥) ، وقد ضلَّ

(٥٦٤) طبع بمطبعة جريدة الإسلام بمصر سنة ١٣١٦هـ .

(٥٦٥) جعل ما نشعر به وما نتيقنه من كوننا مختارين في أفعالنا : (وهماً وخيالاً) !! فهو
يريد أن يتلاعب بعقولنا ! وعلى مثله يرُدُّ الإمام الكوثري رحمه الله تعالى فيقول : « وها
هو كل أحد يستشعر من نفسه أنه مختار ، ونصوص الشرع أيضاً تدل على أنه مختار ، فلا
يكون وراء إنكار هذا الأمر الوجداني المقطوع به والحكم الشرعي البات غاية حميدة

بهما كثير من الخلق ، ولولا أن الله سبحانه أيّد عقول أهل السنة فخرقوا حجب التوهّمات المظلمة وبرزوا إلى شمس المعرفة فأدركوا بها الأمر كيف هو لكانوا كغيرهم ، وإن كان العبد بحسب الظاهر كأنه موجود له [!! وهذا كلام مضحك حقاً !

٢- وقال الشيخ محمد عليش^(٥٦٦) وما بين الأقواس () قول السنوسي :

[(والحق) في مسألة فعل العبد الاختياري (أن العبد مجبور) في الباطن ونفس الأمر على فعله الاختياري ، فإنه لا يمكنه تركه بعد خلق الشهوة له والميل له والإرادة والعزم والقدرة عليه (في قالب) .. أي صورة (مختار) للفعل والترك ، لأنه بحسب الظاهر يفعل إن شاء ويترك إن شاء ، وفي نفس الأمر والحقيقة لا فعل له إنما الفعل لله سبحانه وتعالى وحده لا شريك له .. فالعبد مجبور في قالب مختار [!! انتهى كلام الشيخ السنوسي والشيخ

وفكرة سديدة ، إلا أن البشر لا يخلو من مسفسط في أجلى البديهيّات بحيث يكسوه كسوة أعوصالعويصات » التعليقات على « النظامية » ص (٣٩) . وقال السيد العلامة الحسين بن بدر الدين (ت ٦٦٣هـ) في « ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة » ص (١٥٨) : « فاعلم أن كون العبد فاعلاً لتصرفاته أمر معلوم بالاضطرار لا يقدر في ثبوته الإنكار ، فمنكره كمنكر كون دجلة من الأنهار ... فالعجب من هؤلاء الجهّال كيف نفوا الضروريات واعتمدوا على التخيلات والوهميات » . فما هو في الحقيقة وهم وخيال جعله السنوسي حقيقة وجعل خلافه هو الوهم والخيال ! فسبحان قاسم العقول !

(٥٦٦) في شرحه على عقيدة الشيخ محمد السنوسي هذه والتي سمّاها : « هداية المرید لعقيدة أهل التوحيد » ، ص (١٢٨) الناشر جامعة السنوسي / البيضاء / ليبيا / ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

عليش . وهذا صريح جداً في القول بالجبر .

قال العلامة محمد بخيت المطيعي في كتابه « القول المفيد في علم التوحيد »^(٥٦٧) ص (١٠١) :

[وقد اشتهر أيضاً أن أهل السنة بعد أن قالوا : إن وظيفة القدرة هو الكسب اختلفوا في معنى الكسب : فقال فريق : هو مقارنة قدرة العبد لفعله الاختياري في محل واحد هو العبد ، بمعنى أنه متى خلق الله القدرة التي هي العرض مقارنة لذلك الفعل كان ذلك الفعل اختيارياً ومكسوباً للعبد بدون أن يكون لقدرة العبد فيه مدخل أصلاً ، وإن لم يخلق الله لتلك القدرة المقارنة للفعل بل خلق الفعل في العبد فقط كان ذلك الفعل اضطرارياً ولم يكن مكسوباً للعبد ، وهذا الفريق صرح بأن العبد مجبور في الباطن مختار في الظاهر فهو عنده مجبور في صورة مختار ، ولا يخفى أن هذا المذهب ومذهب الجبرية واحد معنى فيلزم على كل من المذهبين ما يلزم على الآخر ، ولا ينفع التستر بقال الاختيار وصورته الظاهرية المخالفة للواقع لكن قد علمت حقيقة الحال في مذهب الجبرية فلتكن هي الحقيقة أيضاً في مذهب هؤلاء ..] .

٢- وقال الشيخ السنوسي في شرح عقيدته الوسطى ص (٢٢٤) :

[ويكفي هذا باختصار أنه لما اتضح أن القدرة الحادثة لا أثر لها البتة في ما يوجد في محلها من الأفعال .. وبالجمله فالذي عليه أهل الحق .. أنه لا أثر لمخلوق أي مخلوق كان في أثر ما] .

٣- وقال الشيخ أبو حامد محمد المكي البطاوري (ت١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م) في

(٥٦٧) طبع دار البصائر / القاهرة / الطبعة الأولى ، ١٤٣٢هـ الموافق ٢٠١١م .

« شرح أم البراهين » ص (٩) للشيخ السنوسي : [ليس في الوجود فعل لغيره عز وجل ، بل هو تعالى الفاعل لجميع الأفعال ، وما يظهر من الأفعال على يد الخلق إنما لهم فيها الكسب ..] .

فحسب قوله هذا - كما ترون - ليس للعباد فعل !

٤- وقال الشيخ السنوسي في « متن السنوسية » ص (٨٢-٨٤) مع شرح الباجوري) : [وكذا يستحيل عليه تعالى أن .. يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال] .

٥- وقال الشيخ الباجوري في « شرح السنوسية » ص (٥٧) :

[ووحداية الأفعال : ومعناها عدم ثبوت فعل لغيره تعالى وعدم مشاركة غيره له تعالى في فعل] .

٦- وقال الشيخ الباجوري في « شرح السنوسية » ص (٥٨) :

[ما وُجِدَ من الأفعال بأسرها منسوب له تعالى ، ولا ثاني له فيه إذ ليس للعبد فيها إلا الكسب ، خلافاً للمعتزلة في قولهم إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدرة خلقها الله فيه] .

٧- وقال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٤٩١/١٣) : [قال ابن بطال^(٥٦٨) : غرض البخاري في هذا الباب إثبات نسبة الأفعال كلها لله تعالى

(٥٦٨) ابن بطال توفي سنة (٤٤٩هـ) : وهو أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القرطبي المالكي ، أخذ عن الطلمنكي وغيره ، وله شرح على صحيح البخاري . انظر « سير أعلام النبلاء » (٤٧/١٨) . على أن الحافظ ابن حجر نقل عن ابن بطال في الفتح

سواء كانت من المخلوقين خيراً أو شراً ، فهي لله تعالى خلقٌ وللعباد كسبٌ ، ولا ينسب شيء من الخلق لغير الله تعالى فيكون شريكاً ونداً ومساوياً له في نسبة الفعل إليه وقال الكرّماني : بل المراد بيان كون أفعال العباد بخلق الله تعالى إذ لو كانت أفعالهم بخلقهم لكانوا أنداداً لله وشركاء له في الخلق] .

وقال في الصحيفة التالية ناقلاً عن الكرّماني^(٥٦٩) : [بل للعبد قدرة .. ولكن لا تأثير لها بل فعله ذلك واقع بقدرة الله تعالى] .

ولا ندري لم خلق الله تعالى للعبد هذه القدرة المزعومة إذا كان لا تأثير لها في فعل العبد !؟

مع أن الحافظ نقل في موضع آخر خلاف هذا ! فقال في الفتح (٣٤٥/١٣) نقلاً عن عبدالقاهر البغدادي : [والجهمية أتباع جهم بن صفوان الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال ، وقال لا فعل لأحد غير الله تعالى ، وإنما ينسب الفعل إلى العبد مجازاً من غير أن يكون فاعلاً أو مستطيعاً لشيء] .

(٣٤٥ / ١٣) أنه قال بأن الجهمية تزعم أنه تعالى جسم ، ثم بيّن الحافظ أن هذا ليس بقول الجهمية ، وهذا يدلنا على أنهم كانوا لا يعرفون كثيراً من هذه الأمور تحقيماً ، وإنما يقلّدون من سبقهم كما يقلّد بعض أهل عصرنا أصحاب الحواشي دون بصيرة !

(٥٦٩) الكرّماني هو محمد بن يوسف بن علي شمس الدين الكرّماني ، (٧١٧هـ - ٧٨٦هـ) أصله من كرمان واستوطن بغداد ، وصنف شرحاً على صحيح البخاري سماه الكوكب الدراري وهو في مجلدين ضخمين ، وفي الغالب يوجد في أربعة أو خمسة ، وشرحه مفيد على أوهام فيه في النقل لأنه لم يأخذ إلا من الصحف ، وقد عاب في خطبة شرحه على شرح ابن بطّال .. انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر (٣١٠-٣١١) .

٨- وقال الشيخ أحمد بن عيسى الأنصاري في شرحه على السنوسية^(٥٧٠): [ويجب أن نعتقد أن الأفعال كلها لله تعالى] !! فاقراً وتعجباً !

أدلة القائلين بالجبر :

الآيات والأحاديث المتشابهة التي يوهم ظاهرها الجبر كثيرة وإنما نذكر ههنا أهم ما احتجوا به في ذلك :

أولاً : قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ الصافات : ٩٦ . وقد تقدم أنه ليس فيها دليلاً لأن الآية التي قبلها هي قوله تعالى ﴿ أَنْعِبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ الصافات : ٩٥ ، فالمراد بذلك الحجارة التي ينحتونها لتكون أصناماً .

ثانياً : قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ، إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ القمر : ٤٨-٤٩ . أي : بمقدار وكمية ، فهو مثل قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلُّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ الفرقان : ٢ ، في المعنى .

قال الرازي في تفسيره (٧٤/٢٩/١٥) : [المسألة الثالثة : ما معنى القدر ؟ قلنا فيه وجوه : (أحدها) : المقدار ، كما قال تعالى ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ﴾ الرعد : ٨] .

أقول : فالقدر هنا بمعنى المقدار بلا ريب ، ومثله قوله تعالى ﴿ وَمَتَّعُوهُمْ عَلَىٰ الْمُوسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَىٰ الْمُقْتِرِ قَدَرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَىٰ الْمُحْسِنِينَ ﴾

(٥٧٠) ص (١٠٨) من شرحه المطبوع مع كتاب الإعلام بمناقب الإسلام للعامري ، طبع دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان / الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م .

البقرة: ٢٣٦ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴾ الحجر: ٢١ ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ ﴾ المؤمنون: ١٨ . أي بمقدار .

وقد ذكروا في معنى الآية حديثاً ضعيفاً وقع في صحيح مسلم فيه أن المشركين خاصموا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القدر ! وهذا من أعجب العجب ! فالمشركون ما خاصموا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الأمر البتة بل إنهم احتجوا بالقدر الذي هو مشيئة الله تعالى على شركهم وكفرهم كما قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ الأنعام: ١٤٨ .

أحاديث القدر التي يفيد ظاهرها الجبر :

والحديث هو ما رواه أبو هريرة قال : جاء مشركو قريش يخاصمون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القدر فنزلت : ﴿ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ، إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ القمر: ٤٨-٤٩ .

رواه مسلم (٢٦٥٦) والترمذي (٢١٥٧) وأحمد (٤٤٤/٢) وغيرهم وهو حديث باطل لضعف إسناده وبطلان معناه ، ففي إسناده عند جميعهم زياد بن إسماعيل المخزومي ، قال ابن معين : ضعيف ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال الأزدي : فيه نظر ، وقال يعقوب بن سفيان : ليس حديثه بشيء^(٥٧١) .

(٥٧١) تهذيب التهذيب (٣/٣٠٦) . وزياد بن إسماعيل هذا حكم شعيب الأرنؤوط على

وقد ذكر ابن كثير عند تفسير هذه الآية أنها دليل أهل السنة في الرد على القدرية .. !! وقد بيناً أنه لا يصح الاستدلال بها على القدر ، لا سيما وقد ذكر الفخر الرازي قراءة الرفع في هذه الآية وقال (تفسير الفخر الرازي ١٥/٢٩/٧٣) :
[وحيث لا يكون في الآية دلالة على بطلان قول المعتزلي] .

فليس المراد بهذه الآية الكريمة أفعال العباد بل المراد ما خلقه الله تعالى من الأمور ، وقد قال عن الريح : ﴿ تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ الأحقاف : ٢٥ ، ولم يَعْنِ كل الموجودات التي خلقها الله تعالى .

ثالثاً : حديث سيدنا جبريل عليه السلام لما دخل وهو شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر عن عمر بن الخطاب مرفوعاً ، وفيه : « قال : فأخبرني عن الإيمان ؟ قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره » رواه مسلم (٨) .

والجواب عليه :

أن الروايات اختلفت في ذلك فرواية أبي هريرة في البخاري في موضعين (برقم ٥٠٧٧٧) ومسلم (٩) خلت من ذِكْرِ الْقَدْرِ ، ولفظها : « فأتاه جبريل فقال : ما الإيمان ؟ قال : الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه وبلقائه ورسله وتؤمن بالبعث ، قال : ما الإسلام ؟ ... » .

حديثه في التعليق على مسند أحمد (١٥/٤٥٩) بأنه حسن ، وقال عن إسماعيل هذا في التعليق على المسند (٢٢/٤٣٥) بأنه صدوق من رجال مسلم ، لكنه قال في كتاب ((تحرير التقريب)) (١/٤٢١/٢٠٥٤) هو وبشار عواد بأنه : [بل ضعيف يعتبر به ، ضعفه يحيى بن معين ..] !! فيا للعجب !

رابعاً : حديث أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
« المؤمن القويُّ خير وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفي كلِّ خير ،
أحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز ، وإن أصابك شيء فلا تقل لو
أنِّي فعلت كان كذا وكذا ، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل فإن لو تفتح عمل
الشیطان » رواه مسلم (٢٦٦٤) وهو حديث ضعيف الإسناد ومعارض بالكتاب
والسنة .

والجواب عليه من أوجه :

منها : أن هذا مخالف للقرآن فقد ذُكِرَتْ لفظة (لو) في القرآن أكثر من
(٢٠٠) مائتي مرة ، ومنها ما جاء بصيغة الأمر مثل قوله تعالى ﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ
لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ
وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ﴾ الأعراف : ١٨٨ ، وقوله تعالى ﴿ وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ
لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً ﴾ الجن : ١٦ . فكيف يذكر الله تعالى (لو) في القرآن أكثر من
مائتي مرة ويأمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بقولها وهي من عمل
الشیطان ؟ والله لا يأمر بالفحشاء !

ومنها : أنه معارض للسنة فقد ورد فيها كثيراً لفظ (لو) أيضاً ، ومن ذلك
ما رواه البخاري في صحيحه (٣٤٠١) في قصة سيدنا موسى والخضر عليهما
السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يرحم الله موسى لو كان
صبر لقص علينا من أمرهما » .

ومنها : أن الحديث - وإن رواه مسلم - فهو ضعيف الإسناد ! لأن في
إسناده ربيعة بن عثمان ، وقد جاء في ترجمته في « تهذيب التهذيب » (٢٢٥/٣) :

[قال أبو زرعة إلى الصدق ما هو ، وليس بذاك القوي ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث يكتب حديثه] (٥٧٢) .

ويكفي ذكر هذه الأوجه دليلاً على ضعف هذا الحديث وعدم صلاحيته للاحتجاج ، وخاصة أن المسألة من مسائل أصول الدين ، وبمثل هذه الأحاديث لا تثبت العقائد .

ومن نتائج هذه العقيدة وآثارها في حياة الإنسان أن يهبط مستوى النشاط والإبداع والنهضة والتقدم عند الأفراد والمجتمع ، وأن يظهر في المجتمع والأفراد التواكل والتكاسل والخمول ومظاهر العجز ، وأن يحتج العصاة والمنحرفون بالقدر ، ويتركوا العمل .

الفريق الثاني وهم القائلون بأن العبد مختار :

ذهب جمهور الأئمة المحققين إلى أن هذه الأفعال هي أفعال العباد التي شاء الله تعالى وأراد أن يُمكنهم منها يختارون ما أرادوا بما وهبهم الله تعالى من العقل والقدرة والإرادة والأعضاء والآلات التي خلقها الله تعالى لهم ، وقيامهم بالفعل أو صنعهم أو خلقهم لأفعالهم لا يعني أنهم أبرزوا أعياناً من العدم للوجود ، فالله تعالى نسب العمل والخلق للإنسان فقال سبحانه ﴿ وَمَا

(٥٧٢) والحديث رواه ابن حبان (٢٨/١٣) من طريق محمد بن عجلان عن الأعرج عن أبي هريرة به ، وقد بين الطحاوي في مشكل الآثار (٢٦٦/١) أن ابن عجلان دلّسه عن ربيعة بن عثمان عن محمد بن يحيى بن حبان ، فرجع إلى الإسناد الأول ، فهو هو لا غير الذي في صحيح مسلم ، وربيعه هذا لم يرو له مسلم إلا هذا الحديث الواحد لا غير ، وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث الذي رواه مسلم وابن ماجه (٧٩) .

تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرِ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴿ البقرة : ١٩٧ ، وقال سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ البقرة : ٢٣١ ، وقد نسب الفعل للإنسان في القرآن نحو (١٨١) مرّة ، وقال تعالى : ﴿ وما الله بغافل عما تعملون ﴾ البقرة : ٧٤ ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ﴾ البقرة : ١٣٩ ، وقد نسب العمل للإنسان في القرآن نحو (٣٦٠) مرّة ، والقائلون بهذا القول هم : جماعة كبيرة من أئمة السلف ، وجماعة من أهل السنة من الأشعرية وغيرهم كإمام الحرمين والغزالي والرازي والسبكي والكوثري وغيرهم ، والزيدية ، والمعتزلة ، وأئمة العترة عليهم سلام الله تعالى ، وهؤلاء المسمّون بالقدريّة^(٥٧٣) .

(٥٧٣) وإن كان أحق الناس باسم القدريّة هم أولئك الذين يثبتون القدر لا مَنْ ينفونه ، وكل من وصفوه بأنه قدري من أئمة السلف فهو يقول بهذا القول ، فمن رجال الصحيحين أو أحدهما : إبراهيم بن نافع المخزومي (ع) ، والحسن البصري (ع) ، وسعيد بن عروبة (ع) ، وغيرهم كثيرون جداً وقد عدّ الحافظ السيوطي في تدريب الراوي (٢٥٩/١) ثلاثين نفساً منهم فقال : [ثور بن زيد المدني، ثور بن يزيد الحمصي، حسان بن عطية المُحاربي، الحسن ابن ذكوان، داود بن الحُصَيْن، زكريا بن إسحاق، سالم بن عَجَلان، سلام بن مسكين، سيف بن سليمان المكي، شَيْبَل بن عَبَّاد، شَرِيك بن أَبِي نَجْر، صالح بن كَيْسان، عبد الله بن عمرو أبو المُغيرة، عبد الله بن أَبِي لَيْد، عبد الله بن أَبِي نَجِيح، عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عبد الرَّحْمَن بن إسحاق المدني، عبد الوارث بن سعيد الثوري، عَطَاء بن أَبِي ميمونة، العلاء بن الحارث، عمرو بن زائدة، عمران بن مُسَلَّم القصير، عُمير بن هانئ، عوف الأعرابي، كَهْمَس بن المِنْهال، مُحَمَّد بن سَوَاء البصري، هارون بن مُوسَى الأَعْوَر النحوي، هِشَام الدَّسْتَوَائِي، وهب بن مُنْبَه، يحيى بن حمزة الحضرمي . هؤلاء رُمُوا بالقدر، وهو زعم أن الشر من خلق العبد] .

نماذج من أقوال القائلين بالاختيار وبأن فعل العبد يقع بالقدرة المحدثة :

١- قال الأشعري في « مقالات الإسلاميين » (٢/٢٢١) :

[والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة فيكون كسباً لمن وقع بقدرته] .

٢- وقال إمام الحرمين في « الرسالة النظامية » ص (٣١-٣٢) :

[فإن زعم من لم يوفق للرشاد أنه لا أثر لقدرة العبد في مقدورها أصلاً فإذا طوّل بمتعلق طلب الله تعالى بفعل العبد تحريماً وفرضاً ، ذهب في الجواب طولاً وعرضاً ... ومن زعم أنه لا أثر للقدرة الحادثة في مقدورها كما لا أثر للعلم في معلومه ، وهذا خروج عن حد الاعتدال إلى التزام الباطل والمحال ، وفيه إبطال الشرائع ، ورد ما جاء به النيون عليهم الصلاة والسلام ... فالعبد فاعل مختار] .

٣- وقال الإمام الرازي في كتابه « أصول الدين » ص (٨٩) : [قال أبو

الحسن الأشعري : الاستطاعة لا توجد إلا مع الفعل ، وقالت المعتزلة : لا توجد إلا قبل الفعل ، والمختار عندنا أن القدرة هي عبارة عن سلامة الأعضاء وعن المزاج المعتدل فإنها حاصلة قبل حصول الفعل ...]^(٥٧٤) .

(٥٧٤) وهذا الذي قاله واعتمده الفخر الرازي هو قول المعتزلة ، فقد قال القاضي عبدالجبار في « شرح الأصول الخمسة » ص (٣٩٦) : [وجملة ذلك : أن من مذهبنا أن القدرة متقدمة لمقدورها ، وعند المجبرة أنها مقارنة له] . قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في التعليق على « النظامية » ص (٣٦) : [والرازي هو قدوة المتأخرين في تصور الجبر في مذهب الأشعري لكن استقر رأيه على ما ذكره في « نهاية العقول في دراية

٤- وقال التاج السبكي في « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/٣٨٦) عند تحدّثه عن الكسب والاختيار :

[وللقاضى أبى بكر مذهب يزيد على مذهب الأشعري ، فلعله رأى القوم - أي الحنفية الماتريديّة - ، ولإمام الحرمين والغزالي مذهب يزيد على المذهبين جميعاً ويدنو كل الدنو من الاعتزال وليس هو هو] .

٥- ونقل الشيخ الدردير في « شرح الخريدة » ص (٦٢) أن الإمام الغزالي والإمام السبكي يقولان بالتأثير بواسطة القوة .

أدلة القائلين بالاختيار :

أولاً : الواقع وما يدركه كل سليم العقل من نفسه أنه مختار في أفعاله غير مجبر ولا مكره على شيء منها .

ثانياً : الآيات الكريمة التي بيّن الله تعالى فيها لنا أن الإنسان مختار ، ومنها : قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثُمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى

الأصول » حيث قال : « إن للقدرة معنيين : أحدهما : مجرد القوة التي هي مبدأ الأفعال المختلفة ، والثاني : القوة المستجمعة لشرائط التأثير ، والأولى قبل الفعل ، وتتعلق بالضدين - وهي مدار التكليف - والثانية مع الفعل ولا تتعلق بالضدين ، ولعل الشيخ الأشعري أراد بالقدرة القوة المستجمعة لشرائط التأثير ، فلذلك حكم بأنها مع الفعل وأنها لا تتعلق بالضدين ، والمعتزلة أرادوا بالقدرة مجرد القوة العضلية ، فلذلك قالوا بوجودها قبل الفعل وتعلقها بالأمر المتضادة ، فهذا وجه الجمع بين المذهبين » اهـ . وهكذا يكون الرازي أفلت من يد من يرى الجبر في مذهب الأشعري .. [انتهى كلام العلامة الكوثري رحمه الله تعالى .

فَأَخَذَتْهُمُ صَاعِقَةٌ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٧﴾ فصلت : ١٧ ، وقوله تعالى :
﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّ أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ
نَارًا .. ﴾ الكهف : ٢٩ . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾

الإنسان : ٣ .

وقد بين الله تعالى أن الإنسان يفعل الخير ويفعل الشر ، قال سبحانه :
﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ البقرة : ٢١٥ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا
يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ آل عمران : ١١٥ ، وقال تعالى :
﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ الزلزلة : ٨ .

وتقدّم أن الله تعالى نسب العمل للإنسان في القرآن في نحو (٣٦٠) موضعاً ، ونسب الفعل إليه أيضاً في نحو (١٨١) موضعاً ، وهما بمعنى واحد ، فيكون قد أضاف الفعل للإنسان في نحو (٥٤١) موضعاً ، وفي هذا أبلغ بيان أن الفعل الواقع باختيار الإنسان هو فعله وعمله وصنعه وليس فعل الله تعالى .

ثالثاً : أن الله سبحانه وتعالى بين في كتابه أن المشركين عندما يقال لهم اتركوا الكفر والشرك وآمنوا بالله تعالى واتركوا ما حرم الله تعالى فإنهم يحتجون بأن الله تعالى شاء ذلك ، أي أنهم أشركوا رغماً عنهم ، فهم يدعون بأنهم مجبورون على ذلك ! قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ الأنعام : ١٤٨ .

رابعاً : أن الله تعالى لما ذكر أركان الإيمان أو أقسامه في آيات عديدة في

القرآن لم يذكر منها الإيمان بالقدر ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ
ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى
حُبِّهِ .. ﴾ البقرة : ١٧٧ .

فلماذا لم يذكر الإيمان بالقدر وكيف يغفله إذا كان من أصول الإيمان !؟

مناقشة بعض الأشاعرة القائلين بالجبر :

قال الشيخ عليش في شرحه لكبرى السنوسي ص (١٢١) :

[والحاصل أن الأقوال في هذه المسألة خمسة : الأول : قول
الأشعري^(٥٧٥) ومن تبعه وهو الذي دلّ عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه سلف
الأمّة^(٥٧٦) قبل ظهور البدع : إن قدرة العبد لا تأثير لها البتة ، وإنما هي مقارنة

(٥٧٥) أما الأشعري فأقواله في هذه المسألة مضطربة ! فإن كان قال ذلك في اللمع فقد
خالف ذلك في « مقالات الإسلاميين » (٢ / ٢٢١) ، حيث قال كما تقدّم : [والحق عندي
أن معنى الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة فيكون كسباً لمن وقع بقدرته] . وقوله
في « مقالات الإسلاميين » (١ / ٣٣٨) أيضاً : [وتفردّ جهم بأمر منها : أنه لا فعل لأحد
في الحقيقة إلا لله وحده وإن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال
تحركت الشجرة ...] ! فالأشعري هنا يقول بعكس ما يقول الشيخ عليش وغيره ! وأما
أتباع الأشعري فهم مختلفون في ذلك كما حكى عنهم الشيخ عليش نفسه بعد ذلك !
والتحقيق أن من يسميهم (أتباعه) هم المقلدة الذين لا يعرفون الأدلة وإمام الحرمين
وأمثاله لا يتقيدون بالأشعري لأنهم ينظرون في الأدلة ولأن الله تعالى وهبهم عقولاً
يدركون بها الخطأ من الصواب ، فهؤلاء العقلاء لم يجعلوا الأشعري إماماً معصوماً إن كان
يقول بالجبر !

(٥٧٦) ما يقوله من أنه لا فاعل في الوجود إلا الله تعالى دل الكتاب والسنة على بطلانه ،

للفعل فقط ، والثاني : القول الذي حكي عن الإمام أن القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على أقدار قدرها الله سبحانه وتعالى^(٥٧٧) ، والثالث : قول القاضي والأستاذ أنها تؤثر في أخص وصف الفعل لا في وجوده ، والرابع : مذهب الجبرية أنه لا قدرة للعبد أصلاً وإنما المخلوق للعبد المقذور فقط كالحركة والسكون^(٥٧٨) ، وساووا بين المضطر كالمرتعش والمختار ،

أي على عكس ما يقول عليش والسنوسي ! حيث أثبتا الفعل والعمل للإنسان ، ولم يقل بذلك الهراء إلا المجبرة ، وأما السلف فقد قال جمهور كبير منهم بالقدر ومنهم الحسن البصري وسعيد بن أبي عروبة ، ومن طالع تراجم الرجال في مثل « تهذيب التهذيب » فإنه سيجد عدداً وافراً من رجال الكتب الستة يقولون بالقدر ، وهم من يقال في ترجمتهم : (كان يقول بالقدر) أو (رمي بالقدر) أو نحو ذلك ، والشيخان عليش والسنوسي لم يطلعا على ذلك كما لم يطلعا على كتاب « الرسالة النظامية » لإمام الحرمين كما يتبين من كلامهما ، فهما يتحزران ويتوهمان ويتخيلا ، ومنه تعلم أيضاً خطأ ادعاء الحافظ ابن حجر (في فتح الباري ١١ / ٤٧٨) عندما ادعى أن مذهب السلف قاطبة هو أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى !

(٥٧٧) وهذا القول ذكره إمام الحرمين في « الرسالة النظامية » ص (٣١) و (٣٤) و (٣٦) ، التي حققها الإمام المحدث الكوثري رحمه الله تعالى .

(٥٧٨) وهذا نفس القول الأول ! الذي يقول به السنوسي وعليش ولا فرق إلا في اختلاف العبارة والصياغة ، ولذلك جعل بعض العلماء هذا القول هو قول الجهم بن صفوان والأشعري ! قال العلامة الأصولي الفقيه البابرّي الحنفي (ت ٧٨٦هـ) في كتابه « شرح وصية الإمام أبي حنيفة » ص (١١٣) : [وقالت الجبرية ورئيسهم جهم بن صفوان الترمذي ، وهو مذهب أبي الحسن الأشعري لا فعل للعبد أصلاً ولا اختيار ولا قدرة لهم على أفعالهم] . وقد صرح بهذا الأشعري في « مقالات الإسلاميين » (١ / ٣٣٨) حيث قال : [وتفرّد جهم بأمر منها : أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده] ! وإلا فما هو

والخامس : مذهب القدرية مجوس هذه الأمة^(٥٧٩) أن القدرة الحادثة تؤثر في

الفرق بين القول الأول وهذا؟! فإن من يقول لا قدرة للعبد أصلاً يساوي من يقول بأن له قدرة غير مؤثرة في أفعاله!

(٥٧٩) يلهج الأشعري بهذا الوصف في مواضع متعددة من الإبانة! وهو مبني على حديث: «القدرية مجوس هذه الأمة» وهو حديث موضوع باطل، وإليك تخريجه: من ألفاظ هذا الحديث: «القدرية مجوس هذه الأمة...» رواه ابن أبي عاصم في «كتاب السنة» (١/١٤٩) وهو حديث منكر في إسناده زكريا بن منظور وهو ضعيف منكر الحديث! انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٣/٢٨٧) والكامل في الضعفاء (٣/٢١١)، وكذا أبو حازم بن دينار ولم يلق ابن عمر.

ورواه أبو داود (٤٦٩١) والبيهقي (١٠/٢٠٣) والحاكم عن ابن عمر مرفوعاً: «القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم». وفيه انقطاع بين سلمة ابن دينار - والد عبد العزيز بن أبي حازم - وبين ابن عمر! ورواه أبو داود (٤٦٩٢) وأحمد وغيرهما من حديث سيدنا حذيفة أيضاً ولفظه: «لكل أمة مجوس ومجوس هذه الأمة الذين يقولون لا قدر...» وهو تالف منكر، في إسناده عمر مولى عُفْرَةَ وهو ضعيف ومتروك عند الإمام مالك بن أنس، وفي السند أيضاً رجل مجهول العين والحال. والحديث موضوع تجد الكلام على بعض طرقه الأخرى في علل الدارقطني (٨/٢٨٩)، والكامل في الضعفاء (٢/٢٠٧) و (٧/٧٧) ولسان الميزان (٦/٢٢٢) وتاريخ البخاري الصغير (٢/٢٧١) وميزان الذهب في ترجمة الحكم بن سعيد الأموي وقد قال عنه البخاري: منكر الحديث. وله لفظ آخر من حديث ابن عباس مرفوعاً: «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب المرجئة والقدرية» رواه الترمذي (٢١٤٩) وابن ماجه (٦٢) فيه نزار بن حيان وهو ضعيف وفي أحاديثه عن عكرمة كلام وابنه علي بن نزار الراوي عنه ضعيف وكذا القاسم بن حبيب، فهو حديث وإه تالف. وله لفظ ثالث عن ابن عمر مرفوعاً ولفظه: «إنه سيكون في أمتي مسخ وقذف وهو في الزنديقية والقدرية» رواه أحمد في المسند (٢/١٣٦) وهو تالف أيضاً ومن جملة الموضوعات الظاهرة الوضع. ، انظر ترجمة

وجود الفعل على سبيل الاستقلال ، وهذه الأقوال كلها باطلة إلا القول الأوّل ، وإياه اعتمد في العقيدة وهو الحق الذي لا شك فيه^(٥٨٠) ... وبالجملة فالذي أقطع به من غير تردد تنزّه هؤلاء الأئمة عما نقل عنهم^(٥٨١) ، وعلى فرض صدوره عنهم فلعله إنما صدر عنهم في مناظرة جدلية لإفحام خصم قويت منافرته للحق فاحتالوا لسوقه إليه بتدريج^(٥٨٢) ... وقد نقل الإجماع في مواضع على كفر من نسب الاختراع لغير الله سبحانه وتعالى^(٥٨٣) ... وإذا قال هذا في

الوليد بن سلمة في « الميزان » للذهبي، و « لسان الميزان » لابن حجر (٢٢٢/٦) . ومن ذلك يظهر أن الجبرية ينون أفكارهم على جرف هار في التشنيع على خصومهم من العقلاء والعلماء !!

(٥٨٠) بل هذا القول الأول هو الباطل المردود !

(٥٨١) لا أدري ما هو التعبير الصحيح في دحض ما يقوله الشيخ عlish ! ولكن أقتصر فأقول هنا : إن هؤلاء الأئمة الذين ذكرهم لم يتنزهوا عن القول بذلك ، وما قالوه لا يتنزه العاقل عنه بل يجب عليه القول به وإلا كان جبرياً ضالاً عن الحقيقة ، وعليش لم يكن قد أطلع على كتاب أحد كبار أئمتهم وهو إمام الحرمين ! فلذلك يقول بهذه التحليلات والاستنتاجات الباطلة البعيدة عن الواقع والحقيقة !

(٥٨٢) وقد تبين فساد هذا التحليل والاستنتاج !

(٥٨٣) هذا الإجماع لا وجود له في أرض الواقع والحقيقة ! وهو إجماع يتوهمه ويتخيله هؤلاء ! ويكفي في نقضه أنه نقل قبل قليل الاختلاف في هذه المسألة على خمسة أقوال ! وممن يخالف فيها جماعة من أئمتهم الأشاعرة ! والإجماع لا ينعقد في أصول الدين إلا بالقدريّة كما صرّح بذلك أئمتهم ، فقد قال عبد القاهر البغدادي الأشعري (ت ٤٢٩ هـ) في كتابه « أصول الدين » ص (١٣) : [لا اعتبار في مثل هذا بخلاف أهل الأهواء من الروافض والقدريّة والخوارج والجهمية والنجارية لأن أهل الأهواء لا اعتبار بخلافهم في أحكام الفقه وإن اعتبرنا خلافهم في أبواب علم الكلام] . راجع كتاب « الاتفاق

مقالة القاضي والأستاذ مع خفتها بالنسبة إلى ما نقل عن إمام الحرمين فكيف بتلك المقالة الشنيعة التي نقلت عن الإمام^(٥٨٤).... وكثيراً ما يتوهم من لا علم عنده أن معنى الكسب كون الحادثة لها تأثير^(٥٨٥) ما فإن كان أراد أنها في حال الفعل كما نقل عن القاضي والأستاذ فقد تقدّم فساد^(٥٨٦) وعدم جريانه على السنة وإنكار الشريف صدوره منهما ، وإن كان أراد أنها تؤثر في وجود المقدور بمشيئة الله سبحانه وتعالى كما حكى عن إمام الحرمين فقد تقدّم فساد وتشعبه

والإتلاف بين الإمامين الغماري والسقاف» ص (٢٣٧-٢٣٩) لتلميذنا الفاضل الأستاذ نذير عطاونة . وسيأتي بعد هذا النص - نص الشيخ عليش - مباشرة دحض وإبطال رمي السنوسي وأمثاله القدرية بالكفر والشرك على لسان بعض علماء الأشاعرة أصحاب الحواشي على متنه السنوسية .

(٥٨٤) فإمام الحرمين بنظره صاحب مقالة شنيعة في القدر وأفعال العباد ! وهو لا يعلم أنها ثابتة عليه وموجودة في كتبه ! بل في آخر مؤلفاته التي هي « الرسالة النظامية » !

(٥٨٥) لا يدري الشيخ عليش بأن إمامه الأشعري يقول ذلك في « مقالات الإسلاميين » (٢/٢٢١) وهذا نص الأشعري هناك : [والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدرته محدثة فيكون كسباً لمن وقع بقدرته] . فيكون قد رمى إمامه بأنه : لا علم عنده !

(٥٨٦) انظر كيف يبين فساد عقيدة أئمة الأشاعرة كالقاضي الباقلاني والأستاذ الإسفراييني المخالفين لما عليه السنوسي ! وبهذا تعلم عدة أمور منها : أن المذهب الأشعري في الحقيقة ليس مذهباً واحداً وإنما هو مذاهب متعددة ومتغايرة واتجاهات متنوعة غير متوافقة ! بل بعضهم يرمي بعضاً بفساد الاعتقاد ! ومنها : كيف يتعمى المقلدة اليوم عن كل هذا التخالف والتناقض والرمي بفساد الاعتقاد بين أئمة القوم ثم يشنعون علينا ويحاولون إخراجنا من أهل السنة إذا خالفنا ما هو مشهور في بعض المتون !

من مذهب القدرية مجوس هذه الأمة^(٥٨٧) ، والظن به أنه لا يرضى بمثله ، وعلى تقدير صدوره عنه فلا يجوز أن يقلد فيه^(٥٨٨) ، وإن كان أراد أن الله سبحانه وتعالى خلق قدرة العبد وملّكه أن يفعل المقدور بها كيف شاء استقلالاً فهذا عين مذهب القدرية^(٥٨٩) [!!]

(٥٨٧) لاحظ وانتبه إلى أنه يصف مذهب إمام الحرمين بأنه فاسد وعين مذهب القدرية مجوس هذه الأمة ، فإن حاول بعض المقلدة اليوم أن يوجد خلافاً أو عدم توافق بين مذهب المعتزلة القدرية وبين مذهب إمام الحرمين فإننا نرد عليه بكلام الشيخ عlish هذا ومن ينقل عنه عlish ! ومما يثبت التوافق بين مذهب المعتزلة وإمام الحرمين أيضاً اعتراف مصطفى صبري - الجبري المصر على العقائد المردودة - في كتابه « موقف البشر تحت سلطان القدر » ص (١٨٦) في الحاشية : [لا يقال إن مذهب الإمام ليس بأضل من مذهب المعتزلة وقد أخذ موقعه في صف المذاهب الأولى ، لأننا نقول : عيب مذهب الإمام زيادة على المعابة التي في مذهب المعتزلة أنه وافقهم بدعوى أنه خالفهم] !! ونحن لا نقول كل ذلك إلا لنبين بأن هؤلاء المتعصب لم يستوعبوا بأن ما يسمى المذهب الأشعري إنما هو في الحقيقة مذاهب وتيارات متنوعة ومختلفة ! فعلينا أن نعرف الحق بالدليل والتقليد غير جائز في الاعتقاد وخاصة لأهل العلم !

(٥٨٨) وهذا يثبت لنا أن الشيخ عlish وأمثاله وربما السنوسي أيضاً لم يطلعوا على الرسالة النظامية لإمام الحرمين وبالتالي لم يطلعوا على أهم مؤلفات العلماء والأئمة الذين يُلقَّبون بالأشاعرة !

(٥٨٩) وهذا هو المذهب الصحيح الذي قال به إمام الحرمين والمعتزلة والزيدية وغيرهم وهو المذهب المدعّم بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة ودلائل العقل الصريحة . ومن الملاحظ هنا أن الشيخ عlishاً عدّ مذهب القدرية قبل قليل مخالفاً لمذهب إمام الحرمين ، ثم إنه يقول هنا بعد أسطر يسيرة بأنه عين مذهب القدرية ! وهذا يكشف لنا عن اضطرابٍ وقعوا فيه في هذه المسألة ! مع أن ما قاله إمام الحرمين هو أيضاً مذهب

نصوص منصفة من بعض علماء الأشاعرة تنفي الشرك والكفر عن يقول

بأن العبد يخلق فعله :

أقول : لقد علقنا على كلام الشيخ عlish السابق في الحواشي بما يردده ويبين بطلانه ، وبقي أمر ينبغي أن نرد عليه وهو أن الشيخ السنوسي والشيخ عlishاً وأمثالهما من الجبرية رموا القدرية ومن يقول باختيار العباد في أفعالهم بالكفر والمجوسية والشرك بدعوى أنهم أثبتوا فاعلاً في الكون غير الله تعالى فعدّوه زوراً وبهتاناً قولاً بالشريك ! فنذكر هنا بعض علماء الأشاعرة المتأخرين من أصحاب الحواشي الذين ردوا على السنوسي وأنكروا عليه هذه الفرية ويبنوا أن المعتزلة لا يقولون بأن خالقية العبد كخالقية الله تعالى ومنهم :

١- الشيخ الدسوقي في حاشيته على « أم البراهين » ص (١٦٦) حيث قال : [وليس المراد أنهم مشركون حقيقة لما علمت أن الإشراف حقيقة إثبات الشريك في استحقاق العبودية أو في وجوب الوجود والمعتزلة لا يقولون بشيء من ذلك ، وقد بالغ علماء ما وراء النهر في ذمهم حيث قالوا : المجوس أسعد حالاً من المعتزلة لأنهم أثبتوا شريكاً واحداً والمعتزلة أثبتوا شركاء لا تحصى ، والمصنف تابع لهم في المبالغة^(٥٩٠) وإلا فهم ليسوا مشركين حقيقة

الإمام الغزالي كما قال ذلك السبكي في « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/٣٨٦) ، وهو أيضاً ما جنح إليه السبكي وقبله الفخر الرازي رحمهم الله تعالى .
(٥٩٠) وهذا يفيدنا أن السنوسي يشبه عبد القاهر البغدادي في كون كل منهما حاملاً وحاقداً على المعتزلة بشدة ! وهذا الحقد مبني على أكاذيب حكاه ابن الراوندي - الذي وصفه العلماء بالإلحاد - عن المعتزلة زوراً وبهتاناً ! ومبني على اتجاهات سياسية قديمة لأن المعتزلة كانوا يعارضون خلفاء الجور ويوافقون أهل البيت عليهم السلام ، وعليه فلا

كما علمت [.

٢- وقال الهدهدي في حاشيته على « أم البراهين » ص (٥٨) مكملاً
موضوع الدسوقي : [ثم إنه لا يؤخذ من كلام المصنف أنهم مشركون إذ لم
يصرحوا بالشركة حتى يدرجوا في المشركين لأنهم وإن قالوا إن العبد خالق
لأفعاله إلا أنهم يُسَلَّمون أنه مع داعيته أي قدرته مخلوقان لله تعالى فلا
يكون العبد إلهاً ولا شريكاً حقيقة ولهذا لم يلزمهم الكفر الصراح اللازم للثنوية
وغيرهم فالصحيح عدم كفرهم وعدم إشراكهم] !!

٣- وبنحو هذا قال الشيخ الباجوري في شرحه على الجوهرة ص (١٠٤) ،
وكذلك في شرحه على السنوسية ص (٨٥) حيث قال في الموضع الثاني :
[والصحيح عدم كفرهم بذلك لأنهم لم يجعلوا خالقية العبد كخالقية الله
تعالى] .

وبهذا تذهب دعاوى السنوسي والشيخ عيش وتهجماتهما وكلامهما
الفارغ الإنشائي أدراج الرياح !! بكلام علماء الأشاعرة أنفسهم !
وبذلك تم الكلام على مسألة خلق العباد على وجه الاختصار ولعلنا نفردها
برسالة خاصة نتبع فيها جميع ما احتج به الفريقان من الأدلة مع الجواب على
ما يحتاج لجواب منها ، مع أنه سيأتي في شرح الآيات الآتية إن شاء الله تعالى
بعضاً مما لم نذكره ، والله الموفق .

يجوز الالتفات لهذا التحامل البغيض !!

الكلام على التوفيق وبيان معناه

وقوله رحمه الله تعالى (**مُوفِّقٌ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَصِلَ**) معناه : أن الله تعالى يوفق من أراد الوصول للإيمان والطاعة .

والتوفيق والتسديد والتثبيت والهداية والرشاد والحفظ بمعنى واحد ، والمقصود بالتوفيق : التسهيل والتيسير للإيمان والطاعة والعمل ، وكذلك ما في صالح الإنسان مما فيه خير الدنيا والآخرة . فتوفيق الله للمؤمنين العاملين أن ييسر لهم أمورهم ، وينصرهم كما نصر الله تعالى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه عندما أرسل لهم ملائكة تقاتل معهم ، فهذا من التوفيق . وقال بعضهم في تعريف التوفيق : هو تيسير أسباب الخير ، وضده الخذلان .

قال الفخر الرازي في « تفسيره » (١٥٩/٢) : « التوفيق من الله بالألطف المشروطة بالإيمان يؤتيها المؤمنين جزاء على إيمانهم ومعونة عليه وعلى الازدياد من طاعته ، فهذا ثواب لهم وبإزائه ضده للكافرين وهو أن يسلبهم ذلك » .

هذا ولم يرد ذكر التوفيق من الله تعالى في القرآن الكريم إلا في موضع واحد وهو قول سيدنا شعيب عليه السلام : ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

هود : ٨٨ ، قال الزمخشري في تفسيره « الكشاف » (١١٤/٣) :

[﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ هود : ٨٨ ، وما كوني موفقاً لإصابة الحق فيما أتى وأذر ، ووقوعه موافقاً لرضا الله إلا بمعونته وتأييده ، والمعنى : أنه استوفى ربه في إمضاء الأمر على سننه ، وطلب منه التأييد والإظهار على عدوه ، وفي ضمنه تهديدٌ للكفارِ وحسْمٌ لأطماعهم فيه] .

وقال القرطبي في تفسير الآية (٩٠/٩) : [﴿ وَمَا تَوْفِيقِي ﴾ أي رُشدي ، والتوفيق الرشد . ﴿ إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ﴾ أي اعتمدت] .

وفي معنى ذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ الأنعام : ١٢٢ .

والإنسان الذي يكون منغمساً في الغفلة وغارقاً في المعاصي وبعيداً عن العلم ثم يغير ذلك ويهتدي استجابة لأمر الله تعالى وخضوعاً له واندفاعاً للإيمان والاستقامة على شريعة الهداية يقال بأن الله تعالى أحياه وجعله يمشي بالنور بين الناس ، وهو قد قام بهذا باختياره وإرادته ، لكن لما كان مصدر الهدى الذي دعاه إليه أهل العلم من الله تعالى نُسِبَ الأمر إلى الله سبحانه فيقال : أحياه الله تعالى وجعله يمشي في نور الإيمان والهداية والصلاح .

وأما الكافر فوصفه الله تعالى بأنه في ظلمات ﴿ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾ ولم يقل (لا يخرج الله منها) وإنما نسب الفعل إليه لأن الله تعالى في الحقيقة يدعو الناس إلى الهدى لا إلى الضلال ، فهو سبحانه يَهْدِي ولا يُضِلُّ . وما ورد من أنه يضل فمؤوَّل كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

ونحن لا ننكر أن من طلب الخير بصدق نية فإن الله تعالى يدلّه عليه

وييسره له ويرزقه من حيث لا يحتسب ، والعبد في أفعاله غير مُكْرَوٍ ولا مُجْبَرٍ ، وقد يوجدُ الله تعالى في قلوب بعض الناس حالة كوارِدٍ أو خاطرٍ فيه عرض الشفقة والرحمة على آخرين مثلاً للرحمة عليهم ومساعدتهم فيستجيب الإنسان لذلك العرض القلبي أو يُعْرِضُ عنه باختياره فإن استجاب كان موفقاً وإن أعرض كان مخذولاً^(٥٩١) . فهذا العَرْضُ القلبي ليس له دور في إجبار المرء على الفعل أو خلق الفعل إنما هو عَرْضٌ قابل للموافقة أو للرفض .

وليس معنى التوفيق أن يخلق الله لهم أفعالهم وطاعاتهم رغماً عنهم كما قال بعضهم حيث عرّف التوفيق بأنه « خلق القدرة على الطاعة والداعية إليها في العبد »^(٥٩٢) ، فإن ذلك جَبْرٌ ، ورجوع إلى القول بأن فعل الخير والشر الذي يحصل من العباد إنما هو فعل الله تعالى وصنعه وليس من صنع العبد ، وهو كلام خطأ مردود بقواطع الأدلة النقلية والعقلية كما تقدم .

(٥٩١) قال القاضي عبد الجبار في « متشابه القرآن » ص (٦٢) : [وقد ذكر عز وجل الهدى بمعنى زيادة الهدى ، فقال : ﴿ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾ مريم : ٧٦ ، وقال : ﴿ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ، وَرَبِّطْنَا عَلَى قُلُوبِهِم ﴾ الكهف : ١٣-١٤ ، وقال : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ الأنعام : ١٢٥ ، والمراد بذلك أجمع : ما يفعله الله تعالى من الألفاظ والتأييد ، والخواطر ، والدواعي ، وإنما يوصف ذلك بأنه هدى لأنه يحل محل الأدلة في أنه كالطريق لفعل الطاعة والباعث عليه] .

وقال العلامة الأمير الحسين بن بدر الدين (ت ٦٦٣هـ) في كتابه ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة ص (١٨٦) : [أي يوفقه بالخواطر التي معها ينشرح صدره للإسلام] .

(٥٩٢) كما ذكر ذلك الناظم رحمه الله تعالى في شرحه الصغير على الجوهرة المسمى « هدية المرید لجوهرة التوحيد » (١/٥٤٥) . وفسّر المعلق في الحاشية (الداعية) بأنها (الباعثة على الميل النفسي) .

ولذلك قال الإمام الرازي رحمه الله تعالى في تفسيره (١٥١/١) : [أما أهل الجبر فقد حملوه على أنه تعالى خلق الضلال والكفر فيهم وصدّهم عن الإيمان وحال بينهم وبينه ..] .

وهنا استوجب المقام بيان معنى الهدى والضلال لأنه الأساس في هذه القضية فلنشرحه في البيت التالي بعد تعريف الخذلان ، لأن الناظم ذكر الخذلان الذي هو عكس التوفيق بالبيت التالي حيث قال :

الكلام على الخذلان وبيان معناه

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٤٦ - وخاذل لمن أراد بُعْدَهُ وَمُنْجَزٌ لِمَنْ أَرَادَ وَعْدَهُ)

الشرح : قوله (وخاذل لمن أراد بُعْدَهُ) :

تقدم أن التوفيق هو : تيسير أسباب الإيمان والخير ووضه الخذلان .

فالخذلان هو عدم تحقيق العاصي أو الكافر أو المجرم غاياته ، كأنهزام في موقف أو مناظرة ، كخذل الله تعالى لفرعون حينما أراد أن يلحق بسيدنا موسى عليه السلام فأغرقه ولم يظفر بمراده ، ويحتاج هنا أن نذكر الآيات في ذلك مع أن مراد الجبرية هنا من الخذلان أن يخلق الله فيهم المعصية بعد أن يخطرها بأذهانهم ويخلق لهم ميلاً إليها .

ومن الخذلان أيضاً التخلية ، وهو أن يخليهم سبحانه مقترفين لما يفعلونه فيملي للكفار والفجار والطغاة بأن يتركهم في غيهم يسترسلون فيما هم عليه وهو القادر على أن يرسل عليهم صاعقة من السماء تحرقهم .

ومن الخذلان ما فعله الله تعالى بفرعون والسحرة من المعجزات الخارقة في دحض مرادهم عندما ألقوا حبالهم فابتلعها جميعها عصا سيدنا موسى عليه السلام ، فالحادثة معجزة لسيدنا موسى عليه السلام وخذلان لفرعون ومن معه من السحرة والأعوان ، ومن الخذلان أيضاً ما حكى أن مسيلمة الكذاب تفل في بئر قليلة الماء ليكثر ماؤها فغار جميع ما فيها من الماء، وأنه أمرّ يده على رؤوس صبيان بني حنيفة وحنكهم فأصاب القرع كلّ صبيّ مسح رأسه ، ولثغ

كلّ صبيّ مسح حنكه^(٥٩٣) ، لأنّ الله تعالى أجرى هذا الأمر بيده لإبطال دعواه، وإثبات كذبه - إن صحّ ذلك - ، وهداية الناس إلى بطلان دعواه وصدق رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

وقد ورد ذكر الخذلان في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ **إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ** ﴾ آل عمران : ١٦٠ ، وقال تعالى : ﴿ **يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ، لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا** ﴾ الفرقان : ٢٨-٢٩ ، فخذلان الله تعالى لعباده بعدم نصرتهم إن لم يتبعوا أمره ، وخذلان الشيطان للناس بالوسوسة والإغواء والسلوك بهم ضد أمر الله تعالى ، مع التنبّه هنا إلى أن الدنيا دار امتحان وبلاء قد يصيب المؤمنين فيها التعذيب والقتل فينالون الشهادة ويعذب الله الكفار والمجرمين والطغاة .

قال إمام الحرمين في « الرسالة النظامية » ص (٣٧) : [فإن قيل : على ماذا تحملون آيات الطبع والختم والإضلال في القرآن ؟ وهي متضمنة اضطرار الرب تعالى الأشقياء إلى ضلالتهم ؟ قلنا : إذا أتاح الله حل هذا الإشكال والجواب عن هذا السؤال لم يبق على ذوي البصائر بعده غموض ، فنقول : أولاً : من^(٥٩٤) أنبأ الله سبحانه عن الطبع على قلوبهم كانوا مخاطبين بالإيمان مطالبين بالإسلام والتزام الأحكام ، مطالبة تكليف ودعاء مع وصفهم بالتمكن

(٥٩٣) هذه الأمور المذكورة عن مسيلمة الكذاب مذكورة في كتب السير ومنها : « عيون الأثر » للحافظ ابن سيد الناس (٢ / ٢٨٤) ، و « الروض الأُنْف » للسهيلي (٤ / ٣٥٤) ، وذكر قضية البئر فقط القرطبي في أوائل تفسيره (١ / ٧١) وغيرهم .

(٥٩٤) يريد المصنف أن يقول : إن الذين أنبأ الله تعالى عن الطبع على قلوبهم ..

والاقتدار والإيثار كما سبق تقريره في أول الفصل ؛ ومن اعتقد أنهم كانوا ممنوعين مأمورين ، مصدودين قهراً ومدعوين ، فالتكليف إذن عنده بمنزلة ما لو شدَّ من الرَّجُل يده ورجلاه رباطاً ، وألقى في البحر ثم قيل له لا تبتل ، وهذا أمر لا يحمل شرائع الرُّسُل عليه إلا عابث بنفسه ، مجترىء على ربه ، .. نعوذ بالله من الركون إلى كل ما ينطلق به اللسان ، من غير مباحثة عن أسرار المعقولات ، فإذا بطل ذلك فالوجه في الكلام على هذه الآي .. أن نقول : إذا أراد الله بعبد خيراً أكمل عقله ، وأتم بصيرته ، ثم صرف عنه العوائق والدوافع ، وأزاح عنه الموانع ، ووفق له قرناء الخير ، وسهل له سبيله ، وقطع عنه الملهيات ، وأسباب الغفلة والذهول ، وقبض له ما يقرب إلى القربات ، فيوافيها ثم يعتادها ويمرن عليها ، وإذا أراد الله بعبدٍ شراً قدَّر له ما يبعده عن الخير ويقصيه ، وهياً له أسباب تماديه في الغي ، وحبب إليه التشوف إلى الشهوات ، وعرضه للآفات ، وكلما غلبت دواعي الشر خنست دواعي الخير ، ثم يستمر في الشرور .. هاوياً في مهاويها] .

ثم قال ص (٤٠) : [وذهب ذاهبون إلى أن المخدولين مدفوعون ممنوعون لا اقتدار لهم على إجابة دعاء الحق ، وهم مع ذلك ملزمون ، وهذا خطب جسيم ، وأمر عظيم ، وهو طعن في الشرائع ، وإبطال للدعوات ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا ﴾ الإسراء : ٩٤ ، وقال لإبليس ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ الأعراف : ١٢ ، نعوذ بالله من سوء النظر في مواضع الخطر ..] .

ثم قال ص (٤١) : [وقد أطلت أنفاسي قليلاً ولكن - حرس الله مولانا - لو وجدت في اقتباس هذا العلم من يسرد لي هذا الفصل لكان وحق القائم

على كل نفس بما كسبت أحب إليّ من ملك الدنيا بحذافيرها طول أمدها .. [اهـ .

أقول : وهذا يفيدنا أن إمام الحرمين استصعبت عليه هذه المسألة ، فهو وإن كان قد نبذ القول بالجبر بلا ريب ، إلا أنه لم يستوف الكشف عنها بالنسبة لعلمه وفهمه لها كما لم يجد طريقة للتعبير عنها بأسهل وأيسر من هذه الطريقة التي وقع له فيها بعض خطأ في التعبير حاول الإمام الكوثري أن يستدرك بعضه في التعليق عليه ، وذلك لعسر الوصول إلى الكتب ومؤلفات العلماء في ذلك العصر لأسباب عديدة ولصعوبة الوقوف على مؤلفات العترة في ذلك الزمن الشارحة لهذه المسألة والكاشفة لغوامضها والمسهلة لها تسهيلاً لا مزيد عليه !

قال الإمام الرازي رحمه الله تعالى في تفسيره (١٥٨/٢) : [**﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ ﴾** غافر : ٧٤ .. يخذلهم الله تعالى في الدنيا فلا يوفقهم لقبول الحق إذا ألقوا الباطل وأعرضوا عن التدبر ..] .

وقال الإمام الزمخشري في « الكشاف » (٢٦٤/٣) :

[والمراد بالإضلال التخلية ومنع الألفاظ ، وبالهداية : التوفيق واللفظ ، فكان ذلك كناية عن الكفر والإيمان **﴿ وَهُوَ الْعَزِيزُ ﴾** فلا يغلب على مشيئته **﴿ الْحَكِيمُ ﴾** فلا يخذل إلا أهل الخذلان ، ولا يلفظ إلا بأهل اللطف] .

وعرف بعضهم الخذلان بأنه : « سلب الألفاظ ، وترك فعلها ، والتخلية عقوبة للعاصين » . فمن كابر عقله وكذب رسوله ورد كتابه استوجب من الله الخذلان وتركه من التوفيق والتسديد ، فيقال : أضله **﴿ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ﴾** الجاثية : ٢٣ .

قال الإمام السيد العلامة المجتهد علي بن محمد بن يحيى العجري اليميني في «مفتاح السعادة» ص(١٢٩٥): [الخذلان : هو ترك التوفيق والتسديد ، وأما الغشاوة فحقيقتها في اللغة : الغطاء المانع من الإبصار ، ومعلوم من حال الكفار خلاف ذلك ، فلا بد من حمله على المجاز ، وهو تشبيه حالهم بحال من لا ينتفع ببصره في باب الهداية .

فائدة : في ذكر الختم ، والطبع ، والرین ، والوقر :

قال الرازي^(٥٩٥) : الآيات التي فيها الختم، والطبع، والرین، والوقر، والغشاوة، والأكنة تدل على حصول هذه الأشياء، وقوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الإنشقاق : ٢٠ ، ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا ﴾ الإسراء : ٩٤ ، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ البقرة : ٢٨ ، ونحوها يدل على أنه لا مانع البتة ، قال : وقد تمسكت كل طائفة بقسم حتى صارت الدلائل السمعية في حيز التعارض ، وأما الأدلة العقلية فقد سبقت الإشارة إليها . قال : وبالجملة فهذه المسألة من أعظم المسائل الإسلامية ، وأكثرها شعباً ، وأشدّها شغباً [.

وحيثما ورد : الخذلان أو الطبع أو الختم ، والرین، والوقر، والغشاوة، والأكنة فالمراد بها معنى مجازي بمعنى أن الله تعالى لا يحكم على الخلق بالضلال بلا سبب بل إذا تمادوا في الغي والكفر والضلال فإنه يصفهم بأنهم ضالون ، فكأنهم ختم على قلوبهم كما قال سبحانه : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَسَّرَهُ بَعْدَ آيَاتِنَا لِقَمَانٍ ۗ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾

(٥٩٥) في تفسيره (٥٨/٢) .

البقرة : ٨٨ ، وقال تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ
الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا
قَلِيلًا ﴾ النساء : ١٥٥ ، وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي
ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَأَعْمَلْنَا إِنَّنَا عَامِلُونَ ﴾ فصلت : ٥ ، فمعناه فكأن
الله تعالى خلقها لا تقبل الإيمان .

ومعنى ذلك كله الحكم من الله تعالى على قلوبهم أنها لا تعي الذكر ،
ولا تقبل الحق ، وعلى أسماعهم بأنها لا تصغي إليه ، والغشاوة تعاميمهم عن
الحق كالذي يغشى الناظرين من قتام ، أو ظلام ، أو نحوه بلا إكراه ولا جبر .

وقد أفاد العلامة الزمخشري في هذا وأجاد حيث قال في التفسير (١/٨٨):
[فإن قلت : ما معنى الختم على القلوب والأسماع وتغشية الأبصار؟ قلت : لا
ختم ولا تغشية ثم على الحقيقة ، وإنما هو من باب المجاز فإن قلت : فلم
أسند الختم إلى الله تعالى وإسناده إليه يدل على المنع من قبول الحق
والتوصل إليه بطرقه وهو قبيح والله يتعالى عن فعل القبيح علواً كبيراً لعلمه
بقبحه وعلمه بغناه عنه . وقد نص على تنزيه ذاته بقوله : ﴿ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ
لِّلْعَبِيدِ ﴾ ق : ٢٩ ، ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ الزخرف : ٧٦ ، ﴿ إِنَّ
اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ الأعراف : ٢٨ ، ونظائر ذلك مما نطق به التنزيل ؟ قلت :
القصد إلى صفة القلوب بأنها كالمختوم عليها . وأما إسناد الختم إلى الله عز
وجل ، فلينبه على أن هذه الصفة في فرط تمكنها وثبات قدمها كالشيء الخلفي
غير العرضي . ألا ترى إلى قولهم : فلان مجبول على كذا ومفطور عليه ،
يريدون أنه بليغ في الثبات عليه . وكيف يتخيل ما خيل إليك وقد وردت الآية
ناعية على الكفار شناعة صفتهم وسماجة حالهم ، ونيط بذلك الوعيد بعذاب

عظيم ؟ ويجوز أن يستعار الإسناد في نفسه من غير الله لله تعالى ، فيكون الختم مسنداً إلى اسم الله على سبيل المجاز . وهو لغيره حقيقة فالشيطان هو الخاتم في الحقيقة أو الكافر ؛ إلا أنّ الله سبحانه لما كان هو الذي أقدره ومكّنه ، أسند إليه الختم كما يسند الفعل إلى المسبب] .

أقول : وهذا مثل نسبة الإضلال إلى الأصنام في قوله تعالى ﴿ رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَّلَنَّا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ ﴾ إبراهيم : ٣٦ ، والأصنام حجارة لا تضل ولا تؤثر وإنما كانت سبباً للحكم عليهم بالضلال . ومثله قوله تعالى : ﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنسَوَكُم ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴾ الأنبياء : ١١٠ . وفسرها المحلي في تفسير الجلالين بقوله : [فتركتموه لاشتغالكم بالاستهزاء بهم ، فهم سبب الإنساء فنسب إليهم] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾ الكهف : ٢٨ ، وهنا معنى أغفلنا قلبه عن ذكرنا أي تركناه دون توفيق ولطف لشدة طغيانه فالمؤثر في الحقيقة هنا هو نفسه ، ولذلك قال بعده ﴿ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾ الكهف : ٢٨ . ولطف الله تعالى هنا هو تسهيله وتيسيره لأمر المؤمنين من زيادة الهدى والانصراف عن الضلال ، وما يقع في قلوبهم من خواطر وإلقاء دون جبر وإرغام فيكون ذلك منبهاً لهم وواعظاً في أنفسهم عن ارتكاب المعاصي والفواحش . والأصل في هذه المسألة أنه وردت فيها آيات محكمة وآيات متشابهة ، مثل مسألة آيات الصفات ، وقد أمر الله تعالى بإرجاع المتشابهة إلى المحكم ، واقتضى الحال هنا أن نبين ما يتعلق بالهدى والضلال في هذا الموضوع فنقول :

الكلام على الضلال والهدى

وكشف معانيهما

الضلال والهدى :

اعلم أن معنى قوله تعالى : ﴿ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ النحل : ٩٣ ، أي : يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ الضلال ، ويثيب من يشاء الهدى ، فقد قال سبحانه ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ﴾ النحل : ٣٧ ، ومعناها أيضاً إن الله تعالى يزيد هداية من اهتدى وشاء الهداية طريقاً ويسهل له ويسر ذلك ويشبهه ، ويحكم بضلال من شاء ركب متن الضلالة فيخليه مستغرقاً بذنوبه ويعاقبه عليها.

فمثل قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلِتَسْأَلْنَ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ النحل : ٩٣ .

بيّنه الله تعالى في آيات أخرى ، فقوله (ويهدي من يشاء) بيّن المقصود هنا (بمن يشاء) فأفهمنا في آية أخرى أن من شاء الهداية حكم عليه بأنه من المهتدين ووفقه وزاده ، قال سبحانه : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أُنَابَ ﴾ الرعد : ٢٧ .

وأما قوله ﴿ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ ﴾ فإما أن يقال بأن معناه : يضل من يشاء الضلال ، وإما أنه سبحانه يحكم بالضلال على من شاء الضلال كما سيأتي معناه مفصلاً ، قال تعالى : ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ إبراهيم : ٢٧ . وقال

تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ ﴾ غافر: ٣٤ . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴾ النساء : ١٦٨ .

قال القاضي عبد الجبار الشافعي في « متشابه القرآن » ص (٤١٣) :

[﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ إبراهيم : ٤ ينبغي أن يكون المراد في هذا الموضوع أنه يضل من يشاء بأن يعاقبه ويهلكه جزاء له على كفره ، ويهدي من يشاء إلى الثواب وطريق الجنة جزاء له على إيمانه ، ولا بُدَّ من تقدير حذف في الكلام ، فكأنه قال تعالى : لبيّن لهم فمن قبل يهده ، ومن ردّ ذلك يضلّه ، فيكون ما يقع في الهدى والضلال جزاء عليه محذوف ذكره ..] .

وقد ذكر الإمام الفخر الرازي هذا الموضوع مطولاً في تفسيره (١٥١/٢) وأنا أختصر عيون ما جاء فيه مع زيادات وتنقيح :

قولنا : (أضله الله) إذا كان معناه أنه صَيَّرَهُ ضالاً عن الدين ، (بأن خلق فيه داعية الضلال وخلق فيه فهذا من المحال ، لأن معنى الإضلال عن الدين هو الدعاء إلى ترك الدين وتقييحه في عين الإنسان وهذا هو الإضلال الذي أضافه الله تعالى إلى إبليس عندما قال : ﴿ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ﴾ القصص : ١٥ ، وقال : ﴿ وَأَضَلَّيْنَهُمْ وَلَأْمَنِّيْنَهُمْ ﴾ النساء : ١١٩ ، وقال : ﴿ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضِلْنَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا ﴾ فصلت : ٢٩ ، وقال : ﴿ وَزَيْنَ لَهُمَ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ ﴾ النمل : ٢٤ و العنكبوت : ٣٨ .. وقد أضاف الله تعالى هذا الإضلال أيضاً إلى فرعون فقال : ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى ﴾ طه : ٧٩ ، وتوعد الذين يضلون الناس بالعذاب الأليم قال

تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ
الحساب ﴾ ص : ٢٦ .

« واعلم أن الأمة مجمعة على أن الإضلال بهذا المعنى لا يجوز على الله تعالى لأنه تعالى ما دعا إلى الكفر وما رغب فيه بل نهى عنه ، وزجر وتوعد بالعقاب عليه ، وإذا كان المعنى الأصلي للإضلال في اللغة ليس إلا هذا وهذا المعنى منفي بالإجماع ثبت انعقاد الإجماع على أنه لا يجوز إجراء هذا اللفظ على ظاهره . وعند هذا افتقر أهل الجبر والقدر إلى التأويل :

أما أهل الجبر فقد حملوه على أنه تعالى خلق الضلال والكفر فيهم وصددهم عن الإيمان وحال بينهم وبينه .

وقالت المعتزلة هذا التأويل غير جائز لا بحسب الأوضاع اللغوية ولا بحسب الدلائل العقلية ، أما الأوضاع اللغوية فبيانه من وجوه « :

منها : أنه تعالى وصف إبليس وفرعون بكونهما مُضَلَّلَيْن ، مع أن فرعون وإبليس ما كانا خالقين للضلال في قلوب المستجيبين لهما بالاتفاق .

ومنها : أنه تعالى لو خلق الضلال في العبد ثم كلفه بالإيمان لكان قد كلفه بالجمع بين الضدين وهو سفه وظلم ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ
لِّلْعَبِيدِ ﴾ فصلت : ٤٦ ، وقال : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ البقرة : ٢٨٦ .

وبذلك يثبت بطلان أن الله تعالى يُصَيِّرُ الناس ضالين ويخلق لهم داعية الضلال وفعل الضلال .

والمتتبع للنصوص يجد أن الله تعالى لا يذكر الإضلال إلا في حق

العصاة والفساق والكفار ، قال تعالى : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ البقرة : ٢٦ .
﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾ إبراهيم : ٢٧ ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾
المائدة : ٦٧ ، ﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ ﴾ غافر : ٣٤ .

فيكون معنى أضله الله دائراً في المعاني التالية :

أولاً : أن الإضلال هو التسمية بالضلال فيقال أضله أي سمّاه ضالاً
وحكم عليه به ، وأكفر فلان فلاناً إذا سماه كافراً وحكم عليه بذلك ، قال
الكميت :

وطائفة قد أكفروني بحبكم وطائفة قالوا مُسيءٌ ومُذنبٌ

ثانياً : الضلال والإضلال هو العذاب والتعذيب بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ
المجرمين في ضلالٍ وسُعُرٍ ، يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النارِ على وُجُوهِهِمْ ذُقُوا مَسَّ
سَقَرٍ ﴾ القمر ٤٧-٤٨ ، فوصفهم الله تعالى بأنهم يوم القيامة في ضلالٍ وذلك لا
يكون إلا عذابهم ، وقال تعالى : ﴿ إِذِ الْأَغْلالِ فِي أَعناقِهِم والسلاسل يُسْحَبُونَ
فِي الحميمِ ثُمَّ فِي النارِ يُسْجَرُونَ ، ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ مِنْ دُونِ
اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا بَلْ لَمْ نَكُنْ نَدْعُوا مِنْ قَبْلُ شَيْئاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكافِرِينَ ﴾
غافر : ٧١-٧٤ ، وقد فسروا ذلك الضلال بالعذاب .

ثالثاً : أن يحمل الإضلال على الإهلاك والإبطال كقوله : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلُّ أَعْمَالِهِمْ ﴾ محمد : ١ ، أي أبطلها وأهلكها .

رابعاً : أن يكون الإضلال هو التخلية وترك المنع بالقهر والجبر ، فيقال
أضله إذا خلاه وضلاله ، قالوا ومن مجازة قولهم : أفسد فلان ابنه وأهلكه ودمر
عليه إذا لم يتعهده بالتأديب .

خامساً : أن يكون الإضلال بمعنى أن يكون شيء ما سبباً للحكم على صاحبه بالضلال دون أن يكون له تأثير في الإضلال حقيقة ، وذلك أن الرجل إذا ضلَّ باختياره عند حصول شيء من غير أن يكون لذلك الشيء أثر في إضلاله فيقال لذلك الشيء إنه أضله ، كما جاء في كتاب الله تعالى أن سيدنا إبراهيم عليه السلام قال في حق الأصنام : ﴿ رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّنَا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ ﴾ إبراهيم : ٣٦ ، أي ضلوا بهن ، وقال : ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا ﴾ نوح : ٢٣ ، ٢٤ ، أي ضل كثير من الناس بهم ، وقال : ﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴾ المائدة : ٦٤ ، وقال : ﴿ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا ﴾ نوح : ٦ ، أي لم يزدادوا بدعائي لهم إلا فراراً ، وقال : ﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي ﴾ المؤمنون : ١١٠ ، وهم لم ينسوهم في الحقيقة بل كانوا يذكرونهم الله ويدعونهم إليه ولكن لما كان اشتغالهم بالسخرية منهم سبباً لنسيانهم أضيف الإنساء إليهم .

وأما مثل حديث : « إن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن »^(٥٩٦) فإنه معارض لا يصح ، ولئن أولناه على أن المراد به ليس إثبات

(٥٩٦) ضعيف . رواه مسلم (٢٠٤٥ / ٤) وأحمد (١٦٨ / ٢) والترمذي (٢١٤١ / ٤٤٩ / ٤) وابن حبان (١٨٤ / ٣) وغيرهم ، وهو من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص وهو من رواية الإسرائيليات ، تفرد به حميد بن هانيء عن عبد الله بن يزيد عن ابن عمرو بن العاص ، وإذا اعتبرنا أن متابعة رشدين بن سعد لحيوة بن شريح لا عبرة بها وهو كذلك فالحديث مما تفرد به عبد الله بن يزيد المقرئ عن حيوة بن شريح عن حميد بن هانيء عن أبي عبد الرحمن الحبلي الذي هو عبد الله بن يزيد المعافري عن ابن عمرو وكل واحد تفرد به في الرواية ولم يروه غيره عن شيخه ! وهذا يوجب ضعف الحديث وأنه غريب فرد في خمس

أصابع وإنما كناية على أن القلوب بيد الله بمعنى أنها تحت تصرفه وتدبيره فيصرفها إلى الإيمان والطاعات أو يصرفها إلى الكفر والمعاصي فهذه أيضاً مشكلة لأن الله تعالى لا يُكْرَهُ النَّاسَ لا على الإيمان ولا على الكفر ، قال تعالى ﴿ لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ البقرة: ٢٥٦ ، وقال تعالى ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى

طبقات ! فالإسناد على هذا غير صحيح ولا حسن ! وحفيد بن هانئ قال عنه أبو حاتم : صالح ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وهذا ينبيء أنه ليس من الثقات الذين يعتمد عليهم ! ورواه ابن ماجه (١٩٩) والحاكم في ((المستدرک)) (٥٢٥ / ١) وغيرهما من حديث النواس بن سمعان وهو أيضاً ممن يروي عن أهل الكتاب ! ولفظ روايته : « ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن إن شاء أقامه وإن شاء أزاعه » وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « يا مثبت القلوب ثبت قلوبنا على دينك » قال : « والميزان بيد الرحمن يرفع أقواماً ويخفض آخرين إلى يوم القيامة » . فعندي أن هذا الحديث لا يصح لأنه صريح في الجبر ورواته ممن يروي من كتب أهل الكتاب . وقد ينتصر بعض الناس لصحة هذا الحديث بقوله تعالى ﴿ واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون ﴾ الأنفال : ٢٤ ، ومعنى الآية الكريمة عندنا : أن الله تعالى يطلع على كل ما يخطر ببال المرء لا يخفى عليه شيء من ضمائره وما في قلبه ونفسه مما لم يفصح به لأحد فكأنه بينه وبين قلبه . وأما إذا قلنا بأن الله تعالى يمنعه من الهدى أو من الإيمان فقد بطل التكليف والتخليه لهما . وكذلك قد يحتجون لتصحيح الحديث المذكور بقوله تعالى : ﴿ ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون ﴾ الأنعام : ١١٠ ، قال القرطبي في تفسيره (٦٥ / ٧) : [هذه آية مشكلة ! ولا سيما وفيها ﴿ ونذرهم في طغيانهم يعمهون ﴾ ، قيل المعنى : ونقلب أفئدتهم وأنظارهم يوم القيامة على لهب النار وحرّ الجمر كما لم يؤمنوا في الدنيا . ﴿ ونذرهم ﴾ أي في الدنيا أي نمهلهم ولا نعاقبهم ، فبعض الآية في الآخرة وبعضها في الدنيا ، ونظيرها ﴿ وجوه يومئذ خاشعة ﴾ فهذا في الآخرة ، ﴿ عاملة ناصبة ﴾ في الدنيا] .

يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿ يونس : ٩٩ !

فظاهر الكلام أنه من الإسرائيليات لأن فيه مادة الجبر وعدم الاختيار !

على أنه يتعلق الكلام على هذا الحديث ومعناه بعدة آيات كريمة مثل قوله تعالى ﴿ إِنَّ يَعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ الأنفال : ٧٠ ، ويعارضه في الظاهر لا في الحقيقة قوله تعالى ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَعُدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرُّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الأنعام : ١٢٥ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَزَيْنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَهُ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴾ الحجرات : ٧ . وقوله تعالى : ﴿ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾ الأنفال : ٢٤ ، وفي كلا الآيتين يستحيل أن يخلق الله في القلوب ما يصرفها قسراً وقهراً إلى الإيمان أو الكفر !

وبيان ذلك أن الله تعالى هدى الناس جميعاً أي بين لهم الهدى وطريق النجاة ! وحكم بالهداية ووفق من اتجه لها وأرادها وفعلها ! كما حكم بالضلال على الكفار وضيق عليهم صدورهم ليرجعوا إلى الإيمان .

وأما معنى قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَعُدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرُّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الأنعام : ١٢٥ ، فأما الهداية فقد بين الله تعالى أنه يهدي من اهتدى وأراد الهداية قال تعالى ﴿ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾ مريم : ٧٦ ، وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴾ سورة سيدنا محمد : ١٧ ، فيكون معنى الكلام هو : أن مَنْ رَأَى اللَّهَ مِنْهُ بَوَادِرَ الْإِيمَانِ

والإقبال سهل الله ذلك عليه بأن يشرح صدره لقبول الحق والدخول في الإسلام ، ومن كان غير مؤمن وكان متعتاً في الكفر جعل الله له حالة من الكرب وعدم الراحة فلعله يقلع عما هو فيه من الكفر ﴿ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرُّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الأنعام : ١٢٥ ، فبسبب عدم إيمانهم جعل عليهم الرجس وجعل الله تعالى صدورهم ضيقة حرجة كأنما يصعدون في السماء !!

وهذا يبين أن الله لم يبتدئهم بهذا وإنما هم كانوا كفاراً لذلك جعل الله عليهم رجساً بسبب كفرهم كما بين ذلك في نفس الآية !!

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ البقرة : ٦ ، فهؤلاء كفروا أولاً فختم الله على قلوبهم ، ومعنى الختم هنا هو على المجاز وهو : مثلٌ يقال لمن لا يفهم الحق ، فأنت عندما تنصح إنساناً وتبين له الحق وتراه يرده ولا يقبله ويعاند ويكابح تقول : مطبوع على قلبه ، أو أعمى الله بصيرته أو قلبه ! أو نحو هذا ! ولا يعني هذا أن الله سبحانه أكرهه على هذا أو ألجأه له ! وقد أبدع في إبراز هذا المعنى الراغب في « المفردات » فقال في (ختم) : [...] ﴿ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ ﴾ الأنعام : ٤٦ ، إشارة إلى ما أجرى الله به العادة أن الإنسان إذا تنهى في اعتقاد باطل أو ارتكاب محظور ولا يكون منه تَلَفٌ بوجه إلى الحق يورثه ذلك هيئة تَمَرُّهُ على استحسان المعاصي وكأنما يُخْتَمُ بذلك على قلبه وعلى ذلك : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ النحل : ١٠٨ ، وعلى هذا النحو استعارة الإغفال في قوله عز وجل : ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾ الكهف : ٢٨ ، واستعارة الكين في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ الإسراء : ٤٨ ، واستعارة القساوة في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ

قَاسِيَةٌ ﴿ المائدة : ١٣ ﴾ ! وهو كلام غاية في الحُسْن !

الكلام في الوعد والوعيد

وقوله (**ومنجز لمن أراد وعده**) : مختصر ما يريده الناظم هنا أن وعد الله المؤمنين بالثواب والإكرام لا يتخلف ولا بُدَّ أن يُنَجَزَ ، أما وعيده للعاصين والكافرين فقد يتخلف . وهذا أيضاً خطأ محض ، كما سيأتي وهذا قول جمهور الأشاعرة ، وقد خالفهم فيه الماتريدية — وهم من أهل السنة — فقالوا هم وأئمة أهل البيت والمعتزلة وغيرهم : إن الوعيد لا يتخلف كالوعد . قال الناظم اللقاني رحمه الله تعالى مثبتاً الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية في هذه النقطة :

[هو إشارة إلى مسألة الوعد والوعيد التي اختلف فيها الأشاعرة والماتريدية ، فقال الأشاعرة : الثواب فضل من الله سبحانه ، وقد وعد به المطيع فيجب عقلاً الوفاء به^(٥٩٧) ، لأن الخلف في الوعد نقص يجب تنزيهه تعالى عنه .. ويجب شرعاً اعتقاد إنجاز الله الوعد لما مرَّ ، يعني بخلاف الوعيد فلا يستحيل إخلافه لعدم النقص عرفاً ، بل يعد إخلافه كرمماً وكمالاً يتمدح به . واعترض على هذا المذهب في جانب الوعيد بلزوم مفسد كثيرة :
منها : الكذب ، وقد قام الإجماع على تنزُّه خبره تعالى منه .

(٥٩٧) وهذا القول منه يتضمن شيئين : الأول : تصريحه بأنه يجب على الله تعالى أن يثيب المطيع ، أي أن الله تعالى أوجبه على نفسه . والثاني : أنه خلاف قوله فيما بعد (فإن يثبنا فبمحض الفضل) في البيت رقم (٥٠) !!

ومنها : تبديل القول ، وقد قال تعالى : ﴿ مَا يُدَلِّلُ الْقَوْلَ لَدِيَّ ﴾ ق : ٢٩ .

ومنها : أنه لا يتوجه معه الرد على الفلسفي في نفيه المعاد ونشر الأجساد .

ومنها : تجويز عدم خلود الكفار في النار ، وهو خلاف ما قامت عليه القواطع من خلودهم فيها وقال الماتريدية : يمتنع : تخلف الوعيد كما يمتنع تخلف الوعد .. [(٥٩٨)] .

والقول بتخلف وعيد الله تعالى قد يؤدّي إلى إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة كما قال الناظم رحمه الله تعالى آنفاً أي إنكار النصوص المقطوع بها الناصة على وعيد الكفار والفجار والمجرمين ، وربما كان سبب القول بهذا القول الباطل المردود آراء سياسية كان يقول بها بعض خلفاء الجور من الأمويين والعباسيين .

وقد اعترف الناظم بعد ذلك بأن تخلف الوعيد إنما يكون في ذنوب المؤمن إلا الكفر والشرك بالله تعالى ، وبذلك قارب أن يكون من أهل العدل القائلين بأنه باجتناب الكبائر يكفر الله تعالى خطايا المؤمن الصغائر ، وكذا يعفو الله تعالى عن العبد بالتوبة من الكفر والكبائر .

فلذلك عاد الناظم رحمه الله تعالى فقال في « هداية المرید » (١/٥٥٣) :
[وتحرير القول عندي : أن هذه المسألة راجعة إلى جواز العفو عن الذنوب فتجويز عدم إنفاذ الوعيد هو قول من يجوز العفو عنها ، ومحل الجواز

(٥٩٨) الشرح الصغير للناظم المسمى : « هداية المرید لجوهرة التوحيد » (١/٥٤٩-٥٥٥) .

العفو إنما هو في ذنب ليس كفرًا ، أما ما كان كفرًا فلا عفو عنه ، والوعيد به على حاله غير مؤوّل [.

وقال الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (١٠١) : [وذهبت الماتريدية إلى أنه يمتنع تخلف الوعيد كما يمتنع تخلف الوعد ، ولا يرد على ذلك أن الوعيد يتخلف في المؤمن المغفور له ، لأن الآيات الواردة بعموم الوعيد مخرج منها المؤمن المغفور له^(٥٩٩) ، وأما غير المغفور له فلا بد من نفوذ الوعيد فيه ، فقولهم : لا بد من إنفاذ الوعيد ولو في واحد الآتي في قوله :

وواجب تعذيب بعضاً ارتكب كبيرة ثم الخلود مجتنب
إنما يظهر على كلام الماتريدية ، .. فظهر أن الخلاف حقيقي وإن جعله بعضهم لفظياً [.

وأقول : الظاهر أن المسألة تطورت عن هذا الحال ولم تقتصر على أن وعيد الله تعالى قد يتخلف وإنما انبثق منها أمر آخر فوصلت إلى نظرية (تعذيب المطيع وإثابة العاصي) وهي أنه يجوز أن يضع الله الكافرين في الجنة والمؤمنين الطائعين في النار ، بدعوى أن الخلق مُلْكُ لله تعالى والله سبحانه يفعل في ملكه ما يشاء ، ولا يكون ذلك ظلماً ولا جوراً منه سبحانه - كما يدعون - ، فقد عرّف هؤلاء الظلم بأنه : التصرف في مُلك الغير ، والله تعالى لا يصادف لغيره ملكاً ، ولذلك لو فعل الله ذلك لكان ذلك منه عدلاً^(٦٠٠) - حسب تعبيرهم - ، فيكون القائلون بذلك قد ضربوا بعشرات

(٥٩٩) أي التائب .

(٦٠٠) وقضية الملك هذه سيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى في قول الناظم :

الآيات الكريمة التي تقرر أن الله لا يظلم الناس شيئاً وأنه سيجازيهم بأعمالهم
عُرْضَ الحائِط .

قال شيخنا سيدي الإمام المحدث عبدالله الغماري في كتابه «خواطر
دينية» الجزء ١ / ص ٧٢ : [الظلم وضع الشيء في غير مستحقه ... والأشاعة
عرفوا الظلم بأنه التصرف في ملك الغير ، وبنوا عليه أن القدرة لا تتعلق به لأنه
لا يوجد ملك لغير الله تعالى . وتمحلوا في تأويل النصوص المذكورة التي
تفيد إمكان تعلق القدرة بالظلم] .

فالرد على من يقول بذلك : أن الله تعالى اعتبر تعذيب المؤمنين ظلماً ،
ونفى الظلم عن نفسه ، في آيات كثيرة جداً منها قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا
تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ البقرة : ٢٨١ ،
وقوله تعالى ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ
وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ آل عمران : ٢٥ ، وقوله : ﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ ﴾ آل
عمران : ١٠٨ ، وقوله ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ آل عمران : ١١٧ ،
فاعتبر أن وضعهم في النار بلا ذنب ظلم ، فأخبر سبحانه أنه لم يدخلهم النار
ظلماً منه بلا سبب وإنما بسبب كفرهم وعنادهم ومعاصيهم التي هي ظلمهم
لأنفسهم (٦٠١) .

(وقولهم إن الصلاح واجب ..) .

(٦٠١) وقوله تعالى ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ آل عمران : ١٨٢ ،
وقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا
عَظِيمًا ﴾ النساء : ٤٠ ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ

وقد عدَّ التاج السبكي هذه المسألة أيضاً مما وقع الخلاف فيه بين
 الماتريديّة والأشاعرة في « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/٣٨٤) حيث قال :
 [وقد عرفنا أن الشيخ الإمام كان يقول إن عقيدة الطحاوي لم تشتمل إلا على
 ثلاث ولكننا نحن جمعنا الثلاث الأخر من كلام القوم . أولها : أن الرب تعالى
 له عندنا أن يعذب الطائعين ويثيب العاصين كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه
 عدل لا حجر عليه في ملكه ولا داعي له إلى فعله وعندهم يجب تعذيب
 العاصي وإثابة المطيع ويمتنع العكس ...] . وبذلك يتبين بأن عقيدة الطحاوي
 ليس مجمعاً عليها ولم يتفق عليها أهل السنة فضلاً عن غيرهم كما يدّعي بعض
 المتعصبين .

وقال العلامة السيد الزبيدي الحنفي في « شرح الإحياء » (٢/١٨٥) :

[وحاصل ما في المسامرة وشرحه أن الحنفية لما استحالوا عليه تعالى
 تكليف ما لا يطاق فهم لتعذيب المحسن الذي استغرق عمره في طاعة مولاه
 أشد منعا لتعذيب المحسن المذكور وهم في ذلك مخالفون للأشاعرة القائلين
بأن له تعالى تعذيب الطائع وإثابة العاصي ولا يكون ظلماً كما مرّ ، ثم منعهم
 ذلك ليس بمعنى أنه يجب عليه تعالى تركه كما تقول المعتزلة بل بمعنى أنه

فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿ النساء : ١٢٤ ، وقوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ
 عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ الأنعام : ١٦٠ ، وقوله
 تعالى ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ الأنفال : ٥١ ، وقوله : ﴿ وَلِكُلِّ
 أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ يونس : ٤٧ ، وقوله :
 ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ
 وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ يونس : ٥٤ ، والآيات في ذلك كثيرة جداً .

يتعالى عن ذلك لأنه غير لائق بحكمته فهو من باب التنزيهات هذا في التجويز عليه تعالى عقلاً وعدمه ، أما الوقوع فمقطوع بعدمه غير أنه عند الأشاعرة للوعد بخلافه وعند الحنفية والمعتزلة لذلك الوعد ولقبح خلافه [٦٠٢] .

واحتج بعض من لم يع لذلك من القرآن بقوله تعالى : ﴿ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ المائدة : ١٧ ، قالوا : ﴿ يُهْلِكُ ﴾ أي يضع في النار ! وهذا احتجاج مردود لأن معنى الإهلاك هنا الإماتة وليس التعذيب ، كما قال تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ النساء : ١٧٦ ، وبما أجبنا به أجاب أكابر العلماء كالإمام القرطبي الأشعري في تفسيره (١١٩/٦) حيث قال :

[يملك بمعنى يقدر من قولهم ملكت على فلان أمره أي اقتدرت عليه ، أي فمن يقدر أن يمنع من ذلك شيئاً ، فأعلم الله تعالى أن المسيح لو كان إلهاً لقدرة على دفع ما ينزل به أو بغيره ، وقد أمات أمه ولم يتمكن من دفع الموت عنها ، فلو أهلكه هو أيضاً فمن يدفعه عن ذلك أو يردده] !! وقال الفخر الرازي في تفسيره (١٩٦/١١/٦) : [الملك هو القدرة] .

(٦٠٢) وقال الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٩٢-١٩٣/٢) : [وحاصل ما في المسابرة وشرحه ما نصه : لا نزاع في استقلال العقل بإدراك الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال والنقص كالعلم والجهل والعدل والظلم ورد شرع أم لا وكذا بمعنى ملاءمة الغرض وعدمها كقتل زيد بالنسبة إلى أعدائه وأوليائه وفاقاً منا ومن المعتزلة] وقالت الأشاعرة قاطبة ليس للعقل نفسه حسن وقبح ذاتيان ولا لصفة توجبهما وقالت الحنفية قاطبة بثبوت الحسن والقبح للعقل على الوجه الذي قالته المعتزلة] .

فيملك معناها يقدر والهلاك هنا هو الموت وليس ما يزعمه بعض
المبتدعة من تعذيب المطيع وإثابة العاصي ! فسقط كلامهم من أصله !!

ومن الأحاديث الموضوعية التي احتج بها أصحابنا في كتبهم : حديث
أنس ابن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من وعده الله
على عمل ثواباً فهو مُنجزه له ، ومن وعده على عمل عقاباً فهو فيه
بالخيار »^(٦٠٣) . وهل يجوز أن ينقض ما ثبت في القرآن من آيات الوعيد
بحديث تالف كهذا؟! فلا أدري أين ذهبت العقول !

**وهذه المسألة تعرف عند أهل العدل من أئمة أهل البيت والمعتزلة
بمسألة (صدق الوعد والوعيد) ، قال الإمام المتوكل على الله أحمد بن
سليمان^(٦٠٤) (ت ٥٦٦هـ) وهو من علماء أهل البيت الزيدية :**

[فعندنا ، وعند المعتزلة أن الله صادق الوعيد ، كما أنه صادق
الوعد ، .. وقالت الحشوية والمرجئة^(٦٠٥) لا يستحق أهل القبلة العذاب

(٦٠٣) موضوع ورقة الوضع بادية عليه . رواه أبو يعلى في مسنده (٦٦/٦) وقال الحافظ
ابن حجر في المطالب العالية (٢٩٨٨) بعد أن عزاه لأبي يعلى والبخاري : قال البخاري :
« سهيل لا يتابع على حديثه » . قلت : سهيل هذا قال عنه البخاري في الضعفاء الصغير
ص (٥٦) : « منكر الحديث » ، قلت : [وقال أحمد فيه : روى أحاديث منكراً ، وقال
البخاري : لا يتابع في حديثه يتكلمون فيه ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي يكتب حديثه ولا
يحتج به] انظر « تهذيب التهذيب » (٢٢٩/٤) للحافظ ابن حجر .

(٦٠٤) في كتابه المطبوع « حقائق المعرفة في علم الكلام » ص (٢٢٣) طبع مؤسسة
الإمام زيد بن علي الثقافية ، اليمن / صنعاء ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
(٦٠٥) والحنفية الماتريديّة هنا ليسوا من المرجئة فقد وافقوا أهل العدل في هذه المسألة

واستدلوا بقول الله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ النساء: ٤٨ ، ونحن نعارضهم بالكتاب والسنة ، قال تعالى :
﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ، يَصَلُّونَهَا يَوْمَ الدِّينِ ، وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴾ الانفطار :
١٤-١٦ ، وقال تعالى : ﴿ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ ق: ٢٩ ، وقال
تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ خَالِدُونَ ﴾ الزخرف : ٧٤ ، وقال تعالى :
﴿ وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ
مُهِينٌ ﴾ النساء : ١٤ ، .. ومعنى قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾
الزمر : ٥٣ ، المراد به مع التوبة لأنه ذكر عقيب هذه الإنابة بقوله ﴿ وَأَنْبِئُوا إِلَى
رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ﴾ الزمر : ٥٤ ، فَشَرَطَ التَّوْبَةَ ،
وأما احتجاجهم بقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ
ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ النساء : ٤٨ ، فإن المراد به الصغائر والتوبة أيضاً من الكبائر ،
والدليل على ذلك قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا
اللَّيْمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ ﴾ النجم : ٣٢ ، فأخبر أنه واسع المغفرة لمن اجتنب
كبائر الإثم والفواحش ، وأنه لا يغفر الفواحش والكبائر إلا لمن تاب لقوله
تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ طه : ٨٢ ،
وقوله ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ^(٦٠٦) الرعد : ٦ ، المراد به إذا
تابوا وأخلصوا وذلك موجود في القرآن كثير [.

وقال القاضي عبد الجبار في « شرح الأصول الخمسة » ص (١٣٦) :

باعتراف علماء الأشاعرة كما تقدّم عن اللقاني والباجوري .

(٦٠٦) وقوله تعالى : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو

عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ فصلت : ٤٣ .

[وبعد ، فلو جاز الخلف في الوعيد لجاز في الوعد ، لأن الطريق في الموضوعين واحدة ، فإن قال : فرق بينهما ، لأن الخلف في الوعيد كرم ، وليس كذلك في الوعد ، قلنا : ليس كذلك ، لأن الكرم من المحسنات ، والكذب قبيح بكل وجه ، فكيف تجعله كرمًا؟!] .

وقال العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٩٥/٢) : [تنبيه : قال ابن الهمام : اعلم أن محل الاتفاق في الحسن والقبح العقليين إدراك العقل قبح الفعل بمعنى صفة النقص وحسنه بمعنى صفة الكمال ، وكثيراً ما يذهل أكابر الأشاعرة عن محل النزاع في مسألتي التحسين والتقييح العقليين لكثرة ما يشعرون النفس أن لا تحكم للعقل بحسن ولا قبح فذهب لذلك عن خاطرهم محل الاتفاق حتى تحير كثير منهم في الحكم باستحالة الكذب عليه تعالى لأنه نقص ؛ حتى قال بعضهم ونعوذ بالله ممن قال : لا تتم استحالة النقص عليه تعالى إلا على رأي المعتزلة القائلين بالقبح العقلي ...] ! فتأمل جيداً !

وملخص القول فيما سبق : أن وعد الله للمطيعين ووعيده للعصاة لا يتخلفان بحسب الشروط المذكورة في القرآن الكريم ، فمن تاب عفا الله تعالى عنه ، ومن عصى بالكفر أو بالكبائر بعد الطاعات ومات على ذلك عذبه الله تعالى كما أخبر في كتابه . والله تعالى أعلم وأحكم .

الكلام في السعادة والشقاء

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٤٧- فَوْزُ السَّعِيدِ عِنْدَهُ فِي الْأَزْلِ كَذَا الشَّقِيُّ ثُمَّ لَمْ يَتَّقِلْ)

الشرح : إذا أراد أن السعداء والأشقياء أي من سيسعد بأعماله ومن سيشقى بأعماله معلومان عند الله تعالى في القَدَم فهذا حق لا مرية فيه ، ولا داعي لذكره هنا ، وإنما يكفي التنبيه عليه أثناء الكلام على صفة العلم ، وأما إن أراد القائل بهذا أن العبد مسوق رغم أنه إلى السعادة أو إلى الشقاوة ومجبر عليهما فهذه عقيدة مردودة ، وكذلك من اعتقد ما جاء في بعض الأحاديث المردودة أن الله تعالى خلق الأرواح أو الخلق قبل أن يأتي بهم إلى الدنيا وقال هؤلاء للجنة وقبض قبضة أخرى وقال هؤلاء للنار ولا أبالي وسيصيرون إلى ما قدّره الله لهم فهذه عقيدة فاسدة أيضاً .

فالحق أن الله تعالى أوجد العباد في الدنيا ولم يكرههم على شيء وجعلها دار بلاء وامتحان فمن آمن وعمل صالحاً باختياره فإنه من السعداء ومصيره الجنة، ومن كفر أو عصى بالكبائر والجرائم التي منها ظلم العباد والتجبر بهم فإنه من الأشقياء وإلى جهنم وبئس المهاد ، هذه عقيدة الإسلام المنصوص عليها في كتاب الله تعالى وسنة نبيه الصحيحة .

قال الناظم رحمه الله تعالى في شرحه الصغير^(٦٠٧) : [هذه مسألة اختلف

(٦٠٧) شرح الناظم الصغير على الجوهرة المسمى « هدية المرید » (١/٥٥٦) .

فيها الأشاعرة والماتريدية أيضاً ، فقال الأشاعرة : السعادة والشقاوة أزليتان ، بمعنى أنهما مقدرتان في الأزل ، لا يتغيران ولا يتبدلان ، فالسعادة : الموت على الإيمان ، لتعلق العلم الأزلي بها كذلك ، والشقاوة : الموت على الكفر ، لتعلق العلم الأزلي بها كذلك وقال الماتريدية : السعيد هو المسلم والشقي هو الكافر ، والسعادة الإسلام ، والشقاوة الكفر ، وعليه فيتصور أن السعيد قد يشقى بأن يرتد بعد الإيمان ، والشقي قد يسعد بأن يؤمن بعد الكفر [.

وأقول هنا : ليس لنا أن ننظر إلى ما هو مقرر في علم الله تعالى من الشقاوة والسعادة لأننا لا نعلمه ولا يمكننا أن نعلمه وإنما علينا الإيمان بما قدّمناه من وجوب العمل بالفرائض والأعمال الصالحة واجتناب المحرمات للنجاة ونيل السعادة والعكس بالعكس ، ويكفي أن نقول هنا لتأييد ما نقول : قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ، وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾ الليل : ١٠-٥ ، وأما الانشغال بما في علم الله تعالى فهو نوع من الفلسفة والهرطقة التي لا فائدة من ورائها ، والمسألة كما يظهر إنما ابتداء الكلام بها المتقدمون واعتمدوا على عدة أحاديث مُتَكَلِّم فيها ، وممن كان قد أوردتها وعدّها من جملة قضايا القضاء والقدر الأشعري في الإبانة ص (٢٧٦-٢٨٨) ، ولنذكر الأحاديث التي اعتمدوا عليها في ذلك مع بيان وجه ضعفها وبطلانها والله الموفق :

أحاديث القبضة :

وأما احتجاج الجبرية بالأحاديث فالأصل فيه أنه لا تثبت العقائد بالأحاد ، ومع ذلك فإننا نورد بعض تلك الأحاديث التي احتجوا بها في ذلك فنقول :

١- حديث القبضة ، روى مالك في الموطأ من حديث مسلم بن يسار عن عمر بن الخطاب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله تبارك وتعالى خلق آدم ، ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذريةً ، فقال : خلقت هؤلاء للجنة ويعمل أهل الجنة يعملون ، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذريةً ، فقال : خلقت هؤلاء للنار ويعمل أهل النار يعملون » . وهذا موضوع قطعاً عندنا وفي إسناده انقطاع فقد قال الترمذي في السنن (٣٠٧٥) : [ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر] . وقد طعن فيه ابن عبد البر في « التمهيد » (٦/٣-٦) (٦٠٨) .

(٦٠٨) ورواه أحمد في مسنده (١٨٦/٤) وابن حبان في صحيحه (٥٠/٢) من حديث عبدالرحمن بن قتادة السلمي مرفوعاً وفيه بعد قوله « وهؤلاء في النار ولا أبالي » : (فقال قائل : يا رسول الله فعلى ماذا نعمل ؟ قال : « على مواقع القَدَر ») ، وقد تناقض رأي شعيب فيه وآخر أقواله أو أقوال أحد أفراد اللجنة القائمة على تخريج الكتاب لأنه ليس هو مخرج الكتاب في الواقع : [صحيح لغيره ، وإسناده مضطرب كما قال ابن عبد البر وابن السكن ، وخطأ البخاري إسناده هذا] ، انظر تاريخ البخاري (٣٤١/٥) . ورواه أحمد (١٧٦/٤) من طريق حماد بن سلمة عن الجريري عن أبي نضرة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم به ، وصححه شعيب في تعليقه على المسند (١٣٤/٢٩) ! مع أن في الإسناد حماد بن سلمة ، والجريري كان قد اختلط ، فالحديث باطل على

٢- ومن جملة المنكرات المروية في هذا الباب ما رواه عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً : « إن الله عز وجل خلق خلقه في ظلمة فألقى عليهم من نوره^(٦٠٩) فمن أصابه من ذلك النور اهتدى ومن أخطأه ضل » فلذلك أقول جف القلم على علم الله تعالى^(٦١٠) . وهو من جملة الإسرائيليات التي يرويها عبدالله بن عمرو بن العاص والتي صيِّرت خطأً أحاديث مرفوعة عن سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم . وقد ذكر الحافظ ابن حجر في كتاب « النكت على كتاب ابن الصلاح » (٢/ ٥٣٢) أن ابن عمرو حدَّث بإسرائيليات حيث قال ما نصه : « وكعبدالله بن عمرو بن العاص ، فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة ، حتى كان بعض أصحابه ربما قال له : حدَّثنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم ولا تحدَّثنا عن الصحيفة^(٦١١) ، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدّمنا ذكرها الرفع لقوّة الاحتمال^(٦١٢) »

التحقيق من جميع طرقه ورواياته .

(٦٠٩) وذكره ابن كثير وغيره بلفظ : « فَرَشَّ عليهم من نوره » [تفسير ابن كثير (٢/ ١٧٨)

طبعة دار المعرفة / بيروت ، أثناء تفسير الآية رقم ١٢٢ من سورة الأنعام] .

(٦١٠) هو حديث مردود موضوع من جملة ما حكاه ابن عمرو من كتب أهل الكتاب .

رواه أحمد في المسند (٢/ ١٧٦ و١٩٧) ، والترمذي (٢٦٤٢) ، وابن أبي عاصم (٢٤٤) ،

والبزار (٢١٤٥) ، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ٤٣-٤٥) ، والحاكم (١/ ٣٠) ، والبيهقي

(٤/ ٩) وغيرهم .

(٦١١) قال الذهبي في « سير النبلاء » (١٣/ ١٠٨) إنه لا يجوز تقليد جماعة من الصحابة

في بعض المسائل .

(٦١٢) وقد يقول قائل هذا في الأمور التي لم يرفعها ابن عمرو ، ونقول : بأن ما رفعه إذا

انتهى كلام الحافظ وهو كلام حسن نفيس جداً .

وهذه الأحاديث تفيد أن من عصى الله تعالى فقد عصاه رغماً عن أنفه لأن الله تعالى قدّر عليه المعصية وأراد أن يضعه في النار وهذه مكابرة للغاية فإن فيها إثبات الظلم على الله تعالى ، والله منزّه عن الظلم ، لأنه نفى الظلم وحرّمه على نفسه سبحانه .

أحاديث الشقاء والسعادة والقدر فيهما :

١- عن زيد بن وهب قال عبد الله حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق قال :

« إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغاً مثل ذلك ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع كلمات ويقال له اكتب عمله ورزقه وأجله وشقي أو سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح ، فإن الرجل منكم

وجدنا أن فيه ما نفهم منه أنه معارض لما ثبت من وجه آخر فإننا نردّه ولا نقبله ونعتبره من الإسرائيليات ، مثل ما حصل في بعض روايات أبي هريرة ، كحديث التربة وغيره ، وأكد هذا المعنى بسر بن سعيد وهو من أصحاب أبي هريرة وكبار التابعين الثقات حيث قال : « اتقوا الله وتحفظوا من الحديث ، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويحدثنا عن كعب ، ثم يقوم ، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب ، ويجعل حديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ، كما ذكره الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٢/٦٠٦) ، وابن كثير في « البداية والنهاية » (٨/١٠٩) حيث قال : « وقال مسلم بن الحجاج : حدثنا عبد الله بن عبدالرحمن الدارمي ، حدثنا مروان الدمشقي ، عن الليث بن سعد ، حدثني بكير بن الأشج قال : قال لنا بسر بن سعيد ... » به ، وهذا إسناد صحيح .

ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع فيسبق عليه كتابه فيعمل بعمل
أهل النار ، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب
فيعمل بعمل أهل الجنة » .

هذا حديث لا يصح ، وإن روي في الصحيحين (البخاري ٣٢٠٨ ومسلم ٢٦٤٣) ،
وقد طعن فيه الحفاظ سابقاً ، فقد قال يعقوب بن سفيان الفسوي في « المعرفة
والتاريخ » (٧٦٩/٢) : « ولكن حديث زيد به خلل كثير » (٦١٣) .

(٦١٣) وقد كتم المزني الشامي هذا في « تهذيب الكمال » (١١١/١٠) فلم يُظهره !
وذكره الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (٣٦٨/٣) وكتاب ابن حجر أنفع من
كتاب المزني، لكن التعليقات التي على « تهذيب الكمال » جعلته اليوم مساوياً له !
ومحاولات الذهبي في الدفاع عن زيد بن وهب في « الميزان » محاولات فاشلة وغير
مجدية ولا نافعة! ومما يفيدنا من كلام الذهبي في « الميزان » قوله هناك : « ولا نفتح
علينا في زيد بن وهب خاصة في باب الاعتزال فردوا حديثه الثابت عن ابن مسعود » !!
فهذا ينبىء بأن الحديث رُدُّ قديماً! وهو غير ثابت حقيقة! وله سند آخر منقطع ضعيف من
رواية عامر بن عبد الله بن مسعود ولم يثبت له سماع من أبيه! فهذا الحديث من
الإسرائيليات بلا ريب إذ فيه أن العبد مُلجأً ومُكرهٌ وأن الكتاب إذا سبق عليه فإنه يغير حاله
ويضيع عمله! والله تعالى يقول ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من
أحسن عملاً ﴾ وهذا يبين أن العبد يدخل الجنة والنار بالكتاب الذي سبق عليه لا بعمله
وهذا باطل من القول! ومن دلائل كونه من باب الإسرائيليات أنه روي من طريق شُفَي بن
ماتع عن عبدالله بن عمرو بن العاص - وهو من رواة الإسرائيليات - عند الترمذي (٢١٤١)
حديث الكتابين أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج يوماً ومعه كتابان
أحدهما فيه أسماء أهل النار والثاني فيه أسماء أهل الجنة!! وشفي بن ماتع عندي
يهودي كذاب! وماتع اسم يهودي! واسم كعب الأحبار كعب بن ماتع!! وابن شُفَي هذا

٢- وأما حديث مسلم (٢٦٥٥) عن عمرو بن مسلم عن طاوس أنه قال :
أدرکت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون : كل
شيء بقدر ، قال : وسمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم : « كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز » .
والكيس الجدُّ والنشاط في الأمور . فهذا حديث ضعيف ، عمرو بن مسلم
ضعفوه ، قال أحمد بن حنبل : ضعيف ، وقال مرة : ليس بذاك ، وقال يحيى بن
معين : ليس بالقوي ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال الساجي : صدوق
يهم ، وقال ابن خراش : ليس بشيء ، وكذلك قال ابن حزم . كما في تهذيب
الكمال (٢٢ / ٢٤٤) وحواشيه . وقد أورد ابن حجر هذا الحديث في كتابه
« الوقوف على الموقوف » برقم (١٧٣) .

٣- ومن تلك الأحاديث المردودة أيضاً في هذا الموضوع حديث أبي
هريرة في محاجة سيدنا آدم وسيدنا موسى في القدر ، المروي في البخاري
(٦٦١٤) ومسلم (٢٦٥٢) ، ولفظه :

« اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى فَقَالَ لَهُ مُوسَى يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُوْنَا خَيْبَتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنْ
الْجَنَّةِ قَالَ لَهُ آدَمُ يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ أَتْلُومَنِي عَلَى أَمْرٍ
قَدَرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى فَحَجَّ آدَمُ
مُوسَى » .

روى عن تبيع الحميري ابن امرأة كعب الأحبار ! ومن هنا تعلم الاتصال المباشر لهذه
الأفكار بالفكر اليهودي ! وشُفِي لا يُعْرَف مَنْ هُوَ جَدُّهُ وَلَا نَسَبُهُ وَقَدْ نَسَبَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى
الْأَصْبَحِيِّ تَغْطِيَةٌ عَلَى حَقِيقَةِ أَصْلِهِ !

تفرّد به أبو هريرة وهو عندنا مما أخذ عن كعب ونحوه من أهل الكتاب ، ولا يليق من نبي كسيدنا موسى عليه السلام أن يخاطب أباه النبي سيدنا آدم عليه السلام بمثل هذا الكلام وقوله له : (خيبتنا) ، ثم كيف يكون سيدنا موسى عليه السلام لا يفهم قضية القضاء والقدر؟! ثم أين تم اجتماع هذين النبيين الكريمين؟! وبمثل هذا يُفْتَح المجال للكفار والمجرمين والعصاة أن يحتجوا على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين بالقدر صراحة وأن حجتهم صحيحة مقبولة ! ومعاذ الله تعالى !

وقد روى الإمام مسلم بن الحجاج في كتابه « التمييز » ص (١٠) بإسناده الصحيح عن بسر بن سعيد^(٦١٤) أنه قال : [اتقوا الله ، وتحفظوا من الحديث فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله ، ويحدثنا عن كعب ، ثم يقوم . فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كعب ، وحديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم]^(٦١٥) .

وقال الإمام الرازي في « أساس التقديس »^(٦١٦) ص (١٧٠) : [اشتهر فيما

(٦١٤) بُسر بن سعيد هو الإمام التابعي القدوة بسر بن سعيد المدني من رجال الصحيحين وكتب السنن الأربعة ، وقال عمر بن عبدالعزيز : إنه أفضل أهل زمانه بالمدينة ، وثقوه ، توفي سنة مائة من الهجرة ، انظر « سير أعلام النبلاء » (٤/٥٩٤) .

(٦١٥) وذكره ابن كثير في « البداية والنهاية » (٨/١٠٩) ، وابن عساکر في « تاريخ دمشق » (٦٧/٣٥٩) وفي المخطوط منه (١٩/١٢١/١) والذهبي في « سير النبلاء » (٢/٦٠٦) وقال المعلق عليه : « وهذا إسناد صحيح » .

(٦١٦) في (الفصل الحادي والثلاثون في كلام كلي في أخبار الآحاد) من « أساس

بين الأمة أن جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكرة واحتالوا في ترويجها على المحدثين ، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها ، وأي منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدر في الإلهية ويبطل الربوبية ؟ فوجب القطع في أمثال هذه الأخبار بأنها موضوعة . وأما البخاري والقشيري فهما ما كانا عالمين بالغيوب ، بل اجتهدا واحتاطا بمقدار طاقتهما ، فأما اعتقاد أنهما علما جميع الأحوال الواقعة في زمان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى زماننا فذلك لا يقوله عاقل ، غاية ما في الباب أنا نحسن الظن بهما وبالذين روي عنهم ، إلا أنا إذا شاهدنا خبراً مشتملاً على منكر لا يمكن إسناده إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قطعنا بأنه من أوضاع الملاحدة ، ومن ترويجاتهم على أولئك المحدثين [.

وقال الشريف العلامة زكريا الإدريسي المالكي الأشعري في « أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية »^(٦١٧) ص (١١٩) : [قاعدة : كل لفظ يرد من الشارع في الذات والصفات فلا يخلو أن يكون متواتراً أو آحاداً ، فإن كان متواتراً فيستحيل أن يكون منه نص لا يحتمل التأويل على أمر محال عقلاً ، وإن كان ظاهراً أولناه كما سيأتي ذكر ذلك . وإن كان آحاداً فما ورد على المحال قطعنا بكذب راويه ، وما كان ظاهراً في المحال علمنا أنه غير مراد] .

التقديس) ، طبعة شركة مصطفى البابي الحلبي / مصر / ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م .
(٦١٧) والمؤلف كان حياً سنة ٦٢٩ هـ ، والكتاب طبع دار مكتبة المعارف بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ م .

وقد أمر أحمد بن حنبل بالضرب على أحاديث رويت فيما بعد في الصحيحين وردّها ، كما بينا ذلك في « صحيح شرح الطحاوية » ص (١٣٣) .

وقال ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في « البداية والنهاية » (١١٧/٨) : [وقال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: أبو هريرة كان يدلّس - أي يروي ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يميز هذا من هذا - ذكره ابن عساکر . وكان شعبة يشير بهذا إلى حديثه « مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صِيَامَ لَهُ » فإنه لما حوَّق عليه قال: أَخْبَرَنِي مُخْبِرٌ وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وقال شريك عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان أصحابنا يَدْعُونَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ . وروى الأعمش عن إبراهيم قال: ما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة ، وقال الثوري : عن منصور ، عن إبراهيم قال: كانوا يرون في أحاديث أبي هريرة شيئاً ، وما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة ، إلا ما كان من حديث صفة جنة أو نار ، أو حث على عمل صالح ، أو نهى عن شر جاء القرآن به . وقد انتصر ابن عساکر لأبي هريرة ورد هذا الذي قاله إبراهيم النخعي^(٦١٨) . وقد قال ما قاله إبراهيم طائفة من الكوفيين ، والجمهور على خلافهم] . وهذا يفيدنا أن أهل السنة مختلفون في قبول جميع روايات أبي هريرة وإن عاند وكابر المتعصبون ! والمهم أن هناك من أئمة السلف المحترمين الموثوقين من قال بأنه لا يؤخذ بجميع أحاديث أبي هريرة لإشكالات قامت فيها .

(٦١٨) وكلام ابن عساکر لا يقوى لأن يقف أمام واحد من أكابر السلف كالنخعي ، فالنخعي رحمه الله تعالى أقرب إلى أبي هريرة وأدرى بعصره .

٤- وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « تحاجت الجنة والنار فقالت النار أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين ، وقالت الجنة ما لي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم ، قال الله تبارك وتعالى للجنة أنتِ رحمتي أرحم بكِ مَنْ أشاء من عبادي ، وقال للنار إنما أنتِ عذابي أُعذِّبُ بكِ من أشاء من عبادي ، ولكل واحدة منهما ملؤها ، فأما النار فلا تمتلي حتى يضع رجله فتقول قط قط فهنالك تمتلي ويزوي بعضها إلى بعض ، ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحداً ، وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشئ لها خلقاً » رواه البخاري . (٤٨٥٠) .

وله لفظ آخر عند البخاري (٧٤٤٩) وهو : « اختصمت الجنة والنار إلى ربهما فقالت الجنة يا رب ما لها لا يدخلها إلا ضعفاء الناس وسقطهم ، وقالت النار يعني أوثرت بالمتكبرين ، فقال الله تعالى للجنة أنتِ رحمتي ، وقال للنار أنتِ عذابي أصيب بكِ من أشاء ، ولكل واحدة منكما ملؤها ، قال فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً ، وإنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها فتقول ﴿ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ ق : ٣٠ ، ثلاثاً حتى يضع فيها قدمه فتمتليء ويرد بعضها إلى بعض وتقول قَطِ قَطِ قَطِ » .

يفيد النص الأول أن جهنم لا تمتليء حتى يضع الله - تعالى عما يصفون - فيها رجله دون ذكر أن يخلق لها خلقاً جديداً لأن الله تعالى لا يظلم من خلقه أحداً ! أما النص الثاني فيقول بأن جهنم ينشئ الله لها خلقاً جديداً ويلقيهم فيها دون أن يسبق منهم كفر وعصيان ، ولا تمتليء حتى يضع فيها قدمه ! وربما انبنت نظرية تعذيب المطيع وإثابة العاصي وأن كلاهما مُلْكُه سبحانه يفعل فيهما ما يشاء على مثل هذه الأحاديث المردودة ، وقد نبه البخاري - فيما

أعتقد وكما يظهر - أن هذا الحديث من أقوال أبي هريرة ! حيث أن بعض رواته كان لا يرفعه ! وهذا نصه في صحيحه (برقم ٤٨٤٩) : (حدثنا محمد بن موسى القطان حدثنا أبو سفيان الحميري سعيد بن يحيى بن مهدي حدثنا عوف عن محمد عن أبي هريرة رفعه وأكثر ما كان يوقفه أبو سفيان) .

وهذه بعض العلل التي يشير لها البخاري للأحاديث التي يرويها في صحيحه (٦١٩) .

كما عللها أيضاً مسلم في صحيحه (٢٨٤٧) حيث قال : [وحدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « احتجت الجنة والنار فذكر نحو حديث أبي هريرة إلى قوله ولكليهما علي ملؤها » ولم يذكر ما بعده من الزيادة] .

أقول : الزيادة هي قوله في الحديث : [فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول قط قط فهنالك تمتلئ ويزوى بعضها إلى بعض ، ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحداً ، وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشئ لها خلقاً] .

وفي هذا فوائد علمية وحديثية عظيمة : منها أن هناك أحاديث رواها البخاري ومسلم في صحيحهما مسندة وعللاها ، ومنها أن مسلماً علل حديث القدم أو الرُّجُل في الصحيح ، ومما يؤكد وجود المعلل المردود في صحيحهما ما قاله الحاكم أول « مستدرکه علی الصحیحین » (١/٢-٣) :

(٦١٩) كحديث « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » . قال البخاري عقب إحدى رواياته له في صحيحه (٧٠٨٣) : « ولم يرفعه سفيان عن منصور » . وهو حديث معارض للقرآن .

[سألني جماعة .. أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما] .

ومن هنا يمكن أن يعي بعض من لم يطلع على هذه الأمور حقيقة الأمر في الأحاديث التي تخالف العقل أو القرآن وغير ذلك ، كما قال الحافظ الخطيب البغدادي^(٦٢٠) :

[إذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رُدَّ بأمور : أحدها : أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه ، لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول ، وأما بخلاف العقول فلا ، والثاني : أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة ، فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ ، والثالث : أن يخالف الإجماع ..] إلى آخر تلك الشروط .

٥- وروى البخاري (٤٩٤٧) ومسلم (٢٦٤٧) عن علي عليه السلام قال كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار » . فقلنا : يا رسول الله أفلا نتكل ؟ قال : « لا اعملوا فكلٌ ميسرٌ » ، ثم قرأ ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ﴾ إلى قوله : ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾ سورة الليل .

أقول : وهذا حديث غير صحيح الإسناد والسبب أن أبا عبدالرحمن

(٦٢٠) في كتابه « الفقيه والمتفقه » (١/١٣٢) ، وهذا نص الخطيب ، وذكر هذا أيضاً أبو إسحاق الشيرازي في كتابه « شرح اللمع في الأصول » (٧٦٢) .

السُّلَمي التابعي الراوي عن سيدنا علي عليه السلام - وهو غير الإمام الصوفي المشهور - لم تثبت روايته عن سيدنا علي عليه السلام ، كما قال أبو حاتم الرازي (٦٢١) .

ثم إن الآية المذكورة في الحديث تعارض ما جاء في متنه ، فالله تعالى يقول فيها ﴿ فَسَيُسْرُهُ ﴾ الليل : ٧ ، ولم يقل هنا (يَسْرُنَاهُ) !

والظاهر أن جميع ما ورد بمعنى « كلُّ مُيسَّرٍ لما خُلِقَ له » لا يثبت لأن الله تعالى خلقنا لعبادته بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ الذاريات : ٥٦ ، فكيف يقال بأنه خلق بعض الخلق ليعصوه ويدخلهم النار (٦٢٢) ؟!

(٦٢١) قاله أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في كتاب « المراسيل » ص (١٠٧-١٠٨) ، والرجل روى عن ابن مسعود وعثمان بن عفان ، وقد نص شعبة وابن معين على أنه لم يسمع من ابن مسعود وعثمان بن عفان وخالفهم البخاري ! وهما قبله وأعرف منه فقولهما مقدّم عليه وهو مخطيء في ذلك ! والرجل كان عثمانياً ، أي كان منحرفاً يبغض سيدنا علياً عليه السلام ، قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (٥/٢٢٤) في ترجمة عبدالله بن شقيق : [وقال ابن خراش : وكان عثمانياً يبغض علياً] . وقال ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (١١/٧٩) في ترجمة الهيثم بن الأسود : [قال المرزباني في معجمه : ... وكان عثمانياً منحرفاً وهو أحد من شهد على حُجر بن عدي] .

(٦٢٢) ومن قرأ ما كتبه الحافظ ابن حجر وتلك النقولات وادعاء الإجماعات والاتفاقات ضاع واحترار ، ولا ثمّ اجماع ولا اتفاق في كثير مما قاله . ويكفي هنا أن أعرض نزرأ يسيراً من أهم ما قاله وأبين وجه الخطأ فيه : فمن ذلك قوله في « الفتح » (١١/٤٧٨) : [وقوله تعالى ﴿ واللّه خلقكم وما تعملون ﴾ واشتهر على ألسنة السلف والخلف أن هذه الآية نزلت في القدرية] ! ويكفي في دحض هذا أن كثيراً من السلف ومن رجال كتب السنة من

مسألة الكسب

وبيان معناها وتعلقها بالجبر والاختيار

قال الناظم رحمه الله تعالى :

٤٨- وعندنا للعبد كَسْبٌ كُفًّا به ولكن لم يُؤثّر فاعرفنا

٤٩- فليسَ مجبوراً ولا اختياراً وليسَ كُلاً يفعلُ اختياراً

الشرح : هذه هي مسألة الكسب المشهورة ، وسنشرحها الآن إن شاء

الله تعالى ، ومعنى البيتين في النظم :

(وعندنا) أي مَنْ يقول بمسألة الكسب المعقد المخترع غير مفهوم

المعنى (للعبد كَسْبٌ كُفًّا به) أي أن العبد مكلف بالكسب ، والكسب عندهم

رجال الستة كان قدرياً كما نجد ذلك في تراجمهم ، كما يكفي أن الفخر الرازي قال بأن هذه الآية لا تصلح للاحتجاج على خلق الأفعال كما في تفسيره وتقدم . وقول الحافظ بعد ذلك في نفس الصحيفة : [وإن الإيمان بالقدر من أركان الإيمان] ! أقول : وكيف يكون من أركان الإيمان ولم يعدّه الله تعالى في كتابه مع أركان الإيمان ، والحديث الذي ورد فيه اختلف في ذكر القدر فيه فبعضهم يذكره وبعضهم لا يذكره ، ثم كيف يكون من أركان الإيمان وقسماً من السلف ومن رواة السنن والآثار النبوية كانوا قدرية لا يؤمنون بذلك؟! وبذلك يتبين لنا فساد ما قاله الحافظ عقب ذلك في نفس الصحيفة [ومذهب السلف قاطبة أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى] !! ويكفي ما ثبت عن الحسن البصري وقد قيل له : يا أبا سعيد إن هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين يأخذون الأموال ويفعلون ويقولون إنما تجري أعمالنا على قدر الله ، قال : فقال : كذب أعداء الله . انظر (ضعفاء العقيلي) (٣ / ٤٠٤) .

هو : تعلّق قدرة العبد الحادثة - غير المؤثرة - بالفعل، (ولكن لا يؤثر فاعرفاً)، فالعبد غير مُؤثّر في فعله فاعرف ذلك في مذهب هؤلاء ، (فليس مجبوراً) ومع ذلك فالعبد غير مجبور كما يقول الجبرية ، (ولا اختياراً) أي إن العبد أيضاً ليس مختاراً خلافاً لقول أئمة أهل البيت والمعتزلة وبعض الأشاعرة كإمام الحرمين والغزالي^(٦٢٣) والرازي وغيرهم في قولهم بأنه مختار فاعل ، (وليس كلاً يفعل اختياراً) أي : وليس كل أفعال العبد تقع باختياره بل بعضها اختيارية كحركة من يمسك كأساً ليشرب ، وبعضها جبرية كحركة المرتعش مثلاً كما مثّل على ذلك الناظم في شرحه الصغير .

والذي أقوله هنا : إن هذا كلام قائم قاعد ! أي متناقض وغير صحيح !
فمَنْ راجع كلام أصحابنا في هذه المسألة في المطولات والشروح أتعب ذهنه، وابتلي بوجع الرأس ، وتاه في مهامه الفلسفات الباطلة ! ولم يصل في هذه القضية إلى حقيقة مقنعة أو أمر واضح جلي ، وقد اعترف أصحابنا القائلون بذلك فقالوا^(٦٢٤) : [وهو - أي الكسب الذي يقولون به - من غوامض مباحث

(٦٢٣) قال الإمام السبكي الأشعري في ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٣/٣٨٦) أثناء حديثه عن الكسب والاختيار : ((ولإمام الحرمين والغزالي مذهب يزيد على المذهبين جميعاً ، ويدنو كل الدنو من الاعتزال وليس هو هو)) . والظاهر أنه هو هو بعينه ولكنه أبي وترفع أن يقول بأنه وافق المعتزلة رحمه الله تعالى . وقال الإمام الفخر الرازي في كتابه ((أصول الدين)) ص (٨٩) : [قال أبو الحسن الأشعري : الاستطاعة لا توجد إلا مع الفعل، وقالت المعتزلة : لا توجد إلا قبل الفعل ، والمختار عندنا أن القدرة هي عبارة عن سلامة الأعضاء وعن المزاج المعتدل فإنها حاصلة قبل حصول الفعل ...] .

(٦٢٤) ومنهم العلامة اللقاني الناظم رحمه الله تعالى في شرحه الكبير (مخطوط

الكلام حتى ضُربَ به المثل فقليل أخفى من كسب الأشعري [. والبصير
سيدرك أن القوم يتكلمون بكلام غير مقنع ولا مفهوم مع تخالف كلامهم فيه !
ومما يدل على التخالف أن الناظم نفسه يقول مثلاً^(٦٢٥) : [لو كان فعل
العبد بقدرته واختياره لكان متمكناً من فعله وتركه ..] ! وهذا صريح في أن
فعل العبد لا يقع باختياره ، ويقول أيضاً^(٦٢٦) : [كل مخلوق صدر عنه صورة
فعلٍ اختياري .. كسب للأفعال الاختيارية بلا تأثير واختراع لها عند مباشرتها] ،
وهذا موافق لقول السنوسي وعليش^(٦٢٧) : (إن العبد مجبور في صورة
مختار) ، ثم نجده في شرحه الصغير على الجوهرة (٥٧٥ / ١) أثناء تزييف
مذهب الجبرية يثبت الاختيار فيقول : [إن الضرورة قاضية باختياره - أي
العبد - في بعض أفعاله وجبره في بعضها الآخر ، كحركتي مد اليد للتناول
والارتعاش ..] ، ويعترض عليه هناك - في الشرح الصغير - المُحشِّي فيقول :
[قوله (فإن الضرورة قاضية إلخ) واستشكل السيد كونَ للعبد أفعالاً
اختيارية ..] ! ثم نقل هناك عن ابن حجر المكي في تلك الحاشية : [أن الله
تعالى خلق للعبد قدرةً بها يميل ويفعل والخلق من الله تعالى والميل والفعل
من العبد صادران ..] !

ج ١ / ص ١٦٨ (أ) ، وفي شرحه الصغير المطبوع المسمى هداية المريد لجوهرة التوحيد
(٥٦٢ / ١) .

(٦٢٥) في شرحه الكبير (مخطوط ج ١ / ص ١٧٠ (أ) .

(٦٢٦) في الشرح الكبير (مخطوط ج ١ / ص ١٦٨ (أ) .

(٦٢٧) في شرح عليش على عقيدة الشيخ السنوسي المسماة (هداية المريد لعقيدة
التوحيد) ص (١٢٨) الناشر جامعة السنوسي ، البيضاء ، ليبيا ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

وقد خالف الأشعري إمام المذهب ما قاله أصحاب الكسب الغامض من الأشاعرة فصّرّح في كتابه « مقالات الإسلاميين » (٢/٢٢١) بأن الكسب أو الاكتساب عنده هو الفعل وهو أن يقع بقدرة العبد المحدثه وليس أن تقع أفعال العباد الاختيارية بقدرة الله تعالى القديمة كما يدّعي أولئك حيث قال ما نصه : [والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة فيكون كسباً لمن وقع بقدرته] . وبذلك يدرك العاقل ما وقع بين القوم من اضطراب وتخالف في هذه المسألة !

ومحاولات إظهار بعضهم بأن للعبد اختياراً غير نافع ولا مُجْدٍ ! بل قولهم صريح في الجبر ولو حاول بعضهم أن ينكره ويتظاهر بالرد والإنكار على الجبرية ، هذا مع تصريح بعضهم أيضاً بأنهم يقولون بالجبر الأوسط كما مرّ ، وتصريح البعض الآخر بأن العبد مجبور في صورة مختار ، وقد بيّن حالهم مفتي الديار المصرية العلامة محمد بخيت المطيعي الحنفي في كتابه « القول المفيد في علم التوحيد »^(٦٢٨) ص (١٠١) حيث قال : [وقد اشتهر أيضاً أن أهل السنة بعد أن قالوا : إن وظيفة القدرة هو الكسب اختلفوا في معنى الكسب : فقال فريق : هو مقارنة قدرة العبد لفعله الاختياري في محل واحد هو العبد ، بمعنى أنه متى خلق الله القدرة التي هي العَرَض مقارنة لذلك الفعل كان ذلك الفعل اختيارياً ومكسوباً للعبد بدون أن يكون لقدرة العبد فيه مدخل أصلاً ، وإن لم يخلق الله لتلك القدرة المقارنة للفعل بل خلق الفعل في العبد فقط كان ذلك الفعل اضطرارياً ولم يكن مكسوباً للعبد ، وهذا الفريق صرّح بأن

(٦٢٨) طبع دار البصائر / القاهرة / الطبعة الأولى ، ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٠١١ م .

العبد مجبور في الباطن مختار في الظاهر فهو عنده مجبور في صورة مختار ،
ولا يخفى أن هذا المذهب ومذهب الجبرية واحد معنى ، فيلزم على كل من
المذهبين ما يلزم على الآخر ، ولا ينفع التستر بقالب الاختيار وصورته
الظاهرية المخالفة للواقع لكن قد علمت حقيقة الحال في مذهب الجبرية
فلتكن هي الحقيقة أيضاً في مذهب هؤلاء ..] .

إذا علم ذلك فينبغي لنا قبل أن نستكمل الكلام في هذه المسألة
ونستعرض الأقوال فيها أن نعرف الكسب لغة وشرعاً حتى ينكشف المذهب
الصواب في ذلك إن شاء الله تعالى .

فنقول : الكسب معناه العمل والفعل ، وكسب معناها : عمل وفعل ، قال
تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا
يُظْلَمُونَ ﴾ البقرة : ٢٨١ ، وقال تعالى : ﴿ .. جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ السجدة : ١٧ ،
وقال تعالى : ﴿ .. جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ التوبة : ٩٥ ، وقال تعالى : ﴿ لَا
يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ البقرة : ٢٨٦ .

قال الفيروزآبادي في « القاموس المحيط » في مادة (كسب) : [كَسَبَهُ
يَكْسِبُهُ كَسْبًا وَكَسْبًا، وَتَكَسَّبَ وَاكْتَسَبَ طَلَبَ الرِّزْقَ، أَوْ كَسَبَ أَصَابَ، وَاكْتَسَبَ
تَصَرَّفَ وَاجْتَهَدَ. وَكَسَبَهُ جَمَعَهُ، وَفَلَانًا مَالًا كَأَكْسَبَهُ إِيَّاهُ فَكَسَبَهُ هُوَ] .

وقال الإمام الراغب في « المفردات » ص (٤٣٠) : [الكسب ما يتحرَّاه
الانسان مما فيه اجتلاب نفعٍ وتحصيل حظٍ ككسب المال، وقد يستعمل فيما
يظن الانسان أنه يجلب منفعة ثم استجلب به مضرة . والكسب يقال فيما أخذه
لنفسه ولغيره .. وقد ورد في القرآن في فعل الصالحات والسيئات ..

والاكتساب قد ورد فيهما [.

وقال الإمام الطبري في تفسيره (٤٨٧/١١): [وقوله ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ يقول : كل نفس بما كسبت وعملت من خير وشر مرتبهة لا يؤاخذ أحد بذنب غيره وإنما يعاقب بذنب نفسه] .

وقال ابن كثير في تفسيره (٢٥٧/١) : [﴿تلك أمة قد خلت﴾ أي قد مضت ﴿لها ما كسبت ولكم ما كسبتم﴾ أي لهم أعمالهم ولكم أعمالكم] .

والمقصود من كل هذا أن ثبت بأن معنى كَسَبَ هو : فعل أو عمل ، ومعنى الكسب : الفعل والعمل ، ويدخل في ذلك عمل القلب أيضاً ، مثل قوله تعالى : ﴿ لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبُكُمْ ﴾ البقرة : ٢٢٥ ، قال الجلال السيوطي في « تفسير الجلالين » : [أي قَصَدْتُهُ - قلوبكم - من الأيمان] .

إذاً معنى الكسب والاكتساب هو العمل والفعل هذا ما نصل إليه عند استقصاء استعمال معنى هذه الكلمة لغة وشرعاً في القرآن الكريم .

لكن ذهب جمع من العلماء إلى معنى غريب وعجيب للكسب كما تقدّم! فقالوا بأن فعل العبد هو في الحقيقة فعل الله تعالى والعبد ليس له فعل ، وهذا الفعل الذي نراه يقع من العبد إنما هو في الحقيقة فعل الله تعالى وعمله وصنعه وليس فعل العبد ولا عمله ولا صنعه^(٦٢٩) ، فما يسمى بأفعال العباد إنما

(٦٢٩) وقد خالفهم الأشعري في كتابه « مقالات الإسلاميين » (٣٣٨/١) وأدعى بأن هذا القول مما تفرّد به الجهم حيث قال : [وتفرّد جهم بأمور منها : أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال تحركت

تحدث وتقع بقدرة الله القديمة وليس بقدرة العبد المحدثه ، وقالوا : بأن الله تعالى يخلق للعبد قدرة حادثة عند الفعل لكن ليس لها تأثير في فعل العبد ، والكسب عند هؤلاء هو (تعلق قدرة العبد الحادثة - التي لا تأثير لها - بالفعل)!

وهذا كلام لا معنى له !

ومن الخطأ المبين قول بعض أصحاب الحواشي في هذا الموضوع شارحاً كيفية الكسب والجبر في أفعال العباد : [إذا أراد خلق فعل اختياري في العبد مثلاً كالقيام والقعود والمشي فإنه جل وعلا يخطره ببال العبد ويجعل لخلقه سبباً وهو اختياره لذلك الفعل، أي إرادته له وميله إليه ، فإذا اختاره وتوجه إليه خلقه الله فيه ، وخلق له معه قدرة ، وهي صفة وجودية تتعلق بالفعل الاختياري أي ترتبط وتقترن به من غير أن يكون لها فيه تأثير] !

لأن كلامهم صريح أحياناً ومفيد أحياناً بأن العبد ليس له اختيار ! حتى قال العلامة الخيالي^(٦٣٠) : [وأما أن ذلك الاختيار ليس من العبد لأنه لا يوجد شيئاً فيكون من الله تعالى فيلزم الجبر فذلك مذهب الأشعري ..] .

فلم نستطع أن نفهم ما هو هذا الكسب إذا كان خطور الفعل والاختيار الذهني للفعل وغير ذلك يوجد الله تعالى ويخلقه ، فلم يتبين ما هو هذا

الشجرة ... [!!

(٦٣٠) في حاشيته على شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني ص (١٠١) من طبعة دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي ، مصر القاهرة بجوار المشهد الحسيني ، والخيالي هو : شمس الدين أحمد بن موسى الخيالي ، كان في تركيا ، وتوفي سنة ٨٧٠ هـ ، كما في الأعلام للزركلي (١/٢٦٢) ، وكشف الظنون (١/٣٤٧) وغيرهما .

الكسب الذي يقولون به !

وقد اعترف أئمة القوم الذين يقولون بهذا المعنى الغامض للكسب بأن الكسب لا معنى له ، وأن حقيقته غير مفهومة ولا معلومة ، وأنه اسم لغير مسمى ! فهو أمر غامض من جملة الفلسفة التي لا معنى ولا محل لها من الإعراب !

فمن اعتراف القوم بذلك : أن الناظم اللقاني رحمه الله تعالى - كما تقدّم - قال في شرحه الصغير على منظومته هذه المسمى « هداية المريـد لجوهرة التوحيد » (١/٥٦٢) : [هذه المسألة مترجمة في كتب القوم بمسألة الكسب ، وهي من غوامض مباحث الكلام حتى ضرب بها المثل ، ف قيل : « أخفى من كسب الأشعري » ، وادّعى بعضهم أنه اسم بلا مسمى] .

ونحن نعلم أن بعض المتفلسفين والمتمنطقين السائرين بلا عقل حاولوا أن يعرفوا هذا الكسب الذي هو في الحقيقة لا شيء فقالوا : « مقارنة القدرة الحادثة للفعل عند وجوده » . وبعضهم قال : « أثر قدرته تعالى في محل قدرة لا أثر لها » (٦٣١) .

واعترف أيضاً بعض كبار العلماء الذين أرادوا أن يبينوا معنى الكسب بأن حقيقته مجهولة لا تُعرف ! فمنهم على سبيل المثال السعد التفتازاني الذي يقول في كتابه « شرح المقاصد » (٤/٢٢٥) : [ولكن لا بُدَّ أولاً من بيان معنى الكسب دفعا لما يقال إنه اسم بلا مسمى ، فاكتفى بعض أهل السنة بأننا نعلم

(٦٣١) انظر حاشية الشرح الصغير للناظم المسمى « هداية المريـد لجوهرة التوحيد » (١/٥٦٢) وغيرها .

بالبرهان أن لا خالق سوى الله تعالى ، ولا تأثير إلا للقدرة القديمة ، ونعلم بالضرورة أن القدرة الحادثة للعبد تتعلق ببعض أفعاله كالصعود دون البعض كالسقوط ، فيسمى أثر تعلق القدرة الحادثة كسباً وإن لم يعرف حقيقته [!!

وكان السعد قد قال قبل ذلك مباشرة : [وذلك لما تجد من الفرق الضروري بين حركة المرتعش وحركة الماشي] .

وقد رد بعض العلماء على ذلك فقال ما معناه : إن الاحتجاج بالفرق بين حركة المرتعش وحركة الماشي أو بين الصعود والسقوط لا يستقيم على أصل أصحاب الكسب الفلسفي ، فإن مذهبهم نص على أن كل واحدة من هاتين الحركتين المتضادتين موجودتان من جهة الله تعالى ، وموقفتان على اختياره تعالى فإن اختارهما سبحانه كانتا ، وإن لم يختارهما لم تكونا ، فكيف سميت إحداهما ضرورية أو اضطرارية والأخرى اكتسابية واختيارية ؟ وهل هذا إلا تسمية لا معنى تحتها ولا فائدة فيها ! وقال الناظم نفسه في شرحه الصغير^(٦٣٢) على منظومته هذه (١/٥٦٤) : [فنسَمِّي أثر القدرة الحادثة كسباً وإن لم نعرف حقيقته] !

مع أنه عرّف في الصفحة التالية هذا الذي لا يعرفون حقيقته بقوله : [عبّر عنه بعضهم بقوله (ما يقع به المقذور بلا صحة انفراد القادر به) ، وبعضهم بـ : (ما يقع به المقذور في محل قدرته)] .

وانتقد هذا المعنى للكسب أيضاً العلامة أبو معين النسفي الحنفي الماتريدي (ت ٥٠٨هـ) في كتابه « تبصرة الأدلة » (١/٣٢٠) فقال : [ومما

(٦٣٢) المسمى « هداية المريد لجوهرة التوحيد » .

يدلّ على بطلان هذا الكلام وكون المتمسك به متحكماً أنهم يقولون : لا فعل للعبد بطريق الحقيقة وإنما له الاكتساب ، وما يضاف إلى العباد من الفعل فهو مجاز ! وإن كان ذلك موجوداً في كلام الله تعالى وكلام الرسول وكلام جميع الناس بطريق التكرير ؛ قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ وقال : ﴿ وافعلوا الخير ﴾ وقال : ﴿ جزاء بما كانوا يعملون ﴾ في مواضع لا تحصى ، ومع ذلك لم يخرج ذلك من أن يكون مجازاً ، فكذا هذا ..] .

والصواب في هذا أنا نقول : إن الله تعالى خلق العبد وجعله مختاراً فَمَكَّنَهُ أن يفعل ما يشاء فالعبد يكتسب فعله باختياره ، ويقع الفعل بقدرة العبد الحادثة كما قال إمام الحرمين الجويني في « الرسالة النظامية » وكذا غيره من عقلاء الأشاعرة .

فينبغي أن يكون المعنى الصحيح لهذين البيتين التالي : وعندنا أن الله تعالى كلف العباد بالأعمال التي فرضها عليهم وطالبهم بها كما كلفهم بالانتهاز عن الأفعال التي حرمها عليهم ونهاهم عنها ، والعبد هو الفاعل للفعل والقائم بالعمل ، وهو ليس مجبوراً على أفعاله بل هو مختار فيها ، وبعض الأفعال تقع من العباد على غير اختيارهم كحركة المرتعش والذي لديه مرض عصبي مثلاً .
فهذه هي العقيدة الصحيحة في هذه المسألة .

وإلا فكيف يصح أن نقول بأن العبد مكلف بـ (تعلق القدرة الحادثة غير المؤثرة في فعله) ؟! وهذا هو تعريفهم للكسب كما تقدّم ! أو أن العبد مكلف بـ (ما يقع به المقدور بلا صحة انفراد القادر به) أو مكلف (بما يقع به

المقدور في محل قدرته (٦٣٣) أو نحو ذلك من الترهات والعبارات المغلقة المقفلة ، التي كأنها باللغة (السنسكريتية) ! التي عرفوا بها الكسب ! مع أن معنى الكسب هو الفعل والعمل ، فقوله تعالى مثلاً : ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ الطور : ٢١ ، أي كل امرئ بما فعل وعمل رهين ، وليس من المنطق أن نقول : كل امرئ بتعلق القدرة الحادثة غير المؤثرة في الفعل رهين ، وهذا لم يخطر على بال صحابي ولا أعرابي نزل القرآن بلغته ، وإنما هذا ما يجري في عقول المناطق الذين يخترعون الأفكار التي ليس لها معنى !

[مسألة] : والفرق بين مذهب الماتريدية وبين مذهب الأشاعرة القائلين بالجبر وبالمعنى الغامض المبهم في هذه المسألة : أن الماتريدية يقولون بالاختيار وأولئك الأشاعرة لا يقولون بالاختيار بل بالجبر ، قال السعد التفتازاني في « شرح العقائد النسفية » ص (١٠٠) وما بين الأقواس () من متن النسفية : [(وللعباد أفعال اختيارية يثابون عليها) إن كانت طاعة (ويعاقبون عليها) إن كانت معصية ، لا كما زعمت الجبرية من أنه لا فعل للعبد أصلاً وأن حركاته بمنزلة حركات الجمادات لا قدرة للعبد عليها ولا قصد ولا اختيار وهذا باطل ..] .

وقد أكمل العلامة الخيالي - كما تقدّم - في تعليقاته على كلام السعد التفتازاني فقال هناك : [فلا يكون فعل العبد كحركة الجماد وهو المقصود ههنا ، وأما أن ذلك الاختيار ليس من العبد لأنه لا يوجد شيئاً فيكون من الله

(٦٣٣) هذان التعريفان ذكرهما الناظم رحمه الله تعالى في شرحه الصغير ، هداية المرید لجوهرة التوحيد (١/٥٦٥) .

تعالى فىلزم الجبر فذلآ مذهب الأشعري وهو جبر متوسط .. [.
فظهر بذك الفرق بين الماتريديّة والأشاعرة القائلون بالكسب الباطل فى
هذه المسألة .

وعد الله تعالى بإثابة المطيع وتعذيب العاصي لا يتخلف
وتنزيه الله تعالى عن الظلم

وبيان بطلان نظرية جواز تعذيب المطيع وإثابة العاصي
وتزيف حصر بعضهم معنى الظلم بأنه التصرف في ملك الغير

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٥٠ - فَإِنْ يُثَبِّتْنَا فَبِمَحْضِ الْفَضْلِ وَإِنْ يُعَذِّبُ فَبِمَحْضِ الْعَدْلِ)

الشرح : معنى ذلك عندنا : أن الله تعالى خلق عباده وتفضل عليهم بأن
أوجب على نفسه أن يشيهم إن هم آمنوا به وبرسله وأطاعوه ، ولم يوجب ذلك
عليه أحد من خلقه وإنما هو الذي حرّم الظلم على نفسه وجعله بينهم محرماً
وقال ﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ ﴾ آل عمران : ١٠٨ ، وكذلك مَنْ يعذبه الله
تعالى في الآخرة لكفره وارتكابه الكبائر والجرائم فهذا ليس ظلماً وإنما هو
عدل منه سبحانه ، كما قال : ﴿ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ ق : ٢٩ ، وقال : ﴿ وَمَا
ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ الزخرف : ٧٦ .

وقد حاول بعض علماء الأشاعرة - الذين لديهم وُلع كبير بالتشنيع على
أهل العدل في بعض المسائل - أن يشنعوا على من قال : (يجب على الله
تعالى إثابة الطائعين) فأبرقوا وأرعدوا في ذلك مع أن كثيراً من الأشاعرة
يقولون بما يقول به العدلية في هذا !

قال العضد الإيجي في «المواقف» (٣/ ٤٩٤) أيضاً : [فإن المطيع لا
يستحق بطاعته ثواباً والعاصي لا يستحق بمعصيته عقاباً إذ قد ثبت أنه لا يجب

لأحد على الله حق] .

وقد صرَّح بعضهم بذلك بطريقة أخرى ، ومنهم الهدهدي في « شرحه على أم البراهين »^(٦٣٤) ص (٩٧) حيث قال : [**والمالك لا يجب عليه شيء لمملوكه بل يفعل به ما يشاء**] !!

وقولهما هذا يخالفه قول ناظم الجوهرة نفسه في شرحه عليها حيث يقول^(٦٣٥) : [.. مسألة الوعد والوعيد التي اختلف فيها الأشاعرة والماتريدية ، فقال الأشاعرة : الثواب فضل من الله سبحانه ، وقد وعد به المطيع **فيجب عقلاً الوفاء به**^(٦٣٦) ، لأن الخلف في الوعد نقص يجب تنزيهه تعالى عنه .. ويجب شرعاً اعتقاد إنجاز الله الوعد لما مرّ ، ..] .

والذي قاله اللقاني هنا هو الصواب لأنه الموافق للدليل الواجب علينا اتباعه الناقض لقولهم بجواز (تعذيب المطيع وإثابة العاصي) و (إخلاف الوعد والوعيد) ، وهو قول الله تعالى ﴿ **كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾^(٦٣٧) يونس : ١٠٣ !! وهذه الآية صريحة في إبطال ونسف قول العضد المتقدم الذي يقول فيه : « إذ قد ثبت أنه لا يجب لأحد على الله حق » ، عقلاً ونقلاً ، أما

(٦٣٤) شرح الهدهدي المطبوع مع حاشية الشرقاوي على أم البراهين ، طبع مصطفى البابي الحلبي / مصر ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥ م .

(٦٣٥) في شرحه الصغير للناظم المسمى : « هداية المرید لجوهرة التوحيد » (١ / ٥٤٩ - ٥٥٥) .

(٦٣٦) وهذا القول منه يتضمن شيئين : الأول : تصريحه بأنه يجب على الله تعالى أن يثيب المطيع ، أي أن الله تعالى أوجبه على نفسه . والثاني : أنه خلاف قوله هنا (فإن يثبنا فبمحض الفضل) !

نقلًا فهذه الآية وما سيأتي الآن إن شاء الله تعالى ، وأما عقلاً فيكفي أن اللقاني قال كما تقدّم : « الثواب فضل من الله سبحانه ، وقد وعد به المطيع فيجب عقلاً الوفاء به » !

وأما تمام الأدلة الشرعية : فقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح : « يا معاذ هل تدري حق الله على عباده وما حق العباد على الله » ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : « فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً » ، فقلت : يا رسول الله أفلا أبشر به الناس ؟ قال : « لا تبشروهم فَيَتَكَلَّمُوا » رواه البخاري (٢٨٥٦) ومسلم (٣٠) . فتأملوا كيف يقول بعضهم (لا حَقَّ لأحد على الله)^(٦٣٧) ونصوص الكتاب والسنة تكذب ذلك ! وتنص على إثبات (حق العباد على الله تعالى) !!

وروى أيضاً البخاري (٣٩١٤) ومسلم (٩٤٠) عن سيدنا خباب رضي الله عنه قال : (هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سبيل الله نبتغي وجه الله فوجب أجرنا على الله) . فهذا يعني أن الصحابة والعرب اعتقدوا ذلك ولم يكن مستشنعاً عندهم !

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢٧٨/١١) : عند حديث الصحيحين (فوجب أجرنا على الله) : [وإطلاق الوجوب على الله بمعنى إيجابه على نفسه بوعده الصائب ..] .

فتبين أن معنى قول من قال : (يجب على الله كذا ..) أي أن الله تعالى

(٦٣٧) ممن صرَّح بذلك السنوسي في « شرح صغرى الصغرى » ص (٨٧) .

ألزم نفسه أو أوجب على نفسه كذا ، كما قال سبحانه ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ
الرَّحْمَةَ ﴾ الأنعام : ٤٥ ، فليس ذلك قولاً باطلاً ولا محرماً ولا عقيدة فاسدة كما
يزعم البعض !

وقد تقدّم أن التاج السبكي عدّ نظرية (تعذيب المطيع وإثابة العاصي)
الباطلة التي تقدّم نقضها من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الماتريدية
والأشاعرة حيث قال في « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/٣٨٤) :

[وقد عرفنا أن الشيخ الإمام كان يقول إن عقيدة الطحاوي لم تشتمل إلا
على ثلاث ولكننا نحن جمعنا الثلاث الأخر من كلام القوم . أولها : أن الرب
تعالى له عندنا أن يعذب الطائعين ويثيب العاصين كل نعمة منه فضل وكل نقمة
منه عدل لا حجر عليه في ملكه ولا داعي له إلى فعله وعندهم يجب تعذيب
العاصي وإثابة المطيع ويمتنع العكس ...] .

وبذلك يتبين بأن الماتريدية يتفقون مع أئمة أهل البيت والمعتزلة في هذه
المسألة وهي ليس مما يعاب المرء بالقول بها ، كما يتبين أن عقيدة الطحاوي
ليس مُجمَعاً على كل ما فيها .

قال العلامة السيد الزبيدي الحنفي في « شرح الإحياء » (٢/١٨٥) :

[وحاصل ما في المسامرة وشرحه أن الحنفية لما استحالوا عليه تعالى
تكليف ما لا يطاق فهم لتعذيب المحسن الذي استغرق عمره في طاعة مولاه
أشد منعا لتعذيب المحسن المذكور وهم في ذلك مخالفون للأشاعرة القائلين
بأن له تعالى تعذيب الطائع وإثابة العاصي ولا يكون ظلماً كما مرّ ، ثم منعهم
ذلك ليس بمعنى أنه يجب عليه تعالى تركه كما تقول المعتزلة بل بمعنى أنه

يتعالى عن ذلك لأنه غير لائق بحكمته فهو من باب التنزيهات هذا في التجويز عليه تعالى عقلاً وعدمه ، أما الوقوع فمقطوع بعدمه غير أنه عند الأشاعرة للوعد بخلافه وعند الحنفية والمعتزلة لذلك الوعد ولقبح خلافه [٦٣٨] .

وبه يتقرر ما قلناه ، ويتبين أن ما قرناه لم يخرج عن دائرة أهل السنة والجماعة خلافاً للمتنتهين في هذا الأمر ، والأصل أن المسلمين - سواء كانوا سنة أم معتزلة أم شيعة أم إباضية - إخوان متحابون وإن اختلفوا في بعض المسائل، ولم يحرضهم على بعضهم إلا خلفاء الجور وسلاطين السوء الذين يفرقون بينهم لأغراضهم السياسية التي يجهلها بعض الناس .

(٦٣٨) وقال الزبيدي في ((شرح الإحياء)) (٢/١٩٢-١٩٣) : [وحاصل ما في المسامرة وشرحه ما نصه : لا نزاع في استقلال العقل بإدراك الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال والنقص كالعلم والجهل والعدل والظلم وَرَدَ شَرَعٌ أَمْ لَا وكذا بمعنى ملاءمة الغرض وعدمها كقتل زيد بالنسبة إلى أعدائه وأوليائه وفاقاً منا ومن المعتزلة وقالت الأشاعرة قاطبة ليس للعقل نفسه حسن وقبح ذاتيان ولا لصفة توجبهما وقالت الحنفية قاطبة بثبوت الحسن والقبح للعقل على الوجه الذي قالته المعتزلة] .

بيان قضية الصلاح

ومعناها أن الله تعالى لا يفعل ما فيه مفسدة للخلق

وإنما يفعل ما هو في صالحهم

قال الناظم رحمه الله تعالى :

٥١- وقولهم إنَّ الصلَاحَ واجبٌ عليه زُورٌ ما عليه واجبٌ

٥٢- ألم يروا إيلا مة الأطفالا وشبهها فحاذر المحالا

الشرح : يريد الناظم أن يقول بأن الله تعالى لا يجب عليه أن يفعل ما هو صلاح في حق عباده ، لأن الله تعالى لا يجب عليه شيء ، ودليله فيما قال هو ما يحصل للأطفال الأبرياء من الآلام والأسقام ، ونحوهم ، وقد تقدّم قبل قليل نقض هذه النظرية وبيان الأدلة التي تبطلها !

فالناظم هنا يبين أن الصلاح - يعني الخير وما فيه صالح الخلق - ليس واجباً على الله تعالى ، بمعنى أنه سبحانه لا يفعل ما هو الصلاح والخير للعباد بدليل أن الأطفال الذين لا ذنب لهم تصيبهم الآلام من الأمراض والإصابات المختلفة .

والصواب هنا أن نقول : بأننا نعتقد أن الله تعالى حكيم لا يفعل الأمور للهو ولا لعبٍ وقد نزه نفسه عن ذلك فقال سبحانه : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِيبِينَ ﴾ الأنبياء : ١٦ ، وقال تعالى ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ المؤمنون : ١١٥ ، والله تعالى لا يفعل ما هو مفسدة

وإنما يفعل ما فيه مصلحة العباد ، وقد ذم الله تعالى الفساد والمفسدين فقال : ﴿ وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ الأعراف : ١٤٢ ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ﴾ النحل : ٩٠ ، إذا ما يحصل في الدنيا - التي هي دار ابتلاء - من المصائب والآلام لمن لم يذنب إنما هو لحكمة يعلمها الله تعالى خفيت علينا وعلمها سبحانه ، وللمصابين من المؤمنين الأجر والثواب وعلو الدرجات ويعوض الله تعالى الأطفال ونحوهم بأضعاف مضاعفة من الثواب والإكرام والإنعام ، كما جاء في الحديث الصحيح : « مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ وَلَا أذى وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ » (٦٣٩) . وقد نبه الله سبحانه على هذا الابتلاء أيضاً في مثل قوله تعالى : ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذْكُرُونَ ﴾ التوبة : ٢٦ ، وقوله تعالى : ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ العنكبوت : ٢ . وأوضح من هذا قوله تعالى : ﴿ وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ ﴾ (٦٤٠) وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ الأنبياء : ٣٥ ، وقال تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴾ الحج : ١١ . وهذه الفتنة هي الابتلاء بالمرض والشدة والفقر ونحوها المعبر عنه بالضرر في مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ

(٦٣٩) رواه البخاري (٥٦٤٢) ومسلم (٢٥٧٢) من حديث أبي هريرة .

(٦٤٠) المراد بالشر هنا ما ظاهره شر لنا كالمريض ، ولا يعني ذلك ما ليس فيه خير لنا أو الشر المتمحض .

بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ﴿٦٤١﴾ الإنعام : ١٧ ، ويونس : ١٠٧ . فالضر والابتلاء محدود في دار الابتلاء والامتحان في الإطار الضيق ، وأما في الإطار الواسع والعام فالله تعالى لا يريد بنا إلا الخير والصلاح ولا يفعل إلا ما فيه صلاح .

فالأصل أن الله تعالى لا يأتي خلقه إلا بالخير^(٦٤٢) ، قال تعالى ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ آل عمران : ٢٦ ، والمعروف عند المسلمين أنه تعالى هو الرحمن الرحيم وليس الضار صاحب الشر ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم : «الخير كله في يديك ، والشر ليس إليك»^(٦٤٣) ، وقال تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ

(٦٤١) قال القرطبي (٣٩٨/٦) : [المس والكشف من صفات الاجسام، وهو هنا مجاز وتوسع، والمعنى: إن تنزل بك يا محمد شدة من فقر أو مرض فلا رافع وصارف له إلا هو] .

(٦٤٢) وقد أقر بذلك ابن القيم إذ قال في «شفاء العليل» في الباب الحادي والعشرين : [فسلبه الملك عمن يشاء وإذلاله من يشاء خير وإن كان شراً بالنسبة إلى المسلوب الذليل فإن هذا التصرف دائر بين العدل والفضل والحكمة والمصلحة لا تخرج عن ذلك وهذا كله خير يحمد عليه الرب ويثنى عليه به كما يحمد ويثنى عليه بتنزيهه عن الشر وأنه ليس إليه .. وقضاؤه وقدره خير كله ولهذا تنزه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه كما تقدم فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها وذلك خير كله والشر وضع الشيء في غير محله فإذا وضع في محله لم يكن شراً فعلم أن الشر ليس إليه] .

(٦٤٣) رواه مسلم في صحيحه (٧٧١) من حديث سيدنا علي عليه السلام مرفوعاً . وقد حاول أهل الحديث الذين يتظاهرون بنبذ التأويل والقول بظواهر النصوص أن يؤولوا هذا الحديث تأويلاً باطلاً فقد جاء في مسند أحمد (١/١٠٢-١٠٣) عقب هذا الحديث ، « قال عبد الله : قال بلغنا عن إسحاق بن راهويه عن النضر بن شميل أنه قال في هذا الحديث والشر ليس إليك قال : لا يُتَقَرَّبُ بِالشَّرِّ إِلَيْكَ » .

وَأَبْقَى ﴿ طه : ٧٣ ، فيستفاد من هذا كله أن الله تعالى لا يفعل إلا ما فيه خير
وصلاح للإنسان (وقد يعبر عنه بعض الناس بقولهم إلا ما هو الأصلاح) وهو
قد ألزم نفسه بذلك أي أوجب على نفسه ذلك ولم يوجهه عليه أحد .

فتبين أن ما يصيب الناس والأطفال فذلك لأن الدنيا دار بلاء وامتحان
والآخرة دار القرار والجزاء فلا عذاب في الآخرة عليهم - أي أهل الجنة - ولا
آلام ولا أوجاع ، قال تعالى : ﴿ وَنَبَلُّوكُمْ بِالْأَشْرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾
الأنبياء : ٣٥ .

فهؤلاء فسروا قول المعتزلة (وجوب الصلاح) على غير مراد المعتزلة
من أنه أوجب ذلك على نفسه سبحانه ، وربما يزعمون أن المعتزلة يقولون بأن
الله تعالى يفعل بالعباد غصباً وإكراهاً ما هو في صالحهم حتى ألزمهم
بوجوب إماتة من علم أنه سيكفر قبل البلوغ ! والمعتزلة أصلاً لا يقولون بالجبر
ولا بالإكراه ! فهم وأئمة العترة المطهرة يقولون بأن الصلاح هو اللطف^(٦٤٤) ،
وهو أن الله تعالى أوجب على نفسه أن يرشدهم ويدعوهم ويبين لهم ما فيه
سعادتهم في الدنيا وفوزهم ونجاتهم في الآخرة ، ومن ذلك إنزال الكتب إليهم
وإرسال الرسل والأنبياء .

فقول من قال بأن الصلاح واجب على الله تعالى معناه أن الله تعالى ألزم
نفسه أو أوجب على نفسه أن يدل الناس ويدعوهم لكل ما فيه خير لهم في

(٦٤٤) كما يجد ذلك من يراجع « شرح الأصول الخمسة » ص (٥١٩) ، وكتاب « منهاج
المتقين في علم الكلام » ص (٤٣٢) للعلامة يحيى بن الحسن القرشي الزيدي الذي
يقول : « ويسمى لطفاً ومصلحة وصلاً » .

دنياهم وآخرتهم دون إكراه ولا إجبار ، حتى قال بعض علماء آل البيت في ذلك : [المولى سبحانه لا يفعل إلا الصلاح ولا يبلو عباده إلا بما يدعوهم إلى الفلاح] .

وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ البقرة: ٢٠٥ ، وقال تعالى ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ البقرة: ٢٥١ .

والصلاح ضد الفساد ، فالله ألزم نفسه بأن يدعو الناس إلى الصلاح عند المعتزلة ، ومعارضوهم الجبرية يقولون : هو أيضاً يفسد المصلحين لأنه يخلق فيهم الكفر والفساد بأنواعه ، حتى قال بعض أهل العدل :

[قال مجبر - وهو رجل قائل بأن الله قدّر الخير والشر على العباد - : يا مصلح المفسدين ! فقال عدلي له : لِمَ قلت ذلك ؟ قال : لأن الصلاح منه . قال : فقل على مذهبك يا مفسد المصلحين ! لأن الفساد منه . ففكر ثم قال : يلزمني ذلك لكنه قبيح . وسكت] .

وقال الحاكم الجشمي^(٦٤٥) مُشْكِلًا على بعض الجبرية : [فإذا قال الله تعالى لعبده : لِمَ كفرت ؟ فيقول : يا ربّ للكفر خلقتني ، وخلقت فيّ الكفر ، وحلّت بيني وبين الإيمان ولم تقدرني عليه ، أهو صادق أم كاذب ؟] .

فمختصر الكلام أنه إذا قيل : هل يفعل ربك لعباده ما هو مفسدة ؟ فقل : كلا ، بل لا يفعل إلا الصلاح ، ولا يبلو العباد إلا بما يدعوهم إلى الفلاح ، سواء كان ذلك مِحْنَةً أو نعمة ، لأنه تعالى لا يفعل إلا الصواب والحكمة ، فإذا

(٦٤٥) الحاكم الجشمي صار من علماء الزيدية ، وقال ذلك في كتابه : « تحكيم العقول في تصحيح الأصول » ص (١٥٤) .

أمرضهم وابتلاهم وامتحنهم بفوت بعض ما أعطاهم ، فلا بُدَّ من النظر إلى أنهم مكلفون وممتحنون ، لأنه منزّه عن كون فعله عبثاً .

وقال تعالى : ﴿ قَالُوا أَنْجَعِلْ فِيهَا مَنْ يَفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة : ٣٠ .

الأشعري ومسألة إيلام الأطفال :

وقد أقحم الأشعري في « الإبانة » ص (٢٤٠-٢٤١) مسألة إيلام الأطفال في الآخرة التي هي دار جزاء وليست دار امتحان وابتلاء هنا فقال هناك :

[مسألة في إيلام الأطفال : ويقال لهم : أليس قد آلم الله تعالى الأطفال في الدنيا بآلام أوصلها إليهم ، كنحو الجذام ... وكان ذلك سائغاً جائزاً ؟ فإن قالوا : نعم . قيل لهم : فإذا كان هذا عدلاً أن يؤلمهم في الآخرة ، ويكون ذلك منه عدلاً^(٦٤٦) ؟! فإن قالوا : آلمهم في الدنيا ليعتبر بهم الآباء^(٦٤٧) . قيل لهم :

(٦٤٦) نقول : لأن الدنيا دار امتحان وهي مدة قصيرة زائلة وعليها عوض وثواب وتكون لفائدة وحكمة فإن الله تعالى حكيم لم يخلق ذلك عبثاً ! بخلاف الآخرة فإنها دار الجزاء والثواب والعقاب وهي باقية وغير فانية ! وقد أخبر الله تعالى بأنه لا يظلم الناس شيئاً ! ففي الدنيا إن آلمهم كان مآل ذلك الثواب والتعويض ! وأما في الآخرة فبأي شيء سيثيبهم ويعوضهم وهي دار الجزاء كما أخبر سبحانه ؟! وبذلك يبطل إشكاله !

(٦٤٧) المكلفون جميعاً فضلاً عن الأطفال ومنهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قد يمرضون دون أن يكونوا قد اقترفوا ذنباً في دار الابتلاء لحكمة يعلمها الله تعالى تقصر عقول الخلق عنها ويعوضهم الله تعالى عن ذلك بثواب يدخره لهم ومنازل يرفعهم بها ، وأما في الآخرة فلا يمرضهم ولا يؤلمهم لأنهم في دار الثواب والجزاء ! فالله تعالى أمرض الأطفال والأنبياء وغيرهم في دار البلاء ليثيبهم عليها في دار الجزاء ولحكّم أخرى تخفى

فإذا فعل بهم ذلك في الدنيا ليعتبر بهم الآباء ، وكان ذلك منه عدلاً فلم لا يؤلم أطفال الكافرين في الآخرة ليغيظ بذلك آباءهم ويكون ذلك منه عدلاً^(٦٤٨) ؟

وقد قيل في الخبر : « إن أطفال المشركين تؤجج لهم نار يوم القيامة ثم يقال لهم اقتحموها ، فمن اقتحمها أدخله الجنة ، ومن لم يقتحمها أدخله النار »^(٦٤٩) .

قد يكون منها التأديب والعلاج ونحو ذلك ! والتأديب يعود بالنفع على الطفل فإنه يرتدع بالألم الحاصل من الضرب مثلاً ! أما الألم الذي هو من الله فله حكم منها ما نعلمه ومنها ما لا نعلمه ! على أننا نجزم بأنه يثاب ويعوّض عليها في الآخرة ! فأما إذا عذب الأطفال وآلمهم في الآخرة فإن ذلك يعتبر ظلماً وقبحاً والله منزّه عن الظلم والقبح ! وأخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً !!

(٦٤٨) وكيف يعدّب الله تعالى في الآخرة الأبرياء ليغيظ بهم أقواماً آخرين وهو الذي لا يظلم أحداً بجرّم غيره ، وإنما هذه أفعال المجرمين الذين لا يتقون الله تعالى الذي هو أرحم الراحمين ، فلا يمكن هذا في الآخرة ، قال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ غافر : ١٧ ! وقد أخبر الشرع بأن من لم يصل إلى سن التكليف فهو ناج في الآخرة فبطل كلامه ! وذهب أدراج الرياح !!

(٦٤٩) موضوع . رواه بنحو هذا اللفظ إسحاق في مسنده (٤٤٥/١) وابن أبي عاصم في سنته (١٧٦/١) من حديث أبي هريرة في أربعة يمتحنون يوم القيامة رجل مات في فترة والهرم ورجل أصم أبكم ورجل معتوه وليس فيه ذكر الأطفال والسند ضعيف ، ورواه أحمد (٢٤/٤) بسند آخر فيه ضعف من حديث أبي هريرة أيضاً وليس فيه ذكر الأطفال ، وهو من حديث الأسود بن سريع أيضاً وفي إسناده معاذ بن هشام عن أبيه ، قال يحيى بن معين : صدوق وليس بحجة ! وفي موضع آخر : لم يكن بالثقة ، وقال الحافظ في ((التقريب)) : ((صدوق ربما وهم)) ! انظر ((تهذيب الكمال)) (١٣٩/٢٨-١٤٣) .

وقد قيل في الأطفال ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن شئت
أسمعتك ضغاءهم في النار » (٦٥٠) . [

والجواب على ما قاله الأشعري : أن الله سبحانه وتعالى لم يمرض ولم
يؤلم الأطفال في دار البلاء عبثاً ولهواً منه بل لغرض أو حكمة ، وليس لعقاب ،
إذ الأطفال والأنبياء فضلاً عن بقية الخلق يمرضون في الدنيا وتصيبهم الآلام
ليعوّضهم الله تعالى وللعبرة والاتعاظ كما قال المَقْرِي الأشعري في إضاءة

ورواه البيهقي في « الاعتقاد » ص (١١١-١١٢) من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد
الوارث عن أنس بن مالك وفيه ذكر (الصبي الذي لا يعقل) وهو واؤه أو موضوع ! ليث بن
أبي سليم متروك ، وشيخه عبد الوارث مجهول ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وضعفه
الدارقطني كما في « اللسان » (٤/٨٥) . وقال أبو حاتم في « الجرح والتعديل »
(٦/٧٤) : شيخ . ونقل القرطبي في « التذكرة » (٢/٦١٢) عن الحافظ ابن عبد البر أنه قال
عن أحاديث الامتحان : [هذه الأحاديث من أحاديث الشيوخ وفيها علل وليست من
أحاديث الأئمة الفقهاء وهو أصل عظيم والقطع فيه بمثل هذه الأحاديث ضعف في العلم
والنظر ، مع أنه قد عارضها ما هو أقوى منها ..] . وانظر « التمهيد » (١٨/١٣٠) . وردها
أيضاً مولانا الإمام سيدي عبدالله ابن الصديق الغماري الحسني أعلى الله درجته في
« الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة » ص (٩٧) . فالحديث ساقط
مردود ! وقد شرحنا ذلك وتوسعنا فيه وفيما يتعلق به في « صحيح شرح العقيدة
الطحاوية » ص (٩٢-٩٤) من الطبعة الأولى والثانية .

(٦٥٠) هذا حديث واؤه ! قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٣/٢٤٦) : [وهو
حديث ضعيف جداً لأن في إسناده أبا عقيل مولى بُهَيَّة وهو متروك] . وبهية من المجهولين
أيضاً ، والحديث رواه أحمد (٦/٢٠٨) وابن الجعد في مسنده (١/٤٣٦) وأورده ابن
الجوزي في « الأحاديث الواهية » (٢/٩٢٤) فانتبه كيف يحتج هذا (الإمام !)
بالموضوعات والواهيات !!

الذجنة في أن الحكمة من مرض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام :

للأجر والتشريع والتخلي عن زينة الدنيا وللتسلي
إذ خيرة العباد عنها أعرضوا وربنا قرضاً جميلاً أقرضوا
والله لم يرد لأنبيائه بها مقاماً ولأوليائه
فيحصل الزهد من الأنام في عيشها الذاهب كالمنام

فإذا كان تأليمهم لغير حكمة ولغير نفع ودفع كان قبيحاً والله تعالى لا يفعل القبيح ، والمهم أن ما أراد أن يصل له صاحب « الإبانة » من جواز تعذيب الله تعالى للأطفال في الآخرة باطل عقلاً ونقلاً ، وهم في رحمة الله في جنات يحبرون ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ الإسراء : ١٥ .

قال الباجوري في شرح الجوهرة ص (١١٠) : « وحكمة إيلاء الأطفال حصول الثواب عليه لأبويهم ، لأن ذلك من المصائب التي يثاب الشخص عليها ، ولهذا قال إمام الحرمين : شدائد الدنيا مما يلزم الشكر عليها ، لأنها نعم حقيقة » .

وعن سيدنا صهيب رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « عجباً لأمر المؤمن إن أمره كله خير ، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن ، إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له ، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له » رواه مسلم (٢٩٩٩) .

وقد قال أئمة العترة فيما نقله الحاكم الجشمي عنهم في كتابه « تحكيم العقول في تصحيح الأصول » (١٦٠/١) : [مسألة في تعذيب الأطفال — أي في

الآخرة - : عندنا : لا يجوز تعذيب الأطفال سواء كانوا من أولاد المؤمنين أو من أولاد الكفار . وقالت المجبرة: يجوز تعذيب أطفال المشركين .

يقال لهم : هل يجوز أن يعذب الله تعالى من غير ذنب أم لا ؟

فإن قالوا : يجوز أن يعذب بغير ذنب .

قلنا : فالعقول تقتضي قبح ذلك وقد قال تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ

رَهِينَةً ﴾ المدثر : ٣٨ .

ويقال لهم : إذا جاز ذلك في أطفال المشركين ، جاز في أطفال المؤمنين وجاز في الأنبياء والمؤمنين ، وفي ذلك خلاف الكتاب والسنة والإجماع ، وإن قالوا : لا يجوز أن يعذب إلا بذنب . فما ذنبهم وليس عليهم أمر ولا نهي؟! وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، عَنْ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » .

فإن قالوا : يعذبون بذنب آبائهم .

قلنا : العقول كما تقتضي قبح العقوبة من غير ذنب فكذلك تقتضي قبح تعذيبه بذنب غيره ، فكما لا تجوز العقوبة من غير ذنب فكذلك لا تجوز بذنوب آبائهم .

ويقال: إذا زنى إنسان أو سرق أيجوز أن يُحَدَّ ابنه أو يقطع ؟

فإن قالوا : نعم خالفوا العقل والشرع ، وإن قالوا : لا .

قلنا : فعقوبات الآخرة أحق ؛ لأنها عقوبة محضة .

ويقال لهم : أليس قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾

النجم : ٣٩ ، بعد قوله : ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ النجم : ٣٨ مؤكِّد لما في

العقول ، وليس لهذا الطفل سعي ولا يؤخذ بسعي غيره [.

فاتضح الأمر والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

مسألة الإخوة الثلاثة :

قال الناظم رحمه الله تعالى في شرح الجوهرة^(٦٥١) ذاكراً سبب ترك الأشعري مذهب أبي علي الجُبَّائي حين قال الأشعري للجُبَّائي :

[ما تقول في ثلاثة إخوة ، مات أحدهم مطيعاً منقاداً للأوامر ، والآخر عاصياً غير منقاد لها ، والثالث صغيراً ، فقال : إن الأول يثاب بالجنة ، والثاني يعاقب بالنار ، والثالث لا يثاب ولا يعاقب ، قال الأشعري : فإن قال الثالث يا رب لم أمتني صغيراً وما أبقيتني إلى أن أكبر فأومِنَ بك وأطيعك فأدخل الجنة ، ماذا يقول الرب ؟ فقال : يقول الرب إنني كنت أعلم منك أنك لو كبرت لعصيت فدخلت النار ، فكان الأصلح لك أن تموت صغيراً ، قال الأشعري : فإن قال الثاني يا رب لِمَ لَمْ تَمَتْنِي صغيراً كي لا أعصي فلا أدخل النار ، ماذا يقول الرب ؟ فَبُهِتَ الجُبَّائي ، وترك الأشعري مذهبه واشتغل هو ومن تبعه بإبطال رأي المعتزلة وإثبات ما وردت به السنة ومضى عليه الجماعة ، فلذلك سُمُوا أهل السنة والجماعة] .

أقول : كل واحد مقتنع في قرارة نفسه أنه إذا مات في أي وقت وفي أي سن^١ أنه لن يحتج بحال وشؤون غيره من البشر ، ولن يقول لماذا يا رب لم تجعلني مثل فلان أو مثل فلان وفلان ، بل ربما لا يخطر هذا على قلبه ، وفتح مثل هذا الباب فتح لنوع من الإلحاد والجحود ، ولييان بطلان هذه القصة

(٦٥١) الشرح الصغير المسمى « هداية المرید لجوهرة التوحيد » (١/٦١١-٦١٢) ، وشرح الباجوري « تحفة المرید » ص (١٠٩) ، وغيرهما .

التمثلة باعتراض الأشعري على الجبائي نقول :

أولاً : هذه قصة مخترعة لم تقع وقد صنعها خيال أحد الناس الذين يريدون التشنيع على المعتزلة ولو بباطل القول ، ويكفي أن ابن عساكر في « تبين كذب المفتري » وأمثاله من العلماء القدماء المحققين لم يذكروا هذه القصة في سبب انتقال الأشعري عن مذهب المعتزلة !

وظاهر هذه الكلام أن الأطفال الصغار لا يدخلون الجنة وإنما يعدون ! وهذا مذهب الأشعري وليس مذهب الجبائي ، فالمعتزلة وعقلاء الأشاعرة وأهل السنة يقولون بأن الأطفال ناجون يدخلون الجنة ولا يدخلون النار^(٦٥٢) ، خلافاً للأشعري كما نقلناه عنه في « صحيح شرح الطحاوية » بواسطة ابن كثير وما نقلناه هنا عن « الإبانة » .

هذا والقول الصحيح الذي عليه المحققون أن الأطفال ناجون سواء كانوا أطفال المؤمنين أو أطفال المشركين ، لأدلة العقل والنقل ، ومن أدلة ذلك ما رواه البخاري (٧٠٤٧) في حديث في التعبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم ، وأما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة » ، قال فقال بعض المسلمين يا رسول الله وأولاد المشركين ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وأولاد المشركين » .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢٤٧/٣) أن في هذه المسألة

(٦٥٢) انظر « شرح الأصول الخمسة » ص (٤٧٧-٤٧٨) للقاضي عبد الجبار .

أقوالاً ، ونذكر القول الصحيح منها حيث قال : [ثامنها : أنهم في الجنة ، وقد تقدّم القول فيه في (باب فضل من مات له ولد) ، قال النووي : وهو المذهب الصحيح الذي صار إليه المحققون ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ الإسراء : ١٥ ، وإذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فلأن لا يعذب غير العاقل من باب الأولى] .

ثانياً : بطلان أفكار هذه القصة :

قال العلامة ابن الوزير في « إيثار الحق على الخلق » ص (٢١٥) :

[ومن ذلك شبهة الثلاثة الأطفال الذين فرضوا أن أحدهم مات صغيراً فدخل الجنة ، وأحدهم كبر ووحد الله وعبده ودخل الجنة ، وأحدهم كبر وكفر ودخل النار ، فرأى الصغير منزلة المؤمن الكبير فوجه في الجنة فقال يا رب هلا بلغتني منزلة هذا ؟ فيقول الله تعالى له : إنني علمت أنك لو كبرت كفرت ودخلت النار ، فيقول الذي في النار : فهلا أمتني صغيراً . وهذه هي مسألة خلق الأشقياء بعينها لكن غيروا العبارة فيها .

والجواب : أن هذا التقدير خطأ فاحش ، فإن العلة في إماتة الصغير ليس هي علم الله بأنه لو كبر كفر ، ولو كانت هذه هي العلة لأمات جميع الكفرة والأشقياء كلهم صغاراً ، بل لما خلقهم صغاراً حتى يميتهم ، فإن ترك خلقهم أولى من استدراك الفساد بموتهم بعد خلقهم ، ولو كانت هذه هي العلة لصاحت الوحوش والطيور وجميع أنواع الدواب وقالت : يا رب هلا جعلتنا من بني آدم ، ولصاح المؤمنون كلهم وقالوا : ربنا هلا عصمتنا وبلغتنا مراتب الأنبياء ، بل جعلتنا كلنا أنبياء يوحى إلى كل واحد منا ، ويُسرَى بنا إلى السماء ،

وقالوا جميعاً: هلا جعلتنا ملائكة كراماً ، ولقالت الأنبياء : هلا ساويت بيننا فإنه نص أنه فضّل بعض الرُّسل على بعض ، ولقالت مثل ذلك الملائكة ، فإنه فضّل بينهم ، ولو انفتح هذا الباب لاعترض تفضيل يوم الجمعة والعيد وليلة القدر ولم تكن هذه الأوقات المخصوصات أولى بذلك من غيرها ، ولاعترض تخصيص السموات بأماكنها والأرضين بسكانها ، ولاعترض تخصيص إيجاد العالم وكل فرد ممن فيه بوقت دون وقت ، وتخصيص جميع ما فيه بقدر دون قدر في جميع أفعال الله تعالى ، ومقادير الأعمال والأجساد والأرزاق والنعم والقوى والألوان والتقديم والتأخير والتقليل والتكثير ، ولما انتهى ذلك إلى حدّ ولا وقف على مقدار إلا والاعتراض فيه قائم والسؤال عليه وارد ، ولقالت القباح هلا جعلتنا حسناً ، والنساء هلا جعلتنا رجالاً ، وأمثال ذلك مما لا يحصى ، وذلك مما يؤدي إلى عدم وجود شيء من الموجودات بل إلى استحالة وجود الممكنات من جميع المخلوقات، لعدم رجحان وقت على وقت ومكان على مكان وقدر على قدر ، فيلحق القادر حيثنذ بالعاجز ويتعذر الاختيار على جميع المختارين ، وانتهينا إلى مسألة لا تنتهي لتعارض الدواعي المستدعية للوقف وترك جميع الأفعال ، وهذا خروج من المعقول فان العاطش الجيعان لو حضر عنده كيزان كثيرة ورغفان كثيرة وهو لا يأكل معتذراً بأن الدواعي إلى تخصيص كل كوز وكل رغيف تعارضت عليه حتى لم يتمكن من الأكل والشرب ودفع الضرر العظيم لعدّ من المجانين .

والجواب عن هذه الوسوس أن الله يختص برحمته من يشاء ، وأنه في ذلك العليم الحكيم الخبير البصير ، ومتى دعت الحكمة إلى أحد الأمرين المستويين بادر جميع العقلاء إلى تخصيص أحدهما محمودين على ذلك غير

ملومين سواء كان ذلك التخصيص مستنداً إلى مرجح خفي أم إلى الحكمة الأولى] .

فتبين أن هذه الاعتراضات باطلة لأن كل نفس لا تجادل إلا عن نفسها ولا تجادل عن غيرها ، قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ النحل : ١١١ ، وقال تعالى : ﴿ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ عبس : ٣٧ .

عود في الكلام على مسألة خلق الأفعال

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٥٣ - وجائزٌ عليه خلقُ الشرِّ والخيرِ كالإسلامِ وجهلِ الكفرِ)

الشرح : رجعنا إلى الكلام الأول وهو أنه يدعى بأن ما يفعله العباد من الشرور والمعاصي كالزنى والكفر وشرب الخمر وقتل الأبرياء إنما هو خلق الله تعالى أي صنعه ، وقدّمنا أن بعضهم صرّح بأنها أفعال الله تعالى ، إذ ليس - حسب اعتقادهم - هناك فعل في الوجود لغيره تعالى ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً ، وكذلك الخير كالطاعات والإيمان وفعل الخيرات هي عندهم أيضاً مخلوقة لله تعالى أي هي فعل لله تعالى ، وليس للعبد فيها إلا أنها كسبه ، ولم نستطع أن نفهم حقيقة الكسب من تعريفاتهم المتعددة لهذا الكسب .

والصواب كما قدّمنا أن الخير والشر الذي يفعله العبد إنما هو صنع العبد وفعله وخلق ، وقد قدّمنا أدلة هذا كله ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِنْكَاءً ﴾ العنكبوت : ١٧ ، وقوله تعالى ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي

فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي ﴿ المائدة: ١١٠ ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ الحج : ٧٧ ، وقوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ الزلزلة : ٧-٨ . وقد عرفنا من ذلك كله أن خلق الفعل ليس إبرازاً لعينٍ من العدم ، وأن إبراز الأشياء أي الأعيان من العدم إلى الوجود إنما هو من خصائص الرحمن سبحانه وتعالى .

وأما معنى قوله تعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ ، أي من شر الذين خلقهم ، قال القرطبي في تفسيره (٢٥٦/٢٠) : [وقوله تعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ قيل هو إبليس وذريته ، وقيل جهنم ، وقيل هو عام ، أي من شر كل ذي شر خلقه الله عز وجل] .

الإيمان بالقدر وقد سبق بيانه وشرحه

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(٥٤ - واجب إيماننا بالقدر وبالقضا كما أتى في الخبر)

الشرح : عرف الناظم رحمه الله تعالى القدر عند الأشاعرة في شرحه بقوله : « إيجاد الله تعالى الأشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها وأحوالها طبق ما سبق به العلم » .

وأما القضاء فقد قال الناظم أيضاً : « وقال بعض الأشعرية : القضاء إرادة الله تعالى الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال » .

والإيمان بالقدر واجب - بمعنى أن الله تعالى أوجد هذا العالم وما فيه بهذا الشكل والمقدار والصورة وغير ذلك ، إلا أن ادعاء أن أفعال العباد خيرها وشرها مقدره عليهم أي أنها بقضاء الله وقدره بمعنى أنهم مجبرون عليها أمر مردود ، لأن الله تعالى شاء وأراد وقدر وقضى أن يكون العباد مختارون في أفعالهم كما دل على ذلك المعقول والمنقول ، وبذلك صح تكليفهم وصح ثوابهم وعقابهم وانتفى الظلم عنه سبحانه وتعالى ، فإن كان المصنف يعني بوجود الإيمان بالقضاء والقدر التعريف المذكور آنفاً وأن أعمال العباد الاختيارية غير داخلة فيه مع علم الله تعالى بها فهذا صحيح ، وإن أدخل أفعال العباد بها فهو غير صحيح .

وقوله (كما أتى في الخبر) يعني بالخبر حديث سيدنا جبريل عليه السلام لما دخل بصورة رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر ، فقد جاء

في هذا الخبر من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً : « قال : فأخبرني عن الإيمان ؟ قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره » رواه مسلم (٨) .

والجواب عليه :

أن الروايات اختلفت في ذلك ، فرواية أبي هريرة في البخاري في موضعين (برقم ٤٧٧٧ و٥٠٧٧٧) ومسلم (٩) خلت من ذِكْرِ الْقَدْرِ ، ولفظها : « فأتاه جبريل فقال : ما الإيمان ؟ قال : الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه وبلقائه ورسله وتؤمن بالبعث ، قال : ما الإسلام ؟ ... » .

فهذا يبين أن ذكر القدر في الحديث غير ثابت وهو من تصرفات الرواة .

ثم إن الله تعالى لَمَّا ذَكَرَ أركان الإيمان أو أقسامه في آيات عديدة في القرآن لم يذكر منها الإيمان بالقدر ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ السَّبِيحِينَ إِذْ يَسْتَبِشِرُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ .. ﴾ البقرة: ١٧٧ . فلماذا لم يذكر الإيمان بالقدر وكيف يغفله إذا كان من أصول الإيمان !؟

ويغني عن قولنا (إنه يجب الإيمان بالقضاء والقدر) أن نقول (الإيمان بأن الله تعالى هو الخالق الموجد والمدبر لكل شيء في هذا الكون ، وأنه تعالى خلق الإنسان مختاراً ومكَّنه أن يفعل ما يريد) .

ومختصر كل ما قلناه في المسألة أن القوم انقسموا إلى فريقين ، فريق يقول بأن العبد مجبور ، وفريق يقول بأن العبد مختار ، ونحن نقول بأنه مختار وننكر كونه مجبوراً ، والسلام .

رؤية الله سبحانه وتعالى

في الدنيا والآخرة

لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ

قال الناظم رحمه الله تعالى :

٥٥- وَمِنْهُ أَنْ يُنْظَرَ بِالْأَبْصَارِ لَكِنْ بِلَا كَيْفٍ وَلَا انْحِصَارٍ

٥٦- لِلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بِجَائِزٍ عُلِّقَتْ هَذَا وَلِلْمُخْتَارِ دُنْيَا ثَبَّتْ

الشرح : يعني : أن من جملة ما يجب اعتقاده - عند الناظم ومن يوافقه في هذه المسألة - أن الله تعالى يُرَى بالأبصار بلا كيف ولا انحصار ، أي رؤية لا تشبه رؤية الأجسام ، يعني من غير أن يكون في جهة ومكان ودون أن تكون له هيئة أو صورة أو شكل أو غير ذلك ، وهي إنما تقع للمؤمنين في الآخرة دون الكافرين ، ودليلها أنها عُلِّقَتْ عندما طلبها سيدنا موسى عليه السلام بجواز استقرار الجبل في قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ الأعراف : ١٤٣ ، وأما في الدنيا فقد ثبتت لسيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم عندهم ، هذا معنى قول المصنف في البيتين ، ونحن نخالفه في ذلك ، ونشرح المسألة فنقول :

اختلف المسلمون في رؤية الله تعالى في الآخرة فذهب منهم إلى أن الله تعالى لا يُرَى البتة ، وذهب فريق آخر إلى أن الله تعالى يُرَى لكن بلا جهة ولا صورة ولا هيئة و ... كما ذهب إليه الناظم وهم الأشاعرة المتزهون ، وذهب

فريق إلى أن الله تعالى يرى يوم القيامة بصورةً وهيئةً وأنه يأتي ويذهب ويكشف عن ساقه و.... وهم الحنابلة المجسمة ومن قال بقولهم ، تعالى الله عما يقولون ، وقد صنفنا في هذه المسألة رسالة خاصة سمينها « مسألة الرؤية » ، وإنما نختصر هذه المسألة هنا فنقول :

الآيات القرآنية المتعلقة بموضوع الرؤية عند كلا الفريقين المثبت

والنافي للرؤية والجواب عليها :

١- الآية الأولى في هذا الموضوع : قول الله تعالى ﴿ **وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ، وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ بِاسِرَةٍ ، تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ** ﴾ القيامة : ٢٢-٢٥ . هذه الآيات الكريمة هي أقوى أدلة المثبتين للرؤية ، والجواب عليها :

أن هذه الآيات هي وصف لوجوه الناس في أرض المحشر قبل دخول الجنة والنار ! وأرض المحشر ليس فيها رؤية ! وإنما الرؤيا عند من يثبتها من أهل التنزيه كالأشاعرة والماتريدية إنما تكون لأهل الجنة في الجنة ، إكراماً من الله تعالى وتفضلاً عليهم - كما يقولون - ، بدليل ما احتجوا به في ذلك ﴿ **لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ** ﴾ يونس : ٢٦ ، فالحسنى عندهم الجنة والزيادة النظر إلى الله تعالى فيها .

فإذا كان محل النظر هو الجنة ، والكفار والمنافقون وأهل المعاصي محجوبون عن رؤيته تعالى ، كما يقول جمهور الأشاعرة^(٦٥٣) ، وهذه الآية إنما

(٦٥٣) وقد نقل الاتفاق على ذلك الحافظ أبو بكر بن العربي المالكي في « عارضة الأحوذى شرح الترمذي » (٢٣/١٠) عند شرح حديث الصورة ، ونقله عنه الإمام المحدث الكوثري رحمه الله تعالى في التعليق على كتاب « الأسماء والصفات » للبيهقي .

تحدّث عن حال الناس في أرض المحشر قبل دخول الجنة والنار ، كان معنى ﴿ نَاطِرَةٌ ﴾ فيها غير الرؤية التي يقصدونها ! فيكون معنى الآية إذن : وجوه ناضرة مسرورة لأنها تنتظر ثواب ربها وعطاءه وجنته وإنعامه ، كما أنّ هناك بالمقابل ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴾ عابسة ﴿ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ أي : مصابة بداهية كبيرة ، وهذا الكلام هو بيان ما يكون في أرض المحشر وحال المؤمنين والكافرين يومئذ ، والرؤية إنما تكون في الجنة ، فالمقام هنا مقام مقابلة بين وجوه تنتظر الثواب ووجوه تنتظر العقاب ، ورؤية الله تعالى غير مُرادٍ هنا ، وخصوصاً أن الكلام يتعلّق بالموقف قبل الدخول للجنة والنار .

ثم إن تمام الآيات القرآنية هو قوله تعالى : ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ، تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ فأين محل الظن في الوجوه ؟ والوجوه عادة لا تظن ! وإنما التي تظن هي النفوس أو العقول يعني الإنسان بكامليته ! فيتضح أنه ليس المراد بذلك لا الوجوه ولا الأعين ! بل الذوات التي تنتظر وتظن !! والنظر لا ينسب للوجوه وإنما يُنسب للأعين ، والوجه يدل على الذات لا على العين .

وزعم أناس أن لفظة ﴿ نَاطِرَةٌ ﴾ لا تأتي في اللغة بمعنى منتظرة ، وردّ عليهم النافون بأنّ هذا قول خطأ ! لأنها تأتي بمعنى منتظرة في اللغة ، وقد جاء ذلك في القرآن في قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ النمل : ٣٥ أي : منتظرة بم يرجع المرسلون .

فلما رأى هذا بعض الناس زعموا بأن ناظرة إذا اقترنت أو عُديت بحرف (إلى) انحصر معناها بالنظر المفيد للرؤية المعروفة ! وهذه قاعدة مُخترَعَةٌ لا أساس لها في العربية ، وإنما اخترعها بعض الناس ليُوهِمُوا مَنْ لا يعرف اللغة

صحة مذهبهم ! ومما يبطلها ما أنشدوه مما يعزونه لحسان بن ثابت الأنصاري:

وجوه يوم بدر ناظرات إلى الرحمن يأتي بالخلاص

وقال الرازي في تفسيره (٢٩٩/٣٠) والرواية الصحيحة :

وجوه ناظرات يوم بكر إلى الرحمن تنتظر الخلاصا

وعلى كل الأحوال فكلها تفيد الانتظار والتأمل ، وقال ابن الوزير في « العواصم من القواصم » (٥/٢٢٤-٢٢٥) : « وقال الخليل : تقول العرب إنما أنظر إلى الله تعالى وإلى فلان من بين الخلائق ، أي أنتظر خيرَه ، ثم خير فلان » .

ثم قال : « وقد أجاب شيخنا أبو عبد الله البصري بأن النظر إذا كان بمعنى تقيب الحدقة الصحيحة تعدى بـ (إلى) وكذلك بمعنى الانتظار ، ولا يمتنع أن يُعدى بـ (إلى) لأن المجازات يسلك بها مسلك الحقائق . وإذا جاز تعليق النظر بالعين ويراد به الانتظار ، جاز أن يعلّق بالوجه أيضاً ويراد به الانتظار ، ومعلوم أنهم يُعلّقون النظر بالعين ويُعدّونه بـ (إلى) ويريدون به الانتظار وعلى هذا قال الشاعر :

يرأه على قُربٍ وإن بُعد المدى بأعينٍ آمالٍ إليك نواظرٍ

انتهى كلام ابن الوزير .

وقال النابغة الذبياني صاحب إحدى المعلقات العشر :

نظرت إليك بحاجة لم تقضها نظر السقيم إلى وجوه العود^(٦٥٤)

أي انتظرت منك أن تقضي حاجتي كما ينتظر المريض أن يرى وجوهاً

(٦٥٤) انظره في شرح ديوان النابغة / منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ص ٢٩ .

تزوره فتؤنسه !

وقال الحطيئة المتوفى سنة (٤٥) هـ وهو مخضرم :

فمالك غير تنظار إليها كما نظر الفقير إلى الغني

ومعناه : كما ينتظر الفقير من الغني أن يوجد عليه ! وانظره في « لسان

العرب » (٢١٩/٥) .

وقال جميل بُثَيَّة المتوفى سنة (٨٢) هجرية :

إني إليك لِمَا وعدت لناظرٌ نَظَرَ الفقيرِ إلى الغنيِّ المُكثِرِ

أي منتظر أن تُنفذ وعدك كما ينتظر الفقير من الغني العطاء والجود .

وقال جرير المتوفى سنة (١١٠) هجرية :

من كل أبيض يستضاء بوجهه نظر الحجاج إلى خروج هلال

وقال الحافظ اللغوي أبو حيان في « البحر المحيط » عند تفسير (ناظرة)

نقلاً عن الزمخشري ما نصه : [والذي يصح معه أن يكون من قول الناس : أنا

إلى فلان ناظر ما يصنع بي ، يريد معنى التوقع والرجاء ، ومنه قول القائل :

وإذا نظرت إليك من ملك والبحر دونك زدني نعماء

وسُمِعَتْ سرورية مستجدية بمكة وقت الظهر حين يغلق الناس أبوابهم

ويأوون إلى مقائلهم تقول : عُيِنْتِي ناظرة إلى الله وإليكم ، والمعنى : أنهم لا

يتوقعون النعمة والكرامة إلا من ربهم كما كانوا في الدنيا لا يخشون ولا

يرجون إلا إياه . وقال ابن عطية: ذهبوا يعني المعتزلة ، إلى أن المعنى إلى رحمة

ربها ناظرة ، أو إلى ثوابه أو ملكه ، فقدروا مضافاً محذوفاً ، وهذا وجه سائغ

في العربية ، كما تقول : فلان ناظر إليك في كذا ؛ أي إلى صنعك في كذا .

انتهى] .

وأقر ذلك أبو حيان ، وإنما أوردت كلامه وما نقله في كتابه لأنه إمام منصف في اللغة ، وليس استدلالاً من كلام المفسرين لأن المفسرين يفسرون القرآن بناء على مذاهبهم ويدحضون ما يخالف مذهبهم .

ومما يدل أن النظر إذا عُدِّيَ بـإلى لا يلزم منه رؤية العين : قول الله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ الفرقان : ٤٥ ، المراد بها التفكير والتأمل !

فالظاهر من قوله ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ ﴾ الفرقان : ٤٥ ، غير مراد كما أن الظاهر من قوله ﴿ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴾ القيامة : ٢٣ ، غير مراد البتة بل المراد ما ذكرناه ! لا سيما والآية التي وقع النزاع في الاستدلال بها تتلوها آية أخرى تنسب الظن فيها للوجوه والمراد بذلك الذوات ، والمراد في الحالتين الذوات مجازاً ، ولا دليل قاطع على أن المراد بالأولى الحقيقة وفي الأخرى المجاز ، مع وجود الآيات الدالة على أن طلب الرؤية أمر مذموم وأن الله تعالى ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ ﴾ الأنعام : ١٠٣ .

وقوله تعالى أيضاً : ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ آل عمران : ٧٧ ، ليس المراد بذلك الرؤية فإن الله يراهم في كل حال !

وقال تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمِّيَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ ﴾ يونس : ٤٣ .

وقال تعالى ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ الأنعام : ١٥٨ ، وهو مثل قوله تعالى ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾ الأعراف : ٥٣ ، وغيرها كثير !

وفي « لسان العرب » (٢١٥/٥) : « وتقول نظرت إلى كذا وكذا من نظر العين ونظر القلب ، ويقول القائل للمؤمل يرجوه : إنما ننظر إلى الله ثم إليك ، أي : إنما أتوقع فضل الله ثم فضلك » .

وكل ذلك يهدم قاعدتهم الناصة على أن النظر إذا عُديَّ بإلى اقتضى معنى الرؤية بالعين . وهي قول أبو منصور كما في « اللسان » (وإذا قلت نظرت إليه لم يكن إلا بالعين) فهذا كلام باطل مردود ككلام ابن الأعرابي في آية الاستواء أنه لا يجوز تفسيرها بمعنى الاستيلاء !! وهو من الدعاوى المخترعة الباطلة عريية ، ومن أبي منصور هذا أخذت هذه القاعدة التي هي في الحقيقة خرافة باطلة !

قال الراغب في « المفردات » : [**إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِيَّاهُ**] الأحزاب : ٥٣ ، أي منتظرين . ومعناه : غير ناظرين إلى إياه ، أي : منتظرين .

وقال : [وقول الشاعر : **نظر الدهر إليهم فابتهل ، فتنبه إلى أنه خانهم فأهلكهم**] .

وبعد هذا البيان نقول : لقد تبين أن هذه الآية على الأقل ليست قطعية في المسألة بل هي ظنية ، والعقائد لا تبنى إلا على القطع واليقين .

٢- الآية الثانية في هذا الموضوع : قوله تعالى **﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾** المطففين : ١٥ ، لا تدل هذه الآية الكريمة على أنهم محجوبون عن رؤيته ، بل المقصود بذلك أنهم محجوبون عن ثوابه وإكرامه وجنته ، أو عن كلامه فقد قال سبحانه **﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا**

يُزَكِّيهِمْ ﴿ البقرة: ١٧٤ ، فهم على هذا محجوبون عن أن يرحمهم وعن أن يزكيهم .

وقد أبطل الإمام الغزالي في « المستصفى » (١٩٢/٢) الاحتجاج بهذه الآية على الرؤية إذ قال هناك : « واحتج - الأشعري - في مسألة الرؤية بقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ المطففين : ١٥ ، قال : وهذا يدل على أن المؤمنين بخلافهم ، وقال جماعة من المتكلمين ومنهم القاضي وجماعة من حذاق الفقهاء ومنهم ابن سريج أن ذلك لا دلالة له وهو الأوجه عندنا ، ويدل عليه مسالك ... » .

فهذه الآية ليست دليلاً على الرؤية وليس فيها ذكرٌ للرؤية ، فلا يصح الاستدلال بها على الرؤية .

٣- الآية الثالثة التي تتعلق بموضوع الرؤية : سؤال سيدنا موسى لله تعالى بأن يريه نفسه وقول الله تعالى له ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ والآية بكاملها هي :

﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَبَعًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأعراف : ١٤٣ .

أقول : ملخص ما تدور عليه هذه الآية أن سيدنا موسى عليه السلام طلب الرؤية وأجابه الله تعالى بقوله له : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ أي أن الله تعالى لا يراه سيدنا موسى عليه السلام ولا غيره ، فالأولى التعلق والتمسك بقول الله تعالى ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ لا بقول سيدنا موسى الذي يقول ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ لا

سيما وسيدنا موسى عليه السلام قد تاب من هذا السؤال، إذ قال في نفس الآية:
﴿ سُبْحَانَكَ ﴾ أي أَنْزَهَكَ ﴿ تَبَّتْ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أي بَأْنِكَ لَا تُرَى .
و (لن) تفيد التأييد ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ
اجْتَمَعُوا لَهُ ﴾ الحج : ٧٣ ، أفاد العجز المطلق عن ذلك ! وإذا خصصت لم تفد
التأييد .

وهناك بعض القضايا التي ينبغي الإجابة عليها والتي تدور حول هذه الآية
جعلها بعض الناس شُبُهًا :

الأولى : قال بعضهم إن قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ
مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ يدل على أن رؤية الله تعالى جائزة ! لجواز استقرار
الجبل ! وهذا قول مردود على التحقيق ! لأن الجبل لم يستقر ولا يجوز أن
يستقر بعد أن دكّه الله تعالى ، وظهرت النتيجة بأنه لم يستقر ، ويكفي في بيان
ذلك والبرهان عليه : أن الله تعالى يقول في مثل هذا السياق المشروط (بإن):
﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوْلُ الْعَابِدِينَ ﴾ الزخرف : ٨١ ، ومن المستحيل
قطعاً أن يكون لله تعالى ولد ! وأن يعبد الرسول ذلك الولد ، وكل ذلك
من المستحيلات !

الثانية : أن سيدنا موسى سأل الله تعالى الرؤية في هذه الآية أمام بني
إسرائيل الذين اختارهم لميقات الله تعالى ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا
لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلِ وَإِيَّايَ... ﴾
الأعراف : ١٥٥ ، وهو في نفس سياق قصة طلب الرؤية ، ولذا قال الإمام الرازي في
التفسير (٢٠/١٥/٨) عند تفسير قوله تعالى ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا

لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ .. ﴿ الأعراف : ١٥٥ ﴾

« الأليقُ بالفصاحة إتمام الكلام في القصة الواحدة في وضع واحد ، ثم الانتقال منها بعد تمامها إلى غيرها ، فأما ذِكْرُ بعض القصة ثم الانتقال منها إلى قصة أخرى ثم الانتقال منها بعد تمامها إلى بقية الكلام في القصة الأولى فإنه يوجب نوعاً من الخبط والاضطراب ، والأولى صون كلام الله تعالى عنه » .

وهذا يفيد أن سيدنا موسى عليه السلام طلب من الله تعالى أمام قومه أن يراه ليفهم قومه أن الله تعالى لا يُرى ، وأنَّ رؤية الله تعالى مستحيلة ، وقد قالوا ﴿ أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ النساء : ١٥٣ ، فهو لم يقصد هذا الكلام ﴿ رَبُّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ الأعراف : ١٤٣ ، كما أن سيدنا إبراهيم عليه السلام لم يقصد قوله للكوكب أو للقمر ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ الأنعام : ٧٦ ، وإنما أراد أن يستدرج كل واحد منهما قومه لِيَفْهَمُوا أن ذلك محال لا يكون ، فكما أن سيدنا إبراهيم عليه السلام لم يقصد حقيقة ما قال : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ الأنعام : ٧٦ كذلك سيدنا موسى عليه السلام لم يقصد حقيقة الرؤية في قوله ﴿ رَبُّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ الأعراف : ١٤٣ .

الثالثة : هل يطلب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الله تعالى شيئاً لا يجوز أو أمراً مستحيلاً ؟

الواقع أن سيدنا نوحاً عليه السلام طلب من الله أمراً غير جائز فقال له سبحانه وتعالى ﴿ يَانُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ هود : ٤٦ ، وسيدنا إبراهيم طلب من الله تعالى أن يريه كيف يحي الموتى فلما كان ذلك جائزاً خلاف

مسألة طلب الرؤية أراه الله تعالى ذلك ، وكذلك طلب سيدنا عيسى عليه السلام أو قومه إنزال المائدة من السماء جائز وقد تحقق .

﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلِيَا قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ التوبة : ١١٣ ، وهذه المسألة من بدهيات العقائد التي يعرفها جميع الأنبياء وهي أن المشركين لا يغفر الله لهم ولا يدخلهم الجنة ، ومع ذلك كان النبي لا يَعْلَمُهَا فَعَلَّمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ إِيَّاهَا ونهاه عما فعل بخلافها ، وقال تعالى له : ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ النساء : ١١٣ .

وقد سأل سيدنا إبراهيم عليه السلام الله تعالى أيضاً أن يغفر لأبيه ، قال الله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءٌ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ الممتحنة : ٤ . ومن أبدع ما نقله الإمام الرازي في هذه المسألة قوله في تفسيره (٧/١٤/٢٣٨) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرَاكَ ﴾ الأعراف : ١٤٣ : ((قال القاضي : الذي قاله المحصلون من العلماء في ذلك أقوال أربعة :

(أحدها) : ما قاله الحسن وغيره^(٦٥٥) أن موسى عليه السلام ما عرف أن الرؤية غير جائزة على الله تعالى ، قال : ومع الجهل بهذا المعنى قد يكون

(٦٥٥) وهذا يفيد أن هذا قول مشهور عند السلف ، وما ذكر الرازي بعده أن هذا محصل المنقول عن المعتزلة في هذه الآية لا يضيرنا شيئاً .

المرء عارفاً بربه وبعده وتوحيده ، فلم يبعد أن يكون العلم بامتناع الرؤية وجوازها موقوفاً على السمع .

(ثانيها) : أن موسى عليه السلام سأل الرؤية على لسان قومه ، فقد كانوا جاهلين بذلك يكررون المسألة عليه يقولون : ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ البقرة : ٥٥ ، فسأل موسى الرؤية لا لنفسه ، فلما ورد المنع منها ظهر أن ذلك لا سبيل إليه ، وهذه طريقة أبي علي وأبي هاشم .

(ثالثها) : أن موسى عليه السلام سأل ربه من عنده معرفة باهرة باضطرار ، وأهل هذا التأويل مختلفون ، فمنهم من يقول : سأل ربه المعرفة الضرورية ، ومنهم من يقول : بل سأل إظهار الآيات الباهرة التي عندها تزول الخواطر والوساوس عن معرفته وإن كانت من فعله ، كما نقوله في معرفة أهل الآخرة ، وهو الذي اختاره أبو القاسم الكعبي .

(رابعها) : المقصود من هذا السؤال أن يذكر الله تعالى من الدلائل السمعية ما يدل على امتناع رؤيته حتى يتأكد الدليل العقلي بالدليل السمعي ، وتعاضد الدلائل أمرٌ مطلوب للعقلاء ، وهو الذي ذكره أبو بكر الأصم « هذا كلام الفخر الرازي رحمه الله تعالى .

وبذلك تبين أن الآية دليل على عدم الرؤية لا على الرؤية إذ أن محورها ومدارها على قوله تعالى ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ الأعراف : ١٤٣ ، وعلى عدم استقرار الجبل ! فكيف يكون ذلك دليلاً على الرؤية ؟ والله الموفق .

٤- الآية الرابعة التي احتج بها بعض الناس على الرؤية هي قوله تعالى : ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ يونس : ٢٦ .

ليس في هذه الآية ذكر للرؤية البتة لا من قريب ولا من بعيد ، وإنما فسروا (الزيادة) بالنظر إلى الله تعالى استناداً لحديث لم يصح ، وقد ذكرناه في تخريج أحاديث هذا الكتاب وهو الحديث الرابع في كتاب الرؤية ، وهو حديث ابن أبي ليلي عن سيدنا صهيب رضي الله عنه ولا يصح وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، ومعنى الزيادة هنا زيادة الثواب والأجر بأكثر مما عملوا كما تقول للأجير : (أعطيتك أجر عملك وزيادة) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لِيُوفِّيَهُمْ أَجْرَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ فاطر : ٣٠ ، وقوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَهِمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ النور : ٣٨ .

٥- قول الله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ الأنعام : ١٠٣ . هذه الآية صريحة في نفي الرؤية في الدنيا والآخرة ، وبعض الناس جعلها من الأدلة المثبتة للرؤية وهذا من أعجب العجب !

وهي تفيد على التحقيق عموم عدم رؤية الله تعالى في الدنيا وفي الآخرة ، وتشمل سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الإسراء والمعراج أيضاً .

والسيدة عائشة لما أنكرت قول ابن عباس - الذي نقله عن كعب الأحبار على التحقيق - في أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه ليلة المعراج تمسكت في الرد على ذلك القول بهذه الآية ، ولو لم تكن هذه الآية مفيدة للعموم بالنسبة إلى كل الأشخاص وكل الأحوال لما تم ذلك الاستدلال ،

ولا شك أنها كانت من أشد الناس علماً بلغة العرب^(٦٥٦) فثبت أن هذه الآية دالة على النفي بالنسبة إلى كل الأشخاص وذلك يفيد المطلوب^(٦٥٧) وسياق الآيات في سورة الأنعام دال على المنع وعلى تنزيه الله تعالى عن ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ الفاعل هنا هو الأبصار والمقصود ذات الله تعالى فلا تراه الأبصار ، وأما الشرط الثاني ﴿ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾ فمختلف عن الشرط الأول ، لأنه قال : ﴿ وَهُوَ يُدْرِكُ ﴾ والفاعل هنا هو الله تعالى إذ لم يقل : وبصره يدركهم وإنما قال : ﴿ وَهُوَ يُدْرِكُ ﴾ هذه الأبصار التي لا يمكن لها أن تراه ! فَشَطْرِي الكلام غير مُتَّحِدِينَ !

وبعبارة أوضح نقول : إن قوله تعالى ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ يتحدث عن الأبصار وإدراكها ؛ والمعلوم أن إدراك الأبصار هو النظر والرؤية لا العلم ، وأما الجملة الثانية وهي قوله تعالى ﴿ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾ فتتحدث عما يدركه الله تعالى بنفسه ؛ ولا تتحدث عما يدركه بصره ، أو لا تتحدث عن بصره وما يراه سبحانه ، وهذا - الشرط الثاني - يُحتمل فيه العلم ويُحتمل البصر وكلُّ جائز ؛ وبما أن الأبصار تعني عدة أمور منها العيون الباصرة أو القدرة على الإبصار أو المبصرات ؛ وبما أنه يدرك الأبصار من جميع جهاتها الثلاثة هذه فرجع ذلك إلى أن المعنى العلم وهو الأشمل ، وهذا من المشاكلة اللفظية ولم

(٦٥٦) وهنا يمكن أن ننبه إلى هذه المسألة العقائدية التي اختلف فهم السلف لها كسيدنا ابن عباس الذي يقول بها عند المخالفين ، والسيدة عائشة رضي الله تعالى عنها ، كان رأي الألباني فيها إن قول السيدة عائشة وسيدنا ابن عباس تعارضا فتساقطا كما في كتاب « مختصر العلو » (١١٨) .

(٦٥٧) تفسير الإمام الرازي (١٣ / ٧ / ١٣٣) .

يعرف ذلك صاحب كتاب « الإبانة » !

ولذلك كان المقصود في الشطر الأول ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ النظر والرؤية ، وفي الشطر الثاني ﴿ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾ العلم !

ثم نقول : قال بعض الناس في تفسير هذه الآية إن الأبصار لا تدركه إدراك إحاطة لأنه لا يحيط بالله تعالى أحد من الخلق ! وهذا قول فاسد فيفيد أنهم يرون بعضه ولا يرون كله ! أي يرون قسماً منه ولا يرون باقيه ، وحينئذ يكون له جُزءٌ وكُلٌّ ! ويكون جسماً ! وهذا باطل من القول !

اعتراف الحافظ ابن حجر بأن الرؤية ما ثبتت إلا بالأحاديث :

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٦٠٧/٨) : [وحاصله أن المراد بالآية نفي الإحاطة به عند رؤياه لا نفي أصل رؤياه ، واستدل القرطبي في «المفهم» بأن الإدراك لا ينافي الرؤية بقوله تعالى حكاية عن أصحاب موسى ﴿ فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴾ الشعراء : ٦١ ... وهو استدلال عجيب لأن متعلق الإدراك في آية الأنعام البصر ؛ فلما نفى - أي الإدراك - كان ظاهره نفي الرؤية ؛ بخلاف الإدراك الذي في قصة موسى ، ولولا وجود الأخبار بثبوت الرؤية ما ساغ العدول عن الظاهر] انتهى من « الفتح » .

مع أن تلك الأخبار غير ناهضة للحجة في هذه المسألة ، وهذا اعتراف من ابن حجر بأن التعويل على الأحاديث لا على القرآن في هذا الموضوع .

٦- قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآذنيه مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ الشورى : ٥١ .

دلّت هذه الآية على امتناع رؤية الله تعالى أثناء تكليم الله تعالى لعبده ،
ولذلك احتجت السيدة عائشة بعمومها على امتناع رؤية سيدنا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج لربه ردّاً على من قال بالرؤية ، وهو كعب
الأخبار - وليس سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما كما هو مشهور ! - هذا هو
التحقيق عندنا كما أثبتناه في كتابنا مسألة الرؤية والله الموفق . قال القرطبي في
تفسير هذه الآية (٥٣/١٦) :

« قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا ﴾ الشورى : ٥١ ، سبب
ذلك أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : ألا تكلم الله وتنظر
إليه^(٦٥٨) إن كنت نبياً كما كلمه موسى ونظر إليه ، فإننا لن نؤمن لك حتى تفعل
ذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن موسى لم ينظر إليه ، فنزل
قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا ﴾ الشورى : ٥١ ... » .

وقال الإمام الفخر الرازي رحمه الله تعالى^(٦٥٩) : « قالت المعتزلة^(٦٦٠) :
هذه الآية تدل على أنه تعالى لا يرى ، وذلك لأنه تعالى حصر أقسام وحيه في

(٦٥٨) تأمل كيف أن هذه الأفكار المستوردة في الرؤية أفكار يهودية تجسيمية وأن الله
تعالى يبطلها ويردّها .

(٦٥٩) في تفسيره (١٨٨/٢٧/١٤) .

(٦٦٠) وكذا السيدة عائشة عندما نفت رؤيته صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج حيث
استدلت بعمومها ، وقد رواه عنها البخاري (٦٠٦/٨ فتح ٤٨٥٥) ومسلم (١٧٧/١٥٩/١)
وَمَنْ تَحَكَّمَ فِي كَلَامِهَا وَقَالَ : إِنَّهَا أَرَادَتْ لَمْ يَرَهُ فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يَقْصِدْ أَنَّهُ لَا يَرَاهُ النَّاسُ فِي
الْآخِرَةِ ، قُلْنَا لَهُ : هَذَا تَحَكُّمٌ مَرْدُودٌ لَا دَلِيلَ لَهُ وَهُوَ تَحَكُّمٌ قَائِمٌ عَلَى تَحْقِيقِ مَذْهَبٍ أَوْ رَأْيٍ
لَا يَثْبُتُ دَلِيلُهُ .

هذه الثلاثة ، ولو صحَّت رؤية الله تعالى أنه يتكلم مع العبد حال ما يراه العبد فحينئذ يكون ذلك قِسْمًا رابعاً زائداً على هذه الأقسام الثلاثة ، والله تعالى نفى القسم الرابع بقوله ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ ﴾ الشورى : ٥١ ، إلا على هذه الأوجه الثلاثة » .

ومن زاد قيداً على هذه الآية بأن المراد في الدنيا قلنا له : هذا استدراك على الشرع ! والاستدراك على الشارع لا يجوز لا سيما مع عدم صحة الاستدلال بالأدلة الأخرى التي يَبِينُ عدم وجود الدلالة فيها ، والشارع لا يغفل فِكِينَهُ ولا ينسى فَيَذْكُرُ ! والأحاديث في الرؤية لم تصح كما بينا ذلك مفصلاً في رسالة الرؤية أثناء تخريج تلك الأحاديث والكلام عليها .

٧- واستدل بعض الناس على الرؤية بقوله تعالى ﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴾ الأحزاب : ٤٤ ، وقوله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا ﴾ الكهف : ١١٠ ، وغيرها من الآيات التي ذكر فيها اللقاء .

والجواب : أن اللقاء لا يفيد الرؤية ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ ﴾ التوبة : ٧٧ ، أن المنافقين يرونه وهم لا يقولون بذلك لأن ﴿ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ النساء : ١٤٥ ، فكيف يرون الله تعالى؟! فلقاؤه تعالى بالنسبة للمؤمنين هو إثابته لهم ، ولقاؤه سبحانه للمنافقين والكافرين هو عقابهم أي لقاء عقابه أو لقاء ملائكته سبحانه .

قال ابن الوزير حاكياً الجواب في ذلك في كتابه « العواصم والقواصم » (٢٣٠/٥) : « والأصل في الجواب عن ذلك أن اللقاء ليس هو بمعنى الرؤية ، ولهذا استعمل أحدهما حيث لا يستعمل الآخر ، وعلى هذا فإن الأعمى

يقول : لقيت فلاناً ، وجلست بين يديه وقرأت عليه ، ولا يقول رأيت ، وكذلك يسأل أحدهم غيره ، هل لقيت الملك ؟ فيقول : لا ولكني رأيت على القصر .» .

وينبغي التدبر في مثل قوله تعالى : ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَسِّهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا ﴾ الأعراف : ٥١ ، وقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ الأعراف : ١٤٧ ، فهذا كله لا يفيد الرؤية البتة .

٨- واحتج بعض الناس أيضاً على الرؤية بقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى ، عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى ﴾ النجم : ١٣-١٤ .

والجواب : أن الذي رآه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نزلة أخرى هو سيدنا جبريل لعدة أدلة : منها سياق الآيات ، ومنها : المكانية فإنه رآه عند سدرة المنتهى والله تعالى لا يكون عند مكان من الأمكنة ، لا عند سدرة المنتهى ولا عند غيرها ، وقد أكدت تلك الرؤية بقية الآيات التي في السياق والتي منها قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴾ النجم : ١٨ ، وسيدنا جبريل عليه السلام من آيات الله تعالى بلا ريب .

ثم هم يحكمون الحديث في معنى الآيات وهذه الآيات فُسِّرَتْ بأحاديث صحيحة في الصحاح لا علة لها ولا معارضة ، ففي صحيح مسلم (١٧٧/١٥٩/١) عن مسروق أن السيدة عائشة قالت « ثلاث مَنْ تَكَلَّمَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ : قلت : ما هن ؟ قالت : من زعم أن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية . قال : وكنت متكئاً فجلستُ فقلت : يا أم المؤمنين ! انظريني ولا تعجليني ، ألم يقل الله عز وجل ﴿ وَلَقَدْ رَأَى بِالْأَفُقِ الْمُبِينِ ﴾ التکویر : ٣٢ ، ﴿ وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى ﴾ النجم : ١٣ ؟ !

فقلت : أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال « إنما هو جبريل ، لم أره على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين المرأتين ، رأيته منهبطاً من السماء ساداً عظماً خلقه ما بين السماء إلى الأرض » .

٩- وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ رَأَهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ ﴾ التكوير : ٢٣ ، تقدم الكلام عليها وسياق الآيات في هذه السورة دال على أن المراد سيدنا جبريل لأن الله تعالى لا يكون بالأفق المبين ، لأن الأفق مكان والله تعالى مُنَزَّهُ عن الحلول في المكان إلا عند المجسمة الجهلاء .

وسياق الآيات هو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ، ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ، مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ، وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ ، وَلَقَدْ رَأَهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ ﴾ التكوير : ١٩-٢٣ .

١٠- وردت آيات كريمة في القرآن الكريم تبين أن طلب رؤية الله تعالى من المذمومات شرعاً ، ومن ذلك ما تقدم ، ومنه قصة سيدنا موسى وطلب الرؤية ، ومنه :

أ- قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ﴾ النساء : ١٥٣ .

ب - وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ الفرقان : ٢١ .
والمقصود منها واضح ظاهر .

أقوال علماء أهل السنة والجماعة وغيرهم الذين لا يثبتون الرؤية ولا

يقولون بها :

ادّعى الشيخ عبد القاهر البغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق» ص (٣٣٥) أن أهل السنة أجمعوا على أن الله تعالى يراه المؤمنون في الآخرة^(٦٦١) ! مع أن هناك خلافاً بين السلف وعلماء أهل السنة في ذلك .

قال المفسرون كالقرطبي (١٠٧/١٩) والرازي (٢٢٦/٣٠/١٥) وهذا لفظ الرازي : « اعلم أن جمهور أهل السنة يتمسكون بهذه الآية في إثبات أن المؤمنين يرون الله تعالى يوم القيامة » فقد بين المفسرون أن هذه المسألة ليس مُجمَعاً عليها عند أهل السنة وإنما هي قول الجمهور .

وقد ذهب الزيدية والإمامية والإباضية والمعتزلة وأئمة آل البيت في القرون الأولى والسيدة عائشة وبعض السلف كأبي صالح السمان تلميذ أبي هريرة ومجاهد وعكرمة^(٦٦٢) ، وبشر بن السري الأفوه^(٦٦٣) ويحيى بن صالح

(٦٦١) والعلامة عبد القاهر البغدادي التميمي كنا نعتمد على مقاله قديماً ولكن تبين لنا أنه لا يعتمد عليه على التحقيق فإنه ينقل في ذم الفرق والمذاهب أقوالاً لا تثبت عنهم وخاصة عن المعتزلة فإنه ينقل مذهبهم بواسطة ابن الراوندي صاحب كتاب فضيحة المعتزلة وهذا كتاب مليء بالافتراءات والأكاذيب ، وابن الراوندي رموه بالإلحاد ونحوه كما تجدون ذلك في ترجمته في مثل « سير أعلام النبلاء » للذهبي ، فهو غير ثقة فيما يحكيه عن خصومه ! وقد رد على ابن الراوندي ابن الخياط في كتاب خاص مطبوع .

(٦٦٢) كما نقل ذلك عن مجاهد وأبي صالح الحافظ ابن جرير الطبري السلفي في تفسيره (١٤/٢٠/١٩٢-١٩٣) بأسانيد صحيحة ، والحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/٤٢٥) عن عكرمة ، والبخاري ومسلم عن السيدة عائشة كما هو معلوم .

الوحاظي^(٦٦٤) وغيرهم^(٦٦٥) كالجصاص^(٦٦٦) والإمام أبي حنيفة^(٦٦٧) رحمه الله

(٦٦٣) وهو من رجال الستة ترجمته في « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر (١/٣٩٤).
(٦٦٤) وهو من الأئمة السُّنَّيين الثقات ومن رجال البخاري ومسلم وغيرهما ترجمته في « تهذيب الكمال » للحافظ المزي (٣١/٣٧٩) .

(٦٦٥) يجد الباحث أقوالهم أثناء قراءة التراجم في كتب الرجال والسير لأنني وجدت ذلك في ترجمة الأفوه والوحاظي أثناء قراءة ترجمتهما دون قصد إلى ذلك ، وغيرهم كثير ممن لم تصلنا أقوالهم أو لم نقف عليها .

(٦٦٦) وهو من أئمة الأحناف ، له ترجمة جيدة في « سير أعلام النبلاء » (١٦/٣٤٠) ووصفه بقوله (الإمام العلامة المفتي المجتهد عالم العراق أحمد بن علي الرازي الحنفي صاحب التصانيف) قال الجصاص بنفي الرؤية في كتابه « أحكام القرآن » (٣/٤-٥) وهذا نص كلامه : « فقله تعالى ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ معناه : لا تراه الأبصار ، وهذا تمدح ينفي رؤية الأبصار كقوله تعالى ﴿ لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾ وما تمدح الله بنفيه عن نفسه فإن إثبات ضده ذم ونقص ؛ فغير جائز إثبات نقيضه بحال ولا يجوز أن يكون مخصوصاً بقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ لأن النظر محتمل لمعان منه انتظار الثواب كما روي عن جماعة من السلف فلما كان ذلك محتملاً للتأويل لم يجز الاعتراض عليه بما لا مساغ للتأويل فيه ، والأخبار المروية في الرؤية إنما المراد بها العلم لو صحت وهو علم الضرورة الذي لا تشوبه شبهة ولا تعرض فيه الشكوك لأن الرؤية بمعنى العلم مشهورة في اللغة » .

(٦٦٧) نقله عنه خصومه الذين يردون عليه وعلى أتباعه الذين منهم ابن شجاع الثلجي وبشر المريسي ، فإن عثمان بن سعيد الدارمي قال في كتابه « النقص » (١/١٩٨ محقق في مجلدين) : « وأعجب من ذلك ما رويت عن أبي حنيفة إن صدقت عنه روايتك أنه ذهب في الرؤية إلى أن يروا آياته وأفعاله وأموره فيجوز أن يقال رآه » . وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بحدوث القرآن أمر مشهور نقله كثير من المتقدمين في التشنيع عليه ! وهو الصواب الموافق لكتاب الله تعالى ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ... ﴾ !

تعالى والإمام الغزالي^(٦٦٨) رحمه الله تعالى إلى أن الله تعالى لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة .

وقال ابن تيمية الحرّاني في « مجموع الفتاوى » (٣٣ / ٢٠ - ٣٤) :

[فصل : والخطأ المغفور في الاجتهاد كمن .. اعتقد أن الله لا يُرى ؛ لقوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ الأنعام : ١٠٣ ، ولقوله ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ الشورى : ٥١ ، كما احتجّت عائشة بهاتين الآيتين على انتفاء الرؤية في حق النبي صلى الله عليه وسلم وإنما يدلان بطريق العموم ، وكما نُقِلَ عن بعض التابعين أن الله لا يُرى ، وفسروا قوله ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ القيامة : ٢٢-٢٣ ، بأنها تنتظر ثواب ربها ، كما نُقِلَ عن مجاهد وأبي صالح] .

الأحاديث الواردة في الرؤية : كنا قد سردنا في كتابنا مسألة الرؤية الأحاديث التي احتج بها مثبتو الرؤية ورددنا عليها واحداً واحداً كما ذكرنا الأحاديث التي فيها نفي الرؤية وهنا لا بد أن نعرض أهمها :

الأحاديث التي فيها نفي الرؤية :

روى مسلم في « صحيحه » (١٧٨/١٦١/١) عن أبي ذر رضي الله عنه قال :

(٦٦٨) نقله بعضهم عنه من كتابه « سر العالمين وكشف أسرار الدارين » ، قال الشيخ العلامة سماحة المفتي أحمد بن حمد الخليلي في كتابه الفذ « الحق الدامغ » ص (٣٢) : « وبه - أي بالقول بعدم جواز الرؤية - قال جماعة من المتكلمين المتحررين من أسر التقليد كالإمام الجصاص في أحكام القرآن ، وجنح إليه الإمام الغزالي في بعض كتبه بل صرّح به في بعضها » .

سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل رأيت ربك؟ قال: «نور أنى أراه» .

الأحاديث التي فيها إثبات الرؤية مع بيان عللها :

١- عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا : قال أناس يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟! فقال : « هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ » قالوا : لا يا رسول الله ، قال : « هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب ؟ » قالوا : لا يا رسول الله ، قال : « فإنكم ترونه يوم القيامة كذلك ، يجمع الله الناس ، فيقول : مَنْ كان يعبد شيئاً فليتبعه ، فيتبع من كان يعبد الشمس ، ويتبع من كان يعبد القمر ، ويتبع من كان يعبد الطواغيت ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، فيأتيهم الله في غير الصورة التي يعرفون ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا أتانا ربنا عرفناه ، فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا فيتبعونه ، ويضرب جسر جهنم .. » . هذا لفظ البخاري (٦٥٧٤) .

ورواه البخاري (٧٤٤٠) ومسلم (١٨٣) عن أبي سعيد الخدري بلفظ : « فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا ، فلا يكلمه إلا الأنبياء ، فيقول : هل بينكم وبينه آية تعرفونه ؟ فيقولون : الساق ، فيكشف عن ساقه ، فيسجد له كل مؤمن ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً ثم يؤتى بالجسر » .

وهذا حديث باطل له ألفاظ مختلفة في الصحيحين وهو يحتوي على

منكرات ومستشعرات نذكر بعضها وهي :

أ - إثبات الصورة لله تعالى .

ب - إثبات التشكل لله تعالى فتارة يأتي بصورته وتارة يأتي بغير صورته .

ج - ادعاء أن الناس يعرفون الله تعالى على صورة معينة فيأتيهم أولاً على غير الصورة التي يعرفونها ، تعالى الله عن ذلك كله .

د - إثبات الساق لله تعالى وأنهم لا يعرفون معبودهم إلا إذا كشف لهم عن ساقه .

هـ - أن المنافقين يرون الله تعالى في أرض المحشر ، والكفار والمنافقون لا يرون الله تعالى في الآخرة عند عقلاء مَنْ يثبت الرؤية ، لقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ المطففين : ١٥ .

ثم إن أبا هريرة راوي الحديث وكذلك وابن عباس وابن عمر وابن الزبير ومعاوية ابن أبي سفيان وأمثالهم رووا عن كعب الأحبار وسمعوا منه [تهذيب الكمال ٢٤/١٨٩-١٩٠] ، وجابر بن عبدالله روى عن أبي هريرة [تهذيب الكمال ٤/٤٤٤] ، وأبا سعيد روى عن جابر بن عبدالله وروى عنه جابر [تهذيب الكمال ١٠/٢٩٥] ، بل جميع هؤلاء رووا عن كعب الأحبار ، وقد قال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٣/٤٨٩) : « إنَّ كعباً » جالس أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية » .

وهذا الحديث باطل مردود من جملة الإسرائيليات بلا مثوية ، وهو مروى عن كعب الأحبار أو عمن هو مثله من نقلة الإسرائيليات .

٢- حديث جرير بن عبد الله في الصحيحين من حديث إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عنه قال : كُنَّا جُلُوسًا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ أَرْبَعِ عَشْرَةَ فَقَالَ : « إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ عَيَانًا كَمَا تَرُونَ هَذَا ... » .. [٦٦٩] .

قلت : هذا حديث باطل طعن فيه جهابذة من محدثي السلف ، وقد ذكر الذهبي في « سير النبلاء » (٥٣/١١) في قصة هناك أن علي بن المديني قال : « في هذا الإسناد مَنْ لَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ ، وَلَا عَلَى مَا يَرُوهُ ، وَهُوَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، إِنَّمَا كَانَ أَعْرَابِيًّا بَوَّالًا عَلَى عَقْبِيهِ » .

وما حاول الخطيب والذهبي^(٦٧٠) ومن قلدهما من التمثل في تأويل هذا أو نفيه وإبطاله فهو مردود لتوارد أقوال جماعة من الأئمة في الطعن بقيس بن أبي حازم ففي « تهذيب الكمال » (١٥/٢٤) أن يحيى بن سعيد القطان قال عن قيس بن أبي حازم : « منكر الحديث » .

وهناك أيضاً عن إسماعيل بن أبي خالد أنه قال : « كَبُرَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ حَتَّى جَازَ الْمِائَةَ بَسْنِينَ كَثِيرَةً حَتَّى خَرَفَ وَذَهَبَ عَقْلُهُ » . وقد زدنا في رسالة « مسألة الرؤية » الكلام على ما ذكرناه هنا .

(٦٦٩) رواه البخاري (٥٥٤ و٥٧٣ و٤٨٥ و٧٤٣٤ و٧٤٣٦) ، وزاد فيه لفظة (عياناً) !

فرواه بلفظ : « إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ عَيَانًا » برقم (٧٤٣٥) ، ومسلم (٦٣٣) .

(٦٧٠) الخطيب كان حنبلياً ثم تشفّع ! وتاريخه كان قد صنّفه حال كونه حنبلياً كما يظهر مما فيه ! والحنبلية هي النصب والتجسيم والدفاع عنهما ! والذهبي يكفي في بيان حقيقة حاله مقدمة كتاب العلو للعبد الفقير ! والله من ورائهم محيط !

٣- حديث يعزى لسيدنا صهيب رضي الله عنه : رواه مسلم (١٨١) من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن صهيب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله عز وجل : تريدون شيئاً أزيدكم ؟ يقولون : ألم تبيض وجوهنا ، ألم تدخلنا الجنة وتنجينا من النار ؟ قال فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم » ، ثم تلا : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ يونس : ٢٦ .

أقول : هذا حديث مردود أيضاً وهو مخالف للأحاديث السابقة التي ساقوها ! ففيه أن الرؤية تكون للمؤمنين في الجنة ، والأحاديث السابقة وخاصة حديث أبي هريرة وأبي سعيد الذي في الصحيحين فيه أن الرؤية تكون في المحشر وتقع للمنافقين .

والحديث هو قول لابن أبي ليلى نقله عن بعض المجاهيل وليس حديثاً مرفوعاً ولا رواه عن سيدنا صهيب كما بيّن ذلك الدارقطني والترمذي وغيرهما .

فقد ذكر الترمذي في السنن (٣٠٣٠) علة هذا الحديث فقال : « حديث حماد بن سلمة هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة مرفوعاً ، وروى سليمان بن المغيرة هذا الحديث عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قوله ، ولم يذكر فيه عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم » .

وذكر الحافظ الدارقطني هذا الحديث في كتابه « التتبع » ص (٢١٠) على أنه موقوف فقال : « وأخرج مسلم حديث حماد عن ثابت عن ابن أبي ليلى عن صهيب : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ ﴾ مرفوعاً . ورواه حماد بن زيد عن ثابت

عن أبي ليلي قوله « . وفي رسالة الرؤية زيادة على هذا البيان .

٤- وعن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« جنتان من فضة آيتهما وما فيهما ، وجنتان من ذهب آيتهما وما فيهما ، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبر على وجهه في جنة عدن » . رواه البخاري (٤٨٧٨ و٤٨٨٠ و٧٤٤٤) ومسلم (١٨٠) ، ولفظ مسلم : « رداء الكبرياء » ، وأما البخاري ففي المواضع الثلاثة بلفظ : « رداء الكبر » .

أقول : روى هذا الحديث الطيالسي في « مسنده » ص (٧٢) برقم (٥٢٩) بلفظ « أن يزوروا ربهم في جنة عدن » وليس بلفظ « أن ينظروا ربهم » وهو من طريق أبي قدامة الحارث ابن عبيد وهو إسناد مذكور في صحيح مسلم ، وهذا يعكس على استدلالهم به ، إذ ليس فيه إثبات الرؤية بل فيه المنع منها ، وهو حديث مردود عندنا وإليك ذلك :

أ- أبو بكر بن أبو موسى الأشعري ناصبي ، وهو غير ثقة عندنا ! قال ابن سعد في « الطبقات » (٢٦٩/٦) : « كان قليل الحديث يُسْتَضَعَف » (٦٧١) ، وجاء في ترجمته في « تهذيب الكمال » (١٤٥/٣٣) : قال الأجرى : « قلت لأبي داود: أبو بكر بن أبي موسى سمع من أبيه ؟ قال : أراه قد سمع ، وأبو بكر أرضى عندهم من أبي بردة بن أبي موسى ، كان يذهب مذهب أهل الشام ،

(٦٧١) العجيب الغريب أن المزني لم يتقل هذا التضعيف عن ابن سعد مع أنه قال هناك في ترجمته (١٤٥/٣٣) : « ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل الكوفة » . وسكت عما قاله ابن سعد فيه من التضعيف ! والظاهر أن سبب ذلك أن الرجل كان من رجال الصحيحين . ولقائل أن يقول هذا نوع من التدليس .

جاءه أبو غادية قاتل عمار^(٦٧٢) فأجلسه إلى جنبه وقال : مرحباً بأخي^(٦٧٣) .

وأمر آخر وهو أن عبد الله بن أحمد قال في العلل : [قلت لأبي : فأبو بكر بن أبي موسى سمع من أبيه قال : لا]^(٦٧٤) .

(٦٧٢) أبو غادية الجهني الصحابي قاتل سيدنا عمار بن ياسر هو أحد المبشرين بالنار ، كما جاء في الحديث الصحيح الآتي في الحاشية التالية ، نسأل الله تعالى السلامة ، اللهم إنا نؤمن بك ونعوذ بك من النار وسوء الحساب ونسألك الجنة ورضوانك وما قرب إليهما من اعتقاد أو قول أو عمل .

(٦٧٣) قلت : وهذه وحدها كافية في إسقاطه عن مرتبة الثقة والحجية للحديث الصحيح : « قاتل عمار وسالبه في النار » رواه أحمد (١٩٨/٤) ، وغيره كالحاكم ، وصححه الألباني في صحيحته (٢٠٠٨/١٨/٥) كما ثبت قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار » رواه البخاري (٤٤٧) و (٢٨١٢) وغيره . فما رأيك بمن يرحب ويكرم قاتل سيدنا عمار رضي الله عنه وهو مبشر شرعاً بالنار ، على أن أبا بكر بن أبي موسى هذا كان والياً على الكوفة من قبل الحجاج بن يوسف الثقفي عليه لعائن الله تعالى تترى ، انظر « سير أعلام النبلاء » (٦/٥) ، وانظر في « تهذيب التهذيب » تكفير جماعة من علماء السلف وأكابر العلماء للحجاج المجرم قاتل الأنفس المؤمنة ظلماً وعدواناً . وأزيدك على هذا أيضاً بأن هذه العائلة لها علاقة وطيدة برواة الإسرائيليات كعبد الله بن سلام الإسرائيلي وكعب الأحبار ، والاحتمال كبير في أنهم نقلوا هذا الحديث عن هؤلاء ، ففي « سير أعلام النبلاء » (٦/٥) : « روى سعيد ابن أبي بردة عن أبيه قال : بعثني أبي أبو موسى إلى عبد الله ابن سلام لأتعلّم منه » . وانظر علاقة كعب الأحبار بعبد الله ابن سلام ، ومداومة كعب على قراءة التوراة في الإسلام في « الموطأ » حديث رقم (٢٤٣) وغيره .

(٦٧٤) أقول : هكذا وقع في « تهذيب التهذيب » (٤٣/١٢) وفي مقدمة « فتح الباري » ص (٤٥٦) . لكن وقع في كتاب العلل المطبوع فقرة (١٢٨٠) قال : « لم لا يسمع »

قال الحافظ : « وقال النووي : أصل الحجاب المنع من الرؤية ،
والحجاب في حقيقة اللغة الستر ، وإنما يكون في الأجسام والله سبحانه مُنَزَّه
عن ذلك ، فعرف أن المراد المنع من رؤيته » .

وقال الحافظ : « قال عياض : كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيراً
ومن لم يفهم ذلك تاه ، فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى
التجسيم ، ومن لم يتضح له وعلم أن الله منزّه عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن
يكذب نقلتها وإما أن يؤولها »^(٦٧٥) .

وقال الحافظ : « قال الكرماني هذا الحديث من المشابهات ، فإما
مُفَوَّضٌ وإما مُتَأَوَّلٌ بأن المراد بالوجه الذات ، والرداء صفة من صفات الذات

والذي أراه أن هذا إما تحريف من بعض النساخ أو سبق قلم ؛ وأصل الكلام : « لا لم
يسمع » والله أعلم ، هذا مع ذهاب بعض العلماء كالبخاري وابن أبي حاتم كما في الجرح
والتعديل (٣٤٠/٩) إلى السماع . والذي يؤكد عدم السماع أن أبا موسى توفي سنة (٥٠)
وأبو بكر توفي سنة (١٠٦) فبين وفاتيهما (٥٦) سنة ، والغالب أن من كانت هذه حاله لا
يكون له سماع ، والله أعلم .

(٦٧٥) هذه الأحاديث وأمثالها جميعها من الإسرائيليات المتسربة إلى كتب الحديث !
ولهيبة الصحيح وكونه كالقرآن المنزل عند بعض أهل العلم ذهب إلى تأويلها ولم يحكم
ببطلانها ! والحكم ببطلانها وردّها هو الصواب والله تعالى أعلم ! وبعض المساكين يظنوننا
نرد ما يقوله سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم وهذا تخيُّل فاسد ! لأننا نرد هذه
الأحاديث وننزه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أن يكون قد نطق بهذا
الفكر التجسيمي المتهاوي بنفسه ! ولكن العقول القاصرة المتعصبة لا تدرك ذلك ، وستأتي
الأجيال الواعية مستقبلاً بإذن الله تعالى التي ستدرك صواب ما نذهب إليه ، والله الموفق
والهادي .

اللازمة المنزهة عما يشبه المخلوقات ، ثم استشكل ظاهره بأنه يقتضي أن رؤية الله غير واقعة^(٦٧٦) ، وأجاب بأن مفهومه بيان قرب النظر » .

ثم قال الحافظ : « وحاصله أن رداء الكبرياء مانع عن الرؤية فكأن في الكلام حذفاً » .

قلت : فالحديث ليس فيه إثبات رؤية الناس لربهم ، والله منزه عن الحلول في جنة عدن ، وهذا الحديث غريب الإسناد باطل المتن والله المستعان .

٦- وأخبر أبو الزبير أنه سمع جابر يُسأل عن الورود فقال : « نحن يوم القيامة على كذا وكذا ... فتدعى الأمم بأوثانها وما كانت تعبد الأوّل فالأول . ثم يأتينا ربنا بعد ذلك فيقول ومن تنتظرون ؟ فيقولون : ننتظر ربنا . فيقول : أنا ربكم . فيقولون : حتى ننظر إليك ، فيتجلى لهم تبارك وتعالى يضحك ، قال : فينطلق بهم ويتبعونه .. » .

رواه مسلم (١٩١) موقوفاً على جابر ، والموقوف لا حجة فيه ، وهو حديث باطل منكر صريح في التشبيه والتجسيم ! نقله جابر عن كعب الأحبار فإنه ممن روى عنه ، قال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤٨٩/٣) : إن كعباً « جالس أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية » .

إلا أن مسلماً حذف من متنه لفظة ذكرها أبو عوانة في « مسنده » (١٣٩/١)

(٦٧٦) هذا اعتراف صريح من بعض العلماء بأن هذا الحديث المردود عندنا دليل على منع الرؤية لا على ثبوتها ، فتدبر .

مروية بنفس الطريق وهي : « فيتجلى لهم يضحك حتى يبدو لهواته أو أضراسه » . نسأل الله السلامة والعافية !

ولا أظن أن عاقلاً يقول بهذا الأثر الباطل لا سيما والحديث نفسه هو حديث أبي هريرة الطويل في الصحيحين الذي تقدّم نقده هنا وفي غير ما كتاب ، ولا نشك أن هذا مما تلقّوه من الإسرائيليات ، تعالى الله جلّ جلاله عن ذلك علواً كبيراً .

فلا نشتغل في بيان إسناده وما فيه من تصريح ابن جريج وأبي الزبير بالسماع أو بالعنعنة فإن الاشتغال بذلك في مثل هذه المتون البشعة المصرحة بالتشبيه والتجسيم نوع من الغباء أو عدم إدراك الحقائق ، وقد ذكرت في مقدمة تحقيق كتاب « العلو » للذهبي طرق دخول الإسرائيليات إلى الأحاديث ومن روى من الصحابة عن كعب وعن عبد الله بن سلام فليراجع فإنه مهم جداً .
وبقية الأحاديث التي وردت في الرؤية تجدونها في كتابنا « مسألة الرؤية » .

تفنيد بعض الأدلة الباطلة التي ادّعى القائلون بالرؤية بأنها أدلة عقلية :

أورد بعض الناس أدلةً حسبها من الأدلة العقلية على جواز الرؤية أو ثبوتها ومن تلك الأدلة الباطلة قولهم :

١- كل موجود يصح أن يرى والله موجود إذن الله تعالى يصح أن يرى !

وهذه القاعدة المخترعة خرافة عندي من الخرافات ! لأن قاعدة كل

موجود يصح أن يرى التي قالها بعض المتكلمين قاعدة باطلة لا أساس لها من الصحة كما يقول أهل العلوم الكونية وإنما وضعها من وضعها ليثبت بها أمراً يريدُه ! فهي من النظريات والأوهام التي لا أساس لها من الصحة ! فهناك أشياء لا يراها أحد حتى بالمجهر أو بالتلسكوب أو بالميكروسكوب كالهواء والجاذبية والمجال المغناطيسي والتيار الكهربائي والألم وأشياء كثيرة يمكن أن يُفكّر الإنسان بها ويسأل عنها أهل العلم والاختصاص .

وهذه القاعدة باطلة شرعاً أيضاً ، بقوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ، وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴾ الحاقة : ٣٨-٣٩ ، فقد بيّن الله تعالى لنا بلفظة (ما) الدالة على غير العاقل أن هناك أشياء نبصرها وهناك أشياء لا نبصرها ، فالموجودات على هذا على قسمين موجودات تُبَصَّرُ وتُرى وموجودات لا تُبَصَّرُ ولا تُرى ، وبذلك بطلت هذه القاعدة الخرافية .

٢- خرافة إن الله سيخلق للناس يوم القيامة أبصاراً وعيوناً أخرى باقية ، بها سيبصرون الله تعالى ويرونه وليس بالأبصار الفانية !!

أقول : إنها خرافة حقاً لا دليل عليها وهي من وحي الخيالات والتحليلات السفسطائية ! وتنزلاً إلى هذه العقلية الضعيفة نقول : الأبصار والعيون في الدنيا والآخرة مخلوقة محدثة ، وهي وإن تقوّت في الآخرة إلا أنها تبقى قاصرة ضعيفة لأنها مخلوقة وحادثة لا تستطيع أن تدرك القديم الخالق لكل شيء !

ويتعلق بهذا الأمر مسألة مهمة في استدلالهم بقصة سيدنا موسى وهي : أنهم يقولون بأن الله لا يُرى في الدنيا بالأبصار الفانية ! فكيف يحتجون بسؤال

سيدنا موسى عليه السلام لله تعالى أن يراه في الدنيا ببصره الفاني الذي لم يتقو
مثل أبصار أهل الآخرة المُقَوَّاة التي يزعمونها!؟

عدم ثبوت الرؤية للرسول عليه الصلاة والسلام ليلة الإسراء أي أنه لم ير الله سبحانه وتعالى :

وأما قول الناظم : (**هذا وللمختار دنيا ثبتت**) فمعناه عند الناظم
ومن يقول بقوله : أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رب
العزة سبحانه ليلة الإسراء والمعراج ، وهذا قول ليس بصحيح عندنا البتة ، ولا
يثبت هذا ، كما سيتبين إن شاء الله تعالى من مناقشة الأدلة التي وردت في هذا
الموضوع ، ولا بُدَّ أولاً من عرض ما ورد في القرآن من ذلك وما تمسك به
مثبتو الرؤية ليلة الإسراء فنقول :

أما قوله تعالى ﴿ **وَلَقَدْ رَأَهُ نَزْلَةً أُخْرَى ، عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى** ﴾ النجم : ١٣-١٤
وقوله تعالى ﴿ **وَلَقَدْ رَأَهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ** ﴾ التكويد : ٢٣ ، وقوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ دَنَا
فَتَدَلَّى ، فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ، فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى** ﴾ النجم : ٨-١٠ ،
فالمراد بذلك سيدنا جبريل عليه السلام .

ومن تأمل في الآيات التي قبلها عرف ذلك وفهمه جيداً ، فإن الله تعالى
يقول : ﴿ **وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ** ﴾ النجم : ١-٢ ، يعني سيدنا رسول
الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ **وَمَا غَوَى ، وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ، إِنَّ
هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى** ﴾ النجم : ٢-٤ ، أي له ، وهذا الوحي الذي نزل على سيدنا
محمد صلى الله عليه وآله وسلم علّمه إياه بأمر الله تعالى سيدنا جبريل عليه
السلام الذي أخبرنا الله عن حاله فوصفه لنا في قوله بعد هذا ﴿ **عَلَّمَهُ شَدِيدُ**

القوى ، ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴿ النجم : ٥-٦ ، وهذا وصف سيدنا جبريل عليه السلام^(٦٧٧) الذي قال الله تعالى عنه في آية أخرى ﴿ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ، مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٌ ﴾ النجم : ٢٠-٢١ ، ومعنى ﴿ ذُو مِرَّةٍ ﴾ النجم : ٦ ، أي قَوِيٌّ الخلق شديده .

﴿ فَاسْتَوَى ﴾ قال الحافظ أبو حيان في « البحر المحيط » (١٠/١٠) :

[﴿ فَاسْتَوَى ﴾ أي جبريل في الجو ﴿ وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى ﴾ أي رآه الرسول بجِراء قد سدَّ الأفق له ستمائة جناح ، وحينئذٍ دنا من (سيدنا) محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى كان قاب قوسين ، وكذلك هو المرئي في النزلة الأخرى بستمائة جناح عند السدرة .. ﴿ ثَمَّ دَنَا ﴾ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ فَتَدَلَّى ﴾ فتعلَّق عليه في الهواء ، وكان مقدار مسافة قُرْبِهِ منه مثل ﴿ قَابِ قَوْسَيْنِ ﴾ فَحُذِفَتْ هذه المضافات كما قال أبو علي في قوله :

(٦٧٧) قال ابن كثير في تفسيره عند هذه الآيات في سورة التكوير (٤/٥١٢) : « وقوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ رَأَاهُ بِالْأَفْقِ الْمَبِينِ ﴾ يعني : ولقد رأى محمدٌ جبريلَ الذي يأتيه بالرسالة عن الله عز وجل على الصورة التي خلقه الله عليها له ستمائة جناح ﴿ بِالْأَفْقِ الْمَبِينِ ﴾ أي البين وهي الرؤية الأولى التي كانت بالبطحاء ، وهي المذكورة في قوله ﴿ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ، ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ، وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى ، ثَمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ، فَكَانَ قَابِ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ، فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ كما تقدَّم تفسير ذلك وتقريره ، والدليل عليه أن المراد بذلك جبريل عليه السلام ، والظاهر والله أعلم أنَّ هذه السورة نزلت قبل ليلة الإسراء ، لأنه لم يذكر فيها إلا هذه الرؤية وهي الأولى ، وأما الثانية وهي المذكورة في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى ، عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ، عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ، إِذْ يَغْشَى السُّدْرَةَ مَا يَغْشَى ﴾ فتلك إنما ذُكِرَتْ في سورة النجم ، وقد نزلت بعد سورة الإسراء . انتهى كلام ابن كثير . وقال مثله الحافظ أبو حيان في « البحر المحيط » (٤١٨/١٠) .

وقد جعلتني من خزيمة أصعبا ، أي : ذا مسافة مقدار أصبع . ﴿ أو أدنى ﴾ على تقديركم ، كقوله ﴿ أو يزيدون ﴾ ، ﴿ إلى عبده ﴾ أي إلى عبد الله ... ﴿ ما أوحى ﴾ تفخيم للوحي الذي أوحى إليه قبل . انتهى . وقال ابن عطية : ﴿ ثمّ دنا ﴾ قال الجمهور : أي جبريل إلى محمد عليهما الصلاة والسلام عند حراء ، وقال ابن عباس وأنس في حديث الإسراء : ما يقتضي أنّ الدنو يستند إلى الله تعالى ... **والصحيح أن جميع ما في هذه الآيات هو مع جبريل ،** بدليل قوله ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى ﴾ فإنه يقتضي نزلةً متقدمة ، وما^(٦٧٨) روي أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه قبل ليلة الإسراء... ﴿ فأوحى ﴾ أي الله ﴿ إلى عبده ﴾ ... وقال الحسن : فأوحى جبريل إلى عبد الله محمد ما أوحى كالأول في الإبهام ، وقال ابن زيد : فأوحى جبريل إلى عبد الله محمد ما أوحاه الله تعالى إلى جبريل عليه السلام ﴿ ما كذب ﴾ فؤاد محمد صلى الله عليه وآله وسلم ما رآه ببصره من صورة جبريل : أي ما قال فؤاده لَمَّا رآه لم أعرفك ، يعني : أنه رآه بعينه وعرفه بقلبه ، ولم يشك في أن ما رآه حق [. هذا ما حكاه ونقله الحافظ أبو حيان في كتابه « البحر المحيط » .

ومنه يتبين أن هذه الآية لا دلالة فيها على أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى الله تعالى .

أقول : وأما ما جاء عن ابن عباس وأنس بن مالك أن الدنو هو دنو الله تعالى فباطل مردود عند الحفاظ وأهل العلم وإن ورد في صحيح البخاري من رواية شريك الباطلة المستشعنة ، ففي البخاري (٧٥١٧) عن سيدنا أنس في

(٦٧٨) أي : ولم يرو أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه قبل ذلك .

حديث الإسراء : « ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان قاب قوسين أو أدنى ... » .

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٤٨٣/١٣) : « قال الخطابي : ليس في هذا الكتاب يعني صحيح البخاري حديث أشنع ظاهراً ولا أشنع مذاقاً من هذا الحديث ، فإنه يقتضي تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر ، وتمييز مكان كل واحدٍ منهما ، هذا إلى ما في التدلي من التشبيه والتمثيل له بالشيء الذي تعلّق من فوق إلى أسفل » .

ثم قال الحافظ ص (٤٨٤) : « قال : (أي الخطابي) وقد روي هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك فلم يذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة ، وذلك مما يقوّي الظن أنها صادرة من جهة شريك . انتهى . وقد أخرج الأموي في مغازيه ومن طريقه البيهقي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ رَأَهُ نَزَلَةً أُخْرَى ﴾ قال : دنا منه ربه ، وهذا سند حسن^(٦٧٩) وهو شاهد قويٌّ لرواية شريك^(٦٨٠) .

(٦٧٩) ليس بحسن بل هو ضعيف لضعف محمد بن عمرو ، لم يرو له البخاري ومسلم إلا مقروناً بغيره وفي المتابعات ، فهو على التحقيق ليس من رجالهما ، وقد ذكر المزي في ترجمته في « تهذيب الكمال » (٢١٦/٢٦) ما نصه : « وقال أبو بكر بن أبي خيثمة : سئل يحيى بن معين عن محمد عمرو فقال : ما زال الناس يتقون حديثه ، قيل له : وما علة ذلك ؟ قال : كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة » . وقال إبراهيم بن يعقوب : ليس بالقوي ، وقال أبو حاتم : « صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ » ، أي ضعيف الحديث عنده . وقال ابن حبان : كان يخطئ ، وقال ابن سعد : كان كثير الحديث يستضعف ، وقال يعقوب بن شيبة : هو

وسط وإلى الضَّعْفِ ما هو . وهذا الأثر الذي أتى به عن ابن عباس من شنيع الأقوال والأفكار والعقائد فكيف يكون شاهداً قوياً لِمَا قيل فيه : ليس في صحيح البخاري أشنع من هذا ؟!

(٦٨٠) إني أتعجب من الحافظ ابن حجر كيف يصدر عنه هذا الكلام وإن كان هو في الجملة موافق لنا في القول برد رواية شريك وأن فيها مخالفة للثقات المشهورين في عشرة أمور أو أكثر مع طعن الحافظ في رواية شريك هذه وفي هذه الأفكار والكلمات وقول بعضهم إنه ليس في صحيح البخاري أشنع من هذا الفصل أي الحديث ! وعلى كل فلا بد من تفنيد هذا القول الذي أتى به الحافظ ابن حجر فأقول :

ما أورده عن ابن عباس أثر موقوف ، أي قول لابن عباس وليس منقولاً عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحقيقة عندنا بحسب الاستقراء لما يقوله ابن عباس والذين رووا من الصحابة عن كعب الأخبار اليهودي الأصل أن هذا كلام نقله ابن عباس عن كعب الأخبار فلا حيا الله كعباً ولا ما يجيء به كعب ، ولا أدل على ذلك من نقل الحافظ أبو حيان في « البحر المحيط » أن من جملة من فسر الدنو والتدلي بأنه عائد على الله تعالى عما يقولون هو كعب الأخبار مصدر هذه الشناعات والتخبطات الوبيلة ! فقد قال الحافظ أبو حيان في تفسيره (١٠/١١) : في تفسير آيات سورة النجم هذه بعد قوله ﴿ فأوحى إلى عبده ما أوحى ، ما كذب الفؤاد ما رأى ﴾ قال : « وعن ابن عباس وعكرمة وكعب الأخبار أن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه بعيني رأسه ، وأبت ذلك عائشة رضي الله تعالى عنها وقالت : أنا سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن هذه الآيات فقال لي : هو جبريل عليه السلام فيها كلها » انتهى كلام الحافظ أبو حيان . قلت : وقد وافق كعب الأخبار أو ما روي عن ابن عباس من كون المتدلي هو الله - تعالى الله عما يقولون - محمد بن كعب القرظي وهو من رجال الستة ، والقرظي نسبة يهودية وهي إلى بني قريظة ، وقد جاء في ترجمته في « تهذيب الكمال » (٢٦/٣٤٠) : « وكان أبوه من سبِّي قريظة » .

وموافقة أو الرواية عنه في هذا هو ما رواه ابن جرير في تفسيره (١٣/٢٧/٤٩) بإسناده :

ثم قال الخطأبي : وفي هذا الحديث لفظة أخرى تفرّد بها شريك أيضاً لم يذكرها غيره وهي قوله : (فعلا به يعني جبريل إلى الجبار تعالى فقال وهو مكانه : يا رب خفف عنا) قال : والمكان لا يُضاف إلى الله تعالى إنما هو مكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مقامه الأول الذي قام فيه قبل هبوطه انتهى » .

ثم قال الحافظ ابن حجر : « وقال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين : زاد فيه يعني شريكاً زيادة مجهولة وأتى فيه بألفاظٍ غير معروفة ، وقد روى الإسراء جماعة من الحفاظ فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك ، وشريك ليس بالحافظ ، وسبق إلى ذلك أبو محمد بن حزم فيما حكاه الحافظ أبو الفضل بن طاهر في جزءٍ جمعه سماه (الانتصار لأيامي الأمصار) فنقل فيه عن الحميدي عن ابن حزم قال : لم نجد للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئاً لا يحتمل مخرجاً إلا حديثين ، ثم غلبه في تخريجه الوهم مع اتقانهما وصحة معرفتهما فذكر هذا الحديث وقال : فيه ألفاظ معجمة والآفة من شريك ، من

« عن محمد بن كعب القرظي عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : قلنا يا نبي الله : هل رأيت ربك ؟ قال : لم أره بعيني ورأيتُه بفؤادي مرتين ، ثم تلا ﴿ ثم دنا فتدلى ﴾ .

قلت : لا أدري لماذا أبهم القرظي الصحابي ولم يبين من هو ؟ ومن هذا ومما ذكره ابن كثير في تفسير هذه الآية منقولاً هناك عن كعب الأخبار نجزم بأن هذا المنقول عن ابن عباس متلقى في الأصل عن كعب الأخبار ، وهو مع كونه موقوفاً أيضاً لا يصح أن يكون شيء من هذه الخرافات التجسيمية شاهداً قوياً ، لحديث شريك بن أبي نمر الذي ليس في صحيح البخاري أشنع منه بشهادة الحفاظ وتصريحهم .

ذلك قوله (قبل أن يوحى إليه) وأنه حينئذٍ فرض عليه الصلاة ، قال : وهذا لا خلاف بين أحدٍ من أهل العلم إنما كان قبل الهجرة بسنةٍ وبعد أن أوحى إليه بنحو اثنتي عشرة سنة ، ثم قوله (إنَّ الجبار دنا فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى) وعائشة رضي الله عنها تقول : إنَّ الذي دنا فتدلى جبريل ^(٦٨١) . انتهى .))

ثم قال الحافظ : « وقد سبق إلى التنبيه على ما في رواية شريك من المخالفة مسلمٌ في صحيحه ، فإنه قال بعد أن ساق سنده وبعضَ المتن ثم قال : فقدّم وأخرّ وزاد ونقص ، وسبق ابن حزم أيضاً إلى الكلام في شريك أبو سليمان الخطّابي كما قدّمته ، وقال فيه النسائي وأبو محمد بن الجارود : ليس بالقوي ، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يُحدّث عنه ، نعم قال محمد بن سعد وأبو داود : ثقة ، فهو مُختلَفٌ فيه فإذا تفرّد عدُّ ما ينفرد به شاذّاً وكذا منكرّاً على رأي من يقول المنكر والشاذُّ شيء واحدٌ » .

ثم قال الحافظ : « ومجموع ما خالف فيه شريك غيره من المشهورين عشرة أشياء بل تزيد على ذلك » .

وأما تصوير بعض العلماء أن المنكر على مثبت رؤيا سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لله تعالى ليلة الإسراء هو السيدة عائشة رضي الله عنها فقط فهو تصوير باطل لوجوه منها :

أن هذا هو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس قول السيدة عائشة

(٦٨١) ووافقها على ذلك ابن مسعود كما رواه البخاري (٣٢٣٢) ومسلم (١٧٤) ، وأبو هريرة كما رواه مسلم (١٧٥) .

فقط خلافاً لما هو منقول عن ابن عباس ، ففي صحيح مسلم (١٧٧/١٥٩/١) عنها رضي الله عنها أنها قالت : [أنا أوّل هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين المرتين ... »] .

فهذا صريح في أن هذا قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس قول السيدة عائشة فقط ! ولم تنفرد السيدة عائشة بذلك بل قال به أيضاً ابن مسعود رضي الله عنه كما في صحيح البخاري (٣٢٣٢) ومسلم (١٧٤/١٥٨/١) . وكذلك قال بذلك أبو هريرة ، ففي صحيح مسلم أيضاً (١٧٥) عن أبي هريرة ﴿ وَلَقَدْ رَأَهُ نَزَلَةً أُخْرَى ﴾ النجم : ١٣ ، قال : رأى جبريل . ولم يقع في صحيح مسلم نسبة القول إلى ابن عباس أنه رأى الله بل كان كلامه هناك (رآه بقلبه) وكذا (رآه بفؤاده مرتين) . ويحتمل رجوع الضمير هنا إلى سيدنا جبريل عليه السلام ، والظاهر أن بعض الناس أضاف إليه لفظ (ربه) لئتم مرادهم ومقصودهم في تحويل كلام ابن عباس أو هو رواية بالمعنى لما فهمه الراوي الذي زاد لفظ (ربه) . وإنكار السيدة عائشة لم يكن على ابن عباس وإنما كان على كعب الأخبار دليل ذلك ما ذكره الحافظ في « الفتح »^(٦٨٢) (٦٠٦/٨) حيث قال : « في رواية الترمذي^(٦٨٣) زيادة قصة في سياقه ، فأخرج من طريق مجالد عن الشعبي قال : لقي ابن عباس كعباً بعرفة ، فسأله عن شيء فكبر كعب حتى جاوبته الجبال ، فقال ابن عباس : إنا بنو هاشم ! فقال له كعب : إن الله قسم رؤيته وكلامه هكذا في سياق الترمذي ، وعند عبد الرزاق من هذا الوجه فقال

(٦٨٢) عند شرح الحديث رقم (٤٨٥٥) في أوائل تفسير سورة النجم .

(٦٨٣) « سنن الترمذي » (٣٢٧٨) .

ابن عباس : إنّ بنو هاشم نقول : إنّ محمداً رأى ربه مرتين^(٦٨٤) ، فكبر كعب وقال : إنّ الله قسم رؤيته وكلامه بين موسى ومحمد ، فكلم موسى مرتين ورآه محمد مرتين ، قال مسروق : فدخلتُ على عائشة فقلت : هل رأى محمد ربه ؟ ... الحديث . ولا بن مردويه من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن كعب مثله^(٦٨٥) . قال يعني الشعبي : فأنتي مسروق عائشة فذكر الحديث ، فظهر بذلك سبب سؤال مسروق لعائشة عن ذلك « انتهى من فتح الباري .

وقول السيدة عائشة ههنا (أعظم الفرية على الله) أي أعظم الكذب على الله تعالى وبما أن الرد ههنا بصريح الروايات السابقة إنما كان على كعب الأحبار فهذا جرحٌ مفسّرٌ جرحت به كعب الأحبار !!

(٦٨٤) وقع في هذه الرواية خطأ من بعض الرواة فنسب القول إلى ابن عباس بينما الروايات الأخرى وخاصة أصحابها وهي التي بعد هذه تنقل هذا الكلام عن كعب الأحبار ، فلا تغفل عن هذا . والذي يؤكد هذا : ما رواه ابن جرير بسندين (٥٢/٢٧) قال : « جاء ابن عباس إلى كعب الأحبار فقال له : حدثني عن قول الله ﴿ عند سدرة المنتهى ، عندها جنة المأوى ﴾ فقال كعب : إنها سدرة في أصل العرش إليها ينتهي علم كل عالم ... » . قلت : فعند ذلك - كما يفهم من مجموع الروايات - قال ابن عباس لكعب : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصل إليها وإلى ما فوقها أو تعدّاها ونحن بنو هاشم وهذا فضلنا ، فكبر كعب الأحبار ومفاد ذلك الانزعاج وعاد إلى العصبية اليهودية فقال لابن عباس : رأى محمد ربه مرتين وكلم موسى ربه مرتين ، أي فهما متعادلان لا مزية لأحدهما على الآخر !! ﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم ... ﴾ !!

(٦٨٥) وهذا إسناد صحيح جداً في ثبوت هذا عن كعب الأحبار . ورواه ابن جرير في تفسيره (٥١/٢٧) بسندين . وابن خزيمة في كتاب التوحيد ص (٢٠٢) .

وهذا مثل قول معاوية عنه كما في صحيح البخاري (٧٣٦١) : « وإن كنا مع ذلك لَنَبْلُوا عليه الكذب » .

وهذا مما يؤكد لنا أن الصحابة رموا كعباً بالكذب وإن حاول بعض من ذكرهم الحافظ ابن حجر أن يُلَوِّا أعناق النصوص ^(٦٨٦) .

أضف إلى ذلك قول سيدنا عمر بن الخطاب له : « لَتَتَّهَيْنَنَّ عن الأحاديث أو لأُلْحِقَنَّك بأرض القردة » وهو صحيح ثابت عن سيدنا عمر رواه أبو زرعة في تاريخه ^(٦٨٧) (٥٤٤/١) .

وكل هذا مثل قول ابن عباس في ابن امرأة كعب الأخبار نوف البكالي : « كذب عدو الله » وهو في البخاري (١٢٢/٢١٨/١) فتح ، وأعجبي قول الحافظ ابن حجر هناك : « قلت : ويجوز أن يكون ابن عباس اتَّهَمَ نوفاً في صحة إسلامه » .

وملخص ما نذهب إليه أن هذا جَرَحٌ بليغ من الصحابة لهؤلاء القوم وإنما اعتذر من جاء بعدهم عنهم وحاول أن يخفف الحكم عليهم بأنهم مفترون كذابون لأن سياسة بني أمية كانت قائمة على رفع هؤلاء وفتح الباب لهم بالتحديث وكانوا من قبل في مثل عهد سيدنا عمر وسيدنا علي مزجورين أذلاء

(٦٨٦) حيث قلبوا معنى (لنبلوا عليه الكذب) إلى أنه لم يكن يتعمد الكذب ، ثم إلى أنه الخطأ وليس الكذب المعروف باللسان العربي المبين ، ثم إلى الصدق . وهكذا تقلب الموازين وتتحرّف معاني الكلمات . ومن قرأ ما كتبه الحافظ ابن حجر ونقله هناك في شرح عبارة معاوية هذه من محاولة تبرئة كعب الأخبار فإنه سيتعجب جداً ..

(٦٨٧) كما في حاشية « سير أعلام النبلاء » (٤٩٠/٣) .

لا يسمح لهم بالكلام .

وهذه أمور لن يفهمها إلا من تجرد عن العصبية العمياء والتعاطف الساذج مع الأشخاص ضد نص الكتاب والسنة !

فكعب كان يقول : قال الله في التوراة ! وقرأت في التوراة ! ... والله تعالى يقول في كتابه العزيز : ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ آل عمران : ٧٨ !

(تنبيه) : ينبغي أن ننبه هنا على أنه لا يجوز لأهل العلم التقليد هنا في مثل هذه المسائل اجتناباً لاتباع أقوال العلماء المتضاربة في هذه القضية فينبغي أن ننظر ونحقق ، ولا يجوز أن نعول على كلام الرجال مهما بلغ شأنهم !!

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٦٠٧/٨) في شرح الحديث رقم (٤٨٥٥) : [قال النووي^(٦٨٨) تبعاً لغيره لم تنف عائشة وقوع الرؤية بحديث مرفوع ، ولو كان معها لذكرته^(٦٨٩) ، وإنما اعتمدت الاستنباط على ما ذكرته من ظاهر الآية ، وقد خالفها غيرها من الصحابة^(٦٩٠) ، والصحابي إذا قال قولاً وخالفه غيره منهم لم يكن ذلك القول حجة اتفاقاً^(٦٩١) ، والمراد بالإدراك في

(٦٨٨) في « شرح صحيح مسلم » (٩/٣) .

(٦٨٩) نسي الشيخ النووي رحمه الله تعالى أن حديثها مرفوع مروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نفس صحيح مسلم الذي يشرحه الشيخ النووي .

(٦٩٠) ووافقها ابن مسعود وأبو هريرة وهو في الصحيحين كما تقدم ، ولم يتنبه لذلك النووي رحمه الله تعالى .

(٦٩١) تأمل هذه الطريقة التي يريدون أن يثبتوا الرؤية بها ، إذ لم يعتبروا بأن قول ابن عباس حيث خالفته السيدة عائشة وابن مسعود وأبو هريرة وأبو ذر راوي حديث « نور أنى

الآية الإحاطة ، وذلك لا ينافي الرؤية . انتهى . وجزمه بأن عائشة لم تنفِ الرؤية بحديث مرفوع تبع فيه ابن خزيمة ، فإنه قال في كتاب التوحيد من صحيحه : النَّفْيُ لا يوجب علماً ولم تحك عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبرها أنه لم ير ربه وإنما تأولت الآية . انتهى . وهو عجيب !! فقد ثبت ذلك عنها في صحيح مسلم^(٦٩٢) الذي شرحه الشيخ!^(٦٩٣) فعنده من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق في الطريق المذكورة قال مسروق : وكنت مُتَكَيِّئاً فجلست فقلت : ألم يقل الله ﴿ وَلَقَدْ رَأَهُ نَزَلَةً أُخْرَى ﴾ الآية !! فقالت : أنا أوّل هذه الأمة سألت رسول الله عن ذلك فقال : « إنما هو جبريل » ، وأخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن داود بهذا الإسناد ، فقالت : أنا أوّل مَنْ سأل رسول الله عن هذا فقلت : يا رسول الله هل رأيت ربك ؟ فقال : « لا ، إنما رأيت جبريل منهبطاً » [انتهى كلام الحافظ ابن حجر من « فتح الباري » .

دراسة ما روي عن ابن عباس في ذلك :

حاصل الكلام الذي نقول به ونعتقده أن ابن عباس نقل ذلك عن كعب الأحبار فظنه الرواة بأنه قول وكلام لابن عباس رضي الله عنهما ولم يعلموا أنه نقله عن كعب الأحبار على سبيل الحكاية ، وهذا أمر حاصل واقع ملموس يحصل مع غيره من الصحابة أيضاً !

أراه « خالفوا قول ابن عباس الموقوف المنقول عن كعب الأحبار لم يكن حجة وهو مردود اتفاقاً !!

(٦٩٢) صحيح مسلم (١/١٥٩/١٧٧) .

(٦٩٣) يعني بالشيخ الإمام النووي رحمه الله تعالى .

ففي « سير أعلام النبلاء » (٦٠٦/٢) و « البداية والنهاية » (١٠٩/٨) عن بسر بن سعيد - وهو من كبار التابعين ومن رجال الستة - قال :

« اتقوا الله وتحفظوا من الحديث ، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله ، ويحدثنا عن كعب ، ثم يقوم ، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب ، ويجعل حديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

وقد جاءت عن ابن عباس نصوص في تفسير بعض الآيات غير مقبولة عند أي عاقل ، من ذلك : ما رواه الحاكم في مستدركه (٢٨٢/٢) في معنى قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ البقرة : ٢٥٥ : عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : الكرسي موضع القدمين والعرش لا يقدر قدره . قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وسكت عنه الذهبي .

وروى ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/٣) بسند صحيح عن ابن عباس : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ﴾ قال : « كرسية علمه » .

فاللائق بنا أن نقول بأن رأي ابن عباس هو ما جاء عند ابن جرير ، وأما ما جاء عنه عند الحاكم وغيره من أنه (موضع القدمين) فإما أنه لا يثبت عنه أو مما ذكره ورواه ابن عباس عن مثل كعب الأخبار ذاكراً له على سبيل التعجب أو الاستخفاف والتندر بهذا الفكر المردود في جنب المولى جلّ جلاله ، ولا يصح أن يُنسب لابن عباس على أنه اعتقاد له !

وما نقل عن ابن عباس من قوله « رأى محمد ربه بقلبه مرتين » مردود لا يصح الاحتجاج به من وجوه :

١- أن سياق الآيات الذي فصلناه قبل قليل يدل على أن المقصود بذلك هو سيدنا جبريل عليه السلام وليس رب العزة جل جلاله ، لأنَّ الله تعالى لا يكون بالأفق المبين ولا عند سدرة المنتهى لأن الله جلَّ جلاله مُنَزَّهٌ عن المكان ، ولا يدنو بالمكان ولا يتدلى لأن هذا من صفات الأجسام .

٢- أن هذا موقوف وهو معارضٌ بحديث مرفوع وهو قول السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها : أنا أوَّل هذه الأمة سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال : « إنما هو جبريل » . وهو صحيح ثابت في صحيح مسلم وغيره .

٣- أنه وافق السيدة عائشة على ذلك ابن مسعود كما في البخاري (٣٢٣٢) ومسلم (١٧٤) ، وأبو هريرة كما في مسلم (١٧٥) ، وجماعة التابعين الذين ذكرهم أهل التفسير .

٤- أن الإمام مسلماً عندما روى ما روي عن ابن عباس لم يضيف الرؤية لله تعالى وإنما رواه (١٧٦) بلفظ « رآه بقلبه » ولفظ : « رآه بفؤاده مرتين » . فالمرئي هنا مبهم محتمل ! فلم يقل (رأى ربه بقلبه) ولا (رأى ربه بفؤاده مرتين) .

وتقدّم أن معنى : ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾ النجم : ١١ ، أي : ما كذب الفؤاد ما رأى النبي بعينه صلى الله عليه وآله وسلم ، يعني أنه رأى سيدنا جبريل بصورته الأصلية أو الحقيقة بعينه وعرفه قلبه ولم يشك في أن ما رآه حق^(٦٩٤) ، أي أنه هو بذاته .

(٦٩٤) تفسير « البحر المحيط » (١٠/١١) .

فيحتمل أن ابن عباس عنى بذلك سيدنا جبريل عليه السلام فزاد بعض الرواة في كلامه وأضافوا لفظ (ربه) !

وقد ذكر مسلم قول ابن عباس هذا بين أقوال ثلاثة من الصحابة كلهم يقولون بأنه رأى جبريل عليه السلام .

٥- تقدّم أن ابن عباس نقل ذلك عن كعب الأحمبار ، واليهود كانوا يعتقدون ذلك ويطلبون من سيدنا موسى عليه السلام ذلك كما قال الله تعالى إنهم قالوا لسيدنا موسى عليه السلام ﴿ أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ النساء : ١٥٣ .

وهناك روايات حاول فيها بعضهم إضافة الرؤية التي حكاها ابن عباس للنبي صلى الله عليه وآله وسلم على أنها مرفوعة وأنها من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا لا يثبت من ناحية الإسناد وهو من جملة أخطاء الرواة .

فقد روى أحمد في المسند (٢٨٥) من طريق حماد بن سلمة (!) عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « رأيت ربي تبارك وتعالى » .

قلت : هذا الحديث في غير هذه المسألة وتمام الحديث : « جعداً أمرد عليه حُلَّة حمراء » هكذا هو بنفس إسناد أحمد في كامل ابن عدي (٢/٦٧٧) .
وله لفظ آخر هناك أيضاً وهو : « إنَّ محمداً رأى ربه في صورة شاب أمرد من دونه ستر من لؤلؤ ، قدميه أو رجليه في خُضْرَةٍ » (٦٩٥) .

(٦٩٥) هذا الحديث موضوع منكر ، رواه الطبراني في الكبير (١٤٣/٢٥) والحافظ

وهذه كما هو معلوم من جملة الخرافات المروية بهذا الشأن عن ابن عباس من طريق حماد بن سلمة ! وما أدراك ما حماد بن سلمة !

فأحمد ابن حنبل أو مَنْ وضع الحديث ودسّه في مسنده اقتصر على شطر من الحديث وحذف شطراً منه وهو عَجْزُهُ ! فانتبه لهذا واعلم خطأ قول الذهبي في « العلو »^(٦٩٦) : « إسناده قوي » !! وقد رددنا عليه هناك وبيننا بأنه موضوع على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

[تكملة] : ما روي عن سيدنا أنس وسيدنا أبي ذر في ذلك :

وممن نقل عنه القول بإثبات الرؤية لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبو ذر وأنس بن مالك .

فأما أبو ذر فروى النسائي في الكبرى (١١٥٣٦/٤٧٢/٦) من طريق الحكم بن أبان ، عن يزيد بن شريك ، عن أبي ذر قال : رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ربه تبارك وتعالى بقلبه ولم يره ببصره . وهذا ضعيف

البيهقي في الأسماء والصفات (٤٤٦-٤٤٧) وابن الجوزي في « الموضوعات » (١٢٥/١) وغيرهم . وقد طعن في هذا الحديث أئمة هذا الشأن كالبخاري في تاريخه (٥٠٠/٦) وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، والنسائي (تاريخ بغداد ٣/٣١١) وابن حبان في الثقات (٢٤٥/٥) وابن حجر العسقلاني كما في « تهذيب التهذيب » (٩٥/١٠) حيث قال : وهو متن منكر . ولشيخنا السيد عبد العزيز ابن الصديق الغماري رحمه الله تعالى رسالة خاصة في بيان وضع هذا الحديث سماها (القول الأسد في بيان حال حديث رأيت ربي بصورة شاب أمرد) قمت بتحقيقها حديثاً ونشرها بعون الله تعالى !

(٦٩٦) النص رقم (٢١٥) بتحقيق العبد الفقير لله تعالى .

بالحَكَم بن أبان فلا يثبت^(٦٩٧) .

وأما سيدنا أنس فروى ابن خزيمة ص (١٩٩) وابن أبي عاصم برقم (٤٣٢) من طريق أبي بحر عبد الرحمن بن عثمان البكراوي عن شعبة عن قتادة عن أنس : إنَّ محمداً قد رأى ربه تبارك وتعالى . وهذا منكر موضوع لأنَّ البكراوي تالف ، والعجب من الحافظ ابن حجر حيث يقول في « الفتح » (٦٠٨/٨) : « بإسناد قوي » !! ولي على هذا السند ملاحظتان :

(الأولى) : أن البكراوي هذا هو عبد الرحمن بن عثمان بن أمية بن عبد الرحمن ابن أبي بكرة الثقفي . وأبو بكرة هو الصحابي الأسود الذي كان عبداً لثقيف وأسلم في غزوة حنين واسمه نُفَيْع بن الحارث وهو من أنصار بني أمية وهو مردود الشهادة من زمن سيدنا عمر بن الخطاب ؛ ردَّ شهادته عمر رضي الله عنه عندما شهد على المغيرة بن شعبة بالزنا فبطلت شهادته وجلد . وانظر ترجمته في كتب التراجم . وحفيده أبو بحر هذا قال الذهبي في « ديوان الضعفاء » : « تركوا حديثه » وقال أحمد : « طرح الناس حديثه » . وقال ابن حبان في « المجروحين » (٦١/٢) : « منكر الحديث ممن يروي المقلوبات عن الأثبات ... » . وانظر ترجمته في « تهذيب الكمال » (٢٧١/١٧) .

(والملاحظة الثانية) : قتادة اضطرب في هذا القول !! فتارة يروي عن أنس وتارة عن أبي ذر وتارة عن ابن عباس رضي الله عنهم !! فلا ندري هذا منه أو من غيره !! فتأمل !! قال السيد عبد العزيز ابن الصديق في « القول

(٦٩٧) وانظر ترجمته في تهذيب الكمال (٨٦-٨٨) ، وفيها : أن عبدالله بن المبارك قال : ارم به ، وقال ابن عدي : الحكم بن أبان فيه ضعف .

الأسد في بيان حال حديث رأيت ربي في صورة شاب أمرد» :

[إن قتادة^(٦٩٨) مدلس مشهور بالتدليس ذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(٦٩٩) . وقال شعبة : كنت أنظر إلى فم قتادة فإذا قال حدثنا كتبت ؛ وإذا لم يقل لم أكتب ، وهنا لم يقل حدثنا في طريق من طرق هذا الحديث ، فهي مما يجب أن يتوقف عن الأخذ به إلى أن يظهر من طريق آخر أنه سمعه من عكرمة كما هي القاعدة في عننة المدلس] .

بقي شيء لا بُدَّ من التنبيه عليه وهو أن عقيدة رؤية الله يُرَكِّز عليها المتصوِّفون أو بعض الصوفية وكل غايتهم وهدفهم من الذكر والعبادة أن يَرَوْه وينظروا إليه !! هكذا أدخل الفكرة في رؤوسهم مشايخهم وأقنعوا بها أنفسهم ! فهم مُصِرُّونَ على أن الله يُرى وأن الأولياء يرونه حقيقة لا مجازاً ولا يغيب عنهم لحظة وهم يستعملون التقيَّة في هذه العقيدة فلا يصرِّحون بها إلا لمن اطمأنوا إليه ! وتظهر أحياناً من فلتات ألسنتهم وأثناء الحوار والنقاش معهم ! وكثير من أولئك الأشخاص ينتظرون في كل لحظة ويَتَوَقَّعون أنه ستكشف الحجب لهم وسيرونه وهذا هو الوصول لله تعالى الذي يتخيلونه !!

(٦٩٨) انظر ترجمته في « تهذيب الكمال » للمزي (٢٣/٤٩٨-٥١٨) . وفي سؤالات الأجرى عن أبي داود أن قتادة حدَّث عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم .

(٦٩٩) انظر كتاب « تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس » للحافظ ابن حجر ص (١٠٢) طبع دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ ، وهو من أصحاب المرتبة أو الطبقة الثالثة الذين قال فيهم ابن حجر : « من أكثر من التدليس فلم يحجج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسمع ، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقاً ، ومنهم من قبلهم » .

وأكثر هؤلاء لا يفهمون الدليل ولا طُرُق الاستدلال بل يعرضون عن كل هذا ويزعمون أنهم يعلمون الأمور ويفهمونها بالكشف أو بالتلقي عن ربهم !! ومنه قول بعضهم : أنا أروي عن قلبي عن ربي وأنتم تأخذون العلم عن الموتى ونحن نأخذه عن الحي الذي لا يموت^(٧٠٠) .

والمقصود بهذا الاستطراد التنبيه على أن هذه الفكرة تأثر بها بعض العلماء والمصنفين في التوحيد فعندما تكلموا في كتب التوحيد والإيمان والعقائد على مسألة هل رأى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله تعالى ليلة الإسراء زعموا بأن الجمهور أو أكثر العلماء ذهبوا إلى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه ليلة الإسراء^(٧٠١) !! وهذا الكلام ليس بصحيح من أوجه :

أن كثيراً من المفسرين ذكروا عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ رَأَىٰ نَزْلَةَ أُخْرَىٰ ﴾ أن الجمهور ذهبوا إلى أنه رأى جبريل من ذلك قول الحافظ أبو حيان في « البحر المحيط » (١٠ / ١٠) حيث قال ذلك في مواضع هناك منها قوله : « وعلى قول الجمهور ﴿ فَاسْتَوَىٰ ﴾ أي جبريل في الجو ﴿ وَهُوَ بِالْأُفُقِ

(٧٠٠) وهناك كلام نفيس للغاية في هذا الموضوع في « فتح الباري » (١ / ٢٢١) في أواخر شرح الحديث رقم (١٢٢) في صحيح البخاري ولم أنقله ههنا لثلا أطيل .

(٧٠١) ومنهم الإمام النووي رحمه الله تعالى في « شرح صحيح مسلم » (٣ / ٥) وقد بينا قبل ذلك أنه رحمه الله أخطأ في تلك الصفحة حيث زعم أن السيدة عائشة لم تنف الرؤية اعتماداً عن نقل نقلته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما قالت استنباطاً وبيننا أن كلامه في ذلك مردود لثبوت نقلها لذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما في صحيح مسلم نفسه الذي كان الشيخ يشرحه ، والله المعين .

هذا ومن تصفح كلام العلماء في كتب التفسير وجد أن أكثر أقوال العلماء المذكورين هناك من الصحابة والتابعين وأتباعهم يقولون بأنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى سيدنا جبريل ولم ير الله تعالى حيث فسروا الآيات بأن المرئي والذي تدلّى والذي كان قاب قوسين أو أدنى وغير ذلك هو سيدنا جبريل عليه السلام ، بل إننا نجد مثلاً في فتح الباري أن الرادّين لحديث شريك بن أبي نمر والمشنعين على الحديث هم الجمهور وهم الأكثر .

فالقول بأن الأكثر كانوا يقولون بالرؤية ليلة الإسراء خطأ شائع مثل الخطأ الشائع بأن السلف كانوا يفوضون والخلف كانوا يؤولون ! والصواب خلاف ذلك فقد امتلأ تفسير ابن جرير الطبري المتوفى سنة (٣١٠ هـ) الذي سماه « جامع البيان عن تأويل آيات القرآن » وغيره من مؤلفات علماء السلف والحديث وتفسيرهم بنقل تأويلات السلف للآيات والأحاديث وقد نقلنا طرفاً من ذلك عند الكلام على التفويض في هذا الشرح ، والله الموفق .

الكلام على حديث أبي ذر (نوراً أنى أراه) :

حديث أبي ذر « نور أنى أراه » أو « رأيت نوراً » دليل على عدم رؤيته صلى الله عليه وآله وسلم لله تعالى ، والحديث هو ما رواه مسلم في « صحيحه » (١/١٦١/١٧٨) عن أبي ذر رضي الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل رأيت ربك ؟ قال : « نور أنى أراه » .

فهذا الحديث يبين لنا أن غير السيدة عائشة أيضاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قضية الرؤية فبيّن صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم ير الله

تعالى !! وقد أصاب الإمام النووي في شرح هذا الحديث حيث قال رحمه الله تعالى ناقلاً عن بعض العلماء هناك في « شرح صحيح مسلم » (١٢ / ٣) ما نصه : [وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم (نور أنى أراه) ... معناه حجاب به نور فكيف أراه ؟ قال الإمام أبو عبد الله المازري رحمه الله : الضمير في (أراه) عائد على الله سبحانه وتعالى ، ومعناه : أن النور مَنَعَنِي من الرؤية كما جرت العادة بإغشاء الأنوارِ الأبصارَ ومنعها من إدراك ما حالت بين الرائي وبينه . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم (رأيت نوراً) معناه : رأيت النور فحسب ولم أرَ غيره . قال : وروِيَ (نورانيُّ أراه) ... قال القاضي عياض رحمه الله : هذه الرواية لم تقع إلينا ولا رأيتها في شيء من الأصول ، ومن المستحيل أن تكون ذات الله تعالى نوراً ؛ إذ النور من جملة الأجسام والله سبحانه يجعل عن ذلك هذا مذهب جميع أئمة المسلمين ...] .

وهذا الكلام إنما أوردته ليقنع به مَنْ لا يقنع إلا بنقول العلماء وأقوالهم ولا يُعْمَل عقله وفهمه الذي منحه الله إياه ليفهم به الحق ! وإلا فحديث أبي ذر هذا الذي في مسلم لا يصح عندنا^(٧٠٢) ، وقد طعن في صحته ابن خزيمة أيضاً وقد فصلت الكلام على ذلك فيما علّقته على كتاب « العلو » على النص

(٧٠٢) والواقع أن الصحابة كانوا منزهين وخاصة الملازمين له صلى الله عليه وآله وسلم ؛ فأبو ذر لم يثبت أنه سأله والسيدة عائشة سألته صلى الله عليه وآله وسلم عن معنى الآيات من هو المرئي والمقصود بها وهي تعلم من الآيات التي ذكرتها أن رؤية الله مستحيلة وأنه تعالى ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾ لذلك قفَّ شعرها رضي الله عنها مما نقله مسروق لها من قول كعب الأخبار !

(٢١٤) ، وإنني أنقله هنا في الحاشية إن شاء الله تعالى (٧٠٣) .

وبذلك يتبين أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ير الله تعالى ليلة الإسراء وإنما كما قال الله تعالى في سورة النجم : ﴿ لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴾ النجم: ١٨ ، وفي سورة الإسراء : ﴿ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ﴾ الإسراء : ١ .
وآيات الله هي مخلوقاته وعجائب مصنوعاته ومنها سيدنا جبريل عليه السلام الذي خلق له ستمائة جناح .

(٧٠٣) قلت هناك ص (٣٢٣) عن حديث أبي ذر هذا : لا يصح . رواه مسلم في الصحيح (١٧٨) . وفيه يزيد بن إبراهيم وروايته عن قتادة فيها ضعف ، قال يحيى بن سعيد : يزيد بن إبراهيم عن قتادة ليس بذلك . انظر « تهذيب الكمال » (٨٠ / ٣٢) . وفيه عبدالله بن شقيق وهو ناصبي . نسأل الله تعالى السلامة . قال أحمد بن حنبل : ثقة وكان يحمل على علي . قلت : من يحمل على سيدنا علي لا يكون ثقة البتة . ولو أن أحمد أعمل فيه قول صاحبه أبي زرعة : إذا رأيت الرجل يتقص أحداً من أصحاب رسول الله فاعلم أنه زنديق . لكن هذه القاعدة لا يستعملونها إلا في متقص معاوية أو حزيه . ثم وقفت على كلام لابن خزيمة يؤيد ما أذهب إليه من ضعف أو بطلان حديث عبدالله بن شقيق بكافة ألفاظه وهو قول ابن خزيمة في كتابه « التوحيد » ص (٢٠٦) : « في القلب من صحة سند هذا الخبر شيء لم أر أحداً من أصحابنا من علماء أهل الأثر فطن لعله في إسناد هذا الخبر ، فإن عبدالله بن شقيق كأنه لم يكن يثبت أبا ذر ولا يعرفه باسمه وعينه ونسبه » . فارجع إليه هناك فإنه مهم جداً في بيان انقطاع السند وقد خلت كتب الجرح والتعديل والرجال والتراجم التي وقفت عليها من هذه الفائدة . والحديث على كل حال مضطرب في لفظه ، وقد رواه أحمد في « المسند » (١٤٧ / ٥) بلفظ « رأيت نوراً أنى أراه » كذا في المطبوع !! وهو إذا لم يكن محرفاً من « رأيت » فإنه يزيد الاضطراب فيه والتضارب .

(فصل) : رؤية الله تعالى في النوم مستحيلة :

اعلم يرحمك الله تعالى أن عقيدة أهل الإسلام الحقّة المنصوص عليها في الكتاب والسنة الصحيحة المطهرة أن الله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ الشورى : ١١ ، وأنه سبحانه ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ الإخلاص : ٤ . وبناء على ذلك فالله تعالى ليست له صورة ولا شكل ولا هيئة ، ولا يتشكل ولا يتبدّل ولا يتغيّر من صورة إلى صورة ، ولا من شكل إلى شكل ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الصفات : ١٨٠ ، والنتيجة أننا نجزم ونقطع بأنّ الله تعالى لا يرى يقظة ولا مناماً وأنه سبحانه ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ الأنعام : ١٠٣ . وإذا كان الأمر كذلك فلا بد لنا أن ننظر في بعض الشُّبه والأدلة التي يوردها بعض الناس في ذلك فنقول :

١- مما احتجوا به من الأباطيل حديث ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أتاني الليلة ربي تبارك وتعالى في أحسن صورة ، قال أحسبه في المنام ، فقال يا محمد : هل تدري فيم يختصم الملائة الأعلى ؟ قال : قلت : لا ، قال : فوضع يده بين كتفي حتى وجدت بردها بين ثديي أو قال في نحري ، فعلمت ما في السموات وما في الأرض ، قال يا محمد : هل تدري فيم يختصم الملائة الأعلى ؟ قلت نعم ، قال : في الكفارات ، والكفارات المكث في المساجد بعد الصلوات ، والمشى على الأقدام إلى الجماعات ، وإسباغ الوضوء في المكاره ... »^(٧٠٤) . وقد رواه الترمذي في السنن في

(٧٠٤) حديث باطل كما سيتبين لك . رواه أحمد في المسند (٢٤٣/٥) ، والترمذي في السنن (٣٦٦/٥) ، والطبراني (١٠٩/٢٠) .

روايات عديدة من حديث ابن عباس وقال حسن غريب ، ومن حديث معاذ بن جبل وقال عَقْبُهُ : هذا حديث حسن صحيح ، ونقل عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه قال فيه أيضاً : حسن صحيح^(٧٠٥) .

والحديث باطل مردود وهو حاوٍ لأنواع من التشبيه والتجسيم أعادنا الله من ذلك ! أما إسناده : فهذا الحديث وقع فيه اضطراب فتارة يرويه عبدالرحمن ابن عائش الحضرمي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة وتارة عن ابن عباس وتارة عن معاذ بن جبل ، وقد أورده ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٣٤/١) من رواية معاذ بن جبل وغيره وقال عقب رواية سيدنا معاذ : « أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة ، وقال الدَّارِقُطْنِي : كل أسانيد مضطربة ليس فيها صحيح ، قال : وقد رواه عن أنس ، وروى عن قتادة عن أبي قلابة عن خالد ابن اللجلاج عن ابن عباس ، وهو غلط ، والمحفوظ أن خالد بن اللجلاج رواه عن عبد الرحمن بن عائش ، وعبد الرحمن لم يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إنما رواه عن مالك بن يخامر عن معاذ ، قال أبو بكر البيهقي^(٧٠٦) : قد روي من أوجه كلها ضعاف » .

(٧٠٥) قلت : هذا لا يثبت عن البخاري ولا يصح عنه ، والظاهر أنه من زيادات النساخ أو تحريفهم في سنن الترمذي ، وذلك لأنَّ البخاري حكم على الحديث بأنه مضطرب ، ففي الإصابة (٤٠٦/٢) و « تهذيب الكمال » (٢٠٢/١٧) في ترجمة ابن عائش قال البخاري : « له حديث واحد ، إلا أنهم يضطربون فيه » .

(٧٠٦) في كتابه « الأسماء والصفات » ص (٣٠٠) ولفظه هناك : « وقد روي من وجه آخر وكلها ضعيف » ثم قال في الصفحة التالية في آخر البحث : « وفي ثبوت هذا الحديث نظر والله أعلم » .

وقال الحافظ ابن حجر في « النكت الظراف » المطبوع مع « تحفة الأشراف » للزمري (٣٨٢/٤) : [حديث « أتاني ربي في أحسن صورة » الحديث، قلت : قال محمد بن نصر المروزي في كتاب (تعظيم قدر الصلاة) : هذا حديث اضطرب الرواة في إسناده وليس يثبت عند أهل المعرفة] انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (١٨٥/٦) في ترجمة عبد الرحمن بن عائش الحضرمي ويقال السكسكي :

[مختلف في صحبته وفي إسناده حديثه ، روي عنه حديث « رأيت ربي في أحسن صورة » ، وقيل عنه عن رجل من الصحابة ، وقيل عنه عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل ، وقيل غير ذلك وقال أبو زُرْعَةَ الدمشقي : قلت لأحمد : إنَّ ابن جابر يحدث عن ابن اللجلاج عن عبد الرحمن بن عائش حديث رأيت ربي في أحسن صورة ، ويحدث به عن قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس ؟ قال : هذا ليس بشيء ! والقول ما قال ابن جابر » .

يعني أن أصح طرقه ما رواه ابن عائش عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يتضح للمتأمل في إسناده ، وابن عائش لم يلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو منقطع لا يثبت في أصح رواياته ، وبهذا ختم الترمذي الكلام عليه في السنن (٣٦٩/٥) هناك بعد ذكره لحديث معاذ إذ قال بأنه عن عبد الرحمن بن عائش عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « وهذا أصح وعبد الرحمن ... لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم » .

فالذي يظهر لي أن كلام الترمذي مضطرب في هذا الحديث وأظن أن

التصحيح عنه لم يثبت في هذا الحديث مع وجود لفظ التصحيح في سننه المطبوعة فهو من المقحّمات في السنن أي ما زاده النساخ على الأرجح .

وأما من ناحية المتن فهو باطل ! لأن فيه تشبيه الله تعالى وتجسيمه وأنه رآه بصورة ! تعالى ربنا عن الصُور والأشكال ، وأنه وضع يده (وفي رواية كَفَّهُ) بين كَتَفَيِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه وجد بَرَدَهَا وأنها صغيرة بحيث تسع ما بين كتفيه صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم ما في السماوات وما في الأرض وكل ذلك باطل كما بيته في رسالتي : « أقوال الحفاظ المنشورة في بيان وضع حديث رأيت ربي في أحسن صورة » ، المطبوع مع « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » للحافظ ابن الجوزي ص (٢٨٥-٢٨٧) .

٢- ما يحكونه عن أحمد بن حنبل أنه رأى رب العزة في النوم تسعة وتسعين مرة فقال إن رأيتك المائة لأسأله ، فرآه بعدُ فسأله فقال : يا رب بِمَ يتقرَّب إليك المتقربون ؟ قال : بكلامي يا أحمد . قال يا رب بفهم أم بغير فهم ؟ قال بفهم وبغير فهم .

فهذه قصة مكذوبة لا تصح ! ذكرها الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٣٤٧/١١) بسندين عن أحمد بن حنبل ، وكلا السندين دائر على أحمد بن محمد بن مقسم وهو كذاب كما في « لسان الميزان » (٢٦٠/١) .

وقد حصل في القصة (تبهير) وزيادة ! فالقصة رواها الخلال في أماليه في المجلس الخامس عن شيخه الذي رماه الحفاظ بالكذب أحمد بن محمد بن مقسم وكما ذكرها الذهبي في « السير » (٣٤٧/١١) هذا نصها : [عن عبدالله بن

أحمد قال : سمعت أبي يقول : رأيت رب العزة في المنام فقلت : يا رب ما أفضل ما تقرب به إليك المتقربون ؟ قال : بكلامي يا أحمد . قلت : يا رب بفهم أو بغير فهم ؟ قال : بفهم وبغير فهم [. وليس في هذه الرواية كما ترى أنه رآه تسعاً وتسعين مرة !! ثم إن هذا ليس من الحجج الشرعية باتفاق .

فالصحيح عندنا بل الذي نقطع به ونرى أن ما سواه خرافة من الخرافات أن الله تعالى لا يُرى في النوم البتة ، لأن الله تعالى لا شكل له ولا صورة ولا هيئة وليس بنور بمعنى الضوء ﴿ ليس كمثل شيء ﴾ ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ ، والمعروف أن من يقول بأنه رأى ربه في النوم أنه يرى رجلاً أو صورة إنسان يُكلّمه ويقع في قلبه أنه الله تعالى ، وهذا ما يسميه بعض الناس بحجاب الصورة ، والله تعالى منزّه عن الصور والأشكال قطعاً ، فعلى التحقيق يكون هذا الرائي لم ير الله تعالى ، والمنقول عن أحمد كذب ولا حجة فيه لو كان ثابتاً ، والأحكام لا تثبت بالرؤيا إجماعاً ، وبعض الناس يرون إنساناً ما في المنام فيقع في قلوبهم أو في خيالهم أنه الله تعالى عما يتصوّرون ، فيُكلّمهم ويكلّمونه ونحن نقطع بأن هذا المرئي ليس الله تبارك وتعالى الذي ليس كمثل شيء .

والحاصل أننا نقول بأن الله تعالى لا يرى في النوم البتة .

بطلان ادعاء القاضي عياض وغيره الإجماع على جواز رؤية الله

تعالى في النوم : ادعى القاضي عياض وغيره - إن ثبت عنهم - الإجماع على جواز رؤية الله تعالى في المنام ، وهو إجماع باطل من وجهين ، الأول : أنه لا وجود لذلك الإجماع ، والثاني : أن هذا أمر باطل لا يمكن أن يجمع عليه العقلاء لأنه من جملة الخرافات .

قال القرطبي في « المفهم في شرح صحيح مسلم » (١٨ / ١٣١) : [فأما رؤية الله تعالى في النوم : فقد قال القاضي عياض : لم يختلف العلماء في جواز صحة رؤية الله تعالى في المنام . وإن رئي على صفة لا تليق بجلاله من صفات الأجسام ؛ لتحقق أن ذلك المرئي غير ذات الله تعالى ؛ إذ لا يجوز عليه التجسيم ، ولا اختلاف الحالات ، بخلاف رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكانت رؤيته تبارك وتعالى في النوم من باب التمثيل والتخييل . وقال القاضي أبو بكر رحمه الله : رؤية الله تعالى في النوم أوهام وخواطر في القلب بأمثال لا تليق به بالحقيقة ، ويتعالى سبحانه وتعالى عنها ، وهي دلالات للرائي على أمر مما كان أو يكون ، كسائر المرئيات] .

ومما يبين بطلان الإجماع الذي ادعاه القاضي عياض : قول أبي البقاء الكفوي^(٧٠٧) في كتاب « الكليات » : « واستحال الإمام أبو منصور رحمه الله

(٧٠٧) هو أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي أحد قضاة الأحناف . ولد في مدينة كَفَّهَ بتركيا . تزلج من الفقه والأصول وعلم الكلام وعلوم العربية . وبعد موت أبيه مفتى كفه صار إليه الإفتاء والقضاء فيها . ثم ولي القضاء في القدس وبغداد . نفاه السلطان محمد خان إلى كفه ، فأقام فيها اثني عشر عاماً أعيد بعدها إلى استنبول ليتولى فيها القضاء حتى وفاته سنة ١٠٩٣ هـ (الإعلام للزركلي ٢ / ٣٨ طبعة دار الملايين ١٩٨٦ م) .

رؤية الله تعالى في المنام ، واختاره المحققون ، وإن جوزه بعض الأئمة بلا مثال ولا كيفية»^(٧٠٨).

وقال علي بن برهان الدين الحلبي (٩٧٥هـ - ١٠٤٤هـ) في «السيرة الحلبية» : «وأما رؤية الله عز وجل في النوم ففي الخصائص الصغرى: ومن خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم أنه يجوز له رؤية الله عز وجل في المنام ، ولا يجوز ذلك لغيره صلى الله عليه وآله وسلم في أحد القولين ، وهو اختياري ، وعليه أبو منصور الماتريدي»^(٧٠٩). وقد بناه الحلبي من جوازها لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حديث الترمذي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال بأنه رأى ربه بأحسن صورة ، وهو حديث باطل مردود كما قدّمنا .

وقال التقي الغزي في «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» : «قال في الجواهر: قال في الفتاوى رؤية الله تعالى في المنام تكلم فيه المشايخ ، فقال أكثر مشايخ سمرقند : لا تجوز ، حتى قيل لأحمد بن مضر: إن الرجل يقول : رأيت الله في المنام ، فقال أحمد : إن مثل الإله الذي رآه في المنام كثير ما يراه الناس في السوق كل يوم . وقال أبو منصور الماتريدي : هو شرٌّ من عبادة الوثن ، واستحسن جواب أحمد ، والسكوت في هذا الباب أحسن ، انتهى»^(٧١٠).

(٧٠٨) كتاب الكليات (١/٧٤٩) .

(٧٠٩) في السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون (٢/١٤٢) .

(٧١٠) في الطبقات السنية في تراجم الحنفية (١/١٥٤) الترجمة رقم (٣٩٣) .

وجاء في كتاب « تهذيب الفروق والقواعد السُّنِّيَّة في الأسرار الفقهية » (٤٠٠/٨) للعلامة محمد علي بن حسين المكي المالكي ، وأصله على كتاب الفروق للقرافي حاشية ابن الشاطِّ المالكي قاسم بن عبدالله الأنصاري المسماة: « إدرار الشروق على أنواع الفروق » : [(المسألة السابعة) : في جمع الجوامع ومحليه اختلف هل يجوز الرؤية له تعالى في المنام ، ف قيل : لا ؛ لأن المرئي فيه خيال ومثال وذلك على القديم محال ، وقيل : نعم ؛ لأنه لا استحالة لذلك في المنام] .

ولمَّا تُرِكَ أولئك المدَّعون يسرحون ويمرحون في هذا الباب - أعني رؤية الله تعالى في النوم - رأينا المدعين من المتصوفة وغيرهم يتشدقون فيقول أحدهم مثلاً: رأيت ربي البارحة ، وجلست معه ، وتكلمنا وتناقشنا ، وأمثال هذه الخزعبلات والترُّهات الباطلة التي لا أصل لها ، فَسَدُّ هذا الباب هو الأولى ، وقد يؤدي إلى أن الناس يُمَثَّلون الله تعالى ، فيدخل التلبيس عليهم في عقائدهم ، ويتنفي التنزيه الذي هو أصل العقيدة الإسلامية .

وأما ابن تيمية الحرَّاني فقد قال في « مجموع فتاواه » (١٦٩/١) : « لكن يُرى في المنام ويحصل للقلوب من المكاشفات والمشاهدات ما يناسب حالها ، ومن الناس من تقوى مشاهدة قلبه حتى يظن أنه رأى ذلك بعينه وهو غالط ، ومشاهدات القلوب تحصل بحسب إيمان العبد ومعرفته في صورة مثالية » .

قال بعض المتمسلفين في نقد كلام ابن تيمية هذا وكفانا مؤنة الرد على هذه التُّرُّهات : [لنا عليه ملاحظات ، وهي : - على الرغم من أن شيخ

الإسلام .. حارب التصوف والمتصوفة، ورد عليهم كثيراً، إلا أنه هنا بالغ في هذه المسألة، واستخدم مصطلحات أهل التصوف، فذكر المكاشفات، ومشاهدات القلوب، والصور المثالية، وهذه كلها إنما هي من مصطلحات الصوفية، ولم يُعرَف مثلها عن السلف الصالح في العصور المشهود لها بالخير، وكان ينبغي له .. تجنب استخدام مثل هذه المصطلحات البدعية ؛ فإنه يجب الالتزام بالألفاظ الشرعية في العقيدة وتجنب الألفاظ البدعية التي أحدثها الناس . - لم يذكر .. جميع أقوال العلماء ومذاهبهم في هذه المسألة وهو معروف بإنصافه ، ولم يشر إلى مذهب الحنفية ، وهو يعلم أن الحنفية ينكرونها أشد الإنكار ، بل يحكمون برِدَّة من يزعمها ، كما نظمه صاحب (الشيانية) ، وهي منظومة طبعت ضمن مجموع الكبير بمصر من دواوينهم الفقهية . ومن الغريب العجيب أيضاً قول الآلوسي في تفسيره (٥٢ / ٩) - وهو قول مردود منه - : [فأنا ولله تعالى الحمد قد رأيت ربي مناماً ثلاث مرات ، وكانت المرة الثالثة في السنة (١٢٤٦هـ) بعد الهجرة، رأيت جل شأنه وله من النور ما له ، متوجهاً جهة المشرق فكلمني بكلمات أنسيتها حتى استيقظت] .

فهذا كلام مردود لا يعول عليه ! لأنه يقال : المشكل معرفة المرئي من هو ؟ وما هو ؟ وما صفته ؟ فإن الزاعمين للرؤية لا يجروون على البيان ، بل تواتت عباراتهم على أن المرئي مثالٌ أو رمزٌ ولا يمكن أن يوصف أو يكيف ، وإنما هو خطابٌ أو إشارة يقع في روع النائم أنه الله سبحانه وما يدرية أنه هو ؟! وقد استغلَّ هذه المسألة بعض المتصوفة المعروفين بالشطح ، وذكروا من هذه الشطحات ما لا يدل عليه لا عقل ولا نقل ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم الذي ليس كمثله شيء .

(فصل) : في كلام النووي والباجوري رحمهما الله تعالى في مسألة الرؤية وبيان ما فيه من الضعف والخطأ :

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « شرح صحيح مسلم » (٥/٣) :

[وأما صاحب التحرير فإنه اختار إثبات الرؤية ، قال : والحجج في هذه المسألة وإن كانت كثيرة ولكننا لا نتمسك إلا بالأقوى منها وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما : « أتعجبون أن تكون الخلة لإبراهيم والكلام لموسى والرؤية لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم »^(٧١١) . وعن عكرمة سئل ابن عباس رضي الله عنهما هل رأى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ربه قال : نعم^(٧١٢) .

(٧١١) لا يصح كما هو لأنه في الحقيقة من رواية ابن عباس عن كعب الأحبار . رواه بهذا اللفظ النسائي في الكبرى (٤٧٢/٦) ، والحاكم في المستدرک (٦٥/١) و (٤٦٩/٢) ، وهذا الكلام هو لكعب الأحبار أصلاً رواه ابن عباس عنه فظن بعض الرواة أنه قول لابن عباس ! وقد تقدم ذلك ، وهو مروى عن كعب الأحبار بسند صحيح عند ابن جرير الطبري (٥١/٢٧) . فبنى عليه القوم هنا قصوراً وعوالياً وهو موقوف ! ولا حجة في الموقوف ! وهو مبني على قاعدة تالفة مردودة وتَحَسُّبٍ وتَخْيُلٍ ، وهي قاعدة : (هذا لا يُقال من قِبَلِ الرأي) وقد تبين أنهم يقولون كثيراً من جهة الآراء الإسرائيلية ! وهذا منتشر ومشهور حتى في كتب التفسير أي في تفسير كتاب الله تعالى فما بالك بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي تُنْقَلُ لنا في أغلب الأحيان بالمعنى وليس حرفياً مثل كتاب الله تعالى .

(٧١٢) قد شرحنا هذه القضية مراراً وتكراراً بأن ابن عباس رضي الله عنهما نقلها عن كعب الأحبار وليست رأياً لابن عباس فجاء الرواة من بعد فنسبوا على أنها من قول ابن عباس وليس كذلك ! بل هي قول لكعب رواه عنه ابن عباس ولا يلزم من ذلك أن ابن عباس يقول بهذا الرأي البتة لما أسلفنا ، ولا نحيد عن هذا أبداً إلا بحجة ، فهذا رأينا ومذهبنا وما ندين الله تعالى به . ثم على فرض أنه رأي لابن عباس فهو موقوف ولا حجة في الموقوفات

وقد روي بإسناد لا بأس به عن شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال :
رأى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ربه^(٧١٣) . وكان الحسن يحلف لقد رأى
محمد صلى الله عليه وآله وسلم ربه^(٧١٤) . والأصل في الباب حديث ابن
عباس حبر الأمة والمرجوع إليه في المعضلات^(٧١٥) ، وقد راجعه ابن عمر

وخاصة أن هناك من يخالفه من الصحابة ! لا سيما والسيدة عائشة رضي الله تعالى عنها
تروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يخالفه والمرفوع مُقَدَّم على الموقوف !
فلا تغفل عن هذا !!

(٧١٣) وقد تقدّم هذا ولا يثبت ! بل هو من جملة الواهيات !! وقد ذكرنا أنه رواه ابن
خزيمة ص (١٩٩) وابن أبي عاصم برقم (٤٣٢) من طريق أبي بحر عبد الرحمن بن عثمان
البكرائي عن شعبة عن قتادة عن أنس : إنَّ محمداً قد رأى ربه تبارك وتعالى . وهذا منكر
موضوع لأنَّ البكرائي تالف ، وترجمته في تهذيب التهذيب (٦/٢٠٥-٢٠٦) ، وهو
موقوف ولا حجة في الموقوفات .

(٧١٤) لا قيمة لهذا البتة ! لأنه ليس بحجة ! والحسن من التابعين ! فإذا كان قول
الصحابي ليس من حجج الشرع في علم الأصول فما بالك بقول التابعي ؟! وأين إسناد
هذا ؟ ومن رواه ؟ حتى ننظر في ثبوته !

(٧١٥) كلام باطل ! وهذا إنشاء لا قيمة له ! وكلام الصحابي لا يكون أصلاً يرجع إليه في
المعضلات البتة ! لأنه لا حجة فيه ! وخاصة أنه مخالف فيه بعض الصحابة ! لا سيما
والأصل في ذلك قول الله تبارك وتعالى وهو الأصل الكبير الذي لا قول لأحد بعده ﴿ لا
تدرکه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾ ، ويليهِ قول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وهو الأصل الثاني في الشريعة كما نقلته السيدة عائشة عنه أنه بين أنه لم يره وإنما
رأى سيدنا جبريل عليه السلام ! فكيف نترك قول الله تعالى ورسوله ونجعل قول ابن عباس
- الذي خالفه الصحابة فيه والذي ليس هو قوله حقيقة وإنما هو قول كعب الأخبار - أصلاً
نرجع إليه في هذه المسألة ؟!!!!

رضي الله عنهم في هذه المسألة وراسله هل رأى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ربه فأخبره أنه رآه^(٧١٦) . ولا يقدح في هذا حديث عائشة رضي الله عنها لأن عائشة لم تخبر أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لم أر ربي^(٧١٧) وإنما ذكرت ما ذكرت متأولة لقول الله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ الشورى : ٥١ ، ولقول الله تعالى ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ الأنعام : ١٠٣ . والصحابي إذا قال قولاً وخالفه غيره منهم لم يكن قوله حجة^(٧١٨) وإذا صحت الروايات عن ابن عباس في

(٧١٦) هذا خبر موضوع مكذوب ! وتمام الحديث : « فرد رسول الله - أي ابن عمر - وقال : وكيف رآه ؟ فقال : رآه على كرسي من ذهب تحمله أربعة من الملائكة . ملك في صورة رجل ، وملك في صورة أسد ، وملك في صورة ثور ، وملك في صورة نسر ، في روضة خضراء دونه فراش من ذهب » . رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب « السنة » له (١/١٧٦ برقم ٢١٧) . وقال مخرّج كتاب « السنة » هناك : [أخرجه البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٤٣) وضعّفه وبيّن الانقطاع الذي فيه ، وعزاه السيوطي لابن إسحاق . انظر الدر المثور (٧/٦٤٨) ، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/٢٤)] . ومنه يتبين لنا أن الإمام النووي رحمه الله تعالى نقل هذا الكلام عن صاحب التحرير ولم يبحث عن سند الحديث ومن رواه وما هو تمامه ! فعلياً أن نستقصي ولا نركن إلى التقليد!

(٧١٧) بل هذا كلام مردود ! والسيدة عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « هو جبريل » ! كما رواه مسلم وغفل عنه الإمام النووي ومن نقل عنه الإمام النووي هذا الكلام وهو صاحب التحرير ولم أدر من هو ! وقد نبه على هذا الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٨/٦٠٧) وقد تقدّم ذلك !

(٧١٨) وهذا يجب أن يطبقوه على كلام ابن عباس حيث خالفته السيدة عائشة وابن مسعود وأبو هريرة وأن لا يجعلوا قوله أصلاً يُرجع إليه في المعضلات !

إثبات الرؤية وجب المصير إلى إثباتها^(٧١٩) فإنها ليست مما يدرك بالعقل ويؤخذ بالظن^(٧٢٠) وإنما يتلقى بالسمع^(٧٢١) ولا يستجيز أحد أن يظن بآبن عباس أنه تكلم في هذه المسألة بالظن والاجتهاد^(٧٢٢). وقد قال معمر بن راشد حين ذكر اختلاف عائشة وآبن عباس: ما عائشة عندنا بأعلم من آبن عباس^(٧٢٣). ثم إن آبن عباس أثبت شيئاً نفاه غيره ، والمثبت مُقَدَّم على النافي^(٧٢٤) هذا كلام

(٧١٩) بل وجب المصير إلى رد ما جاء عن آبن عباس هنا لمخالفته نص الكتاب والسنة ومعارضته لقول السيدة عائشة وآبن مسعود وآبن هريرة ولأنه موقوف ولا حجة في الموقوف ولأنه في الحقيقة قول كعب الأخبار اليهودي !

(٧٢٠) وهذا جيد لو أنه التزم به ! فقد صرح الإمام النووي أن مسألة الرؤية لا تدرك بالعقل ولا بد فيها من السمع ! وبالتالي فكل ما يذكره مثبتو الرؤية من الأدلة العقلية على جواز الرؤية وصحتها أو وجوبها لا قيمة له ! ثم لماذا لم تقولوا هذا في قول السيدة عائشة وهي أعلم من آبن عباس؟! وقد توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمرها (١٨) سنة وعمر آبن عباس (١٣) سنة!! فمن هو الأولى بالأخذ عنه!؟

(٧٢١) آبن عباس تلقى هذا الخبر عن كعب الأخبار وصيِّره الرواة بعد ذلك قولاً لآبن عباس ! والسيدة عائشة تلقّت نفي رؤية الله تعالى عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما في صحيح مسلم (١/١٥٩/١٧٧) ! فَمَنْ الأولى أن نأخذ بقوله؟! ومن الذي يرمى وي طرح يا أولي الألباب!؟

(٧٢٢) لماذا لا يستجيز أحد؟! بل نستجيز هذا ونثبت أن آبن عباس نقله عن كعب الأخبار!! ولا يستحيل أن يكون قاله بالظن والاجتهاد كما يدعون ذلك في السيدة عائشة رضي الله عنها !

(٧٢٣) كلام إنشائي فارغ لا حجة فيه وهو غير صحيح ولا محل له من الإعراب !

(٧٢٤) هذا إن كان كل منهما ينقل عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعذر الجمع بين قوليهما ! وأما إن كان أحدهما ينقل عن كعب الأخبار والآخر ينقل عن سيدنا

صاحب التحرير^(٧٢٥) . فالحاصل أن الراجح عند أكثر العلماء^(٧٢٦) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه بعيني رأسه ليلة الإسراء والمعراج لحديث ابن عباس^(٧٢٧) وغيره مما تقدم وإثبات هذا لا يأخذونه إلا بالسمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا مما لا ينبغي أن يتشكك فيه^(٧٢٨) .

ثم أن عائشة رضي الله عنها لم تنف الرؤية بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان معها فيه حديث لذكرته وإنما اعتمدت الاستنباط من الآيات^(٧٢٩) وسنوضح الجواب عنها^(٧٣٠) . فأما احتجاج عائشة بقول الله

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما هو حال السيدة عائشة رضي الله عنها هنا (فالنافي مقدم على المثبت) (!!) والمثبت هنا لا يلتفت إليه ولا يعول عليه !
(٧٢٥) والظاهر أن صاحب التحرير هذا ضعيف النظر أو مائل إلى التشبيه والتجسيم !
(٧٢٦) ليس بصحيح ! وكل أحد يستطيع أن يدعي بأن ما يقوله هو قول أكثر العلماء ومن تصفح كلام أكثر العلماء في كتب التفسير وجد أن أكثر العلماء يقولون بخلاف ما يقول !
(٧٢٧) ابن عباس قال : (رآه بفؤاده) كما في مسلم (١٧٦) ولم يقل (بعيني رأسه) !
(٧٢٨) بل يجب أن يتشكك فيه وهو باطل مردود بعد التحقيق والنظر العميق !! وهذا يستلزم أن قول السيدة عائشة هوى مجرد ولم يؤخذ بالسمع ! ومما يبين لك أنه باطل مردود التعليق التالي !

(٧٢٩) هذا كلام مردود ! لأن السيدة عائشة اعتمدت في هذا على كلام سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما في صحيح مسلم (١/١٥٩/١٧٧) ، قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٨/٦٠٧) في شرح الحديث رقم (٤٨٥٥) : [قال النووي تبعاً لغيره : لم تنف عائشة وقوع الرؤية بحديث مرفوع ، ولو كان معها لذكرته ، وإنما اعتمدت الاستنباط على ما ذكرته من ظاهر الآية وهو عجيب !! فقد ثبت ذلك عنها في صحيح مسلم الذي شرحه الشيخ ! فعنده من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق في الطريق

تعالى ﴿ لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ الأنعام: ١٠٣ ، فجوابه ظاهر فإن الإدراك هو الإحاطة والله تعالى لا يحاط به^(٧٣١) ، وإذا ورد النص بنفي الإحاطة لا يلزم منه نفي الرؤية بغير إحاطة^(٧٣٢) . وأجيب عن الآية بأجوبة أخرى^(٧٣٣) لا حاجة إليها مع ما ذكرناه فإنه في نهاية من الحسن مع اختصاره ... [انتهى كلام الإمام النووي رحمه الله تعالى ، وقد تبين بطلانه فيما علّقناه عليه في الحاشية .

قول الباجوري في شرح الجوهرة ومناقشته فيه :

وقال العلامة الباجوري رحمه الله تعالى في «شرح الجوهرة» ص (١١٧) :

المذكورة قال مسروق : وكنت مُتَكِنًا فجلست فقلت : ألم يقل الله ﴿ ولقد رآه نزلةً أخرى ﴾ الآية ؟ ! فقالت : أنا أول هذه الأمة سأل رسول الله عن ذلك فقال : « إنما هو جبريل » ، وأخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن داود بهذا الإسناد ، فقالت : أنا أول مَنْ سأل رسول الله عن هذا فقلت : يا رسول الله هل رأيت ربك ؟ فقال : « لا ، إنما رأيت جبريل منهبطاً » [.

(٧٣٠) لاحظوا كيف يستجيزون أن يقال في السيدة عائشة أنها قالت ذلك بالظن والاجتهاد ولا يستجيزونه في ابن عباس ! مع تصريحهم بأن هذه المسألة لا تؤخذ من العقل وإنما من السمع ! فهم على لغتهم أفقه من السيدة عائشة وأعلم بقواعد الشريعة منها ! وقد بينا بالدليل أنها مصيبة فيما ذهبت إليه وهم مخطئون في مخالفتهم لها !!

(٧٣١) هذا الكلام وما بعده كلام باطل وتمحل في التأويل ! ويقال هنا : هل يرون بعضه ولا يرونه كله ويحيطون به ويدركون جميعه ؟! هكذا تعتقدون ؟! إذن هو عندكم جسم وله أبعاد فُكِرَ بعضه دون بعضه الآخر !! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !

(٧٣٢) مَنْ تأمل فيما قلناه سابقاً يفهم أنهم يقولون بالتبعيض والبعضية ! ويفهم أن هذا كلام فاسد باطل !

(٧٣٣) يريدون به تعطيل الآية بلا قصد !

[قوله (وللمختار دنيا ثبتت) أي وقعت رؤيته تعالى في الدنيا ليلة الإسراء للمختار الذي هو نبينا صلى الله عليه وآله وسلم^(٧٣٤) ، وفي التعبير بالمختار مناسبة لأنه اختير لهذا المقام . والراجح عند أكثر العلماء أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه سبحانه^(٧٣٥) بعيني رأسه وهما في محلهما خلافاً لمن قال : حوَّلاً لقلبه^(٧٣٦) لحديث ابن عباس وغيره^(٧٣٧) . وقد نفَت السيدة عائشة رضي الله عنها وقوعها له صلى الله عليه وآله وسلم لكن قُدِّمَ عليها ابن عباس لأنه مُثَبِّتٌ ، والقاعدة أن المُثَبِّت مُقَدَّم على النافي ؛ حتى قال معمر بن راشد : ما عائشة عندنا بأعلم من ابن عباس^(٧٣٨) ؛ وكان صلى الله عليه وآله وسلم يراه تعالى في كل مرة من مرات المراجعة^(٧٣٩) . ومن كلام ابن وفا^(٧٤٠) : إنما كان

(٧٣٤) وهذا تبين بطلانه لأن مصدره كعب الأخبار وهو مخالف للنصوص !!

(٧٣٥) هذا نقل منه لكلام النووي ! وهو غير صحيح ومخالف للدليل !

(٧٣٦) تأملوا في هذا الكلام جيداً !! من الذي قال أن عيني سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حوَّلاً لقلبه !؟

(٧٣٧) ليس هو حديث بل هو أثر موقوف منقول عن كعب الأخبار اليهودي !! وهو

معارض بنصوص الشريعة ! وهو موقوف ، ولا حجة بالموقوفات وهنا !

(٧٣٨) تقدم رد هذا كله عند التعليق على كلام الإمام النووي ! وأن المثبت لا ينقل عن

رسول الله وإنما ينقل عن كعب الأخبار ، والنافي ينقل عن سيدنا رسول الله ويوافقه ابن

مسعود وأبو هريرة كما في الصحيحين ، فكيف يقدم المثبت على النافي هنا !؟

(٧٣٩) لا دليل على هذا !

(٧٤٠) أحد المتصوفة ! وهو : [محمد أبو الأنوار ابن يوسف بن أبي التخصيص

عبد الوهاب ابن أبي الإسعاد يوسف الوفائي القرشي المغربي الأصل المصري الدار

المالكي المذهب ، شيخ السجادة الوفائية بمصر المتوفى سنة ١٢٢٨ هـ] . وهو شاذلي

ترجيع موسى عليه الصلاة والسلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في شأن الصلوات ليتكرر مشاهدة أنوار المرات^(٧٤١) ، وأنشد يقول :

والسرُّ في قولِ موسى إذ يراجِعُهُ لِيَجْتَلِي النورَ فيه حيثُ يشهدهُ
يبدو سنَّاهُ على وَجهِ الرسولِ فيَا لله حُسْنُ رسولٍ إذ يُرَدِّدُهُ

فالحكمة الباطنية : اقتباس النور من وجهه صلى الله عليه وآله وسلم ؛ ففي كل مرة يزداد نوراً . والحكمة الظاهرية : التخفيف^(٧٤٢) واختلاف في وقوعها للأولياء على قولين للأشعري^(٧٤٣) أرجحهما المنع^(٧٤٤) ، فالحق أنها

الطريقة ، وترجمته هذه في ((فهرس الفهارس والأثبات ..)) للسيد عبد الحي الكتاني (١٤٥/١) .

(٧٤١) وانظر كيف يأتون بنظريات لا أساس لها في الصحة ، ويأتي من بعدهم ممن يعتقد عصمتهم أو نحو ذلك فلا يرضى أن يتراجع عن مثل هذه الأفكار ! وفي هذا اعتقاد أن الله نور بمعنى الضوء وأن وجه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكسب شيئاً من ذلك النور يستفيد منه سيدنا موسى عليه السلام ! ويقول بعده بأن سنانه ونوره سبحانه وتعالى يردده سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم بينه سبحانه وبين سيدنا موسى وفي ذلك ما فيه !

(٧٤٢) رجعنا إلى الظاهر والباطن مع أننا لا ننكره إلا في نحو هذه الفلسفات ! وانظر ههنا كيف جعلوا الأصل في المراجعة التي وصفها (بالتردد) بين الله تعالى وبين سيدنا موسى عليه السلام هي انعكاس الأنوار ومصلحة سيدنا موسى عليه السلام لا التخفيف !

(٧٤٣) كارثة كبرى أن يكون للأشعري قولين فيها ، وما نظن ذلك يصح عنه ! والمصنف هنا يسهل بهذا التمهيد لما يهذي به بعض المتصوفة من أنهم يرون الله ؛ تعالى الله عن ذلك !

لم تثبت في الدنيا إلا له صلى الله عليه وآله وسلم ومن ادّعاها غيره في الدنيا يقظة فهو ضال بإطباق المشايخ حتى ذهب بعضهم إلى تكفيره^(٧٤٥). قال العلامة القَوْنَوِي : فإن صحَّ عن أحد من المعتبرين وقوع ذلك أمكن تأويله^(٧٤٦) ، وذلك أن غلبات الأحوال تجعل الغائب كالشاهد حتى إذا كثر اشتغال السر بشيء صار كأنه حاضر بين يديه كما هو معلوم بالوجدان لكل أحد^(٧٤٧) ، اهـ وعلى هذا يحمل ما وقع في كلام ابن الفارض^(٧٤٨) وهذا كله

(٧٤٤) كيف يكون في المسألة قولان أرجحهما المنع ثم يذكر بعد ذلك أن مدعي الرؤية يقظة ضال بإطباق المشايخ يعني بإجماعهم وأن بعضهم ذهب إلى تكفيره ؟ ! يعني أن أحد قولي الأشعري ضلال وكفر عند بعض المحققين . وقوله إن في المسألة قولان فتح لباب الادّعاء الباطل المزيف حيث سيحتج بعض المارقين بأنه عندما يدّعي أنه يرى الله تعالى أو عندما يدعي أن شيخه أو أحد الأولياء يرى الله تعالى يكون آخذاً بأحد قولي الأشعري ! وهذا القول ضلال بإطباق المشايخ وكُفِّرُ عند بعضهم كما يقول الشيخ الباجوري في السطر التالي ! وكأن قول الأشعري شرع متبع يجب الرجوع والتحاكم إليه ! والله تعالى يقول: ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ النساء : ٥٩ ، ولم يقل فردوه إلى قول فلان أو فلان !!

(٧٤٥) إذن أحد قولي الأشعري — حسب تعبيره — ضلال بإطباق المشايخ وكفر عند بعضهم!

(٧٤٦) إذا كان ذلك ضلالاً باتفاق المشايخ وكفراً عند بعضهم فإننا لا نؤوله لمن يدعيه أو يتشدد به !! لأن الأحكام تطبق على الناس جميعاً ! فنحن لا نسوِّغ الأمر ونتعذر لأصحابنا دون أعدائنا فالخطأ خطأ كائناً من كان قائله !

(٧٤٧) إذا فُتِحَ هذا الباب الذي هو خطأ محض يكون فاتحه قد فتح الباب أمام المُدَّعين والدجالين ليقولوا ما شاءوا ويلبسوا على الناس في باب أصل مبناه ضد نصوص الكتاب الكريم والسنة المطهرة !

في رؤيته تعالى يقظة .

وأما رؤيته تعالى مناماً فنقل عن القاضي عياض أنه لا نزاع في وقوعها وصحتها^(٧٤٩) فإن الشيطان لا يتمثل به تعالى كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وذكر غيره الخلاف^(٧٥٠) . وقال بعضهم : إن الشيطان يتمثل به دون النبي^(٧٥١) والفرق أن النبي بشر فيلزم من التمثل به اللبس بخلاف المولى فأمره معلوم^(٧٥٢) . وقال بعضهم : ولا يتمثل بالملائكة ولا بالشمس ولا بالقمر ولا

(٧٤٨) طبعاً ! فإن هذا من جماعتهم وأحبابهم فيجب أن يتأولوا له !!

(٧٤٩) هذا كلام مردود باطل ! وقوله فيه (لا نزاع في وقوعها وصحتها) ينقضه ما بعده أن غير القاضي عياض ذكر فيها خلافاً !! وما ذكره القاضي عياض مردود باطل ! فإن الله تعالى لا شكل له ولا صورة ولا هيئة حتى يُرى في النوم ! فإن رأى الإنسان في النوم رجلاً ووقع في قلبه أنه الله تعالى أو قال له المرئي أنا الله فإن ذلك إما أن يكون وسوسة أو تخيل أو له معنى في التعبير أو غير ذلك ! أما أن يكون المرئي هو الله أو أنه تعالى تَشَكَّلَ بتلك الصورة فلا ! وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ! وهذا الإجماع الذي نقله عياض مردود بما قاله أبو منصور الماتريدي وغيره من استحالة رؤية الله تعالى مناماً ، وقد تقدّم في الفصول السابقة .

(٧٥٠) إذن ما ادّعاه القاضي عياض من أنه لا نزاع فيه غير مُسَلَّم باعتراف الباجوري !

(٧٥١) والعياذ بالله تعالى !!

(٧٥٢) كلام فارط ! كيف يكون (أمره معلوم) ؟! هل الباري جل وعلا معلوم شكله وصورته وهيئته ؟! والكلام هنا محصور في الشكل والصورة والهيئة لأن القضية هنا هي الرؤية ، والرؤية لا تتعلق إلا بهذه الأمور مهما حاول أن يتمحل لها المتمحلون والمتأولون ! وهذا الكلام خطير جداً ، لأن فيه أن الشيطان يتمثل بالله تعالى ولا يستطيع أن يتمثل بالنبي ! وهل لله مثل ؟! أي صورة وهيئة حتى يتمثل به ويتصور بشكله ؟! ما هذا إلا تخريف مبين يُصوِّرونه بصورة العلم والمعرفة ! وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !

بالنجوم المضيئة ولا بالسحاب الذي فيه الغيم . وحكي أن الإمام أحمد رأى المولى سبحانه وتعالى في المنام تسعاً وتسعين مرة وقال : وعزته إن رأيتَه تمام المائة لأسألنه ، فرآه فقال : سيدي ومولاي ما أقرب ما يتقرب به المتقربون إليك ؟ قال : تلاوة كلامي . فقال : بفهم أو بغير فهم . فقال : يا أحمد بفهم وبغير فهم^(٧٥٣) . والمرئي إن كان بوجه لا يستحيل عليه تعالى فهو هو تعالى^(٧٥٤) وإلا بأن كان بصورة رجل مثلاً فليس هو هو تعالى بل خلق من خلقه تعالى^(٧٥٥) . ويقال حينئذ : إنه رأى ربه بالجملة^(٧٥٦) لحكمة تظهر عند المُعبرين بأن يقولوا : تدل على كذا وكذا . وقيل : هو هو أيضاً^(٧٥٧) وكونه بهذا الوجه إنما هو باعتبار ذهن الرائي وأما في الحقيقة فليس تعالى كذلك . وقد قال بعض الصوفية : إنه رأى ربه في منامه على وصفه^(٧٥٨) ، فقيل له : كيف

(٧٥٣) هذه قصة مكذوبة موضوعة لا ثبوت لها ! وتقدم في هذا الكتاب بيان عدم ثبوت ذلك وأنه لو ثبت لا حجة فيه . فأحمد بن حنبل لم تقع معه هذه الواقعة ولا رأى تلك الرؤية وإنما هي من صنع أصحاب الخيالات الفاسدة من المجسمة والمشبهة ! ولو وقعت وصحت لم يكن فيها حجة كما قدّمنا !!

(٧٥٤) ما هو الوجه الذي لا يستحيل عليه تعالى من الصور والهيئات والأشكال ؟ !
(٧٥٥) فتيين بذلك ما ملخصه أن المرئي ليس هو الله تعالى ! وكل هذا كلام متناقض متخاطب يهدم بعضه بعضاً !

(٧٥٦) لا لم ير ربه في الجملة !
(٧٥٧) تأمل في هذا التخليط والتشبيه الذي لا مثيل له ! بل هذا الضلال المبين ! فإنه يقول : إذا رأى الله تعالى في النوم على صورة رجل فإنه هو الله تعالى ! ثم أولها بكلام إنشائي فارغ ! ليسوؤها للمدعين والدجالين ! فحسبنا الله ونعم الوكيل !

(٧٥٨) انظر إلى الطامات الفلسفية من أين مصدرها !

رأيته ، فقال : انعكس بصري في بصيرتي فصرت كُلي بصرًا فرأيت من ليس
كمثله شيء^(٧٥٩) .

ومما علقناه على هذه الفقرات للإمام النووي والعلامة الباجوري رحمهما
الله تعالى يتبين لك فساد أدلة القائلين بالرؤية وأن مبناهما على التقليد لا
التحقيق، ويكفي أن يصل المتأمل إلى فهم ما انطوت عليه من أخطاء
ومغالطات !

فقد حاولنا استقصاء هذه المسألة على حسب القدرة والاستطاعة وعرضنا
أدلتها وحجج من يقول بها مع بيان مرتبة تلك الحجج وقوة الاستدلال بها ،
فنسأل الله تعالى أن يكون في ذلك فائدة لأهل العلم ، والله يقول الحق وهو

يهدي السبيل

والحمد لله رب العالمين

(٧٥٩) هذا نوع من الكلام الفاسد الباطل الفلسفي !